الجزء الثالث

أمراض الاستبداد

المدخل التاريخي للاستبداد، وآلية شرعنته

من "على منهاج النبوة" إلى "الملك العضوض - الهرقلية الكسروية"

أحمد طه

أمراض الاستبداد

(الجزء الثالث)

حقوق النشر والطبع محفوظة لكل مسلم

الطبعة الإلكترونية الأولى Pdf

(1440هـ - 2019م)

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى أمتي المسلمة..

وإلى الأحرار الذين كسروا أغلال الطغيان، ورفضوا الذل والقهر والاستبداد..

إلى الذين يقفون في وجه الطغاة والبغاة، ولا يُسلّمون أنفسهم، ولا عقولهم، ولا أرواحهم لهم.. ويقولون فيهم شهادة الحق لله وحده..

إلى أولئك الذين يريدون تحرير أمتهم من ربوبية الفراعنة؛ ويُرجعونهم أحراراً لله وحده سبحانه وتعالى..

إلى الذين يطمحون إلى تحرير الإنسان.. كل الإنسان، في الأرض.. كل الأرض.

أحمد طه

فهرس

تمهيد 10

مقدمة 13

الباب الأول: المُدخل التاريخي 17

معالم الخلافة الراشدة حتى نهاية عهد عثمان 18

بداية الخلل 28

مقتل الخليفة الراشد عثمان 57

خلافة عليّ ومعركة الجمل 62

معركة صفين 77

صُلح الحسن 102

الطاغية يزيد بن معاوية 110

ثورة الحسين 117

موقعة الحرة 128

المُدافعون عن يزيد 135

الأحاديث النبوية عن المُلك العضوض 147

الفرق بين الخلافة الراشدة والمُلك العضوض 156

الفرق بين المُلك العضوض والحكم الجبري 161

خاتمة الباب الأول 173

الباب الثاني: موقف العلماء من بدعة الملك العضوض 176

الفصل الأول: موقف العلماء الرافضين لبدعة الملك العضوض 177

تمهيد 178

أولاً: العلامة محمد رشيد رضا 184

ثانياً: العلامة أبو الأعلى المودودي 194

ثالثاً: العلامة سيد قطب 201

رابعاً: العلامة محمد الغزالي 204

الفصل الثاني: موقف العلماء المؤيدين لبدعة الملك العضوض 212

تمهيد 213

أولاً: العلامة ابن العربي وكتابه "العواصم" 217

ثانياً: العلامة ابن تيمية وكتابه "منهاج السنة" 262

خاتمة الباب الثاني 310

الباب الثالث: آلية شرعنة الاستبداد 312

مقدمة 313

أولاً: الغلو في الصحابة 315

ثانياً: الغلو في عليّ 349

ثالثاً: الغلو في معاوية 365

رابعاً: التلاعب بحديث "الفئة الباغية" 398

خامساً: الغلو في موقف ابن عمر 431

سادساً: طاعة أولي النفاق 442

سابعاً: ضلالات فكرية في الفقه السياسي 447

ثامناً: الغلو في أحاديث الطاعة 482

تاسعاً: اشتراط الكفر المُخرج من الملة لمُنازعة أولي الأمر 499

عاشراً: اعتبار السلطان ظل الله، وبدعة الحكم الثيوقراطي 515

خاتمة الباب الثالث 545

خاتمة الكتاب 548

المراجع 554

***

تمهيد

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين.. أما بعد:

قبل التحليل التاريخي لفترة تَحول الخلافة الراشدة إلى مُلكٍ عضوض، نَذكر المصادر التاريخية التي اعتمدنا عليها، وهي مصادرنا السُنية المشهورة، مثل:

- الطبقات الكبرى، لابن سعد [المتوفى 230 هـ].
- كتاب الفتن/ مصنف ابن أبي شيبة [المتوفى 235 هـ].
- تاريخ خليفة بن خياط [المتوفى 240 هـ].
- تاريخ المدينة، لابن شبه [المتوفى 262 هـ].
- المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان [المتوفى 277 هـ].
- أنساب الأشراف، للبلاذري [المتوفى 279 هـ].
- الأخبار الطوال، للدينوري [المتوفى 282 هـ].
- تاريخ الطبري [المتوفى 310 هـ].
- السيرة النبوية وأخبار الخلفاء، لابن حبان [المتوفى 354 هـ].
- البدء والتاريخ، للمقدسي [المتوفى 355 هـ].
- الاستيعاب، لابن عبد البر [المتوفى 463 هـ].
- تاريخ دمشق، لابن عساكر [المتوفى 571 هـ].

- المنتظم، لابن الجوزي [المتوفى 597 هـ].
- الكامل في التاريخ، لابن الأثير [المتوفى 630 هـ].
- أسد الغابة، لابن الأثير [المتوفى 630 هـ].
- تاريخ الإسلام، للذهبي [المتوفى 748 هـ].
- البداية والنهاية، لابن كثير [المتوفى 774 هـ].
- تاريخ الخلفاء، للسيوطي [المتوفى 911 هـ].(1)

إضافة إلى كتب الصحاح، ومصنفات كتب الحديث كما سيرد – إن شاء الله – عند الاستشهاد بها.(2)

وبعض هذه المصادر التاريخية – في الغالب – إنما كانت تُسجل المرويات من التاريخ فقط، فلم تكن تُحلل أو تناقش الروايات، أو تقف عند العبرة أو الدرس، إنما كانت للسرد؛ ولجمع أكبر قدر من الروايات حول الحادثة الواحدة، وهو جهد عظيم، وعمل جليل.. إلا أنه وحده لا يكفي لوضع التصور المناسب حول هذا الأمر، خاصة بعد أحداث الفتنة الكبرى، إضافة إلى الحساسية الشديدة التي نجدها تجاه الحديث عن بعض الشخصيات من كبار الصحابة..

ولهذا نجد بعض الروايات يناقض بعضها بعضاً، حتى بعض التفصيلات البسيطة نجد حولها بعض الاختلاف..

---

(1) وقد تم استبعاد هذه الكتب: (الفتنة لسيف بن عمر، ومروج الذهب للمسعودي، والإمامة والسياسة لابن قتيبة، ومقاتل الطالبيين لأبي الفرج الأصبهاني، والنزاع والتخاصم للمقريزي، والأغاني للأصبهاني، والكامل في اللغة والأدب للمبرد، والعقد الفريد لابن عبد ربه، ومرآة الزمان في تواريخ الأعيان لسبط بن الجوزي).

(2) والأحاديث النبوية المُستشهد بها في هذا الكتاب تدور من حيث درجتها – إن شاء الله – وفقاً لقواعد المحدثين ما بين: (الصحيح، والصحيح لغيره، والحسن، والحسن لغيره) وأحياناً أذكر الحكم على السند لضرورة ما، ومناقشة المتن في أحيان أخرى.

إضافة إلى واقع الفتنة الذي حدث بعد مقتل عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ورؤية كل واحد الحقيقة من منظوره هو، إضافة إلى الاختلاف السياسي الطبيعي الذي يقع في مثل هذه الظروف..

وإنا نعذر أولئك الذين يأخذون برواية ويَدعون أخرى؛ محاولين التئام تصور جميل مناسب يُبرأ الجميع.. لكنه يُعمي عن إبصار الحقيقة، ومعرفة الخطأ من الصواب!

وقد اطلعت – بفضل الله – على كافة ما كُتب عن تلك الفترة من مختلف المراجع التاريخية، وحاولت استخلاص "الصورة العامة" لهذه المرحلة من تاريخنا، ضارباً الذكر صفحاً عما قد يبدو مبالغة، والرواية التاريخية تختلف عن رواية الحديث النبوي، ونعمد فيها إلى أسلوب المقارنة والجمع بين الروايات، والهدف لم يكن التتبع التاريخي، وسرد الأحداث.. إنما الرؤية العامة، ومحاولة استخلاص العِبر والدروس على حسب ما وصلنا من أخبار؛ لنصل إلى تصور نسأل الله جَلَّ جَلَالُهُ أن يُقارب الصواب، ولا نزعم "الحقيقة المطلقة" فيه.. فما يهمنا هنا هو "القدوة والمثال"؛ حتى نكون على بصيرة من أمرنا، وأن نشهد بالحق، ونقوم بالقسط، ونحسن الظن ما استطعنا إلى ذلك سبيلا.. دون تعمية عما يظهر أنه حق.

ومن لديهم مرض الغلو في الرجال، وتقديسهم يُنكرون الروايات التاريخية الخاصة بتلك الفترة بحجج غير علمية ولا موضوعية – قد تُفضي إن لزمنا منهجهم إلى إنكار تاريخنا كله! – ولا سبيل إلى معرفة هذه الفترة من تاريخنا سوى ما هو مذكور في مصادرنا التاريخية هذه، وعليها نستخلص الصورة العامة، محاولين معرفة الصواب من الخطأ، والله المستعان.

***

مُقَدِّمَة

تَبديل سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في أمور "الحكم والسياسة"، وتَحَوّل طريقة الحكم من "الخلافة الراشدة على منهاج النبوة" إلى "المُلك العضوض[1] على منهاج كسرى وقيصر" كان له التأثير الهائل على تاريخ المسلمين، بل وتاريخ البشرية كلها.

وكانت الكارثة الكبرى ليست في هذا التحول فحسب، ولكن في الظروف والملابسات التي صاحبت هذا التحول، وأصبحت الرؤية حوله تُمثل "عقيدة" يجب على المسلم اعتقادها دون تفكير، ودون تدبر، أو بحث.. أو بمعنى آخر: تكوّنت "أيديولوجيا الملك العضوض" تحت شعار "السنة"!

ومن ثم تم تفرقة أمر الأمة ليس فقط عن طريق التحول لـ "الملك العضوض"، ولكن أيضاً بتعدد الفِرق حول ملابسات هذا التحول، والموقف منه..

وارتبط هذا التحول الخطير والتاريخي ببعض الشخصيات مثل: عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومعاوية بن أبي سفيان غفر الله له..

ثم وقع التدافع الحتمي بين صف "الخلافة الراشدة"، وصف "الملك العضوض".. وانتهى إلى تَحوّل سياسة الحكم والمال إلى "الملك العضوض"، كما أخبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في الحديث الشريف: عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: **"لَتُنْتَقَضَنَّ عُرَى الإِسْلامِ عُرْوَةً عُرْوَةً، فَكُلَّمَا انْتُقِضَتْ عُرْوَةٌ تَشَبَّثَ النَّاسُ بِالَّتِي تَلِيهَا، فَأَوَّلُهُنَّ نَقْضًا: الْحُكْمُ، وَآخِرُهُنَّ: الصَّلاةُ "**[2] أي: نقض طريقة

(1) الملك العضوض: "أَي فِيهِ عسف كَأَنَّهُ يعَض الرعايا بالأذى" [غريب الحديث لابن الجوزي]. "أَيْ يُصِيبُ الرَّعيَّة فِيهِ عسْفٌ وظُلْم، كأنَّهم يُعَضُّون فِيهِ عَضّاً. والعَضُوض: مِنْ أَبْنِية المُبالغة. وَهُوَ جَمْعُ: عِضٍّ بِالْكَسْرِ، وَهُوَ الخَبِيثُ الشَّرِسُ." [النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري]

(2) [صحيح ابن حبان/ 6715]

وسياسة الحكم النبوية الراشدة، وتحوّلها إلى صورة بِدعية دنيوية غاشمة ظالمة عسيفة متجبرة متكبرة.. بعيدة عن روح الإسلام، وأهداف الإسلام، ورسالة الإسلام.

ووقوع هذه التحول، وهذا التدافع في جيل الصحابة جعل الناس تنقسم حولهم في عصرهم، وبعد مماتهم.. ووقع الإفراط والتفريط، فالمغالي في تقديس الصحابة جعل كل أخطائهم البشرية السياسية هي "أخطاء مُقدسة"؛ يحرم على المسلم الخوض في البحث فيها أو فهم أبعادها! والمغالي في تدنيس الصحابة جعل من بعض أخطائهم وسيلة للانقضاض على حرمتهم، وانتهاك أعراضهم، وتصوير تاريخ الصحابة كله كأنه مؤامرة على الإمام عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ!

ولو كانت القضية مجرد "فتنة بين الصحابة" فما دخلنا نحن بها؟ ولا معنى للخوض فيها.. بل ولا معنى للانتصار فيها لفريق على آخر! فقد انتهت بانتهاء عصرهم، ولكنها لم تكن كذلك أبداً.. وأول خطوة على هذا الطريق هو: تصحيح هذا العنوان، وهذا المدخل، إن أصل القضية هو: تَحوّل "الخلافة الراشدة" إلى "الملك العضوض"، فإذا كان هذا هو موضوعها، فيجب علينا فهم الأسباب التي أدت لذلك، ومآلات هذا التحول الخطير، وكيف نمنع في واقعنا ومستقبلنا هذا الملك العضوض، وكيف نستقيم جميعاً على الخلافة الراشدة عن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِۦوَسَلَّمَ في أمته ودعوته؟

ولقد كان اعتبارها مجرد فتنة بين الصحابة[1] أحد أهم وسائل "التعمية" عن حقيقة وشرعية الملك العضوض، ومن ثم مباركته؛ والتأصيل لـ "الملكية الوراثية"، واعتبار الأمة كلها مجرد سقط متاع للسلطان وعائلته وحاشيته!

(1) قد يرد عند البعض معنى الفتنة بأنه: "قضية التحول من الخلافة إلى المُلك"، ولا إشكالية في المسميات طالما المعنى المقصود واضح، وما نستدركه هنا هو محاولة استخدام مصطلح "الفتنة" بين الصحابة على أنه مجرد خلاف وقع بتأويل، والمخطئ له أجر! كما سنُبين لاحقاً إن شاء الله.

قضية هذا الكتاب هي: **عدم إعطاء الشرعية الإسلامية والأخلاقية والسياسية للملك العضوض، وعدم شرعنة الباطل أو الانتصار للبغي.**

والبغي هو: العلو في الأرض والإفساد فيها، والعلو في الأرض بالطغيان لا بد أن يُفضي إلى الاستبداد العضوض كما جاء في قصة قارون: ﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [القصص: (76)]

وفي نهاية قصته جاء التعقيب: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [القصص: (83)].

فالقضية ليست في من هو الشخص الأحق بالخلافة؟ بل هي في القيم الأخلاقية السياسية الأحق بالحكم والسيادة.

***

ولم يتوقف أمر البغي عند أخذ زمام السلطة والحكم فحسب (شرعية السيف والتغلب)، مع محاولة حكم المسلمين بالعدل، بل تم توظيف طاقات الأمة المادية والروحية والفكرية من أجل العائلة المالكة، ومصالحها الخاصة، وجعل الأمة كلها تدور في فلك العائلة الحاكمة، وما يحقق طول بقاءها في الحكم، فبدلاً من أن تدور الأمة مع الكتاب حيث دار، جعلوها تدور مع السلطان حيث دار(1)؛ فكان ذلك وبالاً على المسلمين.. بل وقد أعطى البعض الشرعية للمتغلب المحتل الكافر المعادي للدين والأمة كلها، والمستحل لدمائها وأموالها وأعراضها باسم "السنة"!!

(1) عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " **خُذُوا الْعَطَاءَ مَا دَامَ عَطَاءً، فَإِذَا صَارَ رِشْوَةً عَلَى الدِّينِ فَلا تَأْخُذُوهُ، وَلَسْتُمْ بِتَارِكِيهِ، يَمْنَعُكُمُ الْفَقْرُ وَالْحَاجَةُ، أَلا إِنَّ رَحَى الإِسْلامِ دَائِرَةٌ، فَدُورُوا مَعَ الْكِتَابِ حَيْثُ دَارَ، أَلا إِنَّ الْكِتَابَ وَالسُّلْطَانَ سَيَفْتَرِقَانِ، فَلا تُفَارِقُوا الْكِتَابَ، أَلا إِنَّهُ سَيَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ يَقْضُونَ لأَنْفُسِهِمْ مَا لا يَقْضُونَ لَكُمْ، إِنْ عَصَيْتُمُوهُمْ قَتَلُوكُمْ، وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ أَضَلُّوكُمْ "، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ نَصْنَعُ؟ قَالَ: " كَمَا صَنَعَ أَصْحَابُ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، نُشِرُوا بِالْمَنَاشِيرِ، وَحُمِلُوا عَلَى الْخَشَبِ، مَوْتٌ فِي طَاعَةٍ، خَيْرٌ مِنْ حَيَاةٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ** " [مسند الشاميين للطبراني/ 658]

وإنَّ بعض المسلمين يظنون عندما نتحدث عن تاريخ الاستبداد أنه طعن في الصحابة؛ فينتفضوا دفاعاً عن الصحابة! فيختزلوا جيل الصحابة كله في بضع أشخاص.. وإنني في هذا الكتاب أدافع بشدة عن "جيل الصحابة"، وعن "كبار الصحابة"، وقبل هذا وذاك عن سنة المصطفى صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ - والرجال الذين تخرجوا من مدرسته - فهذا هو الحقيق بالدفاع، والاهتمام.

ولقد هالني وأذهلني بعض ما كتبه العلماء عن سياسة الحكم في الإسلام، فقد جعلوا – غفر الله لهم – الفساد السياسي والملكية الوراثية حكماً شرعياً.. هو حكم الإسلام، وشريعته!

واستنبطوا بطريقة شائهة ساذجة عبثية من بعض المواقف التاريخية.. مهازل وأباطيل لا تمت لمقاصد الإسلام ودعوته بصلة! ولم تكن لتنصر أحداً سوى الطغاة!

ونحن بحاجة إلى صرامة شديدة في التعامل مع مقاصد ومعالم الإسلام في شؤون الحكم خاصة؛ لأنه أمر يتعلق بمصير الأمة من جانب، وسمعة الإسلام ذاته من جانب آخر، دون الالتفات إلى السخافات والأفهام السقيمة الملوثة بخطايا الملك العضوض.

ومن أجل محاولة رؤية هذا التحول التاريخي، ومن ثم محاولة تصحيح المنهج الفكري والروحي لقضية السياسة الإسلامية.. جاء هذا الجزء الثالث من كتاب "أمراض الاستبداد"؛ ليتناول المرحلة التاريخية التي تحوّل فيها الحكم إلى الملك العضوض، وتَبدّلت فيه سنة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ.. **وذلك من أجل:**

استقامة موازين الحق والعدل، ومحاولة تصحيح الفكر السياسي، وتعظيم قيم الشورى والحرية، ودحض شرعية البغي والعدوان.. والعودة إلى سنة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ "**الحكم الراشد على منهاج النبوة**".

***

الباب الأول

المدخل التاريخي للاستبداد

معالم الخلافة الراشدة حتى عهد عثمان رضي الله عنه (11هـ: 30 هـ)

أنشأ القرآن الكريم الأمة المسلمة نشأة إيمانية من أعماقها حتى أطرافها، وطرح عنها سابق عهدها الجاهلي، وكان نزول القرآن الكريم يأتي ليُرشد الأمة في منعطفات بنائها؛ وليُكوّن شخصيتها الفريدة، فنشأ "جيل قرآني فريد" جيل رباه الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ على عينه، وكان من فضل الله على الأمة المسلمة – وعلى البشرية – أن أقام النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ دولة بالمدينة، يتمثل فيها بشكل عملي الصورة التي يجب أن تكون عليها الأمة المسلمة.. والمبادئ العامة التي تحكم طبيعتها، فكان من معالم سنته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في الحكم:

- **كتاب الله هو محور اجتماع الأمة الحركي والسياسي، والدوران معه حيث دار.**
- **كتاب الله هو المرجعية العليا وله السيادة وإليه التحاكم. وهو وحده الكفيل بريادة الأمة ورفع ذكرها بين الأمم.**
- **لا فرق بين أعجمي ولا عربي ولا أسود ولا أبيض إلا بالتقوى.**
- **الحق والعدل قيمة مطلقة من أي اعتبارات قومية أو جنسية أو عرقية أو قبلية، والناس سواسية أمام كتاب الله وشرعه، فلا فرق بين غني وفقير، وقوي وضعيف، وشريف ووضيع.**
- **القيام لله والشهادة بالقسط في حال شنآن "بغض" قوم، والقيام بالقسط والشهادة لله في حال مودة وقرابة، فلا اعتبار لبغض أو مودة أمام الشهادة لله، والقيام بالقسط والعدل.**
- **الأمر شورى بين المسلمين، ومن يمثلهم، والسلطة للأمة وهي حرة فيمن يمثل مصالحها، ويدير شؤونها.**

- ولاة الأمور الشرعيين لهم السمع والطاعة في المعروف بشرط "القيام بكتاب الله".

- المال والثروة ملك للأمة.. ليس للحاكم فيها حق، ولا لولاته فيها محاباة، بل له حق الأجير عند الأمة. والحاكم مسؤول عن حمايتها وحفظها أولاً، وردها لأهلها بالعدل ثانياً.

- القضاء فيها مستقل، لا يُفرق بين حاكم ومحكوم.. ولا يخضع لرغبة أحد، بل هو خالص لله.. خالص له بالرجوع إلى أحكام الله فيما فيه نص، أو بما لا يناقض نص في حالة الاجتهاد، وخالص النية لله، والقيام بالقسط، والشهادة به.

- تفعيل مشاركة الأمة، وتحقيق فاعليتها.. وتقوية روابط الأخوة فيما بينها.

- سياسة الأمور بما يحقق مصلحة الإسلام كدين ورسالة، ويحقق مصالح المسلمين جميعهم.

- الجهاد في سبيل الله، دفاعاً عن الدين والدولة، ورد العدوان المباشر والمحتمل.. وإزالة أي عقبات مادية تقف في طريق الدعوة، واستباق العدو المتربص.

- أتباع الأديان الأخرى (الأقليات)، لهم "البر" في المعاملات السلوكية، و"القسط" في المعاملات المادية، طالما لم يحاربوا المسلمين في دينهم، ولم يخرجوهم من ديارهم.. فلهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين.

- تواضع الولاة والحكام لعموم الأمة المسلمة، وعدم الاحتجاب عنهم، أو ممارسة أي من مظاهر المُلك والعلو في الأرض.[1]

(1) عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ رَجُلٌ فَكَلَّمَهُ، فَجَعَلَ تُرْعَدُ فَرَائِصُهُ، فَقَالَ لَهُ: "**هَوِّنْ عَلَيْكَ، فَإِنِّي لَسْتُ بِمَلِكٍ، إِنَّمَا أَنَا ابْنُ امْرَأَةٍ تَأْكُلُ الْقَدِيدَ**" [سنن ابن ماجه/ 3312]

هذه بعض المعالم العامة التي نجدها في سيرة الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ والتي أمرنا باتباعها، وجاء الخلفاء الراشدون من بعده.. وساروا على ما سار عليه، وكانوا على سيرته في سياسة الحكم والمال، فكانت معالم خلافتهم في العموم هي:

- **الزهد في الحكم – وعدم الطمع فيه – مع الحرص على وحدة المسلمين.**
- **الشورى، وعدم الاستبداد العضوض على الأمة.**
- **إقامة سلطان الدولة على الحق والعدل الرباني لا على القهر والغلبة.. وقيام الجميع بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فلا طغيان ولا جبرية ولا استكراه على طاعة.**
- **تقويم الأمة للحُكام عند الإساءة (وهذه إضافة لم تكن في العهد النبوي، فالرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ كان هو القائد – وهو النبي المعصوم – ولا نُقدم بين يديه شيئاً، ولكن من يأتي بعده كان حقاً للأمة "التقويم والمحاسبة"، وإن لم يصدر عن الخلفاء الراشدين في العموم ما يستدعي ذلك – فقد كانوا من خير البشر – ولكن هو حق أصيل للأمة يجب عليها ممارسته والقيام به لا يُنازعها فيه أحد).**
- **القيام بالحق، وقول الحق، والدفاع عن الحق، لا يخشى حاكم ولا رعية في الله لومة لائم.**
- **عدم محاباة ذوي قرابة أو نسب.**
- **عدم توريث الحكم لأبنائهم أو أقاربهم.**
- **الدفع بالأكفأ والأفضل في ولاية الأمر.**
- **مخالطة الناس بصورة مباشرة غير متكلفة، فلا مظاهر ملك ولا طغيان.**

- **عدم الاستئثار بالمال دون المسلمين، أو أن يكون للخلفاء أفضلية خاصة بهم، فهم مجرد أجراء ترعى مصالح الأمة وتخدمها.**

- **القيام بالحق والعدل على مراد الله، ومراد رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.**

- **سياسة الأمور، وإنفاق المال بما يحقق مصلحة الإسلام، والأمة المسلمة جميعها.**

- **الحرية في النقد، والمناقشة وإبداء الرأي.**

- **الاتباع عن هدى وبصيرة، والأدب عند المخالفة.**

- **الطاعة المخلصة في المعروف، وفي القيام بالحق والعدل، وإنكار المنكر إن وجد.**

- **شعور الحرية والكرامة والمساواة بين الناس.**

فجاء في خطبة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد خلافته: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي قَدْ وُلِّيتُ عَلَيْكُمْ، وَلَسْتُ بِخَيْرِكُمْ، فَإِنْ ضَعُفْتُ فَقَوِّمُونِي، وَإِنْ أَحْسَنْتُ فَأَعِينُونِي، الصِّدْقُ أَمَانَةٌ، وَالْكَذِبُ خِيَانَةٌ، الضَّعِيفُ فِيكُمُ الْقَوِيُّ عِنْدِي، حَتَّى أُزِيحَ عَلَيْهِ حَقَّهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَالْقَوِيُّ فِيكُمُ الضَّعِيفُ عِنْدِي، حَتَّى آخُذَ مِنْهُ الْحَقَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لا يَدَعُ قَوْمٌ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إلا ضَرَبَهُمُ اللَّهُ بِالْفَقْرِ، وَلا ظَهَرَتْ، أَوْ قَالَ: شَاعَتِ الْفَاحِشَةُ فِي قَوْمٍ إِلا عَمَّمَهُمُ الْبَلاءُ، أَطِيعُونِي مَا أَطَعْتُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِذَا عَصَيْتُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَلا طَاعَةَ لِي عَلَيْكُمْ "(1)

ومن خطبة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **:** "عَنْ أَبِي فِرَاسٍ، قَالَ: خَطَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: " يَا أَيُّهَا النَّاسُ... أَلَا إِنِّي وَاللَّهِ مَا أُرْسِلُ عُمَّالِي إِلَيْكُمْ لِيَضْرِبُوا أَبْشَارَكُمْ، وَلَا لِيَأْخُذُوا أَمْوَالَكُمْ، وَلَكِنْ أُرْسِلُهُمْ إِلَيْكُمْ لِيُعَلِّمُوكُمْ دِينَكُمْ وَسُنَّتَكُمْ، فَمَنْ فُعِلَ بِهِ شَيْءٌ سِوَى ذَلِكَ، فَلْيَرْفَعْهُ إِلَيَّ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِذَنْ لَأُقِصَّنَّهُ

(1) [الجامع لمعمر بن راشد/ 20702]

مِنْهُ، فَوَثَبَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَوَ رَأَيْتَ إِنْ كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى رَعِيَّةٍ، فَأَدَّبَ بَعْضَ رَعِيَّتِهِ، أَئِنَّكَ لَمُقْتَصُّهُ مِنْهُ؟ قَالَ: إِي وَالَّذِي نَفْسُ عُمَرَ بِيَدِهِ، إِذَنْ لَأُقِصَّنَّهُ مِنْهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يُقِصُّ مِنْ نَفْسِهِ! أَلَا لَا تَضْرِبُوا الْمُسْلِمِينَ فَتُذِلُّوهُمْ، وَلَا تُجَمِّرُوهُمْ فَتَفْتِنُوهُمْ، وَلَا تَمْنَعُوهُمْ حُقُوقَهُمْ فَتُكَفِّرُوهُمْ، وَلَا تُنْزِلُوهُمُ الْغِيَاضَ فَتُضَيِّعُوهُمْ "(1)

وقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ "يَوْمًا فِي مَجْلِسٍ، وَحَوْلَهُ الْمُهَاجِرُونَ وَالأَنْصَارُ: أَرَأَيْتُمْ لَوْ تَرَخَّصْتُ فِي بَعْضِ الأَمْرِ، مَا كُنْتُمْ فَاعِلِينَ؟، فَسَكَتُوا، فَعَادَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاثًا، قَالَ بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ: لَوْ فَعَلْتَ قَوَّمْنَاكَ تَقْوِيمَ الْقَدْحِ، قَالَ عُمَرُ: أَنْتُمْ إِذًا أَنْتُمْ "(2)

ومن خطبة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: " وَكَانَ أَوَّلُ كِتَابٍ كَتَبَهُ عُثْمَانُ إِلَى عُمَّالِهِ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الأَئِمَّةَ أَنْ يَكُونُوا رُعَاةً، وَلَمْ يَتَقَدَّمْ إِلَيْهِمْ أَنْ يَكُونُوا جُبَاةً، وَإِنَّ صَدْرَ هَذِهِ الأُمَّةِ خُلِقُوا رُعَاةً، لَمْ يُخْلَقُوا جُبَاةً، وَلَيُوشِكَنَّ أَئِمَّتُكُمْ أَنْ يَصِيرُوا جُبَاةً وَلا يَكُونُوا رُعَاةً، فَإِذَا عَادُوا كَذَلِكَ انْقَطَعَ الْحَيَاءُ، وَالأَمَانَةُ، وَالْوَفَاءُ، أَلا وَإِنَّ أَعْدَلَ السِّيرَةِ أَنْ تَنْظُرُوا فِي أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ، فِيمَا عَلَيْهِمْ فَتُعْطُوهُمْ مَا لَهُمْ، وَتَأْخُذُوهُمْ بِمَا عَلَيْهِمْ، ثُمَّ تُثْنُوا بِالذِّمَّةِ فَتُعْطُوهُمُ الَّذِي لَهُمْ، وَتَأْخُذُوهُمْ بِالَّذِي عَلَيْهِمْ ثُمَّ الْعَدُوَّ الَّذِي تَنْتَابُونَ، فَاسْتَفْتِحُوا عَلَيْهِمْ بِالْوَفَاءِ، قَالُوا: وَكَانَ أَوَّلَ كِتَابٍ كَتَبَهُ، إِلَى أُمَرَاءِ الأَجْنَادِ فِي الْفُرُوجِ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّكُمْ حُمَاةُ الْمُسْلِمِينَ وَذَادَتُهُمْ، وَقَدْ وَضَعَ لَكُمْ عُمَرُ مَا لَمْ يَغِبْ عَنَّا، بَلْ كَانَ عَنْ مَلاءٍ مِنَّا، وَلا يَبْلُغَنِي عَنْ أَحَدٍ مِنْكُمْ تَغْيِيرٌ وَلا تَبْدِيلٌ، فَيُغَيِّرَ اللَّهُ مَا بِكُمْ، وَيَسْتَبْدِلَ بِكُمْ غَيْرَكُمْ، فَانْظُرُوا كَيْفَ تَكُونُونَ، فَإِنِّي أَنْظُرُ فِيمَا أَلْزَمَنِي اللَّهُ النَّظَرَ فِيهِ، وَالْقِيَامَ عَلَيْهِ. قَالُوا: وَكَانَ أَوَّلَ كِتَابٍ كَتَبَهُ إِلَى عُمَّالِ الْخَرَاجِ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ بِالْحَقِّ، فَلا يَقْبَلُ إِلا الْحَقَّ، خُذُوا الْحَقَّ وَأَعْطُوا الْحَقَّ بِهِ، وَالأَمَانَةَ الأَمَانَةَ قُومُوا عَلَيْهَا، وَلا تَكُونُوا أَوَّلَ مَنْ يَسْلُبُهَا، فَتَكُونُوا شُرَكَاءَ مَنْ بَعْدَكُمْ إِلَى مَا اكْتَسَبْتُمْ، وَالْوَفَاءَ الْوَفَاءَ، لا تَظْلِمُوا الْيَتِيمَ، وَلا الْمُعَاهَدَ، فَإِنَّ اللَّهَ خَصْمٌ لِمَنْ ظَلَمَهُمْ. قَالُوا: وَكَانَ كِتَابُهُ إِلَى الْعَامَّةِ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّكُمْ إِنَّمَا بَلَغْتُمْ مَا

(1) [مسند أحمد/ 288]، "تجمير الجيش: جمعهم في الثغور وحبسهم عن العود إلى أهلهم. الغياض: جمع غيضة، وهي الشجر الملتف، لأنهم إذا نزلوها تفرقوا فيها فتمكن منهم العدو." [النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير]

(2) [التاريخ الكبير للبخاري/ 1825]

بَلَغْتُمْ بِالاقْتِدَاءِ وَالاتِّبَاعِ، فَلا تَلْفِتَنَّكُمُ الدُّنْيَا عَنْ أَمْرِكُمْ، فَإِنَّ أَمْرَ هَذِهِ الأُمَّةِ صَائِرٌ إِلَى الابْتِدَاعِ، بَعْدَ اجْتِمَاعِ ثَلاثٍ فِيكُمْ: تَكَامُلُ النِّعَمِ، وَبُلُوغُ أَوْلادِكُمْ مِنَ السَّبَايَا، وَقِرَاءَةُ الأَعْرَابِ وَالأَعَاجِمِ الْقُرْآنَ... "(1)

***

والملاحظات على عهد الخلافة الراشدة:

- **لم تكتمل صياغة النظرية السياسية الإسلامية، وكيفية توزيع السلطات وحدودها.**(2)، وذلك لأنهم لم يكونوا بحاجة إليها، ولم يكونوا أهل تنظير(3)، فكان ما توصلوا إليه يحقق الكفاية التامة لهم.
- **آليات إدارة الخلافات السياسية، وكيفية عزل الحاكم إن لزم الأمر.. دون اقتتال**(4)، وذلك لأن فكرة العزل نفسها لم تكن واردة لهم، فكان الخلفاء من أفضل الناس في عصرهم، ويليهم في ذلك أهل الشورى، وفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كانوا يرونها كافية في ذلك.
- **طرق وآليات الاختيار بعد انتهاء "جيل الصحابة" - من المهاجرين والأنصار - باعتبارهم الأفضل، والقدوة، وأهل الحل والعقد،** وذلك لأنهم لا يعرفوا ماذا سيواجه الجيل الجديد من تحديات، ويَرون في القرآن الكريم، وسنة الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ آلِهِۦ وَسَلَّمَ كفاية لكل جيل وعصر.

---

(1) [تاريخ الطبري/ ج 4 : ص 433]، "قراءة الأعراب والأعاجم القرآن" المقصد منها – فيما أرى – أنها قراءة منقوصة غير مدركة لمقاصد القرآن ومعانيه، وغير متدبرة لآياته، والغلو في فهمها نقصاً أو زيادة.

(2) نظرية "منا الأمراء، ومنكم الوزراء" التي قيلت في السقيفة بين "المهاجرين والأنصار" مناسبة لعصرهم وظرفهم الحضاري، ولكن بعد انتهاء هذا الجيل من العظماء من المهاجرين والأنصار سنحتاج إلى صياغة جديدة تحقق الخلافة الراشد عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ آلِهِۦ وَسَلَّمَ، وتحقق الحق والعدل، وإقامة كتاب الله تعالى، وتمنع توريث الحكم وتحويله إلى "ملكية وراثية".

(3) وكان هذا من فضل الله عليهم، فكان لهم كتاب واحد فقط، وآلاف الصفحات من العمل الصالح (الاجتماعي السياسي)، بينما نحن الآن لدينا آلاف الكتب، وصفحات قليلة من العمل الصالح!

(4) كغياب آليات احتواء الفتنة، وقد أقر بعض الصحابة بحيرتهم في هذا الأمر.

وهذه الملاحظات لا نقصد بها أحداً من الصحابة بعينه - فهم قدوتنا، وهم الجيل القرآني العظيم الذي تربى على يد أعظم معلم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - ولكن نُبين هذه الملاحظات لأنها كانت نتائج طبيعية للعصر الذي كانوا فيه، ونتيجة لاتساع الدولة الإسلامية بسرعة خيالية لا مثيل لها في التاريخ، وبذل الصحابة وسعهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً وزيادة..

ولو امتد عصر الخلافة الراشدة لعهود طويلة.. لتطور نظام الشورى والحكم على أحسن صورة، وأقوى تمثيل، وأدق وسائل لضبط قوة وجموح السلطة.. وما تم في عهد الخلافة الراشدة من نظام سياسي كان كافياً لعصرهم، وطرق حكمهم.. وأما ما كان من معالم سياسية راشدة وأخلاق حُكمية فهي - بعد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - القدوة والمثال الذي نطمح أن نلامس بعض أطرافه، ولو يسيرا![1]

ومن الأهمية بمكان بيان هذه الملاحظات حتى لا يحاول أحد التطبيق الحرفي لعصرهم[2]، أو يتعسف في الفهم، أو يُنكر اعتبارات عصرهم وظروفه.. الأمر الذي حدث ويتكرر كثيراً؛ فيُربك تصورنا السياسي، فيظن البعض أن اجتهاد الصحابة التطبيقي السياسي لنظرية الشورى، أو شكل حكمهم السياسي هو دين وعقيدة من يحيد عنه فهو ضال مبتدع! ولنعلم أن علينا وجوب الاجتهاد لتحقيق الشورى والسياسة التي تقيم العدل والحق، والرشد والهُدى، وفق ظروف عصرنا ومقتضياته، دون الوقوع في **مُحدثات الأمور** من: **مُلك عضوض ظالم غشيم، أو مُلك جبري متسلط مُتكبر، أو اتخاذ عباد الله عبيداً للملوك، أو مال الله للسلطة والبطانة، أو التلاعب بكتاب الله لتزوير سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فكل ذلك من محدثات الأمور التي أدت إلى الضلال عن صراط الله المستقيم.**

---

(1) جاء في الحديث الشريف: عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "**أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**" [سنن أبي داود/ 4607]

(2) كأن تكون هيئة الشورى مثلاً ستة أفراد، أو يقتصر مفهوم الشورى على هذه الهيئة، أو محاولة ممارسة الدجل السياسي - تزلفاً للملوك - باعتبار ترشيح وعهد أبي بكر لعمر.. هو هو "الملكية الوراثية".

وبقي أن نؤكد على أن بيعة أبي بكر لم تكن عن وصية لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، كما زعم بعض علماء السنة – رداً على أطروحات الشيعة في قولهم بوصية الرسول لعليّ – ولا نص جلي ولا خفي فيها، ولو كانت وصية ما كان لاجتماع السقيفة أي معنى، وإنما كانت "بيعة حرة"، عن رضى وقبول، وكذلك بيعة عمر – ورغم أنها عهد (ترشيح) من أبي بكر – فكانت أيضاً عن رضى وقبول، وشورى المسلمين، وكذلك بيعة عثمان، وعليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ..

ورغم اعتراض البعض على بيعة أبي بكر، أو بيعة عمر أو عثمان أو عليّ، فهذا لا شك شيء طبيعي جداً في أي نظام سياسي، وحراك اجتماعي، لا يقلل أبداً من فضل الخليفة، ولا من فضل المعترض، فلا يوجد بشر يتفق الناس عليه بنسبة مائة بالمائة.. ولو كان الصحابة!

فهذا المنصب ليس "تفويضاً إلهياً" كما زعم الشيعة في حق عليّ ونسله، وليس هو "مُلكاً لأسرة أو عشيرة" كما برر بعض السنة الواقع التاريخي للملك العضوض، بل هو منصب بشري، يُختار فيه الأفضل والأنسب لهذه المنصب عن: شورى، ورضى، ورقابة، ومحاسبة، وعزل...إلخ مما يحقق الرشد السياسي، والعدالة التامة.

وما نؤكد عليه في خلافة الراشدين: أنهم جميعاً من صفوة المدرسة المحمدية، وأوائلها العظماء، يحتار المرء من فضلهم، وفضائلهم، فكلهم يصلح للمنصب، وهذا المنصب ليس المؤهِل له التقوى فحسب، بل الكفاية والقوة وحسن البلاء، ورغم أن هؤلاء العظماء كانوا كبار أصحاب محمد وأهل السبق والفضيلة، كان الأمر يتم عن رضى وقبول – بغض النظر عن شكل الشورى في عصرهم – ثم هم بعد هذا الرضى، كانوا بين الناس أصحاب السيرة الحسنة في إقامة الحق والعدل، وكان الناس يعطونهم الطاعة - بعد الرضى والقبول بهم - عن "حب وحرية" حب: لتقواهم وفضلهم وعدلهم، وحرية: في التعبير والنقد والمراجعة؛ فكان هذا هو معنى الرشد، وكانت هذه هي "سنة الراشدين" التي نعض عليها، ضد أهل الأطماع الذين "يعضون" على المُلك، يقهرون الناس، ويستبدون بهم، ويُذلونهم..

فنحن في ذلك أمام سبيلين:

الأول: سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، والراشدين الذين يخلفونه على هذه السنة.

والثاني: "محدثات الأمور وبدع الضلالة" التي كانت في "الملك العضوض"..

كما جاء في الحديث الشريف: "عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ، قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا بَعْدَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "**أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ، وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ يَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّهَا ضَلَالَةٌ، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَعَلَيْهِ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ** "، قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ."(1)

فيحذر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من الاختلاف، ومن محدثات الأمور والضلالة، وأمر باتباع سنته وطاعة من يخلفه على هذه السنة، ولو كان عبداً حبشياً.. كما قال في حجة الوداع: "**وَلَوِ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا** "(2)

والخلاصة في أمر خلافة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

عدم البغي والاستبداد والظلم، وعدم أخذهم أموال المسلمين والاستئثار بها بغير وجه حق، ومنع تحويل خلافة المسلمين إلى مُلك وعلو في الأرض على سنة الروم والفرس.. فكان هذا هو الرشد، الواجب اتباعه والسير عليه.

(1) [جامع الترمذي/ 2676]

(2) [صحيح مسلم/ 1840]

ويجب ونحن نتحدث عن "الخلافة الراشدة" ألا نغفل "المجتمع الراشد" الذي لولاه لم استطاع الراشدون شيئاً.. المجتمع "الدافع" لكل خير، "المانع" لكل شر، الآمر بالمعروف، والناهي عن المنكر، فالتاريخ السياسي للرشد قاعدته الأصيلة هي المجتمع الراشد، الذي كان خلفاؤه تعبيراً عن ثماره الطيبة، فكل حكم راشد، خلفه مجتمع راشد.

***

بداية الخلل (30 هـ: 35 هـ)

قال الإمام الزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ إن عثمان: "عَمِلَ بِعَمَلِ صَاحِبَيْهِ سِتًّا لا يَخْرِمُ شَيْئًا إِلَى سِتِّ سِنِينَ، ثُمَّ إِنَّ الشَّيْخَ رَقَّ وَضَعُفَ فَغُلِبَ عَلَى أَمْرِهِ"[1]

وقال العلاّمة ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وأما عثمان فإنه بنى على أمر قد استقر قبله بسكينة وحلم، وهدى ورحمة وكرم، ولم يكن فيه قوة عمر ولا سياسته، ولا فيه كمال عدله وزهده، فطمع فيه بعض الطمع، وتوسعوا في الدنيا، وأدخل من أقاربه في الولاية والمال، ودخلت بسبب أقاربه في الولايات والأموال أمور أنكرت عليه، فتولد من رغبة بعض الناس في الدنيا، وضعف خوفهم من الله ومنه، ومن ضعفه هو، وما حصل من أقاربه في الولاية والمال - ما أوجب الفتنة حتى قُتل مظلوما شهيدا."[2]

وقال أيضاً: "فلما كان في آخر خلافة عثمان زاد التغير والتوسع في الدنيا، وحدثت أنواع من الأعمال لم تكن على عهد عمر، فحصل بين بعض القلوب تنافر، حتى قُتل عثمان.. فصاروا في فتنة عظيمة قد قال تعالى: {واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة} أي هذه الفتنة لا تصيب الظالم فقط؛ بل تصيب الظالم والساكت عن نهيه عن الظلم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم {إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه} ."[3]

في نهاية عهد الخليفة الراشد عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وقع بعض الخلل (غير المقصود) منه، والذي حصل كذلك نتيجة التطورات الاجتماعية والاقتصادية في عصره، وقد توسع رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في العطاء لأقربائه خاصة، وللناس عامة، وخالف سياسة عمر في ولاية ذوي القربى مُتأولاً في أموال الفيء، الأمر الذي

(1) [مصنف عبد الرزاق/ 9775]

(2) [منهاج السنة، ج7، ص452]

(3) [مجموع الفتاوى، ج14، ص 158]

حنق الناس عليه بعد الرضى بالسخاء والكرم، كما أطلق أعلام قريش في الأمصار بعدما حبسهم عمر خوف الفتنة عليهم(1)، وخوف أن يفتتن الناس بهم، فيصير لكل منهم شيعاً وأتباعاً، هذا بالإضافة إلى تلاعب الولاة بأمور الحكم.. وصياغة الرسائل والأوامر باسم عثمان دون علمه، والاستبداد بالأمر دونه! فلم تكن هناك رقابة حازمة لهم، فأمِنوا العقاب والعزل.

واتسع نفوذ بعض الولاة أمثال معاوية بصورة خطيرة بعد أن انضم له أجناد (دمشق وحمص والأردن وفلسطين) فخلصت له الشام كلها، إضافة إلى طول عهده بها إبان خلافة عمر وعثمان، وحسن سياسته للأمور ورضى الرعية عنه واستقرار أمره، فصارت جيوشه من أقوى جيوش المسلمين، وأصبح قوة في حد ذاتها، استطاعت – أثناء المواجهة مع عليّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ – مواجهة دولة الخلافة المركزية بقيادة الإمام عليّ، والخروج عنها، وإخضاع بعض المناطق لسيطرته!

وكان هذا ما توقعه عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بفراسته، فجاء في الاستيعاب لابن عبد البر:

"عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ:

" بَيْنَا أَنَا أَمْشِي مَعَ عُمَرَ يَوْمًا، إِذْ تَنَفَّسَ نَفَسًا ظَنَنْتُ أَنَّهُ قُدْ قُضِبَتْ أَضْلاعُهُ، فَقُلْتُ: سُبْحَانَ اللَّهِ ! وَاللَّهِ مَا أَخْرَجَ مِنْكَ هَذَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِلا أَمْرٌ عَظِيمٌ. فَقَالَ: وَيْحَكَ يَابْنَ عَبَّاسٍ، مَا أَدْرِي مَا أَصْنَعُ بِأُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: ولم وأنت بحمد الله قادر أن تضع ذَلِكَ مكان الثقة؟

قَالَ: إِنِّي أراك تقول: إن صاحبك أولى الناس بها، يَعْنِي: عليا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قلت: أجل، والله إِنِّي لأقول ذَلِكَ فِي سابقته وعلمه وقرابته وصهره. قال: إنه كما ذكرت، ولكنه كَثِير الدعابة.

---

(1) قال عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: "أَلا وَإِنَّ قُرَيْشًا يُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا مَالَ اللَّهِ مَعُونَاتٍ دُونَ عِبَادِه، أَلا فَأَمَّا وَابْنُ الْخَطَّابِ حَيٌّ فَلا، إِنِّي قَائِمٌ دُونَ شِعْبِ الْحَرَّةِ، آخِذٌ بِحَلاقِيمِ قُرَيْشٍ وَحُجُزِهَا، أَنْ يَتَهَافَتُوا فِي النَّارِ. " [تاريخ الطبري]

فقلت: فعثمان؟ قَالَ: فوالله لو فعلت لجعل بني أَبِي معيط على رقاب الناس، يعملون فيهم بمعصية الله، والله لو فعلت لفعل ولو فعل لفعلوه، فوثب الناس عَلَيْهِ فقتلوه.

فقلت طَلْحَة بْن عُبَيْد الله؟ قَالَ: الأكيسع، هُوَ أزهى من ذَلِكَ، مَا كَانَ الله ليراني أوليه أمر أمة مُحَمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ على مَا هُوَ عَلَيْهِ من الزهو. قلت: الزُّبَيْر بْن العوام؟ قَالَ: إذا يلاطم الناس فِي الصاع والمد.

قلت: سَعْد بْن أَبِي وَقَّاص؟ قَالَ: ليس بصاحب ذَلِكَ، ذاك صاحب مقنب يقاتل بِهِ.

قلت: عَبْد الرَّحْمَنِ بْن عوف؟ قَالَ: نعم. الرجل ذكرت، ولكنه ضعيف عَنْ ذَلِكَ، والله يَا ابْن عَبَّاس مَا يصلح لهذا الأمر إلا القوي فِي غير عنف، اللين فِي غير ضعف، الجواد فِي غير سرف، الممسك فِي غير بخل ". قَالَ ابْن عَبَّاس: كَانَ عُمَر والله كذلك "[(1)]

فأدى حمل بني أمية وبني أبي معيط على رقاب الناس إلى تلاعبهم بأمور الحكم.. خاصة مروان بن الحكم، وفيما أرى يُعتبر مروان هذا هو أساس البلاء والإفساد، ومنه بدأ إفساد أمر الخلافة الراشدة، وخيانة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد استغل عاطفة عثمان الحنونة تجاهه ليتلاعب بأمور الحكم! وليَحنق الناس ويُسخطهم عليه.. وقد شغل منصباً هاماً في الخلافة وهو "كاتب عثمان"، وهو بالمصطلح المعاصر "أمين سر الحكومة المركزية".. ولقد كان له دوره في أحداث الفتنة، وما تلاها.. فهو بداية الكارثة والنكبة التي حلت بالمسلمين.

ومما جاء في أمر مروان بن الحكم في كتب التاريخ، ما يلي:

قال العلاّمة ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ عن مروان: "وقد كان أبوه الحَكم من أكبر أعداء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وإنما أسلم يوم الفتح، وقدم الحكم المدينة ثم طرده النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ

---

(1) [الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر/ 237]، وفي رواية ابن شبة: " فَقَالَ: " أَمَا إِنَّ أَحْرَاهُمْ إِنْ وَلِيَهَا أَنْ يَحْمِلَهُمْ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِمْ صَاحِبُكَ، يَعْنِي عَلِيًّا " [تاريخ المدينة لابن شبة/ 1489]

إلى الطائف، ومات بها، ومروان كان أكبر الأسباب في حصار عثمان؛ لأنه زور على لسانه كتاباً إلى مصر بقتل أولئك الوفد، ولما كان متولياً على المدينة لمعاوية كان يسب علياً كل جمعة على المنبر، وقال له الحسن بن علي: لقد لعن الله أباك الحكم وأنت في صلبه على لسان نبيه فقال: لعن الله الحكم وما ولد والله أعلم ".(1)

وقال العلاّمة الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن مروان: "وَكَانَ كَاتِبَ ابْنِ عَمِّهِ عُثْمَانَ، وَإِلَيه الخَاتِمُ، فَخَانَهُ(2)، وَأَجْلَبُوا بِسَبَبِهِ عَلَى عُثْمَانَ، ثُمَّ نَجَا هُوَ، وَسَارَ مَعَ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ لِلطَّلَبِ بِدَمِ عُثْمَانَ، فَقَتَلَ طَلْحَةَ يَوْمَ الجَمَلِ، وَنَجَا - لاَ نُجِّيَ - ثُمَّ وَلِي المَدِيْنَةَ غَيْرَ مَرَّةٍ لِمُعَاوِيَةَ ".(3)

وقال العلاّمة ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن مروان: "كان من أسباب قتل عثمان "(4)

وعَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، يَقُولُ وَهُوَ مُسْتَنِدٌ إِلَى الْكَعْبَةِ: " وَرَبِّ هَذَا الْبَيْتِ لَقَدْ لَعَنَ اللَّهُ الْحَكَمَ "، وَمَا وَلَدَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ "(5)

وقال العلاّمة ابن العماد الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وذكر ابن عبد البرّ، والذّهبيّ وغيرهما مخازي مروان بأنه أول من شق عصا المسلمين بلا شبهة، وقتل النّعمان بن بشير أول مولود من الأنصار في الإسلام، وخرج على ابن الزّبير بعد أن بايعه على الطاعة، وقتل طلحة بن عبيد الله يوم الجمل، وإلى هؤلاء

(1) [البداية والنهاية لابن كثير ج8، ص 285].

(2) عندما قام بتزوير الكتاب الذي فيه الأمر بقتل الوفد المصري، بعد أن اتفقوا وخرجوا مرضيين. (القصة مذكورة في مصنف ابن أبي شيبة).

(3) [سير أعلام النبلاء، ج3، ص 477، ميزان الاعتدال].

(4) [الإصابة لابن حجر، ج6، ص 204].

(5) (مسند البزار/ 2197 | إسناده متصل، رجاله ثقات، المعجم الكبير للطبراني/ 21085، تاريخ دمشق لابن عساكر/ 57 : 271، المطالب العالية لابن حجر/ 4459، مسند أحمد/ 16128، ط الرسالة). ورغم صحة الإسناد إلا أن هذا الحديث لا يصح مثله عن رسول الله، فقد يلعن الحكم لبعض جرائمه كما رُوي تقليده مشية النبي مُستهزئاً، وكان يفشي سره، فطرده من المدينة – كما جاء في سير أعلام النبلاء – أما من في صلبه، فكلٌ بعمله، وقد كان من صلبه الراشد العادل عمر بن عبد العزيز، فسبحان الله!

المذكورين، والوليد بن عقبة، والحكم بن أبي العاص، ونحوهم، الإشارة بها ورد في حديث المحشر وفيه: «فأقول: يا ربّ أصحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك» ولا يرد على ذلك ما ذكره العلماء من الإجماع على عدالة الصحابة، وأن المراد به الغالب وعدم الاعتداد بالنادر، والذين ساءت أحوالهم ولابسوا الفتن بغير تأويل ولا شبهة"[1]

ولقد ظهرت جرائمهم وإفسادهم وإهلاكهم للأمة – خاصة مروان بن الحكم – منذ لحظة الالتفاف على حكم الخليفة الراشد عثمان بن عفان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وفي "مُلك معاوية" سلط مروان على المدينة وجعله أميراً على مدينة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ وفيها كبار الصحابة، وأخذ هذا الظالم الخلافة للطاغية العنيد يزيد بن معاوية قهراً وجبراً بحد السيف، وحرّض اللعين مسلم بن عقبة – منتهك حرم رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ – على أهل المدينة يوم الحرة[2]، ثم أخذ زمام الحُكم بعد موت ابن يزيد، ثم كان بعدها ما كان.

والعجيب أن بعض أهل الحديث يَضعون مروان في رتبة "صدوق حسن الحديث"! وروى له الجماعة سوى مسلم! والحقيقة لا أجد تفسيراً لذلك، إلا ما رُوي أنه في إمرته على المدينة كان يجمع بعض أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ يستشيرهم في بعض الأمور – البعيدة بطبيعة الحال عن الحكم والسياسة – مثل حجم الصاع، ونحوه.. ويَعمل بما يُجمعون عليه، فلعله أصاب منهم خيراً، جعل المحدثون يهتمون لروايته!

---

(1) [شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، ج1، ص 279]

(2) جاء في الطبقات الكبرى لابن سعد: "فَلَمَّا وَثَبَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ أَيَّامَ الْحَرَّةِ أَخرجُوا عُثْمَانَ بْنَ مُحَمَّدٍ، وَبَنِي أُمَيَّةَ مِنَ الْمَدِينَةِ، فَأَجْلَوْهُمْ عَنْهَا إِلَى الشَّامِ، وَفِيهِمْ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ، وَأَخَذُوا عَلَيْهِمُ الأَيْمَانَ أَلا يَرْجِعُوا إِلَيْهِمْ، وَإِنْ قَدَرُوا أَنْ يَرُدُّوا هَذَا الْجَيْشَ الَّذِي قَدْ وُجِّهَ إِلَيْهِمْ مَعَ مُسْلِمِ بْنِ عُقْبَةَ الْمُرِّيِّ أَنْ يَفْعَلُوا، فَلَمَّا اسْتَقْبَلُوا مُسْلِمَ بْنَ عُقْبَةَ، سَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَجَعَلَ يُسَائِلُهُمْ عَنِ الْمَدِينَةِ وَأَهْلِهَا، فَجَعَلَ مَرْوَانُ يُخْبِرُهُ وَيُحَرِّضُهُ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ لَهُ مُسْلِمٌ: مَا تَرَوْنَ؟ تَمْضُونَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَوْ تَرْجِعُونَ مَعِي؟ فَقَالُوا: بَلْ نَمْضِي إِلَى أَمِيرِ وَقَالَ مَرْوَانُ مِنْ بَيْنِهُمْ: أَمَّا أَنَا، فَأَرْجِعُ مَعَكَ، فَرَجَعَ مَعَهُ مُؤَازِرًا لَهُ، مُعِينًا لَهُ عَلَى أَمْرِهِ حَتَّى ظُفِرَ بِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَقُتِلُوا، وَانْتُهِبَتِ الْمَدِينَةُ ثَلاثًا، وَكَتَبَ مُسْلِمُ بْنُ عُقْبَةَ بِذَلِكَ إِلَى يَزِيدَ، وَكَتَبَ يَشْكُرُ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ، وَيُذْكَرُ مَعُونَتَهُ إِيَّاهُ، وَمُنَاصَحَتَهُ، وَقِيَامَهُ مَعَهُ".

وهذه الأحداث – في نهاية عهد عثمان – أدت إلى إنكار كبار الصحابة لها أمثال: أبي ذر الغفاري، وعلي بن أبي طالب، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، والزبير بن العوام، وعبد الله بن مسعود، وطلحة بن عبيد الله، وعمار بن ياسر، وأسامة بن زيد، وعبادة بن الصامت، وأم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ جميعاً..

فإنكار الصحابة على ما حصل في نهاية عهد عثمان – وتلاعب مروان بن الحكم بأمور الخلافة – ثابت في مصادرنا الحديثية والتاريخية، ولا يمكن اختزال كل هذه الأحداث في قصة ابن سبأ!

وما سنذكره من أمثلة هنا، ليس هو لتتبع الأخطاء، واصطياد الزلات – والعياذ بالله – إنما للتأكيد على موقف إنكار كبار الصحابة لما حصل، وإن القضية لم تكن في مجرد يهودي استطاع خداع كبار الصحابة، وأمة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بزعمهم! ولا ننكر أن هناك من المنافقين والحاقدين والكافرين من يفرح بهذه الفتنة وينفخ فيها، ويحاول تفجيرها؛ ليفسد أمر الأمة كلها..

وأهل الغلو في تقديس الرجال يُعظمون قصة اليهودي؛ للتعمية على أحداث الفتنة، ومن ثم عدم تحديد الموقف الصحيح منها.

ومن أمثلة إنكار الصحابة لما حصل في نهاية عهد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

1- رُوي عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: قِيلَ لَهُ: أَلَا تَدْخُلُ عَلَى عُثْمَانَ فَتُكَلِّمَهُ، فَقَالَ: أَتَرَوْنَ أَنِّي لَا أُكَلِّمُهُ إِلَّا أُسْمِعُكُمْ، وَاللَّهِ لَقَدْ كَلَّمْتُهُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ، مَا دُونَ أَنْ أَفْتَتِحَ أَمْرًا لَا أُحِبُّ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ فَتَحَهُ، وَلَا أَقُولُ لِأَحَدٍ يَكُونُ عَلَيَّ أَمِيرًا، إِنَّهُ خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **"يُؤْتَى بِالرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُلْقَى فِي النَّارِ، فَتَنْدَلِقُ أَقْتَابُ بَطْنِهِ، فَيَدُورُ بِهَا كَمَا يَدُورُ الْحِمَارُ بِالرَّحَى، فَيَجْتَمِعُ إِلَيْهِ أَهْلُ النَّارِ، فَيَقُولُونَ يَا فُلَانُ: مَا لَكَ أَلَمْ تَكُنْ تَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ؟، فَيَقُولُ: بَلَى، قَدْ كُنْتُ آمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا آتِيهِ وَأَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَآتِيهِ "**، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ

الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى عُثْمَانَ فَتُكَلِّمَهُ فِيمَا يَصْنَعُ وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ "(1)

"تُكلمه فيما يصنع " أي الأحداث التي يشتكي منها الناس والتي يُنكرها الصحابة كذلك، ومنها ثقته في مروان بن الحكم، وسكوته عن تصرفات الولاة، ولعل مروان هذا كان يخدع عثمان، وعثمان لطيبة قلبه، وحبه لقرباته يصدقه ويظن به خيراً، ولم يكن أهلاً لذلك، كما أثبتت الأحداث ذلك فيما بعد.

2- "عن أُمِّ الدَّرْدَاءِ، تَقُولُ: " دَخَلَ عَلَيَّ أَبُو الدَّرْدَاءِ وَهُوَ مُغْضَبٌ، فَقُلْتُ: مَا أَغْضَبَكَ؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَعْرِفُ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا إِلَّا أَنَّهُمْ يُصَلُّونَ جَمِيعًا " وقد مات أبو الدرداء في خلافة عثمان لسنتين بقيتا من خلافته(2)

3- وروى ابن أبي شيبة بإسناده أنه: "لَمَّا حُصِرَ عُثْمَانُ أَتَى عَلِيٌّ طَلْحَةَ وَهُوَ مُسْتَنِدٌ إِلَى وَسَائِدَ فِي بَيْتِهِ، فَقَالَ: أَنْشُدُكَ اللَّهَ ! مَا رَدَدْتَ النَّاسَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَإِنَّهُ مَقْتُولٌ، فَقَالَ طَلْحَةُ: "لَا وَاللَّهِ حَتَّى تُعْطِيَ بَنُو أُمَيَّةَ الْحَقَّ مِنْ أَنْفُسِهَا "(3)

"وعَنْ حَكِيمِ بْنِ جَابِرٍ الْأَحْمَسِيِّ، قَالَ: قَالَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ يَوْمَ الْجَمَلِ: " إِنَّا دَاهَنَّا فِي أَمْرِ عُثْمَانَ فَلا نَجِدُ الْيَوْمَ شَيْئًا أَمْثَلَ مِنْ أَنْ نَبْذُلَ دِمَاءَنَا فِيهِ، اللَّهُمَّ خُذْ لِعُثْمَانَ مِنِّي الْيَوْمَ حَتَّى تَرْضَى "(4)

"عن ابن سيرين قال: لم يكن أحد من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أشد على عثمان من طلحة".(5)

---

(1) [صحيح مسلم/ 2992، مسند أحمد/ 21276]

(2) [صحيح البخاري/ 1 : 126]

(3) [مصنف ابن أبي شيبة / 38673]

(4) [الطبقات الكبرى لابن سعد/ (3 : 118)]

(5) [أنساب الأشراف للبلاذري ج5، ص 572]

4- وفي تاريخ المدينة: "حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ الْفُضَيْلِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ: دَعَا عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِيهِمْ عَمَّارٌ فَقَالَ: إِنِّي سَائِلُكُمْ، أَنْشُدُكُمُ اللَّهَ هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُؤْثِرُ قُرَيْشًا عَلَى سَائِرِ النَّاسِ وَيُؤْثِرُ بَنِي هَاشِمٍ عَلَى سَائِرِ قُرَيْشٍ؟ فَسَكَتَ الْقَوْمُ، فَقَالَ: «لَوْ أَنَّ مَفَاتِيحَ الْجَنَّةِ فِي يَدِي لَأَعْطَيْتُهَا بَنِي أُمَيَّةَ حَتَّى يَدْخُلُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ، وَاللَّهِ لَأُعْطِيَنَّهُمْ وَلَأَسْتَعْمِلَنَّهُمْ عَلَى رَغْمِ أَنْفِ مَنْ رَغِمَ» . فَقَالَ عَمَّارٌ: عَلَى رَغْمِ أَنْفِي؟ قَالَ: «عَلَى رَغْمِ أَنْفِكَ» . قَالَ: «وَأَنْفِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ؟» فَغَضِبَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَوَثَبَ إِلَيْهِ فَوَطِئَهُ وَطْأً شَدِيدًا، فَأَجْفَلَهُ النَّاسُ عَنْهُ، ثُمَّ بَعَثَ إِلَى بَنِي أُمَيَّةَ فَقَالَ:

«أَيَا أَخَابِثَ خَلْقِ اللَّهِ أَغْضَبْتُمُونِي عَلَى هَذَا الرَّجُلِ حَتَّى أُرَانِي قَدْ أَهْلَكْتُهُ وَهَلَكْتُ» ، فَبَعَثَ إِلَى طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ فَقَالَ: مَا كَانَ نَوَالِي إِذْ قَالَ لِي مَا قَالَ إِلَّا أَنْ أَقُولَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ: وَمَا كَانَ لِي عَلَى قَسْرِهِ مِنْ سَبِيلٍ، اذْهَبَا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ فَخَيِّرَاهُ بَيْنَ ثَلَاثٍ، بَيْنَ أَنْ يَقْتَصَّ أَوْ يَأْخُذَ أَرْشًا أَوْ يَعْفُوَ. فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَقْبَلُ مِنْهَا وَاحِدَةً حَتَّى أَلْقَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَشْكُوَهُ إِلَيْهِ» .

فَأَتَوْا عُثْمَانَ. فَقَالَ: سَأُحَدِّثُكُمْ عَنْهُ، كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آخِذًا بِيَدِي بِالْبَطْحَاءِ فَأَتَى عَلَى أَبِيهِ وَأُمِّهِ وَعَلَيْهِ وَهُمْ يُعَذَّبُونَ، فَقَالَ أَبُوهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكُلَّ الدَّهْرِ هَكَذَا؟ قَالَ: قَالَ: «اصْبِرْ يَاسِرُ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِآلِ يَاسِرٍ» وَقَدْ فَعَلْتُ(1)

5- وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ الْقَوْمُ يَخْتَلِفُونَ إِلَيَّ فِي عَيْبِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَا أُرَاهُ إِلَّا أَنَّهَا مُعَاتَبَةٌ، فَأَمَّا دَمُهُ فَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ دَمِهِ، وَاللَّهِ لَوَدِدْتُ أَنِّي عِشْتُ بَرْصَاءَ فِي الدُّنْيَا سَالِمًا وَأَنِّي لَمْ أَذْكُرْ عُثْمَانَ بِكَلِمَةٍ قَطُّ»(2)

---

(1) تاريخ المدينة لابن شبة ج 3، ص 1098، مسند أحمد/ 441 | إسناده متصل ، رجاله ثقات ، رجاله رجال مسلم، (مع ملاحظة أن رواية الإمام أحمد محذوف منها أجزاء كثيرة، مما جعل الرواية عنده غير مفهومة !).

(2) [تاريخ المدينة، ج4، ص 1226]

6- عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ: "لَإِنْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ تَرَكَا هَذَا الْمَالَ وَهُوَ يَحِلُّ لَهُمَا مِنْهُ شَيْءٌ لَقَدْ غُبِنَا وَنَقَصَ رَأْيُهُمَا، وَلَعَمْرُ اللَّهِ مَا كَانَا بِمَغْبُونَيْنِ وَلَا نَاقِصِي الرَّأْيِ، وَلَكِنْ كَانَا امْرَأَيْنِ يَحْرُمُ عَلَيْهِمَا مِنْ هَذَا الْمَالِ الَّذِي أَصَبْنَا بَعْدَهُمَا لَقَدْ هَلَكْنَا، وَايْمُ اللَّهِ مَا جَاءَ الْوَهْمُ إِلَّا مِنْ قِبَلِنَا "(1)

"وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: كَانُوا يَنْقِمُونَ عَلَى عُثْمَانَ تَقْرِيبَ مَرْوَانَ وَتَصَرُّفَهُ، وَكَانَ كَاتِبَهُ، وَسَارَ مَعَ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ يَطْلُبُونَ بِدَمِ عُثْمَانَ، فَقَاتَلَ يَوْمَ الْجَمَلِ أَشَدَّ قِتَالٍ، فَلَمَّا رَأَى الْهَزِيمَةَ رَمَى طَلْحَةَ بِسَهْمٍ فَقَتَلَهُ، وَقَدْ أَصَابَتْهُ جِرَاحٌ يَوْمَئِذٍ، وَحُمِلَ إِلَى بَيْتِ امْرَأَةٍ، فَدَاوُوهُ وَاخْتَفَى، فَأَمَّنَهُ عَلِيٌّ، فَبَايَعَهُ وَانْصَرَفَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَأَقَامَ بِهَا حَتَّى اسْتُخْلِفَ مُعَاوِيَةُ، وَقَدْ كَانَ يَوْمَ الْحَرَّةِ مَعَ مُسْلِمِ بْنِ عُقْبَةَ، وَحَرَّضَهُ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ "(2)

7- وأما سعد وعمار رضي الله عنهما - وغيرهم - فقالوا: "وَنَنْقِمُ عَلَيْكَ أَنَّكَ اسْتَعْمَلْتَ السُّفَهَاءَ أَقَارِبَكَ، قَالَ: فَلْيَقُمْ أَهْلُ كُلِّ مِصْرٍ يَسْأَلُونِي صَاحِبَهُمُ الَّذِي يُحِبُّونَهُ فَأَسْتَعْمِلُهُ عَلَيْهِمْ، وَأَعْزِلُ عَنْهُمُ الَّذِي يَكْرَهُونَ "(3)

"وعن زَيْدُ بنُ وَهْبٍ أَنَّ عَمَّاراً قَالَ لِعُثْمَانَ: حَمَلْتَ قُرَيْشاً عَلَى رِقَابِ النَّاسِ عَدَوْا عليَّ فَضَرَبُوْنِي فَغَضِبَ عُثْمَانُ ثُمَّ قَالَ: مَا لِي وَلِقُرَيْشٍ؟ عَدَوْا عَلَى رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَضَرَبُوْهُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُوْلُ لِعَمَّارٍ: "تَقْتُلُكَ الفِئَةُ البَاغِيَةُ وقاتله في النَّارِ "(4)

"قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَكَانَ فِي الخزائن سفط فِيهِ حلي فأخذ منه عُثْمَان فحلى بِهِ بَعْض أهله فأظهروا عِنْدَ ذَلِكَ الطعن عَلَيْهِ، وبلغه ذَلِكَ فخطب فَقَالَ: هَذَا مال اللَّه أعطيه من شئت وأمنعه من شئت، فأرغم اللَّه أنف من رغم، فَقَالَ عمار أنا والله أول من رغم أنفه من ذَلِكَ، فَقَالَ عُثْمَان: لَقَدِ اجترأت عَلِي يا ابْن

(1) [مصنف ابن أبي شيبة/ 31228]

(2) [تاريخ الإسلام للذهبي، ج5، ص 255].

(3) [مصنف ابن أبي شيبة / 38687] .

(4) [سير أعلام النبلاء للذهبي، ج 3، ص 255].

سمية، وضربه حَتَّى غشي عَلَيْهِ، فَقَالَ عمار، مَا هَذَا بأول مَا أوذيت فِي اللَّه، وأطلعت عَائِشَةُ شعرًا من شعر رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ونعله وثيابا من ثيابه، فيما يحسب وهب، ثُمَّ قَالَتْ: مَا أسرع مَا تركتم سنة نبيكم..

وَقَالَ عَمْرو بْن العاص: هَذَا منبر نبيكم وَهَذِهِ ثيابه وَهَذَا شعره لَمْ يبل فيكم وَقَدْ بدلتم وغيرتم، فغضب عُثْمَان حَتَّى لَمْ يدر مَا يَقُول، والتج الْمَسْجِد واغتنمها عَمْرو بْن العاص، وَقَدْ كَانَ عُثْمَان قَالَ لعمرو قبل ذَلِكَ وَقَدْ عزله عَنْ مصر: إِن اللقاح بمصر قَدْ درت بعدك ألبانها، فَقَالَ: لأنكم أعجفتم أولادها، فَقَالَ لَهُ عُثْمَان: قملت جبتك مذ عزلت عَنْ مصر، فَقَالَ: يا عُثْمَان إنك قَدْ ركبت بالناس نهابير وركبوها بك فإما أَن تعدل وإما أَن تعتزل، فَقَالَ: يا ابْن النابغة وأنت أيضًا تتكلم بِهَذَا لأني عزلتك عَنْ مصر؟ ! وتوعده."[1]

8- "ومن الذين بايعوا الرسول تحت الشجرة: عَبْد الرَّحْمَنِ بن عديس البلوي، وروى عنه عليه السلام. وشهد فتح مصر، واختط بها، وكان رئيس الخيل التي سارت من مصر إِلى عثمان، وقتل بفلسطين فِي هذه السنة، كان قد سجن فهرب فأدركه فارس، فقَالَ له: اتق الله فِي دمي فإني من أصحاب الشجرة، فقَالَ: الشجر فِي الجبل كثير، فقتله".[2]

وفي أنساب الأشراف: "حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الْوَاقِدِيِّ، عَنِ ابن أَبِي الزناد، عَنْ أَبِي جَعْفَر القارئ مولى بَنِي مخزوم، قَالَ: كَانَ المصريون الَّذِينَ حصروا عُثْمَان ست مائة عَلَيْهِم عَبْد الرَّحْمَنِ بْن عديس البلوي، وكنانة بْن بشر بْن عتاب الكندي، وعمرو بْن الحمق الخزاعي، وَالَّذِينَ قدموا من الكوفة مائتين عَلَيْهِم مَالِك بْن الأشتر النخعي، وَالَّذِينَ قدموا من البصرة مائة رجل رئيسهم حَكِيم بْن جبلة العبدي وضوت إِلَيْهِ حثالة من النَّاس مرجت أماناتهم وسفهت أحلامهم، وَكَانَ أَصْحَاب

(1) [أنساب الأشراف للبلاذري]

(2) [المنتظم لا بن الجوزي/ ج5، ص114]

النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الَّذِينَ خذلوه لا يرون أَن الأمر يبلغ بِهِ القتل فلما قتل ندموا، ولعمري لو قام فحثا التراب فِي وجوه أولئك لانصرفوا."[1]

وفي سير أعلام النبلاء: "حدثنا هشام بن يوسف، عن عبد الله بن مصعب، أخبرني موسى بن عقبة، سمعت علقمة بن وقاص الليثي، قَالَ: لما خرج طلحة، والزبير، وعائشة للطلب بدم عثمان، عرجوا عن منصرفهم بذات عرق، فاستصغروا عروة بن الزبير، وأبا بكر بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ فردوهما، قَالَ: ورأيت طلحة، وأحب المجالس إِلَيْهِ أخلاها وهو ضارب بلحيته عَلَى زوره، فقلت: يا أبا محمد ! إني أراك وأحب المجالس إليك أخلاها، إن كنت تكره هَذَا الأمر، فدعه، فَقَالَ: يا علقمة ! لا تلمني، كنا أمس يدا واحدة عَلَى من سوانا، فأصبحنا اليوم جبلين من حديد، يزحف أحدنا إِلَى صاحبه، ولكنه كَانَ مني شيء في أمر عثمان، مما لا أرى كفارته إلا سفك دمي، وطلب دمه، قلت: الذي كَانَ مِنْهُ في حق عثمان تمغفل وتأليب، فعله باجتهاد، ثم تغير عندما شاهد مصرع عثمان، فندم عَلَى ترك نصرته رضي الله عنهما، وكان طلحة أول من بايع عليا، أرهقه قتلة عثمان، واحضروه حَتَّى بايع."[2]

9- موقف أبو ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

جاء في أنساب الأشراف: "حَدَّثَنِي روح بْن عَبْد المؤمن المقرئ وَأَحْمَد بْن قَالا: حَدَّثَنَا بهز بْن أسد حَدَّثَنَا حصين بْن نمير عَنْ جهيم الفهري قَالَ: أنا حاضر أمر عُثْمَان، قَالَ: فجاء سَعْد وعمار ومعهما من معهما إِلَى بَاب عُثْمَان فأرسلوا إِلَى عُثْمَان: إنا إن نذاكرك أشياء أحدثتها، فأرسل إليهم: إني مشغول عنكم اليوم فانصرفوا يومكم وعودوا كَذَا، فانصرف سَعْد وَلَمْ ينصرف عمار، وأعاد الرسول إِلَى عُثْمَان، فرد عَلَيْهِ مثل القول الأَوَّل، فأبى أَن ينصرف فتناوله رَسُول عُثْمَان، فلما اجتمعوا للميعاد قَالَ لَهُمْ عُثْمَان: مَا تنقمون عَلِي؟ قَالُوا: أول ذَلِكَ ضربك عمارًا، فَقَالَ: تناوله رسولي بغير رضائي وأمري، وذكر كلامًا

(1) [أنساب الأشراف للبلاذري/ (6 : 218)]

(2) [سير أعلام النبلاء للذهبي، ج1، ص 34]

بَعْد ذَلِكَ أمر أبا ذر جندب بْن جنادة الغفاري رَضِيَ اللَّه عَنْهُ من بَنِي كنانة بْن خزيمة. قَالُوا: لما أعطى عُثْمَان مَرْوَان بْن الحكم مَا أعطاه، وأعطى الْحَارِث بْن الحكم بْن أَبِي العاص ثلاث مائة ألف درهم، وأعطى زَيْد بْن ثابت الأَنْصَارِيَّ مائة ألف درهم جعل أَبُو ذر يَقُول: بشر الكانزين بعذاب أليم ويتلو قَوْل اللَّه جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ الآية فرفع ذَلِكَ مَرْوَان بْن الحكم إِلَى عُثْمَان فأرسل إِلَى أَبِي ذر ناتلا مولاه أَن انته عما يبلغني عَنْك فَقَالَ: أينهاني عُثْمَان من قراءة كتاب اللَّه وعيب من ترك أمر اللَّه، فوالله لأن أرضي اللَّه بسخط عُثْمَان أحب إلي وخير لي من أَن أسخط اللَّه برضاه، فأغضب عُثْمَان ذَلِكَ وأحفظه، فتصابر وكف. وَقَالَ عُثْمَان يومًا، أيجوز للإمام أَن يأخذ من المال فَإِذَا أيسر قضى؟ فَقَالَ كعب الأحبار، لا بأس بِذَلِكَ، فَقَالَ أَبُو ذر: يا ابْن اليهوديين أتعلمنا ديننا؟ فَقَالَ عُثْمَان: مَا أَكْثَر أذاك لي وأولعك بأَصْحَابِي، الحق بمكتبك، وَكَانَ مكتبة الشام إلا أَنَّهُ كَانَ يقدم حاجًا ويسأل عُثْمَان الإذن لَهُ فِي مجاورة قبر رَسُول اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ فيأذن لَهُ فِي ذَلِكَ، وإنما صار مكتبه بالشام لأنه قَالَ لعثمان حِينَ رأى البناء قَدْ بلغ سلعا: إني سمعت رَسُول اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ يَقُول: " إِذَا بلغ البناء سلعا فالهرب "، فأذن لي آت الشام فأغزو هناك، فأذن لَهُ .

وَكَانَ أَبُو ذر ينكر عَلَى مُعَاوِيَة أشياء يفعلها، وبعث إِلَيْهِ مُعَاوِيَة بثلاث مائة دِينَار فَقَالَ: إِن كانت من عطائي الَّذِي حرمتمونيه عامي هَذَا قبلتها، وإن كانت صلة فلا حاجة لي فِيهَا، وبعث إِلَيْهِ حبيب بْن مسلمة الفهري بمائتي دِينَار فَقَالَ: أما وجدت أهون عليك مني حِينَ تبعث إِلَى بمال؟ وردها. وبنى مُعَاوِيَة الخضراء بدمشق فَقَالَ: يا مُعَاوِيَة إِن كانت هذه الدار من مال اللَّه فَهِيَ الخيانة، وإن كانت من مَالِك فهذا الإسراف، فسكت مُعَاوِيَة.

وَكَانَ أَبُو ذر يَقُول: والله لَقَدْ حدثت أعمال مَا أعرفها، والله مَا هِيَ كتاب اللَّه ولا سنة نبيه، والله إني لأرى حقا يطفأ، وباطلا يحيا، وصدقاً يُكذب، وأثره بغير تقى وصالحا مستأثرًا عَلَيْهِ. فَقَالَ حبيب بْن مسلمة لمعاوية: إِن أبا مفسد عليك الشام فتدارك أهله إِن كانت لكم بِهِ حاجة، فكتب مُعَاوِيَة إِلَى عُثْمَان فِيهِ، فكتب عُثْمَان إِلَى مُعَاوِيَة: أما بَعْد فاحمل جندبًا إلي عَلَى أغلظ مركب وأوعره، فوجه مُعَاوِيَة من

سار بِهِ الليل والنهار، فلما قدم أَبُو ذر الْمَدِينَةَ جعل يَقُول: يستعمل الصبيان ويحمي الحمى ويقرب أولاد الطلقاء، فبعث إِلَيْهِ عُثْمَان الحق بأي أرض شئت، فَقَالَ: بمكة، فَقَالَ: لا، قَالَ: فبيت المقدس، قَالَ: لا، قَالَ: فبأحد المصرين، قَالَ: لا، ولكني مسيرك إِلَى الربذة، فسيره إِلَيْهَا فلم يزل بِهَا حَتَّى مَاتَ. "(1)

وفي سنن الدرامي: "وعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ **"أَنْ لَا يَغْلِبُونَا عَلَى ثَلَاثٍ: أَنْ نَأْمُرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَنَنْهَى عَنْ الْمُنْكَرِ، وَنُعَلِّمَ النَّاسَ السُّنَنَ"**(2)

"وعن عبد الرحمن بن أذينة ، قَالَ: أَتَيْتُ أَبَا ذَرٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَهُوَ جَالِسٌ عِنْدَ الْجَمْرَةِ الْوُسْطَى، وَقَدْ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ يَسْتَفْتُونَهُ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَوَقَفَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَلَمْ تُنْهَ عَنْ الْفُتْيَا؟ فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: " أَرَقِيبٌ أَنْتَ عَلَيَّ؟ لَوْ وَضَعْتُمْ الصَّمْصَامَةَ عَلَى هَذِهِ وَأَشَارَ إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ ظَنَنْتُ أَنِّي أُنْفِذُ كَلِمَةً سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ تُجِيزُوا عَلَيَّ لَأَنْفَذْتُهَا "(3)

وفي صحيح البخاري: عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، قَالَ: " مَرَرْتُ بِالرَّبَذَةِ فَإِذَا أَنَا بِأَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا أَنْزَلَكَ مَنْزِلَكَ هَذَا؟، قَالَ: كُنْتُ بِالشَّأْمِ فَاخْتَلَفْتُ أَنَا وَمُعَاوِيَةُ فِي الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ، وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ مُعَاوِيَةُ: نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ، فَقُلْتُ: نَزَلَتْ فِينَا وَفِيهِمْ، فَكَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فِي ذَاكَ، وَكَتَبَ إِلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَشْكُونِي، فَكَتَبَ إِلَيَّ عُثْمَانُ أَنِ اقْدَمِ الْمَدِينَةَ فَقَدِمْتُهَا، فَكَثُرَ عَلَيَّ النَّاسُ حَتَّى كَأَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْنِي قَبْلَ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُ ذَاكَ لِعُثْمَانَ، فَقَالَ لِي: إِنْ شِئْتَ تَنَحَّيْتَ فَكُنْتَ قَرِيبًا فَذَاكَ الَّذِي أَنْزَلَنِي هَذَا الْمَنْزِلَ، وَلَوْ أَمَّرُوا عَلَيَّ حَبَشِيًّا لَسَمِعْتُ وَأَطَعْتُ "(4)

(1) [أنساب الأشراف للبلاذري]

(2) [سنن الدرامي/543]

(3) [سنن الدرامي/546]

(4) [صحيح البخاري/ (1 : 265)]

"وعن الْأَحْنَفَ بْنَ قَيْسٍ حَدَّثَهُمْ، قَالَ: " جَلَسْتُ إِلَى مَلَإٍ مِنْ قُرَيْشٍ فَجَاءَ رَجُلٌ خَشِنُ الشَّعَرِ وَالثِّيَابِ وَالْهَيْئَةِ حَتَّى قَامَ عَلَيْهِمْ فَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: بَشِّرِ الْكَانِزِينَ بِرَضْفٍ يُحْمَى عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، ثُمَّ يُوضَعُ عَلَى حَلَمَةِ ثَدْيِ أَحَدِهِمْ، حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ نُغْضِ كَتِفِهِ وَيُوضَعُ عَلَى نُغْضِ كَتِفِهِ، حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ حَلَمَةِ ثَدْيِهِ يَتَزَلْزَلُ، ثُمَّ وَلَّى فَجَلَسَ إِلَى سَارِيَةٍ وَتَبِعْتُهُ وَجَلَسْتُ إِلَيْهِ وَأَنَا لَا أَدْرِي مَنْ هُوَ، فَقُلْتُ لَهُ: لَا أُرَى الْقَوْمَ إِلَّا قَدْ كَرِهُوا الَّذِي قُلْتَ، قَالَ: إِنَّهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا، قَالَ لِي خَلِيلِي: قَالَ: قُلْتُ: مَنْ خَلِيلُكَ؟، قَالَ: النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: يَا أَبَا ذَرٍّ، أَتُبْصِرُ أُحُدًا ؟، قَالَ: فَنَظَرْتُ إِلَى الشَّمْسِ مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ وَأَنَا أُرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يُرْسِلُنِي فِي حَاجَةٍ لَهُ، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: **مَا أُحِبُّ أَنَّ لِي مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا أُنْفِقُهُ كُلَّهُ إِلَّا ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ**، وَإِنَّ هَؤُلَاءِ لَا يَعْقِلُونَ إِنَّمَا يَجْمَعُونَ الدُّنْيَا، لَا وَاللَّهِ لَا أَسْأَلُهُمْ دُنْيَا وَلَا أَسْتَفْتِيهِمْ عَنْ دِينٍ حَتَّى أَلْقَى اللَّهَ"(1)

وأبو ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يُحرّم "الملكية الفردية" - كما فهم البعض - ولكنه كان يُنكر مظاهر الترف والإسراف، واختلال بعض الأوضاع الاجتماعية، فكان – فيما أرى – يدعو إلى التكافل، والحض على إطعام المسكين، والعدالة الاجتماعية، وهي مقصد عظيم من مقاصد الإسلام، فلعله كان يقصد معنى حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُسَاوِرِ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ يُبَخِّلُ ابْنَ الزُّبَيْرِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "**لَيْسَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَشْبَعُ، وَجَارُهُ جَائِعٌ إِلَى جَنْبِهِ**"(2)

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ، أَوْ كَمَا قَالَ: "**لَيْسَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَبِيتُ شَبْعَانَ وَجَارُهُ جَائِعٌ** "(3)

---

(1) [صحيح البخاري/ 1408]

(2) [السنن الكبرى للبيهقي/ [9 : 361]، إسناده حسن]

(3) [شرح معاني الآثار للطحاوي/ 74، إسناده متصل، رجاله ثقات]

وفي رواية أخرى: عَنْ عَبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ، قَالَ: بَلَغَ عُمَرَ أَنَّ سَعْدًا لَمَّا بَنَى الْقَصْرَ، قَالَ: انْقَطَعَ الصَّوْتُ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ آمُرَ لَكَ، فَيَكُونَ لَكَ الْبَارِدُ وَلِي الْحَارُّ، وَحَوْلِي أَهْلُ الْمَدِينَةِ قَدْ قَتَلَهُمُ الْجُوعُ، وَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: " لا يَشْبَعُ الرَّجُلُ دُونَ جَارِهِ "(1)

وفي رواية أخرى: "بلغ عمر بن الخطاب أن سعداً اتخذ قصراً، وجعل عليه بابا، وقال: انقطع الصويت، فأرسل عمر محمد بن مسلمة، وكان عمر إذا أحب أن يؤتى بالأمر كما يريد بعثه، فقال له: ائت سعدا؛ فأحرق عليه بابه، فقدم الكوفة، فلما أتى الباب أخرج زنده، فاستورى نارا، ثم أحرق الباب، فأتي سعد، فأخبر، ووصف له صفته، فعرفه، فخرج إليه سعد، فقال محمد: إنه بلغ أمير المؤمنين أنك قلت: انقطع الصويت، فحلف سعد بالله ما قال ذلك، فقال محمد بن مسلمة: نفعل الذي أمرنا، ونؤدي عنك ما تقول، ثم ركب راحلته، فلما كان ببطن الرمة أصابه من الخمص والجوع ما الله به أعلم، ... حتى قدم المدينة، فبدأ بأهله فابترد من الماء، ثم راح، فلما أبصره عمر، قال: لولا حسن الظن بك ما روينا أنك أديت، وذكر أنه أسرع السير، فقال: قد فعلت، وهو يعتذر، ويحلف بالله ما قال ذلك، قال: فقال عمر: هل أمر لك بشيء؟ فقال: قد رأيت مكانا، أتأمر لي؟ – قال ابن عيينة: أن تأخذ لي منه – قال عمر: إن أرض العراق أرض رفيعة، وإن أهل المدينة يموتون حولي من الجوع، فخشيت أن آمر لك؛ فيكون لك البارد ولي الحار، أما سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يقول: «**لا يشبع المؤمن دون جاره**» ، أو قال: «الرجل دون جاره» . "(2)

(1) [المستدرك على الصحيحين/ [4 : 163]، إسناده حسن، وقال الذهبي في التلخيص سنده جيد، والصحيح – فيما أرى – أنه مرسل عن عُمر، لأن عباية لم يسمع من عمر، ولعله سمعه عن جده رافع أو عن عبد الله بن عمر، وهناك من يجعل عمر من شيوخ عباية أي أنه سمع منه! والسند متصل من طريق أبي هريرة، والمتن صحيح إن شاء الله، ومنْ حديث أَنَس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "**ما آمن بي منْ بات شبعانا وجاره جائع إِلَى جنبه وَهُوَ يعلم**"]

(2) [الزهد لابن المبارك/ 513]

وقد أثنى النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰآلِهِۦوَسَلَّمَ على الأشعريين في تكافلهم، "فعَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰآلِهِۦوَسَلَّمَ: "**إِنَّ الْأَشْعَرِيِّينَ إِذَا أَرْمَلُوا فِي الْغَزْوِ أَوْ قَلَّ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ جَمَعُوا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ بِالسَّوِيَّةِ، فَهُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ**"(1)

ولقد شنع البعض على أبي ذر تشنيعاً قبيحاً – خاصة الذين يَهشون للملك العضوض – كما اتخذه البعض رمزاً للشيوعية! وهو لم يكن هذا ولا ذاك، بل هو قلب مسلم رفض أن يجوع الفقراء، ويشبع الأغنياء.. دون أن يكون هناك نوعاً من التكافل والرعاية لهم، ولقد كان عمر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ أشد منه في ذلك، فالواجب في كبار الصحابة إحسان الظن بهم جميعاً، وفهم مقاصدهم بصورة صحيحة.

***

10- موقف عبادة بن الصامت رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ:

جاء في مسند الشاشي: "عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ، مَرَّتْ عَلَيْهِ قِطَارَةٌ وَهُوَ بِالشَّامِ تَحْمِلُ الْخَمْرَ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ؟ أَزَيْتٌ؟ قِيلَ: لا بَلْ خَمْرٌ تُبَاعُ لِفُلانٍ(2)، فَأَخَذَ شَفْرَةً مِنَ السُّوقِ فَقَامَ إِلَيْهَا وَلَمْ يَذَرْ مِنْهَا رَاوِيَةً إِلا بَقَرَهَا، وَأَبُو هُرَيْرَةَ إِذْ ذَاكَ بِالشَّامِ فَأَرْسَلَ فُلانٌ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ: أَلا تُمْسِكُ عَنَّا أَخَاكَ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ: إِمَّا بِالْغَدَوَاتِ فَيَغْدُو إِلَى السُّوقِ فَيُفْسِدُ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ مَتَاجِرَهُمْ، وَإِمَّا بِالْعَشِيِّ فَيَقْعُدُ بِالْمَسْجِدِ لَيْسَ لَهُ عَمَلٌ إِلا شَتْمُ أَعْرَاضِنَا وَعَيْبُنَا فَأَمْسِكْ عَنَّا أَخَاكَ، فَأَقْبَلَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَمْشِي حَتَّى دَخَلَ عَلَى عُبَادَةَ، فَقَالَ: يَا عُبَادَةُ مَا لَكَ وَلِمُعَاوِيَةَ؟ ذَرْهُ وَمَا حَمَلَ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ:{تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ}

قَالَ: "يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، لَمْ تَكُنْ مَعَنَا إِذْ بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؟ بَايَعْنَاهُ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي النَّشَاطِ وَالْكَسَلِ، وَعَلَى النَّفَقَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ، وَعَلَى الأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ،

---

(1) [صحيح البخاري/ 2486، وصنف الحديث في باب سماه: "باب الشركة في الطعام"]

(2) [أي: معاوية بن أبي سفيان]

وَأَنْ نَقُولَ فِي اللَّهِ لا تَأْخُذُنَا فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لائِمٍ، وَعَلَى أَنْ نَنْصُرَهُ إِذَا قَدِمَ عَلَيْنَا يَثْرِبَ فَنَمْنَعَهُ مَا نَمْنَعُ مِنْهُ أَنْفُسَنَا وَأَزْوَاجَنَا وَأَهْلَنَا وَلَنَا الْجَنَّةُ، وَمَنْ وَفَّى وَفَّى اللَّهُ لَهُ الْجَنَّةَ بِمَا بَايَعَ عَلَيْهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ "، فَلا يُكَلِّمُهُ أَبُو هُرَيْرَةَ بِشَيْءٍ..

فَكَتَبَ فُلانٌ [أي: معاوية] إِلَى عُثْمَانَ بِالْمَدِينَةِ أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ قَدْ أَفْسَدَ عَلَيَّ الشَّامَ وَأَهْلَهُ، فَإِمَّا أَنْ يَكُفَّ عَنَّا عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ، وَإِمَّا أَنْ أُخَلِّيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّامِ، فَكَتَبَ عُثْمَانُ إِلَى فُلانٍ أَدْخِلْهُ إِلَى دَارِهِ مِنَ الْمَدِينَةِ، فَبَعَثَ بِهِ فُلانٌ حَتَّى قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَدَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ الدَّارَ وَلَيْسَ فِيهَا إِلا رَجُلٌ مِنَ السَّابِقِينَ بِعَيْنِهِ وَمِنَ التَّابِعِينَ الَّذِينَ أَدْرَكُوا الْقَوْمَ مُتَوَافِرِينَ فَلَمْ يَهُمَّ عُثْمَانُ بِهِ إِلا وَهُوَ قَاعِدٌ فِي جَانِبِ الدَّارِ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: مَا لَنَا وَلَكَ يَا عُبَادَةُ؟ فَقَامَ عُبَادَةُ قَائِمًا وَانْتَصَبَ لَهُمْ فِي الدَّارِ، فَقَالَ:

إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَبَا الْقَاسِمِ، يَقُولُ: "**سَيَلِي أُمُورَكُمْ مِنْ بَعْدِي رِجَالٌ يُعَرِّفُونَكُمْ مَا تُنْكِرُونَ وَيُنْكِرُونَ عَلَيْكُمْ مَا تَعْرِفُونَ، فَلا طَاعَةَ لِمَنْ عَصَى اللَّهَ، فَلا تَضِلُّوا بِرَبِّكُمْ**"، **فَوَالَّذِي نَفْسُ عُبَادَةَ بِيَدِهِ، إِنَّ فُلانًا [أي: معاوية] لَمِنْ أُولَئِكَ فَمَا رَاجَعَهُ عُثْمَانُ بِحَرْفٍ**"(1)

وفي المستدرك: "عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ، قَامَ قَائِمًا فِي وَسَطِ دَارِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مُحَمَّدًا أَبَا الْقَاسِمِ، يَقُولُ: "**سَيَلِي أُمُورَكُمْ مِنْ بَعْدِي رِجَالٌ يُعَرِّفُونَكُمْ مَا تُنْكِرُونَ، وَيُنْكِرُونَ عَلَيْكُمْ مَا تَعْرِفُونَ، فَلا طَاعَةَ لِمَنْ عَصَى اللَّهَ، فَلا تَعْتَبُوا أَنْفُسَكُمْ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ مُعَاوِيَةَ مِنْ أُولَئِكَ**"، فَمَا رَاجَعَهُ عُثْمَانُ حَرْفًا..

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ فِي وُرُودِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ مُتَظَلِّمًا بِمَتْنٍ مُخْتَصَرٍ"(2)

(1) [مسند الشاشي/ 1258 ، المتوفى (335 هـ)]

(2) [المستدرك على الصحيحين/ ([3 : 354) / مسند أحمد/ 22279]

وفي تاريخ الطبري عن خطبة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التي أرضى فيها الناس، وأفسدها عليه مروان:

"قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ[1]: فَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: ثُمَّ إِنَّ عَلِيًّا جَاءَ عُثْمَانُ بَعْدَ انْصِرَافِ الْمِصْرِيِّينَ، فَقَالَ لَهُ: تَكَلَّمْ كَلامًا يَسْمَعُهُ النَّاسُ مِنْكَ وَيَشْهَدُونَ عَلَيْهِ، وَيَشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِكَ مِنَ النُّزُوعِ وَالإِنَابَةِ، فَإِنَّ الْبِلادَ قَدْ تَمَخَّضَتْ عَلَيْكَ، فَلا آمَنُ رَكْبًا آخَرِينَ يَقْدَمُونَ مِنَ الْكُوفَةِ. فَتَقُولُ: يَا عَلِيُّ ارْكَبْ إِلَيْهِمْ، وَلا أَقْدِرُ أَنْ أَرْكَبَ إِلَيْهِمْ، وَلا أَسْمَعُ عُذْرًا، وَيَقْدُمُ رَكْبٌ آخَرُونَ مِنَ الْبَصْرَةِ. فَتَقُولُ: يَا عَلِيُّ ارْكَبْ إِلَيْهِمْ، فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ رَأَيْتَنِي قَدْ قَطَعْتُ رَحِمَكَ، وَاسْتَخْفَفْتُ بِحَقِّكَ. قَالَ: فَخَرَجَ عُثْمَانُ، فَخَطَبَ الْخُطْبَةَ الَّتِي نَزَعَ فِيهَا، وَأَعْطَى النَّاسَ مِنْ نَفْسِهِ التَّوْبَةَ، فَقَامَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ. ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، أَيُّهَا النَّاسُ فَوَاللَّهِ مَا عَابَ مَنْ عَابَ مِنْكُمْ شَيْئًا أَجْهَلُهُ، وَمَا جِئْتُ شَيْئًا إِلا وَأَنَا أَعْرِفُهُ، وَلَكِنِّي مَنَّتْنِي نَفْسِي وَكَذَّبَتْنِي، وَضَلَّ عَنِي رُشْدِي، وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " مَنْ زَلَّ فَلْيَتُبْ، وَمَنْ أَخْطَأَ فَلْيَتُبْ وَلا يَتَمَادَى فِي الْهَلَكَةِ، إِنَّ مَنْ تَمَادَى فِي الْجَوْرِ كَانَ أَبْعَدَ مِنَ الطَّرِيقِ. فَأَنَا أَوَّلُ مَنِ اتَّعَظَ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِمَّا فَعَلْتُ، وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، فَمِثْلِي نَزَعَ وَتَابَ، فَإِذَا نَزَلْت فَلْيَأْتِنِي أَشْرَافُكُمْ فَلْيَرُونِي رَأْيَهُمْ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ رَدَّنِي الْحَقُّ عَبْدًا، لأَسْتَنُّ بِسُنَّةِ الْعَبْدِ، وَلأَذِلَّنَّ ذُلَّ الْعَبْدِ، وَلأَكُونَنَّ كَالْمَرْقُوقِ، إِنْ مُلِكَ صَبَرَ، وَإِنْ عُتِقَ شَكَرَ، وَمَا عَنِ اللَّهِ مَذْهَبٌ إِلا إِلَيْهِ، فَلا يَعْجَزَنَّ عَنْكُمْ خِيَارُكُمْ أَنْ يَدْنُوا إِلَيَّ، لَئِنْ أَبَتْ يَمِينِي، لِتُتَابِعَنِي شِمَالِي. قَالَ: فَرَقَّ النَّاسُ لَهُ يَوْمَئِذٍ، وَبَكَى مَنْ بَكَى مِنْهُمْ، وَقَامَ إِلَيْهِ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ. فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَيْسَ بِوَاصِلٍ لَكَ مَنْ لَيْسَ مَعَكَ، اللَّهَ اللَّهَ فِي نَفْسِكَ، فَأَتْمِمْ عَلَى مَا قُلْتَ. فَلَمَّا نَزَلَ عُثْمَانُ، وَجَدَ فِي مَنْزِلِهِ مَرْوَانَ وَسَعِيدًا، وَنَفَرًا مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ، وَلَمْ يَكُونُوا شَهِدُوا الْخُطْبَةَ، فَلَمَّا جَلَسَ، قَالَ مَرْوَانُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَتَكَلَّمُ أَمْ أَصْمُتُ؟ فَقَالَتْ نَائِلَةُ ابْنَةُ الْفُرَافِصَةِ، امْرَأَةُ عُثْمَانَ الْكَلْبِيَّةُ: لا، بَلِ اصْمُتْ، فَإِنَّهُمْ وَاللَّهِ قَاتِلُوهُ وَمُؤْثِمُوهُ، إِنَّهُ قَدْ قَالَ مَقَالَةً لا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنْزِعَ عَنْهَا. فَأَقْبَلَ عَلَيْهَا مَرْوَانُ، فَقَالَ: مَا أَنْتِ وَذَاكَ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ مَاتَ أَبُوكِ، وَمَا يُحْسِنُ يتوضأ. فَقَالَتْ لَهُ: مَهْلا يَا مَرْوَانُ

(1) [محمد بن عمر (الواقدي): هو محط خلاف بين علماء الجرح والتعديل، فمنهم من يعتبره وضاع، ومنهم من يعتبره أمير المؤمنين في الحديث، وقال عنه ابن سعد صاحب الطبقات: "كان عالماً بالمغازى، والسيرة والفتوح، وباختلاف الناس في الحديث". والكثرة لا تعتبر حديثه، أما السير فلعله مقبول بعد تمحيص]

عَنْ ذِكْرِ الآبَاءِ، تُخْبِرُ عَنْ أَبِي وَهُوَ غَائِبٌ تَكْذِبُ عَلَيْهِ، وَإِنَّ أَبَاكَ لا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَدْفَعَ عَنْهُ، أَمَا وَاللَّهِ لَوْ لا أَنَّهُ عَمُّهُ، وَأَنَّهُ يَنَالُهُ غَمُّهُ، أَخْبَرْتُكَ عَنْهُ مَا لَنْ أَكْذِبَ عَلَيْهِ. قَالَ: فَأَعْرَضَ عَنْهَا مَرْوَانُ، ثُمَّ قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَتَكَلَّمُ أَمْ أَصْمُتُ؟ قَالَ: بَلْ تَكَلَّمْ. فَقَالَ مَرْوَانُ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، وَاللَّهِ لَوَدِدْتُ أَنَّ مَقَالَتَكَ هَذِهِ كَانَتْ وَأَنْتَ مُمْتَنِعٌ مَنِيعٌ، فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ رَضِيَ بِهَا وَأَعَانَ عَلَيْهَا، وَلَكِنَّكَ قُلْتَ مَا قُلْتَ حِينَ بَلَغَ الْحِزَامُ الطُّبْيَيْنِ، وَخَلَفَ السَّيْلُ الزُّبَى، وَحِينَ أَعْطَى الْخُطَّةَ الذَّلِيلَةَ الذَّلِيلُ، وَاللَّهِ لإِقَامَةٌ عَلَى خَطِيئَةٍ تَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْهَا، أَجْمَلُ مِنْ تَوْبَةٍ تُخَوَّفُ عَلَيْهَا، وَإِنَّكَ إِنْ شِئْتَ تَقَرَّبْتَ بِالتَّوْبَةِ، وَلَمْ تُقْرِرْ بِالْخَطِيئَةِ، وَقَدِ اجْتَمَعَ إِلَيْكَ عَلَى الْبَابِ مِثْلُ الْجِبَالِ مِنَ النَّاسِ. فَقَالَ عُثْمَانُ: فَاخْرُجْ إِلَيْهِمْ فَكَلِّمْهُمْ، فَإِنِّي أَسْتَحْيِي أَنْ أُكَلِّمَهُمْ. قَالَ: فَخَرَجَ مَرْوَانُ إِلَى الْبَابِ، وَالنَّاسُ يَرْكَبُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. فَقَالَ: مَا شَأْنُكُمْ قَدِ اجْتَمَعْتُمْ، كَأَنَّكُمْ قَدْ جِئْتُمْ لِنَهْبٍ؟ شَاهَتِ الْوُجُوهُ كُلُّ إِنْسَانٍ آخِذٌ بِإِذْنِ صَاحِبِهِ، أَلا مَنْ أُرِيدَ، جِئْتُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَنْزَعُوا مُلْكَنَا مِنْ أَيْدِينَا، اخْرُجُوا عَنَّا، أَمَا وَاللَّهِ لَئِنْ رُمْتُمُونَا، لَيَمُرَّنَّ عَلَيْكُمْ مِنَّا أَمْرٌ لا يَسُرُّكُمْ، وَلا تَحْمَدُوا غِبَّ رَأْيِكُمْ، ارْجِعُوا إِلَى مَنَازِلِكُمْ، فَإِنَّا وَاللَّهِ مَا نَحْنُ مَغْلُوبِينَ عَلَى مَا فِي أَيْدِينَا. قَالَ: فَرَجَعَ النَّاسُ، وَخَرَجَ بَعْضُهُمْ حَتَّى أَتَى عَلِيًّا فَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ، فَجَاءَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُغْضَبًا، حَتَّى دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ، فَقَالَ: أَمَا رَضِيتَ مِنْ مَرْوَانَ وَلا رَضِيَ مِنْكَ، إِلا بِتَحَرُّفِكَ عَنْ دِينِكَ وَعَنْ عَقْلِكَ، مِثْلَ جَمَلِ الظَّعِينَةِ يُقَادُ حَيْثُ يُسَارُ بِهِ، وَاللَّهِ مَا مَرْوَانُ بِذِي رَأْيٍ فِي دِينِهِ وَلا نَفْسِهِ، وَايْمُ اللَّهِ إِنِّي لأَرَاهُ سَيُورِدُكَ ثُمَّ لا يُصْدِرُكَ، وَمَا أَنَا بِعَائِدٍ بَعْدَ مُقَامِي هَذَا لِمُعَاتَبَتِكَ، أَذْهَبْتَ شَرَفَكَ وَغَلَبْتَ عَلَى أَمْرِكَ. فَلَمَّا خَرَجَ عَلِيٌّ دَخَلَتْ عَلَيْهِ نَائِلَةُ ابْنَةُ الْفُرَافِصَةِ امْرَأَتُهُ، فَقَالَتْ: أَتَكَلَّمُ أَوْ أَسْكُتُ؟ فَقَالَ: تَكَلَّمِي. فَقَالَتْ: قَدْ سَمِعْتُ قَوْلَ عَلِيٍّ لَكَ، إِنَّهُ لَيْسَ يُعَاوِدُكَ، وَقَدْ أَطَعْتَ مَرْوَانَ يَقُودُكَ حَيْثُ شَاءَ. قَالَ: فَمَا أَصْنَعُ؟ قَالَتْ: تَتَّقِي اللَّهَ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَتَتَّبِعُ سُنَّةَ صَاحِبَيْكَ مِنْ قَبْلِكَ، فَإِنَّكَ مَتَى أَطَعْتَ مَرْوَانَ قَتَلَكَ، وَمَرْوَانُ لَيْسَ لَهُ عِنْدَ النَّاسِ قَدْرٌ وَلا هَيْبَةٌ وَلا مَحَبَّةٌ، وَإِنَّمَا تَرَكَكَ النَّاسُ لِمَكَانِ مَرْوَانَ، فَأَرْسِلْ إِلَى عَلِيٍّ فَاسْتَصْلِحْهُ، فَإِنَّ لَهُ قَرَابَةً مِنْكَ، وَهُوَ لا يُعْصَى. قَالَ: فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلَى عَلِيٍّ، فَأَبَى أَنْ يَأْتِيَهُ. وَقَالَ: قَدْ أَعْلَمْتُهُ أَنِّي لَسْتُ بِعَائِدٍ. قَالَ: فَبَلَغَ مَرْوَانَ مَقَالَةُ نَائِلَةَ فِيهِ. قَالَ: فَجَاءَ إِلَى عُثْمَانَ، فَجَلَسَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: أَتَكَلَّمُ أَوْ أَسْكُتُ؟ فَقَالَ: تَكَلَّمْ.

فَقَالَ: إِنَّ بِنْتَ الْفُرَافِصَةِ. .. فَقَالَ عُثْمَانُ: لا تَذْكُرَنَّهَا بِحَرْفٍ، فَأُسَوِّئُ لَكَ وَجْهَكَ، فَهِيَ وَاللَّهِ أَنْصَحُ لِي مِنْكَ. قَالَ: فَكَفَّ مَرْوَانُ ".

***

وجملة ما يُذكر من معارضة الصحابة في نهاية عهد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

أولاً: في أمور السياسة.

- حمل آل أبي معيط، وبني أمية على رقاب الناس، وقد حذره عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من ذلك. وقد أدى ذلك إلى ولاية ذوي القربى (من أبناء الطلقاء). (1)

- سياسة التولية والعزل، وإيثار الأحداث وأبناء الطلقاء.

- تدخل قرابة عثمان بينه وبين الناس في الحكم، وإفساد الأمر، والاستبداد دونه بالرأي، وخداعهم له.

وقد أدى ذلك إلى التمهيد لمعاوية وبني أمية للاستئثار بالحكم، والتحكم به عن طريق نفوذهم المالي والعسكري.

ثانياً: في أمور المال.

- اختصاص ذوي القربى بالمال، والفيء، فتأول في صلة الرحم وخمس الغنيمة.

- عدم متابعة سيرة الشيخين في أمور المال.

(1) قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: " يَا عُثْمَانُ، لَعَلَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ أَنْ يَعْرِفُوا لَكَ صِهْرَكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ وَشَرَفَكَ، فَإِنْ وَلُّوكَ هَذَا الْأَمْرَ فَاتَّقِ اللَّهَ، وَلَا تَحْمِلَنَّ بَنِي أَبِي مُعَيْطٍ عَلَى رِقَابِ النَّاسِ " [المطالب العالية لابن حجر] وكذلك قال لبقية المرشحين لمنصب الخلافة.

ويلخص ذلك ما نقله ابن سعد في كتابه "الطبقات الكبرى": "لما ولي عثمان عاش اثنتي عشرة سنة أميرا، يعمل ست سنين لا ينقم الناس عليه شيئا، وإنه لأحب إلى قريش من عمر بن الخطاب لأن عمر كان شديداً عليهم، فلما وليهم عثمان لان لهم ووصلهم ثم توانى في أمرهم، واستعمل أقرباءه وأهل بيته في الست الأواخر، وكتب لمروان بخمس مصر وأعطى أقرباءه المال، وتأول في ذلك الصلة التي أمر الله بها، واتخذ الأموال، واستسلف من بيت المال، وقال: إن أبا بكر وعمر تركا من ذلك ما هو لهما، وإني أخذته فقسمته في أقربائي، فأنكر الناس عليه ذلك"(1)

وقد أدى انفتاح الحياة الدنيا بزينتها إلى تغير الحياة الاجتماعية، وشيوع مظاهر جديدة في الحياة الإسلامية، الأمر الذي أدى إلى التنافس على الدنيا. ويجدر الإشارة إلى اتساع تكوين المجتمع المسلم ودخول الأعراب والطارئين والأعاجم وأبناء السبي والعبيد والناشئون عن هؤلاء وأولئك، وانتشار جيل الصحابة – وأهل المدينة – في الأمصار، الأمر الذي أدى إلى وجود أطياف جديدة وطوائف في المجتمع لم تتشبع بعد بروح الإيمان، أو قريبة العهد به.

ومن ثم نشأت المعارضة والتنافس على هذا الملك الضخم والثراء العريض، وتطور الحياة الاجتماعية، وتباين وجهات النظر السياسية.. وكانت هذه المعارضة شريفة في جانب، وتصفية للخصومات في جانب آخر، ومُسرفة ومنحرفة وغالية في جانب ثالث – وكانت من بعض الطارئين على المدينة – حتى خرجت المعارضة عن النصح والمشورة والنقد المخلص، إلى حمل السلاح ومنع الخليفة من الصلاة والماء ثم قتله عنوة في النهاية!

قال العلاّمة ابن حجر: "وكان سبب قتله أنّ أمراء الأمصار كانوا من أقاربه، كان بالشام كلّها معاوية، وبالبصرة سعيد بن العاص، وبمصر عبد اللّه بن سعد بن أبي سرح، وبخراسان عبد اللّه بن عامر، وكان من حجّ منهم يشكو من أميره، وكان عثمان ليّن العريكة، كثير الإحسان والحلم، وكان

(1) [الطبقات الكبرى ج3، ص 64]

يستبدل ببعض أمرائه فيرضيهم، ثم يعيده بعد، إلى أن رحل أهل مصر يشكون من ابن أبي سرح فعزله، وكتب له كتابا بتولية محمد بن أبي بكر الصديق، فرضوا بذلك، فلما كانوا في أثناء الطريق رأوا راكبا على راحلة، فاستخبروه، فأخبرهم أنه من عند عثمان باستقرار ابن أبي سرح ومعاقبة جماعة من أعيانهم، فأخذوا الكتاب ورجعوا وواجهوه به، فحلف أنه ما كتب ولا أذن، فقالوا: سلّمنا كاتبك، فخشي عليه منهم القتل، وكان كاتبه مروان بن الحكم، وهو ابن عمه، فغضبوا وحصروه في داره. واجتمع جماعة يحمونه منهم، فكان ينهاهم عن القتال إلى أن تسوّروا عليه من دار إلى دار، فدخلوا عليه فقتلوه، فعظم ذلك على أهل الخير من الصحابة وغيرهم، وانفتح باب الفتنة، فكان ما كان، والله المستعان."(1)

***

ولسنا بحاجة لذكر مناقب الخليفة الراشد عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فهي مشهورة، فهو صاحب السيرة الحسنة، وهو الذي جهّز جيش العسرة، شديد السخاء والكرم على المسلمين من صلب ماله، صاحب الفتوحات الإسلامية العظيمة، وفي عصره تَكوّن الأسطول البحري الإسلامي لأول مرة، وجمع الناس على مصحف واحد، وهو من السابقين الأولين..

ولا ننسى أن عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أراد أن يسير على سيرة الشيخين، لكنه أدرك الخلافة شيخاً كبيراً، ومع ذلك سار بالناس سيرة حسنة رضيها الناس أول الأمر، لكن في سنوات عهده الأخيرة أصابه الضعف البشري مع طيبة قلبه وسماحة خلقه من جانب، وجشع عشيرته، وطمعها في الحكم من جانب آخر، كما لا ننسى أنه عزم على أهل الدار من أبناء الصحابة الذين كانوا يدافعون عنه ألا يقاتلوا أو يسفكوا دماء أحد من الثائرين والطارئين على المدينة مهما حصل، رغم أن كان يتوقع أن يُقتل.. ولرقة قلبه، وخشيته رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.. كان يقول لمن يعترض على شيء من حكم ولاته: "إِنْ وَجَدْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ جَلَّجَلَالُهُ أَنْ تَضَعُوا رِجْلِي فِي الْقَيْدِ، فَضَعُوهَا "(2)

(1) [الإصابة لابن حجر، ج4، ص 379]
(2) [مسند أحمد/ 512] وقال رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أيضاً: "لَئِنْ رَدَّنِي الْحَقُّ عَبْدًا، لأَسْتَنُّ بِسُنَّةِ الْعَبْدِ، وَلأَذِلَّنَّ ذُلَّ الْعَبْدِ" [تاريخ الطبري]

فنجد أن معارضة الصحابة لم تنزع يد الطاعة، ولم تمتنع عن الخليفة، ولم تحل دمه.. بل كانت له ناصحة، ولأوامره مستجيبة، بل ولداره يوم الحصار حامية قدر ما تستطيع.. ولكن هذا المستوى من النصح والنقد، لم يكن لدى العامة من الناس، أو من لهم خصومة شخصية، وعصبية جاهلية، وأغراض خاصة.. أو الذين لا يعرفون كيف يعالجون الحوادث بضوابط الشرع؛ الأمر الذي أدى إلى تحرك الغوغاء والسفلة لمحاصرة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في داره وقتله، فكان لمقتله كارثة كبرى على المسلمين، ليس لفجعنا ووجعنا لمقتل ذو النورين صاحب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فحسب، ولكن كذلك لأن مقتله سبّب فرقة المسلمين من جانب، واتخاذ قضية مقتله ذريعة لدخول الأمة "الملك العضوض"، وتغيير المجتمع والروح الإسلامية في السياسة والحكم؛ فوُضع السيف بين المسلمين، وصار البأس بينهم شديد. أو كما رُوي عن عثمان قوله للمحاصرين له: "فوالله لئن قتلتموني لا تتحابون بعدي أبدا، ولا تصلون بعدي جميعاً أبدا، ولا تقاتلون بعدي عدواً جميعاً أبدا"، وفي راوية أخرى: " فإنكم إن قتلتموني وضعتم السيف على رقابكم، ثم لم يرفعه الله عز وجل عنكم إلى يوم القيامة، ولا تقتلوني فإنكم إن قتلتموني لم تصلوا من بعدي جميعاً أبدا، ولم تقتسموا بعدي فيئاً جميعاً أبدا، ولن يرفع الله عنكم الاختلاف أبدا".[1]

وفي رواية أخرى تُنسب إلى عَليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "فإنه يقال: يقتل في هذه الأمة إمام [يقصد عثمان]، فيفتح عليها القتل والقتال إلى يوم القيامة، وتلبس أمورها عليها، ويتركهم شيعا، فلا يبصرون الحق لعلو الباطل، يموجون فيها موجا، ويمرجون فيها مرجا"[2] وسبحان الله.. هذا الذي كان !.

وقد كان كبار الصحابة ينصحون إلى عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – كما رُوي – وكان يتقبل النصح، ويعزم على الاستجابة، ولكن بعض مَن حوله مِن بني أمية كان يمنعه من الاستجابة والصلح، ويقطعون الأمر

(1) [تاريخ الطبري ج4، ص 395]

(2) [تاريخ الطبري ج4، ص 337]

دونه – لغرض في أنفسهم نحو المُلك – مما جعلهم يُساهمون بشكل كبير في تعقيد الفتنة، والحيلولة دون حلها، أو وأد الحلول في مهدها، ولقد هَم عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بالاستجابة لمطالب الصلح في الحديث الذي دار بينه وبين سعد بن أبي وقاص رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وخرج من عنده مسروراً يُخبر علياً بالذي كان، ولكنه قُتل قبل أن يتم الأمر، رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وأرضاه.

وجدير بالذكر أن نقول إن ما حصل يُسمى "**الفشل في احتواء الفتنة**"، وهذا الفشل لا يُنقص من قيمة أحد من الصحابة، وهو حالة طبيعية لمن يتحرك في دنيا الحياة، وقد نعت الله جَلَّجَلَالُهُ بعض جيش النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ فقال: {حتى إذا فشلتم} وسبب هذه التسمية لنعرف أن الإجراءات التي اتخذها عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ من الناحية السياسية لم تكن صائبة على المستوى العام، وكذلك الإجراءات التي اتخذها الصحابة لم تصل إلى النتيجة المرجوة.. فأرى أن حماية الخليفة كانت ضرورة عامة لدولة الخلافة، بعيداً حتى عن رغبة عثمان وحلمه ورقته في عدم سفك الدم من أجل حمايته، فهذه الحماية ليست فقط لشخصه، إنما للمنصب والمكانة التي يتبوأها..

وكذلك من جانب الصحابة نجد أنه كان يجب التحكم في الطارئين على المدينة، والتصالح مع أصحاب الحقوق، وإمداد المدينة بكل الجيوش اللازمة لحمايتها – فهي عاصمة الخلافة – وامتلاك زمام أمرها، قبل أن يغلبها أحد على أمرها، أو تنفجر الفتن، ويضطرب الأمر كما حصل، لا سيما وقد طال الحصار لدار عثمان لأكثر من شهر، وكانت هذه مدة كافية لإمداد المدينة بالمدد اللازم..

نقول ذلك حتى لا يُتخذ من فعل عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ سُنة لأهل التقوى أن يضحوا بأنفسهم، بل يجب حماية منصب الخلافة، وإذا اقتضت الضرورة العامة التنازل عنه، أو اضطرب الأمر، أو انتهت مدة أو أهلية الحاكم، فيكون ذلك من خلال القنوات الشرعية المجمع عليها، والمرضي بها، لا عن ضغط القوة، ولا بحد السيف، ولا برغبة الجهلاء والسفهاء.

***

وقد نُقلت رواية أخرى تنفي كل ما حدث في الفتنة الكبرى، وتختصر القضية كلها في كيد ابن سبأ اليهودي[1]، وتُقر بكذب جميع الروايات التي قيلت في نهاية عهد خلافة عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وأرى في ذلك تكلّفاً يناقض على الأقل الواقع التاريخي، ونجد أن الرواية التي ضخمت من كيد ابن سبأ هي رواية سيف بن عمر، والتي نقلها عنه الإمام الطبري، وبعيداً عن قول علماء الجرح والتعديل في سيف بن عمر، **نقرر بعض الأمور**:

- كان هناك معارضة من الصحابة في نهاية عهد عثمان، كما أثبتناها أعلاه من كتب الحديث.

- كان هناك غوغاء وسفهاء تريد أن تغلب الخليفة وأهل المدينة على أمرهم، وتتخذ من بعض الأخطاء وسيلة للقفز على سلطة الأمة، والخليفة.

- كان هناك من المنافقين، والمشركين، من يهش ويفرح وينشر الإشاعات بين الطارئين والسفلة؛ لإثارة الأمور، وإشعال الحروب، وكانوا – بطبيعة الحال – لا يرجون الخير لأمة محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ.

- إن رواية سيف بن عمر فيها تجريح قبيح لكبار الصحابة، مثل: اتهام عمار بن ياسر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ باستجابته وتصديقه لكلام اليهودي! فزعم أن عثمان أرسل عماراً لأهل مصر يستعلم أمر الفتنة، فقال: "واستبطأ الناس عماراً حتى ظنوا أنه قد اغتيل فلم يفجأهم إلا كتاب من عبد الله بن سعد بن أبي سرح يخبرهم أن عماراً قد استماله قوم بمصر وقد انقطعوا إليه منهم عبد

(1) لا ننكر أن يكون لليهود دوراً في أحداث الفتنة، فلطالما كادوا للإسلام وأهله، ولكننا لا نحصر القضية كلها في مجرد كيدهم! أو نتصور قدرتهم على خداع الأمة كلها، فهذا تصور مُخل، يُعمي عن "**العوامل الداخلية**" التي كانت تفتعل في الأمة حينها. وبقي أن نؤكد أن مصطلح "السبئية" تحول – فيما بعد – إلى "**تهمة سياسية**" للمعترضين على الحكم الأموي، فقد اتُهم به الصلحاء أمثال حجر بن عدي، وقالوا عنه من "السبئية الترابية"، وكذلك اتهموا أشراف الكوفة ومن انضموا إلى ثورة ابن الأشعث – والتي كان فيها التابعي الجليل سعيد بن جبير – في معركة دير الجماجم ضد الطاغية العنيد الحجاج، بأنهم "سبئية" أيضاً!

الله بن السوداء وخالد بن ملجم وسودان بن حجران وكنانة ابن بشر."[1] ويؤكد على ذلك أكثر من مرة! بل ويسوق السبب الذي جعل عمار يخرج على عثمان فيقول في جواب سعيد بن المسيب لسائل عن سبب خروج عمار على عثمان؟:

"قال: كان بينه وبين عباس بن عتبة بن أبي لهب كلام فضربهما عثمان فأورث ذاك بين آل عمار وآل عتبة شراً حتى اليوم وكنى عما ضربا عليه وفيه."[2] ويقول: "وأقبل عمار فقال [مسروق بن الأجدع]: يا أبا اليقظان علام قتلتم عثمان رضي الله عنه؟ قال: على شتم أعراضنا وضرب أبشارنا!"[3]

فجعل عماراً خارجياً، وجعل سبب الخروج أنه تعرض للضرب! وأنه قاتل عثمان!

فما أقبح هذا القول، وما أشنع هذا الافتراء، وقد لاحظته يتتبع عماراً بالقول القبيح في أكثر من موضع! وعمار رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ - كما يقول بعض العلماء - ميزان العدل في هذه القضية.

وزعمه عن علي وطلحة والزبير أنهم قالوا: "لقد علم الصالحون أن جيش ذي المروة وذي خشب ملعونون على لسان محمد صلى الله عليه وسلم" في مناسبة قدوم الوفد المصري، وهذا الحديث لا أصل له في كافة كتب التاريخ والحديث إلا من طريق سيف، ويبدو أنه مصنوع على طريقة "شرعنة التاريخ" واختراع نصوص نبوية له.

كما يروي أن المتهم بدم عثمان هم عائشة وطلحة وعلي، فقال: "دم عثمان ثلاثة أثلاث ثلث على صاحبة الهودج - يعني عائشة - وثلث على صاحب الجمل الأحمر - يعني طلحة - وثلث على علي بن

---

(1) [الفتنة لسيف بن عمر، ص50]

(2) [المرجع السابق، ص79]

(3) [المرجع السابق، ص139]

أبي طالب فضحك الغلام وقال ألا أراني على ضلال ولحق بعلي "[1] إضافة لذلك فرواياته بها تناقضات كثيرة، لا ندري أكان يتعمد ذلك؟ أم كان ينقل ما يسمعه من هنا وهناك؟!

وأما قول سيف بن عمر في أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ففي غاية القبح، ولا أدري كيف مرّ ذلك على من يُقيمون وزناً لروايات سيف، ويستشهدون بها؟![2] فيقول تحت عنوان "وصول الخبر إلى عائشة": "لما انتهت عائشة رضي الله عنها إلى سرف راجعة في طريقها إلى مكة لقيها عبد بن أم كلاب – وهو عبد بن أبي سلمة ينسب إلى أمه – فقالت له: مهيم؟ قال: قتلوا عثمان رضي الله عنه فمكثوا ثمانيا قالت: ثم صنعوا ماذا؟ قال: أخذها أهل المدينة بالاجتماع فجازت بهم الأمور إلى خير مجاز اجتمعوا على علي بن أبي طالب، فقالت: والله ليت أن هذه انطبقت على هذه أن تم الأمر لصاحبك! ردوني ردوني فانصرفت إلى مكة وهي تقول: قتل والله عثمان مظلوماً والله لأطلبن بدمه فقال لها ابن أم كلاب: ولم؟ فوالله إن أول من أمال حرفه لأنت ولقد كنت تقولين: اقتلوا نعثلاً فقد كفر قالت: إنهم استتابوه ثم قتلوه وقد قلت وقالوا: وقولي الأخير خير من قولي الأول "[3]

وخلاصة زعمه: أن أم المؤمنين عائشة كرهت خلافة عليّ كراهية شديدة، وقد رجعت إلى مكة مرة ثانية – وهي في طريق عودتها إلى المدينة – بعد سماعها خبر ولايته؛ تُحزب الأحزاب، وتعلن الحرب ضده، إضافة إلى دعوتها – بزعمه – إلى قتل عثمان! وكل هذا باطل لا قيمة له، ولا نظنه أبداً بأم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

***

(1) [الفتنة لسيف بن عمر، ص 126]

(2) [قرأت رسالة دكتوراه – نشرتها دار نشر إسلامية كبيرة – لباحث تناول أحداث الفتنة، يدافع فيها باستماتة عن "الفئة الباغية"! وكان يشيد بروايات سيف وينقل منها ما يؤكد الأحكام المسبقة التي دخل بها البحث! ويعتمد قول العلاّمة ابن حجر في سيف: "عمدة في التاريخ، أفحش ابن حبان القول فيه". إذ رَوى ابن حبان أنه اتُهم بالزندقة، ووضع الحديث]

(3) [الفتنة لسيف بن عمر، ص112: 122]

وقد اخترتُ ما يتفق – فيما أرى – مع الجو العام لهذه المرحلة من مجموع الروايات بعد محاولة تحليلها وفهمها، ولستُ فيها أُحاكم أشخاصاً، أو أنصب محكمة لحقبة ما في التاريخ، بل ولا حتى مجرد سرد للتاريخ، وإنما هي محاولة لمعرفة الصواب من الخطأ، ولو لم يصح ما ذُكر من روايات أو استنتاجات فلا بأس.. إنما المقصود العبرة، فإذا كان ما رُوي في أمر المال والولاة غير صحيح، فهذا الذي نحب ونستبشر،[1] وإن كان كما قيل فإنَّ ما يهمنا أن لا نُقر بالخطأ ولا نتابع عليه.. ولا نجعل منه وسيلة لتبرير الطغيان؛

والمقصد الرئيس هو: أن لا يُتخذ من بعض الروايات التاريخية تكأة لشرعنة الظلم والاستبداد العضوض، أو الطغيان والقهر – كما فعل أقوام قديماً وحديثاً – ونحن كمسلمين نحب جميع الصحابة، ونحب جميع المسلمين، ونسأل الله أن يجمعنا جميعاً في مستقر رحمته، فلا يحق لمسلم أن يحمل ضغينة أو غلاً تجاه مسلم، فضلاً عن صحابة رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ.

***

(1) جاء في رواية سيف: "وقالوا: استعملت الأحداث، ولم أستعمل إلا مجتمعاً محتملاً مرضياً، وهؤلاء أهل عملهم فسلوهم عنه وهؤلاء أهل بلده، ولقد ولى من قبلي أحدث منهم، وقيل في ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم أشد مما قيل لي في استعماله أسامة أكذلك؟ قالوا: اللّهم نعم يعيبون للناس ما لا يفسرون.

وقالوا: إني أعطيت ابن أبي سرح ما أفاء الله عليه، وإني إنما نفلته خمس ما أفاء الله عليه من الخمس فكان مائة ألف، وقد أنفذ مثل ذلك أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، فزعم الجند أنهم يكرهون ذلك، فرددته عليهم وليس ذاك لهم أكذلك؟ قالوا: نعم.

وقالوا: إني أحب أهل بيتي وأعطيهم، فأما حبي فإنه لم يمل معهم على جور، بل أحمل الحقوق عليهم، وأما إعطاؤهم فإني ما أعطيهم من مالي ولا أستحل أموال المسلمين لنفسي ولا لأحد من الناس، ولقد كنت أعطي العطية الكبيرة الرغيبة من صلب مالي أزمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وأنا يومئذ شحيح حريص.. أفحين أتيت على أسنان أهل بيتي وفني عمري وودعت الذي لي في أهلي قال الملحدون ما قالوا! وإني والله ما حملت على مصر من الأمصار فضلاً فيجوز ذلك لمن قاله ولقد رددته عليهم، وما قدم علي إلا الأخماس ولا يحل لي منها شيء، فولي المسلمون وضعها في أهلها دوني، ولا يتلفت من مال الله بفلس فما فوقه وما أتبلغ منه ما آكل إلا مالي." [الفتنة لسيف بن عمر، ص 56] ويا ليتها كانت من طريق غير طريق سيف.

وقد كان تسلسل الأحداث على النحو التالي، فالبداية كانت:

- الاعتراض على بعض سياسات عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، هذا الاعتراض تَقبله عثمان بصدر رحب، وتجاوب معه.

- كانت هناك جماعة منتفعة من وراء هذه السياسات، كانت تدافع عن مصالحها المادية والذاتية، ولا يعنيها أمر الأمة، أو المشاركة الإيجابية في وأد الفتنة، بل ساهمت في إشعالها.

- تطور أمر الاعتراض إلى المواجهة المسلحة من جانب المعترضين، وبلغ فيها الغلو إلى استشهاد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

- ثم تطور الأمر إلى الإشكالية الكبرى (المطالبة بدم عثمان) الذي سيُتخذ – فيما بعد – ذريعة لإفساد أمر الخلافة على عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بل وإسقاط الخلافة الراشدة كلها، وتبديل سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في سياسة الحكم.

***

مقتل الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه (35 هـ)

قضية استشهاد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هي قضية "اغتيال سياسي" تلبثت بعدة أمور، وحيثيات، تحتاج إلى تفكيك وبحث طويل، والمطالبة بالتحقيق والحكم في هذه القضية إنما يتم – كما هو في الشريعة الإسلامية – عن طريق "القضاة" في الحكومة الإسلامية بعد تنصيب الخليفة، ولا يتم – كما هو الحال في الجاهلية – عن طريق الثأر، والقتل العشوائي، دون الرجوع إلى الحكومة الإسلامية في ذلك، وإلا أصبح الأمر فوضى لا ضابط لها.

ولأن القضية أيضاً ليست مجرد قصاصاً فحسب، بل هي قضية اضطراب الحكم السياسي للمسلمين، والمكر والتدبير للاستحواذ على السلطة والملك.

ولا بد عند محاسبة المجرمين – خاصة في الجرائم السياسية – معالجة الأمر من كافة أبعاده.. وأول خطوة على هذا الطريق، وعلى استقرار أمر المسلمين، وانضباط أمور الخلافة الراشدة، هو العمل على "استقرار" أمر الخلافة للخليفة المُبايع عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والتفاف كبار الصحابة حوله، وتعضيد حكمه، والوحدة حول قرارته، ووأد الفتنة الواقعة، وبالجملة "السمع والطاعة" خاصة في هذا الظرف الحرج، والمختلط فيه الحق بالباطل، والثورة بالبغي، والخطأ بالصواب.

وبالنظر في حيثيات هذه الجريمة (مقتل عثمان) نجد الآتي:

- اعتراض الصحابة على بعض سياسات عثمان.
- تأليب البعض على هذه السياسة.

- تزوير الكتاب على لسان عثمان وفيه الأمر باغتيال الوفد المصري! كما جاء في صحيح ابن حبان ومصنف ابن أبي شيبة، والمتهم بذلك هو مروان بن الحكم؛ لأنه كان معه خاتم عثمان، كما قال العلاّمة الذهبي وابن كثير وابن حجر، وغيرهم.[1]

- حصار عثمان يوم الدار.

- عدم حماية عثمان الحماية الكافية من المحاصرين له. (برغبة عثمان، لعله خشية أن يتعرض الصحابة وأبنائهم للقتل على يد الطارئين على المدينة)

- احتمال مقتله قائم بصورة واضحة.

- عدم نجدة جيوش الشام له عندما طلبها. (كما جاء في تاريخ المدينة)

- وقوع جريمة القتل بواسطة عدد معين من الأشخاص.

- مقتل القتالين لعثمان يوم الدار.

---

(1) جاء في صحيح ابن حبان: "ثُمَّ رَجَعَ الْمِصْرِيُّونَ، فَبَيْنَمَا هُمْ فِي الطَّرِيقِ إِذَا هُمْ بِرَاكِبٍ يَتَعَرَّضُ لَهُمْ، ثُمَّ يُفَارِقُهُمْ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ، ثُمَّ يُفَارِقُهُمْ وَيَسُبُّهُمْ، قَالُوا: مَا لَكَ، إِنَّ لَكَ الأَمَانَ، مَا شَأْنُكَ؟

قَالَ: أَنَا رَسُولُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى عَامِلِهِ بِمِصْرَ، قَالَ: فَفَتَّشُوهُ، فَإِذَا هُمْ بِالْكِتَابِ عَلَى لِسَانِ عُثْمَانَ عَلَيْهِ خَاتَمُهُ إِلَى عَامِلِهِ بِمِصْرَ أَنْ يَصْلِبَهُمْ أَوْ يَقْتُلَهُمْ أَوْ يَقْطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، فَأَقْبَلُوا حَتَّى قَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَأَتَوْا عَلِيًّا، فَقَالُوا: أَلَمْ تَرَ إِلَى عَدُوِّ اللَّهِ كَتَبَ فِينَا بِكَذَا وَكَذَا، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَلَّ دَمَهُ، قُمْ مَعَنَا إِلَيْهِ، قَالَ: وَاللَّهِ لا أَقُومُ مَعَكُمْ، قَالُوا: فَلِمَ كَتَبْتَ إِلَيْنَا؟ قَالَ: وَاللَّهِ مَا كَتَبْتُ إِلَيْكُمْ كِتَابًا قَطُّ، فَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، ثُمَّ قَالَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ: أَلِهَذَا تُقَاتِلُونَ، أَوْ لِهَذَا تَغْضَبُونَ؟

فَانْطَلَقَ عَلِيٌّ فَخَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى قَرْيَةٍ، وَانْطَلَقُوا حَتَّى دَخَلُوا عَلَى عُثْمَانَ، فَقَالُوا: كَتَبْتَ بِكَذَا وَكَذَا؟ فَقَالَ: إِنَّمَا هُمَا اثْنَتَانِ، أَنْ تُقِيمُوا عَلَيَّ رَجُلَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ يَمِينِي بِاللَّهِ الَّذِي لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ مَا كَتَبْتُ وَلا أَمْلَيْتُ وَلا عَلِمْتُ، وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنَّ الْكِتَابَ يُكْتَبُ عَلَى لِسَانِ الرَّجُلِ، وَقَدْ يُنْقَشُ الْخَاتَمُ عَلَى الْخَاتَمِ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ، أَحَلَّ اللَّهُ دَمَكَ، وَنَقَضُوا الْعَهْدَ وَالْمِيثَاقَ فَحَاصَرُوهُ" [صحيح ابن حبان/ 6919]

فالقتلة: هم أناس من المحاصرين له.

والتحريض: وقع من عدد غير قليل من الناس، وخرج النقد والنصح إلى القتل، وإسقاط شرعية الحكم بالقوة المسلحة، ويجب التفرقة بين المحاصر لعثمان يوم الدار، وبين من باشر القتل بيده.

والجهة المُخول لها بالتحقيق: الحكومة المركزية بعد مبايعة الخليفة.

والواقع: واقع فتنة، واختلاط الأمور، يجب معالجته أولاً.

والحل:

- القصاص من قتلة عثمان (إن كان قد بقي منهم أحداً) بعد التمكن واستقرار أمر الحكم، وتمكين عاصمة الخلافة من أمرها.
- احتواء المعترضين على سياسة عثمان، وتسكينهم، ووضع خطة الإصلاح الشامل.
- إنفاذ الحكم من قِبل الحكومة المركزية، وعدم تفرقة أمرها، أو محاولة إسقاط شرعيتها.

أما الاعتراض على خلافة عليّ بحجة المطالبة بدم عثمان، فهو من أكبر الخطأ، لأن المطالبة الحقة بدمه كانت تستلزم الوقوف بجوار الخليفة الشرعي، وتقوية صفه، وتقويم ما اختل من أمر المدينة، وإصلاح ما أفسده المفسدون، وليس هو تنفيذ الأحكام بدون حكومة ولا دولة.. بل هو نفس خطأ المعترضين على سياسة عثمان، ومن ثم كانت حرب الجمل وصفين!

ولو كان هناك خلافاً على ولاية وشرعية الإمام عليّ، فإن من أكبر الخطأ هو الخروج إلى البصرة وقيام "حرب الجمل"، فالأولى والأصح – فيما أرى – كان هو البقاء في المدينة، ومعالجة الأمر بين أهل الشورى، والحل والعقد.. دون أن ينفرط العقد، أو تُقسم كلمة المسلمين..

وفي الأيام الأخيرة من حصار عثمان، كأن البعض ينتظر مقتله – رضوان الله عليه – وكأن هناك من ينتظر استثمار هذا الحدث من أجل إفساد أمر الخلافة كله، وتحويل جريمة مقتله إلى ذريعة للخروج على الخلافة الراشدة، وإننا إذ نرى ذلك الآن؛ لأننا رأينا ما حصل بعد ذلك، ولكن من يَعش تلك اللحظات في حينها، والأمور المفجعة التي تذهب بالعقول، قد لا يرى إلا اللحظة الحاضرة وظروفها..

وتقول بعض الروايات أنه لما طلب عثمان المدد من معاوية لفك الحصار الذي استمر حوالي أربعين يوماً، استبطأ معاوية، ولم ينجده ولم يرسل له أحداً؛ فلماذا؟!

فعندما قَدِم عمرو بن العاص على معاوية قال عمرو: "أما عليّ فلا تسوي العرب بينك وبينه فِي شَيْء من الأشياء، وإن لَهُ فِي الحرب لحظاً مَا هُوَ لأحد من قريش. قال صدقت، وإنما نقاتله عَلَى ما في أيدينا ونلزمه دم عثمان. فقال عمرو: وإن أحق النَّاس أن لا يذكر عُثْمَان لأنا وأنت، أما أنا فتركته عيانا وهربت إِلَى فِلَسْطِين، وأما أنت فخذلته ومعك أَهْل الشَّام حَتَّى استغاث بيزيد بْن أسد البجلي فسار إليه"(1)

ويروي ابن شبة: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ قَالَ: أَرْسَلَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى مُعَاوِيَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَسْتَمِدُّهُ، فَبَعَثَ مُعَاوِيَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَزِيدَ بْنِ أَسَدٍ جَدَّ خَالِدٍ الْقَسْرِيِّ، وَقَالَ لَهُ: إِذَا أَتَيْتَ ذَا خُشُبٍ فَأَقِمْ بِهَا وَلَا تَتَجَاوَزْهَا، وَلَا تَقُلِ: الشَّاهِدُ يَرَى مَا لَا يَرَى الْغَائِبُ قَالَ: أَنَا الشَّاهِدُ وَأَنْتَ الْغَائِبُ.

فَأَقَامَ بِذِي خُشُبٍ حَتَّى قُتِلَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. فَقُلْتُ لِجُوَيْرِيَةَ: لِمَ صَنَعَ هَذَا؟ قَالَ: صَنَعَهُ عَمْدًا لِيُقْتَلَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَيَدْعُو إِلَى نَفْسِهِ"(2)

---

(1) [أنساب الأشراف ج2، ص 287]

(2) [تاريخ المدينة لابن شبة/ ج4، ص1288]

"وعن أبي الطفيل عامر بن واثلة الصحابي أنه دخل على معاوية فقال له معاوية: ألست من قتلة عثمان؟ قال: لا، ولكني ممن حضره فلم ينصره، قال: وما منعك من نصره؟ قال: لم تنصره المهاجرون والأنصار، فقال معاوية: أما لقد كان حقه واجبًا عليهم أن ينصروه، قال: ما منعك يا أمير المؤمنين من نصره ومعك أهل الشام؟ فقال معاوية: أما طلبي بدمه نصرة له؟ فضحك أبو الطفيل ثم قال: أنت وعثمان كما قال الشعر:

لا ألفينك بعد الموت تندبني ... وفي حياتي ما زودتني زادا"[1]

***

وبعد مقتل عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ تم:

- **مبايعة عَليّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بالخلافة.**
- **اتهام عَليّ بمقتل عثمان.**
- **تَخلّف معاوية عن بيعة عليّ، واشتراطه طلب دم عثمان.**
- **تَخلّف بعض الصحابة عن البيعة، واشتراطهم طلب دم عثمان. ومن ثم كانت حرب الجمل.**
- **انتهاء حرب الجمل نهاية مأساوية، وتمت السيطرة لعليّ.**
- **بداية حرب صفين، واضطراب جيش عليّ.**

***

(1) [تاريخ الخلفاء للسيوطي/ ح1، ص152]

خلافة علي رضي الله عنه، ومعركة الجمل (35 هـ: 41 هـ)

كان قَدر عثمان بن عفان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أن يتسلم الخلافة على أحسن ما يكون من الخليفة الفذ عمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وكان قَدر عليّ بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أن يتسلم الخلافة على فاجعة مقتل عثمان على غلبة من أمرهم، وعلى نفوذ معاوية بالشام، وعلى اختلاط المعارضة الحقة بالسفهاء والرعاع ومن سعى في قتل عثمان؛ فاضطرب أمر المسلمين ونظامهم.. ولم يكن هناك أحد أفضل من عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يصلح للخلافة بعد مقتل عثمان، فتمت له البيعة، وبايعه أهل المدينة من المهاجرين والأنصار.. وقد أساء إليه هوى ورغبة المعارضة الغالية – التي حاصرت عثمان وقتلته – في جعله هو الخليفة، وهو أحق بها سواء أكانت هذه رغبة الطارئين على المدنية أم لا – فهو في منزلة عظيمة عند الناس، ويشهدون له بأنه أعلمهم بكتاب الله، وبحسن قضائه، وبقوة بأسه – الأمر الذي أدى إلى ممارسة غير مقبولة من المعارضة في حق طلحة والزبير..

إذ تقول بعض الروايات أنهما بايعا مُكرهين، وروايات أخرى تقول بايعا طائعين، وأياً ما كان الأمر فقد تمت البيعة لعليّ، واستقر الأمر على ذلك، ورضي الناس.. رغم أن عليّاً لم يكن يرغب بها، وكان يرى واقع هذه الفتنة، وما سيواجهه الخليفة من افتراق، ولكنه قدّم مصلحة الإسلام. فوردت رواية عنه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنه قال: "دعوني والتمسوا غيري فإنا مستقبلون أمراً له وجوه وله ألوان، لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول فقالوا: ننشدك الله ألا ترى ما نرى! ألا ترى الإسلام! ألا ترى الفتنة! ألا تخاف الله! فقال: قد أجبتكم لما أرى، واعلموا إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم، وإن تركتموني فإنما أنا كأحدكم، إلا أني أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم "(1)

وقال أيضاً: "وَاللَّهِ مَا تَقَدَّمْتُ عَلَيْهَا إِلا خَوْفًا مِنْ أَنْ يَنْزُوَ عَلَى الأَمْرِ تَيْسٌ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ فيلعب بكتاب الله عز وجل "(2)

(1) [تاريخ الطبري ج4، ص434، الكامل في التاريخ ج2، ص556].

(2) [أنساب الأشراف ج2، ص 103، معجم ابن الأعرابي/ 1432، ج2، ص 706].

ويُرفع إلى الرسول صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ مثل هذا المعنى، فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ رَأَى فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ بَنِي الْحَكَمِ يَنْزُونَ عَلَى مِنْبَرِهِ، فَأَصْبَحَ كَالْمُتَغَيِّظِ، وَقَالَ: "مَا لِي رَأَيْتُ بَنِيَ الْحَكَمِ يَنْزُونَ عَلَى مِنْبَرِي نَزْوَ الْقِرَدَةِ "، فَمَا رُئِيَ ضَاحِكًا بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى مَاتَ"[1] ورغم صحة الإسناد، إلا أن هذا المتن لا يصح مثله عن رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، فلو كان صحيحاً معلوماً للصحابة لما ولاهم عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عنه شيئاً، وبالعموم رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ لا يقول أي شيء يُوغل الصدور من أحد، أو عائلة، أو قبيلة، فكلٌ بعمله، ومثل هذه الأحاديث من نوعية "شرعنة التاريخ".. وجرائم بعض بَني الحَكم، يكفي شهادة التاريخ عليها.

وتقول روايات إن طلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام – رضي الله عنهما – كانا يريدان هذا الأمر أن يكون لأحدهما، الأمر الذي أدى بهما إلى الخروج إلى العمرة، وهناك لقيا أم المؤمنين عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، وقرروا إسقاط ولاية عليّ! وكان الأمر داخل النفوس – فيما أرى – في حالة اضطراب، واختلطت النوايا.. فمن محاولة الصلح، إلى الرغبة في الخلافة، إلى الطلب بدم عثمان، إلى محاربة الطارئين على المدنية واستعادة هيبتها وسلطانها، إلى بيعة البعض بالإكراه لعليّ، وربما كذلك الخوف من بقاء الخلافة في آل البيت لعِظم قربهم من النبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ؛ فتكوّنت حالة "الممانعة لخلافة عليّ".

هذا بالإضافة إلى تحزب بني أمية على عليّ، وقدوم "يعلى بن أمية" يُسعر الحروب ويمول الحملة العسكرية على البصرة.. بعدما أخذ أموال أهل اليمن!

وبينما كان عليّ في المدنية.. يستعد لمواجهة سلطان معاوية، حيث عزله، وأرسل عامله سهل بن حنيف لولاية الشام بدلاً عن معاوية بن أبي سفيان، فرده جند معاوية على حدود تبوك قبل أن يطأ

(1) [المطالب العالية لابن حجر/ 4464، مسند أبي يعلى/6461 | إسناده حسن رجاله ثقات عدا العلاء بن عبد الرحمن الحرقي وهو صدوق حسن الحديث].

أرض الشام، كأن معاوية يضع الجند على ثغور مملكته! وهنا أدرك عليّ انقلاب معاوية عليه، ورأى أنه سيواجه واقعاً مختلفاً عما سبقه من الخلفاء، إذ جاءه كذلك خبر خروج طلحة والزبير إلى البصرة!

نصح عبد الله بن عباس – رضي الله عنهما – علياً بأن يداهن معاوية، وقال: "إن وليتهم (أي عمال عثمان) لا يبالوا عن من ولي هذا الأمر (يعني منصب الخلافة)، وإن عزلتهم: قالوا (أي معاوية وصحبه) قتل صاحبنا، وأخذ الأمر بغير شورى، وسيؤلبون أهل الشام، وأهل العراق عليك"[1] ولكن عليّ رأى العكس من ذلك وأنه سيعزلهم ولو كان له الأمر ساعة من نهار وقال: "لا أُدهن في ديني، ولا أعطي الدنية في أمري" وفي رواية أخرى: " وأما أمر معاوية وعمرو بن العاص فلا يسألني الله عن إقرارهما ساعة واحدة في سلطاني {وَما كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُداً}"[2] فكان يرى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن هذا الأمر.. أمر خلافة لا أمر مُلك، وإنَّ استفحال خطر معاوية بالشام يُهدد نظام المسلمين كله، ولا بد من حسم هذا الداء، وإن تُرك أكثر من ذلك انتشر وازداد خطراً.

وهناك رأي يقول إنه كان من الأفضل أن يُقر عليّ عمال عثمان، وأن يولي طلحة والزبير على البصرة والكوفة، ويقر معاوية على الشام لحين استقرار أمره، ويبدو لهذا الرأي وجاهة، أو يستحسنه العقل.. وهنا نأتي لمسألة الموازنات والملابسات والظروف، ويمكن رد هذا القول من جهة أخرى، وهي إن معاوية قد استفحل أمر ملكه، وإنه إذ لم يواجه اليوم، فسيزداد خطره أكثر غداً.. ولن يمكن خلعه فيما بعد أبداً، أو باختصار كما قال علي: "لا أدهن في ديني، ولا أعطي الدنية في أمري".

وعموماً الاختيارات السياسية لاسيما في مرحلة الفتن والثورات والانقلابات تكون ذات وجوه كثيرة، وأراء متعددة، يجب – ونحن نريد الرشاد لهذه الأمة – تقليبها من جميع الوجوه، ونضع رضى

(1) [تاريخ الطبري ج4، ص 439، الكامل في التاريخ لابن الأثير ج2، ص 559].

(2) [السيرة وأخبار الخلفاء لابن حبان/ ج2، ص525].

الله وعز الإسلام على رأس الغايات وليس "السياسة البراجماتية" . وقد اختار عليّ رضى الله، ولم يُصلح دنيا الناس بفساد دينه كما رأى.[1]

***

ولقد استشعر معاوية هذا الخطر، وبدأ يعد له عدته.. فإذا استقر أمر الكوفة ومصر لعليّ، فإنه من الناحية "الجيوسياسية" سيحيط بمعاوية، وينزع عنه ملكه.

وبعد انقلاب عمال عثمان على عليّ، وعصيانهم.. تجهز عليّ لتحرير الشام من قبضة معاوية، وبينما يستعد للذهاب للشام، جاءه أمر أهل مكة وما كان من أمر طلحة والزبير وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وتوجههم بأم المؤمنين إلى البصرة!

ومما رُوي من سبب الخروج إلى البصرة هو: "المطالبة بدم عثمان" فجاء في أنساب الأشراف: "عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: "صَارَ طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ عَلَى مَكَّةَ... فَاجْتَمَعُوا عِنْدَ عَائِشَةَ فَأَدَارُوا الرَّأْيَ، فَقَالُوا: نَسِيرُ إِلَى الْمَدِينَةِ فَنُقَاتِلُ عَلِيًّا. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَتْ لَكُمْ بِأَهْلِ الْمَدِينَةِ طَاقَةٌ، قَالُوا: فَنَسِيرُ إِلَى الشَّامِ فِيهِ الرِّجَالُ وَالأَمْوَالُ، وَأَهْلُ الشَّامِ شِيعَةٌ لِعُثْمَانَ، فَنَطْلُبُ بِدَمِهِ وَنَجِدُ عَلَى ذَلِكَ أَعْوَانًا وَأَنْصَارًا وَمُشَايِعِينَ. فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: هُنَاكَ مُعَاوِيَةُ وَهُوَ وَالِي الشَّامِ وَالْمُطَاعُ بِهِ، وَلَنْ تَنَالُوا مَا تُرِيدُونَ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْكُمْ بِمَا تُحَاوِلُونَ لأَنَّهُ ابْنُ عَمِّ الرَّجُلِ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَسِيرُ عَلَى الْعِرَاقِ، فَلِطَلْحَةِ بِالْكُوفَةِ شِيعَةٌ، وَلِلزُّبَيْرِ بِالْبَصْرَةِ مَنْ يَهْوَاهُ وَيَمِيلُ إِلَيْهِ، فَاجْتَمَعُوا عَلَى الْمَسِيرِ إِلَى الْبَصْرَةِ، وَأَشَارَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ، وَأَعْطَاهُمْ مَالا كَثِيرًا قَوَّاهُمْ بِهِ، وَأَعْطَاهُمْ يَعْلَى بْنَ مَنِيَّةَ التَّمِيمِيُّ مَالا كَثِيرًا وَإِبِلا، فَخَرَجُوا فِي تِسْعِ مِائَةِ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَمَكَّةَ، وَلَحِقَهُمُ النَّاسُ حَتَّى كَانُوا ثَلاثَةَ آلافِ رَجُلٍ، فَبَلَغَ عَلِيًّا مَسِيرُهُمْ"[2]

(1) مِن معالم شخصية الإمام عليّ النفسية (الشجاعة، والعزة، والكرم) – كعادة آل البيت – ومثل هذه الشخصية لا تقبل الضيم، ولا تعطي الدنية في أمرها.

(2) [أنساب الأشراف/ (3 : 21)]

وفي الطبقات الكبرى: "ثُمَّ ذكر طَلْحَة، والزبير أنهما بايعا كارهين غير طائعين وخرجا إِلَى مكّة وبها عَائِشَة، ثُمَّ خرجا من مكّة ومعهما عَائِشَة إِلَى البصرة يطلبون بدم عُثْمَان "[1]

وفي الأخبار الطوال: " قالوا: ولما قضى الزبير وطلحة وعائشة حجهم تأمروا في مقتل عثمان، فقال الزبير وطلحه لعائشة: إن أطعتنا طلبنا بدم عثمان. قالت: وممن تطلبون دمه؟، قالا: إنهم قوم معروفون، وإنهم بطانة عليّ ورؤساء أصحابه، فاخرجي معنا حتى نأتي البصرة فيمن تبعنا من أهل الحجاز، وإن أهل البصرة لو قد رأوك لكانوا جميعا يداً واحدة معك. فأجابتهم إلى الخروج، فسارت والناس حولها يميناً وشمالاً.

ولما فصل عليّ من المدينة نحو الكوفة، بلغه خبر الزبير وطلحة وعائشة، فقال لأصحابه: إن هؤلاء القوم قد خرجوا يؤمون البصرة، لما دبروه بينهم، فسيروا بنا على أثرهم، لعلنا نلحقهم قبل موافاتهم، فإنهم لو قد وافوها لمال معهم جميع أهلها"[2]

وفي الطبقات الكبرى: "فَلَمَّا خَرَجَ طَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَعَائِشَةُ مِنْ مَكَّةَ يُرِيدُونَ الْبَصْرَةَ خَرَجَ مَعَهُمْ سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ، وَمَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَتَّابِ بْنِ أُسَيْدٍ، وَالْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَلَمَّا نَزَلُوا مَرَّ الظَّهْرَانِ، وَيُقَالُ: ذَاتُ عِرْقٍ، قَامَ سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ عُثْمَانَ عَاشَ فِي الدُّنْيَا حَمِيدًا، وَخَرَجَ مِنْهَا فَقِيدًا، وَتُوُفِّيَ سَعِيدًا شَهِيدًا، فَضَاعَفَ اللَّهُ حَسَنَاتِهِ، وَحَطَّ سَيِّئَاتِهِ، وَرَفَعَ دَرَجَاتِهِ {مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا}، وَقَدْ زَعَمْتُمْ أَيُّهَا النَّاسُ أَنَّكُمْ إِنَّمَا تَخْرُجُونَ تَطْلُبُونَ بِدَمِ عُثْمَانَ، فَإِنْ كُنْتُمْ ذَلِكَ تُرِيدُونَ، فَإِنَّ قَتَلَةَ عُثْمَانَ عَلَى صُدُورِ هَذِهِ الْمَطِيِّ وَأَعْجَازِهَا، فَمِيلُوا عَلَيْهِمْ بِأَسْيَافِكُمْ وَإِلا فَانْصَرِفُوا إِلَى مَنَازِلِكُمْ، وَلا تَقْتُلُوا فِي رَضَى الْمَخْلُوقِينَ أَنْفُسَكُمْ، وَلا يُغْنَى النَّاسُ عَنْكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَيْئًا، فَقَالَ مَرْوَانُ بْنُ

(1) [الطبقات الكبرى لابن سعد، ج3، ص23]

(2) [الأخبار الطوال للدينوري، ص144]

الْحَكَمِ: لا بَلْ نَضْرِبُ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ، فَمَنْ قُتِلَ كَانَ الظَّفْرُ فِيهِ، وَيَبْقَى الْبَاقِي، فَنَطْلُبُهُ وَهُوَ وَاهِنٌ ضَعِيفٌ "(1)

فكان بني أمية يعتبرون مَن اعترض على بعض سياسات عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، أو لم يقاتل دفاعاً عن عثمان من جملة "قتلة عثمان" كما قال سعيد بن العاص، أما مروان فكان يبتغي الفتنة بأن يقتل ويفني بعضهم بعضاً!

وبذلك اكتملت الفتنة، في جيش عليّ المتمردون، وفي جيش عائشة أمثال مروان الذي يرغب في أن يضرب بعضهم رقاب بعض، فلم يكن للصلح من سبيل! فتأججت نيران الحرب.

وأياً ما كانت الأسباب التي أدت للخروج إلى البصرة.. فجميعها تؤدي إلى المدينة، وليس لأي مكان آخر، فالصلح أو القصاص أو الشورى لا مكان لها سوى المدينة؛ ولهذا كان هذا الخروج خطئاً كبيراً، عسى الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ أن يغفره، فهو الغفور الرحيم.

***

ويبدو أنه كان هناك اختلاط عند البعض بين حال المحاصرين لعثمان يوم الدار، وبين من باشر القتل بيديه، واعتبروا جميع المحاصرين له هم "قتلة عثمان" حكمهم جميعاً القتل، وهذا الأمر – فيما أرى – حكمه في الشريعة يقع في دائرة "أهل البغي" وأحكامه، والتي فصّلها الإمام الشافعي رَحِمَهُٱللَّهُ في كتبه.

ورُوي – في حادثة الخروج إلى البصرة – أنه تم قتل ستمائة من قتلة عثمان قبل قدوم عليّ إليها..

يقول ابن عبد البر القرطبي: "وذكر المدائني، عن شيوخه، عن أبي نضره العبدي، وابن شهاب الزهري، وأبي بكر الهذلي، وعامر بن حفص، وبعضهم يزيد على بعض: أن عثمان بن حنيف لما كتب الكتاب بالصلح بينه، وبين الزبير، وطلحة، وعائشة أن يكفوا عن الحرب، ويبقى هو في دار الإمارة

(1) [الطبقات الكبرى لابن سعد، (ج 5 : ص 19)، تاريخ الإسلام للذهبي (ج4، ص115)]

خليفة لعلي على حاله حتى يقدم عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فيرون رأيهم. قال عثمان بن حنيف لأصحابه: ارجعوا وضعوا سلاحكم. فلما كان بعد أيام جاء عَبْد الله بن الزبير في ليلة ذات ريح وظلمة وبرد شديد، ومعه جماعة من عسكرهم، فطرقوا عثمان بن حنيف في دار الإمارة فأخذه، ثم انتهوا به إلى بيت المال فوجدوا أناسًا من الزط يحرسونه فقتلوا منهم أربعين رجلاً، وأرسلوا بما فعلوه من أخذ عثمان وأخذ ما في بيت المال إلى عائشة يستشيرونها في عثمان، وكان الرسول إليها أبان بن عثمان، فقالت عائشة: اقتلوا عثمان بن حنيف. فقالت لها امرأة: نشدتك الله يا أم المؤمنين في عثمان بن حنيف، وصحبته لرسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ! فقالت: ردوا أبانا. فردوه، فقالت: احبسوه ولا تقتلوه. فقال أبان: لو أعلم أنك رددتني لهذا لم أرجع. وجاء فأخبرهم، فقال لهم مجاشع بن مسعود: اضربوه وانتفوا شعر لحيته. فضربوه أربعين سوطًا، ونتفوا شعر لحيته، وحاجبه، وأشفار عينه، فلما كانت الليلة التي أخذ فيها عثمان بن حنيف غدا عَبْد الله بن الزبير إلى الزابوقة، ومدينة الرزق وفيها طعام يرزقونه الناس، فأراد أن يرزقه أصحابه، وبلغ حكيم بن جبلة ما صنع بعثمان بن حنيف، فقال: لست أخاه إن لم أنصره. فجاء في سبعمائة من عَبْد القيس، وبكر بن وائل، وأكثرهم عَبْد القيس، فأتى ابن الزبير في مدينة الرزق، فقال: مالك يا حكيم؟ قال: تريد أن نرزق من هذا الطعام، وأن تخلوا عثمان بن حنيف، فيقيم في دار الإمارة على ما كنتم كتبتم بينكم وبينه حتى يقدم على عليّ ما تراضيتم عليه، وأيم الله لو أجد أعونًا عليكم ما رضيت بهذا منكم حتى أقتلكم بمن قتلتم، ولقد أصبحتم وإن دماءكم لحلال بمن قتلتم من إخواننا، أما تخافون الله؟ بم تستحلون الدماء؟ قالوا: بدم عثمان. قَالَ: فالذين قتلتموهم قتلوا عثمان أو حضروا قتله، أما تخافون الله؟ فقال ابن الزبير: لا نرزقكم من هذا الطعام، ولا نخلي عثمان حتى نخلع عليًا."[1]

ولما قدِم عليّ اجتمع له أهل الكوفة، ووقعت خلافات سياسية جعلت الحليم حيراناً، وذهبت بذوي العقول.. أن يقف الصحابة يُقاتل بعضهم بعضاً !!

(1) [الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج1، ص368].

ورد عليّ احتجاج طلحة والزبير بالبيعة تحت الإكراه، كونهما بايعا على جماعة وطاعة وفضل، وقال: "والله ما أُكرها إلى كُرهاً على فرقة". وعاب الكثيرون على طلحة والزبير أن خرجا بأم المؤمنين إلى هذا الموطن الذي تنخلع فيه القلوب عند رؤية أم المؤمنين عائشة في هذا الخلاف يتقاتل الناس حولها ! الأمر الذي كان يحتاج إلى صبر وأناة وحلم وصفح، والاقتراب من الجماعة، والرجوع إلى المدينة لتداول الأمر.

وقد كان طلحة والزبير وعائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ من المعارضين لبعض سياسات عثمان مثل عليّ.. بل كان أشدهم عليه طلحة![1]

إلا أن أحداً منهم لم يأمر بقتله، ولكن مجرد المعارضة السياسية لعثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لا تعني التورط والسعي في قتله.. الأمر الذي أُتهم به علياً وحده ! وهو منه براء، وله كاره، وكان لعثمان من أشد الناصحين والمشفقين.

ولقد كان – ومازال – تقاتل المسلمين في صف فيه زوجة النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، وفي الصف المقابل رجل من آل البيت وزوج ابنة الرسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ .. مسألة عظيمة على قلوب المسلمين، ومسألة لم يتحمل فهمها واستيعابها كثير من الناس فوقعوا في الغلو والإساءة – كما سيأتي – وقد كان هناك رأي لأبي موسى الأشعري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وهو الاعتزال؛ لأنها فتنة.. ولكن ليس صحيحاً أن كل فتنة يكون علاجها "الاعتزال السلبي" بل قد يزيد الاعتزال الفتنة اشتعالاً، لقد كان علاج هذه الفتنة – فيما أرى – هو إطفاء نيرانها، وتطهير الصفوف من السفهاء، والعودة إلى المدنية دون اقتتال، وتغليب التسامح والعفو، لكن مجرد اعتزالها والهرب منها بعيداً، يُفسح المجال لذوي الأطماع، والأهواء، والفرقة.. أن يتقلدوا زمام الأمور.

(1) «كَانَ أَشَدَّ الصَّحَابَةِ عَلَى عُثْمَانَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا أَفْسَدَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِطَانَةٌ اسْتَبْطَنَهَا مِنَ الطُّلَقَاءِ» [تاريخ المدينة لابن شبة، ج4، ص 1169]

وفي محاولة لإزالة عوامل الفرقة رُوي أن "القعقاع بن عمرو"[1] نجح في إتمام الصلح، لكنه صلح يبدو أنه تم على شك وترقب وحذر، وهو الأمر الذي استغله أهل الفتنة والفرقة والفوضى أو ما يُسمى "السبئية"؛ فجعلوا يُحرشون بين الفريقين حتى وقع القتال، أو كما قال العلاّمة الذهبي: "وليس لطلحة ولا لعليّ رأسي الطائفتين قصد في القتال، بل ليتكلموا في اجتماع الكلمة، فترامى أوباش الطائفتين بالنَّبْل، وشبّت نارُ الحرب، وثارت النفوس، وبقي طلحة يَقُولُ: " أيها النّاس أَنْصِتُوا، والفتنة تغلي، فَقَالَ أُفّ فَرَاش النار، وذِئاب طمع، وَقَالَ: اللَّهُمَّ خذ لعثمان منّي اليوم حتّى ترضى، إنّا داهَنّا في أمر عثمان، كنّا أمس يدًا على من سوانا، وأصبحنا اليوم جَبَلَيْن من حديد، يزحف أحدنا إلى صاحبه، ولكنه كان منّي في أمر عثمان مالا أرى كفارته، إلّا بسفْك دمي، وبطلَب دمِه ".[2] وسقط ما يقرب من عشرة آلاف من المسلمين – في كلا الجانبين – قتلى في هذه المعركة !

وقد سَن عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ في هذه المعركة طريقة القتال (قتال أهل البغي) وهي:

- **عدم البدء بالقتال.**
- **عدم متابعة المدبر.**
- **عدم الإجهاز على الجريح.**
- **عدم دخول الدور إلا بإذن.**
- **عدم غنيمة الأموال إلا ما كان من سلاح المعركة.**
- **لا يكشف ستراً، ولا يأخذ مالاً.**

---

(1) قال ابن الأثير: "شهد مَعَ عليّ الجمل وغيرها من حروبه، وأرسله عليّ رَضِي اللَّه عَنْهُ، إِلَى طلحة والزبير، فكلمهما بكلام حسن، تقارب النَّاس بِهِ إِلَى الصلح" [أسد الغابة/(3 : 487)]

(2) [تاريخ الإسلام للذهبي، ص800]

- ولا يأخذ أسيراً ولا سبياً.

- ولا يهيجوا امرأة بأذى .

فقد كان يشهد لهم بالإسلام، ويريد فقط ردهم إلى الجماعة.

وكان النصر لعلياً في هذه المعركة بعدما قُتل طلحة، وقيل إن مروان بن الحكم هو الذي قتله، وقد اتهمه مروان بقتل عثمان، كما روى ابن أبي شيبة بإسناده: "قَالَ: كَانَ مَرْوَانُ مَعَ طَلْحَةَ يَوْمَ الْجَمَلِ، قَالَ: فَلَمَّا اشْتَبَكَتِ الْحَرْبُ قَالَ مَرْوَانُ: لَا أَطْلُبُ بِثَأْرِي بَعْدَ الْيَوْمِ ، قَالَ: ثُمَّ رَمَاهُ بِسَهْمٍ فَأَصَابَ رُكْبَتَهُ ، فَمَا رَقَأَ الدَّمُ حَتَّى مَاتَ، قَالَ: وَقَالَ طَلْحَةُ: دَعَوْهُ فَإِنَّمَا هُوَ سَهْمٌ أَرْسَلَهُ اللَّهُ، اللَّهُمَّ خُذْ لِعُثْمَانَ مِنِّي الْيَوْمَ حَتَّى تَرْضَى "(1)

وانسحب الزبير من المعركة بعد تذكره لحديث: "لتقاتلنه، وأنت له ظالم" وقُتل بعدها، قِيل قتله ناس من رجال علي، وأنكر عليهم عليّ ذلك، وقال: "ابشر يا قاتل ابن صفية بالنار".

وقيل: إن الزبير لما علم أن عماراً مع عليّ ارتاب بما كان فيه، لقول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "الحق مع عمار، وتقتلك الفئة الباغية".(2)

"وقَالَ عَلِيٌّ: إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ مِمَّنْ قَالَ اللَّهُ: {وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ} [الأعراف: 43] "(3)

وانتهى الأمر ببيعة أهل البصرة لعليّ، وقد خاض البعض في شتم أم المؤمنين عائشة، وقد أقام عليّ الحد على من فعل ذلك، وتصالحا، وشهد لها أنها زوجة رسول الله في الدنيا والآخرة، وشهدت له بأنه

---

(1) [مصنف ابن أبي شيبة/ 38799، أنساب الأشراف/ (3 : 43)]

(2) [الأخبار الطوال للدينوري ج1، ص 147]

(3) [مصنف ابن أبي شيبة/ 38817]

من أهل الفضل والصلاح، وندمت على ما كان منها، وبكت لذلك الأمر كثيراً، رضوان الله ومغفرته عليها وعلى الصحابة أجمعين.

فعَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَكَانَتْ تُحَدِّثُ نَفْسَهَا أَنْ تُدْفَنَ فِي بَيْتِهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَأَبِي بَكْرٍ، فَقَالَتْ: " إِنِّي أَحْدَثْتُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَدَثًا، ادْفُنُونِي مَعَ أَزْوَاجِهِ "، فَدُفِنَتْ بِالْبَقِيعِ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.(1)

"قلت [أي العلاّمة الذهبي]: تعني بالحدث : مسيرها يوم الجمل، فإنها ندمت ندامة كلية، وتابت من ذلك، على أنها ما فعلت ذلك إلا متأولة، قاصدة للخير، كما اجتهد طلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وجماعة من الكبار رضي الله عن الجميع ".(2)

وقال أيضاً: "ولا ريب أن عائشة ندمت ندامة كلية على مسيرها إلى البصرة، وحضورها يوم الجمل، وما ظنت أن الأمر يبلغ ما بلغ. فعن عمارة بن عمير، عمن سمع عائشة إذا قرأت: {وقرن في بيوتكن} [الأحزاب: 33] بكت حتى تبل خمارها"(3)

ورُوي أيضاً: " لَمَّا بَعَثَ عَلِيٌّ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ وَالْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِلَى الْكُوفَةِ لِيَسْتَنْفِرَهُمْ، خَطَبَ عَمَّارٌ، فَقَالَ: إِنِّي لأَعْلَمُ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ ابْتَلاكُمْ بِهَا، لِيَنْظُرَ إِيَّاهُ تَتَّبِعُونَ أَوْ إِيَّاهَا ". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ، عَنْ بُنْدَارٍ(4)

---

(1) [المستدرك على الصحيحين للحاكم/ [4 : 6]، الطبقات الكبرى لابن سعد/ (8 : 280)]

(2) [سير أعلام النبلاء للذهبي، ج2، ص 193]

(3) [سير أعلام النبلاء، ج2، ص 177]

(4) [صحيح البخاري/ [2 : 742]، السنن الكبرى للبيهقي/ 8 : 174] تاريخ خليفة بن خياط/ 1 : 110].

وشهدت أم المؤمنين لعمار بأنه قوال بالحق: " قَالَ عمار لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا يَوْمَ الْجَمَلِ بَعْدَ مَا فَرَغَ النَّاسُ مِنَ الْقِتَالِ: سُبْحَانَ اللَّهِ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، مَا أَبْعَدَ هَذَا الأَمْرَ مِنَ الأَمْرِ الَّذِي عَهِدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِلَيْكِ فِيهِ، أَمَرَكِ أَنْ تَقَرِّي فِي بَيْتِكِ، فَقَالَتْ: مَنْ هَذَا، أَبُو الْيَقْظَانِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَتْ: وَاللَّهِ إِنَّكَ، مَا عَلِمْتُ، لَقَوَّالٌ بِالْحَقِّ. فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَضَى لِي عَلَى لِسَانِكِ "(1)

***

ولعل لحساسية هذه الحالة من القتال، وجدتُ أن علياً كان في جانب الحق، وأن النصوص النبوية تقف معه، وتشهد له دوماً على طول حياته، وخلافته.. وفي ذلك أمر عجيب، لعله إشارة إلى طمأنة المسلمين إلى الوقوف في جانب الحق والسير سيرة عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيه..

فنجد النص الأول في موقف أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا:

"عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: لَمَّا بَلَغَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بَعْضَ دِيَارِ بَنِي عَامِرٍ نَبَحَتْ عَلَيْهَا الْكِلابُ، فَقَالَتْ: أَيُّ مَاءٍ هَذَا؟ قَالُوا: الْحَوْأَبُ، قَالَتْ: مَا أَظُنُّنِي إِلا رَاجِعَةً، فَقَالَ الزُّبَيْرُ: لا بَعْدُ، تَقَدَّمِي وَيَرَاكِ النَّاسُ، وَيُصْلِحُ اللَّهُ ذَاتَ بَيْنِهِمْ، قَالَتْ: مَا أَظُنُّنِي إِلا رَاجِعَةً سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " **كَيْفَ بِإِحْدَاكُنَّ إِذْ نَبَحَتْهَا كِلابُ الْحَوْأَبِ** "(2)

وفي رواية الإمام أحمد:

"عن قيس بن أبي حازم قَالَ: "لَمَّا أَقْبَلَتْ عَائِشَةُ بَلَغَتْ مِيَاهَ بَنِي عَامِرٍ لَيْلًا، نَبَحَتْ الْكِلَابُ، قَالَتْ: أَيُّ مَاءٍ هَذَا؟ قَالُوا: مَاءُ الْحَوْءَبِ، قَالَتْ: مَا أَظُنُّنِي إِلَّا أَنِّي رَاجِعَةٌ، فَقَالَ بَعْضُ مَنْ كَانَ مَعَهَا: بَلْ

(1) [أنساب الأشراف/ (1 : 190)، فتح الباري لابن حجر، ج13، ص58]

(2) [المستدرك على الصحيحين/ [3 : 117]، مسند إسحاق بن راهويه / 1569، مصنف ابن أبي شيبة/ 38767، مسند أبي يعلى الموصلي/ 4868 | إسناده متصل، رجاله ثقات].

تَقْدَمِينَ، فَيَرَاكِ الْمُسْلِمُونَ، فَيُصْلِحُ اللَّهُ جَلَّجَلَالُهُ ذَاتَ بَيْنِهِمْ، قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ قَالَ لَنَا ذَاتَ يَوْمٍ: "**كَيْفَ بِإِحْدَاكُنَّ تَنْبَحُ عَلَيْهَا كِلَابُ الْحَوْءَبِ؟** "[1]

ونجد أن عائشة رَضِيَاللَّهُعَنْهَا فيما يُروى كانت تصر على الرجوع وظلت يوماً كاملاً، حتى كانت الحيلة، بأن جاءوا بشهداء أقسموا على أن هذا الماء ليس بماء الحوأب، فمضت معهم.

ويُقال: إنهم قالوا لها هو الحوأب.. ولكن فلتمض معهم على نية الإصلاح بين الناس.

والنص الثاني:

"عَنْ أَبِي رَافِعٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ قَالَ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: "**إِنَّهُ سَيَكُونُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ عَائِشَةَ أَمْرٌ** "، قَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: "**نَعَمْ** "، قَالَ: أَنَا، قَالَ: " نَعَمْ "، قَالَ: **فَأَنَا أَشْقَاهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: " لَا، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ، فَارْدُدْهَا إِلَى مَأْمَنِهَا** "[2]

والنص الثالث في موقف الزبير رَضِيَاللَّهُعَنْهُ:

"لَمَّا دَنَا عَلِيٌّ وَأَصْحَابُهُ مِنْ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ، وَدَنَتِ الصُّفُوفُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، خَرَجَ عَلِيٌّ وَهُوَ عَلَى بَغْلَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ فَنَادَى: ادْعُوا لِيَ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ، فَإِنِّي عَلِيٌّ، فَدُعِيَ لَهُ الزُّبَيْرُ، فَأَقْبَلَ حَتَّى اخْتَلَفَتْ أَعْنَاقُ دَوَابِّهِمَا، فَقَالَ عَلِيٌّ: يَا زُبَيْرُ، نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ أَتَذْكُرُ يَوْمَ مَرَّ بِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ وَنَحْنُ فِي مَكَانِ كَذَا وَكَذَا؟، فَقَالَ: يَا زُبَيْرُ، " تُحِبُّ عَلِيًّا؟ "، فَقُلْتُ: أَلا أُحِبُّ ابْنَ خَالِي وَابْنَ عَمِّي وَعَلَى دِينِي، فَقَالَ: يَا عَلِيُّ، " أَتُحِبُّهُ؟ "، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلا أُحِبُّ ابْنَ عَمَّتِي وَعَلَى دِينِي، فَقَالَ: يَا زُبَيْرُ، "**أَمَا وَاللَّهِ لَتُقَاتِلَنَّهُ وَأَنْتَ لَهُ ظَالِمٌ** "، قَالَ: بَلَى، وَاللَّهِ لَقَدْ نَسِيتُهُ مُنْذُ سَمِعْتُهُ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ ثُمَّ ذَكَرْتُهُ الآنَ، وَاللَّهِ لا أُقَاتِلُكَ، فَرَجَعَ الزُّبَيْرُ عَلَى دَابَّتِهِ يَشُقُّ الصُّفُوفَ، فَعَرَضَ لَهُ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: مَا لَكَ؟، فَقَالَ: ذَكَّرَنِي عَلِيٌّ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ

(1) (مسند أحمد/ 23732، صحيح ابن حبان/ 15 : 126] | إسناده متصل ، رجاله ثقات ، رجاله رجال الشيخين).

(2) (مسند أحمد بن حنبل/ 26656 | إسناده حسن، المعجم الكبير للطبراني/ 995).

صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: لَتُقَاتِلَنَّهُ وَأَنْتَ لَهُ ظَالِمٌ، فَلا أُقَاتِلُهُ، قَالَ: وَلِلْقِتَالِ جِئْتَ؟ إِنَّمَا جِئْتَ تُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ وَيُصْلِحُ اللَّهُ هَذَا الأَمْرَ، قَالَ: قَدْ حَلَفْتُ أَلا أُقَاتِلَهُ، قَالَ: فَأَعْتِقْ غُلامَكَ جِرْجِسَ وَقِفْ حَتَّى تَصْلُحَ بَيْنَ النَّاسِ، فَأَعْتِقْ غُلامَهُ، وَوَقَفَ فَلَمَّا اخْتَلَفَ أَمْرُ النَّاسِ ذَهَبَ عَلَى فَرَسِهِ"(1)

وفي رواية أخرى: "خَلا عَلِيٌّ بِالزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَوْمَ الْجَمَلِ، فَقَالَ: أَنْشُدُكَ اللَّهَ تَعَالَى كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ وَأَنْتَ لَاوٍ يَدِي فِي سَقِيفَةِ بَنِي فُلَانٍ: " **لَتُقَاتِلَنَّهُ وَأَنْتَ لَهُ ظَالِمٌ، ثُمَّ لَيُنْصَرَنَّ عَلَيْكَ** "، فَقَالَ: قَدْ سَمِعْتُ، لَا جَرَمَ، لَا أُقَاتِلُكَ" (2)

وبهذا تشير الروايات إلى تراجع طلحة والزبير وعائشة – رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ جميعاً – وهذا ظننا بهم.

وعزاؤنا في مقتل عثمان وطلحة والزبير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أن يكون ذلك – بإذن الله – كفارة لهم في الدنيا.. فعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**سَيَكُونُ بَعْدِي فِتَنٌ يَكُونُ فِيهَا وَيَكُونُ**"، **فَقُلْنَا: إِنْ أَدْرَكْنَا ذَلِكَ هَلَكْنَا؟، قَالَ: "بِحَسْبِ أَصْحَابِي الْقَتْلُ**"(3) فالقتل لأصحاب النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ هو كفارة لهم في الدنيا إن شاء الله.

***

إنَّ المطالبة بدم عثمان حق، وإنَّ خلافة عليّ حق، وإنَّ دفع أم المؤمنين إلى البصرة لهذا الأمر لخطأ، وإنَّ عدم تحصين الجبهة الداخلية من الفتن لخطأ، وإنَّ الخطر الداهم يكمن فيمن يريد تحويل أمر الخلافة لمُلك وعصبية، وفي أولئك الدهماء الطلقاء الذين يريدون أن يفرقوا كلمة الأمة، وأن يحطوا من شأن أهل الفضل فيها، ومن جانب آخر في أولئك الذين غالوا في طلب العدل.

---

(1) [دلائل النبوة للبيهقي/ [6 : 414]، إسناده متصل، رجاله ثقات]

(2) [المطالب العالية لابن حجر/ 4404| إسناده حسن]

(3) [المعجم الكبير للطبراني/346]

وقد انتهى أمر "دم عثمان" بانتهاء معركة الجمل، ولم يعد هناك من ذريعة لإشعال الحروب على عَليّ والانتقاص من خلافته، فقد تم قتل مَن قتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يوم حصار داره، وتم قتل ستمائة من المحرضين والمحاصرين في المواجهة الأولى في معركة الجمل - قبل مجيء عَليّ إلى البصرة - ولم يعد هناك أي مسوغ لأي حروب أخرى لا سيما بعد سقوط هذا العدد الهائل من المسلمين، ومقتل الزبير حواري رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ومقتل طلحة الذي فدا الرسول بيده في أُحد، إلا أن معاوية سيظل يتعلق بقميص عثمان؛ ليحافظ على ملكه، ويُبرر الخروج على خلافة عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والامتناع عن بيعته..

"وقد ذكر يحيى بن سليمان الجعفي - أحد شيوخ البخاري - في كتاب صفين في تأليفه بسند جيد عن أبي مسلم الخولاني أنه قال لمعاوية: أنت تنازع علياً في الخلافة أو أنت مثله؟! قال: لا.. وإني لأعلم أنه أفضل مني وأحق بالأمر، ولكن ألستم تعلمون أن عثمان قتل مظلوماً، وأنا بن عمه ووليه أطلب بدمه؛ فأتوا علياً فقولوا له يدفع لنا قتلة عثمان، فأتوه فكلموه، فقال: يدخل في البيعة ويحاكمهم إليّ، **فامتنع معاوية**"(1)

***

(1) [فتح الباري لابن حجر، ج13، ص86]

معركة صفين (37 هـ)

والآن إلى المواجهة الحقيقية.. والمعركة الأولى بين الخلافة الراشدة، والمُلك العضوض.. في المواجهة التي وقعت بين عليّ كرّم الله وجهه، ومعاوية غفر الله له.

ونبدأها بكتاب عليّ إلى معاوية: "من عبد الله عليّ أمير المؤمنين إلى معاوية بن أبى سفيان، أما بعد فقد لزمك ومن قبلك من المسلمين بيعتي، وأنا بالمدينة، وأنتم بالشام، لأنه بايعني الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم. فليس للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يرد، وإنما الأمر في ذلك للمهاجرين والأنصار، فإذا اجتمعوا على رجل مسلم، فسموه إماما، كان ذلك لله رضى، فإن خرج من أمرهم أحد بطعن فيه أو رغبة عنه رد إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى، و «يصله جَهَنَّمَ وَساءَتْ مَصِيراً» فادخل فيما دخل فيه المهاجرون والأنصار، فإن أحب الأمور فيك وفيمن قبلك العافية، فإن قبلتها وإلا فأذن بحرب، وقد أكثرت في قتلة عثمان، فادخل فيما دخل فيه الناس، ثم حاكم القوم إليّ، أحملك وإياهم على ما في كتاب الله وسنه نبيه، فأما تلك التي تريدها، فإنما هي خدعة الصبى عن الرضاع".[1]

لقد كان استقرار أمر العراق لعليّ يُمثل خطورة كبرى على مُلك معاوية بالشام، وبقي لعليّ استقرار أمر مصر، ومن ثم سيتم الإحاطة بمعاوية من جهة العراق ومن جهة مصر. إلا أن معاوية استخدم أسلوب الملوك في المراوغة والخداع للدفاع عن ملكه - وفتنة المُلك تدفع الإنسان لفعل أي شيء للحفاظ على هذا المُلك - وساعده في ذلك عمرو بن العاص - غفر الله له - الذي قال لمعاوية: "أما إن قاتلنا معك فإن في النفس ما فيها حتى نقاتل مَن تعلم فضله وقرابته، ولكنا إنما أردنا هذه الدنيا "[2]

(1) [الأخبار الطوال للدينوري، ج1، ص 157، السيرة وأخبار الخلفاء لابن حبان ج2، ص529]

(2) [المنتظم لابن الجوزي ج5، ص100]

ووعده معاوية بولاية مصر، والعجيب إن عمرو بن العاص نفسه كان يعترض على عثمان، وقال له: "إنك قد ركبت نهابير [أي مهالك الأمور] وركبناها معك"[1]، ويقول الطبري: "وخرج عمرو بن العاص حتى نزل منزله بفلسطين، فكان يقول: "والله إني كنت لألقى الراعي فأحرضه عليه" وقال عندما بلغه مقتل عثمان: "إني إذا حككت قرحة أدميتها"[2].

وسار عليّ لمواجهة معاوية حيث كانت معركة صفين، وسار عليّ سيرته مع أهل الجمل، يحاول الصلح والإعذار، وإقامة الحجة، وإرسال الرسل، إلا أننا نلحظ اختلافاً بين ما دار في الصلح بين أهل الجمل، وأهل صفين..

فأهل الجمل كانوا بالفعل متفقين على مبادئ الصلح، وعلى الجماعة، ورغبة حقيقية في التسكين.. لولا ما كان من الفتنة، أما أهل صفين، فإن معاوية لم يقبل بفكرة الصلح فحسب، بل إن فكرة الانخلاع مما هو فيه من مُلك مسألة مرفوضة جملة وتفصيلاً، ولا مجال للمفاوضات فيها، وكل ذلك باسم "الإمام المظلوم" ! وهو يعرف أنه لا يُقارن بعليّ في السابقة والفضل والمكانة، وإن أهل الفضل والدين مع عليّ.. وقد كان معاوية يعتبر نفسه "الجماعة" ولا يرى طاعة لعليّ.

وبدأت معركة صفين، واشتد القتال أياماً، ولا يكون النصر لأحد، حتى اقترب موعد مقتل عمار بن ياسر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، الذي قال قبل موته:

"أيها الناس، اقصدوا بنا نحو هؤلاء الذين يبغون دم ابن عفان، ويزعمون أنه قتل مظلوما، والله ما طلبتهم بدمه، ولكن القوم ذاقوا الدنيا فاستحبوها واستمرءوها، وعلموا أن الحق إذا لزمهم حال بينهم وبين ما يتمرغون فيه من دنياهم، ولم يكن للقوم سابقة في الإسلام يستحقون بها طاعة الناس والولاية عليهم، فخدعوا أتباعهم أن قالوا: إمامنا قُتل مظلوما؛ ليكونوا بذلك جبابرة ملوكاً، وتلك

(1) [البداية والنهاية لابن كثير ج10، ص282]

(2) [تاريخ الطبري ج4، ص ، أنساب الأشراف ج2، ص282]

مكيدة بلغوا بها ما ترون، ولولا هي ما تبعهم من الناس رجلان.. اللّهم إن تنصرنا فطالما نصرت، وإن تجعل لهم الأمر فادخر لهم بما أحدثوا في عبادك العذاب الأليم ثم مضى "[1]

وقال الإمام أحمد: "حدثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عمرو بن مرة سمعت عبد الله بن سلمة يقول: رأيت عماراً يوم صفين شيخاً كبيراً آدم طوالاً آخذ الحربة بيده ويده ترعد، فقال: والذي نفسي بيده لقد قاتلت بهذه الراية مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ثلاث مرات وهذه الرابعة، والذي نفسي بيده لو ضربونا حتى يبلغوا بنا سعفات هجر لعرفت أن مصلحينا على الحق، وأنهم على الضلالة".[2]

ويؤيد ذلك حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "**إِنَّ مِنْكُمْ مَنْ يُقَاتِلُ عَلَى تَأْوِيلِهِ كَمَا قَاتَلْتُ عَلَى تَنْزِيلِهِ**"، قَالَ: فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَقَالَ: " لَا، وَلَكِنْ خَاصِفُ النَّعْلِ" يعني: علياً[3]

وفي نفس الوقت يؤكد عمار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على أن معاوية وأهل الشام ليسوا بكفار، فيروي ابن أبي شيبة بسنده: "عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: كُنْتُ إِلَى جَنْبِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ بِصِفِّينَ ، وَرُكْبَتِي تَمَسُّ رُكْبَتَهُ ، فَقَالَ رَجُلٌ: كَفَرَ أَهْلُ الشَّامِ ، فَقَالَ عَمَّارٌ: لَا تَقُولُوا ذَلِكَ نَبِيُّنَا وَنَبِيُّهُمْ وَاحِدٌ، وَقِبْلَتُنَا وَقِبْلَتُهُمْ وَاحِدَةٌ؛ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ مَفْتُونُونَ جَارُوا عَنِ الْحَقِّ ، فَحَقَّ عَلَيْنَا أَنْ نُقَاتِلَهُمْ حَتَّى يَرْجِعُوا إِلَيْهِ "[4]

وفي رواية أخرى: "لا تَقُولُوا كَفَرَ أَهْلُ الشَّامِ، وَلَكِنْ قُولُوا: فَسَقُوا أَوْ ظَلَمُوا "[5]

***

(1) [تاريخ الطبري، ج5، ص 39، البداية والنهاية لابن كثير ج 7، ص 266]

(2) [البداية والنهاية لابن كثير/ ج7، ص 226. مسند أحمد/ 18404، صحيح ابن حبان/ 7080]

(3) [مسند أحمد/ 10896 | إسناده حسن، صحيح بن حبان/ 15 : 385]

(4) [مصنف ابن أبي شيبة/ 38837]

(5) [السنن الكبرى للبيهقي/ (8 : 174)]

وقُتل عمار، وذكّرهم عبد الله بن عمرو بن العاص بحديث رسول الله فيه، وارتعد عمرو بن العاص وجذب معاوية إليه، وقال: قتلناه، فسبه معاوية، وقال له: "إنما قتله من أخرجه"! وتم إفساد معنى الحديث الشريف، حتى خرج السفهاء من جنده يقولون: إنما قتل عمار من أخرجه، يقصدون علياً!

ولما لاح النصر لعليّ وصحبه، تقدم عمرو بن العاص بمكيدة لمعاوية تزيدهم اجتماعاً، وتزيد صف عليّ فرقة واختلافاً، وهي دعوى "التحاكم إلى كتاب الله" فإن أبى بعضهم أن يقبلها، وجد فيهم من يقول: بلى نقبل؛ فيفترقوا، وإن وافقوا.. رفعنا هذه الحرب إلى أجل، وأفسدنا عليهم النصر؛ فرفعوا المصاحف على أسنة الرماح !

وقد أدرك عليّ هذه المكيدة، وكان يرى أنه يُقاتلهم؛ ليدينوا ويخضعوا لحكم هذا الكتاب.

وبالفعل توقف القتال، ثم كان التحكيم.

كان التحكيم الأول الذي وضع هدنة لهذه الحرب، والكف عن القتال، وإعلان السلم.. إلى حين موعد التحكيم الثاني الذي بايع فيه أهل الشام معاوية بالخلافة! ورأى عليّاً في ذلك إجحافا لحقه، وإن هذا التحكيم الثاني لم يوافق الكتاب والسنة.

وانتهى التحكيم الأول – من الناحية السياسية – إلى لا لشيء، وبقاء الوضع على ما هو عليه ! على أن يعودوا مرة ثانية للقضاء في "دومة الجندل" بعد حوالي ثمانية أشهر. وقد كان عليّ يرجو من هذه الهدنة أن تثوب الأمة إلى رشدها، وليعلم الجاهل، ويتثبت العالِم.

ولكن مسألة رفع المصاحف والتحكيم الأول لم تقطع الطريق على إنهاء فتنة المُلك فحسب، بل جر هذا الأمر على عليّ وحزبه الويلات، فبعد أن تم هذا الأمر اختلف صف عليّ عليه، وخرج المارقون يقولون: "تُحكمون في أمر الله عز وجل الرجال ! لا حكم إلا لله" فكان أمر الخوارج، وهكذا استعرت الفتن والفرقة في صف عليّ، والتئم شمل معاوية وحزبه بعد أن كاد يفترق، فالخوارج – كما تقول

بعض الروايات - هم الذين أصروا على قبول مكيدة التحكيم، وهم أنفسهم من أعلنوا رفضها والتنصل منها، وهم أحد أهم الأسباب لإفساد صف عليّ وهزيمته.

وهكذا انفتح على عليّ جبهتين:

- "**جبهة الخوارج**" وغلوهم وسطحيتهم في فهم الأمور، وبدأت هذه الفئة بتفسيرها الخاص لبعض آيات القرآن الكريم، وقطع الآيات عن معانيها وعن سياقها، والابتداع والغلو في فهم النصوص، حتى جعلهم يُكفرون الخليفة الراشد المبشر بالجنة، والتطاول على أهل العلم والفضل والسابقة، والغلو في طلب العدل، واختلاط أمر قتال أهل البغي مع قتل أهل الشرك، والجهالة في مواجهة الظلم، وتكفير المسلمين، واستحلال دمائهم وأموالهم، وتكفير من لم يُكفّر مَن كفروه.

- و"**جبهة فتنة المُلك**" والعصبية في جانب معاوية وحزبه، وطمعهم في الدنيا.

وسبحان الله.. ستظل هاتين الجبهتين تحارب الأمة طوال تاريخها كلما همت أن تعود إلى الرشد والاستقامة.

***

ثم عادوا إلى التحكيم الثاني في دومة الجندل، والحقيقة إن التحكيم الثاني تحول من قضية "القصاص من قتلة عثمان" إلى "أيهما أحق بالخلافة عليّ أم معاوية"؟! وهذا لا شك انحراف كلي عن موضوع التحكيم ابتداء! ألم يجمع معاوية أهل الشام باسم الإمام المظلوم؟! فكيف تحول الأمر إلى خلع عليّ من الخلافة، ووضع اسم معاوية؟!

ولو كان الأمر أمر ترشيح آخرين غير عليّ، فهناك عشرات الصحابة ممن هم أفضل من معاوية أمثال: عبد الله بن عمر، وأبو أيوب الأنصاري... إلخ، وكل هؤلاء ليس لهم من الفضل والسابقة والبلاء في

الإسلام مثل عليّ، فكيف تصبح إذن منافسة بين علي وهو مَن هو، وبين معاوية وهو من الطلقاء وليس من أهل السابقة والفضل؟! وذلك لأن الأمر بالنسبة لمعاوية أمر قوة وتغلب.

وانتهى أمر التحكيم الثاني إلى مهزلة خلع عليّ من الخلافة، وإقرار معاوية بها، فبايع أهل الشام لمعاوية بالخلافة.. وهو في الحقيقة مُلك وليس بخلافة، وأصبح للمسلمين في هذه السنة خليفة شرعي قائم هو عليّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يحكم العراق والحجاز، ومَلك أخذها بالسيف والحيلة والمكيدة يحكم الشام ومصر هو معاوية.

جاء في تاريخ الإسلام: "وانصرف عمرو بن العاص وأهل الشام إلى معاوية وسلّموا عليه بالخلافة وقام معاوية عشية فِي النَّاس، فحمد اللَّهَ وأثْنى عليْه ثمَّ قال: أما بعد، من كان متكلما فِي هذا الأمر فليطلع لنا قرنه ، فلنحنُ أحقُّ بهذا الأمر منه ومن أَبيهِ – يعرِّض بابن عُمَر – قَالَ ابن عمر: فأطلعت حويتي فأردت أن أقول: يتكلم فيه رجال قاتلوك وأباك على الإسلام، ثم خشيت أن أقول كلمة تفرق بين الجماعة ويسفك فيها دم وأحمل فيها على غير رأيي، وذكرت ما وعد الله فِي الجنان فأمسكت".[(1)]

وبالطبع رفض عليّ هذا التحكيم، فهو تحكيم ليس على كتاب الله، ولا على سنة رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ.

ودعونا ننظر في حكم هذا الكتاب الذي رُفع على أسنة الرماح:

الأمر الأول: إن الدعوى هي "مقتل عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ" والله سبحانه يقول: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيّهِ سُلْطَاناً فَلاَ يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُوراً﴾ [الإسراء : 33] وأولياء دم عثمان إنما هم أبناء عثمان، وليس معاوية.

(1) [صحيح البخاري/ 2 : 818، مصنف عبد الرزاق/ 9770 ، المنتظم لابن الجوزي ج5، ص128، تاريخ الإسلام للذهبي ج2، ص 313]

وأبناء عثمان هم الذين يرفعون إلى خليفة المسلمين قضية القصاص من قاتله – وليس فيها الثأر على الطريقة الجاهلية الأولى[1] – ثم ينظر فيها الخليفة حتى يعرف من القاتل تحديداً، فإذا كان الأمر أمر فتنة، وثورة، واختلاط أمر، فإن القضية تحتاج إلى مزيد من الصبر، وتحتاج إلى تمحيص الروايات، فهل قُتل عثمان نتيجة معركة بين طرفين؟ أم قُتل نتيجة وشاية اليهودي؟ أم قُتل لأن الناس اعتقدت ظلمه وجوره؟ أم قُتل لأن القتال نشب عند داره، فاستعر القتل؟ وهل سيُقتل كل من اعترض على سياسة عثمان في آخر عهده؟ أم الذين هجموا على المدينة؟ أم الذين حاصروا داره؟ وهل عُرف قاتله أصلاً؟... إلخ، ثم يُنظر في هذا الأمر كله..

ومن حق الخليفة أن يُؤجل هذا الأمر، حتى تستقر ولايته، وينفذ حكمه، ويقوم سلطانه.. لا سيما وهو تولى هذا الأمر على فرقة من المسلمين، ونشوء أحداث لم تكن على عهد النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ ولا عهد الشيخين من بعده.

يقول العلاّمة القرطبي:

"وإنما كان أولياء الدم أولاد عثمان وهم جماعة: عمرو وكان أسن ولد عثمان، وأبان وكان محدثاً فقيهاً وشهد الجمل مع عائشة والوليد بن عثمان، وكان عنده مصحف عثمان الذي كان في حجره حين قتل، ومنهم الوليد بن عثمان.

ذكر ابن قتيبة في المعارف أنه كان صاحب شارب وفتوة ومنهم سعيد بن عثمان وكان والياً لمعاوية على خرسان، فهؤلاء بنو عثمان الحاضرون في ذلك الوقت، وهم أولياء الدم دون غيرهم [أي: معاوية] ولم يتحاكم إلى عليّ أحد منهم ولا نقل ذلك عنهم، فلو تحاكموا إليه لحكم بينهم إذ كان أقضى الصحابة للحديث المروي فيه عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ.

(1) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**أَبْغَضُ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ ثَلَاثَةٌ: مُلْحِدٌ فِي الْحَرَمِ، وَمُبْتَغٍ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَمُطَّلِبُ دَمِ امْرِئٍ بِغَيْرِ حَقٍّ لِيُهَرِيقَ دَمَهُ**" [صحيح البخاري/6882]

وجواب ثان: أنه لم يكن في الدار عدلان يشهدان على قاتل عثمان بعينه، فلم يكن له أن يقتل بمجرد دعوى في قاتل بعينه، ولا إلى الحاكم في سبيل ذلك مع سكوت أولياء الدم عن طلب حقهم، ففي تركهم له أوضح دليل، وكذلك فعل معاوية حين تمت له الخلافة وملك مصر وغيرها بعد أن قُتل علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لم يحكم على واحد من المتهمين بقتل عثمان بإقامة قصاص، وأكثر المتهمين من أهل مصر والكوفة والبصرة وكلهم تحت حكمه وأمره ونهيه وغلبته وقهره، وكان يدعي المطالبة بذلك قبل ملكه ويقول: لا نبايع من يؤوي قتلة عثمان ولا يقتص منهم **والذي كان يجب عليه شرعاً أن يدخل في طاعة علي** رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ حين انعقدت خلافته في مسجد رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِۦوَسَلَّمَ ومهبط وحية ومقر النبوة وموضع الخلافة بجميع من كان فيها من المهاجرين والأنصار بطوع منهم وارتضاء واختيار، وهم أمم لا يحصون وأهل عقد وحل، والبيعة تنعقد بطائفة من أهل الحل والعقد، فلما بويع له رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ طلب أهل الشام في شرط البيعة التمكن من قتلة عثمان، وأخذ القود منهم، فقال لهم عليّ عليه السلام: ادخلوا في البيعة واطلبوا الحق تصلوا إليه فقالوا لا تستحق بيعة وقتلة عثمان معك نراهم صباحاً ومساء، وكان عليّ في ذلك أسد رأياً وأصوب قيلاً، لأن علياً لو تعاطى القود معهم لتعصب لهم قبائل وصارت حرباً ثالثة، فانتظر بهم إلى أن يستوثق الأمر وتنعقد عليه البيعة ويقع الطلب من الأولياء في مجلس الحكم فيجري القضاء بالحق".[1]

ثم إنه قامت حرب سقط فيها ما يقرب من عشرة آلاف مسلم، وقُتل قاتل عثمان يوم الدار، وقُتل ستمائة من أهل البصرة يوم الجمل.

والأمر الثاني: فهو في السُنة.. قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِۦوَسَلَّمَ: "عمار تقتله الفئة الباغية" - وهو حديث متواتر - وقد قتله معاوية وحزبه، والله أمر بقتال أهل البغي فقال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: 9]

(1) [التذكرة، لشمس الدين لقرطبي ص 1083]

وفي حرب صفين قُتل ما يقرب من سبعين ألف مسلم – في كلا الجانبين كما جاء في بعض الروايات – فهل في طلب دم عثمان يسقط هذا العدد الهائل، وإن كان فيه مبالغة؟! هذا – ولا شك – لا يُرضي الله ورسوله، ولا يُرضي عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، وهذا لا شك أيضاً بعيد كل البعد عن ادعاء طلب دم عثمان.

وأما قضية رد الأمر شورى بين المسلمين: فعلي رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ كانت له بيعة صحيحة، وبايعه الذين بايعوا أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، وليس مثله في عصره، فسواء رد الأمر إلى الشورى مرة ثانية أم لا، فهو أولى الناس بها، وهو أفضل من في عصره، وليس من أحد في مكانته ولا سابقته ولا بلاءه، ففي كل الأحوال هو أحق بها، إنما كانت محاولة لانتقاص سلطان عليّ، وإفساد الأمر عليه، وخلق حالة من اختلاف الناس عليه.

وإذا أردنا التحقيق الجنائي في هذه القضية؛ فلنرجع إلى رواية ابن أبي شيبة حول الكتاب الذي خُتم بختم عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ وفيه الفتك بالوفد المصري، وقد اكتشفوا أمره أثناء عودتهم – بعد لقاءهم مع عثمان وانصرافهم راضين – الأمر الذي أدى بهم إلى العودة إلى المدينة غاضبين، ثم وقع ما وقع ![1]

فمن ذا الذي تجرأ على تزوير كتاب عثمان؟ هذا غير باقي الملابسات الأخرى..

ولماذا كان حامل الرسالة لوالي مصر وفيها الفتك بالوفد كان يحاول لفت انتباههم وهم راجعين إلى مصر؟! كأنه يريد أن يُقرأهم الكتاب؟! فإن صحت هذه الرواية فهي سبب أصيل في مقتله..

ولماذا وقف جيش معاوية على تخوم المدينة لا يريد إنقاذ عثمان كما جاء في كتاب "تاريخ المدينة" لابن شبة؟!

(1) "ثُمَّ رَجَعَ الْوَفْدُ الْمِصْرِيُّونَ رَاضِينَ، فَبَيْنَمَا هُمْ فِي الطَّرِيقِ إِذْ بِرَاكِبٍ يَتَعَرَّضُ لَهُمْ ثُمَّ يُفَارِقُهُمْ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ يُفَارِقُهُمْ وَيَسُبُّهُمْ، فَقَالُوا لَهُ: إِنَّ لَكَ لَأَمْرًا مَا شَأْنُكَ؟ قَالَ: أَنَا رَسُولُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى عَامِلِهِ بِمِصْرَ، فَفَتَّشُوهُ فَإِذَا بِكِتَابٍ عَلَى لِسَانِ عُثْمَانَ، عَلَيْهِ خَاتَمُهُ إِلَى عَامِلِ مِصْرَ، أَنْ يَصْلُبَهُمْ أَوْ يَقْتُلَهُمْ أَوْ يَقْطَعَ أَيْدِيَهِمْ وَأَرْجُلَهُمْ فَأَقْبَلُوا حَتَّى قَدِمُوا الْمَدِينَةَ" [مصنف ابن أبي شيبة/38686]

وكل هذا يؤكد أن القضية الأصلية هي قضية صراع بين "الخلافة والرحمة"، وبين "المُلك والعصبية الجاهلية".. صراع بين "السُنة النبوية"، وبين "سُنة الروم وفارس"، كما قال عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

فيروي ابن حجر بسنده، قَالَ: "إِنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنَّ بَنِي أُمَيَّةَ يُقَاتِلُونَنِي، يَزْعُمُونَ أَنَّنِي قَتَلْتُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَذَبُوا، **إِنَّمَا يُرِيدُونَ الْمُلْكَ**، وَلَوْ أَعْلَمُ أَنَّهُ يُذْهِبُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ أَنِّي أَحْلِفُ لَهُمْ عِنْدَ الْمَقَامِ: وَاللَّهِ مَا قَتَلْتُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَا أَمَرْتُ بِقَتْلِهِ لَفَعَلْتُ، وَلَكِنْ إِنَّمَا يُرِيدُونَ الْمُلْكَ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِمَّنْ قَالَ اللَّهُ تعالى: { وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ} "(1)

***

واستعد عليّ لمواجهة أهل الشام مرة ثانية، وكتب إلى الخوارج يدعوهم إليه، ولكنهم اشترطوا عليه: "أن يشهد على نفسه بالكفر"، ثم يتوب - كما شهدوا هم على أنفسهم بالكفر، وتابوا بعدها من أمر التحكيم !! - ثم ينظرون في الأمر بعدها.

وقد حذرهم عليّ من أن انتصار حزب الشام سيُحول أمر المسلمين على سنة كسرى وهرقل - أي سُنة فارس والروم - وقال: "سيروا إِلَى قوم يقاتلونكم كيما يكونوا جبارين ملوكاً، ويتخذوا عباد الله خولا (أي عبيداً للملوك)"(2). ولهذا القول شاهد من حديث يُرفع إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يقول: "**إِذَا بَلَغَتْ بَنُو أُمَيَّةَ أَرْبَعِينَ، اتَّخَذُوا عِبَادَ اللَّهِ خَوَلا، وَمَالَ اللَّهِ نِحَلا، وَكِتَابَ اللَّهِ دَغَلا**"(3)

***

(1) [المطالب العالية لابن حجر / 4393، إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري/ 6645]

(2) [تاريخ الطبري ج5، ص 80]

(3) [المستدرك على الصحيحين للحاكم/ 4 : 473، مسند الشاميين للطبراني/ 1451] وإسناد الحديث ضعيف؛ ونُورده للاستئناس، وجاء في دلائل النبوة للبيهقي/ [6 : 507]، بإسناد حسن، ولعل المتن والمعنى صحيح دون تحديد اسم قبيلة أو وقت معين].

وفي أثناء ذلك.. استفحل أمر الخوارج، ورموا علياً ومن معه بالشرك، وطلبوا توبته من الكفر، وانفتحت على عليّ جبهة الخوارج والسعي في الانفصال عنه وقتال عماله، وظهرت بدعتهم، فقتلوا عبد الله بن خباب صاحب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وبقروا بطن امرأته، وقتلوا النساء! وخاف جيش عليّ أن يكون هؤلاء خلف ظهورهم، وأن يخلفوهم في أموالهم وعيالهم، وقد استحلوها، مما يكشف عن موت قلوبهم، واضطراب عقولهم، وفداحة جهلهم، وانحرافهم.

وقد اضطر فعل الخوارج إلى التحول لمواجهتهم – وكان علياً يرى أن مواجهة أهل الشام أولى لأنها الأخطر – وقد سَن علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في قتالهم ثلاث أمور، وقال لهم:

"أما إن لكم عندنا ثلاثاً مَا صحبتمونا: لا نمنعكم مساجد اللَّه أن تذكروا فِيهَا اسمه، وَلا نمنعكم الفيء مَا دامت أيديكم مع أيدينا، وَلا نقاتلكم حَتَّى تبدؤونا" أو يقطعوا السبيل.[1]

وقد انتصر عليهم عليّ – بفضل الله – ودفع بجرحى الخوارج إلى عشائرهم، ودفع إليهم متاعهم ولم يأخذ منه شيئاً، إلا ما كان من السلاح والدواب التي شهدوا بها الحرب.

ولم يعتبرهم علياً أنهم أهل كفر، فيروي ابن أبي شيبة بسنده: "قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَلِيٍّ، فَسُئِلَ عَنْ أَهْلِ النَّهْرِ، أَهُمْ مُشْرِكُونَ؟ قَالَ: مِنَ الشِّرْكِ فَرُّوا، قِيلَ: فَمُنَافِقُونَ هُمْ؟ قَالَ: إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا قِيلَ لَهُ: فَمَا هُمْ؟ قَالَ: قَوْمٌ بَغَوْا عَلَيْنَا"[2]

ويروي أيضاً: "كُنَّا عِنْدَ عَلِيٍّ فَذَكَرُوا أَهْلَ النَّهْرِ فَسَبَّهُمْ رَجُلٌ فَقَالَ عَلِيٌّ: لَا تَسُبُّوهُمْ، وَلَكِنْ إِنْ خَرَجُوا عَلَى إِمَامٍ عَادِلٍ فَقَاتِلُوهُمْ، وَإِنْ خَرَجُوا عَلَى إِمَامٍ جَائِرٍ فَلَا تُقَاتِلُوهُمْ، فَإِنَّ لَهُمْ بِذَلِكَ مَقَالًا".[3]

---

(1) [البداية والنهاية لابن كثير ج7، ص 281].

(2) [مصنف ابن أبي شيبة/38938، السنن الكبرى للبيهقي/ 8 : 174]

(3) [مصنف ابن أبي شيبة/ 38912]

ولما أراد عليّ استئناف ما خرج من أجله - وهو مواجهة فتنة المُلك - بعد أن اعترض الخوارج طريقه، إذا بالجند بعد معركة النهروان، يَملّون من القتال، ويطلبون الدعة والراحة لحين أن يعدوا عدتهم، وكان رأي عليّ أن يلزموا معسكرهم، ويوطنوا أنفسهم على الجهاد، فكان جنده منهم المعتلّ، ومنهم المُكرَّه، وأقلهم من نَشِط.

وبدأ معاوية في مهاجمة ما تبقى لعليّ من سلطان الخلافة، فأرسل جنوده إلى مدن العراق ومكة والمدينة والحجاز واليمن ليضمها إلى ملكه، ومحاولة جند معاوية طرد عمال عليّ، وأخذ البيعة بالسيف لمعاوية!

وبينما كان عليّ يعد العدة لأهل الشام.. إذا بالخوارج يقتلونه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولم يوصِ بعهد الخلافة للحسن أو الحسين – فهذه الأمانة العظيمة ليست بالنسب، ولا بالدم، ولا بالوراثة – ووصى بقتل من قتله دون قتال المسلمين أو إشعال الحروب ثأراً لمقتله، فقال: "لا يُقتلن إلا قاتلي".[1]

***

ولكن هناك سؤال هام جدير بالملاحظة وهو:

لماذا تقاعس وتثاقل جند عليّ في مرحلته الأخيرة عن العودة لاسترداد سلطان المسلمين بالشام ومصر والحجاز بعد سطو معاوية عليه بعدما اعتبر نفسه خليفة المسلمين؟!

ولماذا كان صف معاوية ليس به خلاف أو شقاق، وله همة في القتال؟!

ولعل أفضل من يُجيب عن هذا السؤال هو معاوية نفسه، فيروي ابن عبد البر في الاستيعاب: "قَالَ مُعَاوِيَةُ: أُعِنْتُ عَلَى عَلِيٍّ بِثَلاثٍ: كَانَ رَجُلا رُبَّمَا أَظْهَرَ سِرَّهُ، وَكُنْتُ كَتُومًا لِسِرِّي، وَكَانَ فِي أَخْبَثِ جُنْدٍ، وَأَشَدِّهِ خِلافًا عليه، وكنت في أطوع جند وأقلّه خلاف عَلَيَّ، وَلَمَّا ظَفَرَ بِأَصْحَابِ الْجَمَلِ لَمْ أَشُكُّ أَنّ

(1) تاريخ الطبري.

بعض جنده سعيد ذَلِكَ وَهَنًا فِي دِينِهِ، وَلَوْ ظَفَرُوا بِهِ كَانَ وَهَنًا فِي شَوْكَتِهِ، وَمَعَ هَذَا فَكُنْتُ أَحَبَّ إِلَى قُرَيْشٍ مِنْهُ، لأَنِّي كُنْتُ أُعْطِيهِمْ، وَكَانَ يَمْنَعُهُمْ، فَكَمْ سَبَّبَ مِنْ قَاطِعٍ إِلَيَّ ونافر عنه".(1)

إنَّ النصر كان حليفاً لعليّ في كافة حروبه، وكانت رايته منصورة - بإذن الله - وقد أوشك على الانتهاء من أمر معاوية وحزبه لولا خديعة رفع المصاحف، وانشقاق صف عليّ بعدها، ومواجهته للخوارج، وقد سقط الصالحون في هذا القتال، ولم يتبق إلا قلة قليلة ممن يريد الآخرة، وإنَّ الجيل الذي لا يفتتن بالدنيا قد أوشك على الانتهاء، وبقي من ليس لديه النية الخالصة للقتال من أجل المبدأ لا المغنم والمنصب ! وقد انفتحت الدنيا وتنافس الناس عليها، وعليّ لم يكن يستخدم الخديعة والرشوة، ولو أراد لاستطاع أن يقوم برشوة معاوية نفسه، ولكنه كان يدافع عن "السُنة" في مقابل "البدع" التي حدثت في الحكم.

ثم بعد ذلك بدأ صف عليّ يختلف على هذا الحق، وهذه السُنة.. لحداثة أو لقلة فهمه للإسلام، ولعل كذلك للاغترار بالحق، وعدم وضوح القضية كما كانت عند عليّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وصحبه، مما أدى إلى اضطراب الصفوف، والملل من القتال.

أما صف معاوية، فقد كان على اتفاق وتجانس وانسجام في أمر "البغي والظلم" وطلب "الدنيا والملك" ومن يقاتل فله الأجر العاجل، والغنيمة الوافرة، ولا يتورع عن الخديعة والرشوة من أجل هذا الملك، لقد كان معاوية يخاطب الغرائز الإنسانية التي تتلوى في قلب كل إنسان، ويلوح بها فيَهش الناس لها، أو كما قال الحسن بن علي رضي الله عنهما: "لَوْ سَلَكَ مُعَاوِيَةُ بِالنَّاسِ غَيْرَ سَبِيلِ الاحْتِيَالِ وَالْبَذْلِ وَالْمُدَارَةِ لاخْتُطِفَ اخْتِطَافًا"(2) أما عليّ فقد كان يخاطب المبادئ الإسلامية، والسنة النبوية.. والجزاء عند الله في الآخرة، وذلك أمر لا يصمد له إلا الأفذاذ.

---

(1) [الاستيعاب لابن عبد البر ج3، ص1422]

(2) [أنساب الأشراف/5 : 137]

لقد كان الأمر بلغتنا المعاصرة "السياسة البراجماتية" في جانب معاوية، مقابل "السياسة النبوية" في جانب عليّ، ولم يدرك الناس مدى خطورة ذلك الانحراف، والابتداع في دين الله؛ لتدخل الأمة مرحلة المُلك العضوض والجبابرة والطغاة، ثم تغرق في تيه بعيد لا تدري أوله من آخره، وذلك ليَبتليَ الله ما في صدورنا، وليُمحص ما في قلوبنا، والله ولي المتقين.

***

وبالعموم: **إذا تساءلنا عن لماذا يضطرب – في أحيان – الصف الذي يحمل راية الحق، وينتظم الصف الذي يحمل راية البغي والعدوان؟**

فالجواب هو:

هناك عوامل خارجية، وعوامل داخلية:

العوامل الخارجية:

– بث بذور الفرقة والاختلاف في صفوف الراية التي تحمل الحق.

– رشوة بعض الذين ينتمون إلى أهل الحق؛ لينضموا إلى أهل البغي والعدوان.

– التهوين من شأن راية الحق، وبث الدعاية الكاذبة أن راية البغي، كراية الحق، لا فرق بينهما.

– اجتماع أهل راية البغي على "المصلحة الذاتية" الفردية لكل منهم، فيكون صفهم غاية في التماسك.

العوامل الداخلية:

– عدم فهم الواقع السياسي ومدى خطورته وآثاره بشكل واضح.

– الهوى في رؤية الحق، والفشل في إدارة الاختلافات.

- الاختلاف على القيادة، وتنازع السلطة معها.

- نزاع القيادة في اللحظات الحرجة.

- الفتنة براية الحق؛ الأمر الذي يؤدي إلى التزمت، والتفيهق، والتشدد، والتعنت؛ ومن ثم الانقسام والفرقة لأهل الراية الواحدة.

- ضعف المناعة ضد "العوامل الخارجية" التي تريد بث الهزيمة والفرقة بين صفوف راية الحق، لا سيما مع سهولة الانخداع.

- عدم فهم مقومات راية الحق الفهم الصحيح، وكيفية تحقيقها واقعياً، والقدرة على استشراف المستقبل.

فحمل راية الحق والجهاد في سبيلها ليس وحده كافياً لتحقيق النصر والتمكين، بل يجب الانتباه إلى "العوامل الخارجية" التي يَكيدها أعداء الحق، و"العوامل الداخلية" المُسببة للهزيمة بين صفوف أهل الحق.

***

ونجد النصوص النبوية تقف مع عليّ في حربه في صفين، وحربه مع الخوارج:

فأما في صفين "**فتنة المُلك**":

فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "**وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ**"(1)

وفي رواية أخرى: "**وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ عَمَّارٌ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ، وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ**"(2)

وفي رواية: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: إِنِّي لَأَسِيرُ مَعَ مُعَاوِيَةَ فِي مُنْصَرَفِهِ مِنْ صِفِّينَ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: يَا أَبَتِ، مَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لِعَمَّارٍ: "**وَيْحَكَ يَا ابْنَ سُمَيَّةَ ! تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ ؟**" قَالَ: فَقَالَ عَمْرٌو لِمُعَاوِيَةَ: أَلَا تَسْمَعُ مَا يَقُولُ هَذَا؟ فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: لَا تَزَالُ تَأْتِينَا بِهَنَةٍ، أَنَحْنُ قَتَلْنَاهُ؟ ! إِنَّمَا قَتَلَهُ الَّذِينَ جَاءُوا بِهِ"(3)

وفي راوية أخرى: عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ خُوَيْلِدٍ الْعَنْبَرِيِّ، قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا عِنْدَ مُعَاوِيَةَ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلَانِ يَخْتَصِمَانِ فِي رَأْسِ عَمَّارٍ، يَقُولُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: أَنَا قَتَلْتُهُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عمرو: لِيَطِبْ بِهِ أَحَدُكُمَا نَفْسًا لِصَاحِبِهِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قَالَ عَبْد اللَّهِ بْن أَحْمَد: كَذَا قَالَ أَبِي: يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "**تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ**"، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: أَلَا تُغْنِي عَنَّا مَجْنُونَكَ يَا عَمْرُو؟ ! فَمَا بَالُكَ مَعَنَا؟ قَالَ: إِنَّ أَبِي شَكَانِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: " أَطِعْ أَبَاكَ مَا دَامَ حَيًّا وَلَا تَعْصِهِ " فَأَنَا مَعَكُمْ وَلَسْتُ أُقَاتِلُ "(4)

(1) [صحيح البخاري/ 447، صحيح مسلم/ 2918، مسند أحمد/ 11451، صحيح ابن حبان/ (15 : 553)]

(2) [صحيح البخاري/ 2812]

(3) [مسند أحمد/ 6463]

(4) [مسند أحمد/ 68902]

وفي رواية أخرى: عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَمَّا قُتِلَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ دَخَلَ عَمْرُو بْنُ حَزْمٍ عَلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، فَقَالَ: قُتِلَ عَمَّارٌ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ". فَقَامَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ فَزِعًا يُرَجِّعُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: مَا شَأْنُكَ؟ قَالَ: قُتِلَ عَمَّارٌ. فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: قَدْ قُتِلَ عَمَّارٌ، فَمَاذَا؟ ! قَالَ عَمْرٌو: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **"تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ"**. فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: دُحِضْتَ فِي بَوْلِكَ، أَوَنَحْنُ قَتَلْنَاهُ؟ إِنَّمَا قَتَلَهُ عَلِيٌّ وَأَصْحَابُهُ، جَاءُوا بِهِ حَتَّى أَلْقَوْهُ بَيْنَ رِمَاحِنَا. أَوْ قَالَ: بَيْنَ سُيُوفِنَا(1)

وهذا الحديث متواتر رواه جمع من الصحابة: أم سلمة أم المؤمنين، أبو سعيد الخدري، عبد الله بن عمرو بن العاص، عمرو بن العاص، الحارث بن ربعي، عمرو بن حزم، عمار بن ياسر، أبو هريرة، أبو أيوب الأنصاري، حذيفة بن اليمان، عثمان بن عفان.. رضي الله عنهم.

ولهذا الحديث دلالة قوية جعلت البعض عندما اختلط عليه الأمر في "معركة الجمل"، ثم كانت "معركة صفين" ومازال الأمر لديه مضطرباً.. فلما قُتل عمار في "صفين"، تَبين له الحق.. كما رُوي عن خزيمة بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه الذي قاتل مع عليّ كرّم الله وجهه؛ "فعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: كَانَ جَدِّي كَافًّا بِسِلاحِهِ يَوْمَ الْجَمَلِ، وَيَوْمَ صِفِّينَ حَتَّى قُتِلَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ، فَلَمَّا قُتِلَ عَمَّارٌ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: **"تَقْتُلُ عَمَّارًا الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ"**، قَالَ: فَسَلَّ سَيْفَهُ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ "(2)

بل هناك من كان في جيش معاوية لا يعرف هذا الحديث ولو عرفه لانقلب على جيش معاوية "وقد كان ذو الكلاع – من وجوه أهل الشام – سمع عمرو بن العاص يقول: «قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لعمار بن ياسر: (**تقتلك الفئة الباغية، وآخر شربة تشربها ضياح من لبن**)، فكان

---

(1) [مسند أحمد/ 17324]

(2) [مسند أحمد/ 21365، [المستدرك على الصحيحين/ (3 : 393) | إسناد ضعيف فيه نجيح بن عبد الرحمن السندي وهو ضعيف أسن واختلط]

ذو الكلاع يقول لعمرو: ما هذا ويحك يا عمرو؟ فيقول عمرو: إنه سيرجع إلينا، فقتل ذو الكلاع قبل عمار مع معاوية، فقال عمرو لمعاوية: "ما أدري بقتل أيهما أنا أشد فرحاً، بقتل عمار أو بقتل ذي الكلاع، والله لو بقي ذو الكلاع بعد قتل عمار لمال بعامة أهل الشام إلى عليّ".[1]

وهذا الحديث أيضاً هو ما جعلنا نمضي في التحليل التاريخي لهذه الفترة على نحو ما ذكرناه.

ويتبين من الروايات كذلك أسلوب معاوية في تناول هذا الحديث، فقد ارتعد عمرو بن العاص لما علِم بمقتل عمار، فسبه معاوية وقال له: "دحضت في بولك" ! وسب عبد الله بن عمرو وقال: "ألا تغني عنا مجنونك يا عمرو" ! ثم بعد هذا السب.. ذهب إلى التملص من دلالة الحديث لرمي التهمة على عليّ، وقال: "إنما قتله من أخرجه" !!

وبهذا الحديث المتواتر لُجت القضية، وتَبين الحق من الباطل، والسُنة من البدعة، ولنا عودة – إن شاء الله – مرة ثانية مع هذا الحديث في الباب الثالث من هذا الكتاب.

***

والنصوص في الخوارج ومعركة النهروان "**فتنة تكفير المسلمين**":

عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الْحَرُورِيَّةَ لَمَّا خَرَجَتْ وَهُوَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالُوا: لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ..

قَالَ عَلِيٌّ: كَلِمَةُ حَقٍّ أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَصَفَ نَاسًا إِنِّي لَأَعْرِفُ صِفَتَهُمْ فِي هَؤُلَاءِ، يَقُولُونَ الْحَقَّ بِأَلْسِنَتِهِمْ لَا يَجُوزُ هَذَا مِنْهُمْ، وَأَشَارَ إِلَى حَلْقِهِ مِنْ أَبْغَضِ خَلْقِ اللَّهِ إِلَيْهِ، مِنْهُمْ أَسْوَدُ إِحْدَى يَدَيْهِ طُبْيُ شَاةٍ أَوْ حَلَمَةُ ثَدْيٍ، فَلَمَّا قَتَلَهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ:

(1) [الكامل في التاريخ لابن الأثير ج2، ص 662]

انْظُرُوا فَنَظَرُوا، فَلَمْ يَجِدُوا شَيْئًا، فَقَالَ: ارْجِعُوا فَوَاللَّهِ مَا كَذَبْتُ وَلَا كُذِبْتُ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ وَجَدُوهُ فِي خَرِبَةٍ، فَأَتَوْا بِهِ حَتَّى وَضَعُوهُ بَيْنَ يَدَيْهِ "(1)

وعن رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ آلِهِ وَسَلَّمَ: "**تَفْتَرِقُ أُمَّتِي فِرْقَتَيْنِ، فتَمْرُقُ بَيْنَهُمَا مَارِقَةٌ، فَيَقْتُلُهَا أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ**"(2)

ومما جاء في فضائل الإمام علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ، وَعَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، قَالَا: نَشَدَ عَلِيٌّ النَّاسَ فِي الرَّحَبَةِ: مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ إِلَّا قَامَ، قَالَ: فَقَامَ مِنْ قِبَلِ سَعِيدٍ سِتَّةٌ، وَمِنْ قِبَلِ زَيْدٍ سِتَّةٌ، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ: "**أَلَيْسَ اللَّهُ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ؟** "، قَالُوا: بَلَى، قَالَ: "**اللَّهُمَّ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ** "(3)

عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ آلِهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى تَبُوكَ وَاسْتَخْلَفَ عَلِيًّا، فَقَالَ: أَتُخَلِّفُنِي فِي الصِّبْيَانِ وَالنِّسَاءِ، قَالَ: "**أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى ؟ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ نَبِيٌّ بَعْدِي** "(4)

قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَاللَّهِ إِنَّهُ مِمَّا عَهِدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ آلِهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ " **لَا يُبْغِضُنِي إِلَّا مُنَافِقٌ، وَلَا يُحِبُّنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ**"(5)

---

(1) [صحيح مسلم/ 1068، مسند أحمد/674]

(2) [مسند أحمد/ 11341، صحيح مسلم/ 1066، ولعل المتن بحاجة إلى دراسة وتمحيص]

(3) [مسند أحمد/ 953 ، إسناده حسن رجاله ثقات عدا شريك بن عبد الله القاضي وهو صدوق سيء الحفظ يخطئ كثيرا، رجاله رجال مسلم]

(4) [صحيح البخاري/ 4416، صحيح مسلم/ 2404]

(5) [مسند أحمد / 643 | إسناده متصل ، رجاله ثقات ، رجاله رجال الشيخين، سنن ابن ماجة/ 114]

ووفرة وأهمية هذه النصوص النبوية؛ ليطمئن المسلم أن سيرة عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في مواجهة الفتن – سواء فتنة المُلك، أو فتنة تكفير المسلمين – هي السيرة الصحيحة، والهدي النبوي بإذن الله، وستتعرض لهذا الموضوع لاحقاً.

ونشير إلى أن بعض الفقهاء حط على الخوارج حطاً شديداً، واستشهد بقتال عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لهم، أما حديث "عمار والفئة الباغية" لم يقع معه الحط على الطغاة والبغاة من الملوك.. بل تأولوا لهم، وعذروهم، والتمسوا لهم الحجج والتبريرات الواهية، رغم أن فتنة المُلك أخطر من فتنة الخوارج.. وفي كلٍ شر!

***

ولكن ما سر هذا الحشد من الأحاديث في فضائل علي، والتأييد له؟[1]

وماذا صنع الهوى والغلو في هذا الأمر؟!

إن الأحاديث الواردة في شأن عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لم تكن تعني أبداً أنه معصوماً، أو أنه كان هو الأولى بالخلافة من الشيخين أبي بكر وعمر – رضي الله عنهما – كما ظن من يغلو في شخص عليّ.

إن الظروف التي واجهها عليّ في لحظة فارقة من تاريخ الأمة، وانتقالها من طور إلى آخر، ومن مرحلة إلى مرحلة.. كانت نقطة فاصلة وعلامة فارقة بين الخلافة والملك، كانت تستلزم تدخل "العصمة النبوية المحمدية" لتحسم القضية لصالح الحق – الذي كان مع عليّ – فنرى معجزة النبوة والرؤية من وراء ستار الغيب – بما أوحى الله به إليه – لتكون الأمة على بصيرة ويقين من أمرها.

(1) أو كما قال علماء الحديث عندنا – أهل السنة – " مَا جَاءَ لأَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْفَضَائِلِ مَا جَاءَ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ" [المستدرك على الصحيحين للحاكم،(ج 3: ص 108)]

وهذا يعني – فيما أرى – أنه لو كان أبو بكر أو عمر أو عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هم من سيواجه هذه المرحلة – مرحلة تحول الخلافة إلى الملك العضوض – كانت الأحاديث النبوية الشريفة ستأتي في ذكرهم هم، فالقضية ليست مفاضلة بين الخلفاء الأربعة.. فذلك لن يزيدهم عند الله شيئاً – فالله أعلم بهم، وبأعمالهم – إنما القضية الأصلية في معرفة الحق من الباطل، والصواب من الخطأ، والسنة من البدعة، والعدل من الظلم، والحق من الباطل.

فلذلك، نجد الأحاديث النبوية تقف إلى جانب عليّ.. ليس لمجرد أن علياً رجل صالح من كبار الصحابة، ولكن لأن قدره أن يواجه هذه اللحظة الفارقة من تاريخ الأمة.

ولقد تم الانحراف عن الهدي النبوي في الأحاديث الواردة في شأن علي.. فأما الذين شايعوا بني أمية – على ظلمهم وبغيهم – حرّفوا الكلم عن مواضعه، وبخسوا علياً حقه، وبرروا للملك العضوض وشرعنوا له بالباطل والبهتان وسوء الفهم، ومنهم من حاول الوقوف في منتصف المسافة بين الحق والباطل، والعدل والبغي.. وفي ذلك جريمة أيضاً.

وأما الذين غالوا في عليٍّ فقد اتخذوا من الأحاديث الواردة في فضائله طريقاً لاعتقاد العصمة فيه، وحصر الإمامة فيه وفي ذريته، وانتقصوا من قدر كبار الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أمثال الشيخين، بل هناك من تبرأ منهم، ومنهم من لعنهم، ثم من كفّرهم ! وهذا من الغلو والبدع، والانحراف عن جادة الدين، والصراط المستقيم.

لقد تلقت القلوب السليمة، والعقول المستقيمة الأحاديث النبوية.. التي كشفت لنا دون كبير عناء من وراء ستار الغيب فئة الحق، وفئة الباطل، فئة العدل، وفئة البغي.. وليس لنا إلا التسليم لها، دون تحريف الكلم عن مواضعه والتبرير للباطل والبغي، ودون الغلو في تناولها وخلع العصمة والقداسة على البشر مهما كانوا صالحين.

ولنا أن نتخيل ماذا سيكون الحال، لو لم ترد هذه النصوص في حق علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؟! ولكنها الرحمة الإلهية التي تريد لنا الخير، والتي تريد أن تبقى معالم الحق منصوبة لمن يريد أن يبصرها بعين الباحث عن الحق والحقيقة.. والقيام لله وحده لا للهوى، والشهادة بالقسط لا بالظلم.

***

ولعل البعض ينظر إلى خلافة عليّ نظرة ليس فيها كبير إعجاب أو بريق، إذ هناك من يعتبر الرشد والفلاح في الحكم هو مجرد "الفتوحات"! ويحسب بقدر الفتوحات يكون الرشد، وحيث خلافة عليّ – ومدتها خمس سنوات – لم يكن فيها فتوحات بل "اقتتال داخلي" فإنهم لا يعجبون بها، ويُدخلونها في "الخلافة الراشدة" من باب احترام كبار الصحابة ! وذلك غير صحيح، وليس فيه إنصاف.. إنما نظرة صغيرة سطحية، وإنا نرى في خلافة عليّ أهمية كبرى، وسيرة راشدة للخروج بالأمة مما هي فيه الآن، ونرى "صورة عملية" لكيفية مواجهة الفتن.. خاصة "فتنة المُلك وفتنة الخوارج"، ومحاولة ترتيب البيت السياسي الداخلي للأمة، ونرى فيها مدلول "السنة النبوية" في جانب عليّ، و "سُنة كسرى وهرقل" في جانب معاوية..

لقد كان عليّ يقاتل دفاعاً عن "سنة النبي " صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، وليس دفاعاً عن "منصبه السياسي " . وإن في سيرة عليّ دروساً عظيمة سنجد أننا في حاجة ماسة إليها عندما تفكر الأمة وتريد العودة إلى الرشد والفلاح، فهي فترة فريدة ومرحلة فاصلة في تاريخ الأمة تُبين لنا معالم طريق الهُدى، وملامح طريق أصحاب الدنيا والمُلك..

وتُبين لنا مدى التحديات التي سنواجهها عندما نحاول "إصلاح صفوفنا الداخلية"، ولسنا بحاجة أن نعتذر لعليّ – كرّم الله وجهه – عما لاقه في حكمه، إلا أننا نشير إلى أهمية اعتبار الظروف السياسية والتحولات الاجتماعية، والمالية في المرحلة التي كان فيها، حتى يتسنى لنا استخلاص الدروس والعبر بصورة صحيحة ونقية.

ونُحب أن نؤكد على أننا لا نعتقد "العصمة" إلا في الأنبياء والرسل وحدهم - بما أيدهم الله به من الوحي - ولا نعتقدها في أي أحد بعدهم، وعليّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ على فضله وسابقته وقرابته وبلائه في الإسلام فليس بمعصوم - هو وغيره من الصحابة - ولم ينل مكانته هذه إلا بعمله وتقواه وحسن بلاءه.. ولو وجدنا في كتب التاريخ اعتراضات على سياسته لذكرناها دون محاولة التكلف في نفيها(1)، ولكن ظروف حكمه القصيرة، وما تخللها من حروب وتقلبات داخلية، جعلت جهده منصباً على محاولة إعادة الأمور إلى نصابها، وإلى جادة الصواب.. فأمور السياسة من أمور الدنيا التي جهد المسلم فيها يتلخص في تحري الحق والعدل قدر الوسع والطاقة، ويُحتمل فيها الخطأ والصواب، وما هو أولى وما هو دونه... إلخ.

وإن الله لا يعطي عهده للظالمين، ولا يجعل في "الجينات الوراثية" قداسة لأحد، فليس لولد عليّ من بعده ولاية على المسلمين إلا بأعمالهم وتقواهم وبلاءهم وحسن كفايتهم، واختيار المسلمين لهم، فإنَّ ولد نوح كان من الكافرين، وامرأة فرعون كانت من المؤمنين.. وهذا عدل الله ورحمته، وهذه هي الحرية والأمانة التي منحها الله جَلَّجَلَالُهُ لكل إنسان، فليس معنى أنك من صُلب الصالحين أن تُورث الصلاح هكذا بدون جهد وجهاد ونية وعمل وصلاح سريرة، وليس معنى أنك من صُلب الطالحين أن تُورث الشقاء والظلم والبغي دون أن يكون لك نية أو عمل فيه..

بل أطلق الله للإنسان "الحرية والأمانة والإرادة" أن يختار أي الطريقين شاء. فلا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى هذا في جانب الإيمان، ولا أولوية لأحد في الحكم إلا بالتقوى واتباع السُنة الراشدة، والخلافة الصحيحة عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، مع الكفاية وحسن البلاء وشورى المسلمين.. وليست هي وراثة عن صالحين أياً كان شأنهم، وقد كان هذا المعنى واضحاً جلياً لدى الصحابة الأوائل، قبل الابتداع في الدين، وقبل الغلو في الصالحين.

***

(1) هناك من يعترض على استعمال عليّ بعض رؤوس القوم الذين حاصروا دار عثمان، كالأشتر وغيره، ولهذا الاعتراض وجاهة.

ونستطيع تقسيم فترة الخلافة الراشدة إلى ثلاثة مراحل:

الأولى: فترة الشيخين أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، وبرزت على وجه الخصوص في مرحلة عمر، واستطاع بشخصيته الفذة، وطول عهده بالخلافة، واستقرار جبهته الداخلية بعد انتهاء حروب الردة.. أن يقدم النموذج الأمثل في سياسة الحكم والمال، والشدة في غير عنف، والرفق في غير ضعف، والجواد في غير سرف؛ فكانت فترة مثالية، وكانت آخر وصيته تقوى الله في الحكم، والعدل في قسمة المال.

الثانية: فترة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيها كثر الفيء، واتسعت الفتوحات، فكانت فترة فتوحات عظيمة في بلاد فارس والترك وأفريقيا والمغرب وغزو الروم عن طريق البحر لأول مرة.. ولكن اختتمت بأحداث الفتنة، والمعارضة له في ولاية ذوي القربى، وإنفاق المال في سياسة غير دقيقة ولا مُحكمة على اجتهاد منه في أحقيته بالتصرف في فضول المال العام والخُمس كما شاء. وقيل إنه قد استجاب للنصح في أمر الفيء، إلا أن الفتنة أعجلته عن إنفاذ الإصلاحات.. وهذا ظننا بذو النورين صاحب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؛ فيجب التفرقة بين سياسة الفتح والحرب، وبين سياسة المال والحكم. وهو في النهاية – كغيره من كبار الصحابة – لم يرد إلا الخير.

الثالثة: فترة عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيها استلم الدولة على افتراق الشمل، واختلاف الرأي، وانشقاق الصف.. فكانت فترة مواجهة الفتن ومعرفة الفقه اللازم لها. ولعله أشبه بسيرة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لو كان قد طال عهده.

ونجد كذلك طبيعة وتأثير الشخصية الإسلامية لكل خليفة والتكوين النفسي لها، فالحكمة والصبر والزهد نجدها في أبي بكر، ونجد الشخصية الفذة والحازمة والشديدة في الحق والجريئة في شخصية عمر، ونجد اللين والحياء والرفق والسماحة والرحمة وصلة الأرحام والكرم في شخصية عثمان، ونجد الصبر والشجاعة والعزة والفقه والحزم في مواجهة الفتن في شخصية عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين.

مع ملاحظة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في كل مرحلة من مراحل الخلافة الراشدة، الأمر الذي يستدعي معرفة الظرف المناسب لكل مرحلة، ومعرفة التغيرات الطارئة الواجب فهمها واعتبارها.

والعجب في أولئك الذين جعلوا من تفضيل أبي بكر وعمر على عثمان وعَليّ ديناً وعقيدة، أو جعلوا تفضيل عليّ على أبي بكر وعمر مذهباً وطريقة، وليس الأمر كذلك.. وليس في ترتيبهم كبير شأن في أمر الإيمان والدين، بل لا يحق الاختلاف على أفضلية أحدهم..

إنما الحق في الاستفادة من رشدهم، واتباع سيرة الحق والعدل، ولسنا بحاجة أن نُدخل الأمة في الفرقة والاختلاف على شخصيات إسلامية عظيمة، اختلفت سياسة كل منهم حسب طبيعته النفسية، وظرفه الحضاري الذي هو فيه، وقد كان الناس يميلون إلى أحدهم إما لسابقته في الإسلام ومكانته، أو لكفايته وحسن بلاءه، أو لعصبية القوم والعشيرة، أو حباً لهم ومودة... إلخ من الأمور الطبيعية التي تحدث في أي مجتمع، لكن الغلو فيهم، والظلم، وشهادة الزور على دين الله.. أدت بالأمة إلى الاضطراب والاختلاف والاحتراب، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

***

صُلح الحسن بن علي رضي الله عنه (41 هـ)

قُتل عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ ومعاوية قد نَصب نفسه خليفة بالحيلة والقوة.. فقد أنكر خلافة عليّ منذ اليوم الأول لبيعته، ورد عامل عليّ على الشام من على حدود تبوك، وهذه هي اللحظة التي نؤرخ فيها لبداية "الملك العضوض" وتحويل أمر الخلافة إلى الملك، والتأريخ الثاني في مهزلة التحكيم التي خلعت علياً ونصبت معاوية، الأمر الذي دفع معاوية بعد أن سيطر على الشام ومصر إلى أخذ البيعة بالقوة والهجوم على سلطان عليّ في مكة والمدينة والحجاز واليمن، بل ومهاجمة بلدان العراق ذاتها !

وبذلك لم يتبق للمسلمين خيار ولا رأي ولا بيعة ابتداء.. بل هي البيعة بالإكراه، والإذعان، وتحت ظلال السيوف، والاستسلام للأمر الواقع، وقلة الحيلة، وانقطاع السبل أمام إعادة أمر الحكم إلى الخلافة والشورى والعدل.

ولم يتبق إلا الكوفة – وبعض مدن العراق – التي بايعت للحسن بن عليّ عن رضى لا عن وراثة، وكان هو الخليفة الخامس الذي به تمت مدة الخلافة الراشدة ثلاثون عاماً ثم بعدها تحولت إلى الملك العضوض.. "فكتب الحسن رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ يعلمه أن النَّاس قد بايعوه بعد أَبِيهِ ويدعوه إِلَى طاعته".[1] وكان رأي معاوية فيه أنه لا علم له بالحرب، وليس له ولاية إلا الكوفة، وبلغ الحسن مسير جند معاوية إليه واجتماعهم على خلعه.

"وكان الحسن بن علي يمشّي الأمور بالعراق إلى أن دخلت سنة إحدى وأربعين، فاحتال معاوية في الحسن بن علي وتلطف له، وخوفه هراقة دماء المسلمين وهتك حرمهم وذهاب أموالهم إن لم يُسلم الأمر لمعاوية؛ فاختار الحسن ما عند الله على ما في الدنيا وسلّم الأمر إلى معاوية"[2]

(1) [أنساب الأشراف ج3، ص 30]

(2) [السيرة وتاريخ الخلفاء لابن حبان ج2، ص 554]

"وكانت بيعته – أي الحسن – الَّتِي أخذ عَلَى النَّاس أن يحاربوا من حارب، ويسالموا من سالم. فَقَالَ بعض من حضر: والله ما ذكر السلم إِلا ومن رأيه أن يصالح معاوية أو كما قال! ثم مكث أياما ذات عدد– يقال: خمسين ليلة ويقال: أكثر مِنْهَا– وَهُوَ لا يذكر حربا وَلا مسيرًا إِلَى الشَّام. وكتب إِلَيْهِ عَبْد اللَّهِ بْن عَبَّاس كتابا يعلمه فِيهِ أن عَلِيًّا لم يجب إلى الحكومة إلا وهو يرى في أنه إذا حكم بالكتاب تردّ الأمر إِلَيْهِ، فلما مال القوم إِلَى الهوى فحكموا بِهِ ونبذوا حكم الكتاب، رجع إِلَى أمره الأول فشمر للحرب ودعا إِلَيْهَا أَهْل طاعته فكان رأيه الَّذِي فارق الدنيا عَلَيْهِ جهاد هَؤُلاءِ القوم. ويشير عَلَيْهِ أن ينهد إِلَيْهِمْ وينصب لهم وَلا يعجز وَلا يهن ".(1)

ولما شمر ساعد الحرب، لم يجد الهمة والجد من أهل العراق – والخاصة كان رأيهم القتال ولهم فيه جد وبأس – وجرى في عسكره فتنة ! ولما بايع بعض أهل العراق لمعاوية، لم يكن هناك بد من الصلح، وحقن الدماء.. فقد استقر الأمر لمعاوية قبل موت خليفة المسلمين عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فما بالنا بمن سيأتي بعده؟ على أن هذا الصلح لم يكن فيه "التسليم الكلي" وإنما كان له شروط.

وكانت المراسلات بين معاوية والحسن:

فكتب مُعَاوِيَة كتابا نسخته:

"بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَذَا كتاب للحسن بْن علي من معاوية بن أبي سفيان.

إني صالحتك عَلَى أن لك الأمر من بعدي.. ولك عهد الله وميثاقه وذمته وذمة رسوله مُحَمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأشد مَا أخذه الله على أحد من خلفه من عهد وعقد أن لا أبغيك غائلة وَلا مكروها، وعلى أن أعطيك فِي كُلّ سنة ألف ألف درهم من بيت المال، وعلى أن لك خراج «فسا» و «درابجرد» تبعث إليهما عمالك وتصنع بهما ما بدا لك» .

(1) [أنساب الأشراف ج3، ص29]

فلما قرأ الحسن الكتاب قال: يطمعني في أمر لو أردته لم أسلمه إِلَيْهِ.

فدفع معاوية إليه صحيفة بيضاء وقد ختم في أسفلها وقال له: اكتب فِيهَا مَا شئت. فكتب الحسن:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَذَا مَا صَالِح عَلَيْهِ الحسن بن علي معاوية بن أَبِي سُفْيَانَ، صالحه عَلَى أن يسلم إِلَيْهِ ولاية أمر المسلمين عَلَى أن يعمل فِيهَا بكِتَاب اللَّهِ وسنة نبيه وسيرة الخلفاء الصالحين. وعلى أنه ليس لمعاوية أن يعهد لأحد من بعده، وأن يكون الأمر شورى والناس آمنون حيث كانوا عَلَى أنفسهم وأموالهم وذراريهم، وعلى أن لا يبغي للحسن بن علي غائلة سراً ولا علانية، وعلى أن لا يخيف أحدًا من أصحابه".(1)

ثم خطب الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد الصلح، فقال: "أيها النَّاس إنكم لو طلبتم بين جابلق وجابرس رجلاً جده رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا وجدتموه غيري وغير أخي الْحُسَيْن، وإن اللَّه قد هداكم بأولنا مُحَمَّد، وإن معاوية نازعني حقاً هو لي فتركته لصلاح الأمة وحقن دمائها، وقد بايعتموني عَلى أن تسالموا من سالمت، وقد رأيت أن أسالمه وقد بايعته، ورأيت أن مَا حقن الدماء خير مما سفكها، وأردت صلاحكم وأن يكون مَا صنعت حجة عَلَى من كَانَ يتمنى هَذَا الأمر، {وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ} . ثُمَّ سكت وتفرق النَّاس."(2)

ورُوي عن الحسن أيضاً بعد الصلح أنه قال: "إن الخلافة لمن سار بسيرة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وسيرة صاحبيه وعمل بطاعة الله، وليست الخلافة لمن عمل بالجور وعطل الحدود، ومن لم يعمل بمثل سيرتهما كان ملكاً من الملوك يتمتع في ملكه، فكان قد انقطع عنه وبقيت تبعته عليه، فهو كما قال الله تعالى: {وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ}"(3)

(1) [أنساب الأشراف ج3، ص41، 42]

(2) [أنساب الأشراف ج3، ص 43 ، البدء والتاريخ للمقدسي ج5، ص 237]

(3) [ربيع الأبرار، ونصوص الأخبار للزمخشري، ج3، ص322]

وعاتبه حُجر بْن عدي الكندي وَقَالَ: سودت وجوه المُؤْمِنِينَ. فَقَالَ لَهُ الحسن: مَا كُلّ أحد تحب ما تحب، ولا رأيه رأيك، وإنما فعلت ما فعلت إبقاء عليكم!

وفي رواية: "وكان حجر بن عدي أول من يذم الحسن على الصلح وقال له قبل خروجه من الكوفة: خرجنا من العدل ودخلنا في الجور، وتركنا الحق الذي كنا عليه ودخلنا في الباطل الذي كنا نذمه؟! وأعطينا الدنية ورضينا بالخسيسة، وطلب القوم أمراً وطلبنا أمراً، فرجعوا بما أحبوا مسرورين، ورجعنا بما كرهنا راغمين!! فقال له: ''يا حجر: ليس كل الناس يحب ما أحببت، إني قد بلوت الناس فلو كانوا مثلك في نيتك وبصيرتك لأقدمت''".(1)

وقال لحجر: "إني رأيت هوى عظم الناس في الصلح، وكرهوا الحرب، فلم أحب أن أحملهم على ما يكرهون، فصالحت بقيا على شيعتنا خاصة من القتل، فرأيت دفع هذه الحروب إلى يوم ما، «فإن الله كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ»" وقال أيضاً: "ما أردت بمصالحتي معاوية إلا أن أدفع عنكم القتل عندما رأيت من تباطؤ أصحابي عن الحرب، ونكولهم عن القتال، وو الله لئن سرنا إليه بالجبال والشجر ما كان بد من إفضاء هذا الأمر إليه".(2)

"وقيل للحسن: ما حملك على ما فعلت؟ فقال: كرهت الدنيا ورأيت أهل الكوفة قوماً لا يثق بهم أحد أبداً إلا غُلِب، ليس أحد منهم يوافق آخر في رأي ولا هوى، مختلفين لا نية لهم في خير ولا شر، لقد لقي أبي منهم أموراً عظاماً، فليت شعري لمن يصلحون بعدي، وهي أسرع البلاد خرابا!"(3)

ومن ناحية "الموازين العسكرية والسياسية" واضطراب صف الحسن، وتفرق الجند عنه – ومن قبل خذلانهم لأبيه – فكان الصلح هو الأولى.. وقيل إن الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يرى عكس ذلك.

---

(1) [أنساب الأشراف ج3، ص151]

(2) [الأخبار الطوال للدينوري ج1، ص220، 221]

(3) [الكامل في التاريخ لابن الأثير، ج3، ص8]

وقال الحسن لما طلب منه معاوية قتال الخوارج الذين خرجوا عليه: "لَوْ آثَرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ لَبَدَأْتُ بِقِتَالِكَ، فَإِنِّي تَرَكْتُكَ لِصَلَاحِ الْأُمَّةِ وَحَقْنِ دِمَائِهَا".(1)

وخطب الحسن رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في الناس وقال: "إنا والله ما يثنينا عن أهل الشام شك ولا ندم، وإنما كنا نقاتل أهل الشام بالسلامة والصبر، فشيبت السلامة بالعداوة، والصبر بالجزع، وكنتم في مسيركم إلى صفين ودينكم أمام دنياكم، وأصبحتم اليوم ودنياكم أمام دينكم، ألا وقد أصبحتم بين قتيلين: قتيل بصفين تبكون له، وقتيل بالنهروان تطلبون بثأره، وأما الباقي فخاذل، وأما الباكي فثائر، ألا وإن معاوية دعانا لأمر ليس فيه عز ولا نصفة، فإن أردتم الموت رددناه عليه وحاكمناه إلى الله عز وجل، بظبى السيوف، وإن أردتم الحياة قبلناه وأخذنا لكم الرضى. فناداه الناس من كل جانب: البقية البقية! وأمضى الصلح".(2)

ونرى في شروط الصلح التي أرادها الحسن - رغم قلة الحيلة والجند والسلطان -:

- العمل بكتاب الله وسنة رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ وسيرة صاحبيه أبي بكر وعمر.
- عدم توريث الحكم.
- رد الأمر شورى بين المسلمين.
- الأمان لعموم المسلمين، ولأصحابه.(3)

ثم يؤكد الحسن على حقه الذي تنازل عنه، فتركه لصلاح الأمة، وحقن دمائها.. بعدما تَبين له عدم جدوى القتال، وما آلت إليه الأمور.

---

(1) [الكامل في التاريخ لابن الأثير ج3، ص 9]

(2) [الكامل في التاريخ لابن الأثير، ج3، ص 7]

(3) [ويُروى شروط أخرى خاصة بالمال وغيره]

فكان الصلح – على هذه الشروط – هو الموقف الحكيم في مثل هذا الموطن، وجاء في ذلك حديث عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ قال فيه: "ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ "(1)

ويروي هذا الحديث "أبو بكرة نفيع بن مسروح" – وهو من عتقاء الطائف في أواخر العهد المدني – وكان موقفه سلبياً من حروب عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ وساق حديث القتال والمقتول في النار في حرب الجمل، وهو في سياق خاطئ تماماً، وتنزيل للكلام في غير موضعه..

فعَنْ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: ذَهَبْتُ لِأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ [أي علي بن أبي طالب]، فَلَقِيَنِي أَبُو بَكْرَةَ، فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قُلْتُ: أَنْصُرُ هَذَا الرَّجُلَ، قَالَ: ارْجِعْ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ يَقُولُ: "إِذَا الْتَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا، فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ، قَالَ: إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ"(2)

ونقول ذلك لأن البعض يغلو في هذا الحديث كثيراً، ويُصحح مرحلة "الملك العضوض" بهذا الحديث! ولا ينهض أي دليل به، فالاستبداد والظلم، والتسلط على الأمة بالسيف.. هو باطل لا محالة، والعجيب أنهم يباركون ويؤيدون عدم تنازل عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، ويرونه الفعل الصحيح، رغم إنكار كبار الصحابة عليه، وكان التالي له بالإجماع هو علي كرّم الله وجهه..(3)

(1) [صحيح البخاري/ 3746]

(2) [صحيح البخاري/ 6875، ولعل للحديث مناسبة ما تُبين سبب التقاتل كأن يكون كل منهما من الظالمين المعتدين. فالله جَلَّجَلَالُهُ أمر بقتال أهل البغي من المسلمين، وحث الإسلام على الانتصار من المعتدين من أهل القبلة وردهم إلى الحق، أما مسألة "الحرص" على القتل الواردة في الحديث فهي من البواطن التي لا يعلمها إلا الله، أو أن يكون المقتول من المشهود لهم بالظلم والعدوان، ويراجع كذلك حديث البخاري: "ومن هَمَّ بسيئةٍ فَلم يَعْمَلها"]

(3) وأنا كذلك لا أرى تنازل عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ عن منصب الخلافة، تحت ضغط بعض الطارئين على المدينة، وكنت أرى الحل في: عزل مروان بن الحكم عن أي منصب، وعزل باقي ولاة بني أمية، وتكوين "هيئة الشورى" على الطريقة العمرية، وأن يكون لها سلطة العزل والاختيار، أو تعيين نائب لعثمان من الأنصار على ألا يحق له الترشح للمنصب بعد عثمان، وينظم مع هيئة الشورى، تنصيب الخليفة الجديد.

وفي حالة الحسن يباركون "التنازل"[1] رغم أن حكم الأمة الإسلامية كلها سيؤول إلى طليق من الطلقاء ليس له حق في الخلافة، سوى قوة السيف، وقهر المسلمين، ولم يكن عام الجماعة كما أُشيع، بل غرس بذور الفرقة والتقتيل في الأمة.. كما جاء في ولاية الفاسق العنيد يزيد بن معاوية، وإعمال الإرهاب في الأمة وقهرها واستلاب شورها وحقوقها، وتبديل سنة النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ!

وعلى كل حال فالصلح بشروطه كان أفضل من قتال لم يَتبين فيه نصر، لا سيما إذا كان قتال بين فئتين من المسلمين، ومازال هناك فرصة أخيرة لعودة الحكم للخلافة الراشدة بعد انتهاء فترة معاوية – إذا صدق في عدم توريث الحكم لابنه – فكان هذا هو الأمل الأخير.

***

وبعد أن استقر الأمر لمعاوية: "قام مُعَاوِيَة فخطب النَّاس فَقَالَ:

"ألا إني كنت شرطت فِي الفتنة شروطًا أردت بِهَا الألفة ووضع الحرب، ألا وإنها تحت قدمي"!

وفي رواية أخرى قال: "وقد كنت شرطت شروطاً ووعدت عدات ومنيت أماني لما أردت من إطفاء نار الفتنة وقطع الحرب ومدارات الناس وتسكينهم"[2]

وروى ابن أبي شيبة بسنده عَنْ سَعِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ، قَالَ: صَلَّى بِنَا مُعَاوِيَةُ الْجُمُعَةَ بِالنُّخِيلَةِ فِي الضُّحَى، ثُمَّ خَطَبَنَا فَقَالَ: "مَا قَاتَلْتُكُمْ لِتُصَلُّوا، وَلَا لِتَصُومُوا، وَلَا لِتَحُجُّوا، وَلَا لِتُزَكُّوا، وَقَدْ أَعْرِفُ أَنَّكُمْ تَفْعَلُونَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ إِنَّمَا قَاتَلْتُكُمْ لِأَتَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ، وَقَدْ أَعْطَانِي اللَّهُ ذَلِكَ وَأَنْتُمْ لَهُ كَارِهُونَ "[3]

(1) ونحن كذلك نبارك أي صلح فيه حقن دماء المسلمين، ووأد أي فتنة واقتتال داخلي، وفي نفس الوقت منع فتنة "الملك العضوض" والعمل على تحصين الجبهة الداخلية، وتحديد آليات صارمة لمنع توريث الحكم بعد معاوية.

(2) [أنساب الأشراف ج3، ص 46 ، البدء والتاريخ للمقدسي ج5، ص 237]

(3) [مصنف ابن أبي شيبة/ 31074، البداية والنهاية لابن كثير/ ج8، ص 131]

"فكان حضين بْن المنذر الرَّقَاشِيّ أَبُو ساسان يقول: مَا وفى معاوية للحسن بشيء مما جعل: قتل حجرًا وأصحابه، وبايع لابنه ولم يجعلها شورى، وسمّ الحسن".[1]

وهكذا تم الأمر لمعاوية وخلص له سلطان كافة بلدان المسلمين.. ودخلت الأمة "المُلك العضوض" وتبدلت سُنة الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ من "الخلافة والرحمة والشورى والعدل" إلى "المُلك والعصبية وتوريث الحكم والاستبداد".

***

إنَّ الملك العضوض لا يقوم على "اجتماع كلمة المسلمين"، بل يقوم على "الوسائل البراجماتية"[2] لتعضيد هذا الملك، ومنها سياسة "التفرقة".. ومنها: التفرقة بين القبائل، واضطهاد شيعة عليّ، وسَب الإمام عليّ على المنابر، وتقريب شيعة عثمان وبني أمية ثم التفرقة بينهم أيضاً... إلخ.

كما يقوم الملك العضوض على التنافس والتحاسد، والتزلف لصاحب القوة..

إنما "الجماعة والاجتماع" يقوم عندما يكون الحكم "على منهاج النبوة" والرشد، وابتغاء تحقيق الحق والعدل، والقيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. لذا فليس من الناحية الفكرية والمنطقية اعتبار استقرار أمر الملك العضوض هو "عام جماعة"، بل هذا ربما يُنظر له على أنه نوع من "الدعاية السياسية" لنظام الحكم الجديد.

***

(1) [أنساب الأشراف ج3، ص43، 48]

(2) الوسائل البراجماتية: هي استخدام "أي وسيلة" للوصول إلى الغاية السياسية المطلوبة، مبدأ "الغاية تبرر الوسيلة"، والغاية في الملك العضوض هي "الأطماع الشخصية الذاتية"، واستخدام أي وسيلة تُحققها بغض النظر عن مشروعيتها، وأخلاقيتها، بمعنى: "الدوران مع الهوى والسلطان والمُلك حيث دار" والوصول إليه بأي طريقة، وهذه ليست غايات مشروعة، ولا وسائلها كذلك مشروعة.

الطاغية يزيد بن معاوية (60 هـ: 64 هـ)

سَن معاوية السنة القبيحة في توريث أبناء الملوك للحكم، واغتيال قيم الشورى والعدل.. بعد الاستبداد بالأمر، والحق إن البيعة ليزيد تحصيل حاصل، فمعاوية لمن يكن خليفة للمسلمين بالمعنى النبوي - السابق بيانه - بل كان ملكاً.. ملك الأمة والثروة والقوة، وليس من المعقول أن يذهب هذا الملك لأي أحد بعد وفاته، بل لا بد أن يذهب إلى أقرب الأقربين من الأبناء وأبناء الأبناء، وأما "شكليات" البيعة، فكلها مجرد صورة جميلة للتعبير عن "بيعة شرعية" لم تكن ليزيد ولا لمعاوية بل كانت "شرعية السيف". والإذعان للأمر الواقع الذي لا طاقة لدفعه أو تغييره.

ورغم تحذير عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ من خلافة الطلقاء وأبناء الطلقاء - أمثال معاوية وابنه - وقع المحذور، وتم استخلاف يزيد، وقد روى ابن سعد في طبقاته بسنده عن عمر بن الخطاب قال: "هذا الأمر في أهل بدر ما بقي منهم أحد. ثم في أهل أُحد ما بقي منهم أحد. وفي كذا وكذا. وليس فيها لطليق ولا لولد طليق ولا لمسلمة الفتح شيء".(1) فكانت وصية عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أن تبقى خلافة المسلمين وولايتهم في المهاجرين والأنصار وليس للطلقاء، ومعاوية من الطلقاء والمؤلفة قلوبهم.. أعطاه النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ يوم حنين كما أعطى باقي الطلقاء.

واستسلم الناس للأمر الواقع تحت بيعة الإذعان، والحيرة في أمر التغيير بعد دخول الأمة الملك العضوض، وقد كان معاوية داهية في سياسته لا يستعجل السيف، بل يُقدم العطاء والرشوة.. ولكنه لا يتورع عن إطلاق السيف إذا شعر بشيء يتهدد ملكه - كعادة الملوك - وكان يُجزل العطاء، ويعطي رؤوس القوم.. وكان قرب عهد الصحابة به يُخوفه.. فكان بلغتنا المعاصرة "دبلوماسياً" يستطيع استخدام القوة الناعمة والباطشة بدقة، فكان عهده أول عهد "الملك العضوض"..

---

(1) [الطبقات الكبرى ج3، ص260، تاريخ دمشق ج59، ص 145، أسد الغابة ج4، ص 436]

أما الفاسق يزيد فلم يكن له مثل أبيه من الدهاء والسياسة، فوقع في عهده القصير ثلاث كوارث مفجعة: مقتل الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واستباحة المدينة، وحصار مكة، ونصب المنجنيق أمام الكعبة؛ فكان جباراً عنيداً.

وفي بيعة الطاغية يزيد، وقف أربعة من قريش يعترضون عليها وهم: "الحسين بن علي، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وعبد الرحمن بن أبي بكر" وهؤلاء قدِم إليهم معاوية خصيصاً لأخذ البيعة.

"فعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، قَالَ: لَمَّا بَايَعَ مُعَاوِيَةُ لابْنِهِ يَزِيدَ، قَالَ مَرْوَانُ: سُنَّةُ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: سُنَّةُ هِرَقْلَ، وَقَيْصَرَ، فَقَالَ (مروان): أَنْزَلَ اللَّهُ فِيكَ: {وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا} الآيَةَ، قَالَ: فَبَلَغَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَتْ: كَذَبَ، وَاللَّهِ مَا هُوَ بِهِ، وَلَكِنْ: " رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَعَنَ أَبَا مَرْوَانَ، وَمَرْوَانُ، فِي صُلْبِهِ ".فَمَرْوَانُ فَضَضٌ مِنْ لَعْنَةِ اللَّهِ عز وجل ".(1)

وفي رواية أخرى: قال عبد الرحمن بن أبي بكر لمروان: " كَذَبْتَ وَاللَّهِ يَا مَرْوَانُ وَكَذَبَ مُعَاوِيَةُ! مَا الْخِيَارُ أَرَدْتُمَا لِأُمَّةِ مُحَمَّدٍ، وَلَكِنَّكُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوهَا هِرَقْلِيَّةً كُلَّمَا مَاتَ هِرَقْلُ قَامَ هِرَقْلُ "(2)

قال ابن خياط: "صعد معاوية المنبر فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: إنا وجدنا أحاديث الناس وذوات عوار زعموا أن ابن عمر وابن الزبير وابن أبي بكر الصديق لم يبايعوا يزيد، قد سمعوا وأطاعوا وبايعوا له، فقال أهل الشام: لا والله لا نرضى حتى يبايعوا على رؤوس الناس، وإلا ضربنا أعناقهم فقال مه سبحان الله! ما أسرع الناس إلى قريش بالسوء، لا أسمع هذه المقالة من أحد بعد اليوم، ثم نزل، فقال الناس: بايع ابن عمر وابن الزبير وابن أبي بكر، ويقولون لا والله، ما بايعنا، ويقول الناس بلى! لقد بايعتم وارتحل معاوية فلحق بالشام"(3).

(1) [المستدرك على الصحيحين 4 : 475، السنن الكبرى للنسائي/ 11427، إسناده متصل، رجاله ثقات]

(2) [الكامل في التاريخ، لابن الأثير ج3، ص100]

(3) [تاريخ خليفة بن خياط ج1، ص214]

وقد أخذ البيعة لابنه تحت حد السيف، وقال له عبد الله بن الزبير: "يا أمير المؤمنين نخيرك من ثلاث خصال أيها ما أخذت فهو لك رغبة، قال: لله أبوك.. اعرضهن.

قال: إن شئت صنعت ما صنع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وإن شئت صنعت ما صنع أبو بكر فهو خير هذه الأمة بعد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وإن شئت صنعت ما صنع عمر فهو خير هذه الأمة بعد أبي بكر..

قال: لله أبوك.. وما صنعوا؟

قال: قبض رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فلم يعهد عهداً ولم يستخلف أحداً، فارتضى المسلمون أبا بكر.. فإن شئت أن تدع هذا الأمر حتى يقضي الله فيه قضاءه فيختار المسلمون لأنفسهم، فقال: إنه ليس فيكم اليوم مثل أبي بكر.. إن أبا بكر كان رجلاً تقطع دونه الأعناق، وإني لست آمن عليكم الاختلاف..

قال: صدقت والله ما تحب أن تدعنا على هذه الأمة.. قال: فاصنع ما صنع أبو بكر.. قال: لله أبوك قال وما صنع أبو بكر؟ قال: عمد إلى رجل من قاصية قريش ليس من بني أبيه ولا من رهطه الأدنين فاستخلفه؛ فإن شئت أن تنظر أي رجل من قريش شئت ليس من بني عبد شمس فترضى به، قال: لله أبوك.. الثالثة ما هي؟

قال: تصنع ما صنع عمر.. قال: وما صنع عمر.. قال: وما صنع عمر قال جعل هذا الأمر شورى في ستة نفر من قريش ليس فيهم أحد من ولده ولا من بني أبيه ولا من رهطه.. قال: فهل عندك غير هذا؟ قال: لا.. قال: فأنتم؟ قالوا: ونحن أيضا..

قال: إما لا فإني أحببت أن أتقدم إليكم أنه قد أعذر من أنذر، وإنه قد كان يقوم منكم القائم إلي.. فيكذبني على رؤوس الناس، فأحتمل له ذلك وأصفح عنه.. وإني قائم بمقالة إن صدقت فلي صدقي،

وإن كذبت فعلي كذبي.. وإني أقسم لكم بالله لئن رد علي منكم إنسان كلمة في مقامي هذا لا ترجع إليه كلمته حتى يسبق إلي رأسه.. فلا يرعين رجل إلا على نفسه..

ثم دعا صاحب حرسه فقال أقم على رأس كل رجل من هؤلاء رجلين من حرسك، فإن ذهب رجل يرد علي كلمة في مقامي هذا بصدق أو كذب.. فليضرباه بسيفيهما!

ثم خرج وخرجوا معه حتى إذا رقى المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال إن هؤلاء الرهط سادة المسلمين وخيارهم لا نستبد بأمر دونهم، ولا نقضي أمراً إلا عن مشورتهم، وإنهم قد رضوا وبايعوا ليزيد ابن أمير المؤمنين من بعده، فبايعوا بسم الله.. فضربوا على يديه، ثم جلس على راحلته، وانصرف فلقيهم الناس، فقالوا: زعمتم وزعمتم، فلما أرضيتم وحبيتم، فعلتم! قالوا: إنا والله ما فعلنا.. قالوا: فما منعكم أن تردوا على الرجل إذ كذب؟ ثم بايع أهل المدينة والناس ثم خرج إلى الشام"(1)

وبعدما مات الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "قدم المسيب بْن نجبة الفزاري، وعدة معه إلى الحسين بعد وفاة الْحَسَن، فدعوه إلى خلع معاوية، وقالوا: قد علمنا رأيك، ورأي أخيك فقال: إني لأرجو أن يعطي اللَّه أخي على نيته في حبه الكف، وأن يعطيني على نيتي في حبي جهاد الظالمين. وكتب مروان بْن الحكم إلى معاوية: إني لست آمن أن يكون حسين مرصداً للفتنة، وأظن يومكم من حسين طويلاً.

فكتب معاوية إلى الحسين: إن من أعطى اللَّه صفقة يمينه وعهده لجدير بالوفاء، وقد أنبئت أن قوما من أهل الكوفة قد دعوك إلى الشقاق، وأهل العراق من قد جربت قد أفسدوا على أبيك وأخيك، فاتق اللَّه، واذكر الميثاق، وإنك متى تكدني أكدك.. فكتب إليه الحسين: أتاني كتابك، وأنا بغير الذي بلغك عني جدير، والحسنات لا يهدي لها إلا اللَّه، وما أردت لك محاربة، ولا عليك خلافاً، وما أظن لي عند اللَّه عذرا في ترك جهادك، وما أعلم فتنة أعظم من ولايتك أمر هذه الأمة".(2)

---

(1) [تاريخ خليفة بن خياط ج1، ص217، البدء والتاريخ للمقدسي ج6، ص7]

(2) [تهذيب الكمال للمزي/ج6، ص414 ، سير أعلام النبلاء للذهبي ج1، ص 413]

وقال الذهبي: "وَرَوَى زَحْرُ بْنُ حِصْنٍ، عَنْ جَدِّهِ حُمَيْدِ بْنِ مُنْهِبٍ، قَالَ: زُرْتُ الْحَسَنَ بْنَ أَبِي الْحُسَيْنِ، فَخَلَوْتُ بِهِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، مَا تَرَى مَا النَّاسُ فِيهِ؟ فَقَالَ لِي: أَفْسَدَ أَمْرَ النَّاسِ اثْنَانِ: عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ يَوْمَ أَشَارَ عَلَى مُعَاوِيَةَ بِرَفْعِ الْمَصَاحِفِ، فَحُمِلَتْ، وَقَالَ: أَيْنَ الْقُرَّاءُ، فَحَكَمَ الْخَوَارِجُ، فَلا يَزَالُ هَذَا التَّحْكِيمُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَالْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَإِنَّهُ كَانَ عَامِلَ مُعَاوِيَةَ عَلَى الْكُوفَةِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ مُعَاوِيَةُ: إِذَا قَرَأْتَ كِتَابِي هَذَا فَأَقْبِلْ مَعْزُولاً، فَأَبْطَأَ عَنْهُ، فلما وَرَدَ عَلَيْهِ، قَالَ: مَا أَبْطَأَ بِكَ؟ قَالَ: أَمْرٌ كُنْتُ أُوَطِّئُهُ وَأُهَيِّئُهُ، قَالَ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: الْبَيْعَةُ لِيَزِيدَ مِنْ بَعْدِكَ، قَالَ: أَوَ فَعَلْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: ارْجِعْ عَلَى عَمَلِكَ، فَلَمَّا خَرَجَ، قَالَ لَهُ أَصْحَابُهُ: مَا وَرَاءَكَ؟ قَالَ: وَضَعْتُ رِجْلَ مُعَاوِيَةَ فِي غَرْزِ غَيٍّ لا يَزَالُ فِيهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، قَالَ الْحَسَنُ: فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَايَعَ هَؤُلاءِ لِأَبْنَائِهِمْ، وَلَوْلا ذَلِكَ لَكَانَتْ شُورَى إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ " وَرَوَى هِشَامٌ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، أَنَّ عَمْرَو بْنَ حَزْمٍ وَفَدَ إِلَى مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ لَهُ: أُذَكِّرُكَ اللَّهَ فِي أُمَّةِ مُحَمَّدٍ بِمَنْ تَسْتَخْلِفُ عَلَيْهَا، فَقَالَ: نَصَحْتَ وَقُلْتَ بِرَأْيِكَ، وَإِنَّهُ لَمْ يَبْقَ إِلا ابْنِي وَأَبْنَاؤُهُمْ، وَابْنِي أَحَقُّ. "(1)

وعمد معاوية في تنصيب ابنه الفاسق على المسلمين إلى أسلوب الترغيب والترهيب، فمن لم يستجب للعطاء والرشوة، فالسيف يُخضعه، فيروي ابن كثير بسنده: قال: "بعث معاوية إلى عبد الرحمن بن أبي بكر بمائة ألف درهم بعد أن أبى البيعة ليزيد بن معاوية، فردها عبد الرحمن وأبى أن يأخذها، وقال: أبيع ديني بدنياي؟ وخرج إلى مكة فمات بها".(2)

ويروي البيهقي بسنده: " أَنَّ مُعَاوِيَةَ بَعَثَ إِلَى ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِائَةَ أَلْفِ دِرْهَمٍ، فَلَمَّا دَعَا مُعَاوِيَةُ إِلَى بَيْعَةِ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: أَتَرَوْنَ هَذَا أَرَادَ؟ إِنَّ دِينِي إِذًا عِنْدِي لَرَخِيصٌ "(3)

و "عن نافع، أن معاوية بعث إلى ابن عمر بمئة ألف، فلما أراد أن يبايع ليزيد، قال: أرى ذاك أراد، إن ديني عندي إذاً لرخيص ".(4)

---

(1) [تاريخ الإسلام للذهبي، ج5، ص163]

(2) [البداية والنهاية لابن كثير/ ج8، ص 96، المستدرك على الصحيحين (3 : 476)]

(3) [السنن الكبرى للبيهقي/ [8 : 159، المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان (1 : 265)]

(4) [الطبقات الكبرى لابن سعد/ (4 : 412)، سير أعلام النبلاء للذهبي، ج3، ص 225 | إسناده صحيح]

وبعد موت معاوية: "لم تكن ليزيد همة إلا بيعة هؤلاء الأربعة نفر، فكتب إلى الوليد بن عتبة يأمره أن يأخذهم بالبيعة أخذاً شديداً لا رخصه فيه... فقال له مروان بن الحكم: أما عبد الله بن عمر وعبد الرحمن بن أبى بكر فلا تخافن ناحيتهما، فليسا بطالبين شيئاً من هذا الأمر، ولكن عليك بالحسين بن على وعبد الله بن الزبير، فابعث إليهما الساعة، فإن بايعا وإلا فاضرب أعناقهما قبل أن يعلن الخبر، فيثب كل واحد منهما ناحية، ويظهر الخلاف".(1)

قال العلاّمة ابن رجب الحنبلي: "والإمامة العظمى لا تستحق بالنسب، ولهذا أنكر الصحابة على من بايع لولده. وقال عبد الرحمن بن أبي بكر: جئتم بها هرقلية، تبايعون لأبنائكم!

وسمع ذلك عائشة والصحابة، ولم ينكروه عليه، **فدل على أن البيعة للأبناء سُنة الروم وفارس، وأما سُنة المسلمين فهي البيعة لمن هو أفضل وأصلح للأمة.**"(2)

***

وبهذا التصرف القبيح، والبدعة المُضلة، والسنة القبيحة في "توريث الحكم للأبناء لمجرد النسب" كأن الأمة أحد المتاع! فقد تمت الخطوة الأخيرة في تحول "الخلافة الراشدة" لـ "الملك العضوض"..

وكانت الخطوات التي مَهدت للتحول من الخلافة إلى الملك:

1- جمع عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الشام كلها لمعاوية. (خطوة غير مقصودة).

2- مقتل عثمان واضطراب أمر المدينة. (خطوة غير مقصودة).

3- الاختلاف على عليّ ومعركة الجمل. (خطوة غير مقصودة، وإن تدخل فيها بني أمية).

---

(1) [الأخبار الطوال ج1، ص227، البدء والتاريخ ج6، ص8]

(2) [فتح الباري لابن رجب، ج5، ص279]

4- معركة صفين. (خطوة مقصودة لذاتها، بذريعة دم عثمان).

5- معركة النهروان ضد الخوارج. (خطوة مُمهدة).

5- بولاية معاوية كانت الخطوة قبل الأخيرة في القضاء على الخلافة. (خطوة مقصودة لذاتها).

6- ولاية العهد ليزيد ابنه. (خطوة مقصودة لذاتها).

وبذلك كانت هذه الخطوة الأخيرة في التحول من "الخلافة الراشدة" إلى "الملك العضوض".

***

ثورة الحسين رضي الله عنه (61 هـ)

لقد كان "الاتفاق السلمي" للحسن رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ – فيما سُمي بعام "الجماعة" – حقناً للدماء.. لم يكن معناه تسليم الأمة لـ "الملك العضوض"؛ وتحويل مسؤولية الخلافة إلى منصب ملكي (يَسترق الأمة، ويسرق الثروة) على سُنة قيصر وكسرى، وإنما تجاوزاً لمرحلة حساسة في تاريخ الأمة، دفعت قبلها دماء كبار الصحابة، وتنازل الخليفة الحسن – الذي مكث في الخلافة حوالي ستة أشهر – لم يكن تنازلاً عن ضعف، ولا انخلاعاً عن مواجهة الظلم.. وإنما من أجل وحدة المسلمين.. "شريطة" أن يعود الأمر إلى "شورى المسلمين" وأن يعود لهم حق الاختيار.. لا حق السيف المسلط على الرقاب.

وقال الحسين رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بعد موت أخيه الحسن: "إني لأرجو أن يكون رأي أخي رحمه الله في الموادعة، ورأيي في جهاد الظلمة رشداً وسداداً"(1)

"وكان أهل العراق والحجاز يعظمونه لمكانته وصلاحه، وهم لا يشكون في أن معاوية إذا مات لم يعدل الناس بحسين أحداً. فلما رأى معاوية توافد الناس إلى الحسين، توعد الحسين وأمر رجاله بمراقبته، "فكتب إليه الحسين كتاباً غليظاً يعدد عليه فيه ما فعل في أمر زياد، وفي قتل حجر، ويقول له: إنك قد فتنت بكيد الصالحين مذ خلقت؟! فكدني ما بدا لك!! وكان آخر الكتاب: والسلام على من اتبع الهدى"(2)

وجاء في هذا الكتاب: "كتب مُعَاوِيَة إلى الحسين بْن علي رضي اللَّه تعالى عنهم: أما بعد، فقد انتهت إلي عنك أمور أرغب بك عنها، فإن كانت حقًا لم أقارك عليها، ولعمري إن من أعطى صفقة يمينه

---

(1) [أنساب الأشراف للبلاذري ج3، ص 152، البداية والنهاية لابن كثير ج8، ص161]

(2) [أنساب الأشراف للبلاذري ج3، ص 153]

وعهد اللَّه وميثاقه لحري بالوفاء، وإن كانت باطلًا فأنت أسعد الناس بذلك، وبحظ نفسك تبدأ، وبعهد اللَّه توفي، فلا تحملني على قطيعتك والإساءة بك، فإني متى أنكرك تنكرني، ومتى تكدني أكدك، فاتق شق عصا هذه الأمة وأن يرجعوا على يدك إلى الفتنة، فقد جربت الناس وبلوتهم، وأبوك كان أفضل منك، وقد كان اجتمع عليه رأي الذين يلوذون بك، ولا أظنه يصلح لك منهم ما كان فسد عليه، فانظر لنفسك ودينك {وَلا يَسْتَخِفَّنَّكَ الَّذِينَ لا يُوقِنُونَ}.

فكتب إليه الحسين: أما بعد، فقد بلغني كتابك تذكر أنه بلغتك عني أمور ترغب عنها، فإن كنت حقًّا لم تقارني عليها، ولن يهدي إلى الحسنات ويسدد لها إلا اللَّه، فأما ما نمي إليك فإنما رقاه الملاقون المشاؤون بالنمائم المفرقون بين الجميع، وما أريد حربًا لك ولا خلافًا عليك، وأيم اللَّه لقد تركت ذلك وأنا أخاف اللَّه فِي تركه، وما أظن اللَّه راضيًا عني بترك محاكمتك إليه، ولا عاذري دون الإعذار إليه فيك، وفي أوليائك القاسطين الملحدين، حزب الظالمين وأولياء الشياطين، ألست قاتل حجر بْن عدي وأصحابه المصلين العابدين، الذين ينكرون الظلم ويستعظمون البدع، ولا يخافون فِي اللَّه لومة لائم، ظلمًا وعدوانًا، بعد إعطائهم الأمان بالمواثيق والإيمان المغلظة؟ أولست قاتل عمرو بْن الحمق صاحب رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الذي أبلته العبادة وصفرت لونه وأنحلت جسمه؟! أولست المدعي زياد بْن سمية المولود على فراش عبيد عبد ثقيف، وزعمت أنه ابن أبيك، وقد قَالَ رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "الولد للفراش وللعاهر الحجر". فتركت سنة رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وخالفت أمره متعمدًا، واتبعت هواك مكذبًا، بغير هدى من اللَّه، ثم سلطته على العراقين فقطع أيدي المسلمين وسمل أعينهم، وصلبهم على جذوع النخل، كأنك لست من الأمة وكأنها ليست منك، وقد قَالَ رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "من ألحق بقوم نسبًا ليس لهم فهو ملعون". أولست صاحب الحضرميين الذين كتب إليك ابن سمية أنهم على دين علي، فكتب إليه: اقتل من كان على دين علي ورأيه، فقتلهم ومثل بهم بأمرك، ودين علي دين محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الذي كان يضرب عليه أباك، والذي انتحالك إياه أجلسك مجلسك هذا، ولولا هو كان أفضل شرفك تجشم الرحلتين فِي طلب

الخمور، وقلت: انظر لنفسك ودينك والأمة واتق شق عصا الألفة وأن ترد الناس إلى الفتنة، فلا أعلم فتنة على الأمة أعظم من ولايتك عليها، ولا أعلم نظرًا لنفسي وديني أفضل من جهادك، فإن أفعله فهو قربة إلى ربي، وإن أتركه فذنب أستغفر اللَّه منه فِي كثير من تقصيري، وأسأل اللَّه توفيقي لأرشد أموري، وأما كيدك إياي فليس يكون على أحد أضر منه عليك، كفعلك بهؤلاء النفر الذين قتلتهم ومثلت بهم بعد الصلح من غير أن يكونوا قاتلوك ولا نقضوا عهدك، إلا مخافة أمر لو لم تقتلهم مت قبل أن يفعلوه، أو ماتوا قبل أن يدركوه، فأبشر يا مُعَاوِيَة بالقصاص، وأيقن بالحساب، وأعلم أن لله كتابًا لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، وليس اللَّه بناس لك أخذك بالظنة، وقتلك أولياءه على الشبهة والتهمة، وأخذك الناس بالبيعة لابنك، غلام سفيه يشرب الشراب، ويلعب بالكلاب، ولا أعلمك إلا خسرت نفسك، وأوبقت دينك، وأكلت أمانتك، وغششت رعيتك، وتبوأت مقعدك من النار {بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ}."[1]

فلم يُبايع الحسين رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بيعة الضلالة ليزيد - بعد موت أبيه - وذهب إلى مكة.. ليرى كيف يواجه هذا الأمر، وكيف يمكنه إحياء السنة - في أمر الحكم والسلطان - وإماتة البدعة التي فشت وعلت.

ولما تم توريث الملك ليزيد بن معاوية؛ وحدث "الانقلاب الكلي" في النظام السياسي الإسلامي، و"اغتصاب" شورى المسلمين، وإعمال السيف في كل معترض ومخالف، وانشقاق الصف السياسي المسلم تجاه هذه الحادثة الخطيرة، وانهيار "منظومة الخلافة الراشدة"؛ كان لا بد وأن يُوجد من يقف لهذه الكارثة، ولا يستسلم لها - وإن كان أمر الله قدراً مقدوراً - لكن لا بد للأجيال التالية أن تستلهم النموذج الصحيح والموقف الرباني تجاه هذه الكارثة التي حلّت بالإسلام والمسلمين..

فكان خروج الحسين وثورته.. وأحقيته وأحقية المسلمين بعدم الاستسلام لسلطة السيف.. إنما الاستسلام والطاعة لـ "كتاب الله" و"شورى الأمة ورضها" في المجموع.

(1) [أنساب الأشراف للبلاذري ج5، ص 128]

ولما لم تكن كارثة تحول النظام السياسي للمسلمين إلى "الملك العضوض" اتضح مدى خطورتها لدى المسلمين حينها.. فقد تم الاستسلام لهذا الملك العضوض القائم على سلطة السيف والقهر، وحينها وقف الحسين وأهله بيته وصحبه وحدهم.. ثم خلفهم مجموعة كاذبة من الأتباع المدعين نصرتهم له، ثم تخلوا عنه!

وكان الطاغية يزيد بن معاوية قد علم بتخطيط الحسين المجيء إلى الكوفة، فاستعد لهذا الأمر أشد استعداد، فعزل النعمان بن بشير عن الكوفة خوفاً من ضعفه في مواجهة الحسين، بعد أن بلغه – من الوشاة – قول النعمان: "أن أكون ضعيفاً وأنا في طاعة الله، أحب إلي من أن أكون قوياً في معصية الله، وما كنت لأهتك ستراً ستره الله"[(1)] فنصحه كاتب معاوية وصاحب أمره السير "جون" النصراني! بتولية العنيد الشقي عبيد الله بن زياد[(2)]، وكتب يزيد إلى ابن زياد: "بلغني مسير حسين إلى الكوفة، وقد ابتلى به زمانك من بين الأزمان، وبلدك من بين البلدان، وابتليت به من بين العمال، وعندها تعتق أو تعود عبداً كما يعتبد العبيد"[(3)]

ولم يكن الحسين شاباً أهوجاً لم يستمع إلى النصح كما صور بعض من يدافع عن "الملك العضوض" – ويؤصل بالباطل والبهتان له – فهو كان ابن السادسة والخمسين من العمر.. عركته التجارب والمحن، ونهل من نبع النبوة الصافي، وعاصر الخلفاء الأربعة، وجاهد معهم – رضوان الله عليهم،

---

(1) [تاريخ الطبري ج5، ص 348]

(2) (رُوي عن هذا اللعين سخريته من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ففي مسند أحمد: "سَمِعْتُ أَبَا بَرْزَةَ، وَخَرَجَ مِنْ عِنْدِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ وَهُوَ مُغْضَبٌ، فَقَالَ: "مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنِّي أَعِيشُ حَتَّى أُخَلَّفَ فِي قَوْمٍ يُعَيِّرُونِي بِصُحْبَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالُوا: إِنَّ مُحَمَّدِيَّكُمْ هَذَا لَدَحْدَاحٌ! سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي الْحَوْضِ: فَمَنْ كَذَّبَ، فَلَا سَقَاهُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مِنْهُ ". [مسند أحمد/19279، الجامع لمعمر بن راشد/20852، إسناده متصل، رجاله ثقات] دحداح: قصير كبير البطن، ولعل له مقصد معنوي أي يُوسع في الكلام ويكذب! ويبدو أن هذه كانت عقيدة هؤلاء الفاسقين، فقد قال الحجاج اللعين لزيد بن أَرْقَم: "إِن مُحَمَّدِيَّكم هذا الدَّحداح"!)

(3) [أنساب الأشراف للبلاذري ج3، ص 160، تاريخ دمشق لابن عساكر]

والسلام على آل البيت – وكان يعرف ما عليه أهل العراق من خذلان، وما عليه أهل الشام من بدعة ونهم للملك.. كل ذلك كان حاضراً في ذهنه وهو ينظر في هذا الأمر العصيب، وماذا يمكنه أن يعذر إلى الله فيه؟!

ولم يتهور الحسين في شيء من أمره.. فبعد أن كتب له أهل الكوفة بالمجيء ليبايعوه إماماً، أرسل إليهم مسلم بن عقيل بن أبي طالب ليستعلم أمرهم، ويستوثق منهم.. ثم نزل عند بعض أهل الكوفة ليأخذ البيعة للحسين، فعلم عبيد الله بن زياد – عليه من الله ما يستحق – بمجيء رسول الحسين، فاستعد لقتالهم، وقد علم مسلم بن عقيل أن أهل الكوفة لن ينصروا الحسين، وسيخذلونه مثلما خذلوه وتفرقوا عنه عند حصارهم قصر عبيد الله بن زياد..

وإنَّ كتابة بعض أهل الكوفة إلى الحسين إما كان عن نية صادقة في نصرته، ثم ذابت هذه النية تحت خوف البطش والفتك، أو الرشوة والعطاء. أو عن نية صادقة في نصرته، ولما تتابع الخذلان عليه، نجى كل طرف بنفسه. أو عن رشوة وتجارة بالحسين. أو عن غير رغبة حقيقية فيها البيعة التامة له. أو عن الشك في قتال الظالمين. أو كما قيل "القلوب مع الحسين، والسيوف مع بني أمية"! أو عن استدراج له للانتهاء من أمره، فلن يستقر مُلك بني أمية طالما الحسين – وأمثاله – على قيد الحياة سواء أكان في الكوفة أو مكة أو في أي مكان آخر، فكان سيد عصره رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ويُحتمل أن يكون كل هذه الاحتمالات كانت موجودة ومختلطة في الواقع والقلوب.

وقُتل مسلم بن عقيل – ومن ناصره – شر قتلة، ولما قدم الحسين قرب الكوفة، وعلم بمقتل مسلم، قال لمن جاء معه ينصره: لقد خذلنا الناس، فمن أحب الانصراف فلينصرف.. ولم يتبق معه إلا أهل بيته ومن جاء معه من المدينة، و"توجه إليه عمر بن سعد – بأمر من عبيد الله بن زياد – فلما أتاه قال له الحسين: اختر واحدة من ثلاث: إما أن تدعوني فأنصرف من حيث جئت، وإما أن تدعوني فأذهب إلى يزيد، وإما أن تدعوني فألحق بالثغور، فقبل ذلك عمر، فكتب إليه عبيد الله: لا ولا كرامة حتى

يضع يده في يدي! فقال له الحسين: لا والله لا يكون ذلك أبداً، فقاتله.. فقُتل أصحاب الحسين كلهم، وفيهم بضعة عشر شاباً من أهل بيته "(1)

"وقد روي عن عقبة بن سمعان أنه قال: صحبت الحسين من المدينة إلى مكة، ومن مكة إلى العراق ولم أفارقه حتى قتل، وسمعت جميع مخاطباته للناس إلى يوم مقتله، فوالله ما أعطاهم ما يتذاكر الناس أنه يضع يده في يد يزيد، ولا أن يسيروه إلى ثغر من ثغور المسلمين، ولكنه قال: دعوني أرجع إلى المكان الذي أقبلت منه، ودعوني أذهب في هذه الأرض العريضة حتى ننظر إلى ما يصير إليه أمر الناس فلم يفعلوا ".(2)

و"لَمَّا نَزَلَ عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ بِحُسينٍ، وَأَيْقَنَ أَنَّهُمْ قَاتِلُوهُ، وَقَامَ فِي أَصْحَابِهِ خَطِيبًا، فَحَمِدَ اللَّهَ جَلَّ جَلَالُهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "قَدْ نَزَلَ مَا تَرَوْنَ مِنَ الأَمْرِ، وَإِنَّ الدُّنْيَا تَغَيَّرَتْ وَتَنَكَّرَتْ وَأَدْبَرَ مَعْرُوفُهَا، وَاسْتَمَرَّتْ حَتَّى لَمْ يَبْقَ مِنْهَا إِلا كَصُبَابَةِ الإِنَاءِ إِلا خَسِيسُ عَيْشٍ كَالْمَرْعَى الْوَبِيلِ، أَلا تَرَوْنَ الْحَقَّ لا يُعْمَلُ بِهِ، وَالْبَاطِلَ لا يُتَنَاهَى عَنْهُ، لِيَرْغَبَ الْمُؤْمِنُ فِي لِقَاءِ اللَّهِ، وَإِنِّي لا أَرَى الْمَوْتَ إِلا سَعَادَةً، وَالْحَيَاةَ مَعَ الظَّالِمِينَ إِلا بَرَمًا [جُرْمًا]"(3)

وتمت المواجهة.. ولم يكن يدور في خلد المسلمين حينها مدى خطورة "فتنة المُلك"! وقدرتها الوحشية على انتهاك كل حرمة، حتى ولو كانت حرمة ابن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وأهل بيته.. فقتلوا الحسين وأهله بيته – قَدّس الله أرواحهم – بصورة وحشية لم ترع حرمة، ولم ترع كرامة لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ..

فقُتل الحسين وآل بيته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إلا غلاماً كان مريضاً مع النساء! وسيقت النساء سبايا إلى الشام!

---

(1) [تاريخ الطبري ج5، ص 389، المنتظم لابن الجوزي ج5، ص336]

(2) [الكامل في التاريخ لابن الأثير ج3، ص164]

(3) [المعجم الكبير للطبراني/ 2842، تاريخ الإسلام للذهبي]

"فعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أُتِيَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ، بِرَأْسِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَام فَجُعِلَ فِي طَسْتٍ فَجَعَلَ يَنْكُتُ "[1] "وإذا رأس الحسين موضوع بين يديه – أي ابن زياد – وإذا هو ينكت فيه بقضيب بين ثناياه ساعة، فقال له زيد بن أرقم: ارفع هذا القضيب عن هاتين الثنيتين، فو الله الذي لا إله إلا هو لقد رأيت شفتي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ على هاتين الثنيتين يقبلهما» ثم انفضخ الشيخ يبكي، فقال له ابن زياد: أبكى الله عينك، فو الله لولا أنك شيخ قد خرفت وذهب عقلك لضربت عنقك، قال: فنهض فخرج، فلما خرج قال الناس: والله لقد قال زيد بن أرقم كلاماً لو سمعه ابن زياد لقتله، قال: فقلت ما قال؟ قالوا: مر بنا وهو يقول: ملك عبد عبيداً فاتخذهم تليدا أنتم يا معشر العرب العبيد بعد اليوم، قتلتم ابن فاطمة، وأمرتم ابن مرجانة، فهو يقتل خياركم، ويستعبد شراركم، فبعداً لمن رضي بالذل".[2]

"وأمر ابن زياد فنودي الصلاة جامعة، فاجتمع الناس فصعد المنبر فذكر ما فتح الله عليه من قتل الحسين الذي أراد أن يسلبهم الملك ويفرق الكلمة عليهم، فقام إليه عبد الله بن عفيف الأزدي، فقال: ويحك يا ابن زياد!! تقتلون أولاد النبيين وتتكلمون بكلام الصديقين! فأمر به ابن زياد فقُتل وصلب".[3]

وروى ابن الجوزي بسنده "قال: قدم برأس الحسين، فلما وضع بين يدي يزيد ضربه بقضيب كان فِي يده، ثم قَالَ: يفلقن هاما من رجال أعزة علينا وهم كانوا أعق وأظلما". وقَالَ بسنده: "حَدَّثَنَا ليث، عن مجاهد، قَالَ: جيء برأس الحسين بن علي، فوضع بين يدي يزيد بن معاوية، فتمثل بهذين البيتين،

ليت أشياخي ببدر شهدوا جزع الخزرج من وقع الأسل

فأهلـــوا واستهلـــوا فرحـا ثم قالوا لي: بقيت لأتمثل "[4]

(1) [صحيح البخاري/ 3748]

(2) [البداية والنهاية لابن كثير ج8، ص 190، تاريخ دمشق لابن عساكر ج 41، ص 365]

(3) [البداية والنهاية لابن كثير ج8، ص 191]

(4) [المنتظم لابن الجوزي ج5، ص343]

وهو مشهد يُعيد إلى الأذهان مشهد جدته هند، وهي تحاول أن تأكل كبد سيد الشهداء حمزة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ! فيزيد – عليه من الله ما يستحق – يثأر لشيوخه وأباءه من كفار قريش الذين قُتلوا بغزوة بدر، ويُمثل بابن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، حتى تقر أعينهم.. فيا له من نفاق، ويا له من حسد وغل وبغي ضيّع الأمة.

فسلام الله ورضوانه على الحسين وعلى آل بيت رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، ولعنة الله والملائكة والناس أجمعين على من تجرأ عليهم واستحل قتلهم وانتهاك حرمتهم؛ من أجل متاع الدنيا وسلطان الملك.

***

ولقد صَوّر بعض من يتستر بستار السنة.. وأهل السنة منهم براء – بل هم مغالون خبلتهم عبادة الظالمين – أن خروج الحسين إلى الكوفة هو "خروج آثم" على الخليفة الشرعي يزيد بن معاوية !! وهو لم يكن خليفة بل ملك، ولم تكن له شرعية.. غير شرعية السيف والبغي، أما الحسين فهو وأخيه سيدا شباب أهل الجنة كما قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ.

ومن الخبل والسفه قولهم: "إن الحسين قُتل بسيف جده"![1] ومنهم من يتمنى لو كان هو الذي قتل الحسين لحديث رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ في قتال المنازعين لأولي الأمر! وهؤلاء أنفسهم يعتبرون في خروج معاوية – رأس الفئة الباغية – على عليّ أنه اجتهد فأخطأ وله الأجر !!

فنرى مدى المستوى الهابط، والفكر الضال، الذي وصل إلى أن أصبح يزيد الفاسق الخمير خليفة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، والحسين خارج عن سنة جده صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ.. فهي حالة لا تحتاج إلى إفهام العقول، بقدر ما تحتاج إلى طهارة القلوب من نجاسات عبادة الظالمين، والتحرر من أغلال الهوى الذي يُعمي البصيرة، ويهبط بالإنسان إلى أسفل سافلين.

(1) [وهو للأسف قول العلاّمة ابن العربي! وسنناقش ما جاء في كتابه "العواصم" في الباب الثاني إن شاء الله]

ولقد كان الحسين يعرف أن مصيره القتل إذ لم يُبايع هذه البيعة المبتدعة فعن ابن عباس قال: "استشارني الحسين في الخروج فقلت: والله لولا أن يزري ذلك بي وبك لنشبت يدي في رأسك!! فقال: "والله لأن أقتل بمكان كذا وكذا أحب إلي من أن يستحل بي هذه الحرمة غدا" .[1] وهذه الحرمة – أي حرمة البيت الحرام – ستُستحل في موقعة ابن الزبير مع الطاغية العنيد الحجاج.

فهو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ شهيد السُنة، وشهيد الحرية، وشهيد الحقيقة التي كشفت عن وحشية الملك العضوض التي لم ترع حرمة، ولا كرامة، ولا عهد، ولا ذمة في ابن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، ولا حتى في النساء والأطفال.

فالحسين كان وحده – هو وأهل بيته – فلم يكن في جيش، ولم يكن في ثورة عارمة.. وقُتل وهو يرفع لواء سنة جده صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، ويأبى الضيم والذلة للظالمين. ولقد كان يرغب في الرجوع إلى مكة بلا مواجهة شرط عدم المبايعة على باطل، والاستسلام لظلم. فأبى الظالمون إلا غدراً وخيانة.

***

وماذا بعد مقتل الحسين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بهذه الطريقة الوحشية، وبشكل واضح على يد السلطة الحاكمة؟!

ماذا سيكون مصير الأمة بعد أن قتل ابن دعيها ابن نبيها؟!

كيف بمكانة مَن بعده مِن الصالحين والمسلمين؟!!

فلم يُعد كرامة لمسلم، ولا حرمة لدمه إذا واجه الظلم والطغيان.. فبعد مقتله تم استباحة المدينة حرم رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، واستباحة مكة حرم الله جَلَّ جَلَالُهُ.

وفجيعة مقتل الحسين مختلفة عن مقتل غيره، في أنه قُتل على يد السلطة الحاكمة، لا على يد خارجين أو طارئين، بل على يد النظام الحاكم الذي أعطى لنفسه حق الشرعية في استباحة القتل على هذا النحو!

---

(1) [أنساب الأشراف للبلاذري ج3، ص147، البداية والنهاية لابن كثير ج8، ص159]

ومن كان يظن أن الحسين إذ لم يخرج كان حقن دمه، ودم أهل بيته.. فهو مخطئ، فمقتل الحسين كانت قضية وجود بالنسبة لبني أمية – وقد قُتل من قبل الحسن، وقُتل عبد الرحمن بن خالد بن الوليد– والدليل أنه بمجرد اعتراض أهل المدينة على فجور وجبرية وطغيان يزيد بن معاوية استباحهم، وبمجرد اعتراض عبد الله بن الزبير استباحوا مكة، هذه هي الحقيقة التي يتعامى عنها أهل الأهواء وعُباد الظالمين.

القضية باختصار في الملك العضوض والجبري: أن تكون خولاً – عبداً – للملوك، فإن رضوا عنك أجزلوا لك العطاء، وإن غضبوا عليك – كائناً من كنت أنت – حزوا رأسك ولا كرامة.. وقد فعلها بنو أمية ليس مع عموم المسلمين فحسب، بل مع كبار الصحابة، وآل بيت رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ.

ومن جاء بعدهم سار على بدعتهم الخبيثة في اتخاذ عباد الله خولاً، وماله دُولة، وكتابه دغلاً – أي: تحريف الكلم عن مواضعه وفقاً لأهوائهم وإفساداً لحقائقه – والاستهانة بدماء المسلمين وكرامتهم وحريتهم. والتسلط على الأمة بالسيف.. والسيف وحده. حاشا فترات من النور والعدل من بعض الحُكام أمثال عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وغيره.

***

إنَّ ثورة الحسين – رضوان الله عليه والصلاة والسلام على آل البيت – يجب أن تكون حاضرة في ذهن المسلمين وفكرهم.. ويجب أن تكون دماءه وقوداً للأجيال وهي تستلهم طريق هذا "السلف الصالح" وهي تجاهد لتعيد "الخلافة الراشدة" وتتخلص من "الملك العضوض" ومن "الملك الجبري والطواغيت" وتُعيد وحدة المسلمين تحت راية الله – وحده لا شريك له – وتدور مع كتاب الله حيث دار، والأمة هي التي تملك أمرها، وتُولي الأصلح منها والأجدر، وتدعمه، وتحاسبه، وتعزله،

وتشاركه.. حتى تعود للأمة فاعليتها وقدرتها على حمل الرسالة من جديد، بعد أن تُشفى بإذن الله من أمراض الاستبداد التي تفتك بها.

ويجب أن يتخلص المسلمون من الفقه السياسي للملك العضوض.. وأن يعودوا لاستخلاص "الفقه الراشدي" بعيداً عن نظريات "عبادة الحاكم"، وعن "التأصيل للظلم والاستبداد والبغي"، وأن يكونوا على مستوى عصرهم، وجيلهم في القدرة على استنقاذ المسلمين من الملك الجبري إلى الخلافة الراشدة.

***

موقعة الحرة "الهجوم على حرم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم" (63 هـ)

وفيها خلع أهل المدينة عامل يزيد عليها، وخلعوا بيعة يزيد نفسه.. فأرسل إليهم مسلم بن عقبة[1] لغزو المدينة، فيروي ابن جرير الطبري بسنده: "وَذَلِكَ مَا حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَشْيَاخَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ يُحَدِّثُونَ أَنَّ مُعَاوِيَةَ لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ دَعَا يَزِيدَ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ لَكَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ يَوْمًا، فَإِنْ فَعَلُوا فَارْمِهِمْ بِمُسْلِمِ بْنِ عُقْبَةَ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ قَدْ عَرَفْتُ نَصِيحَتَهُ، فَلَمَّا هَلَكَ مُعَاوِيَةُ وَفَدَ إِلَيْهِ وَفْدٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَكَانَ مِمَّنْ وَفَدَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي عَامِرٍ، وَكَانَ شَرِيفًا فَاضِلا سَيِّدًا عَابِدًا مَعَهُ ثَمَانِيَةُ بَنِينَ لَهُ، فَأَعْطَاهُ مِائَةَ أَلْفِ دِرْهَمٍ، وَأَعْطَى بَنِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَشَرَةَ آلافٍ سِوَى كِسْوَتِهِمْ وَحُمْلانِهِمْ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْظَلَةَ أَتَاهُ النَّاسُ، فَقَالُوا: مَا وَرَاءَكَ؟ قَالَ: جِئْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ رَجُلٍ، وَاللَّهِ لَوْ لَمْ أَجِدْ إِلا بَنِيَّ هَؤُلاءِ لَجَاهَدْتُهُ بِهِمْ، قَالُوا: قَدْ بَلَغَنَا أَنَّهُ أَجْدَاكَ وَأَعْطَاكَ وَأَكْرَمَكَ، قَالَ: قَدْ فَعَلَ، وَمَا قَبِلْتُ مِنْهُ إِلا لأَتَقَوَّى بِهِ، وَحَضَّضَ النَّاسَ فَبَايَعُوهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ يَزِيدَ، فَبَعَثَ مُسْلِمُ بْنُ عُقْبَةَ إِلَيْهِمْ وَقَدْ بَعَثَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ إِلَى كُلِّ مَاءٍ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الشَّامِ، فَصَبُّوا فِيهِ زُقًّا مِنْ قَطِرَانٍ، وَعُوِّرَ فَأَرْسَلَ اللَّهُ السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ فَلَمْ يَسْتَقُوا بِدَلْوٍ حَتَّى وَرَدُوا الْمَدِينَةَ فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ أَهْلُ الْمَدِينَةِ بِجُمُوعٍ كَثِيرَةٍ وَهَيْئَةٍ لَمْ يُرَ مِثْلُهَا، فَلَمَّا رَآهُمْ أَهْلُ الشَّامِ هَابُوهُمْ وَكَرِهُوا قِتَالَهُمْ، وَمُسْلِمٌ شَدِيدُ الْوَجَعِ، فَبَيْنَمَا النَّاسُ فِي قِتَالِهِمْ إِذْ سَمِعُوا التَّكْبِيرَ مِنْ خَلْفِهِمْ فِي جَوْفِ الْمَدِينَةِ، وَأَقْحَمَ عَلَيْهِمْ بَنُو حَارِثَةَ أَهْلَ الشَّامِ وَهُمْ عَلَى الْجُدِّ، فَانْهَزَمَ النَّاسُ، فَكَانَ مَنْ أُصِيبَ فِي الْخَنْدَقِ أَكْثَرَ مِمَّنْ قُتِلَ مِنَ النَّاسِ، فَدَخَلُوا الْمَدِينَةَ وَهُزِمَ النَّاسُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْظَلَةَ مُسْتَنِدٌ إِلَى أَحَدِ بَنِيهِ يَغُطُّ نَوْمًا، فَنَبَّهَهُ ابْنُهُ، فَلَمَّا فَتَحَ عَيْنَيْهِ فَرَأَى مَا صَنَعَ النَّاسُ أَمَرَ أَكْبَرَ بَنِيهِ فَتَقَدَّمَ حَتَّى قُتِلَ، فَدَخَلَ مُسْلِمُ

(1) وقد تعمد يزيد اختياره لأنه أعرابي جاهل، لا يعرف للمدينة حُرمة، فكان متوحشاً فظاً غليظاً، قتل الكثير من فضلاء المدينة صبراً.

بْنُ عُقْبَةَ الْمَدِينَةَ فَدَعَا النَّاسَ لِلْبَيْعَةِ عَلَى أَنَّهُمْ خَوَلٌ لِيَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ يَحْكُمُ فِي دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ مَا شَاءَ"(1)

ويروي ابن سعد في الطبقات: "أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حدثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: وَأَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَسَّانَ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَعَنْ غَيْرِهِمْ أَيْضًا كُلٌّ قَدْ حَدَّثَنِي، قَالُوا: لَمَّا وَثَبَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَيَالِيَ الْحَرَّةِ، أخرجوا بَنِي أُمَيَّةَ عَنِ الْمَدِينَةِ، وَأَظْهَرُوا عَيْبَ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، وَخِلافَهُ أَجْمَعُوا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ، فَأَسْنَدُوا أَمْرَهُمْ إِلَيْهِ، فَبَايَعَهُمْ عَلَى الْمَوْتِ، وَقَالَ: " يَا قَوْمُ، اتَّقُوا اللَّهَ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ "، فَوَاللَّهِ مَا خَرَجْنَا عَلَى يَزِيدَ حَتَّى خِفْنَا أَنْ نُرْمَى بِالْحِجَارَةِ مِنَ السَّمَاءِ، إِنَّ رَجُلا يَنْكِحُ الأُمَّهَاتِ، وَالْبَنَاتِ، وَالأَخَوَاتِ، وَيَشْرَبُ الْخَمْرَ، وَيَدَعُ الصَّلاةَ، وَاللَّهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعِي أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ، لأَبْلَيْتُ لِلَّهِ فِيهِ بَلاءً حَسَنًا، فَتَوَاثَبَ النَّاسُ يَوْمَئِذٍ يُبَايِعُونَ مِنْ كُلِّ النَّوَاحِي، وَمَا كَانَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ تِلْكَ اللَّيَالِي مَبِيتٌ إِلا الْمَسْجِدُ، وَمَا كَانَ يَزِيدُ عَلَى شَرْبَةٍ مِنْ سَوِيقٍ يُفْطِرُ عَلَيْهَا إِلَى مِثْلِهَا مِنَ الْغَدِ يُؤْتَى بِهَا فِي الْمَسْجِدِ، يَصُومُ الدَّهْرَ، وَمَا رُئِيَ رَافِعًا رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ إِخْبَاتا، فَلَمَّا دَنَا أَهْلُ الشَّامِ مِنْ وَادِي الْقُرَى، صَلَّى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْظَلَةَ بِالنَّاسِ الظُّهْرَ، ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرَ، فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: " أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا خَرَجْتُمْ غَضَبًا لِدِينِكُمْ، فَأَبْلُوا لِلَّهِ بَلاءً حَسَنًا، لِيوجِبْ لَكُمْ بِهِ مَغْفِرَتَهُ، وَيُحِلَّ بِهِ عَلَيْكُمْ رِضْوَانَهُ. قَدْ خَبَّرَنِي مَنْ نَزَلَ مَعَ الْقَوْمِ السُّوَيْدَاءَ، وَقَدْ نَزَلَ الْقَوْمُ الْيَوْمَ ذَا خَشَبٍ، وَمَعَهُمْ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ، وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُحَيِّنُهُ بِنَقْضِهِ الْعَهْدَ وَالْمِيثَاقَ عِنْدَ مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ "، فَتَصَايَحَ النَّاسُ، وَجَعَلُوا يَنَالُونَ مِنْ مَرْوَانَ، وَيَقُولُونَ: الْوَزَغُ بْنُ الْوَزَغِ، وَجَعَلَ ابْنُ حَنْظَلَةَ يُهَدِّئُهُمْ، وَيَقُولُ: إِنَّ الشَّتْمَ لَيْسَ بِشَيْءٍ، اصْدِقُوهُمُ اللِّقَاءَ، وَاللَّهِ مَا صَدَقَ قَوْمٌ قَطُّ، إِلا حَازُوا النَّصْرَ بِقُدْرَةِ اللَّهِ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا بِكَ وَاثِقُونَ، وَبِكَ آمَنَّا، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا، وَإِلَيْكَ أَلْجَأْنَا ظُهُورَنَا، ثُمَّ نَزَلَ، وَصَبَّحَ الْقَوْمُ الْمَدِينَةَ، فَقَاتَلَ أَهْلُ

---

(1) [تاريخ الطبري ج5، ص 250، البداية والنهاية لابن كثير ج8، ص 222، تاريخ خليفة لابن خياط ج1، ص 237]

الْمَدِينَةِ قِتَالاً شَدِيدًا حَتَّى كَثَرَهُمْ أَهْلُ الشَّامِ، وَدَخَلَتِ الْمَدِينَةُ مِنَ النَّوَاحِي كُلِّهَا، فَلَبِسَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْظَلَةَ يَوْمَئِذٍ دِرْعَيْنِ، وَجَعَلَ يَحُضُّ أَصْحَابَهُ عَلَى الْقِتَالِ، فَجَعَلُوا يُقَاتِلُونَ، وَقُتِلَ النَّاسُ، فَمَا تُرَى إِلا رَايَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ مُمْسِكًا بِهَا مَعَ عِصَابَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَحَانَتِ الظُّهْرُ، فَقَالَ لِمَوْلًى لَهُ: احْمِ لِي ظَهْرِي حَتَّى أُصَلِّيَ، فَصَلَّى الظُّهْرَ أَرْبَعًا مُتَمَكِّنًا، فَلَمَّا قَضَى صَلاتَهُ، قَالَ لَهُ مَوْلاهُ: وَاللَّهِ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَا بَقِيَ أَحَدٌ، فَعَلامَ نُقِيمُ؟ وَلِوَاؤُهُ قَائِمٌ مَا حَوْلَهُ خَمْسَةٌ، فَقَالَ: وَيْحَكَ إِنَّمَا خَرَجْنَا عَلَى أَنْ نَمُوتَ، ثُمَّ انْصَرَفَ مِنَ الصَّلاةِ وَبِهِ جِرَاحَاتٌ كَثِيرَةٌ، فَتَقَلَّدَ السَّيْفَ، وَنَزَعَ الدِّرْعَ، وَلَبِسَ سَاعِدَيْنِ مِنْ دِيبَاجٍ، ثُمَّ حَثَّ النَّاسَ عَلَى الْقِتَالِ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ كَالأَنْعَامِ الشُّرَّدِ، وَأَهْلُ الشَّامِ يَقْتُلُونَهُمْ فِي كُلِّ وَجْهٍ، فَلَمَّا هُزِمَ النَّاسُ، طَرَحَ الدِّرْعَ وَمَا عَلَيْهِ مِنْ سِلاحٍ، وَجَعَلَ يُقَاتِلُهُمْ وَهُوَ حَاسِرٌ حَتَّى قَتَلُوهُ، ضَرَبَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ، فَقَطَعَ مَنْكِبَيْهِ حَتَّى بَدَا سَحْرُهُ وَوَقَعَ مَيِّتًا، فَجَعَلَ مُسْرِفٌ يَطُوفُ عَلَى فَرَسٍ لَهُ فِي الْقَتْلَى، وَمَعَهُ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ، فَمَرَّ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ، وَهُوَ مَادٌّ إِصْبَعَهُ السَّبَّابَةَ، فَقَالَ مَرْوَانُ: أَمَا وَاللَّهِ، لَئِنْ نَصَبْتَهَا مَيِّتًا لَطَالَ مَا نَصَبْتَهَا حَيًّا، وَلَمَّا قُتِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْظَلَةَ، لَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ مَقَامٌ، فَانْكَشَفُوا فِي كُلِّ وَجْهٍ وَكَانَ الَّذِي وَلِيَ قَتْلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ رَجُلانِ شُرَّعًا فِيهِ جَمِيعًا، وَحَزَّا رَأْسَهُ، وَانْطَلَقَ بِهِ أَحَدُهُمَا إِلَى مُسْرِفٍ، وَهُوَ يَقُولُ: رَأْسُ أَمِيرِ الْقَوْمِ، فَأَوْمَأَ مُسْرِفٌ بِالسُّجُودِ، وَهُوَ عَلَى دَابَّتِهِ، وَقَالَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: رَجُلٌ مِنْ بَنِي فَزَارَةَ. قَالَ: مَا اسْمُكَ؟ قَالَ: مَالِكٌ، قَالَ: فَأَنْتَ وَلِّيتَ قَتْلَهُ وَحَزَّ رَأْسِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَجَاءَ الآخَرُ مِنَ السُّكُونِ مِنْ أَهْلِ حِمْصَ، يُقَالُ لَهُ سَعْدُ بْنُ الْجَوْنِ، فَقَالَ: أَصْلَحَ اللَّهُ الأَمِيرَ، نَحْنُ شَرَعْنَا فِيهِ رُمْحَيْنَا، فَأَنْفَذْنَاهُ بِهِمَا، ثُمَّ ضَرَبْنَاهُ بِسَيْفَيْنَا حَتَّى تَثَلَّمَا مِمَّا يَلْتَقِيَانِ، قَالَ الْفَزَارِيُّ: بَاطِلٌ، قَالَ السَّكُونِيُّ: فَأَحْلَفَهُ بِالطَّلاقِ وَالْحُرِّيَةِ، فَأَبَى أَنْ يَحْلِفَ وَحَلَفَ السَّكُونِيُّ عَلَى مَا قَالَ، فَقَالَ مُسْرِفٌ: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ يَحْكُمُ فِي أَمْرِكُمَا، فَأَبْرَدَهُمَا، فَقَدِمَا عَلَى يَزِيدَ بِقَتْلِ أَهْلِ الْحَرَّةِ، وَبِقَتْلِ ابْنِ حَنْظَلَةَ، فَأَجَازَهُمَا بِجَوَائِزَ عَظِيمَةٍ، وَجَعَلَهُمَا فِي شَرَفٍ مِنَ الدِّيوَانِ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْحُصَيْنِ بْنِ نُمَيْرٍ، فَقُتِلا فِي حِصَارِ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: وَكَانَتِ الْحَرَّةُ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ"(1)

(1) [الطبقات الكبرى لابن سعد/ ج5 ، ص 33، تاريخ الإسلام للذهبي ج5، ص27]

وليس ذلك فحسب بل أمر الفاسق اللعين باستباحة المدينة ثلاثاً، فقال لمسلم بن عقبة: "ادع القوم ثلاثاً، فإن هم أجابوك وإلا فقاتلهم، فإذا ظهرت عليهم فأبحها ثلاثاً، فما فيها من مال أو سلاح أو طعام فهو للجند"[1]

فلم يكتفِ بإعمال السيف فيهم، واتخاذهم عبيداً له.. بل أباحها ثلاثة أيام، وليس ذلك من الإسلام في شيء، اللّهم إلا أيام الجاهلية الأولى التي أُشربها يزيد في قلبه ومن معه حتى هلك.

"وعن المدائني، عن شيخ من أهل المدينة، قال: سألت الزهري: كم كانت القتلى يوم الحرة؟ قال: سبعمائة من وجوه الناس من قريش والأنصار والمهاجرين ووجوه الموالي، وممن لا يعرف من عبد وحر وامرأة عشرة آلاف"[2]

فتم غزو دار الهجرة حرم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وقتل من فيها.. ثم البيعة للفاسق يزيد على أنهم خول – عبيد – ليزيد يحكم في دمائهم وأموالهم وأهليهم بما شاء، لا بما أمر الله ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

فكان القتال على البيعة للعبودية للحاكم، فرُوي أن يزيد بن عبد الله بن زمعة – وهو ابن عبد الله بن زمعة "له صحبه" وروى أحاديث عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ – قال له قائد الطاغية يزيد بعد استباحة المدينة: "بايع أمير المؤمنين يزيد بن معاوية على أنك عبد قن، إن شاء أعتقك، وإن شاء أرقك. قال: أعوذ بالله، ولكني أبايعه على أني ابن عم حر كريم. فقدمه فضرب عنقه".[3]

فالذين أرادوا البيعة على كتاب الله وسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، تم ضرب أعناقهم، ولم يُقبل منهم إلا أن يكونوا عبيداً للفاسق اللعين.

---

(1) [المنتظم لابن الجوزي ج6، ص13]

(2) [المنتظم لابن الجوزي/ ج6، ص 16]

(3) [جمهرة نسب قريش، ج1، ص 473]

"وعن المدائني، عن أبي قرة، قال: قال هشام بن حسان: ولدت ألف امرأة بعد الحرة من غير زوج، ثم دعى مسلم بالناس إلى البيعة ليزيد، وقال: بايعوا على أنكم خول له، وأموالكم له، فقال يزيد بن عبد الله بن ربيعة: نبايع على كتاب الله، فأمر به فضربت عنقه "(1)

"وقال المدائني: وجيء إلى مسلم بسعيد بن المسيب فقال له: بايع! فقال: أبايع على سيرة أبي بكر وعمر: فأمر بضرب عنقه، فشهد رجل أنه مجنون فخلى سبيله".(2)

"وقُتل أيضا صبراً أبو بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وأبو بكر بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، ويعقوب بن طلحة بن عبيد الله.. وروي عن مالك بن أنس قال: قتل يوم الحرة من حملة القرآن سبعمائة.

وقال الذهبي: ولما فعل يزيد بأهل المدينة ما فعل، وقتل الحسين وإخوته وآله، وشرب يزيد الخمر، وارتكب أشياء منكرة، بغضه الناس، وخرج عليه غير واحد، ولم يبارك الله في عمره "(3)

ويروي البيهقي بسنده: "لَمَّا كَانَ يَوْمُ الْحَرَّةِ قُتِلَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ حَتَّى كَادَ لا يَنْفَلِتُ أَحَدٌ، وَكَانَ فِيمَنْ قُتِلَ ابْنَا زَيْنَبَ رَبِيبَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ "

"وأَنْهَبَ مُسْرِفُ بْنُ عُقْبَةَ الْمَدِينَةَ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ، فَزَعَمَ الْمُغِيرَةُ أَنَّهُ افْتُضَّ فِيهَا أَلْفُ عَذْرَاءَ "، مُسْرِفُ بْنُ عُقْبَةَ هُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: مُسْلِمُ بْنُ عُقْبَةَ الَّذِي جَاءَ فِي قِتَالِ أَهْلِ الْحَرَّةِ، وَإِنَّمَا سَمَّاهُ مُسْرِفًا لإِسْرَافِهِ فِي الْقَتْلِ وَالظُّلْمِ "(4)

---

(1) [المنتظم لابن الجوزي/ ج6، ص 15، البداية والنهاية ج8، ص 221، تاريخ الإسلام للذهبي ج5، ص 26، تاريخ خليفة لابن خياط ج1 ص 239]

(2) [البداية والنهاية لابن كثير ج8، ص 221، تاريخ الإسلام للذهبي ج5، ص 29]

(3) [تاريخ الإسلام للذهبي ج5، ص 29، 30، دلائل النبوة للبيهقي(6 : 474)]

(4) [دلائل النبوة للبيهقي (6 : 474)]

وقال القرطبي: "يزيد بن معاوية، وعبيد الله بن زياد ومن تنزل منزلتهم من أحداث ملوك بني أمية، فقد صدر عنهم من قتل أهل بيت رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ وسبيهم، وقتل خيار المهاجرين والأنصار بالمدينة وبمكة وغيرها، وغير خاف ما صدر عن الحجاج، وسليمان بن عبد الملك، وولده من سفك الدماء، وإتلاف الأموال، وإهلاك الناس بالحجاز والعراق وغير ذلك، وبالجملة وغير ذلك، وبالجملة فبنو أمية قابلوا وصية النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ في أهل بيته وأمته بالمخالفة والعقوق، فسفكوا دماءهم، وسبوا نساءهم، وأسروا صغارهم، وخربوا ديارهم، وجحدوا فضلهم وشرفهم، واستباحوا لعنهم وشتمهم، فخالفوا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ في وصيته وقابلوه بنقيض مقصودة وأمنيته، فواخجلتهم إذا وقفوا بين يديه، وافضحيتهم يوم يعرضون عليه"(1)

فاستباح اللعين أعراض المسلمين - والصحابة - ودماءهم وأموالهم في حرم رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ.

وقد أحدث هذا اللعين حدثاً من أعظم الأحداث في مدينة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، التي قال فيها عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ:

"الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا، أَوْ آوَى مُحْدِثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ، وَالْمَلَائِكَةِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا، وَلَا عَدْلًا..."(2)

ثم زحف الجيش من المدينة المنورة إلى مكة المكرمة، يريد ابن الزبير وحاصروا مكة حوالي خمسين يوماً، ونصبوا للبيت الحرام المنجنيق، ورموا به ابن الزبير، وصلبوه رَحِمَهُ ٱللَّهُ !(3) في عهد الحجاج سنة ثلاثة وسبعين هجرية.

---

(1) [التذكرة للقرطبي ج2، ص 290]

(2) [صحيح مسلم/ 1372]

(3) [تاريخ الإسلام للذهبي ج5، ص 34، تاريخ خليفة لابن خياط ج1، ص255]

يقول المقدسي: "وأما عبد الله بن الزبير فامتنع بمكة، ولاذ بالكعبة، ودعا الناس إلى الشورى، وجعل يلعن يزيد وسماه الفاسق المتكبر، وقال: لا يرضى الله بعهد معاوية إلى يزيد، وإنما ذاك إلى عامة المسلمين فأجابه الناس إلى ذلك ورأوا الحق فيه"[1]

فالقضية لم تكن مجرد استهداف آل البيت وحدهم – كما زعم بعض الشيعة – إنما استهداف كل ما يتهدد هذا "الملك العضوض" بغض النظر عن كونه من آل البيت، أو من غيرهم! فالأذى طال الجميع، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

***

(1) [البدء والتاريخ للمقدسي، ج6، ص13]

المُدافعون عن يزيد، لإرضاء ملوكهم

ومع كل هذه الجرائم وصل الخبل والسفه وخفة العقل، وقسوة القلب مبلغه، عندما قال قوم – طهّر الله الأمة من فهمهم السفيه – : إنَّ يزيد "تأول فأخطأ" ولا يجوز لعنه – حتى لا يُلعن أبيه ومن ثم أحد من الصحابة! – ولا يجوز الخروج عليه لما في ذلك من إثارة الفتنة !!

وهذا الخبل أصاب وعي الأمة وفهمها في مقتل.. فإذا كان يزيد قتل الحسين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وغزا حرم رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، واستباح المدينة ثلاثة أيام.. فاستباح أعراضهم ودماءهم وأموالهم، وقتل الصحابة وأبنائهم، وغزا البيت الحرام.. إذا كان كل ذلك تحت "تأول فأخطأ"؛ فإذن لم يعد هناك من جريمة في هذا الوجود، ولم يعد هناك حق وباطل، وكفر وإيمان، ولم يعد هناك طغاة وجبابرة.. فالجميع متأولون ولهم الأجر!

هذا الفهم الشيطاني لقضية التأويل، وتبرير كل جريمة بـ "التأويل" فسيصبح إذن يزيد اللعين مأجوراً على قتله الحسين والصحابة واستباحة مكة والمدينة.. فالمخطئ له أجر !! ولم يقل لنا السفهاء ما الذي تأوله يزيد من كتاب الله أو سنة رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ ليستبيح به حرمات الله، ويقتل أولياءه؟!!

ومِن كثرة اللغط حول هذا الأمر، جعل العلاّمة ابن الجوزي الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (توفى 597هـ) يُصنف كتابه "الرد على المُتعصب العنيد المانع من ذم يزيد"، بعدما اختزل بعض السفهاء القضية في السؤال المعجزة: هل يجوز لعن يزيد، أم لا؟

وتورعوا – ويا لتقواهم! – عن لعنه، بل والدفاع عنه، والاعتذار له، وتصنيف كتاب في فضائله!! وانتهى الأمر عندهم عند هذا الحد!

ومما اعتذر به القوم ليزيد[1] حديث عن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ: "أَوَّلُ جَيْشٍ مِنْ أُمَّتِي يَغْزُونَ الْبَحْرَ قَدْ أَوْجَبُوا "، قَالَتْ: أُمُّ حَرَامٍ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا فِيهِمْ، قَالَ: " أَنْتِ فِيهِمْ " ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ: "أَوَّلُ جَيْشٍ مِنْ أُمَّتِي يَغْزُونَ مَدِينَةَ قَيْصَرَ مَغْفُورٌ لَهُمْ "، فَقُلْتُ: أَنَا فِيهِمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: " لَا "[2]

ومن العلل الواردة في هذا الحديث:

الأولى: السياق الذي جاء فيه الحديث: "عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ "يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ فَتُطْعِمُهُ، وَكَانَتْ أُمُّ حَرَامٍ تَحْتَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ فَأَطْعَمَتْهُ، وَجَعَلَتْ تَفْلِي رَأْسَهُ..

فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ، وَهُوَ يَضْحَكُ، قَالَتْ:

فَقُلْتُ وَمَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ:

نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ غُزَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَرْكَبُونَ ثَبَجَ هَذَا الْبَحْرِ مُلُوكًا عَلَى الْأَسِرَّةِ، أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِرَّةِ شَكَّ إِسْحَاقُ، قَالَتْ:

فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ، أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ فَدَعَا لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ، وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقُلْتُ:

وَمَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ غُزَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلِ، قَالَتْ: فَقُلْتُ:

---

(1) قال الشيخ يوسف القرضاوي في كتابه "تاريخنا المفترى عليه": "ومن الأحاديث الصحيحة التي يُستدل بها على منزلة الدولة الأموية من الإسلام هذا الحديث" ونقل قول الشراح الذين اعتبروه منقبة لمعاوية ويزيد. وكان هدف كتابه الدفاع عن تاريخ المسلمين بعد مرحلة الخلافة الراشدة، وسنعود – إن شاء الله – لهذا الموضوع في الباب الثاني من هذا الكتاب.

(2) [صحيح البخاري/ 2924]

يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ فَرَكِبَتِ الْبَحْرَ فِي زَمَانِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، فَصُرِعَتْ عَنْ دَابَّتِهَا حِينَ خَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ فَهَلَكَتْ "(1)

ولا يُتصور ذلك أبداً عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أن يدخل على زوجة صحابي، فتطعمه، وتَفلي رأسه، ثم ينام، ويستيقظ، ثم ينام ويستيقظ – بل في رواية مسلم: " نَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا قَرِيبًا مِنِّي "(2)! – وقد راجعت كافة كتب التراجم فلم أجد أنها كانت من محارم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، إلا ما جاء في مسند الموطأ: "قَالَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ " أُمُّ حَرَامٍ إِحْدَى خَالاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الرَّضَاعَةِ، وَقِيلَ عَنْهُ، وَلِذَلِكَ اسْتَجَازَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ النَّوْمُ فِي حِجْرِهَا وَأَنْ تَفْلِيَ رَأْسَهُ ".(3)

ويناقش ابن حجر دعوى الرضاعة، والخصوصية، فيقول: "وقد أشكل هذا على جماعة، فقال ابن عبد البر: أظن أن أم حرام أرضعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أو أختها أم سليم فصارت كل منهما أمه أو خالته من الرضاعة، فلذلك كان ينام عندها، وتنال منه ما يجوز للمحرم أن يناله من محارمه، ثم ساق بسنده إلى يحيى بن إبراهيم بن مزين، قال: إنما استجاز رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أن تفلي أم حرام رأسه، لأنها كانت منه ذات محرم من قبل خالاته، لأن أم عبد المطلب جده كانت من بني النجار، ومن طريق يونس بن عبد الأعلى، قال: قال: لنا بن وهب: أم حرام إحدى خالات النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من الرضاعة، فلذلك كان يقيل عندها وينام في حجرها، وتفلي رأسه.

قال ابن عبد البر: وأيهما كان فهي محرم له، وجزم أبو القاسم بن الجوهري والداودي والمهلب فيما حكاه بن بطال عنه بما قال بن وهب، قال: وقال غيره إنما كانت خالة لأبيه أو جده عبد المطلب..

---

(1) [صحيح البخاري/ 2789]

(2) [صحيح مسلم/1915]

(3) [مسند الموطأ للجوهري المتوفى (381 هـ) أي بعد (125 سنة) من وفاة البخاري، وعنه أخذ من يقول إنها خالة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ]

وقال ابن الجوزي: سمعت بعض الحفاظ يقول: كانت أم سليم أخت آمنة بنت وهب أم رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ من الرضاعة..

وحكى ابن العربي ما قال بن وهب، ثم قال: وقال غيره بل كان النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ معصوماً يملك أربه عن زوجته، فكيف عن غيرها مما هو المنزه عنه، وهو المبرأ عن كل فعل قبيح، وقول رفث، فيكون ذلك من خصائصه، ثم قال: ويُحتمل أن يكون ذلك قبل الحجاب، ورد بأن ذلك كان بعد الحجاب جزماً، وقد قدمت في أول الكلام على شرحه أن ذلك كان بعد حجة الوداع، ورد عياض الأول: بأن الخصائص لا تثبت بالاحتمال، وثبوت العصمة مسلّم.. لكن الأصل عدم الخصوصية وجواز الاقتداء به في أفعاله، حتى يقوم على الخصوصية دليل..

وبالغ الدمياطي في الرد على من ادعى المحرمية، فقال: ذهل كل من زعم أن أم حرام إحدى خالات النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ من الرضاعة أو من النسب، وكل من أثبت لها خؤلة تقتضي محرمية؛ لأن أمهاته من النسب واللاتي أرضعنه معلومات.. ليس فيهن أحد من الأنصار البتة سوى أم عبد المطلب، وهي: سلمى بنت عمرو بن زيد بن لبيد بن خراش بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار، وأم حرام هي بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر المذكور؛ فلا تجتمع أم حرام وسلمى إلا في عامر بن غنم جدهما الأعلى، وهذه خؤلة لا تثبت بها محرمية، لأنها خؤلة مجازية وهي كقوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ لسعد بن أبي وقاص هذا خالي؛ لكونه من بني زهرة وهم أقارب أمه آمنة، وليس سعد أخاً لآمنة لا من النسب، ولا من الرضاعة..

ثم قال: وإذا تقرر هذا فقد ثبت في الصحيح أنه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ كان لا يدخل على أحد من النساء إلا على أزواجه إلا على أم سليم فقيل له فقال أرحمها قتل أخوها معي يعني حرام بن ملحان، وكان قد قتل يوم بئر معونة، قلت: وقد تقدمت قصته في الجهاد في باب فضل من جهز غازيا، وأوضحت هناك وجه الجمع بين ما أفهمه هذا الحصر، وبين ما دل عليه حديث الباب في أم حرام بما حاصله.. أنهما أختان كانتا في دار واحدة.. كل واحدة منهما في بيت من تلك الدار، وحرام بن ملحان

أخوهما معا، فالعلة مشتركة فيهما، وإن ثبت قصة أم عبد الله بنت ملحان التي أشرت إليها قريبا، فالقول فيها كالقول في أم حرام، وقد انضاف إلى العلة المذكورة كون أنس خادم النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ وقد جرت العادة بمخالطة المخدوم خادمه وأهل خادمه، ورفع الحشمة التي تقع بين الأجانب عنهم..

ثم قال الدمياطي على أنه ليس في الحديث ما يدل على الخلوة بأم حرام، ولعل ذلك كان مع ولد أو خادم أو زوج أو تابع، قلت: وهو احتمال قوي لكنه لا يدفع الإشكال من أصله؛ لبقاء الملامسة في تفلية الرأس وكذا النوم في الحجر، وأحسن الأجوبة دعوى الخصوصية، ولا يردها كونها لا تثبت إلا بدليل؛ لأن الدليل على ذلك واضح والله أعلم"(1)

وقال ابن حجر: "من خصائص النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ جواز الخلوة بالأجنبية، والنظر إليها، وهو الجواب الصحيح عن قصة أم حرام بنت ملحان في دخوله عليها، ونومه عندها، وتفليتها رأسه، ولم يكن بينهما محرمية ولا زوجية"(2)

وهذا القول أيضاً غير صحيح، فالنبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ قدوة لنا في كل أفعاله، ولو فتحنا باب التأويل – على هذا النحو – باسم "التخصيص" له، فلن يتبق شيء من سيرته قدوة للمسلمين.

على أن ابن حجر يرجع ويقول: "وفيه [أي حديث دخول النبي على أم حرام] جواز قائلة الضيف في غير بيته بشرطه كالإذن وأمن الفتنة، وجواز خدمة المرأة الأجنبية للضيف؛ بإطعامه، والتمهيد له، ونحو ذلك... وفيه خدمة المرأة الضيف بتفلية رأسه"!(3)

فيخرج بالحديث من نطاق الخصوصية! إلى جعل الزوجة الأجنبية تفلي رأس الضيف الأجنبي بهذا الحديث! فأي تهافت هذا؟!

---

(1) [فتح الباري لابن حجر ج11، ص79]

(2) [المرجع السابق، ج9، ص 203]

(3) [المرجع السابق، ج11، ص 77]، وهذه زلة كبيرة للعالم الجليل ابن حجر، عسى الله أن يغفرها له، ويتقبل عنه أحسن ما عمل.

وكل هذا التكلّف في التأويل والاحتمالات غير ملزم به المسلم، وصحة سند حديث الآحاد، لا تعني الغرق في مثل هذه التفصيلات والاحتمالات عند وقوع الاضطراب أو الشك في متن الحديث..

والمؤكد القاطع الثبوت والدلالة والمستفيض المتواتر من القرآن والسنة أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أشد الناس حياءً، وخُلقاً، وأغير الناس على حرمات الله.. وإن هذه الحادثة إن وقعت فلعل لها ملابسات أخرى لم يذكرها الراوي، ولسنا مكلّفون بها، وليست هي تشريع إسلامي مطلق، وكل ما يثير أدنى شك أو ريبة أو غموض في سيرة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فنرده من فوره، دون الحاجة لأي تكلف في أي تأويل، أو ظنون، فنرد الظن باليقين من خلقه، وكماله، وأدبه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

وأين هذا من موقف "إنها صفية": "كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ وَعِنْدَهُ أَزْوَاجُهُ فَرُحْنَ، فَقَالَ لِصَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ: **لَا تَعْجَلِي حَتَّى أَنْصَرِفَ مَعَكِ، وَكَانَ بَيْتُهَا فِي دَارِ أُسَامَةَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مَعَهَا، فَلَقِيَهُ رَجُلَانِ مِنْ الْأَنْصَارِ، فَنَظَرَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ أَجَازَا، وَقَالَ لَهُمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: تَعَالَيَا إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ، قَالَا: سُبْحَانَ اللَّهِ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنَ الْإِنْسَانِ مَجْرَى الدَّمِ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يُلْقِيَ فِي أَنْفُسِكُمَا شَيْئًا**"[1] فالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يرفع ما قد يُلقيه الشيطان في قلوب أصحابه، حتى وهو مع أزواجه!**[2]**

والثانية: من المعلوم عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان يخشى غزو البحر؛ لعله لقلة معرفة الصحابة به، وعدم وجود أسطول بحري..

فلو كان الأمر معلوماً مشهوراً بين الصحابة، لتسابقوا إلى أن يكونوا أول الجيوش التي تغزو البحار، وكذلك القول في فتح القسطنطينية، فلم نفهم البشرى بالضحك، وأول جيش غزا القسطنطينية لم

(1) [صحيح البخاري/ 2038]

(2) [جاء عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: " **لَا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ** " [صحيح البخاري/ 5233]

يفتحها، وظلت عصية على المسلمين حتى فتحها الله على يد محمد الفاتح في (857 هـ) ولماذا حصل التخصيص بالمغفرة لهؤلاء بالتحديد ؟![1]

والثالثة: قوله: "يَرْكَبُونَ ثَبَجَ هَذَا الْبَحْرِ" أي وسط أو ظهر هذا البحر! فإلى أي شيء يشير اسم الإشارة "هذا" هل كان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يقف على شاطئ المتوسط حتى يشير إليه؟!

والحديث كأنه تخصيص لمعاوية، ويزيد ابنه بالمغفرة! – كما قال بعض شراح الحديث! - كما أن الحديث وصفهم بـ "الملوك"! كأنه أيضاً مباركة للملك العضوض الذي أحدثوه في الإسلام!

والرابعة: وهي اضطراب متن الحديث، ففي الرواية التي تزعم دخول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ على أم حرام تقول: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ فَتُطْعِمُهُ، وَكَانَتْ أُمُّ حَرَامٍ تَحْتَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ"[2] وفيها أنها زوجة لعبادة بن الصامت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وفي رواية أخرى أيضاً عن البخاري: "عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: حَدَّثَتْنِي أُمُّ حَرَامٍ ، أَنّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "يَوْمًا فِي بَيْتِهَا فَاسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يُضْحِكُكَ، قَالَ: عَجِبْتُ مِنْ قَوْمٍ مِنْ أُمَّتِي يَرْكَبُونَ الْبَحْرَ كَالْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِرَّةِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ: أَنْتِ مِنْهُمْ ثُمَّ نَامَ فَاسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقَالَ: مِثْلَ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ فَيَقُولُ أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ فَتَزَوَّجَ بِهَا عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ فَخَرَجَ بِهَا إِلَى الْغَزْوِ، فَلَمَّا رَجَعَتْ قُرِّبَتْ دَابَّةٌ لِتَرْكَبَهَا فَوَقَعَتْ فَانْدَقَّتْ عُنُقُهَا"[3]

وهذه الرواية تقول: إن عُبادة تزوج بها بعد موقف دخول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وتحديثه بهذا الحديث!! والاستيقاظ الثاني ليس فيه مدينة قيصر! وهذا اختلاف وتناقض.

---

(1) [راجع – إن شئت – بحث: فتح القسطنطينية والملاحم]

(2) [صحيح البخاري/ 2789]

(3) [صحيح البخاري/ 2895]

وفي رواية ثالثة: "عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أُخْتِ أُمِّ سُلَيْمٍ الرُّمَيْصَاءِ، قَالَتْ: نَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَيْقَظَ وَكَانَتْ تَغْسِلُ رَأْسَهَا فَاسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَضْحَكُ مِنْ رَأْسِي؟ قَالَ: لَا، وَسَاقَ هَذَا الْخَبَرَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ."(1)

وهذا الرواية تجعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ نائماً عند امرأة، ويستيقظ وهي كاشفة لرأسها تغسلها، وتجعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يضحك عند رؤية ذلك، لا يتحول بنظره عنها! ويتجاوب معها في سؤالها، ويسوق خبر الملوك على الأسِرة!!

وحتى ما قيل عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه يضحك من قوم "يركبون البحر كالملوك على الأسرة" ليس فيه أي دلالة.. عدا الرواية المذكور فيها "غزاة في سبيل الله، مغفور لهم"، وبدونها فلا معنى للزعم بضحك الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ولا معنى أيضاً لطلب أم حرام أن تكون منهم، فهذه الرواية، تقول فقط: " رَأَيْتُ قَوْمًا مِمَّنْ يَرْكَبُ ظَهْرَ هَذَا الْبَحْرِ كَالْمُلُوكِ عَلَى الأَسِرَّةِ" فقد تحتمل أنهم خارجون بطراً أو رئاء الناس، أو ليسوا أساساً بمسلمين!

ولعل هذه أول مرة تطلب فيها امرأة من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الخروج إلى الغزو! فليس على المرأة جهاد، ولا هي مُكلفة به!

وهذا الاضطراب الكبير، والاختلاف الكثير يُذكرنا بقول الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء (82)].

ورغم أن عُبادة بن الصامت "شهد العقبة الأولى، والثانية، وهو أحد النقباء الأثنى عشر ليلة العقبة، وشهد بدراً وأحداً، وبيعة الرضوان، والمشاهد كلها مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وكان من سادات الصحابة"(2) لم ترو عنه أم حرام زوجته حديثاً واحداً! ولم تُحدث إلا بهذا الحديث: "الملوك

(1) [سنن أبي داود/ 2490]

(2) [تهذيب الكمال للمزي]

على الأسرة"، وحديث: "الْمَائِدُ فِي الْبَحْرِ الَّذِي يُصِيبُهُ الْقَيْءُ لَهُ أَجْرُ شَهِيدٍ وَالْغَرِقُ لَهُ أَجْرُ شَهِيدَيْنِ"[1] فسبحان الله العظيم!!

ولا تقلل تلك العلل من شأن كل من غزا في سبيل الله، فالقرآن الكريم وعدهم بكل خير ومغفرة، وعظيم الثواب.. في كل زمان ومكان..[2]

ولو افترضنا صحة المتن بلا أي علة: فإن أول جيش غزا البحر كان في خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في فتح جزيرة قبرص بقيادة معاوية، وأول جيش غزا مدينة قيصر "القسطنطينية" كان في حكم معاوية -غفر الله له - بقيادة ابنه يزيد، وفي كلتا الغزوتين كان فيها كبار الصحابة، يحملون رسالة الله ودعوته.. وهذه الجيوش "بالعموم" مغفور لها..

وكل جيش يخرج في سبيل الله مجاهداً من أجل أن تكون كلمة الله هي العليا، فلا شك له الأجر العظيم، والثواب الجزيل.. ولكن هذا لا يعني "التعيين" لكل فرد خرج فيه، فكل حسب نيته، فجيش النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كان به منافقين، ومرجفين.. ومع ذلك فالجيش بالعموم مغفور له؛ لأن الجهاد من الأعمال التي تُوجب المغفرة، ولقد تحدّث القرآن الكريم عن غزوة أُحد فقال عن البعض: ﴿مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [آل عمران (152)].

وقال عن آخرين: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران (169)].

ولو افترضنا أن الوعد بالمغفرة شاملاً للجميع فرداً فرداً.. فليس معنى ذلك، أن هذه المغفرة تسمح لصاحبها أن يأتي كل ما حرّم الله من سفك الدماء، وأخذ الأموال، والاعتداء على حرمات الله..

---

(1) [سنن أبي داود/ 2493]

(2) [والإسهاب في بيان ملابسات هذا الحديث هنا، يتعلق بالدفاع عن الإسلام، ومبادئه، وأهدافه]

فمن يحج بيت الله – على سبيل المثال – يُغسل من ذنوبه، ولكن لم يفهم المسلمون طوال تاريخهم أن معنى ذلك الجرأة على الحرمات، بل العكس هو الصحيح إن الوعد بالمغفرة يعني الوجل من الله، وخشيته، والتطلع إلى التسابق بالخيرات للحفاظ على وعد المغفرة هذا، لا أن ينكث الإنسان عهده، ويرتكس بنفسه.

***

كما زعم البعض أن يزيد بكى لمقتل الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يأمر بقتله! – في محاولة سخيفة لتبرأته – بينما بقي القتلة عبيد الله بن زياد، وابن سعد على رأس مناصبهم، وامتيازاتهم.. وتغافلوا أن الملك العضوض لا يسمح أبداً بوجود أي معارضة، أو أي خطر يتهدد وجوده.. وكيف سيعتذرون عن موقعة الحرة، وغيرها، والمسلمون تتكافأ دمائهم؟!

وهذا الفهم السقيم السفيه صار الآن كالأغلال والآصار التي تقعد بالأمة عن القيام بحقها ورسالتها؛ فصارت خاضعة ذليلة لغيرها من الأمم الحرة.

***

ولقد كان هناك بعض المعاندين من صنّف كتاباً في فضائل يزيد وهو عبد المغيث الحربي، ورد عليه العلاّمة ابن الجوزي في كتابه: "الرد على المتعصب العنيد المانع من ذم يزيد"..

وسبب الدفاع عن يزيد ما جاء في "البداية والنهاية" في ترجمة الشيخ عبد المغيث الحربي، قال ابن كثير: " كان من صلحاء الحنابلة، وكان يزار، وله مصنف في فضل يزيد بن معاوية، أتى فيه بالغرائب والعجائب، وقد رد عليه أبو الفرج ابن الجوزي فأجاد وأصاب، ومن أحسن ما اتفق لعبد المغيث هذا أن بعض الخلفاء- وأظنه الناصر- جاءه زائرا مستخفيا، فعرفه الشيخ عبد المغيث ولم يعلمه بأنه قد عرفه، فسأله الخليفة عن يزيد أيلعن أم لا؟ فقال لا أسوغ لعنه لأني لو فتحت هذا الباب لأفضى الناس إلى لعن خليفتنا. فقال الخليفة: ولم؟ قال: لأنه يفعل أشياء منكرة كثيرة، منها كذا وكذا، ثم شرع يعدد

على الخليفة أفعاله القبيحة، وما يقع منه من المنكر لينزجر عنها، فتركه الخليفة وخرج من عنده وقد أثر كلامه فيه، وانتفع به. "(1)

وقال ابن رجب الحنبلي: " كان الشيخ عبد المغيث يوما في زيارة قبر الإمام أحمد، وأن الخليفة الناصر، وافاه في ذلك اليوم عند قبر الإمام أحمد، فقال له: أنت عبد المغيث الذي صنف مناقب يزيد. فقال: معاذ الله أن أقول: إن له مناقب، ولكن من مذهبي: أن الذي هو خليفة المسلمين إذا طرأ عليه فسق لا يوجب خلعه. فقال: أحسنت يا حنبلي، واستحسن منه هذا الكلام، وأعجبه غاية الإعجاب ".(2)

فهو يتقرّب بكتابه هذا إلى السلاطين، لا أكثر.. ويدافع عن ظلمهم بتبرير ظلم يزيد! بل جعل له فضائل!(3)

وأما موقف الإمام أحمد فينقله ابن الجوزي الحنبلي بسنده: "وقد ذكر أحمد في حق يزيد ما يزيد على اللعنة... قال: سألت أحمد عن يزيد بن معاوية فقال: هو الذي فعل بالمدينة ما فعل؟ قلت: وما فعل؟ قال: نهبها، قلت فنذكر عنه الحديث، قال: لا يذكر عنه الحديث، ولا ينبغي لأحد أن يكتب عنه حديثاً، قلت: ومن كان معه حين فعل ما فعل، قال أهل الشام".

"عن صالح بن أحمد بن حنبل يقول: قلت لأبي إن قوماً ينسبونا إلى توالي يزيد، فقال يا بني، وهل يتولى يزيد أحد يؤمن بالله. فقلت: فلم لا تلعنه؟ فقال: ومتى رأيتني ألعن شيئاً ولم يلعن من لعنه الله في كتابه، فقلت وأين لعن الله يزيد في كتابه فقرأ {فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتُقطعوا

---

(1) [البداية والنهاية لابن كثير، ج12، ص328]

(2) [ذيل طبقات الحنابلة، ج2، ص350]

(3) [وللقاضي أبي يعلى الحنبلي (المتوفى: 458هـ) كتاب اسمه: "تنزيه معاوية بن أبي سفيان"! وهو رسالة صغيرة خلاصتها: معاوية اجتهد وله أجر على اجتهاده! وقد جاء فيه بحوالي عشرة أحاديث موضوعة – هذا غير الضعيف – لتنزيه معاوية! فإنا لله وإنا إليه راجعون]

أرحامكم. أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم} فهل يكون الفساد أعظم من القتل "[1]

وقد كان المدافعون عن يزيد، يهدفون من وراء ذلك مباركة سنن "الملك العضوض"، ومباركة "الملكية الوراثية"، والتهوين من شأن المحرمات المغلظة في شريعة الإسلام للحُكام! وقد جعلوا الاعتراض على الملك العضوض من جملة "سب الصحابة" تارة، و"الفتنة" تارة أخرى، "والتشيع والاعتزال والخروج" تارة ثالثة، وقد كان يسعهم إحقاق الحق إن وجد، وإبطال الباطل الذي فشى، وإنكار بدع الضلالة المُحدثة في سياسة الحكم والمال.. ولكنهم – وللأسف – اختار بعضهم السلامة في الدنيا، والركون إلى الظالمين، فكانوا بحق "فقهاء السلاطين" في خدمتهم، وتبرير وشرعنة جرائمهم! ولا حول ولا قوة إلا بالله.

***

(1) [(الرد على المتعصب لابن الجوزي، ص40] وبعض الحنابلة يُبغضون العلاّمة ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لرده غلوهم في إثبات الصفات والتشبيه، ويقولون عنه: من أهل البدع، ولا كرامة له! ودعوه إلى التوبة النصوح، كما جاء في (ذيل طبقات الحنابلة ج3، ص446)]. وسنناقش – إن شاء الله – في الباب الثاني دفاع القاضي ابن العربي عن يزيد.

الأحاديث النبوية عن الملك العضوض

جدير بالذكر أننا لا نُنكر محاولات "تنصيص التاريخ" – أي اختراع نصوص نبوية لأحداث تاريخية معينة لإكسابها شرعية ما[1] – فنبتعد عن المغالاة في التفاصيل، والروايات المضطربة والمتناقضة، والروايات التي ربما كانت موقوفة على الصحابي ثم رُفعت لاحقاً للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ! ونأخذ بالمشهور المعلوم، ولعل كان أشهرها حديث: "الفئة الباغية"، وتحوّل الخلافة إلى ملك عضوض، والروايات الأخرى التي تعضد هذا المعنى.

ولقد حاولت كل فئة بعد تفرق الأمة أن تخترع لنفسها من النصوص النبوية ما تؤيد به حركتها التاريخية السابقة، أو حركتها المستقبلية.. كدعوات المهدي، والرايات السود، ورمي المخالفين بالبدعة والضلالة، والبوار.. ويجب الانتباه إلى هذه المسألة، وتحري الدقة قدر الوسع والطاقة، ومحاولة الاستفادة من دروس التاريخ، لا محاكمته، ولا تحويله إلى عقيدة لازمة لكل مسلم.

ومما ورد من الأحاديث التي وردت عن "الملك العضوض":

"عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

لَتُنْقَضَنَّ عُرَى الْإِسْلَامِ، عُرْوَةً عُرْوَةً، فَكُلَّمَا انْتَقَضَتْ عُرْوَةٌ، تَشَبَّثَ النَّاسُ بِالَّتِي تَلِيهَا، وَأَوَّلُهُنَّ نَقْضًا الْحُكْمُ، وَآخِرُهُنَّ الصَّلَاةُ"[2]

(1) [كما نحذر كذلك من "الاستخدام السياسي" لأحاديث الفتن وآخر الزمان، لإعطاء البعض شرعية إسلامية لنفسه، كما حصل في دعوات المهدي على مدار التاريخ!]

(2) [مسند أحمد/ 21655، المستدرك على الصحيحين/ 4 : 88، صحيح ابن حبان/ 6715، إسناده حسن رجاله ثقات]

عن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ: **"إِنَّهُ بَدَأَ هَذَا الأَمْرُ نُبُوَّةً وَرَحْمَةً، ثُمَّ كَائِنٌ خِلافَةً وَرَحْمَةً، ثُمَّ كَائِنٌ مُلْكًا عَضُوضًا، ثُمَّ كَائِنٌ عُتُوًّا وَجَبْرِيَّةً وَفَسَادًا فِي الأُمَّةِ، يَسْتَحِلُّونَ الْحَرِيرَ وَالْخُمُورَ وَالْفُرُوجَ وَالْفَسَادَ فِي الأُمَّةِ، يُنْصَرُونَ عَلَى ذَلِكَ، وَيُرْزَقُونَ أَبَدًا حَتَّى يَلْقُوا اللَّهَ"**(1)

وفي رواية أخرى: **"إِنَّ اللَّهَ بَدَأَ هَذَا الأَمْرَ نُبُوَّةً وَرَحْمَةً، وَكَائِنًا خِلافَةً وَرَحْمَةً، وَكَائِنًا مُلْكًا عَضُوضًا، وَكَائِنًا عُتُوَّةً وَجَبْرِيَّةً وَفَسَادًا فِي الأُمَّةِ، يَسْتَحِلُّونَ الْفُرُوجَ وَالْخُمُورَ وَالْحَرِيرَ، وَيُنْصَرُونَ عَلَى ذَلِكَ، وَيُرْزَقُونَ أَبَدًا حَتَّى يَلْقَوُا اللَّهَ"**(2)

وعَن حُذَيْفَةُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ: **"تكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، فَتكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تكُونُ مُلْكًا عَاضًّا، فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيَّةً، فَتكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ "**. ثُمَّ سَكَتَ. قَالَ حَبِيبٌ: فَلَمَّا قَامَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَكَانَ يَزِيدُ بْنُ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ فِي صَحَابَتِهِ، فَكَتَبْتُ إِلَيْهِ بِهَذَا الْحَدِيثِ أُذَكِّرُهُ إِيَّاهُ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي أَرْجُو أَنْ يَكُونَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، يَعْنِي عُمَرَ، بَعْدَ الْمُلْكِ الْعَاضِّ وَالْجَبْرِيَّةِ، فَأُدْخِلَ كِتَابِي عَلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَسُرَّ بِهِ، وَأَعْجَبَهُ.(3)

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ قَالَ: **"سَيَلِي أُمُورَكُمْ بَعْدِي رِجَالٌ يُطْفِئُونَ السُّنَّةَ، وَيَعْمَلُونَ بِالْبِدْعَةِ، وَيُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ مَوَاقِيتِهَا "، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَدْرَكْتُهُمْ كَيْفَ أَفْعَلُ؟، قَالَ: "تَسْأَلُنِي يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدٍ، كَيْفَ تَفْعَلُ؟ لَا طَاعَةَ لِمَنْ عَصَى اللَّهَ"**(4)

---

(1) [مسند أبي يعلى الموصلي/ 873، المعجم الكبير للطبراني/ 91]

(2) [السنن الكبرى للبيهقي/ [8 : 157]، إتحاف الخيرة المهرة/ 5691 | إسناده متصل ، رجاله ثقات]

(3) [مسند أحمد/ 17939 | إسناده حسن رجاله ثقات عدا حبيب بن سالم الأنصاري وهو صدوق حسن الحديث، مسند أبي داود/ 439]

(4) [سنن ابن ماجة/ 2865، إسناده حسن في المتابعات والشواهد، رجاله ثقات]

"وعَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ يَقُولُ: "**أَوَّلُ مَنْ يُبَدِّلُ سُنَّتِي رَجُلٌ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ**"(1)

"عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُمْهَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَفِينَةُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ: "**الْخِلَافَةُ فِي أُمَّتِي ثَلَاثُونَ سَنَةً ثُمَّ مُلْكٌ بَعْدَ ذَلِكَ** "..

ثُمَّ قَالَ لِي سَفِينَةُ: أَمْسِكْ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ قَالَ: وَخِلَافَةَ عُمَرَ، وَخِلَافَةَ عُثْمَانَ، ثُمَّ قَالَ لِي: أَمْسِكْ خِلَافَةَ عَلِيٍّ، قَالَ: فَوَجَدْنَاهَا ثَلَاثِينَ سَنَةً، قَالَ سَعِيدٌ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ بَنِي أُمَيَّةَ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْخِلَافَةَ فِيهِمْ، قَالَ: كَذَبُوا بَنُو الزَّرْقَاءِ بَلْ هُمْ مُلُوكٌ مِنْ شَرِّ الْمُلُوكِ"(2)

"عن سَعِيدُ بْنُ جُمْهَانَ: قُلْتُ لِسَفِينَةَ: إِنَّ بَنِي أُمَيَّةَ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْخِلَافَةَ فِيهِمْ، قَالَ: " كَذَبَ بَنُو الزَّرْقَاءِ، بَلْ هُمْ مُلُوكٌ مِنْ شَرِّ الْمُلُوكِ، وَأَوَّلُ الْمُلُوكِ مُعَاوِيَةُ "(3)

ونرجح هذه الرواية عن الرواية السابقة فهي موقوفة، فالسند فيه مقال، والشك – من جهة المتن – يحوم حولها في تحديد مدة ثلاثين سنة.. فالغالب في أحاديث الغيب الخبر العام، دون تحديد توقيت دقيق، كما أن الخلافة النبوية لا تنتهي بعد هذه المدة، فهذه فترة عمر بن عبد العزيز، ومَن مثله، فكل من كان على منهاج النبوة فهو خلافة.. فهي معالم ربانية لا مجرد اسم وشكل.. وهي قابلة للتحقيق في كل زمان ومكان، والله أعلم.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ:

"يُهْلِكُ النَّاسَ هَذَا الحَيُّ مِنْ قُرَيْشٍ، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا، قَالَ: لَوْ أَنَّ النَّاسَ اعْتَزَلُوهُمْ"(4)

---

(1) [مصنف بن أبي الشيبة/ 36888 | إسناده حسن رجاله ثقات عدا هوذة بن خليفة الثقفي وهو صدوق حسن الحديث]

(2) [جامع الترمذي/ 2226 | إسناد حسن، أسد الغابة لابن الأثير]

(3) [مصنف ابن أبي شيبة / 37017، وهو موقوف]

(4) [صحيح البخاري/ 3604، صحيح مسلم/ 2919]

ولعل معنى الاعتزال هنا: عدم نصرتهم ومتابعتهم على إفساد أمر الأمة، أو الرضى والتصديق بأفعالهم على أنها سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وترك المتابعة على أفعالهم، أو الركون إليهم.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يقول: "**إِنَّ هَلَاكَ أُمَّتِي أَوْ فَسَادَ أُمَّتِي رُؤُوسٌ أُمَرَاءُ أُغَيْلِمَةٌ سُفَهَاءُ مِنْ قُرَيْشٍ** "(1)

وعَنْ مَالِكِ بْنِ ظَالِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ لِمَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "**إِنَّ فَسَادَ أُمَّتِي عَلَى يَدَي أُغَيْلِمَةٍ مِنْ سُفَهَاءِ قُرَيْشٍ** ".(2)

وعن سعيد بن عمرو، قَالَ: " كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ وَمَعَنَا مَرْوَانُ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: سَمِعْتُ الصَّادِقَ الْمَصْدُوقَ، يَقُولُ: " **هَلَكَةُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيْ غِلْمَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ** "، فَقَالَ مَرْوَانُ: لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ غِلْمَةً، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَوْ شِئْتُ أَنْ أَقُولَ بَنِي فُلَانٍ وَبَنِي فُلَانٍ لَفَعَلْتُ، فَكُنْتُ أَخْرُجُ مَعَ جَدِّي إِلَى بَنِي مَرْوَانَ حِينَ مُلِّكُوا بِالشَّأْمِ، فَإِذَا رَآهُمْ غِلْمَانًا أَحْدَاثًا، قَالَ لَنَا: عَسَى هَؤُلَاءِ أَنْ يَكُونُوا مِنْهُمْ، قُلْنَا: أَنْتَ أَعْلَمُ "(3)

ولعل المقصود بالأغيلمة، هو يزيد بن معاوية، والسفهاء من بعده.. وقد استشكل البعض هذا الحديث، وظنوا أنه مصنوع نكاية في بني أمية، بسبب كلمة "أغيلمة، غلام" فهم لم يكونوا صغاراً حين ملكوا، وقد راجعت أصلها في لسان العرب، فوجدت: "يقال فلان غُلامُ الناس وإن كان كَهْلًا ، كقولك فلان فَتى العَسْكَر وإن كان شيخًا... والعرب يقولون للكهل غُلامٌ نَجيبٌ" ولعل المراد بالأغيلمة في الحديث، صِغر نفوسهم، وشهوتها الجامحة للمُلك، وتطاولها على كبار النفوس والعقول وأهل التقى من أمة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ..

---

(1) [مسند أحمد/ 7914، دلائل النبوة للبيهقي/ 4: 464، إسناده متصل رجاله ثقات]

(2) [صحيح بن حبان/ [15 : 108] ، الثقات لابن حبان/ (3 : 29)]

(3) [صحيح البخاري/ 7058، باب الفتن]

وقد كانت وصية الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ اعتزالهم وتركهم، أي: عدم الاستجابة لهم، وعدم ولايتهم للأمور لما في ذلك هلكة وفساد للأمة، والهلكة والفساد لا يُقصد به العمران الحضاري فحسب، وإنما يُقصد به ابتداء فساد التصور السياسي الإسلامي عند بعض المسلمين كما وقع، واعتبار الشرعية الإسلامية الكاملة للملك العضوض.

وعن رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**"(1)

وعن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: "**وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ**"(2)

"وعَنْ سَلْمَانَ، أَنَّ عُمَرَ قَالَ لَهُ: " أَمَلِكٌ أَنَا أَمْ خَلِيفَةٌ؟ "، فَقَالَ لَهُ سَلْمَانُ: إِنْ أَنْتَ جَبَيْتَ مِنْ أَرْضِ الْمُسْلِمِينَ دِرْهَمًا أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ ثُمَّ وَضَعْتَهُ فِي غَيْرِ حَقِّهِ فَأَنْتَ مَلِكٌ غَيْرُ خَلِيفَةٍ، فَاسْتَعْبَرَ عُمَرُ"(3)

وعَنْ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي الْعَوْجَاءِ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: " وَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَخَلِيفَةٌ أَنَا أَمْ مَلِكٌ، فَإِنْ كُنْتُ مَلِكًا فَهَذَا أَمْرٌ عَظِيمٌ "، قَالَ قَائِلٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا، قَالَ: " مَا هُوَ؟ "، قَالَ: الْخَلِيفَةُ لا يَأْخُذُ إِلا حَقًّا، وَلا يَضَعُهُ إِلا فِي حَقٍّ، فَأَنْتَ بِحَمْدِ اللَّهِ كَذَلِكَ، وَالْمَلِكُ يَعْسِفُ النَّاسَ فَيَأْخُذُ مِنْ هَذَا وَيُعْطِي هَذَا، فَسَكَتَ عُمَرُ"(4)

وفي هذه الأحاديث: "**يُبدل سنتي**" "**عُرى الإسلام**" "**أمرنا**" توضح وتُبين السنة السياسية لنظم الحكم، المتمثلة في: الرحمة، والعدل، والأمانة، والصدق، والوفاء، والنصح، والأمر بالمعروف والاستجابة له، والنهي عن المنكر والامتناع عنه...إلخ، كما كانت سنته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

---

(1) [صحيح مسلم/ 1721]

(2) صحيح البخاري/ 447، 2812]

(3) [الطبقات الكبرى لابن سعد/ (3 : 163)]

(4) [الطبقات الكبرى لابن سعد/ (3 : 163)، أنساب الأشراف]

فهذه الأحاديث تُفرق بين الخلافة والمُلك العاض من جانب، وتُفرق بين الملك العاض والملك الجبري من جانب آخر.. والخلافة عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ آلِهِ وَسَلَّمَ واتباع سنته هو في "الخلافة والرحمة" وليس في "الملك العاض ولا الجبري" **فالملك العاض**: فيه العسف والظلم والعَض على أمر الملك. ويُحتمل أن يكون فيه رحمة أو خير فيه دخن أو خير أعفر.

أما المُلك الجبري: فيه شر وفتنة وجبرية وعتواً وإفساداً في الأرض، وفيه التكذيب بالدين، والخير فيه هو في: "ثورة المسلمين" للعودة إلى نور الإسلام من جديد، وإلى الحكم الراشد العادل بعد ظلمات الجهل والبغي والهرج.

***

ولما استسلمت الأمة لهذا الملك العضوض، وخرجت الفتنة تُطل برأسها:

فأما فتنة كثير من الشيعة: فقد عاشوا في عالم اللطميات والبدع، وخُدعوا أو تم التلاعب بهم من قِبل أعداء الإسلام، وانشقت صفوف الأمة، وخرجت الفرق الباطنية، ومن يتدثر بحب آل البيت وهو يكيد من وراء ستار.

وأما فتنة بعض السُنة: فقد خرج "فقه عبادة الحاكم"! وشرعنة الظلم والفساد والاستبداد، والرضى بالذل والقهر باسم عدم الفتنة، واتباع السنة، وحقن الدماء !!

وتم اختزال "الفقه السياسي الإسلامي" في السمع والطاعة للظالمين والبغاة والمفسدين ! مما أحدث كوارث خطيرة أدت إلى انهيار الدولة الإسلامية كلها، وضياع فقهها السياسي الراشد، واعتماد صلاح الدولة على شخص الحاكم.. الذي يأتي كيفما اتفق !.

وانحسر "الفقه السياسي الإسلامي" عند الشيعة في "الإمامة" وخرجت خرافات لا حصر لها عن الأئمة، وانحسر عند بعض أهل السنة في "طاعة الباغي" بالسيف كائناً من كان! وأصبح السيف هو الشرط الأول في الحكم، والباقي توابع صغيرة يمكن توليفها أو التغاضي عنها أو استخراج فتوى لها!

وبهذا أصبحت الأمة فاقدة للفاعلية التي كانت عليها في الخلافة الراشدة؛ لتنحسر وتنزوي في نشاطات أخرى لا تُغضب السلطة الحاكمة وقت "الملك العضوض"..

وهذا الملك العضوض لم يكن شراً محضاً.. بل كانت هناك فتوحات إسلامية، منها ما كان باسم الله، ومنها ما كان باسم المُلك.. وكان للعلماء الربانيين سلطة روحية على الأمة تستطيع استنهاضها وقت الأزمات، وكان الله يفتح على هذه الأئمة - كلما نهضت - بقادة عظماء، يأخذون الأمة في اللحظات الحرجة، وينقذونها مما هي فيه..

ولكن غياب "الفقه السياسي الإسلامي"، وفقدان القدرة على ضبط الوحدة السياسية للمسلمين بعيداً عن أهواء ورغبات الحاكم؛ وإطلاق جميع السلطات في يده - بلا رقابة ولا محاسبة - سلّم الأمة لـ "الملك الجبري والطواغيت" بكل سهولة؛ لتدخل في مرحلة عصيبة ما زلنا نعاني منها حتى الآن، وما زلنا نتخبط في هذا التيه !

وانحرافاً عن هدي الإسلام، وطريق الإيمان.. واستلهاماً لـ "فقه الملك العضوض" و"فقه قتل ابن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ" خرج علينا من "يُأصل" لطاعة الطواغيت، و"يُشرعن" للظلم والفساد، و"يُعبد" الناس لـ "الملوك" مع الله.. في صورة من الدجل والكذب والخداع، مازالت تنطلي على كثير من أبناء هذه الأمة.

وغرقت الأمة في "أمراض الاستبداد" وتزداد هذه الأمراض توحشاً يوماً بعد اليوم، حتى ما تركت الأمة سنة لـ "بني إسرائيل" إلا فعلتها - كما جاء في الحديث الشريف - والعلاج في كتاب ربها، وهدي نبيها صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.. وليس هو في هدي بعض المواقف لبعض العلماء، تم تسميتهم بـ "السلف" والسلف حصراً وقطعاً فيهم وحدهم ! حتى صار مرادف السلف - في عصرنا هذا - هو "الطاعة والخضوع والاستسلام والانقياد والذل والطلب والقصد" لكل حاكم وغد جبان مخادع فاسد ظالم.. وأي محاولة - ولو فكرية - لنقد الحاكم فهي الفتنة، وهو الخروج على نهج السلف الصالح ! بل صار

مجرد "النصح" جريمة وفتنة، فالنصيحة للحاكم يجب أن تكون في "السر" خشية الفتنة.. فصار "تأليه" الحاكم منهجاً وطريقاً !!

وهكذا دخلت الأمة "الملك العضوض" وانتقلت من مِلك إلى آخر، تتغير الأسماء والعوائل، ولا يتغير نظام المُلك، من قهر، وإذلال، واستئثار بالمال والسلطة، واستحلال الدماء والأموال.. ولكن الله جَلَّجَلَالُهُ كان يرزق الأمة بفترات من النور والخير، تنتشل الأمة من مرحلة الضياع، وتعيد لها حيويتها، ومن أمثال ذلك الراشد عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد كان فيه الأمل الكثير، ولكن نظام المُلك لم يطق عدله، فتم اغتياله!

وقد كان فرصة عظيمة للدولة الأموية، ولكن بقتله كان آخر مسمار في نعش الدولة الأموية، إضافة إلى الصراع الداخلي بين ملوك بني أمية على المُلك؛ لتأتي الدولة العباسية على أنقاضها، بعد أن تكونت كافة عوامل البغض للدولة الأموية، والثأر والحقد، ورفض الظلم، ودعوى الانتصار لآل البيت.. فتكونت عوامل نجاح "الثورة العباسية"، التي ما أن استقر أمرها حتى عملت بسنة الملوك لا سنة الأنبياء.. ومضى الحال على ذلك حتى سقوط الدولة العثمانية، ودخول الأمة مرحلة جديدة من "الحكم الجبري والطغاة والتبعية للأعداء".

***

وإنه لا يوجد في تاريخ البشرية مرحلة تاريخية تشهد لها النصوص النبوية الصحيحة مثل هذه الفترة من تاريخ الأمة.. فترة تحولها من الخلافة إلى المُلك، وسن طريق البغي فيها، فهي فترة لم يكن فيها دراسة التاريخ من مصادره فحسب، ومن ثم الاختلاف على رواياته وتحليلاته، بل رحمة بعقول المسلمين، لما في هذا الأمر من خطورة وأهمية تتعلق بمستقبل الأمة كلها، وتتعلق بروح الإسلام ورسالته.. يخبرنا النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ – بوحي الله – بالغيب فكانت هذه الفترة في حد ذاتها علم

من أعلام النبوة.. ويحضر فيها النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓ آلِهِۦوَسَلَّمَ بأحاديثه المتواترة والصحيحة ليقضي فيها؛ ليطمئن من يريد الحق، ويبحث عنه.

وقد كان يكفي من كل هذا "المدخل التاريخي" قول النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓ آلِهِۦوَسَلَّمَ: "**تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار**" فحكم النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓ آلِهِۦوَسَلَّمَ واضح لا لبس فيه.. وبقي الخضوع له، والتسليم به، وتغيير هذا البغي، وأضعف الإيمان عدم المتابعة على هذا البغي، فضلاً عن شرعنته..

ونحن من وراء القرون إنما نخوض معركة الحق والبغي، ومعركة روح الإسلام الحقيقية والجاهلية الأولى، ونحاول استخلاص وعينا السياسي الراشدي من براثن الإفك والتدليس والكذب والبهتان.

كان يكفي حكم النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓ آلِهِۦوَسَلَّمَ، ولكن اتباع الهوى يُضل عن سبيل الله.. ووجود الأحكام المسبقة على شيء - سيما إذا كان هذا الشيء باطلاً - سيجعل كل حق وحقيقة باطلاً، وسيجعل كل باطل حقاً، وستنكسر أعناق النصوص لتوافق الهوى والأحكام المسبقة على ترهات فكرية ما أنزل الله بها من سلطان.

ويجب ونحن نتحدث عن "الملك العضوض" ألا نغفل "المجتمع المُتظالم" الذي لولاه لم استطاع البغاة شيئاً.. المجتمع الذي انقسم على نفسه، وأصبح تربة خصبة لأمراض الاستبداد، وفقد المناعة والتحصين ضد هذه الأوبئة والأمراض الاجتماعية، وطفق بعض علمائه إلى معارك وهمية، وخلافات تافهة، وحكمه الصبية والنسوان! وارتفع نجم المتملقون، والدجالون، والمنافقون، وغاب عن مراكز التوجيه والحكم فيه الصالحون! وإنا لله وإنا إليه راجعون.

***

الفرق بين الخلافة الراشدة والمُلك العضوض

يَتبين من أحاديث النبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ حول هذا الأمر أنه فَرّق في اللفظ والمعنى بين "الخلافة" و"الملك"، وقد دخل علينا استخدام "المُلك" بمعنى الخلافة فنقول مثلاً: الخلافة الأموية، الخلافة العباسية... إلخ، وهو استخدام غير صحيح بدليل نص الحديث النبوي المُفرّق بينهما..

فالخلافة: هي خلافة عن النبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ في إدارة وحكم شؤون المسلمين.. إذن فهي "خلافة على منهاج النبوة" لباسها "الرحمة" كما قال صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ: "**نبوة ورحمة، ثم خلافة ورحمة**" والخلافة عن النبي في إدارة شؤون الأمة.. هو حمل للأمانة بعد النبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ، ولا بد فيها من اتباع سنته في الحكم لا الابتداع..

ومن معالم سنته أنه لا طمع ولا محاباة في سلطان أو مال الأمة.. فلا شرف - بمعنى العلو - على الناس، ولا مال يأخذه الحاكم زيادة عن الناس، فلا أثرة ولا استئثار؛ فخليفة رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ هو مجرد "أجير" عند الأمة، يقوم بسنة رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ.. وليس له أن يطغى أو يبغى على الناس، وليس له نصيب من المال إلا ما يكفي حاجته.. كما قال صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ: "**لا يَحِلُّ لِلْخَلِيفَةِ مِنْ مَالِ اللَّهِ إِلا قَصْعَتَانِ، قَصْعَةٌ يَأْكُلُهَا هُوَ وَأَهْلُهُ، وَقَصْعَةٌ يَضَعُهَا بَيْنَ يَدَيِ النَّاسِ**"[1]

وليس هناك محاباة لذوي قرابة من قبيلته أو نسبه:

فعَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ حِينَ بَعَثَنِي إِلَى الشَّامِ: يَا يَزِيدُ، إِنَّ لَكَ قَرَابَةً عَسَيْتَ أَنْ تُؤْثِرَهُمْ بِالْإِمَارَةِ، وَذَلِكَ أَكْبَرُ مَا أَخَافُ عَلَيْكَ، فَإِنّ رَسُولَ اللهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ قَالَ:

(1) [مسند أحمد/ 579، الأمالي الخميسية للشجري/ 1732 | إسناد حسن]

"مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا، فَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ أَحَدًا مُحَابَاةً، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا، حَتَّى يُدْخِلَهُ جَهَنَّمَ، وَمَنْ أَعْطَى أَحَدًا حِمَى اللَّهِ، فَقَدْ انْتَهَكَ فِي حِمَى اللَّهِ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ، أَوْ قَالَ: تَبَرَّأَتْ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ جَلَّجَلَالُهُ"(1)

وفي حجة الوداع قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ:

"يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ أُمِّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ مُجَدَّعٌ مَا أَقَامَ فِيكُمْ كِتَابَ اللَّهِ"(2)

وفي رواية مسلم: "**يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى**" فجعل شرط الطاعة والاتباع هو: "**إقامة كتاب الله**" وقيادة الأمة بهذا الكتاب، بصرف النظر عن شخص الأمير - أو الإمام - و نسبه وقبيلته وشكله ومكانته.

وفي رواية أخرى: "**أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ يَرَى بَعْدِي اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**"(3)

فليس هناك من اغتصاب شورى الناس أو حقوقهم، فالخليفة هو القائم بالكتاب، العامل بسنة رسول الله في الحق والعدل والمساواة.. ويجعل الناس سواسية كأسنان المشط أمام حكم الكتاب. وهذا الخليفة هو الذي أوجب الله طاعته.. كما جاء في الآية الكريمة:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّـهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ٥٩﴾ [سورة النساء]

---

(1) [مسند أحمد/ 22| المستدرك على الصحيحين: (4: 89) الحكم على المتن: حسن]

(2) [مسند أحمد/ 16213، صحيح مسلم/ 1299]

(3) [مسند أحمد/ 16694]

وفي سيرة ابن هشام: "أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عدّل صفوف أصحابه يوم بدر ، وفي يده قدح يعدل به القوم ، فمر بسواد بن غزية ، حليف بني عدي بن النجار... فطعن في بطنه بالقدح، وقال: استو يا سواد فقال: يا رسول الله ، أوجعتني وقد بعثك الله بالحق والعدل ، قال: فأقدني. فكشف رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن بطنه، وقال: استقد ، قال : فاعتنقه فقبل بطنه: فقال: ما حملك على هذا يا سواد ؟ قال: يا رسول الله ، حضر ما ترى ، فأردت أن يكون آخر العهد بك أن يمس جلدي جلدك . فدعا له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بخير "(1)

وعليه؛ فإن مصطلح "الخلافة" ليس شكلاً سياسياً، إنما هو مدلول شرعي يحمل معنى: **(الرحمة، والشورى، وإقامة الحق، والعدل، وحمل رسالة الله إلى العالمين)** أياً كان الشكل السياسي للمرحلة الحضارية التي تمر بها الأمة.

أما المُلك: الذي قال عنه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ "الملك العضوض" فهو الملك الذي يكون فيه العسف والظلم والبغي والعدوان، والحرص والتمسك والعض على أمر الملك والسلطان، هو الملك الذي يُأخذ بحد السيف، ويُتسلط فيه على الناس، ويُستبد بهم وبحريتهم وبرأيهم، وفيه تتحول الأمة إلى "قطعان" للملك.. وتُسرق فيه ثرواتهم وأموالهم..

فتصبح الأمة عبيداً للملوك، ويتخذون أموالها دُولة بينهم؛ ويصبح شخص الحاكم هو محور الحياة، والفكر، والشعور، وفيه يتم التلاعب بأمر الدين؛ ليخدم المُلك وأصحاب الملك، وفيه يُستباح كل شيء من أجل إرواء نهم شهوة الملك، والحفاظ عليها.. حتى ولو جرت دماء المسلمين أنهارا، هو الحرص على الحياة الدنيا.. ومتاعها، وهو العلو في الأرض، والرغبة المجنونة المتوحشة في "الشرف، أي: الرياسة.. والمال" كما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: **"مَا ذِئْبَانِ ضَارِيَانِ جَائِعَانِ فِي غَنَمٍ افْتَرَقَتْ، أَحَدُهُمَا فِي أَوَّلِهَا وَالآخَرُ فِي آخِرِهَا، بِأَسْرَعَ فَسَادًا مِنِ امْرِئٍ فِي دِينِهِ، يُحِبُّ شَرَفَ الدُّنْيَا وَمَالَهَا"** (2)

---

(1) السيرة النبوية لابن هشام، أسد الغابة لابن الأثير، تاريخ الطبري]

(2) [مسند أبي يعلى الموصلي/ 6449، جامع الترمذي/ 2376، إسناده متصل، رجاله ثقات]

فلا يقوم المُلك والاستبداد إلا على أساس الرغبة المتوحشة في التسلط والعلو على الناس، والرياسة والشرف عليهم، والمال الذي يشتري الذمم والضمائر وأصحاب القلوب الضعيفة، والقوة الباطشة التي لا ترحم وتقتل بالظنة، والشبهة كل من يهدد سلطان الملك ولو بالفكر.. وهذه هي طاعة المُلك.. طاعة القهر والذلة والإذعان والمهانة والخضوع !

وقد يكون في هذا المُلك شيء من الرحمة.. لحكمة يريدها الله، فقد تكون هناك "فتوحات إسلامية" أو "حفاظ على الهوية الإسلامية" أو "جمع للعلوم".. كما حصل في فترة "الملك العضوض" بالعموم.

وقد يتخلل المُلك العضوض "خلافة على منهاج النبوة" كما حصل في فترة الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد عاد إلى "الخلافة والرحمة" ونبذ "الملك العضوض" – وقد ظن البعض في عصر عمر أنه هو المقصود بعينه بالخلافة على منهاج النبوة بعد الملك العاض والجبرية – على أن مدلول الحديث أوسع من ذلك.

وعليه؛ فإن "المُلك العضوض" ليس شكلاً سياسياً بقدر ما هو مدلول (**للظلم والعدوان والبغي والعسف، واستعباد الناس، وسرقة ثرواتهم**).. أياً كان شكل النظام السياسي للمرحلة الحضارية التي تمر بها الأمة.

ولأن النظام السياسي شيء متغير.. يتغير بتغير ظروف المجتمعات والأمم، فلم تكن القضية الأصلية في شكله، إنما القضية المصيرية هي:

هل يقوم النظام السياسي على "الخلافة والرحمة" أم على "المُلك والظلم"؟

على أن رخاء "الملك العضوض" قد يغر البعض، ويظن فيه علامة الفلاح والرشاد! وهذا ليس هو المقياس الشرعي الصحيح، وليس هو كذلك الذي يُعطي "الشرعية النبوية" و"الخلافة المحمدية" بل قد تكون الخلافة بالمعنى الشرعي النبوي: في حالة ضعف أو قحط أو فقر أو محاصرة.. أي قد تكون

بالمقاييس الاقتصادية هزيلة، ولكن يظل لها "شرعية نبوية"، طالما قائمة على سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في أمور الحكم من: إقامة الكتاب، وحمل الرسالة، وتنفيذ الشورى، والقيام بالحق والعدل بين الأمة... إلخ".

ولأننا لا يهمنا أن نحقق الرخاء والفتوحات بأي وسيلة، أو نستبد بالسلطان من أي طريق، إنما المهم هو السير على المنهج النبوي سواء حصل رخاء أو لم يحصل، وهذا لا يعفي - من جانب آخر - مسؤولية التقصير أو عدم اتباع سنن الله في قيام الدول والحضارات.. ما يهمنا أن نصل إلى الغاية النبيلة بالوسيلة النبيلة.. وليس في سياسة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ "السياسة البراجماتية" التي تستبيح أي شيء من أجل الوصول إلى الهدف، بل هي الاستقامة والنظافة وبيان الحق، والجهاد في سبيله. ذلك أن الهدف الأساس ليس هو مجرد قيام دولة، بل إنما هو انتصار الإيمان، وبيان الدين، وحمل الرسالة، والقيام بالحق والعدل، وحفظ كرامة الإنسان.. وليس أكثر إساءة إلى الدين من أن نحاول إعلاءه بالوسائل الخسيسة، والقيم المنحطة، فعندها لن يعبأ به الناس، وبذلك نصد عن سبيل الله.

وإنَّ القيام بهذه السياسة النبوية النظيفة - والخلافة عنه فيها - هي الخير، وهي الأبقى، وهي التي تحمي الخامة البشرية، والنفس الإنسانية من العطب والفساد، وهي المادة الصالحة لمستقبل الرشد والتمكين.

فالإيمان والتقوى هما شرط "البركة الربانية" والرخاء المبارك - ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف (96)] - لا رخاء الفتنة والاستدراج.

فالخلافة على منهاج النبوة هي التي تحمي الأمم والأفراد من أمراض الاستبداد، وتحفظ ضمير الفرد وشعوره، وتحميه من الافتتان بالملك والسلطان والقوة.

***

الفرق بين المُلك العضوض والحكم الجبري

لقد بدأ الملك العضوض[1] على يد بني أمية، عن طريق الاستبداد بالمال والحكم لهم - دون بقية الأمة!- وبهذا نقضوا عُرى الإسلام في جانب الحكم، وبدّلوا سنة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في جانب الخلافة والقيادة، وتبعهم على هذه السنة القبيحة من جاء بعدهم.. حتى نهاية الدولة العثمانية[2]!

وقد كان صلاح الملوك يأتي كيفما اتفق - دون مشورة الأمة واختيارها - وقد كان يأتي من حسن التربية وتقوى الله، أو في اللحظات الحرجة التي تمر بها الأمة - كغزو التتار والصليبيين - ولكن رغم الانحراف في جانب الحكم والمال.. لم يكن ملوك "الحكم العضوض" في حرب مع الإسلام ذاته، ولم يكونوا في عداء مع الأمة المسلمة..

لقد فتنهم الملك وحب السلطة والمال، ولكنهم في ذات الوقت كانوا جزءاً من هذه الأمة، يدافعون عنها، ويدفعون عنها الأخطار الخارجية، ولهم سيادة وقوة.. فـ "الصراع الفاسد الباطل" كان داخلياً على الأحقية بالملك والسلطان.. و"الصراع الصحيح الحق" كان خارجياً لدفع العدوان عن الأمة المسلمة، ونشر رسالة الإسلام، وإن أصابها دخن بفعل "فتنة الملك"..

ولم يحصل تآمر على الأمة المسلمة - إلا في حالات نادرة من ملوك الطوائف - ومن حصل منه تآمر كان مصيره القتل، واللعنة.. ولهذا استمر تواجد الأمة المسلمة بحضارتها العريقة رغم فقدان "الخلافة الراشدة".

---

(1) [وقد يرد الملك العضوض والملك الجبري، بنفس المعنى عند البعض، ولا بأس بذلك، فالعبرة بمضمون ومعالم هذا الحكم، وكونه مخالفاً لسنة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، بغض النظر على المسميات]

(2) سقطت الدولة العثمانية في (1341 هـ - 1923 م).

فالجوانب المظلمة في فترة الملك العضوض في العموم:

- القتال على المُلك والسلطان.
- الاستئثار بالمال والثروة دون الأمة. كما قال الخليفة العادل عمر بن عبدالعزيز: " إن هذه الأمة لم تختلف في ربها ولا في كتابها ولا في نبيها، وإنما اختلفوا في الدينار والدرهم ".[1]
- اغتصاب شورى الأمة وحقوقها.
- الجور والظلم والعسف على حقوق الأمة، وكرامتها.
- إفساد تصور المسلمين السياسي عن الحكم.
- انتشار عقيدة "الجبر السياسية"؛ لتخدير الأمة عن مقاومة الظلم.
- اضطهاد العلماء المخالفين للسلطة، وسجنهم، وقتلهم. وشيوع القتل السياسي.
- تلويث سيرة بعض الصلحاء المعترضين على الظلم والطغيان، واتهامهم بالإلحاد والزندقة والبدعة.
- توريث الخلافة والحكم.
- المحاباة لذوي القربى والنسب.
- الاستهانة بدماء المسلمين.
- نشوء الفرق الإسلامية، والغلو والغلو المضاد.. مما أدى إلى تفرق الأمة في الدين.
- توسيع وترسيخ الخلافات بين الفرق الإسلامية، واستخدام تلك الخلافات لأغراض سياسية دنيوية.

---

(1) [البداية والنهاية، ابن كثير. ج9، ص238]

- تفشي أمراض الاستبداد في الأمة.
- انتشار الاستبداد الفكري والثقافي، ورمي كل مخالف بالبدعة والفسق والكفر.
- تهاوي الدول مع شدة الاستبداد، الأمر الذي يُشجع العدو الغازي على احتلال بلاد المسلمين واستباحتها.
- شرعنة الاستبداد من خلال التأويل المحرّف، والفهم الباطل لبعض النصوص النبوية.

***

والجوانب المنورة في فترة الملك العضوض في العموم:

- وضوح الهوية الإسلامية للأمة المسلمة.
- انتسابها للشرع والتحاكم إليه، وإن حاد الحكام عن الشرع في الاستبداد، وفي الاستئثار بالمال.
- الفتوحات الإسلامية – في بعض الفترات – والدفاع عن بلاد المسلمين، وحماية الثغور التي قد تنهار مع تفشي الطغيان بكثرة، كما حصل في اجتياح المغول عاصمة الخلافة بغداد.
- قيام القادة والعلماء والدعاة بنشر الإسلام والدعوة إليه، والدفاع عنه.
- نشاط الأمة العلمي، والفكري. وحماية التراث الإسلامي.. ومن خلاله انتقلت إلينا العلوم الإسلامية، ومدارس الفقه الإسلامي، (خاصة في العصر العباسي).
- سهولة العودة إلى العدل والإصلاح عند مجيء الحاكم العادل والصالح.
- سيادة الدولة وقوتها أمام العدو، وعدم التسليم له.
- عدم السماح للعدو الكافر باختراق الأمة، أو التدخل في شؤونها، أو السيطرة عليها.

- تمحور فترة الملك العضوض على حب السلطان والمال، وليس لها عداء مع الدين والشرع.. وكان القضاء من خلال أحكام الشريعة، واحترام شعائر الإسلام والأخلاق والآداب الإسلامية.

- ظهور قيادات إسلامية جهادية استطاعت استعادة سلطان المسلمين، والدفاع عن بلادهم في مراحل مختلفة من تاريخ الأمة مثل: يوسف بن تاشفين، وسيف الدين قطز، وصلاح الدين الأيوبي... إلخ.

- سهولة علاج أمراض الاستبداد كلما نهض العلماء، ونهضت معهم الأمة واستجابت.

***

أما في الحكم الجبري والخونة:

فقد كان سقوط الدولة العثمانية وتفتيت الأمة من أكبر الكوارث التي حلّت على المسلمين في تاريخهم، وكذلك على البشرية – بعد ضياع الدولة الإسلامية – ونشوء "الدولة القومية العلمانية" المستوردة من أوروبا بدلاً عنها، فبسقوط الدولة العثمانية كآخر مظاهر "الملك العضوض" تمت السيطرة على "العالم الإسلامي"، أو كما كان يُسميه الاستعمار حينها "الرجل المريض"! وقد كان بالفعل مريضاً، لكن المحتل الأجنبي لم يكن يريد علاجه، بل قتله، ووراثته!

ونجحت الحملات الصليبية أخيراً في تفتيت ووراثة العالم الإسلامي والسيطرة على القرار السياسي والاقتصادي والثقافي فيه، ومنع أي محاولة لعودة هذا التكتل العملاق من جديد، وتم تقسيم العالم الإسلامي عبر اتفاقيات قامت بها بريطانيا وفرنسا وروسيا؛ لإضعافه، وإحلال "الدولة القومية" بديلاً عن "الخلافة الإسلامية"، وجاءت من ورائهم أمريكا لترث الإمبراطورية البريطانية، ولتحمل مشروعها الجديد لتقسيم العالم الإسلامي ليكون أشد ضعفاً، وأبعد عن القوة والاتحاد.

وأصبحت "مؤهلات الحاكم" (سواء أكان ملكاً أو رئيساً) في الدول القومية – تحت "الحكم الجبري الأمريكي والأوروبي" – أن يكون خائناً للإسلام، محارباً له.. وأن يبيع أمته، ومقدراتها، وثرواتها، وأن يحافظ على مصالح أسياده وأولياء أموره..

ويصبح كـ "الكلب المسعور" تجاه دينه وأمته؛ ليحافظ على عرشه ومنصبه، حتى يَرضى عنه أسياده! ومن يحاول الاستقلال والسيادة، ومن يحاول الدفاع عن الإسلام، ومن يحاول الحفاظ على مقدرات الأمة وثرواتها، بل ومن يُظهر قليلاً من المروءة والوفاء والصلاح.. يكون مصيره العزل أو القتل أو الانقلاب، ثم يسترون هذه الخيانة للدين والأمة بمسابقات القرآن الكريم، والاحتفال بليلة القدر، وبالمولد النبوي الشريف... إلخ؛ ليظهر الخونة أنهم حماة الدين والوطن!

وكانت ملامح الدول القومية – بعد اقتسام تركة الدولة العثمانية وتفتيتها – :

- الخضوع لإرادة المحتل البريطاني والفرنسي، ثم بعد ذلك الأمريكي.
- اغتصاب شورى الأمة، وتكوين أشكال مزيفة من صور الشورى والديمقراطية خاضعة للحاكم.
- جعل هوية الدولة علمانية بدلاً عن الهوية الإسلامية. وجعل كل نظم الحكم علمانية.
- نشر الفكر القومي بديلاً عن الوحدة الإسلامية. وترسيخ دساتير وضعية مخالفة للشريعة وللحضارة الإسلامية.
- جعل الدولة تابعة سياسياً واقتصادياً وثقافياً للمحتل.
- تكوين منظومة الحكم والقضاء على سُنة المحتل وقوانينه.

- تقلّب بلاد المسلمين بين الملكية المطلقة الوراثية أو الانقلابات العسكرية العلمانية أو الاحتلال العسكري المباشر.

- محاربة أي محاولات أو حركات تريد عودة مفهوم الدولة الإسلامية.

- الاجتماع على القومية والجنس واللغة بدلاً عن الاجتماع على الإسلام.

- ضبط منظومة التعليم خاصة على الأسس العلمانية الغربية، وتقويض التعليم الإسلامي.

- عقيدة الولاء والبراء للحُكام يجب أن تكون خالصة للمحتل.

- إضعاف الدويلات - التي تكونت بعد سايكس بيكو - وجعلها بلا سيادة حقيقية أو استقلال تام.

- تنحية الشريعة والأحكام الإسلامية في جميع المعاملات، عدا الأمور الشخصية مثل الزواج والميراث، وحتى هذه تنازع فيها بعض الدول!

- تقديم صورة مشوهة لـ "الشريعة الإسلامية" - من خلال التطبيق المنحرف والكاذب - تجعل الناس تزهد فيها، وتنفر منها.

- السيطرة على المجتمعات، وتفكيك عوامل القوة فيها، وإحباط فاعليتها، وربط مصيرها بالنظام الحاكم، والقدرة على قمعها، وقهرها كلما لزم الأمر، فعمل المحتل على تقوية النظام، وأدوات قمعه، ومراقبته، وسيطرته القاهرة، وإضعاف الشعب وتفريغ وإحباط قدراته.

- السيطرة على مقدرات الشعوب وثرواتها من خلال فرض سياسات بنكية واقتصادية دولية، وبيع أصول الدولة للمستثمر الأجنبي؛ فتكون أموال الأمة وأصولها ملك لبعض أشخاص يتمتعون بنفوذ دولي، وهذا يكفي وحده لتركيع أي أمة، واغتيالها اقتصادياً، وسلبها أبسط

مقومات الحرية. ووضعها في سجن العبودية الاقتصادية.. ومن ثم تهديد استقرارها في أي لحظة، والتحكم في مستقبلها كيفما شاءوا.

- السيطرة على سلطة الدين، وجعله يدور وفق هوى السلطة السياسية، واحتكار الفتوى الدينية لصالح الحُكام وتوجهاتهم، والقضاء على طبقة العلماء الربانيين، وجعل علماء الدين مجرد "موظف سلطة" يأتمر بأمر السلطة، ويخضع لقراراتها، واستخدام الدين – عبر الفتاوى المضللة – كأداة لتخدير الشعوب، وخداعهم، واستخدام المناصب الدينية العليا، كوسيلة للشرعنة للحكام وظلمهم واستبدادهم وعمالتهم.[1]

- استحواذ المحتل على ثروات النفط خاصة.. استخراجاً، وتحديداً للسعر، وتحديداً للعملة التي يُباع بها، وتحديداً لحجم الإنتاج، وتحديداً للأرباح، ثم يُعطي ما تبقى من الثروة للفاسدين لإنفاقها لا على التصنيع والتقنية والعلوم والتطوير... إلخ من العوامل التي تقوم بها الدول القوية، وإنما لإنفاقها في اللهو والاستهلاك المترف، والتسوق، وبناء المراكز التجارية، والمنتجعات... إلخ.

- خداع الجماهير واغتيال هويتها الإسلامية والتاريخية لصالح "هوية مزيفة" بالانتساب لشخص النظام سواء أكان ملكياً أو عسكرياً.. وربط مصير الشعوب كلها به..

وجعل الدين والأمة والمجتمع والهوية والتاريخ والحضارة ما هو إلا سيرة الحاكم وأسرته ونظامه.. منه بدأ التاريخ وإليه ينتهي !.

- خضوع الحاكم وحكومته لتعليمات النظام العالمي، وتحويل الأنظمة إلى مجرد عساكر وسياط على ظهور الأمة، وحرب الأمة بالوكالة عن المحتل.

---

(1) راجع – إن شئت – مقال: درجات العلماء.

- تشجيع استبداد الحاكم وفساده وظلمه، حتى لا تنهض الشعوب، وتظل مريضة مهلهلة.

- تشجيع الإصلاح الديمقراطي العلماني المحدود والمنضبط بالبوصلة الغربية في حال تململ الشعوب، ورغبتها بالعلاج.

- نشر الأفكار المادية الهدامة - البعيدة عن الإسلام - لتتقلب الأمة في عبثها، وتستفرغ فيها طاقاتها ثم لا تصل إلى شيء في النهاية.

- استغلال وسرقة ثروات المسلمين، وفرض أنماط حياة استهلاكية تستنزف حياتهم ومواردهم.

- تفريغ الأمة من مواردها البشرية وعقولها المتميزة والمبدعة، ودفعها إلى الهجرة للدول العظمى، أو الدفن تحت "التراب البيروقراطي" فتصبح الأمة بلا قاعدة علمية (سواء تقنية أو إنسانية) وتظل ذيلاً لغيرها حتى في أبسط الأشياء، فلا تصبح سرقة ثروات الشعوب في المادة فقط، بل حتى في العقول والخبرات.. فتعمل على نظرية "التفريغ والطرد" فتصبح الجامعات - التي هي أحد ركائز قوة الدولة - محطات "تفريغ" للطاقات والعقول - بدلاً عن تبنيها والاستفادة منها - و"الطرد" أي دفعها دفعاً للهجرة، ومن يبقى على أمل الإصلاح لا ينال إلا الإهانة وربما السجن !.

- صرف الأمة عن الاستقلال والتصنيع والتقنية، وجعلها في احتياج دائم للغذاء والسلاح والدواء والتقنية.

- إفساد أي مشروعات إصلاحية سواء أكانت علمانية أو إسلامية.

- إفساد ثورات الشعوب، والالتفاف عليها.

- الاحتلال العسكري المباشر في حال قيام الثورات المسلحة.

- إعداد قادة بلادنا في معاهد بلدان العدو؛ ليتشربوا فكره، وينفذوا أوامره، ويستسلموا لتبعيته.

- تبعية جيوش البلدان الإسلامية للمحتل - القوى العظمى - مباشرة، وربط قيادتها وأوضاعهم حسب رغبات العدو، فهو الذي يتحكم في تعيين كبار القادة، ونوعية التسليح، ومستواه، وتوقيته، وتدريباته، وعقيدته القتالية.

- إفساد تسليح الجيوش، وجعل اعتمادها الكلي من حيث التقنية والتصنيع على الخارج، وإفساد عقيدتها، وجهوزيتها، والحرص على تخلفها، وجعل أسلحتها فقط موجهة للشعوب والثائرين.

- ترسيخ التخلف والتبعية للقوى العالمية وقطع الطريق على أي سيادة وكرامة ترفع من شأن الشعوب أو تحمي أرضها، وتطبيع فكر التبعية والرضى به والتشجيع عليه والدعوة إليه.

- كشف عورات الأمة، والتجسس عليها لصالح العدو.

- إخلاء جميع مؤسسات الدولة الحساسة وذات الطبيعة الأمنية والسياسية من أي أشخاص ذات ميول إسلامية من أي نوع - أو حتى مجرد ميول محافظة أخلاقياً فقط ! - لضمان علمانية الدولة من حيث عقيدتها القومية، وضمان تبعية القادة لـ "النظام الدولي والقوى العظمى"، ومنع أي نبتة إسلامية من الظهور في أي أماكن حساسة داخل نظام الدولة الحاكم.

- التحكم الاستخباراتي في قيادات الدول السياسية والعسكرية والاقتصادية.. من خلال "الملفات السوداء" لكل شخصية؛ لضمان ولاءها، وعدم انقلابها من جانب، ولضمان فسادها وإفسادها من جانب آخر.

- تكوين مجتمعات كاملة من الفاسدين والمنتفعين والعملاء، وحصر مقدرات الأمة وثرواتها ومصيرها في أيديهم.

- الضرب بكل وحشية أي حركات للبعث الإسلامي - سواء أكانت دعوية أو سياسية أو جهادية أو فكرية - والفتك بالقيادات والكوادر والشباب قتلاً واعتقالاً وتعذيباً، ومصادرة أموالهم، وتحطيم معنوياتهم وكسر نفوسهم. وإفساد حياتهم، وأسرهم، وعلاقاتهم.

- السيطرة الإعلامية والعلمية والثقافية على عقول الأمة، ونشر الفكر الغربي كبديل عن الفكر الإسلامي.

- حماية كيان يهود في قلب الأرض المقدسة، والتطبيع معه، والعمل لصالحه ظاهراً أو باطناً.

- محاولة طمس الهوية الإسلامية الجامعة للأمة، وتقديم الهوية القومية الوطنية بديلاً عنها.

- تشجيع الانحلال الخلقي بصورة منظمة.

- تكريس الفرقة بين المسلمين، وتشجيع الخلافات الجزئية فيما بينهم، واستغلالها لضرب بعضهم ببعض.

- استخدام سلاح "التكفير والتخدير" لضرب كافة مشروعات التغيير، فأما "التخدير" بأنه لا جدوى من الإصلاح ويجب السمع والطاعة، أو سلاح "التكفير" لتحويل قضية تحرير الأمة إلى قضية تكفير وتكفيريين ثم انقسام الأمة حولهم والدخول في الجدل الفقهي حول هذا الأمر.

- استفحال أمراض الاستبداد بكل أنواعها، وصعوبة العلاج، وسهولة الانتكاسة.

- شرعنة الاحتلال والظلم والفساد والاستبداد والطغيان والطاغوتية من خلال "منظومة دينية" تستحضر فقه الملك العضوض، في إضفاء "الشرعية الدينية" على كل هذا الظلم والطاغوتية، ليكون باسم الله ورسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، والله ورسوله منه براء.

.... إلخ مما نجهله.

ويجب أن يكون حاكم الدولة القومية العلمانية، تابعاً مخلصاً لـ "النظام الدولي، والدول العظمى" ويسمع ويطيع - وإن ضربت أمريكا ظهره وأخذت من ثروات الأمة ما تشاء - ولا يهم أن يفتك الحاكم بشعبه أو يستبد به أو يسرق كل ثرواته - ويترك له الفتات - المهم أن يكون هو "الوكيل" عن الاحتلال العسكري المباشر الذي تكون تكلفته عالية مادياً، ويستفز الشعوب للتحرر من المحتل..

ولا بد للحاكم أن يترك للمحتل الأجنبي العبث بالدولة وبالأمة كيفما يشاء، ويترك للشركات العملاقة والعابرة للقارات العبث باقتصاد الدولة، وبمصير الأمة، ولا يفكر في أي نزعة استقلالية حتى ولو كانت نزعة "قومية علمانية" فضلاً عن أن تكون نزعة إسلامية..

كما يجب على الحاكم أن يحافظ على شكله الإسلامي، فلا بد أن يكون لديه "شرعية دينية" من خلال المؤسسات الدينية، وشرعية سياسية من خلال "عرس ديمقراطي"، وإن كان الاغتصاب وبيع الأمة كلها تم قبل العرس !

ويجب أن يظهر الحاكم وهو يؤدي صلاة جمعة أو عيد أو أداء عمرة أو رعاية مسابقة قرآنية.. حتى لا يكون من أصحاب "الكفر البواح"، وحتى يسهل على المؤسسة الدينية إعطاءه الشرعية لحكمه، وحتى تكون مهمة من يحاول مواجهته أشد وأصعب.

فكان هذا هو الحال منذ سقوط الدولة العثمانية إلى الآن.. وإن اختلفت فترات السواد والظلم من دولة لأخرى، إلا أن هذه كانت هي الخطوط والملامح العامة لواقع الأمة المعاصر.

وهكذا يتبين الفرق بين ما نحن فيه الآن، وبين فترة الملك العضوض..

ويمكن الاختصار من خلال هذه المعادلة:

الملك العضوض (في العموم) = استئثار بمال الأمة واستبداد وتوريث الحكم + هوية إسلامية واضحة عليها الاجتماع + سيادة الدولة وقوتها + محاربة العدو ورد عدوانه بل واستباقه + نهضة اقتصادية وصناعية.

الحكم الجبري والطواغيت (في العموم) = تبعية متكاملة للمحتل والعدو الأجنبي + إقامة هوية قومية علمانية بديلة عن الهوية الإسلامية + اختراق العدو للأمة والتجسس عليها + تبعية اقتصادية وعلمية وصناعية (للمحتل) + سرقة ثروات الأمة والاستبداد الفاحش بها وتوريث الحكم (هذا ما يخص الحاكم ومنظومته).

***

والواجب – الشرعي والحضاري والتاريخي – على الأمة أن تحشد أبناءها وعلماءها لمعركة التحرير من هذا الاستبداد والطغيان؛ لتعود ليس مرة أخرى إلى "الملك العضوض" ولكن إلى "الخلافة الراشدة".. الخلافة عن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ في قيادة أمته على كتاب ربها، وسنة نبيها التي فيها الحكم بالحق والعدل، والشورى والحرية.. وعلى الأمة أن تقطع الطريق على "دجاجلة الحكم الجبري" الذين يَعبدون الطاغوت مع الله، ويُركِعون الأمة للخونة والأعداء بزعم وأد الفتنة.. ألا في الفتنة سقطوا.

ولا نيأس أبداً، فللأمة الوعد بالنصر والتمكين، ويجب أن ينتصر الحق في قلوبنا وعقولنا أولاً، ولا نستعجل الثمرة، بل نمضي بكل عزيمة وحسن توكل، وصبر، والتماساً لتحقيق سنن النصر والتمكين، محتسبين الأجر والمثوبة عند الله جَلَّجَلَالُهُ.. وعلى الأمة أن تدرك أنه لن تقوم لها قائمة، ولن يكون لها أي وجود حضاري إلا بأن تتحرر من هذا "الحكم الجبري" وبأن تقوم لله بالحق، وتشهد بالقسط، وتمضي على صراط الله المستقيم.

***

خاتمة الباب الأول

إنَّ الاختلاف الذي وقع بعد استشهاد عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وعجزت الأمة - حتى الآن - أن تجتمع بعده، ليس هو القصاص له، كما صور بعض من لا يفهم الأمور، أو ينظر إليها نظرة سطحية، أو يتعمد بتر حقائق التاريخ، أو لعصبية جاهلية أو حزبية للذات.. إنَّ الاختلاف كان حول أمور عظيمة، منها:

- تَحول الخلافة - وهو وصف شرعي وليس شكل سياسي - إلى مُلك على سنة الروم وفارس، ومفارقة الكتاب والسنة في أصول الحكم.
- الطمع في الدنيا والمال والشرف والرياسة.
- طريقة توزيع الأموال، وجعله دُولة بين الأغنياء، وإقطاع الأراضي والأموال للولاة.. الأمر الذي حوّل وظيفتهم من خدمة الأمة - كالأجير - وفق عقد البيعة إلى تكوين الأحزاب والأشياع والأتباع، فتحولوا إلى قوة في حد ذاتها، اغتصبت حقوق الأمة، واستسلمت الأمة لهذا المصير، فارتد الأمر من الخلافة والرحمة إلى العصبية والتغلب على سُنة الجاهلية !.
- عدم التفرقة في نظام الخلافة بين ما شرع ودين، وبين ما هو نظام وطريقة.
- كيفية محاسبة الحاكم أو الخليفة أو الولاة؟
- ما هي الأحوال والحوادث التي تُوجب عزل الحاكم، وكيف يتم عزله؟
- اختلاط المعارضة الحقة للحاكم بأفعال الخوارج وأهل الغلو، وبأطماع أصحاب الدنيا، واختفاء الحق تحت غلو هؤلاء، وجشع أولئك.
- كيفية بناء نظام سياسي مرن قائم على دعائم الشورى، يمنع تلاعب بطانة السوء بمصير الأمة؟
- اعتبار شرعية الغلبة بالسيف، والبيعة بالإكراه رغم أنف الأمة كلها.

- اختزال وصف السُنة في العبادات وبعض المعتقدات، بينما كانت تعني في الصدر الأول أنها "الحكم الراشد" الذي يقوم على تقوى الله في الحكم، والعدل في قسمة المال.

هذا هو الاختلاف الحقيقي الذي فَرّق الأمة، وجعل كل حزب يُمسك بجزء من الحقيقة ويُغالي فيه، ويعادي عليه؛ حتى صار كل حزب بما لديهم فرحون، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

***

ولقد تفرقت الأمة من الناحية السياسية بعد استشهاد عليّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ إلى فرق عدة:

- الفرقة المُبتدعة في أمور الحكم "الملك العاض والجبابرة والطغاة".
- الفرقة الغالية في عليّ وأهل البيت رضوان الله عليهم والسلام (الشيعة والروافض).
- الفرقة الغالية في معاوية وابنه يزيد، وفرقة النواصب (عُباد الظالمين).
- فرقة الخوارج "الرامية الأمة بالشرك والكفر".
- الفرقة السلبية المنعزلة "الجبرية السياسية".

وكل فرقة من هؤلاء على درجات مختلفة من الغلو والإفراط - وأخطرها بدعة المُلك فقد استقر أمرها، وفشى طغيانها - وتُفرخ هذه الفرق جماعات أخرى، تتطور، وتنكمش، وتعود كالمرض العضال في جسد هذه الأمة. هذا بالطبع غير الافتراق في أمور الإيمان والعقيدة كالمعتزلة والمرجئة.[1]

وكل فرقة من هذه الفرق المبتدعة.. اعتبرت نفسها صاحبة "الحق المطلق" و"الصراط المستقيم" و"المنهج النبوي" وبغت وظلمت، ولا يزالون مختلفين، ما داموا على هذا البغي وشهادة الزور على دين الله، وقد خاب من حمل ظلما..

(1) راجع – إن شئت – سلسلة (فجر الإسلام، وضحى الإسلام، وظهر الإسلام) للدكتور أحمد أمين.

ولا يزالون مختلفين – بغياً بينهم – إلا من رحم ربك.. ممن صلحت نيته، ونقت سريرته، وكف بأسه عن الأمة، ولم يَظلم، ولم يشهد الزور، ولم يحابِ في دين الله، ولم يبتدع في أمر الدين، وأحيا السنة، وأمت البدعة، فرحمة الله قريبة من هؤلاء، ولذلك خلقهم ليبتليهم، والله ولي المحسنين.

***

الباب الثاني

موقف العلماء من بدعة الملك العضوض

الفصل الأول

موقف العلماء الرافضين لبدعة الملك العضوض

تمهيد

لقد كان الكثير من علمائنا قديماً وحديثاً ينظر إلى قضية "بني أمية" – وما تلها – من منظورين:

الأول: مواجهة الأيديولوجية الشيعية، والاستماتة في رد كل مزاعم التيار الفكري والحركي الشيعي أياً كانت درجة غلوه.

الثاني: استقرار الملك العضوض، وانتقاله في نظر كثير من العلماء من حالة "الاضطرار والضرورة" إلى حالة "الاستقرار والعقيدة"! فأي محاولة لمقاومة هذا الملك العضوض فهي "فتنة"، وأي حركة لمحاولة التغيير فهي "خروج مُحُرّم" يدمغ صاحبه بأنه من كلاب النار!

وانطلاقاً من هذين المنظورين، تم النظر إلى التاريخ، وتحليله، وتأويل كافة النصوص التي تتعارض مع هذا المنطلق، بغض النظر عن مساؤي هذا الملك الظالم، أو خروجه على الشريعة! واعتباره خير الشرين، لا مناص منه أبداً، وتعليق الأمل على ملهم يأتي في آخر الزمان يملأ الأرض عدلاً كما مُلئت جوراً!

ولما جاء بعض المستشرقون المغرضون – الذين كان همهم الطعن في الإسلام وحضارته – وجدوا بغيتهم في "انحرافات" بدعة الملك العضوض، وصوروها على أنها انتهاء للإسلام، وأمته، وتاريخه؛ من أجل أن تيأس الأمة من دينها، ومن تاريخها وحضارتها، ولكن انحرافات الملك العضوض لم تستطع أن تنال من الأمة "**المرحومة، الشاهدة، الخيّرة، التي يظل فيها من يتمسك بالحق إلى قيام الساعة**"، بل وجود هذه الانحرافات، واستمرار الأمة في الوجود والحياة.. لدليل على مدى قوة الإسلام، ومدى حيوية هذه الأمة، وقدرتها على الحياة والتجديد، والميلاد الجديد..

فرغم وقوع هذه الانحرافات، استطاعت الأمة أن تنساح في الأرض لنشر دعوة الإسلام، وما أن يسقط النظام الحاكم بفعل العوامل الداخلية أولاً، والعدو الخارجي المتربص ثانياً إلا وتنهض من جديد، وتعيد دورة الحياة، وتستأنف الحياة الإسلامية، ثم تفسد بفعل العوامل الداخلية مرة ثانية، فتسقط، ويخرج الميلاد الجديد يستمد هدايته ونوره من شعاع الإسلام الذي لم ينقطع يوماً عن حياة هذه الأمة حتى في أحلك اللحظات..[1]

وأتى مِن بني جلدتنا مَن تلقف إفك المستشرقين وطار به، داعياً إلى علمانية الغرب، وهناك على النقيض من حاول التعمية على انحرافات الملك العضوض، أو محاولة تبريرها شرعياً..

وكان هناك فريق آخر من علمائنا أيضاً استفزتهم المثل العليا للإسلام، وشاهدوا آثار هذا الملك العضوض على مر التاريخ، كما رأوا كذلك تجارب الأمم السابقة واللاحقة، وهي تحاول وتقترب من تحقيق العدل – ولو جزئياً – بين الحاكم والمحكوم..

فهبوا للدفاع عن الإسلام، دون هواجس الرد على الشيعة، ودون إعطاء الشرعية للملك العضوض، أو تبرير خروجه على الشريعة في بعض المواطن، ودون اختزال الفكر السياسي الإسلامي كله في الموقف من معاوية بن أبي سفيان! أو موقفه نفسه من الخلافة الراشدة.. ودون التجني على أمة الإسلام، وحضارة الإسلام، أو الانقلاب على كل شيء.. بل إحقاق الحق حيث كان.. عند من كان، وإبطال الباطل حيث كان، وعند من كان..

ومن هؤلاء العلماء المعاصرين رواد الحركة الإسلامية، الذين كان كل همهم عودة الإسلام.. سياسة، واقتصاد، وثقافة، وحضارة...إلخ إلى الحياة مرة ثانية – دون لوثات الملك العضوض، وركام القرون

(1) وبذلك كانت كل فرقة تنظر إلى التاريخ من الزاوية التي تتعصب لها – دون إحقاق الحق، وإبطال الباطل – فالشيعة لا تاريخ عندهم إلا تاريخ آل البيت، والباقي كله سواد ومؤامرة عليهم، وبعض السنة لا يُبطلون الباطل نكاية في الخصوم، والغربيون لا يمجدون إلا تاريخهم وحضارتهم، ويطعنون في كل غيرها. وكل متعصب ينتصر لحزبه، والمسلم الحق يدور مع الحق حيث دار.

المتطاولة – فكان لا بد أن يكون موقفهم في العض على "سنة الراشدين"، لا الانتصار للذين عضوا على "الملك والسلطان"..

ومن أمثال هؤلاء العلماء: [العلاّمة محمد رشيد رضا (المتوفى:1935م)، والعلاّمة أبو الأعلى المودودي (المتوفى:1979م)، والعلاّمة سيد قطب (المتوفى:1966م)، والعلاّمة محمد الغزالي (المتوفى:1996م)] رحمهم الله جميعاً، وسننقل بعضاً من أقوالهم، للاستئناس بها في هذا البحث.

***

وأحب قبل البدء في ذلك أن أقول: إنني بعد أن أعددت هذا الفصل على نحو ما سيأتي – وفرحت أن وجدت الكثير من علمائنا يقررون معالم سياسة الإسلام، دون الوقوع في فخ هيمنة التفسيرات التاريخية التي تبرر الأحوال السياسية للملك العضوض، وما نحن إلا تلاميذ لهم – وقع في يدي قدراً كتاب "تاريخنا المفترى عليه" للشيخ الدكتور يوسف القرضاوي، ويرد فيه على هؤلاء الثلاثة (أبو الأعلى المودودي، سيد قطب، محمد الغزالي) على نفس الترتيب الذي قصدته! فقلت: سبحان الله!

وقد طالعت معالجة الشيخ القرضاوي فيما قاله عن هؤلاء الرواد، ولكنني لم أجد أدلة معتبرة لنقد الشيخ، سوى المسك التبريري القديم للملك العضوض، فانتصر لكلام العلاّمة ابن العربي، وإن اعترف بمبالغته في بعض ما ذهب إليه![1]

وأي قارئ حر – دون أحكام مسبقة – للتاريخ من مصادرنا السنية، لا بد أن يصل إلى ما قاله هؤلاء الرواد، فيما يخص سياسية الحكم والمال، مع الإقرار التام بعمق وامتداد شعاع الإسلام، وأثره على الحضارة الإسلامية والأمة المسلمة بشكل عام، والبشرية كذلك.

---

(1) [قال الشيخ القرضاوي: "قام القاضي أبو بكر العربي بالدفاع عن الصحابة، وتحقيق مواقفهم بعد وفاة الرسول، تحقيقاً علمياً موضوعياً، وذلك في كتابه القيم: (العواصم من القواصم)" (ص 227 من كتابه تاريخنا المفترى عليه)! وسوف نورد فصلاً مستقلاً – إن شاء الله – لمناقشة كتاب العواصم في الفصل الثاني من هذا الباب]

ونحذر من أن نقع في أي ربط تعسفي بين شخص الحاكم ونظام الحكم، وبين جهود علماء الإسلام في كل ميدان، وجهاد الأمة الإسلامية طوال تاريخها كله.

وقد اعتبر الشيخ القرضاوي ما كتبه هؤلاء الرواد – على فضلهم ومكانتهم[1] – "غلو" و"زلة" يخدم الطرح العلماني الذي يقول: إن الإسلام لا يصلح لتولي شؤون الحياة بدليل تاريخ الملك العضوض! وبزعم عجز الشريعة لمثاليتها عن التطبيق في الواقع فضلاً عن التاريخ! أو لمجرد اعتبارها نصاً تاريخياً انتهى زمانه! – ورؤوس العلمانية (اللادينية) في بلادنا كثير منهم فاسقون، يَكرهون ما أنزل الله، وأَخْوَنُ الناس لأوطانهم، ودينهم إلا قليلا – وموضوع كتاب الشيخ القرضاوي هدفه نبيل، لكننا لا نريد أن نضيف بعداً ثالثاً من هواجس التاريخ، وهو "هاجس الرد على العلمانيين".. فنقع في التبرير للخطأ، أو التهوين من شأنه.

وقد كان الشيخ القرضاوي يرد على أمور لم يقرروها ولم يقصدوها، فكان يستنتج التعميم الأسود على التاريخ الإسلامي، ومن ثم يرد عليه، كما نقل الشيخ عنهم أيضاً فقرات طويلة تُثبت أنهم لم يقصدوا هذا التعميم، ويضم كلامهم لبعضه مدافعاً عنهم أشد دفاع! لكنه ربما ألمح إلى أنهم تراجعوا عن كتاباتهم السابقة التي كتبوها في فترة حماسة! أو في بداياتهم الدعوية – مما يقلل من أصالتها – وإنني لم أجد أدنى تعارض بين ما قالوه في كتبهم المختلفة، إنما يتمم بعضه بعضاً، ويعالج زوايا مختلفة.

وإن هؤلاء الرواد لم يكن لهم هَم سوى عودة الإسلام شريعة ونظام إلى الحياة، وما كتبوا في التاريخ، وتناولوا أحداثه إلا من أجل هذا الهدف، فأبو الأعلى المودودي كان يكتب من منطلق المعالم الراشدة

(1) [قال الشيخ القرضاوي عنهم: "ثلاثة لهم باعهم الطويل، وجهادهم النبيل، في سبيل الدعوة إلى الإسلام، وإحياء أمته، وإيقاظ شعوبه، ومقاومة أعدائه، وتحرير أوطانه، وتوحيد كلمة الأمة على الإسلام، وتصحيح مفاهيمها المغلوطة عنه، وتجنيد أبنائها للدفاع عنه، والتضحية في سبيل إعلاء كلمته بالنفس والنفيس، جاعلين صلاتهم ونسكهم ومحياهم ومماتهم لله رب العالمين" (تاريخنا المفترى عليه، ص44)، ولكنه اتهمهم في نظرتهم التاريخية بالمجازفة والغلو، والأحكام العاطفية التي تصدق كل ما يشاع، دون تمحيصه وتحقيقه (تاريخنا المفترى عليه، ص92)]

للحكم في كتابه: "الخلافة والملك"، وسيد قطب كان يكتب من نفس هذا المنطلق في كتابه الفذ "العدالة الاجتماعية في الإسلام"، وكذلك محمد الغزالي كان يكتب من منطلق محاربة الاستبداد في كتابه "الإسلام والاستبداد السياسي" فلا يمكن بأي حال، ولا بأي وجه اعتبار ما كتبوه يخدم الطرح العلماني بشكل مباشر، أو غير مباشر كما ألمح الشيخ القرضاوي!

وهم لم يقولوا إن تاريخ الملك العضوض كان أسوداً لا خير فيه أبداً[1]، وقد نقل الشيخ القرضاوي الكثير من أقوالهم لإسقاط هذا الزعم – فليراجع من كتابه – ونضيف فقط ما قاله الأستاذ سيد قطب في كتابه "في التاريخ فكرة ومنهاج":

"ونحن ندرس في مدارسنا ومعاهدنا على وجه الخصوص تاريخاً إسلامياً مشوهاً، وتاريخاً أوروبياً مضخماً لا عن مجرد خطأ غير مقصود، ولكن عن نية مبيتة من الاستعمار الغربي الذي يهمه أن لا نجد في تاريخنا ما نعتز به، وأن نرى أوروبا على العكس هي صاحبة الدور الأول في التاريخ الإنساني، فإذا يئسنا من ماضينا واستعرضنا دورنا في حياة البشرية، وامتلأت نفوسنا مع ذلك إعجاباً بالدور الذي قامت به أوروبا وإكباراً للرجل الأبيض.. سهل قيادنا على الاستعمار وتطامنت كبرياؤنا القومية، وذلت رقابنا للمستعمرين.. وتحت تأثير هذه العوامل كتب التاريخ الذي ندرسه في مدارسنا ومعاهدنا بوجه خاص."[2]

ويقول في كتابه "هذا الدين" تحت عنوان "مَنْهَجٌ مُيَسَّر":

"ثم يقول قائل: ولكن البشرية لم تصبر طويلاً على هذا المنهج السامق الفريد. فقد تفلتت منه الجماعة التي حققته في الأرض فترة من الزمان، وقد اتجهت البشرية بعده إلى مناهج أخرى لا ترتفع إلى تلك القمة السامقة، ولكنها لا تكلف البشرية هذا الجهد الشاق!

---

(1) [ذكرتُ معالم الخير التي كانت في عصور الملك العضوض، في صفحة 163 في الباب الأول]

(2) [في التاريخ فكرة ومنهاج – سيد قطب]

وقد يبدو هذا القول صحيحاً للوهلة الأولى. فقد حرص كثير من الكُتاب على تثبيت هذا المعنى في النفوس؛ وعلى الإيحاء بأن هذا المنهج غير عملي ولا واقعي؛ ولا تطيقه طويلاً فطرة البشر؛ وإنما هو دعوة "مثالية" إلى أفق غير مستطاع! وكان لهم من وراء تثبيت هذا المعنى غرض ماكر؛ هو إشاعة اليأس من إمكان استئناف الحياة في ظل هذا المنهج؛ وتخذيل الجهود التي تبذل لرد البشرية إلى هذا المنهج القويم. ووجد هؤلاء الماكرون في الفتنة التي بدأت بقتل عثمان – رضي الله عنه – وما تلاه من الخلاف بين علي– كرم الله وجهه– ومعاوية، وما أعقب هذا الخلاف من أحداث... وجدوا في هذه الفتنة مادة خصبة؛ وفي الروايات الصحيحة والزائفة عنها فرصة سانحة، لمحاولة تثبيت ذلك المعنى الخبيث. طوراً بالتلميح. وطوراً بالتصريح. حسبما واتتهم الظروف!

وساعدهم في هذا المكر – عن غير قصد وبحسن نية – جماعة من المخلصين الذين ساءهم أن تعترض هذه الفتنة خط المد الإسلامي الصاعد في تلك الفترة التاريخية العظمية. وأن يقع بعض الانحراف في تصور سياسة الحكم عما كان عليه في عهد رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ والشيخين بعده. وأن يقع بعض الانحراف في سلوك بعض الأمراء أيضاً.. ومن ثم يحسون بسبب إرهاف مشاعرهم، أن المد الإسلامي كله قد توقف بعد فترة الخلافة القصيرة! وينادون بهذه النظرية في حرارة إخلاصهم وشوقهم للقمة السامقة! وحماستهم للصورة الوضيئة الفريدة!

وهذا كله يحتاج إلى إعادة النظر؛ وإلى دقة النظر؛ وإلى تقدير العوامل البشرية. مع تقدير طبيعة هذا الدين؛ وطبيعة منهجه لقيادة خطى البشرية في الزمن الطويل؛ وفي مختلف البيئات، ومختلف الظروف."[1]

***

(1) [هذا الدين – سيد قطب]

أولاً: العلامة محمد رشيد رضا

يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير المنار:

"فإن قيل: إن بعض أولئك الصحابة الصادقين من المهاجرين والأنصار قد تفرقوا واختلفوا في الفتنة التي أثارها معاوية على علي أمير المؤمنين فهل خرجت الأمة بذلك عن كونها خير أمة أخرجت للناس؟ فالجواب من ثلاثة وجوه:

(أحدها) أن ذلك الخلاف والتفرق لم يكن في الدين، وإنما كان في أمر دنيوي لم يتغير به اعتقاد أهل الفريقين، ولم يحدث به مذهب جديد في الإسلام، فالدين نفسه لم يطرأ عليه شيء من ذلك الخلاف.

(ثانيها) أن معاوية الذي أثار ذلك التفرق لم يكن من المهاجرين الأولين؛ فإنه أسلم عام فتح مكة الذي انقطعت به الهجرة، أو أظهر إسلامه في ذلك العام... وما كان مع معاوية من المهاجرين الأولين إلا قليل اعتقدوا أنه يطالب بحق لا يلبث أن يناله – وهو القصاص من قاتلي عثمان – ثم يدخل فيما دخل فيه الناس من مبايعة عليّ.

(ثالثها) قد عرف المطلعون على التاريخ أن الصحابة لم يفرطوا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ما وجدوا، وإنما ضعف ذلك بعد انقراض أكثرهم، وهذان الركنان هما بعد الإيمان أعظم أركان خيرية الأمة، فما عرض من التفرق الدنيوي والخلاف بعد قتل عثمان لم يلبث أن زال بعد قتل عليّ ؛ لأن التفرق والخلاف لا يدوم في أمة تقيم هذين الركنين ولو بغير نظام، ولو كان لهما نظام في الصدر الأول لما وقع كل ذلك الذي وقع. ألم يهد لك كيف كان الناس يغلظون لمعاوية في إنكار ما ينكرونه عليه حتى غير الصحابة منهم؟

الحق أقول: إن هذه الأمة ما فتئت خير أمة خرجت للناس حتى تركت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وما تركتها رغبة عنهما أو تهاونا بأمر الله - تعالى - بإقامتهما، بل مُكرهة باستبداد الملوك والأمراء من بني أمية ومن سار على طريقهم ممن بعدهم، وقد كان أول أمير منهم أظهر هذه الفتنة جهراً عبد الملك بن مروان إذ قال على المنبر: "من قال لي اتق الله ضربت عنقه " فقد كانت شجرة بني مروان الخبيثة هي التي سنت في هذه الأمة سنة الاستبداد، فما زال يعظم ويتفاقم حتى سلب الأمة أفضل مزاياها في دينها ودنياها بعد الإيمان."[1]

ويقول في تفسير قوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم }

"ولم يكن لأحد من الخلفاء الراشدين عصبية تمنعه من المسلمين إن أراد أن يستبد فيهم إلا ما كان لعثمان من عصبية بني أمية، ولم يرد هو أن يستبد بقوتهم وعصبيتهم، ولما أخذته الأمة بظلمهم لم يغنوا عنه شيئا، فالخلفاء الراشدون كانوا مخلصين في مشاركة أولي الأمر من الأمة في الحكم، والتقيد برأيهم فيما لا نص فيه لقوة دينهم؛ ولأن هذا هو الذي كان متعينا، ولم يكن في استطاعة أحد منهم - والإسلام في عنفوان قوته - أن يتخذ له عصبية يستبد بها دون أولي الأمر إن شاء - على أنه لقوة دينه لا يشاء - وهذه الحال من الأسباب التي حالت دون الشعور بالحاجة إلى وضع أولي الأمر لنظام يكفل دوام العمل بالشورى الشرعية، وتقييد الأمراء والحكام برأي أولي الأمر.

المسألة الثانية في حال أولي الأمر بعد الراشدين:

بنو أمية هم الذين زعزعوا بناء السلطة الإسلامية على أساس الشورى؛ إذ كونوا لأنفسهم عصبية هدموا بها سلطة أولي الأمر من سائر المسلمين بالحيلة والقوة وحصروها في أنفسهم، فكان الأمير مقيداً بسلطة قومه لا بسلطة **أولي الأمر من جميع المسلمين**، فخرجوا عن هداية الآية شيئا فشيئا، ثم جاء العباسيون بعصبية الأعاجم من الفرس فالترك، ثم كان من أمر التغلب بين ملوك الطوائف بعصبياتهم

(1) [تفسير المنار، ج4، ص49]

ما كان، فلم تكن الحكومة الإسلامية مبنية على أساسها من طاعة الله ورسوله وأولي الأمر، بل جعلت أولي الأمر كالعدم في أمر السلطة العامة، وكان تحري طاعة الله ورسوله بالعدل ورد الأمانات إلى أهلها يختلف باختلاف درجات الأمراء والحكام في العلم والدين، فكانت أحكام عمر بن عبد العزيز كأحكام الخلفاء الراشدين في العدل، ولكنه لم يستطع أن يرد أمانة الإمامة الكبرى إلى أهلها؛ لأن عصبية قومه كانت محتكرة لها حبا في السلطة والرياسة، ثم كانت سلطة الملوك العثمانيين بعصبيتهم القومية، وقوة جيوشهم المعروفة بالإنكشارية، ولم يكن هؤلاء من أولي الأمر، أصحاب الفقه والرأي، الذين هم في المسلمين أهل الحل والعقد، بل كانوا أخلاطا من المسلمين والكافرين يأخذهم السلاطين ويربونهم تربية حربية، ثم كونوا جندا إسلاميا، ثم جندا مختلطا."

المسألة التاسعة: في توسيد الأمر إلى غير أولي الأمر:

أخرج البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة المرفوع إلى النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ: "إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظروا الساعة" وتقدم في تفسير الآية السابقة أن الأستاذ الإمام، قال: إن المراد بالساعة في هذا الحديث ساعة الأمة التي تقوم فيها قيامتها أي: تدول دولتها... وإن خروج أمر الناس من يد أهله - القادرين على القيام به كما يجب - سبب لفساد أمرهم ومُدْنٍ للساعة التي يهلكون فيها بالظلم، أو بخرج الأمر من أيديهم...

توسيد الأمة الإسلامية أمرها إلى غير أهله لا يمكن أن يكون باختيارها، وهي عالمة بحقوقها قادرة على جعلها حيث جعلها كتاب الله تعالى، وإنما يسلبها المتغلبون هذا الحق بجهلها وعصبيتهم التي يعلو نفوذها نفوذ أولي الأمر، حتى لا يجرؤ أحد منهم على أمر ولا نهي، أو يعرض نفسه للسجن أو النفي أو القتل.

هذا ما كان وهذا هو سبب سقوط تلك الممالك الواسعة، وذهاب تلك الدول العظيمة ووقوع ما بقي في أيدي المسلمين تحت وصاية الدول العزيزة، التي لم تعتز وتقو إلا بجعل أمرها بيد الأمة،

وتوسيد هذا الأمر إلى أهله، وهو هو الذي تركه المسلمون من إرشاد دينهم، وما تيسر لهم ترك أصول الشورى وتقديس الملوك والأمراء المستبدين إلا في الزمن الطويل بعد أن حجبوا الأمة عن كتاب ربها وسنة نبيها فجهلت حقوقها، ثم أفسدوا عليها بعض أولي الأمر منها، وأسقطوا قيمة الآخرين بضروب من المكايد الدينية والدنيوية.

نعم، كان الجهل بالكتاب والسنة هو الذي مكن لأهل العصبية في بلاد المسلمين بالتدريج، فكان أول ملك من ملوك العصبية قريباً من الخلفاء الراشدين في احترام أولي الأمر الذين تثق بهم الأمة لدينهم وعلمهم قبل أن تقوى العصبية عليهم، واعتبر ذلك بأخبار معاوية ومن بعده، دخل أبو مسلم الخولاني على معاوية، فقال: السلام عليك أيها الأجير، فقالوا: قل السلام عليك أيها الأمير، فقال: السلام عليك أيها الأجير، فأعادوا قولهم وأعاد قوله، فقال معاوية: دعوا أبا مسلم فإنه أعلم بما يقول...

وقد عني الملوك المستبدون بعد ذلك بجذب العلماء إليهم بسلاسل الذهب والفضة والرتب والمناصب، وكان غيرهم أشد انجذابا، وقضى الله أمراً كان مفعولا.

وضع هؤلاء العلماء الرسميون قاعدة لأمرائهم ولأنفسهم **هدموا بها القواعد التي قام بها أمر الدين والدنيا في الإسلام**، وهي أنه يجوز أن يكون أولياء الأمور كالأئمة والولاة والقضاة والمفتين فاقدين للشروط الشرعية التي دل على وجوبها واشتراطها الكتاب والسنة وإن صرح بها أئمة الأصول والفقه، قالوا: يجوز إذا فقد الحائزون لتلك الشروط، مثال ذلك أنه يشترط فيهم العلم الاستقلالي المعبر عنه بالاجتهاد، وقد صرح هؤلاء بجواز تقليد الجاهل - أي: المقلد - وعدوه من الضرورة، وأطلق الكثيرون هذا القول، وجرى عليه العمل، وذلك من توسيد الأمر إلى غير أهله الذي يقرب خطوات ساعة هلاك الأمة، ومن علاماتها ذهاب الأمانة وظهور الخيانة، ولا خيانة أشد من توسيد الأمر إلى الجاهلين، روى مسلم، وأبو داود من حديث ابن عباس: "من استعمل عاملا من المسلمين، وهو يعلم أن فيهم أولى بذلك منه، وأعلم بكتاب الله وسنة نبيه، فقد خان الله ورسوله وجميع المسلمين" وإن

لحديث البخاري الذي تقدم في توسيد الأمر إلى غير أهله مقدمة، وذلك أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: إذا ضيعت الأمانة انتظر الساعة قيل: يا رسول الله، وما إضاعتها؟ فقال: "إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة" والأحاديث في هذا الباب كثيرة.

أطلق أعوان الملوك والأمراء القول بجواز تولية الجاهل، وكذا فاقد غير العلم من شروط الولايات كالعدالة الشرعية، ولم يصرح الكثيرون منهم بأن هذه **ضرورة مؤقتة**، وأنه يجب على الأمة إذا فقد شرط من شروط إقامة أمر دينها أو دنياها أن تسعى في إقامته، ومن صرح بذلك من أفراد المحققين ذهب قوله في الجمهور الجاهل عبثا، والأمة كلها تكون آثمة إذا فقد أولو الأمر والأمراء والحكام ما يجب فيهم من العلم والتقوى، ويجب عليها السعي والعمل لإيجاد الصالحين لذلك الذين يقيمون أمر الدين والدنيا، وأن تكون هي التي تحكم بفقد تلك الشروط كلها، أو بعضها وتقدره بقدره."[1]

ويقول في الملوك المستبدين: "فالواجب على المسلمين قتال الباغية المعتدية حتى تفيء إلى أمر الله، وما ورد في الصبر على أئمة الجور - إلا إذا كفروا - معارض بنصوص أخرى، والمراد به اتقاء الفتنة وتفريق الكلمة المجتمعة، وأقواها حديث: "وألا تنازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفرا بواحا". قال النووي: المراد بالكفر هنا المعصية، ومثله كثير، وظاهر الحديث أن منازعة الإمام الحق في إمامته لنزعها منه لا يجب إلا إذا كفر كفرا ظاهرا، وكذا عماله وولاته، وأما الظلم والمعاصي فيجب إرجاعه عنها مع بقاء إمامته وطاعته في المعروف دون المنكر، وإلا خلع ونصب غيره. ومن هذا الباب خروج الإمام الحسين سبط الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ على إمام الجور والبغي الذي ولي أمر المسلمين بالقوة والمكر، يزيد بن معاوية خذله الله وخذل من انتصر له من الكرامية والنواصب الذين لا يزالون يستحبون عبادة الملوك الظالمين على مجاهدتهم لإقامة العدل والدين. وقد صار رأي الأمم الغالب في هذا العصر وجوب الخروج على الملوك المستبدين المفسدين"[2]

(1) [تفسير المنار، ج5، ص 161، 174]

(2) [تفسير المنار، ج6، ص304]

وفي حديث "غدير خم":

"يقول أهل السنة: إن الحديث لا يدل على ولاية السلطة، التي هي الإمامة أو الخلافة، ولم يستعمل هذا اللفظ في القرآن بهذا المعنى، بل المراد بالولاية فيه ولاية النصرة والمودة التي قال الله فيها في كل من المؤمنين والكافرين: {بعضهم أولياء بعض} [5: 51] ومعناه من كنت ناصرا ومواليا له فعليّ ناصره ومواليه، أو من والاني ونصرني فليوال علياً وينصره.

وحاصل معناه أنه يقفو أثر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؛ فينصر من ينصر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وعلى من ينصر النبي أن ينصره، وهذه مزية عظيمة، وقد نصر كرم الله وجهه أبا بكر، وعمر، وعثمان، ووالاهم. فالحديث ليس حجة على من والاهم مثله، بل حجة له على من يبغضهم ويتبرأ منهم، وإنما يصح أن يكون حجة على من والى معاوية ونصره عليه. فهو لا يدل على الإمامة، بل يدل على نصره إماما ومأموما...

ثم إننا نجزم بأن مسألة الإمامة لو كان فيها نص من القرآن أو الحديث لتواتر واستفاض، ولم يقع فيها ما وقع من الخلاف، ولتصدى علي للقيام بأمر المسلمين يوم وفاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فخطبهم وذكرهم بالنص، وبين لهم ما يحسن بيانه في ذلك الوقت، وكان هو الواجب عليه لو كان يعتقد أنه الإمام بعد الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بأمر من الله ورسوله، ولكنه لم يقل ذلك، ولا احتج بالآية هو ولا أحد من آل بيته وأنصاره الذين يفضلونه على غيره، لا يوم السقيفة، ولا يوم الشورى بعد عمر، ولا قبل ذلك ولا بعده في زمنه، وهو هو الذي كان لا تأخذه في الله لومة لائم، ولم يعرف التقية في قول ولا عمل؛ وإنما وجدت هذه المسائل، ووضعت لها الروايات، واستنبطت الدلائل بعد تكون الفرق، وعصبية المذاهب."[1]

---

(1) [تفسير المنار، ج6، ص386]

ويقول في بدء تفرق هذه الأمة:

"كان المسلمون في عهد رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ أمة واحدة على ملة واحدة، فكان أول خلاف نجم بينهم الخلاف على الإمارة، فقال بعض زعماء الأنصار للمهاجرين (رضي الله عنهما) منا أمير ومنكم أمير، وكان بعض آل بيت الرسول عليهم السلام يرون أنهم أولى بهذا الأمر من غيرهم، وخاف عمر الفاروق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بما كان عليه من بُعد الرأي والحزم أن يحدث صدع في بنية الأمة قبل دفن رسولها، فبادر إلى مبايعة أبي بكر الصديق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ الذي لم يكن أحد ينكر مكانته في الإسلام سبقاً وعلماً وفهماً ونصراً لله ولرسوله، فتبعه السواد الأعظم من المهاجرين والأنصار، وتلا ذلك عليّ ومن كان تأخر فتم الإجماع، وإنما بايعه من أهل البيت ومن على رأيهم من كانوا يرون أن علياً كرم الله وجهه أولى منه بالأمر لأجل جمع الكلمة والخوف من التفرق الذي برئ الله ورسوله من أهله، فإنَّ الاجتماع والاتفاق هو سياج الدين وحفاظه، فيرجح على كل ما عارضه من المصالح، وكذلك بايعوا عمر وعثمان من بعده، وكذلك تنازل الحسن عليه السلام لمعاوية عن الخلافة لترجيح هذه المصلحة على غيرها.

وأما مقاومة بعض أئمة العترة وغيرهم للأمويين فلظلمهم وجعلهم الخلافة مغنماً لهم وإرثا فيهم، ومغرماً وعذاباً على من لم يتبع أهواءهم، **فهدموا بذلك قاعدة القرآن في الشورى وجعلوا إمامة الدين وخلافة النبوة ملكاً عضوضاً** - كما أنبأت أحاديث دلائل النبوة وقد بين ذلك الإمام زيد بن علي إذ سُئل عن سبب موالاته لأبي بكر وعمر مع اعتقاده أن جده الأعلى علياً المرتضى أولى منهما بالخلافة وخروجه على هشام الأموي؛ إذ قال لسائله ما معناه: إن أبا بكر وعمر ولاهما جمهور الصحابة لأجل المصلحة الراجحة، فأقاما الحق والعدل فتولاهما جده الأعلى لأنهما قاما بما كان هو يقوم به وكان هو قاضيهما ومستشارهما - فهو (أي زيد) يتولاهما كما تولاهما جده وهشام ليس كذلك. فالإمام زيد وأتباعه من المصلحين الذين يلقبون في عرف هذا العصر بالفدائيين الذين يقاومون الظلم بالثورات على الجائرين الظالمين، إلى أن يَثُلوا عروشهم. ويُريحوا الأمم من جورهم، وجمهور أهل السنة يَرجعون

في هذه المسألة إلى قاعدة تعارض درء المفاسد وجلب المصالح، وقاعدة ارتكاب أخف الضررين في مقاومة الظلم وأهله لئلا يفضي إلى فتنة التفرق والشقاق، **ولكنهم أيَّدوا الظالمين وأطاعوهم بشبهة هذه القواعد حتى ضاع الإسلام وشرعه وتَضعضع كل مُلكٍ لأهله؛ لأنهم لم يُحكِموا تَحكيمها وتَطبيقها.**

وقد رفض غلاة الشيعة الإمام زيدا إذ أبى قبول ما اشترطوه عليه لاتباعه، وهو البراءة من أبي بكر وعمر فلذلك سموا الرافضة، ولماذا اشترطوا البراءة من أبي بكر وعمر دون عثمان بل دون معاوية ويزيد؟! إن أكثر الشيعة الصادقين من المتقدمين والمتأخرين لم يكونوا يعرفون هذا ولو فكروا فيه لعرفوه وعرفوا بمعرفته، كيف جرفهم تيار دسائس المجوس أصحاب الجمعيات السرية العاملة للانتقام للمجوسية من الإسلام الذي أطفأ نارها وثل عرش ملكها على يد أبي بكر وعمر، اللذين كانا يفضلان آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على آلهما، فتلك الجمعيات المجوسية بثت دسائسها في الشيعة لأجل التفريق بين المسلمين وإزالة ذلك الاتحاد الذي بني على أساسه مجد الإسلام من حيث لا يشعرون. "[1]

وفي حديث الخلافة والملك يقول: "وقد ورد في الحديث أن الخلافة تكون بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاثين سنة، ثم تصير ملكًا عضوضًا، وإذا أمكن النزاع في صحة رواية الحديث فلا مجال للنزاع في معناه، فلقد خرج بنو أمية بالخلافة عن حدها، وبعدوا بها عن عهدها، وقام الملك بالعصبية وانحرف القائمون عليه عن جادة **العدالة العامة والعلم الديني** وهما أقوى أركان الخلافة، وانغمسوا في الترف والنعيم واستبدوا بالأعمال كافة وأسرفوا في النفقات من بيت المال، **إلا أنهم أعطوا الملك حقه من الفتوح والتغلب والعدل في القضاء وحفظ الأمن والراحة، وكيف لنا بمثل ذلك اليوم؟**"[2]

(1) [تفسير المنار، ج8، ص198]

(2) [مجلة المنار، ج1، ص649]

ويقول تحت عنوان: سنة التغلب وعواقبها، وإفساد الْأَعَاجِم لحكم الْإِسْلَام الْعَرَبِيّ:

"فتح مُعَاوِيَة للأقوياء بَاب التغلب فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يهرعون، وَلم يثبت ملك الأمويين مَعَه قرنا وَاحِدًا كَامِلا، وَلما كَانَ الْإِسْلَام قد أبطل عصبية الْعَرَب الجنسية احْتَاجَ العباسيون إِلَى أَن يستعينوا على الأمويين بعصبية الْأمة الفارسية، وَكَانَ للزنادقة وَالْمُنَافِقِينَ من هَؤُلَاءِ مكايد خفْيَة، يُرِيدُونَ أَن يديلوا للْفرس من الْعَرَب، وللمجوسية من الْإِسْلَام، ولأجلها بثوا فِي الْمُسلمين التَّفْرِقَة بالغلو فِي آل الْبَيْت توسلا لِلطَّعْنِ فِي جُمْهُور الصَّحَابَة؛ ليفرقوا كلمة الْعَرَب ويبعدوا بهم عَن أُصُول الْإِسْلَام الشورى (الديمقراطي) وينشئوا فِيهِ حُكُومَة (أوتوقراطية) مُقَدَّسَة أَو معبودة، بِجعْل رئاستها لمن يدعونَ فيهم الْعِصْمَة من بَيت النُّبُوَّة، ليسهل عَلَيْهِم بذلك إِعَادَة الكسروية والمجوسية."(1)

ويقول تحت عنوان: كَيفَ سنّ التغلب على الْخلَافَة؟

"كَانَ سَبَب تغلب بني أُميَّة على أهل الْحل وَالْعقد من الْأمة أَن قُوَّة الْأمة الإسلامية الْكُبْرَى فِي عَهدهم كَانَت قد تَفَرَّقت فِي الأقطار الَّتِي فتحهَا الْمُسلمُونَ، وانتشر فِيهَا الْإِسْلَام بِسُرْعَة غَرِيبَة وَهِي مصر وسورية وَالْعراق، وَكَانَ أهل هَذِه الْبِلَاد قد تربوا بمرور الأجيال على الخضوع لحكامهم المستعمرين من الرّوم وَالْفرس، فَلَمَّا صَارَت أزمة أُمُورهم بيد حكامهم من الْعَرَب استخدمهم مُعَاوِيَة **الَّذِي سنّ سنة التغلب السَّيئَة فِي الْإِسْلَام** على الخضوع لَهُ بِجعْل الْوُلَاة فيهم من صنائعه الَّذين يؤثرون المَال والجاه على هِدَايَة الْإِسْلَام، وَإِقَامَة ما جاء بِهِ من الْعدْل والمساواة، وَصَارَ أَكثر أهل الْحل وَالْعقد الحائزين للشروط الشَّرْعِيَّة مَحْصُورين فِي البلدين الْمُكرمين (مَكَّة المكرمة وَالْمَدينَة المنورة) وهم ضعفاء بِالنِّسْبَةِ إِلَى أهل تِلْكَ الأقطار الْكَبِيرَة الغنية الَّتِي تعول الْحجاز وتغذيه.

أَخذ مُعَاوِيَة الْبيعَة لِابْنِهِ الْفَاسِق يزِيد بِالْقُوَّةِ والرشوة، وَلم يلق مقاومة تذكر بالْقَوْل أَو الْفِعْل إِلَّا فِي الْحجاز...

(1) [الخلافة، رشيد رضا، ص145]

وَكَانَ الْحسن الْبَصْرِيّ يَقُول أفسد النَّاس اثْنَان: عَمْرو بن الْعَاصِ يَوْم أَشَارَ على مُعَاوِيَة بِرَفْع الْمَصَاحِف، وَذكر مفْسدَة التَّحْكِيم، والمغيرة بن شُعْبَة، وَذكر قصَّته إِذْ عَزله مُعَاوِيَة عَن الْكُوفَة فرشاه بالتمهيد لاستخلاف يزِيد فَأَعَادَهُ، قَالَ الْحسن فَمن أجل هَذَا بَايع هَؤُلَاءِ النَّاس لأبنائهم وَلَوْلَا ذَلِك لكَانَتْ شُورَى إِلَى يَوْم الْقِيَامَة أ. ه مُلَخصا من تَارِيخ الْخُلَفَاء.

وَهَذَا الَّذِي قَالَه الْحسن الْبَصْرِيّ من أَئِمَّة التَّابِعين مُوَافق لما قَالَه ذَلِك السياسي الألماني لأحد شرفاء الْحجاز من أَنه لَوْلَا مُعَاوِيَة لظلت حُكُومَة الْإِسْلَام على أَصْلهَا، ولساد الْإِسْلَام أوربة كلهَا...

وَالتَّحْقِيق أَن فتح الْإِسْلَام لكثير من الْبِلَاد فِي أيامهم [أي الأمويين] الَّذِي هُوَ حسنتهم الْعَظِيمَة كَانَ أمراً اقتضته طبيعة الْإِسْلَام والإصلاح الَّذِي جَاءَ بِهِ لإنقاذ الْبشر، وَلم يكن لغير عمر بن عبد الْعَزِيز مِنْهُم عمل انْفَرد بِهِ فِي إِقَامَة الدّين نَفسه، وَلم يكن لَهُم عمل فِي ذَلِك مُخْتَصّ بدولتهم بِحَيْثُ يُقَال إِنَّه لولاهم لرجع الْإِسْلَام الْقَهْقَرِي فِي الْعلم وَالْعَمَل أَو الْفَتْح، وَمَا كَانَ لَهُم من عمل حسن فِي هَذِه الْأُمُور فقد كَانَ لمن بعدهمْ من العباسيين مثله، وَكِلَاهُمَا تَابع فِي الدّين للخلفاء الرَّاشِدين لَا متبوع، وَأما الْأُمُور المدنية الَّتِي استتبعت الْفَتْح الإسلامي فَلِكُل من الْفَرِيقَيْنِ فِيهَا عمل، **وَإِنَّمَا سَيِّئَة الأمويين الَّتِي لَا تغْفر ما سنوه فِي قَاعِدَة حُكُومَة الْإِسْلَام، حِين كَانَت انتخابية شُورَى فِي أولى الِاخْتِيَار من أهل الْحل وَالْعقد وَقد نسخوها بالقاعدة المادية، الْقُوَّة تغلب الْحق، فهم الَّذين هدموها، وتبعهم من بعدهمْ فِيهَا.** "(1)

***

(1) [الخلافة، رشيد رضا، ص51]

ثانياً: العلامة أبو الأعلى المودودي

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه "الخلافة والملك":

"إن الخلفاء الراشدين وصحابة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ كانوا يرون الخلافة منصباً انتخابياً لابد من الفصل فيه برضا المسلمين ومشورتهم فيما بينهم، أما الوراثة أو اغتصاب الحكم عنوة فلم يكن لديهم "خلافة" بل "ملكاً"، ويبين لنا سيدنا أبو موسى الأشعري تصور الصحابة الكرام للفرق بين الخلافة والملك – وكان عندهم تصوراً واضحاً – فيقول: (أن الإمارة ما أُوتُمِر فيها، وأن المُلك ما غُلب عليه بالسيف) [طبقات ابن سعد]"(1)

ويقول في نهاية عهد عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: "غير أن سيدنا عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ حين خلفه [أي: عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ] أخذ يحيد عن هذه السياسة [أي: ألا يجعل رهطه على رقاب المسلمين] رويداً رويداً، فطفق يعهد إلى أقاربه بالمناصب الكبرى، ويخصهم بامتيازات أخرى اعترض الناس عليها عامة...

ولا أحد يستطيع أن ينكر أن أقارب عثمان الذين عينهم في هذه المناصب الحكومية قد أثبتوا كفاءات حربية وتنفيذية عالية، وأن كثيراً من الفتوحات قد تم بأيديهم لكن الكفاءات – بالطبع – لم تكن في هؤلاء فقط دون سواهم، فلقد كان هناك من هم أكفأ منهم، ومن قدموا خدمات جليلة أكثر منهم، فمجرد الكفاءة إذن لم تكن حجة كافية لأن تخضع الدولة كلها من خراسان شرقاً إلى شمال أفريقيا غرباً لحكام من بيت واحد، وأن يعين حتى في السكرتارية المركزية أو الأمانة العامة للدولة – حسب اصطلاحات اليوم – رجل من هذه الأسرة أيضاً، ولئن كان إسناد كافة مناصب الدولة المهمة إلى أبناء

---

(1) [الخلافة والملك، ص51]

عائلة رئيس الدولة نفسها أمراً مثيراً للاعتراض ذاته أصلاً، إلا أنه كانت هناك بعض الأسباب – علاوة على ذلك – تضافرت مع هذا الأمر فأوسع بمعاونتها نطاق الفوضى والاضطراب:

الأول: أن أفراد هذه العائلة الذين أرتقوا في عهد عثمان كانوا جميعاً من الطلقاء...

الثاني: أن هؤلاء الناس لم يكونوا يصلحون لتولي زعامة الحركة الإسلامية، فرغم أنهم كانوا ولا شك مؤمنين، إلا أنهم لم يستفيدوا من صحبة النبي عليه الصلاة والسلام، وتربيته بحيث تتعلق قلوبهم بذهنه وسيرته ونهجه، ومن الممكن أن يكونوا مديرين وفاتحين من الدرجة الممتازة، بل لقد أثبتوا ذلك فعلاً، لكن الإسلام لم يأت لفتح البلدان وامتلاك الدول والأقطار فحسب، وإنما جاء – قبل كل شيء – دعوة إصلاح وخير لزمت لها التربية الذهنية والأخلاقية أكثر من الكفاءة الحربية والإدارية، وبهذا الاعتبار يقف هؤلاء الناس في آخر صفوف الصحابة والتابعين لا في أولها...

الثالث: أن سلوك بعض هؤلاء الناس لم يكن سلوكاً تقياً نقياً تماماً حتى أن تعيينهم في المناصب الكبرى لم يكن ذا أثر طيب على أطهر مجتمع إسلامي...

وثمة شيئان ثبت أن لهما – على وجه الخصوص – نتائج عميقة وخطيرة:

أولهما: أن سيدنا عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولي معاوية إقليماً بعينه مدة طويلة متصلة، وكان قد ولي دمشق أربعة أعوام من قبل في عهد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فجمع له عثمان المنطقة من "أيلة" إلى حدود الروم، ومن الجزيرة إلى ساحل البحر الأبيض بأكملها، بل وجعله يحكمها طوال اثنتي عشرة سنة هي مدة خلافته، وهذا هو الشيء الذي ذاق سيدنا عليّ وباله آخر الأمر...

الثاني: وهو الأكثر فتنة، تعيين مروان بن الحكم في أهم منصب في "سكرتارية" الخليفة، فقد استغل مروان طيبة عثمان وثقته فيه، وارتكب من الأعمال ما كانت تقع مسؤوليته على عثمان لا محالة، في حين أنه كان يقترفها دون تصريحه أو علمه، أضف إلى هذا أن مروان دأب على محاولة إفساد العلاقات الطيبة

بين سيدنا عثمان، وأكابر الصحابة، حتى اعتبره سيدنا عثمان حاميه وناصحه أكثر من صحابته القدامى.

ليس هذا فحسب بل إنه ألقى في مجمع الصحابة الكرام خطباً فيها من التهديد ما كان السابقون الأولون لا يحتملون سماعه من لسان الطلقاء إلا على مضض شديد، ومن ثم كان الناس – بل والسيدة نائلة زوجة سيدنا عثمان نفسه – يرون أن المسؤولية الكبرى في خلق المشاكل في حياة سيدنا عثمان تقع على مروان، حتى أن السيدة نائلة قالت لبعلها ذات مرة في وضوح وصراحة: "فإنك متى أطعت مروان قتلك، ومروان ليس له عند الله قدر ولا هيبة ولا محبة" [الطبري، والبداية والنهاية]

ولا شك أن هذا الجانب من سياسة سيدنا عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان غلطاً، والخطأ خطأ على أي حال أياً كان فاعله، أما محاولة إثبات صحته باصطناع الكلام لغواً وعبثاً فهو أمر لا يقتضيه العقل، ولا يرضاه الإنصاف، كما أن الدين لا يطالبنا بعدم الاعتراف بخطأ صحابي من الصحابة.

والواقع أننا لو نحينا هذا الجانب من سياسة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وجدنا سلوكه – كخليفة – سلوكاً مثالياً من جميع جوانبه الأخرى، ليس فيه مجال للاعتراض قط. علاوة على أن الخير – بشكل عام – قد شهد في عهد خلافته غلبة وتفوقاً كما أن رفعة الإسلام وسيادته قد صادفت في عهده علواً وسمواً..."[1]

ويقول بعد بيعة الإمام عليّ:

"هكذا وجدت الأمة بتولية سيدنا عليّ فرصة لسد الثغرة الخطيرة التي حدثت في نظام الخلافة الراشدة بعد مقتل سيدنا عثمان، إلا أن هناك أموراً ثلاثة لم ترأب ذلك الصدع أو تسد تلك الثغرة بل زادتها اتساعاً وانفراجاً ودفعت الأمة لتطوي مرحلة أخرى صوب "الملك".

---

(1) [الخلافة والملك، ص64، وما بعدها باختصار]

الأول: أن انتخاب سيدنا عليّ خليفة للمسلمين اشترك فيه المتمردون الذي قدموا من الأطراف لإشعال الثورة على سيدنا عثمان، وكان فيهم من قتلوه فعلاً، وكذلك من حرضوهم على قتله... فصار اشتراكهم في انتخاب الخليفة الجديد سبباً في فتنة عظيمة. غير أن من يحاول فهم الأحوال التي كانت تعيش فيها المدينة وقتذاك يشعر حتماً أنه لم يكن من الممكن منع أولئك الناس من الاشتراك في انتخاب الخليفة، ثم إن ما تقرر – رغم اشتراكهم في الانتخاب – هو قرار صحيح في ذاته تماماً. ولو كان كل الصحابة ذوي التأثير والنفوذ قد اتفقوا في الرأي وبايعوا علياً وتمسكوا به لنال قتلة عثمان جزاء ما كسبوا ولاختنقت هذه الفتنة – التي حدثت للأسف – في سهولة ويسر.

الثاني: وقوف بعض أكابر الصحابة موقف الحياد في بيعة عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. ومع أن تصرفهم هذا صدر عن نية حسنة منهم بغرض درء الفتنة وسد أبوابها، إلا أن الحوادث التي تلته أثبتت – على العكس – أن تصرفهم هذا عاون أكثر وأكثر على تفاقم الفتنة التي أرادوا درأها. هؤلاء الصحابة كانوا – على أي حال – أكثر رجالات الأمة نفوذاً وأثراً وكانت تثق ألوف من المسلمين في كل واحد منهم، فبعث حيادهم وانفصالهم الشك والارتياب في قلوب الناس، في حين كان على الأمة أن تتعاون مع سيدنا عليّ لإعادة أمن وسلام نظام الخلافة الراشدة، بذلك الائتلاف والقلب الجماعي الذي لم يكن من الممكن تحقيق هذا بدونه.. غير أن ذك – للأسف الشديد – لم يحدث.

الثالث: المطالبة بدم سيدنا عثمان، والتي قام بها فريقان أحدهما فيه السيدة عائشة وطلحة والزبير، والثاني فيه معاوية بن أبي سفيان، ومع احترامنا لقدر الفريقين ومنزلتهما إلا أنه لا مندوحة من القول بأن موقف كليهما من الناحية القانونية لا يمكن استصوابه بأي حال من الأحوال، فذلك العصر – لم يكن عصر النظام القبلي المعهود عن الجاهلية حتى يطالب بدم المقتول فيه من شاء وكيف شاء ويستخدم في ذلك ما يروق له من طرق وأساليب، وإنما كانت هناك حكومة ذات نظام ونسق فيها قانون وتشريع لكل دعوى، وكان حق المطالبة بدم المقتول في يد ورثته الأحياء، وكانوا موجودين، ولو كانت الحكومة تتساهل في القبض على المجرمين، وتقديمهم للمحاكمة عن قصد، فلا شك أنه

كان في مقدور الآخرين مطالبتها بالتزام العدل، والإنصاف، ولكن هل ما فعله الفريقان هو السبيل في مطالبة أي حكومة بالتزام العدل والإنصاف؟ وأي سند في الشريعة أمكنهم الاستدلال به على رفض الحكومة الشرعية من أساسها لعدم امتثالها لمطالبتهم تلك؟ وإذا لم يكن سيدنا عليّ خليفة شرعياً، فلمَ كانوا يطالبونه بالقبض على المجرمين ومعاقبتهم؟ وهل كان سيدنا عليّ زعيماً قبلياً يقبض على من يشاء ويعاقبه دون أي سند قانوني؟

والتصرف الذي كان أكثر "لا قانونية" و"لا مشروعية" هو تصرف الفريق الأول إذ أنهم بدلاً من التوجه إلى المدينة ورفع دعواهم هناك حيث يقيم الخليفة والمجرمون وورثة المقتول، وحيث كانت تتم إجراءات المحاكمة.. ساروا إلى البصرة وجمعوا الجيوش وحاولوا الاقتصاص لدم عثمان؛ فنتج عن هذا إهراق دم عشرة ألوف، بدلاً من إراقة دم فرد واحد، واضطراب نظام الدولة وعمتها الفوضى. فلعمري إن هذا لسبيل لا يمكن اعتباره إجراء شرعياً لا في نظر قانون الله وشرعته فقط، بل حتى في نظر أي قانون من القوانين الدنيوية.

والتصرف غير القانوني الذي يفوق هذا بدرجات ودرجات هو تصرف الفريق الثاني – يعني معاوية – الذي قام يطلب القصاص لسيدنا عثمان، لا بصفته معاوية بن أبي سفيان بل بوصفه حاكم الشام. فرفض إطاعة الحكومة المركزية، واستخدم جند الولاية في تحقيق غرضه هذا، وليته طالب سيدنا عليّ بتقديم قتلة عثمان إلى المحاكمة ومعاقبتهم، وإنما طالب بتسليمهم له ليقتلهم بنفسه، كل ذلك أشبه بالفوضى القبلية التي كانت فيما قبل الإسلام، لا بالحكومة المنظمة التي كانت في عصر الإسلام. وحق المطالبة بدم عثمان كان لورثة عثمان الشرعيين، ولم يكن لمعاوية، ولو جاز لمعاوية المطالبة به بناء على ما بينهما من صلة، فبصفته الشخصية، لا بصفته والي الشام، فمعاوية بن أبي سفيان هو قريب سيدنا عثمان، أم ولاية الشام فلم تكن قريبته!

لقد كان من حقه – بصفته الشخصية – أن يستنجد بالخليفة، ويطالب بالقبض على المجرمين ومحاكمتهم، ولكن لم يكن له أي حق على الإطلاق – بصفته والياً – أن يرفض طاعة الخليفة الذي

بُويع بطريقة شرعية، والذي كانت ولايات الدولة كلها – عدا ما كان تحت إمرة معاوية – تعترف بخلافته، وأن يستخدم جيش الولاية التي كان يحكمها في مواجهة الحكومة المركزية، ويطالب – على الطريقة الجاهلية الخالصة – بتسليم المتهمين – لا إلى القضاء – بل إلى مدعي القصاص ليقتص منهم بنفسه."[1]

ويقول في تحول الخلافة إلى بدعة الملك: "كان امتلاك معاوية لأعنة الحكم مرحلة انتقالية على طريق تحول الدولة الإسلامية من الخلافة إلى الملك، ولقد فهم أهل البصيرة تلك المرحلة فقالوا نحن على أبوب الملك. لذلك نجد سعد بن أبي وقاص يخاطب معاوية – بعد البيعة – فيقول له: "السلام عليكم أيها الملك" قال: "وما عليك أن قلت يا أمير المؤمنين" قال: "والله ما أحب أني وليتها بما وليتها به" وكان معاوية نفسه يفهم هذه الحقيقة أيضاً فقال ذات مرة: "أنا أول الملوك"....

هنا بقيت الفرصة الأخيرة أمام عودة الخلافة على منهاج النبوة مرهونة بطريقة تعيين من سيأتي بعد معاوية، فإما أن يترك معاوية للناس اختيار من يرونه بتشاورهم ورضاهم فيما بينهم، وإما أن يرى أن تعيين خليفته في حياته أمراً ضرورياً لسد باب النزاع، فيجمع أهل العلم والخير من المسلمين، ليقرروا – في حرية تامة – من هو أفضل الناس وأحقهم بولاية عهد الأمة. غير أن معاوية عهد لابنه يزيد بولاية العهد – خوفاً وطمعاً – فقضى بذلك على هذه الفرصة تماماً.

هكذا قضي على نظام الخلافة الراشد قضاء مبرماً، وأخذت العائلات الملكية مكان الخلافة. ومن بعدها وإلى يومنا هذا لم تقم للمسلمين خلافة يرضونها.

أما معاوية فمحامده وأفضاله معروفة، وعلى العين والرأس وشرف صحبته لرسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ واجب الاعتراف، ونحن لا ننكر فضله في توحيد العالم الإسلامي تحت راية واحدة من جديد، وتوسيع دائرة نفوذ الإسلام في العالم أكثر من ذي قبل، ومن يطعن فيه فقد تعدى

(1) [الخلافة والملك، ص76، وما بعدها باختصار]

وتطاول، ولكن يجب أن نقول – ونقول فحسب – عن خطئه أنه خطأ؛ لأن اعتبار خطئه صواباً معناه أننا نُعرض مقياس الصواب والخطأ إلى خطر كبير."[1]

جدير بالذكر أن العلاّمة أبو الأعلى المودودي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعرض لهجوم الشديد – كما هو متوقع – من بعض العلماء الذين لديهم حساسية شديدة في مناقشة هذه الفترة، وقد رد المودودي على اعتراضاتهم في نهاية كتابه في ملحق "الاعتراضات التي أخذت على هذا الكتاب"، فجزاه الله خيراً عن الإسلام والمسلمين.

***

(1) [الخلافة والملك، ص93، وما بعدها باختصار]

ثالثاً: العلامة سيد قطب

يقول العلاّمة سيد قطب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "العدالة الاجتماعية في الإسلام":

وبعد أن استعرض أمثلة عظيمة من حياة الراشدين، قال: "وإن وراء هذه النماذج التي عرضناها لعشرات ومئات من أمثالها في كل منحى وكل اتجاه، وحسبنا منها هذه المثل القليلة، لتشير إلى الآفاق التي يهدف إليها الإسلام في تطهير الضمير البشري ورفعه؛ ليستعلي على جميع الملابسات والضرورات. على حب النفس والحياة، وحب المال والجاه؛ وليصبر على تكاليف اليقظة الدائمة التي يفرضها على ضمير الفرد، والحساسية المرهفة التي يثيرها في شعوره ليضمن بذلك بلوغ تلك الآفاق....

هذا الاستعراض السريع [لفترة الخلافة الراشدة] يكشف لنا عن قاعدة الإسلام الأصيلة في الحكم. وهي أن اختيار المسلمين المطلق هو المؤهل الوحيد للحكم. وهذا ما فهمه المسلمون وهم يؤخرون علياً ابن عم رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ، وأقرب الناس نسباً إليه.

ولقد يكون عليّ قد غُبن في تأخيره – وبخاصة بعد عمر. ولكن هذا التأخير كان له فضله في التقرير العملي لنظرية الإسلام في الحكم، حتى لا تقوم عليه شبهة من حق الوراثة، الذي هو أبعد شيء عن روح الإسلام ومبادئه. وأياً كان الغبن الذي أصاب شخص الإمام كرم الله وجهه، فإن تقرير هذه القاعدة كان أكبر منه على كل حال!

فلما جاء الأمويون، وصارت الخلافة الإسلامية ملكاً عضوضاً في بني أمية، لم يكن ذلك من وحي الإسلام، إنما كان من وحي الجاهلية الذي أطفأ إشراقة الروح الإسلامي...

وأياً ما كان الأمر فإن أحداً لا يجرؤ على الزعم بأن يزيد بن معاوية كان أصلح المسلمين للخلافة وفيهم الصحابة والتابعون. إنما كانت مسألة وراثة الملك في البيت الأموي. وكان هذا الاتجاه طعنة نافذة في قلب الإسلام، ونظام الإسلام، واتجاه الإسلام.

وفي سبيل تبرئة الإسلام: روحه ومبادئه، من ذلك النظام الوراثي الذي ابتدع ابتداعاً في الإسلام نقرر هذه الحقائق لتكون واضحة في تصور الحكم الإسلامي على حقيقته...

"هذا التصور لحقيقة الحكم قد تغير شيئاً ما دون شك على عهد عثمان – وإن بقي في سياج الإسلام – لقد أدركت الخلافة عثمان وهو شيخ كبير. ومن ورائه مروان بن الحكم يصرف الأمر بكثير من الانحراف عن الإسلام. كما أن طبيعة عثمان الرخية، وحدبه الشديد على أهله، قد ساهم كلاهما في صدور تصرفات أنكرها الكثيرون من الصحابة من حوله، وكانت لها معقبات كثيرة، وآثار في الفتنة التي عانى الإسلام منها كثيراً... واعتذارنا لعثمان رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ: أن الخلافة جاءت إليه متأخرة، فكانت العصبة الأموية حوله وهو يدلف إلى الثمانين...

"والذين يرون في معاوية دهاء وبراعة لا يرونها في عليّ؛ ويعزون إليهما غلبة معاوية في النهاية، إنما يخطئون تقدير الظروف، كما يخطئون فهم عليّ وواجبه، لقد كان واجب عليّ الأول والأخير، أن يرد للتقاليد الإسلامية قوتها؛ وأن يرد إلى الدين روحه؛ وأن يجلو الغاشية التي غشت هذه الروح على أيدي بني أمية في كبرة عثمان.

ولو جارى وسائل بني أمية في المعركة لبطلت مهمته الحقيقية؛ ولما كان لظفره بالخلافة خالصة من قيمة في حياة هذا الدين. إن علياً إما أن يكون علياً أو فلتذهب الخلافة عنه، بل فلتذهب حياته معها. وهذا هو الفهم الصحيح الذي لم يغب عنه كرّم الله وجهه...

"ومضى عليّ إلى رحمة ربه، وجاء بنو أمية. فلئن كان إيمان عثمان وورعه ورقته، كانت تقف حاجزاً أمام أمية.. لقد انهار هذا الحاجز.. وانفتح الطريق للانحراف.

لقد اتسعت رقعة الإسلام فيما بعد، ولكن روحه انحسرت بلا جدال. ولولا قوة كامنة في طبيعة هذا الدين، وفيض عارم في طاقته الروحية، لكانت أيام أمية كفيلة بتغيير مجراه الأصيل.

ولكن روحه ظلت تقاوم وتغالب، وما تزال فيها الطاقة الكامنة للغلب والانتصار."[1]

***

(1) [العدالة الاجتماعية في الإسلام، فصل "من الواقع التاريخي في الإسلام"، ص 126، باختصار]

رابعاً: العلامة محمد الغزالي

يقول الشيخ محمد الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه "الإسلام والاستبداد السياسي":

"لما حمل معاوية المسلمين على تمليك يزيد من بعده. فأصبح يزيد ملكاً مهيباً نافذ الكلمة في ميراث الخلافة الراشدة، قال عبد الله بن هشام السلولي:

فإن تأتوا برملة أو بهندٍ   نبايعها أميرة مؤمنينا !!

إذا ما مات كسرى قام كسرى   تعدُّ ثلاثة متناسقينا !!

لقد ضاعت رعيتكم وأنتم   تصيدون الأرانب غافلينا!!

ولا تحسبن المسلمين برئوا من هذه الأدواء الخبيثة... في هذا الوقت ترى رجالاً من الحاكمين بأمرهم لا يزالون يعتبرون المال العام ملكاً خاصاً لهم.. وعندما كنت في الحجاز، منذ عام، سمعت أن منابع البترول ليست للشعب، وأن إنتاجها الهائل يُباع لحساب الأسرة المالكة!![1] وموقف الحاكم من المال العام وضع أساسه الرسول نفسه. فعن عمر بن عبسة قال: صلى بنا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ إلى بعير من المغنم. فلما صلى أخذ وبرة من جنب البعير ثم قال: "لا يحل لي من مغانمكم مثل هذه، إلا الخمس، والخمس مردود فيكم"... فلما تحولت الدنيا إلى ملك عضوض استمعنا إلى معاوية يقول: (الأرض لله وأنا خليفة لله، فما آخذ من الله فهو لي، وما تركته منه كان جائزاً لي..!) وهذا كلام باطل كل البطلان. ولكن السياسة التي لا دين لها حملت وزره، ولا تزال إلى يوم الناس هذا تنفذه في كثير من البلدان المسروقة أرضاً وشعباً..!

---

(1) [ويقول أيضاً في ص146: **"ثم جاء المرتزقة باسم الإسلام من متملقة الحكام.. جاءوا لتبرير الأمر الواقع، فقالوا: إن الحجاز تولاه كثيرون فلم يُيسَّر لهم هذا الرزق، حتى قيض الله فلاناً فجاء الخير معه، فهو له..! إي وربك هذه هي الفتوى ممن يرون القباب شركاً تقطع فيه الأعناق، ثم يرون نهباً لا نظير له في أرجاء العالم فيحنون له الأعناق!"**]

ونتيجة هذا التوسع الشنيع في انتهاب المال العام، أن عرفت للأسر الحاكمة في الشرق والغرب – منذ قرون – تصرفات تطيش لها الأحلام.

... وحكم الإسلام على هذا الضرب من اللصوصية لا يحتاج إلى فقه عميق أو فلسفة معقدة إلا إذا احتاج ضوء النهار إلى دليل. إن الحاكم المطلق يتشهَّى ما يشاء فلا ينقطع شيء دون أمانيه الحرام، والحلال عنده ما حلّ في اليد. أما الدين وتعاليمه ففكاهة النهار وسمر الليل!

... واتباعاً لوساوس هذا الهوى ضاعت تقاليد النبوة في الحكم، ولم تقم بدلها تقاليد تدانيها وتتشبه بها، بل حلت مكانها تقاليد الحكم في بلاد كسرى وقيصر وفرعون، وخرست الألسنة التي تشير إلى هذه السنن الدراسة: فإذا تسلَّى بها القُصَّاص يوماً، سُلكت مع الخرافات البعيدة في سياق واحد، فما يفكر أحد في أن يؤدب بها حكام العرب والعجم والترك...[1]

وقد أجمع أئمة المسلمين على أن تقاليد الإسلام في الحكم قد تحولت عن مجراها الرشيد على عهد معاوية وأسرته، ثم التاث أمر الدين، واضطربت مصالح الناس، ووجد من حكام المسلمين من سبق ملوك الكفر في سكرتهم وعمايتهم... وحُكم الإسلام في دمغ أولئك الجبارين لا يحتاج إلى مزيد من البيان والتكرار. وإن المؤرخ المسلم لتدركه الحيرة في بُعد الشقة بين تعاليم الإسلام، وتقاليد حكامه في القرون الأولى!!

في سنة (248هـ) خلع المنتصر بالله أخويه المعتز وإبراهيم من ولاية العهد بعده، وقد كان أبوهم المتوكل على الله قد أخذ لهم العهد في كتب كتبها وشروط شرطها، وأفرد لكل واحد منهم جزءاً من الأعمال رسمه له، وجعل عهده والتالي لملكه محمداً المنتصر، وتالي المنتصر وولي عهده المعتز، وتالي المعتز وولي عهده إبراهيم المؤيد، وأخذت البيعة على الناس كما ذكرنا..!! ما هذا السخف؟ وكيف

---

(1) [ويقول في ص 163: **أما الشرق الإسلامي من عصور خلت فالأمر فيه على النقيض، لا هو يحكم بما أنزل الله، ولا هو يحكم بما أراد لنفسه. وإنما تستبد بشئونه عصابات من المرتزقة، احترفت أكل الناس، كما يحترف الفلاحون حراثة الأرض، ورعاية السائمة**]

يتحكم رجل في ثلاثة أجيال من بعده على هذا النحو الشائن، أهو يورِّث أبناءه قطعاناً من البقر وإقطاعاً من الكلأ المباح؟؟

إن الله عز وجل حَرَم الإنسان حق تقسيم تركته على ذريته وتولى سبحانه توزيع أنصبتها على الورثة. فإذا كان هذا حكم الله في تقسيم المال الخاص، فكيف ساغ لهذا المتوكل أن يقسم المسلمين على أولاده هذا التقسيم الشنيع؟

... هذه القصة تدل على الزاوية التي ينظر الاستبداد السياسي من خلالها إلى الجماهير، فهم رِقٌ يتداول بالبيع والخلع والتوريث والغصب. وما دامت ذواتهم ملكاً فكسبهم حق السيد الحاكم، يضع يده عليه كيف شاء، وينفقه كيف يشاء!!

وقد تدخل بعض تعاليم الدين في نفوس الحاكمين فتُخفف من سواد هذه النظرة كما تضيف قدراً من الماء على السائل المركَّز فتغير لونه، وتكسر حدته!

وهذا ما حاول العلماء المخلصون أن يصنعوه في الشرق الإسلامي، ليقللوا من أخطار الاستبداد على مصاير البلاد والعباد..

... وبداهة أن الإسلام لم يقتل كسرى ليستبدل به كسرى آخر، ولكنه دك أطواد الاستبداد ليمهد الطريق أمام الشعوب كي تعبد رب العالمين في أمان وحرية وسكينة.

فإذا لم تضمن هذه المعاني موادٌ وبنود مفصلة، ففي كتاب الله وسنة رسوله حواجز هائلة دون الاستعباد والاستبداد. بيد أن المسلمين مع الأسف العميق أفلت من أيديهم الزمام على عجل، فبعد أن كان حكامهم رجالاً من طراز "عمر" أصبح أمرهم إلى شباب خلعاء من أمثال "يزيد" وصدق رسول الله "هلاك أمتي على أغيلمة من قريش"...

وإني لا أعرف ديناً صبَّ على المستبدين سوط عذاب، وأسقط اعتبارهم، وأغرى الجماهير بمناوأتهم، والانتقاض عليهم كالإسلام، ولا أعرف مصلحاً أدب رؤساء الدول، وكبح جماحهم وقمع وساوس الكبرياء والاشتهاء في نفوسهم، كما فعل ذلك نبي الإسلام.

لقد كسر القيود وحرّر العبيد. ووضع التعاليم التي تجعل الحاكم يتحرى العدل، والمحكوم يكره الضيم."[1]

ويقول في تحول الخلافة إلى بدعة الملك:

"كان أبو سفيان وبنوه من هؤلاء الذين وجدوا أنفسهم في مؤخرة الصف إذ أنهم آخر من أسلم في مكة. مع أن النبي وخلفاءه أكرموا هذا البيت وعرفوا له مكانته السابقة في الجاهلية إلا أن نزعة السيطرة والاستعلاء، الكامنة في دماء رجاله لا تُشبعها الترضيات الخفيفة! إنهم يتطلعون إلى الكثير!! إنهم يبغون استعادة مجدهم الضائع.

روى الحاكم عن يزيد ابن أبي سفيان قال: قال لي أبو بكر الصديق حين بعثني إلى الشام: يا يزيد، إن لك قرابة عسيت أن تؤثرهم بالإمارة، وذلك أكثر ما أخاف عليك، بعد ما قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "**من ولي من أمر المسلمين شيئاً، فأمّر عليه أحداً محاباة، فعليه لعنة الله، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً حتى يدخله جنهم**".

وخشية أبي بكر لها ما يبررها! وقد ولي معاوية الشام فرسم سياسة بعيدة المدى لجعلها قاعدة ملك وطيد؛ فلما حانت الفرصة وثب الداهية على الأمة في محنتها ونصّب نفسه ملكاً عليها.

مرت سنون عجاف ثم أعلن معاوية أن يزيد ولي عهده على أمة محمد!!!

(1) [الإسلام والاستبداد السياسي، ص 37 وما تلها باختصار]

وكذلك عادت الأيام سيرتها الأولى، ورجع ملك عبد شمس إليهم!!... وتحولت أمة الإسلام، دين الأزل والأبد، أمة القرآن، ختام وحي الله لهداية عباد الله.. تحولت إلى ملك لأسرة كان لها في الجاهلية شأن!!

إن هذا الملك الذي جنح إليه معاوية فسر أعماله السابقة تفسيراً سيئاً، وكان يمكن تشبيه خلافه مع عليّ بخلاف طلحة والزبير وغيرهما مع عليّ، بيد أن الدلالة الصارخة لتمليك يزيد تجعل البون شاسعاً بين معاوية والصحابة الأجلاء.

إن الخلفاء السابقين... كان لهم بنون. فأما أبو بكر فلم يخطر بباله أن يرشح ابنه لخلافة، وأما عمر فقد نص على حرمان ابنه، وأما عليّ فقد طلب الناس إليه أن يستخلف الحسن فأبى، وقال لا آمركم ولا أنهاكم أنتم أعلم..

تلك هي سنة الخلفاء الراشدين المهديين التي أمر النبي أن يعض عليها بالنواجذ، وحذرنا مما عداها قائلاً: "إياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة"..

ذلك مع أن يزيد شاب لا يُقرن في قياس أبداً مع واحد من أبناء الخلفاء السابقين."[1]

"**وإليك بعض المآخذ على نظام الحكم في العهد الأموي:**

1- تحولت الخلافة الراشدة إلى ملك عضوض، واحتكرت زعامة المسلمين أسرة معينة.

2- ضعف إحساس الأمة بأنها مصدر السلطة، وأن أميرها نائب عنها أو أجير لديها، وأصبح الحاكم الفرد هو السيد المطلق النفوذ، والناس أتباع إشارته.

(1) [الإسلام والاستبداد السياسي: ص 181 وما تلها باختصار]

3- تولى الخلافة رجال ميتو الضمائر وشباب سفهاء، جريئون على معصية الله واقتراف الإثم، وليس لثقافتهم الإسلامية قيمة.

4- اتسع نطاق المصروفات الخاصة للحاكم وبطانته ومتملقيه، وتحمل هذه المغارم بيت مال المسلمين، وأثر هذا السرف الحرام على حاجات الفقراء ومصالح الأمة.

5- عادت عصبية الجاهلية التي هدمها الإسلام، فانقسم العرب قبائل متناجزة متفاخرة، ووقعت الضغائن بين العرب والفرس وغيرهم من الأجناس التي دخلت في الإسلام قبلا، وكان الحكم المستبد يثير هذه النزعات الضالة ضارباً بعضها بالبعض ومنتصراً بإحداهما على الأخرى.

6- هانت قيم الخلق والتقوى، بعد ما تولى رياسة الدولة غلمان ماجنون. وبعد ما لعن السابقون الأولون على المنابر.

7- ابتذلت حقوق الأفراد وحرياتهم على أيدي الولاة المناصرين للملك العضوض، فاسترخص القتل والسجن! حتى ليروي الترمذي عن هشام ابن حسان قال: "أُحصي ما قتل الحجاج صبراً فوجد مائة ألف وعشرين ألفاً"!

والواقع أن الهزة التي أصابت الإسلام من هذه الفتن المترادفة كانت من العنف بحيث لو أصابت دعوة أخرى لهدمتها. ولكن معدن الدين وتماسك العلماء والجماهير حوله أمكنه من اجتياز هذه الأزمات العصيبة وهو سالم معافى، ثم يستأنف سيره في العصور من جديد."(1)

"وهذا الكتاب ليس استقراء لأعمال الحكام واحداً واحداً، ووضعها في ميزان النقد، وإنما هو تسجيل لبعض مآخذ نشأت عن انحلال عروة الحكم، وأحدثت على مر الأيام فتوقاً في حقيقة الإسلام، ونريد تجنيب المسلمين غوائلها في نهضتهم الحديثة.

---

(1) [الإسلام والاستبداد السياسي: ص 178، وما تلها باختصار]

ومن الخطأ البعيد أن نحسب الحكم الذي قام في هذه العهود شراً محضاً. فالصفة الحقيق بها ما قاله النبي في نعت رجاله: "يَهدون بغير سنتي، تَعرف منهم، وتُنكر"..

وما ننكره على العهد العباسي ما يلي:

1- بناء أصول الإسلام وإقامة شعائره يتطلب كفاية ممتازة.. وقد أُهدرت هذه الحقيقة، وغُض عنها الطرف، إذ حصرت الخلافة – وهي حكم مباشر – في بني هاشم، بعد هلاك بني أمية، وتوريث الحكم – كما علمت – يُنكره الإسلام، ولا يُصحح بطلانه أنه مقصور على قرابة رسول الله. فإنَّ هذه القرابة لا تزن في دين الله شيئاً، وهي لا تشفع لمسيء، ولا تنقص قدر محسن عرِيَ منها.

2- ظهرت في تاريخ الإسلام خرافة الحق الإلهي للسلاطين، فبعد أن كان الخليفة الراشد يقول للناس: "وليت عليكم وليست بخيركم" جاء أبو جعفر المنصور يزعم أن العناية العليا قد تخيرته وأجداده وأحفاده، وأن من جحد حقهم يوشك أن تخطفه الطير أو تهوي به الريح في مكان سحيق.

3- شاع الملق وتمدح الخلفاء بالحق وبالباطل، ابتغاء ما لديهم من أعطيات. وما لديهم هو مال المسلمين، امتلكوه بالباطل، وأنفقوه في الباطل، ولفوا به حول أشخاصهم جيوشاً من الأتباع أسرع إلى إرضائهم من سياطهم التي في أيديهم.

4- أغرق الخلفاء في الترف، وامتلأت بيوتهم بالمعازف والقيان المغنيات ومطارف الحرير، وألوان الأطعمة، وحكى الكثير عن تناولهم الأشربة المحرمة، وتوسعهم المريب في المال العام... فلم تكن حياتهم الخاصة متفقة أبداً مع ما يجب أن يكون عليه قادة الدعوات من يقظة وتجرّد وتضحية، بل ما يجب أن يكون عليه عامة المسلمين من توقير لحدود الله وإعزاز لأمره ونهيه...

5- قام الملك الأموي على نزعة عربية عنيفة! وقام الملك العباسي من بعده على إثارة العصبية الفارسية، وقد اعتز بها حيناً وكاد لها حيناً آخر، ثم استبدل بها عصبية تركية.. ذاق منها الأمرين.

وهذه النزعات جميعاً بقايا من الجاهلية التي محاها الإسلام.. وإحياؤها أمارة على رقة الدين، وفساد الضمائر.

إن هذه الأخطاء التي ارتكبت في حق الإسلام بدأت هينة الخطر، ثم استفحل بعدُ شرها. وقد بقيت الدولة العباسية معها أول الأمر ثم أدركها ما أدرك سابقتها، فبادت..

والحق أن الإسلام مبادئ عامة، ليس لها وطن معين، وهي إن انتسبت إلى مكان ما، فإلى السماء لا إلى الأرض، وليس هناك جنس أحق بها من آخر، وميزان الإسلام في تقويم الرجال معروف. أساسه صلة المرء بالله، لا صلته بعدنان أو ساسان أو غيرهما. "[1]

***

(1) [الإسلام والاستبداد السياسي: ص 178، وما بعدها باختصار]

الفصل الثاني

موقف العلماء المؤيدين لبدعة الملك العضوض

تمهيد

كانت الفترة التي تولى فيها الإمام علي – كرم الله وجهه – أمر الخلافة، مرحلة فارقة في تاريخ الأمة.. وكان الصراع فيها بين "الخلافة الراشدة" و"الملك العضوض" بين "السنة النبوية" و"سنة كسروية هركلية" سنة فارس والروم، وكان لا بد من تأييد من يواجه هذا الأمر في شخصه، وفي حروبه.. فجاءت الأحاديث النبوية في فضائل عليّ أكثر من غيره، وفي تأييده في كل حروبه ما ليس لغيره – كما ذكرنا في المدخل التاريخي – وذلك حتى تلتزم الأمة منهاج السنة النبوية في مواجهة "فتنة الملك" – فتنة المال والسلطان – وحتى لا يبقَ في قلب مسلم شك تجاه قضية تصحيح الأوضاع المبتدعة في نظم الحكم والمال..

وحتى تحافظ الأمة على حريتها، وعلى مالها، وعلى كتاب ربها.. فلا تسمح لأحد – تحت أي ذريعة – أن يتخذها خولاً، ومالها دولاً، وكتاب الله دغلاً.. أي: إفساد معانيه ومقاصده، والتأويل الباطل وتحريف الكلم عن موضعه.

كان الإمام علي هو فارس الخلافة الراشدة، وقائد المعركة ضد الظلم والاستبداد، واغتصاب حقوق الأمة، ومن يحب الاستبداد، ويُشرعن له، ويرضى به، ويتابع عليه، ويُعين على بقائه سيُبغض علياً بصورة من الصور، وسينتقص من قدره ومقامه، وسيُنسي ذكره، وسيُبطل سيرته!

وكانت البداية في عهد معاوية بن أبي سفيان – غفر الله له – بعدما استقام له الأمر بحد السيف، فأظهر عن ما في قلبه! بعدما كان في بداية الأمر يقول إنه لا يُقارن بعليّ في الفضل والسابقة في الإسلام، لكنه عندما تمكن.. سَن البدعة القبيحة في لعن الإمام عليّ على المنابر، وجرت هذه البدعة في عهد ملوك بني أمية حتى أبطلها الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ..

وبُغض عليّ علامة من علامات النفاق: "قَالَ عَلِيٌّ "وَاللَّهِ إِنَّ لَمِمَّا عَهِدَ إِلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ أَنَّهُ: لا يُبْغِضُنِي إِلا مُنَافِقٌ، وَلا يُحِبُّنِي إِلا مُؤْمِنٌ" (1)

بل وأَمر معاوية الصحابة بسب عليّ كما في حديث أم سلمة، وحديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنهما.. وقد امتنعوا عن ذلك.

ولم يقتصر الأمر على السب، بل قتل رجال عليّ وشيعته.. وتوحش ولاته عليهم وكانوا يُسمونهم "السبئية الترابية" – السبئية: نسبة لابن سبأ اليهودي، والترابية: نسبة للإمام عليّ الملقب بأبي التراب – ومحاولة "شيطنة" كل من ناصر علياً، وأيده في حروبه.. فتكونت حالة من الغل والحقد والبغضاء والحسد تجاه علي، وسيرته.

وهذه هي الدرجة الأولى من بغض علي، واصطلح تسميتهم بـ "النواصب" أي: الذين ناصبوا علياً وآل البيت العداء، وناصروا معاوية وبني أمية عليهم..

وإن كنت لا أحب مثل هذه التصنيفات، والتفريقات، بل بيان الحق والباطل بحالاته ومواقفه، لكن هكذا جرت العادة على ألسنة العلماء والناس !

وهؤلاء "النواصب" – أو أصحاب هذه المواقف – سيكون لهم دور خطير في: محاولة إفساد منهج أهل السنة، وفي كتم الأحاديث ومحاولة تحريفها عن مواضعها، وفي تزوير حقائق التاريخ أثناء محاولة الانتصار لمعاوية، أو الشرعنة لنظم الاستبداد. وسيقومون بتشويه المنهج الإسلامي والروح الإسلامية بأمور كثيرة مبتدعة سواء على مستوى الفكر أو الاعتقاد!

وهناك من فعل ذلك من منطلق "العصبية الأيديولوجية" والنكاية في الخصوم الشيعة والروافض.

---

(1) [فضائل الصحابة للإمام أحمد/ 961، مسند أحمد/643| إسناده متصل، رجاله ثقات.. رجاله رجال الشيخين].

ولما انطفأ نجم بني أمية، وذهبت دولتهم.. لم يعد بغض عليّ كما كان من قبل، ولكن بقيت "اللوثة الناصبية" ليس للانتصار لمعاوية، ولكن للانتصار لـ "النظم الاستبدادية"، ومع ظهور "الفرق الشيعية" المتعددة.. عادت الحالة الناصبية مرة ثانية بقوة.. وظلت هذه الحالة من الصراع والاستقطاب لتمزق الأمة فرقاً وأحزاباً وشيعاً.

وحاول فريق آخر أن يخفف من حدة الهجوم على الإمام عليّ كرم الله وجهه وأرضاه.. بأن يتصنع الحياد، وأن يختلق الوفاق، ويترضى عنه من جانب، ويطعنه من الجانب الآخر، فهو إما على بدعة خفية أو يراوغ ويدلس أو على جهالة حقيقية، وظل بعض العلماء الذين تأثروا بالفكر الشامي الأموي، وبعض علماء الأندلس - بحكم خضوعها لبني أمية لفترة طويلة - يدافعون عن "بني أمية" بالحق والباطل، وتستر بعضهم بستار السلف تارة، وأهل الحديث تارة، والمذهب الحنبلي تارة، ومنهم اليوم بعض "الجماعات السلفية" التي تدافع باستماتة عن الأحداث في نهاية عهد عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وعن معاوية ويزيد ابنه، وترد جميع المرويات التاريخية، وتأول الأحاديث النبوية بالتأويل الباطل، مستندين في ذلك على بعض كتابات العلماء السابقة والتي حادوا فيها – نتيجة التعصب والهوى – عن جادة الصواب، أمثال بعض كتابات العلاّمة ابن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وبعض كتابات العلاّمة ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكان يختلط فيها الحق بالباطل، والسنة بالبدعة، والاستقامة بالهوى.

ويحكي العلاّمة ابن تيمية – وهو من أشد المدافعين عن معاوية، ويُبرر كل مواقفه – عن الشامين والأندلسيين قولهم في خلافة الإمام عليّ: "إن الزمان كان زمان فتنة وفرقة، لم يكن هناك إمام جماعة ولا خليفة، وهذا القول قاله كثير من علماء أهل الحديث البصريين والشاميين والأندلسيين وغيرهم. وكان بالأندلس كثير من بني أمية يذهبون إلى هذا القول، ويترحمون على عليّ، ويثنون عليه، لكن يقولون: لم يكن خليفة، وإنما الخليفة من اجتمع الناس عليه ولم يجتمعوا على عليّ، وكان من هؤلاء من يُربع بمعاوية في خطبة الجمعة، فيذكر الثلاثة ويربع بمعاوية، ولا يذكر علياً، ويحتجون بأن معاوية اجتمع عليه الناس بالمبايعة لما بايعه الحسن، بخلاف عليّ فإن المسلمين لم يجتمعوا عليه ، ويقولون

لهذا: ربعنا بمعاوية ، لا لأنه أفضل من عليّ، بل عليّ أفضل منه، كما أن كثيراً من الصحابة أفضل من معاوية وإن لم يكونوا خلفاء.

وهؤلاء قد احتج عليهم الإمام أحمد وغيره بحديث سفينة عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: "الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تصير ملكاً" وقال أحمد: من لم يربع بعلي في الخلافة فهو أضل من حمار أهله."[1]

ومن أشهر الكتب التي صدرت للانتصار لمعاوية وبدعة الملك العضوض كتاب "العواصم من القواصم" للعلاّمة ابن العربي (المتوفى: 543 هـ)، وكتاب "منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية" للعلاّمة المجتهد ابن تيمية (المتوفى : 728 هـ)، وهما موضوع هذا الفصل بإذن الله..

والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.

***

(1) [منهاج السنة لابن تيمية، ج4، ص402]

أولاً: العلامة ابن العربي، وكتابه "العواصم"

تَوطِئة

العلاّمة القاضي أبو بكر بن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ المتوفى (543 هـ) "إمام من أئمة المالكية. وهو فقيه محدِّث مفسر أصولي أديب متكلِّم. كان أقرب إلى الاجتهاد منه إلى التقليد. ولد بأشبيليا وتلقى القراءات على قرائها. وأخذ العلم عن أبيه أبي محمد الفقيه وغيره من علماء الأندلس... له مؤلفات كثيرة منها: أحكام القرآن؛ القبس في شرح موطأ مالك بن أنس؛ ترتيب المسالك في شرح موطأ مالك؛ مشكل الكتاب والسنة؛ الأمل الأقصى في أسماء الله الحسنى "[1]

ولم يذكر العلاّمة ابن العربي سبب تأليفه لهذا الكتاب، ولكن من نهجه يتبين أنه كان يرد على ما يُقال، وما يسمعه، وما رأه في رحلته إلى المشرق، وكان يسمي ما يراه باطلاً "قاصمة"، وما يرد عليه "عاصمة" ولذا سماه "العواصم من القواصم"، وقد رد فيه على أباطيل الفلاسفة، والفرق الباطنية، والمبتدعة من الرافضة، والظاهرية أمثال العلاّمة ابن حزم، والمُشبهة من الحنابلة، وبعض المسائل الفقهية، وتناول فيه أحداث الفتنة الكبرى أو ما نسميه "كارثة التحوّل من الخلافة إلى الملك العضوض" وهذا بالطبع ما يهمنا في هذا البحث..

إلا أنه يجدر الإشارة إلى أن "السلفية المعاصرة" طارت بهذا الكتاب – أحسب لأنه يوافق هواها – واعتمدته مرجعاً، وحكماً فصلاً في قضية الخلافة والمُلك، والتي ينظرون إليها على أنها قضية دفاع عن الصحابة، أو دفاع عن طغاة عصرهم، وجمعته مع كتاب العلاّمة ابن تيمية "منهاج السنة"؛ فأنشأت بذلك سداً منيعاً أمام محاولة رؤية التاريخ كما هو، لا كما يشتهون..

---

(1) [الموسوعة العربية العالمية]

ومما يُؤخذ عليهم أنهم نشروا كتاب "العواصم" هذا مبتوراً عن بدايته! وأحسب أن سبب ذلك هو "عقيدة" ابن العربي في قضية الصفات الإلهية.. والذي بين أيدينا هو النص الكامل لكتاب "العواصم من القواصم" تحقيق الدكتور عمار طالبي، طبعة مكتبة دار التراث – مصر.

وقبل أن نناقش ما ذكره ابن العربي في أحداث الفتنة الكبرى، نحب أن ننقل بعضاً مما قاله في بداية الكتاب عن "عقيدة المجسمة والمُشبهة" كما يصفها، فيقول:

"وقد بيّنا في غير موضع أن الكائدين للإسلام كثير، والمقصرون فيه كثير، وأولياؤه المشتغلون به قليل، فممن كاده الباطنية، وقد بينا جملة أحوالهم. وممن كاده الظاهرية، وهم طائفتان: إحداهما: المتبعون للظاهر في العقائد والأصول. الثانية: المتبعون للظاهر في الأصول، وكلا الطائفتين في الأصل خبيثة، وما تفرغ عنهما خبيث مثلهما، فالولد من غير نكاح لغية، والحية لا تلد إلا حية، وهذه الطائفة الآخذة بالظاهر في العقائد، هي في طرف التشبيه، كالأولى في التعطيل، وقد بليت بهم في رحلتي، وتعرضوا لي كثيراً دون بغيتي، وأكثر ما شاهدتهم بمصر والشام وبغداد، يقولون: إن الله تعالى أعلم بنفسه وصفاته، وبمخلوقاته منا، وهو معلمنا، فإذا أخبرنا بأمره آمنا به، كما أخبر، واعتقدناه، كما أمر. وقالوا حين سمعوا: {**هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة**} [البقرة: 210] {**وجاء ربك والملك صفا صفا**} [الفجر: 22] {**فأتى الله بنيانهم من القواعد**} [النحل: 26] "وينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا".. أنه يتحرك وينتقل، ويجيء ويذهب من موضع إلى موضع..

ولما سمعوا قوله: {**الرحمن على العرش استوى**} [طه: 5] قالوا: إنه جالس عليه، متصل به، وأنه أكبر بأربع أصابع، إذ لا يصح أن يكون أصغر منه، لأنه العظيم، ولا يكون مثله، لأنه {**ليس كمثله شيء**} [الشورى: 11] فهو أكبر من العرش بأربع أصابع."(1)

(1) [العواصم لابن العربي، ص208]

"وقالوا (أي الحنابلة): إنه يتكلم بحرف وصوت، وعزوه إلى أحمد بن حنبل، وتعدى بهم الباطل، إلى أن يقولوا: إن الحروف قديمة، وقالوا: إنه ذو يد، وأصابع، وساعد وذراع، وخاصرة، وساق، ورجل، يطأ بها حيث شاء، وأنه يضحك ويمشي ويهرول، وأخبرني من أثق به من مشيختي أن أبا يعلى محمد بن الحسين الفراء، رئيس الحنابلة ببغداد، كان يقول إذا ذكر الله تعالى، وما ورد من هذه الظواهر في صفاته، يقول: ألزموني ما شئتم فإني ألتزمه إلا اللحية والعورة، وانتهى بهم القول إلى أن يقولوا: إن أراد أحد أن يعلم الله، فلينظر إلى نفسه فإنه الله بعينه، إلا أن الله منزه عن الآفات قديم لا أول له، دائم لا يفنى...

وكان رأس هذه الطائفة بالشام أبو الفرج الحنبلي بدمشق، وابن الرميلي المحدث ببيت المقدس، والقطرواني بنواحي نابلس، والفاخوري بديار مصر، ولحقت منهم ببغداد أبا الحسين بن أبي يعلى الفراء، وكل منهم ذو أتباع من العوام، جمعاً غفيراً، عصبة عصية عن الحق، وعصبية على الخلق. ولو كانت لهم أفهام، ورزقوا معرفة بدين الإسلام، لكان لهم من أنفسهم وازع، لظهور التهافت على مقالاتهم، وعموم البطلان لكلماتهم. ولكن الفدامة استولت عليهم، فليس لهم قلوب يعقلون بها، ولا أعين يبصرون بها، ولا آذان يسمعون بها أولئك كالأنعام بل هم أضل."[1]

" فينبغي أن تعلموا أن هذه الطائفة في حفظ ظاهر هذه الأخبار، لا يقال: إنها بَنت قصرا، أو هدمت مصراً، بل هدمت الكعبة، واستوطنت البيعة، وحذار أن تنشؤوا معهم دليلاً، ولا تستأنفوا معهم من الكلام نقيراً ولا فتيلاً، فليسوا لذلك أهلا، ولا ينجع فيهم أن ينشر ذلك معهم، إلا أن تدخل إليهم من بابهم، وهو أيسر طريق إليهم في الكشف لضلالهم ولا تلتزم معهم مذهباً إلا أن تبطل رأيهم، ولا يظهر لك اعتقاد إلا رد الكلام إلى القرآن والسنة، وما أجمعت عليه هذه الأمة، وهو قد خالفوا الكل، فالمهم إفساد مقالتهم، وبيان ضلالتهم، فيقال لهم: ما لكم أصحاب إلا اليهود"[2]

(1) [العواصم لابن العربي، ص209]

(2) [المرجع السابق، ص213]

ونحن لا ننزل ساحة هذه المعركة هنا، فهي لم تدفع الأمة شبراً واحداً إلى الأمام.. بل جعلت الناس يرمي بعضهم بعضاً بالشرك والردة والبدعة، وقد لخصت قولي في هذه المسألة في بحث: "ألغام في الفكر الإسلامي"، ومقال: "العقيدة الإسلامية"، و"الإيمان وجفاف القلوب"، ومرض: "الإلحاد في ذات الله جَلَّجَلَالُهُ" في الجزء الثاني من كتاب: أمراض الاستبداد. والله المستعان.

***

مقدمة

يبدو لي أن قضية الفتنة الكبرى – أو كارثة التحول من الخلافة على سنة محمد صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ إلى المُلك على سنة كسرى وقيصر – كانت لدى بعض علماء السنة، هي قضية الرد على الشيعة الإمامية،(1) واختزلوا رحمهم الله القضية في ذلك، والعلاّمة ابن العربي على نفس النهج في قضية اختزال الفتنة الكبرى في مواجهة الروافض – كما سيفعل العلاّمة ابن تيمية أيضاً – فيقول:

"قاصمة: فإن قيل: إنما يكون ذلك في المعاني التي تشكل، وأما هذه الأمور كلها فلا إشكال فيها لأن النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ نص على استخلاف عليّ بعده، فقال: "أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي" "اللّهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله" فلم يبق بعد هذا خلاف لمعاند، فتعدى عليه أبو بكر واقتعد في غير موضعه... وكيف تقول هذه الطائفة التي تسمى بالإمامية: أن كل عاص بكبيرة كافر على رسم القدرية، ولا أعصى من الخلفاء المذكورين، ومن ساعدهم على أمرهم. وأصحاب محمد أحرص الناس على دنيا، وأقلهم حماية على دين، وأهدمهم لقاعدة شريعة"(2)

إلا أنهم في معرض الدفاع عن الصحابة والسنة، وقعوا في أخطر قضية سياسية تمس حياة المسلمين من يومها إلى الآن، وهي تصحيح وشرعنة "الملك العضوض" واعتباره حقاً لا باطل فيه.. فهو "خلافة"! وإن لم يكن خلافة فهو "ملك رحمة"! وإن لم يكن كذلك فالطاعة للفاسق، والطاغية هي الواجبة! وتم التعمية على الأخطاء، وتأويلها تأويلاً متعسفاً، ورد أحاديث صحيحة في عنفوان الهجوم على المخالفين!

---

(1) [وكذلك قد اتخذ كثير من الشيعة قضية التحول من الخلافة إلى الملك مُدخلاً للطعن في كبار الصحابة، وفي بدعة وراثة الملك في ذرية الإمام عليّ، وفي نشر الأفكار الباطنية... إلخ.]

(2) [العواصم لابن العربي، ص 313، باختصار]

وقد نقلنا بعض الفقرات من كتابه – دون غيرها – لأن ما يهمنا هو أي نصوص تحاول تبرير الأخطاء، أو تُصحح للملك العضوض..

وباختصار ينظر العلاّمة ابن العربي لقضية الفتنة الكبرى (فتنة التحول من الخلافة إلى الملك) كالتالي:

عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لم يقع منه أي أخطاء على الإطلاق في أي مرحلة من مراحل حياته، ولم يعترض عليه أي أحد من الصحابة، وخلافة الإمام علي خلافة صحيحة تامة، ومروان بن الحكم من الأئمة الأعلام ولم يُزور الكتاب على عثمان! ومعاوية خليفة وليس ملك، ولم تقع منه أخطاء! وأي خطأ يُأول، ويَزيد بن معاوية أمير المؤمنين لا يحق لأحد الخروج عليه! ويستشهد – كما سيفعل ابن تيمية – بموقف ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في ذلك، وملخص القضية في ولاية المفضول وهي نافذة، وخروج الحسين خروج من يريد أن يُفرق جماعة المسلمين! ولكنه شهيد رحمه الله لم يستمع إلى النصح. وتلك أمة قد خلّت لا حاجة لنا بالخوض في الحديث عما جرى بينها.

وأي شيء خلاف ذلك فهو كذب وباطل، لا يُلتفت إليه.

***

وفي اختيار المراجع التاريخية:

قال ابن العربي: "إنما ذكرت لكم هذا، لتحترزوا من الخلق، وخاصة من المفسرين، والمؤرخين، وأهل الآداب فإنهم أهل جهالة بحرمات الدين، أو على بدعة مصرين، فلا تبالوا بما رووا ولا تقبلوا رواية إلا عن أئمة الحديث، ولا تسمعوا لمؤرخ كلاماً إلا للطبري، وغير ذلك هو الموت الأحمر، والداء الأكبر، فإنهم ينشئون أحاديث فيها استحقار الصحابة والسلف والاستخفاف بهم، واختراع الاسترسال في الأقوال والأفعال عنهم، وخروج مقاصدهم عن الدين إلى الدنيا، وعن الحق إلى الهوى.

فإذا قطعتم أصل الباطل، واقتصرتم على رواية العدول (سلمتم من الحبائل، ولم تطووا كشحا على هذه الغوائل) ومن أشد شيء على الناس جاهل عاقل، أو مبتدع محتال "[1]

"والذي صح من ذلك ما روى الأئمة كخليفة بن خياط، والدارقطني...

وما وقع من روايات في كتب التاريخ - عدا ما ذكرنا - فلا تلتفتوا إلى حرف منها، فإنها كلها باطلة. "[2]

وقد ذكرت في تمهيد "الباب الأول" المراجع التي اعتمدنا عليها في هذا البحث، وحتى تاريخ الطبري الذي اعتبره ابن العربي المرجع الأكبر.. لم ننقل عنه روايات أبي مخنف، وسيف بن عمر، ولم ننقل عن ابن قتيبة لما يُقال من شك حول نسبة الكتاب إليه، ولم ننقل عن المسعودي لما يُقال عن اعتزاله أو تشيعه، ولعل القارئ لاحظ تنوع المصادر، وتعمد تعدد النقل من مراجع مختلفة ذات سمعة، ووزن عند الناس، فلم نكن نبحث عن أخطاء نتصيدها من بين السطور، بل رسم الصورة العامة لهذا الواقع التاريخي، والعجيب أن العلاّمة ابن العربي يقول لا تسمعوا إلا للطبري، وفيه الأمر عكس ما ذهب إليه كما سنُبين إن شاء الله.

***

(1) [العواصم لابن العربي، ص 352]

(2) [المرجع السابق، ص 308]

محاور دفاعات العلاّمة ابن العربي

المحور الأول: إنكار الأخطاء التي وقعت في نهاية عهد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المحور الثاني: دفاعه عن مروان بن الحكم.

المحور الثالث: دفاعه عن خروج البصرة، وتكذيب حديث كلاب الحوأب.

المحور الرابع: إنكار ما حصل في قضية التحكيم.

المحور الخامس: معاوية خليفة لا ملك.

المحور السادس: تبريره مقتل حُجر بن عدي رَحِمَهُ اللَّهُ.

المحور السابع: دفاعه عن يزيد بن معاوية.

المحور الثامن: تبرير قتل الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

***

المحور الأول: إنكار الأخطاء التي وقعت في نهاية عهد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: "فلم يأت عثمان منكراً، لا في أول الأمر، ولا في آخره، ولا جاء الصحابة بمنكر. وكل ما سمعت من خبر باطل، إياك أن تلتفت إليه... " ثم عدد بعض المواقف وقال: "هذا كله باطل سندا ومتنا. أما قولهم: جاء عثمان بمظالم ومناكير فباطل. وأما ضربه لعمار وابن مسعود، ومنعه عطاءه فزور، وضربه لعمار إفك مثله، ولو فتق أمعاءه ما عاش أبدا. وقد اعتذر عن ذلك العلماء بوجوه، لا ينبغي

أن يشتغل بها، لأنها مبنية على باطل، ولا ينبني حق على باطل، ولا يذهب الزمان في مماشاة الجهال فإن ذلك لا آخر له. "(1)

وسنرد على هذا الكلام – كما وجهنا العلاّمة ابن العربي – من مراجع: (تاريخ الطبري، وتاريخ خليفة بن خياط، وأئمة الحديث):

قضية عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

في مسند الإمام أحمد، وتاريخ المدينة لابن شبه:

"حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ الْفُضَيْلِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ: دَعَا عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِيهِمْ عَمَّارٌ فَقَالَ: إِنِّي سَائِلُكُمْ، أَنْشُدُكُمُ اللَّهَ هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُؤْثِرُ قُرَيْشًا عَلَى سَائِرِ النَّاسِ وَيُؤْثِرُ بَنِي هَاشِمٍ عَلَى سَائِرِ قُرَيْشٍ؟ فَسَكَتَ الْقَوْمُ، فَقَالَ: «لَوْ أَنَّ مَفَاتِيحَ الْجَنَّةِ فِي يَدِي لَأَعْطَيْتُهَا بَنِي أُمَيَّةَ حَتَّى يَدْخُلُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ، وَاللَّهِ لَأُعْطِيَنَّهُمْ وَلَأَسْتَعْمِلَنَّهُمْ عَلَى رَغْمِ أَنْفِ مَنْ رَغِمَ» . فَقَالَ عَمَّارٌ: عَلَى رَغْمِ أَنْفِي؟ قَالَ: «عَلَى رَغْمِ أَنْفِكَ» . قَالَ: «وَأَنْفِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ؟»

فَغَضِبَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَوَثَبَ إِلَيْهِ فَوَطِئَهُ وَطْأً شَدِيدًا، فَأَجْفَلَهُ النَّاسُ عَنْهُ، ثُمَّ بَعَثَ إِلَى بَنِي أُمَيَّةَ فَقَالَ: «أَيَا أَخَابِثَ خَلْقِ اللَّهِ أَغْضَبْتُمُونِي عَلَى هَذَا الرَّجُلِ حَتَّى أُرَانِي قَدْ أَهْلَكْتُهُ وَهَلَكْتُ» ، فَبَعَثَ إِلَى طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ فَقَالَ: مَا كَانَ نَوَالِي إِذْ قَالَ لِي مَا قَالَ إِلَّا أَنْ أَقُولَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ: وَمَا كَانَ لِي عَلَى قَسْرِهِ مِنْ سَبِيلٍ، اذْهَبَا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ فَخَيِّرَاهُ بَيْنَ ثَلَاثٍ، بَيْنَ أَنْ يَقْتَصَّ أَوْ يَأْخُذَ أَرْشًا أَوْ يَعْفُوَ. فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَقْبَلُ مِنْهَا وَاحِدَةً حَتَّى أَلْقَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَشْكُوَهُ إِلَيْهِ» . فَأَتَوْا عُثْمَانَ. فَقَالَ: سَأُحَدِّثُكُمْ عَنْهُ، كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آخِذًا بِيَدِي بِالْبَطْحَاءِ فَأَتَى عَلَى أَبِيهِ وَأُمِّهِ

(1) [العواصم لابن العربي، ص280]

وَعَلَيْهِ وَهُمْ يُعَذَّبُونَ، فَقَالَ أَبُوهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكُلَّ الدَّهْرِ هَكَذَا؟ قَالَ: قَالَ: «اصْبِرْ يَاسِرُ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِآلِ يَاسِرٍ» وَقَدْ فَعَلْتُ(1)

في مصنف ابن أبي شيبة:

وأما سعد وعمار رضي الله عنهما – وغيرهم – فقالوا: "وَنَنْقِمُ عَلَيْكَ أَنَّكَ اسْتَعْمَلْتَ السُّفَهَاءَ أَقَارِبَكَ، قَالَ: فَلْيَقُمْ أَهْلُ كُلِّ مِصْرٍ يَسْأَلُونِي صَاحِبَهُمُ الَّذِي يُحِبُّونَهُ فَأَسْتَعْمِلُهُ عَلَيْهِمْ، وَأَعْزِلُ عَنْهُمُ الَّذِي يَكْرَهُونَ "(2)

أما عن الأخطاء: ففي تاريخ الطبري:

" مَا حَدَّثَنِي بِهِ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى أَبِي أُسَيْدٍ الأَنْصَارِيِّ، قَالَ: " سَمِعَ عُثْمَانُ أَنَّ وَفْدَ أَهْلِ مِصْرَ قَدْ أَقْبَلُوا، قَالَ: فَاسْتَقْبَلَهُمْ وَكَانَ فِي قَرْيَةٍ لَهُ خَارِجَةً مِنَ الْمَدِينَةِ، أَوْ كَمَا قَالَ: فَلَمَّا سَمِعُوا بِهِ أَقْبَلُوا نَحْوَهُ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي هُوَ فِيهِ. قَالَ: وَكَرِهَ أَنْ يَقْدَمُوا عَلَيْهِ الْمَدِينَةَ، أَوْ نَحْوًا مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: فَأَتَوْهُ. فَقَالُوا لَهُ: ادْعُ بِالْمُصْحَفِ. قَالَ: فَدَعَا بالمصحف. قال: فَقَالُوا لَهُ: افْتَحِ التَّاسِعَةَ. قَالَ: وَكَانُوا يُسَمُّونَ سُورَةَ يُونُسَ التَّاسِعَةَ. قَالَ: فَقَرَأَهَا حَتَّى أَتَى عَلَى هَذِهِ الآيَةِ {قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلالا قُلْ ءَاللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ}، قَالَ: قَالُوا لَهُ: قِفْ. فَقَالُوا لَهُ: أَرَأَيْتَ مَا حَمَيْتَ مِنَ الْحِمَى، آللَّهُ أَذِنَ لَكَ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرِي؟ قَالَ: فَقَالَ: امْضِهِ نَزَلَتْ فِي كَذَا وَكَذَا. قَالَ: وَأَمَّا الْحِمَى، فَإِنَّ عُمَرَ حَمَى الْحِمَى قَبْلِي لإِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا وُلِّيتُ زَادَتْ إِبِلُ الصَّدَقَةِ، فَزِدْتُ فِي الْحِمَى لِمَا زَادَ فِي إِبِلِ الصَّدَقَةِ امْضِهِ. قَالَ: فَجَعَلُوا يَأْخُذُونَهُ بِالآيَةِ. فَيَقُولُ: امْضِهِ نَزَلَتْ فِي كَذَا وَكَذَا. قَالَ: وَالَّذِي يَتَوَلَّى

(1) [تاريخ المدينة لابن شبة ج 3، ص 1098، مسند أحمد/ 441 | إسناده متصل ، رجاله ثقات ، رجاله رجال مسلم، (مع ملاحظة أن رواية الإمام أحمد محذوف منها أجزاء كثيرة مما جعل الرواية عنده غير مفهومة !)].

(2) [مصنف ابن أبي الشيبة / 38687] .

كَلامَ عُثْمَانَ يَوْمَئِذٍ فِي سِنِّكَ. قَالَ: يَقُولُ أَبُو نَضْرَةَ: يَقُولُ ذَاكَ لِي أَبُو سَعِيدٍ. قَالَ أَبُو نَضْرَةَ: وَأَنَا فِي سِنِّكَ يَوْمَئِذٍ. قَالَ: وَلَمْ يَخْرُجْ وَجْهِي يَوْمَئِذٍ لا أَدْرِي. وَلَعَلَّهُ قَدْ قَالَ مَرَّةً أُخْرَى: وَأَنَا يَوْمَئِذٍ ابْنُ ثَلاثِينَ سَنَةً، ثُمَّ أَخَذُوهُ بِأَشْيَاءَ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مِنْهَا مَخْرَجٌ. قَالَ: فَعَرَفَهَا. فَقَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ. قَالَ فَقَالَ لَهُمْ: مَا تُرِيدُونَ؟ قَالَ: فَأَخَذُوا مِيثَاقَهُ. قَالَ: وَأَحْسَبُهُ، قَالَ: وَكَتَبُوا عَلَيْهِ شَرْطًا. قَالَ: وَأَخَذَ عَلَيْهِمْ أَلا يَشُقُّوا عَصًا، وَلا يُفَارِقُوا جَمَاعَةً، مَا قَامَ لَهُمْ بِشَرْطِهِمْ، أَوْ كَمَا أَخَذُوا عَلَيْهِ. قَالَ: فَقَالَ لَهُمْ: مَا تُرِيدُونَ؟ قَالُوا: نُرِيدُ أَلا يَأْخُذَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ عَطَاءً، فَإِنَّمَا هَذَا الْمَالُ لِمَنْ قَاتَلَ عَلَيْهِ، وَلِهَؤُلاءِ الشُّيُوخِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: فَرَضُوا بِذَلِكَ، وَأَقْبَلُوا مَعَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ رَاضِينَ. قَالَ: فَقَامَ فَخَطَبَ. فَقَالَ: إِنِّي مَا رَأَيْتُ وَاللَّهِ وَفْدًا فِي الأَرْضِ هُمْ خَيْرٌ لِحَوْبَاتِي مِنْ هَذَا الْوَفْدِ الَّذِينَ قَدِمُوا عَلَيَّ. وَقَدْ قَالَ مَرَّةً أُخْرَى: خَشِيتُ مِنْ هَذَا الْوَفْدِ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، أَلا مَنْ كَانَ لَهُ زَرْعٌ فَلْيَلْحَقْ بِزَرْعِهِ، وَمَنْ كَانَ لَهُ ضَرْعٌ فَلْيَحْتَلِبْ إِلا إِنَّهُ لا مَالَ لَكُمْ عِنْدَنَا، إِنَّمَا هَذَا الْمَالُ لِمَنْ قَاتَلَ عَلَيْهِ، وَلِهَؤُلاءِ الشُّيُوخِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: فَغَضِبَ النَّاسُ، وَقَالُوا: هَذَا مَكْرُ بَنِي أُمَيَّةَ."(1)

وفي تاريخ خليفة بن خياط:

"أَن عُثْمَان بعث إِلَيْهِم علياً ورجلا آخر، فَقَالَ عَلِيّ: تعطون كتاب الله، وتعتبون من كل مَا سخطتم، فَأقبل مَعَه نَاس من وُجُوههم.. فَاصْطَلَحُوا عَلَى خمس: أَن الْمَنْفِيّ يقلب، والمحروم يُعْطي، ويوفر الْفَيْء، ويعدل فِي الْقسم، وَيسْتَعْمل ذُو الْأَمَانَة وَالْقُوَّة، كتبُوا ذَلِكَ فِي كتاب، وَأَن يرد ابْن عَامر عَلَى الْبَصْرَة، وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيّ عَلَى الْكُوفَة"(2)

والوقوع في الخطأ شيء أصيل في النفس البشرية، والغاية هو الاستغفار منه، وقد تاب عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ منه – كما قال في الرواية أعلاه – وهو حقيق بالتوبة، وبوعد المغفرة إن شاء الله، ولكننا نواجه إشكاليتين في هذا الموضوع – وفي كل مثله – وهو:

(1) [تاريخ الطبري، ج4، ص354]

(2) [تاريخ خليفة بن خياط، ص169]

- إما شرعنة الخطأ، أو إنكاره، وتقديس الخطأ وصاحبه.

- وإما اتخاذ هذا الخطأ وسيلة للاغتيال المعنوي للشخصية، وتحطيم سيرتها العطرة لغرض في نفوس منحرفة..

والأمر ببساطة (في مثل هذه الأمور): خطأ، تاب منه صاحبه، وعسى الله أن يتوب عليه، ويتقبل عنه أحسن ما عمل.

ونؤكد – كما ذكرت في المدخل التاريخي – أنَّ الخليفة الراشد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قُتل مظلوماً، شهيداً – بإذن الله – ولم يكن يحق لأحد أن يحاصره، أو يتجرأ على حرمته، وأن الواجب: هو إبعاد مروان بن الحكم عن بيت الخلافة بكل حسم، واجتماع من بقي من أهل الشورى لحماية الخلافة والمدينة من تلاعب ذوي الأطماع، ومن عبث الطارئين عليها، ومن يريد أن تخرج الفتنة بين المسلمين، وحماية بيت عثمان بكل قوة، وهم حاولوا ذلك بكل جهدهم، لكن الظرف كان أقوى منهم! وكان أمر الله قدراً مقدوراً؛ ليبتلي الله المؤمنين، والدنيا – في النهاية – دار عمل، لا دار عدل.. والله المستعان.

***

المحور الثاني: دفاعه عن مروان بن الحكم.

قال: "وأما قول القائل في مروان، والوليد، فشديد عليهم، وحكمهم عليهم بالفسق، فسق منهم. مروان رجل عدل من كبار الأمة عند الصحابة، والتابعين، وفقهاء المسلمين. أما الصحابة فإن سهل بن معد الساعدي روى عنه. وأما التابعون فأصحابه في السنن وإن كان جازهم باسم الصحبة في أحد القولين. وأما فقهاء الأمصار فكلهم على تعظيمه، واعتبار خلافه، والتلفت إلى فتواه، والانقياد إلى روايته. وأما السفهاء من المؤرخين، والأدباء، فيقولون على أقدارهم."[1]

(1) [العواصم لابن العربي/ 289]

"وقد روي أن مروان لما وقعت عينه في الاصطفاف، على طلحة، قال: لا أطلب أثراً بعد عين، ورماه بسهم فقتله. ومن يعلم هذا، إلا علام الغيوب، ولم ينقله ثبت؟ وقد روى أنه أصابه سهم بأمر مروان، لا أنه رماه. وقد خرج كعب بن سور بمصحف منشور بيده، يناشد الناس أن لا يريقوا دماءهم، فأصابه سهم غرب فقتله، ولعل طلحة مثله."(1)

"وأما تعلقهم بأن الكتاب وجد مع راكب، أو مع غلامه ولم يقل أحد قط إنه كان غلامه – إلى عبد الله بن سعد بن أبي سرح يأمره بقتل حامليه فقد قال لهم عثمان: أما أن تقيموا شاهدين عليّ بذلك، وإلا فيميني أني ما كتبت ولا أمرت، وقد يكتب على لسان الرجل، ويضرب على خطه، وينقش على خاتمه. فقالوا: تسلم لنا مروان. فقال: لا أفعل. ولو سلمه لكان ظالماً، وإنما عليهم أن يطلبوا حقهم عنده على مروان وسواه، فما ثبت كان هو منفذه، وآخذه إن كان له أخذه والممكن لمن يأخذه بالحق. ومع سابقته وفضيلته، ومكانته، لم يثبت عليه ما يوجب خلعه، فضلاً عن قتله."(2)

***

في مسند البزار، ومعجم الطبراني: "عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، يَقُولُ وَهُوَ مُسْتَنِدٌ إِلَى الْكَعْبَةِ: "وَرَبِّ هَذَا الْبَيْتِ لَقَدْ لَعَنَ اللَّهُ الْحَكَمَ "، وَمَا وَلَدَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ "(3)

وفي تاريخ خليفة بن خياط: " نظر مَرْوَان بْن الحكم إِلَى طَلْحَة بْن عبيد اللَّه يَوْم الْجمل فَقَالَ لَا أطلب بِثَأْرِي بعد الْيَوْم فَرَمَاهُ بِسَهْم فَقتله "(4)

---

(1) [العواصم لابن العربي/ 304]

(2) [المرجع السابق/ص 290]

(3) (مسند البزار/ 2197 | إسناده متصل، رجاله ثقات، المعجم الكبير للطبراني/ 21085، تاريخ دمشق لابن عساكر/ 57 : 271، المطالب العالية لابن حجر/ 4459، مسند أحمد/ 16128، ط الرسالة، ونشك في نهاية الحديث "وما ولد" كما سبق بيان ذلك، فالرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قد يَلعن الحكم لبعض جرائمه الحاضرة، أما ذريته فكلٌ بعمله، ولا يُأخذ أحد بذنب لم يفعله).

(4) [تاريخ خليفة بن خياط، ص181]

" عَن ابْن سِيرِين، قَالَ: رمي طَلْحَة بِسَهْم فَأَصَاب ثغرة نَحره، قَالَ: فَأقر مَرْوَان أَنه رَمَاه، قَالَ: وَحَدَّثَنِي جوَيْرِية بْن أَسمَاء عَن يحيى بْن سعيد عَن عَمه قَالَ: رمى مَرْوَان طَلْحَة بْن عبيد الله بِسَهْم ثمَّ الْتفت إِلَى أبان بْن عُثْمَان فَقَالَ قد كَفَيْنَاك بعض قتلة أَبِيك "[1]

وفي تاريخ الطبري: "لما رأى عثمان ما رأى جاء عليا فدخل عليه بيته، فقال: يا بن عم، إنه ليس لي مترك، وإن قرابتي قريبة، ولي حق عظيم عليك، وقد جاء ما ترى من هؤلاء القوم، وهم مصبحي، وأنا أعلم أن لك عند الناس قدراً، وأنهم يسمعون منك، فأنا أحب أن تركب إليهم فتردهم عني، فإني لا أحب أن يدخلوا علي، فإن ذلك جرأة منهم علي، وليسمع بذلك غيرهم فقال عليّ: علام أردهم؟ قال: على أن أصير إلى ما أشرت به علي ورأيته لي، ولست أخرج من يديك، [فقال علي: إني قد كنت كلمتك مرة بعد مرة، فكل ذلك نخرج فتكلم، ونقول وتقول، وذلك كله فعل مروان بن الحكم وسعيد بن العاص وابن عامر ومعاوية، أطعتهم وعصيتني. قال عثمان: فإني أعصيهم وأطيعك] قال: فأمر الناس، فركبوا معه: المهاجرون والأنصار "[2]

وأما العلماء المتأخرين أمثال: ابن كثير، والذهبي، وابن حجر، فيقرون بخيانته لعثمان رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ – وكذلك ابن سعد في الطبقات – كما نقلت في "المدخل التاريخي". فلم يكن الخاتم مع أحد غير مروان، فأدى إلى إشعال نار الفتنة، كما خان أهل المدينة في موقعة الحرة، وقتل طلحة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ في معركة الجمل وهما في صف واحد؛ حتى يخلو منصب الخلافة من أي منافسة مع بني أمية – وقد تتبعوا بالقتل كل منافس محتمل لها! – فمروان هذا مرتكب أكبر جريمة خيانة عظمى في تاريخ المسلمين.

وأما مسألة اعتبار بعض علماء الحديث أنه في رتبة "الصدوق حسن الحديث" فهو تقدير خطأ! لم أجد له تبريراً سوى أنه في ولايته على المدينة كان يجمع بعض الصحابة يستفتهم في بعض الأمور – البعيدة عن سياسة الحكم والمال – مما جعل المحدثون يلتفتون لروايته.

***

(1) [تاريخ خليفة بن خياط، ص185]

(2) [تاريخ الطبري، ج4، ص358]

المحور الثالث: دفاعه عن خروج البصرة، وتكذيب حديث كلاب الحوأب.

قال: "أما خروجهم إلى البصرة فصحيح لا إشكال فيه، ولكن لأي شيء خرجوا؟ لم يصح فيه نقل، ولا يوثق فيه بأحد، لأن الثقة لم ينقله، وكلام المتعصب غير مقبول، وقد دخل مع المتعصب من يريد الطعن في الإسلام، واستنقاص الصحابة فيحتمل أنهم خرجوا خلعاً لعلي، لأمر ظهر لهم. وهو أنهم بايعوا لتسكين النائرة، وقاموا يطلبون الحق. ويحتمل أنهم خرجوا ليتمكنوا من قتلة عثمان. ويمكن أنهم خرجوا لينظروا في جمع طوائف المسلمين وضم تشردهم، وردهم إلى قانون واحد، حتى لا يضطربوا فيقتتلوا، وهذا هو الصحيح لا شيء سواه، وبذلك وردت صحاح الأخبار."[1]

وهذا الكلام يناقض بعضه بعضاً، ولم ترد به أي أخبار صحاح، فمحاولة خلع الإمام عليّ خطأ كبير، فكيف يمرره ابن العربي هكذا دون إنكار؟

والعجيب أن العلاّمة ابن العربي يعتبر حرب الجمل قتال أهل البغي، فيقول: "وظهر من فقهه وعلمه [أي الإمام عليّ] في قتال أهل القبلة، من استدعائهم ومناظرتهم، وترك مبادأتهم، والتقدم إليهم قبل نصب الحرب معهم، وندائه: لا تبدأوا بالحرب، ولا يتبع مول، ولا يجهز على جريح، ولا تهاج امرأة، ولم يغنم لهم مالا، وأمره بقبول شهادتهم، والصلاة خلفهم، حتى قال أهل العلم: لولا ما جرى، ما عرفنا حكم قتال أهل البغي."[2]

والاحتمال الثاني: بطلب قتلة عثمان، هو خطأ أيضاً فالموكل إليه بذلك هو الخليفة الشرعي المُبايع كما قال ابن العربي نفسه!

قال ابن العربي: "فإن قيل بايعوه على أن يقتل قتلة عثمان. قلنا: هذا لا يصح في شرط البيعة إنما بايعوه على الحكم بالحق، وهو أن يحضر الطالب للدم، ويحضر المطلوب، وتقع الدعوى، ويكون الجواب،

---

(1) [العواصم لابن العربي/ 302]

(2) [المرجع السابق/ 321]

وتقوم البينة، ويقع الحكم، فأما على الهجم عليه بما كان من قول مطلق، أو فعل غير محقق، أو سماع كلام، فليس ذلك في دين الإسلام.

قالت العثمانية: تخلّف عنه من الصحابة جماعة منهم سعد بن أبي وقاص، ومحمد بن مسلمة، وابن عمر، وأسامة بن زيد، وسواهم من نظرائهم. قلنا: أما بيعته فلم يتخلف عنها أحد، وأما نصرته فتخلف عنها قوم، منهم من ذكرتم، لأنها كانت مسألة اجتهادية. فاجتهد كل واحد، وأعمل نظره، وأصاب قدره".[1]

وأما الاحتمال الثالث: بضم طوائف المسلمين فهو هزل لا جد فيه، ولا معنى له، فالطريقة الوحيدة لضم طوائف المسلمين، ومنع اقتتالهم وتفرّقهم، هو الالتفاف حول الخليفة الشرعي وهو الإمام عليّ، والبقاء في المدينة وتأمينها كمركز للخلافة والجند؛ ومنع أي محاولة من الطامعين والطارئين لتفرقة أمر الدين، أو جماعة الأمة.

وفي تاريخ الطبري:

"عن عتبة بن المغيرة بن الأخنس، قال: لقي سعيد بن العاص مروان بن الحكم وأصحابه بذات عرق، فقال: أين تذهبون وثأركم على أعجاز الإبل! اقتلوهم ثم ارجعوا إلى منازلكم لا تقتلوا أنفسكم، قالوا: بل نسير فلعلنا نقتل قتلة عثمان جميعاً، فخلا سعيد بطلحة والزبير، فقال: إن ظفرتما لمن تجعلان الأمر؟ أصدقاني، قالا: لأحدنا أينا اختاره الناس. قال: بل اجعلوه لولد عثمان فإنكم خرجتم تطلبون بدمه، قالا: ندع شيوخ المهاجرين ونجعلها لأبنائهم! قال: أفلا أراني أسعى لأخرجها من بني عبد مناف، فرجع ورجع عبد الله بن خالد بن أسيد، فقال المغيرة ابن شعبة: الرأي ما رأى سعيد، من كان هاهنا من ثقيف فليرجع، فرجع ومضى القوم، معهم أبان بن عثمان والوليد بن عثمان، فاختلفوا في الطريق فقالوا: من ندعو لهذا الأمر؟ فخلا الزبير بابنه عبد الله، وخلا طلحة بعلقمة بن

(1) [العواصم لابن العربي، ص300]

وقاص الليثي- وكان يؤثره على ولده- فقال أحدهما: ائت الشام، وقال الآخر: ائت العراق، وحاور كل واحد منهما صاحبه ثم اتفقا على البصرة."(1)

وفي تاريخ خليفة بن خياط:

"لما اسْتنْفرَ الْحسن وعمار أهل الْكُوفَة، قَالَ عمار: أما وَالله إِنِّي لأعْلم أَنَّهَا زَوجته فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَة، وَلَكِن الله ابتلاكم بهَا لتتبعوه أَو إِيَّاهَا"

"عَن سعيد بْن جُبَير قَالَ كَانَ مَعَ عَلِيّ يَوْم الْجمل ثَمَان مائَة من الْأَنْصَار وَأَرْبع مائَة مِمَّن شهد بيعَة الرضْوَان"

"قَالَ طَلْحَة ... نَدِمت ندامة الكسعي لما شريت رضى بَنِي جرم برغمي اللَّهُمَّ خُذ لعُثْمَان مني حَتَّى ترْضى"(2)

وسبحان الله! يقول ابن العربي في تفسيره: "والذي قاتل عليّ طائفة أبوا الدخول في بيعته ، وهم أهل الشام؛ وطائفة خلعته، وهم أهل النهروان. وأما أصحاب الجمل فإنما خرجوا يطلبون الإصلاح بين الفرقتين. وكان من حق الجميع أن يصلوا إليه ويجلسوا بين يديه، ويطالبوه بما رأوا أنه عليه؛ فلما تركوا ذلك بأجمعهم.. صاروا بغاة بجملتهم، فتناولت هذه الآية جميعهم".(3)

***

(1) [تاريخ الطبري، ج4، ص453]

(2) [تاريخ خليفة بن خياط، ص184، 185]

(3) [أحكام القرآن لابن العربي، تفسير آية قتال أهل البغي، ج4، ص129]

وأما تكذيب حديث كلاب الحوأب، فقال:

"وأما الذي ذكرتم من الشهادة على ماء الحوأب، فقد بؤتم في ذكرها بأعظم حوب، ما كان قط شيء مما ذكرتم. ولا قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ذلك الحديث، ولا جرى ذلك الكلام، ولا شهد أحد بشهادتهم، وقد كتبت شهاداتكم بهذا الباطل، وسوف تسألون."[1]

وهذا تخريج حديث كلاب الحوأب:

حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْحَافِظُ ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْعَبْدِيُّ، ثنا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: لَمَّا بَلَغَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بَعْضَ دِيَارِ بَنِي عَامِرٍ نَبَحَتْ عَلَيْهَا الْكِلابُ، فَقَالَتْ: أَيُّ مَاءٍ هَذَا؟ قَالُوا: الْحَوْأَبُ، قَالَتْ: مَا أَظُنُّنِي إِلا رَاجِعَةً، فَقَالَ الزُّبَيْرُ: لا بَعْدُ، تَقَدَّمِي وَيَرَاكِ النَّاسُ، وَيُصْلِحُ اللَّهُ ذَاتَ بَيْنِهِمْ، قَالَتْ: مَا أَظُنُّنِي إِلا رَاجِعَةً سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "**كَيْفَ بِإِحْدَاكُنَّ إِذْ نَبَحَتْهَا كِلابُ الْحَوْأَبِ**".

المستدرك على الصحيحين: (3 : 117) والإسناد متصل، رجاله ثقات. وفي مصنف ابن أبي شيبة: (38767). وفي الجامع لمعمر بن راشد:(20753). وفي مسند الإمام أحمد: (23732). وفي مسند إسحاق بن راهوية: (1569). وفي صحيح ابن حبان: (15 : 126). وفي مسند أبي يعلى: (4868). وفي دلائل النبوة للبيهقي: (6 : 410).

وفي تاريخ الطبري بعنوان: "شراء الجمل لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وخبر كلاب الحوأب"

"قَالُوا: أَيُّ مَاءٍ هَذَا؟ قُلْتُ: مَاءُ الْحَوْأَبِ. قَالَ: فَصَرَخَتْ عَائِشَةُ بِأَعْلَى صَوْتِهَا، ثُمَّ ضَرَبَتْ عَضُدَ بَعِيرِهَا فَأَنَاخَتْهُ، ثُمَّ قَالَتْ: أَنَا وَاللَّهِ وَصَاحِبَةُ كِلابِ الْحَوْأَبِ طَرُوقًا رُدُّونِي، تَقُولُ ذَلِكَ ثَلاثًا، فَأَنَاخَتْ

---

(1) [العواصم لابن العربي/ 305]

وَأَنَاخُوا حَوْلَهَا، وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَهِيَ تَأْبَى حَتَّى كَانَتِ السَّاعَةُ الَّتِي أَنَاخُوا فِيهَا مِنَ الْغَدِ. قَالَ: فَجَاءَهَا ابْنُ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: النَّجَاءَ النَّجَاءَ، فَقَدْ أَدْرَكَكُمْ وَاللَّهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ."[1]

وهو نفس الخطأ الذي وقع فيه العلاّمة ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما قال: "كذلك قوله [أي الشيعي]: «هو ولي كل مؤمن بعدي» كذب على رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ... فقول القائل: " «علي ولي كل مؤمن بعدي» " كلام يمتنع نسبته إلى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ "[2]

والحديث المقصود هو: "**إِنَّ عَلِيًّا مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، وَهُوَ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي**" وجاء في: [جامع الترمذي (3712)، وقال حسن غريب. وفي مسند أحمد (19425). وفي صحيح ابن حبان (6929). وفي المستدرك (3 : 130). وفي السنن الكبرى للنسائي (8420). وفي مسند أبي داود (868)]

والحديث صحيح الإسناد: فإسناده حسن، رجاله ثقات عدا جعفر بن سليمان الضبعي وهو صدوق يتشيع ، رجاله رجال مسلم.

وأحسب أن هذا سببه شدة العنفوان والغضب في الرد على المخالفين، والحق أصيل في ذاته، لا يحتاج إلى كل ذلك، فمكانة أم المؤمنين عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا محفوظة بما أكرمها الله به من أن تكون زوجة لأعظم رسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وبعملها الصالح كذلك، وما يقع من خطأ فهو خطأ، وإلا لماذا كان الله هو "الغفور الرحيم"؟

وكذلك الإمام عليّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لن يزيده هذا الحديث شيئاً فهو من السابقين الأولين، ومن الأئمة المتقين.. ومنصب الخلافة عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ هو شورى بين المسلمين، ولمن يقيم كتاب الله جَلَّ جَلَالُهُ، فلا هي بالدم ولا بالنسب ولا بالقبيلة، بل بالحق والعدل والموائمة السياسية.

***

(1) [تاريخ الطبري/ (4 : 538)]

(2) [منهاج السنة، ج7، ص391]

المحور الرابع: إنكار ما حصل في قضية التحكيم.

قال: "وزعمت الطائفة التاريخية الركيكة أنه كان أبله ضعيف الرأي [أي: أبو موسى الأشعري]، مخدوعاً في القول، وأن ابن العاص كان ذا دهاء وأدب، حتى ضربت الأمثال بدهائه، تأكيداً لما أرادت من الفساد. وتبع في ذلك بعض الجهال بعضاً، وصنعوا فيها حكايات. وغيره من الصحابة كان أحذق منه، وأدهى. وإنما بنوا ذلك على أن عمراً لما غدر أبا موسى في قصة التحكيم، صار له بذلك الذكر في الدهاء والمكر...

قال القاضي أبو بكر ابن العربي رضي الله عنه: ذا كله كذب صراح، ما جرى منه قط حرف، وإنما هو شيء اخترعته المبتدعة، ووضعته التاريخية للملوك، فتوارثه أهل المجانة والجهارة بمعاصي الله والبدع! وإنما الذي روى الأئمة الثقات الأثبات أنهما لما اجتمعا للنظر في الأمر في عصبة كريمة من الناس، منهم عبد الله بن عمر، ونحوه، عزل عمرو معاوية.

ذكر الدارقطني سنده عن حصين بن المنذر قال: لما عَزل عمرو معاوية، وجاء فضرب فسطاطه قريباً من فسطاط معاوية.. ثم جعل يتكلم فبلغ ثناه معاوية، فأرسل إلي فقال إنه بلغني عن هذا كذا وكذا، فاذهب فانظر ما هذا الذي بلغني عنه، فأتيته فقلت: أخبرني عن الأمر الذي وليت أنت، وأبو موسى، كيف صنعتما فيه؟ قال: قد قال الناس في ذلك ما قالوا، والله ما كان الأمر على ما قالوا، ولكن قلت لأبي موسى: ما ترى في هذا الأمر؟ قال: أرى أنه في النفر الذين توفى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وهو عنهم راض. قلت: فأين تجعلني أنا ومعاوية؟ فقال: أن يستعن بكما ففيكما معونة، وأن يستغن عنكما، فطالما استغنى أمر الله عنكما.

قال: فكانت هي التي قتل معاوية نفسه منها، فأتيته فأخبرته أن الذي بلغه عنه كما بلغه، فأرسل إلى أبي الأعور الذكواني فبعثه في خيلة، فخرج يركض فرسه، ويقول: أين عدو الله؟ أين هذا الفاسق؟ قال أبو يوسف: أظنه قال: إنما يريد حوباء نفسه، فخرج إلى فرس تحت فسطاطه فجال عريانا يركضه

نحو فسطاط معاوية وهو يقول: "إن الضجور قد تحتلب العلبة، يا معاوية إن الضجور قد تحتلب العلبة؟ " فقال معاوية: "احسبه، وتريد الحالب فتدق أنفه، وتكفأ إناءه"[(1)]

وخلاصة القول: إن عمرو بن العاص عَزل معاوية في قضية التحكيم، وسند ذلك ما زعمه من رواية العلاّمة الدارقنطي.

فماذا جاء في كتب التاريخ – التي وجهنا إليها ابن العربي – وماذا قال أئمة الحديث؟

في تاريخ الطبري باب "رفع المصاحف والتحكيم":

وقد أهملنا جميع روايات أبي مخنف، واخترنا رواية الزهري:

"عن الزهري، قال: قال صعصعة بن صوحان يوم صفين حين رأى الناس يتبارون: ألا اسمعوا واعقلوا، تعلمن والله لئن ظهر علي ليكونن مثل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وإن ظهر معاوية لا يقر لقائل بقول حق. "[(2)]

" قال الزهري: فأصبح أهل الشام قد نشروا مصاحفهم، ودعوا إلى ما فيها، فهاب أهل العراقين، فعند ذلك حكموا الحكمين، فاختار أهل العراق أبا موسى الأشعري، واختار أهل الشام عمرو بن العاص، فتفرق أهل صفين حين حكم الحكمان، فاشترطا أن يرفعا ما رفع القرآن، ويخفضا ما خفض القرآن، وأن يختارا لأمة محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وأنهما يجتمعان بدومة الجندل، فإن لم يجتمعا لذلك اجتمعا من العام المقبل بأذرح.

... فلما اجتمع الحكمان وتكلما قال عمرو بن العاص: يا أبا موسى، رأيت أول ما تقضي به من الحق أن تقضي لأهل الوفاء بوفائهم، وعلى أهل الغدر بغدرهم، قال أبو موسى: وما ذاك؟ قال: ألست تعلم

(1) [العواصم لابن العربي، ص311]

(2) [تاريخ الطبري/ ج5، ص57]

أن معاوية وأهل الشام قد وفوا، وقدموا للموعد الذي واعدناهم إياه؟ قال: بلى، قال عمرو: اكتبها، فكتبها أبو موسى، قال عمرو: يا أبا موسى، أأنت على أن نسمي رجلا يلي أمر هذه الأمة؟ فسمه لي، فإن أقدر على أن أتابعك فلك علي أن أتابعك، وإلا فلي عليك أن تتابعني! قال أبو موسى: أسمي لك عبد الله بن عمر، وكان ابن عمر فيمن اعتزل، قال عمرو: إني أسمي لك معاوية بن أبي سفيان، فلم يبرحا مجلسهما حتى استبا، ثم خرجا إلى الناس، فقال أبو موسى: إني وجدت مثل عمرو مثل الذين قال الله عز وجل: «واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا فانسلخ منها» ، فلما سكت أبو موسى تكلم عمرو فقال: أيها الناس وجدت مثل أبي موسى كمثل الذي قال عز وجل: «مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا» ، وكتب كل واحد منهما مثله الذي ضرب لصاحبه إلى الأمصار.

قال ابن شهاب: فقام معاوية عشية في الناس، فأثنى على الله جل ثناؤه بما هو أهله، ثم قال: أما بعد، فمن كان متكلما في الأمر فليطلع لنا قرنه، قال ابن عمر: فأطلقت حبوتي، فأردت أن أقول قولاً يتكلم فيه رجال قاتلوا أباك على الإسلام، ثم خشيت أن أقول كلمة تفرق الجماعة، أو يسفك فيها دم، أو أحمل فيها على غير رأي، فكان ما وعد الله عز وجل في الجنان أحب إلي من ذلك فلما انصرف إلى المنزل جاءني حبيب بن مسلمة فقال: ما منعك أن تتكلم حين سمعت الرجل يتكلم؟ قلت: أردت ذلك، ثم خشيت أن أقول كلمة تفرق بين جميع، أو يسفك فيها دم، أو أحمل فيها على غير رأي، فكان ما وعد الله عز وجل من الجنان أحب إلي من ذلك قال: قال حبيب: فقد عصمت."[1]

وفي صحيح البخاري:

"عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ وَنَوْسَاتُهَا تَنْطُفُ، قُلْتُ: قَدْ كَانَ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ مَا تَرَيْنَ فَلَمْ يُجْعَلْ لِي مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ، فَقَالَتْ: الْحَقْ فَإِنَّهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ وَأَخْشَى أَنْ يَكُونَ فِي احْتِبَاسِكَ عَنْهُمْ فُرْقَةٌ، فَلَمْ تَدَعْهُ حَتَّى ذَهَبَ فَلَمَّا تَفَرَّقَ النَّاسُ خَطَبَ مُعَاوِيَةُ، قَالَ: مَنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي هَذَا الْأَمْرِ فَلْيُطْلِعْ

(1) [تاريخ الطبري، ج5، 57، باختصار]

لَنَا قَرْنَهُ فَلَنَحْنُ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ وَمِنْ أَبِيهِ، قَالَ حَبِيبُ بْنُ مَسْلَمَةَ: فَهَلَّا أَجَبْتَهُ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَحَلَلْتُ حُبْوَتِي وَهَمَمْتُ أَنْ أَقُولَ أَحَقُّ بِهَذَا الْأَمْرِ مِنْكَ مَنْ قَاتَلَكَ وَأَبَاكَ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَخَشِيتُ أَنْ أَقُولَ كَلِمَةً تُفَرِّقُ بَيْنَ الْجَمْعِ وَتَسْفِكُ الدَّمَ وَيُحْمَلُ عَنِّي غَيْرُ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُ مَا أَعَدَّ اللَّهُ فِي الْجِنَانِ، قَالَ حَبِيبٌ: حُفِظْتَ وَعُصِمْتَ. "(1)

وقد حاول معاوية أخذ البيعة لنفسه في خلافة عليّ:

جاء في الاستيعاب لابن عبد البر القرطبي (المتوفى: 463هـ):

"أرسل معاوية بعد تحكيم الحكمين بسر بن أرطاة في جيش، فساروا من الشام حتى قدموا المدينة، وعامل المدينة يومئذ لعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أبو أيوب الأنصاري صاحب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ففر أبو أيوب ولحق بعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ودخل بسر المدينة، فصعد منبرها، فقال: أين شيخي الذي عهدته هنا بالأمس؟ يعني عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – ثم قال: يا أهل المدينة، والله لولا ما عهد إلي معاوية ما تركت فيها محتلماً إلا قتلته. ثم أمر أهل المدينة بالبيعة لمعاوية وأرسل إلى بني سلمة، فقال: ما لكم عندي أمان ولا مبايعة حتى تأتوني بجابر بن عبد الله. فأخبر جابر، فانطلق حتى جاء إلى أم سلمة زوج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فقال لها: ماذا ترين؟ فإني خشيت أن أقتل، وهذه بيعة ضلالة.

فقالت: أرى أن تبايع، وقد أمرت ابني عمر بن أبي سلمة أن يبايع. فأتى جابر بسرا فبايعه لمعاوية، وهدم بسر دوراً بالمدينة، ثم انطلق حتى أتى مكة، وبها أبو موسى الأشعري، فخافه أبو موسى على نفسه أن يقتله فهرب، فقيل ذلك لبسر فقال: ما كنت لأقتله، وقد خلع عليا ولم يطلبه. "(2)

***

(1) [صحيح البخاري/ (2 : 818)]

(2) [الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، ج1، ص162]

وأما ما زعمه ابن العربي من رواية الدارقنطي هذه – التي فيها عَزل عمرو بن العاص لمعاوية – فلم تَرِد عن الدارقنطي في جميع مؤلفاته أو كتبه على الإطلاق، وجهدت البحث فيها في جميع المصادر والمراجع فلم أجد لها أثراً.. فلا هي في أي كتاب من كتب التاريخ، ولا التراجم والرجال، ولا الحديث ولا السير، ولم يذكرها أي أحد إلا ابن العربي، ومن يجد لها مصدراً غير كتاب العواصم فليأت به!

والعجيب أن هذه الرواية طار بها من يُؤصلون للملك العضوض، ويُجملونه.. وذكروها في كافة الكتب التي تناقش قضية الفتنة الكبرى، والعزو فيها جميعاً إلى كتاب "العواصم"، دون إشارة إلى أن هذه الرواية لا أثر لها على الإطلاق! بل جعلوا عنوان هذه الرواية: "رواية الدارقطني خبر التحكيم فضحت الأكاذيب المفتراة"!! فسبحان الله![1]

أما جملة: "لما عزل عمرو معاوية، وجاء فضرب فسطاطه قريباً من فسطاط معاوية"

فلعل أصلها ما جاء في كتاب "غريب الحديث": (باب أحاديث عمرو بن العاص رحمه الله) "وقال أبو عبيد: في حديث عمرو أنَّه لمّا عزله معاوية عن مصر جاء فضرب فسطاطه قريباً من فسطاط معاوية فجعل يَتَرَبَّعُ لمعاوية. التربع: التغيظ يقال للرجل إذا كان فاحشاً سيء الخلق "[2]

والمتأمل في هذه الرواية المزعومة عن الدارقطني.. يجدها تؤكد حرص معاوية على الملك، فمجرد الحديث فيمن هو أحق بالخلافة، يعني أن القضية لم تكن "دم عثمان" كما زعموا، إنما كانوا يقاتلون على الملك، كما يؤكد ذلك جميع الأدلة والقرائن والواقع التاريخي، فالتحكيم إنما يكون للقصاص من قتلة عثمان – إن صدقوا – ولكن انتقل إلى الحديث عن "خليفة شرعي" ومَلك يريد المُلك لنفسه.. وعلى زعم القصة أعلاه، فعندما عَزل عمرو معاوية.. فكان رد فعل معاوية أن أرسل الجند تطلبه، وتقول: "أين عدو الله" "أين هذا الفاسق"، فهرب عمرو عرياناً إلى معاوية!

---

(1) [كما جاء في كتاب العواصم من القواصم، تحقيق الشيخ محب الدين الخطيب]

(2) [غريب الحديث/ ص224، القاسم بن سلام الهروي]

وأما جملة: "النفر الذين توفى رسول صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ وهو عنهم راض" فأصلها:

قال عمر بن الخطاب: "إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَحَقَّ بِهَذَا الْأَمْرِ مِنْ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ الَّذِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ، فَمَنِ اسْتَخْلَفُوا بَعْدِي فَهُوَ الْخَلِيفَةُ فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا، فَسَمَّى عُثْمَانَ، وَعَلِيًّا، وَطَلْحَةَ، وَالزُّبَيْرَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ،... أُوصِي الْخَلِيفَةَ مِنْ بَعْدِي بِالْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ خَيْرًا أَنْ يَعْرِفَ لَهُمْ حَقَّهُمْ وَأَنْ يَحْفَظَ لَهُمْ حُرْمَتَهُمْ، وَأُوصِيهِ بِالْأَنْصَارِ خَيْرًا الَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ أَنْ يُقْبَلَ مِنْ مُحْسِنِهِمْ وَيُعْفَى عَنْ مُسِيئِهِمْ، وَأُوصِيهِ بِذِمَّةِ اللَّهِ وَذِمَّةِ رَسُولِهِ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ أَنْ يُوفَى لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ، وَأَنْ يُقَاتَلَ مِنْ وَرَائِهِمْ وَأَنْ لَا يُكَلَّفُوا فَوْقَ طَاقَتِهِمْ"(1)

ولم يتبق منهم إلا علياً وسعداً، وتمت البيعة لعلي، واعتزل سعد بن أبي وقاص، فلا مفر إلا التسليم لعليّ بالخلافة بلا جدال. والقتال وراءه دون غيره.

ومن العجيب أن ابن العربي في تفسيره يؤكد لنا هذا الكلام! فيقول: "قوله تعالى: { **فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله** } أمر الله بالقتال، وهو فرض على الكفاية إذا قام به البعض سقط عن البعض الباقين؛ ولذلك تخلف قوم من الصحابة رضي الله عنهم عن هذه المقامات، كسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمر، ومحمد بن مسلمة. وصوب ذلك علي بن أبي طالب لهم، واعتذر إليه كل واحد منهم بعذر قبله منه .

ويروى أن معاوية لما أفضى إليه الأمر عاتب سعداً على ما فعل، وقال له: لم تكن ممن أصلح بين الفئتين حين اقتتلا، ولا ممن قاتل الفئة الباغية؛ فقال له سعد : ندمت على تركي قتال الفئة الباغية. فتبين أنه ليس على الكل درك فيما فعل، وإنما كان تصرفاً بحكم الاجتهاد وإعمالاً بما اقتضاه الشرع. وقد بينا في المقسط كلام كل واحد ومتعلقه فيما ذهب إليه.

(1) [صحيح البخاري/ [1 : 261]

... وإنَّ الله سبحانه أمر بالصلح قبل القتال، وعين القتال عند البغي؛ فعل عليّ بمقتضى حاله فإنه قاتل الباغية التي أرادت الاستبداد على الإمام، ونقض ما رأى من الاجتهاد والتحيز عن دار النبوة ومقر الخلافة بفئة تطلب ما ليس لها طلبه إلا بشرطه، من حضور مجلس الحكم والقيام بالحجة على الخصم؛ ولو فعلوا ذلك ولم يقد علي منهم ما احتاجوا إلى مجاذبة؛ فإن الكافة كانت تخلعه، والله قد حفظه من ذلك، وصانه."[1]

وهذا يؤكد على أن علماءنا – رحمهم الله – لا يخرجون عن الصواب – فيما أرى – في بعض المسائل، إلا غضباً أو نسياً في معركة الرد على المخالفين، أو يشغلهم بعض هواجس المبتدعة، لا عن قصد أو نية، فظننا بهم ما أرادوا إلا الخير بإذن الله.

وإننا لا نتخذ من كل هذا الجهد وسيلة لسب أو لعن أحد، فهذا هدف خسيس، ومطلب سافل.. إنما نريد الدفاع عن السنة النبوية، وبناء عُرى الإسلام – من جديد – في أمر الحكم، بعدما نُقض أول مرة، نريد سنة محمد صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ لا سنة كسرى وقيصر، وهذا هو الذي يستحق كل الجهد، والصبر.

***

(1) [أحكام القرآن لابن العربي، ج4، ص128]

المحور الخامس: معاوية خليفة لا ملك.

قال: "وصحت البيعة لمعاوية، وذلك لتحقيق رجاء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فمعاوية خليفة، وليس بملك، فإن قيل فقد روي عن سفينة أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: "الخلافة ثلاثون سنة ثم يعود ملكا" فإذا عددنا من ولاية أبي بكر إلى تسليم الحسن كانت ثلاثين، لا تزيد، ولا تنقص يوما.
قلنا: خذ ما تراه ودع شيئاً سمعت به ... في طلعة البدر ما يغنيك عن زحل

هذا الحديث في ذكر الحسن بالبشارة، والثناء عليه، لجريان الصلح على يديه، وتسليمه الأمر لمعاوية عقد منه له. وهذا حديث لا يصح، ولو صح فهو معارض بهذا الصلح المتفق عليه فوجب الرجوع إليه. فإن قيل: ألم يكن في الصحابة أقعد بالأمر من معاوية؟ قلنا: كثير، ولكن معاوية اجتمعت فيه خصال وهي أن عمر جمع له الشامات كلها، وأفرده بها، لما رأى من حسن سيرته، وقيامه بحماية البيضة وسد الثغور، وإصلاح الجند، والظهور على العدو وسياسة الخلق، وقد شهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في صحيح الحديث بالفقه، وشهد بخلافته في حديث أمر حرام أن ناسا من أمته يركبون ثبج هذا البحر الأخضر ملوكا على الأسرة، أو مثل الملوك على الأسرة فكان ذلك في ولايته، ويحتمل أن تكون مراتب في الولاية خلافة ثم ملك، فتكون ولاية الخلافة للأربعة، وتكون ولاية الملك لابتداء معاوية وقد قال الله في داود – وهو خير من كل معاوية –: {وآتاه الله الملك والحكمة} [البقرة: 251] فجعل النبوة ملكا.

فلا تلتفتوا إلى أحاديث ضعف سندها ومعناها. ولو اقتضت الحال النظر في الأمور لكان – والله أعلم – رأي آخر للجمهور. ولكن انعقدت البيعة لمعاوية بالصفة التي شاءها الله، على الوجه الذي وعد به رسول الله، مادحا له، راضيا عنه، راجيا هدنة الحال فيه لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين".(1)

(1) [العواصم لابن العربي، ص324]

وخلاصة قوله: حديث الخلافة ثلاثون لا يصح، وإن صح فله معارض بحديث صلح الحسن رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ومعاوية اجتمعت له خصال لم تجتمع لغيره، فقد جمع له عمر الشامات كلها، مع حسن سياسته، إضافة إلى الفتوحات، وإن كان ملكاً فلا بأس بالملك، فكان معاوية رجاء دعوة النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ!

أما حديث الخلافة ثلاثون، فقد قال ابن العربي في تفسيره: "قوله : { الخلافة ثلاثون سنة ، ثم تعود ملكا } ، فكانت لأبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وللحسن منها ثمانية أشهر لا تزيد يوما ولا تنقص يوما ، فسبحان المحيط لا رب غيره".[(1)]

وكما سبق القول بأن هذا الحديث يحوم حوله الشك – من جهة المتن – فالغالب في أحاديث الغيب، التحذير، واليقظة دون تحديد توقيت زمني دقيق، والخلافة النبوية لا تقتصر على هذه المدة، فهي ممكنة في كل زمان ومكان.. لمن يتبع سنته في الحق والعدل.

وتجاهل ابن العربي الأحاديث التي حذرت من الملك العضوض[(2)]، كنقض عرى الإسلام في الحكم، وتحول الخلافة الراشد إلى ملك عضوض...إلخ، وإن كان ابن العربي يجهل هذه الأحاديث – أو يجد لها مخرجاً ! – فكيف يتجاهل الواقع التاريخي للمسلمين، وكيف يتجاهل تبديل سنة النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ في سياسة الحكم والمال، وفي اغتصاب شورى الأمة، والتاريخ كله شاهد على ذلك؟!

أما حديث صلح الحسن، فقد ذكرت في المدخل التاريخي ملابسات هذا الصلح، وشروطه.. ولا داعي للتكرار هنا، وقد استمسك ابن العربي بحديث الحسن ليرفع به معاوية إلى درجة "البشارة والخلافة بل والملك كملك نبي الله داود عليه السلام!" والحديث كرامة وفضيلة للحسن، الذي اختار

---

(1) [أحكام القرآن لابن العربي ج4، ص128]

(2) ذكرت جملة من هذه الأحاديث في الباب الأول.

الصلح – لاختلال الموازين العسكرية واضطراب جيشه – فلم يشأ أن يدخل في حرب عدمية، فتنازل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من أجل حقن الدماء؛ على أن يعود الأمر شورى بين المسلمين..

وفي تاريخ الطبري: "كتب الْحَسَن إِلَى قيس بن سَعْد وَهُوَ عَلَى مقدمته فِي اثني عشر ألفا، يأمره بالدخول فِي طاعة مُعَاوِيَة، فقام قيس بن سَعْد فِي الناس، فَقَالَ: يا أيها الناس، اختاروا الدخول فِي طاعة إمام ضلالة أو القتال مع غير إمام، قَالُوا: لا، بل نختار أن ندخل فِي طاعة إمام ضلالة، فبايعوا لمعاوية"[1]

وفيه: " قَالَ الْحَسَنُ، عَلَيْهِ السَّلامُ: وَأَنَا قَدِ اشْتَرَطْتُ حِينَ جَاءَنِي كِتَابُكَ، وَأَعْطَيْتَنِي الْعَهْدَ عَلَى الْوَفَاءِ بِمَا فِيهِ، فَاخْتَلَفَا فِي ذَلِكَ فَلَمْ يُنَفِّذْ لِلْحَسَنِ، عَلَيْهِ السَّلامُ، مِنَ الشُّرُوطِ شَيْئًا، وَكَانَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ حِينَ اجْتَمَعُوا بِالْكُوفَةِ قَدْ كَلَّمَ مُعَاوِيَةَ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَأْمُرَ الْحَسَنَ أَنْ يَقُومَ وَيَخْطُبَ النَّاسَ، فَكَرِهَ ذَلِكَ مُعَاوِيَةُ، وَقَالَ: مَا تُرِيدُ إِلَيَّ أَنْ أَخْطُبَ النَّاسَ، فَقَالَ عَمْرٌو: لَكِنِّي أُرِيدُ أَنْ يَبْدُوَ عِيُّهُ لِلنَّاسِ، فَلَمْ يَزَلْ عَمْرٌو بِمُعَاوِيَةَ حَتَّى أَطَاعَهُ، فَخَرَجَ مُعَاوِيَةُ فَخَطَبَ النَّاسَ، ثُمَّ أَمَرَ رَجُلا فَنَادَى الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ، عَلَيْهِ السَّلامُ، فَقَالَ: قُمْ يَا حَسَنُ فَكَلِّمِ النَّاسَ فَتَشْهَدْ فِي بَدِيهَةِ أَمْرٍ لَمْ يُرَوِّ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ:

أَمَّا بَعْدُ ؛ يَا أَيُّهَا النَّاسُ، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ هَدَاكُمْ بِأَوَّلِنَا، وَحَقَنَ دِمَاءَكُمْ بِآخِرِنَا، وَإِنَّ لِهَذَا الأَمْرِ مُدَّةٌ وَالدُّنْيَا دُوَلٌ، وَإِنَّ اللَّهَ تعالى قَالَ لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: {وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ} فَلَمَّا قَالَهَا، قَالَ مُعَاوِيَةُ: اجْلِسْ، فَلَمْ يَزَلْ ضَرِمًا عَلَى عَمْرٍو، وَقَالَ: هَذَا مِنْ رَأْيِكَ "[2]

بل ثبت – كما سبق البيان من مصادر عدة – أن معاوية حارب علياً في خلافته بعد قضية التحكيم، فجاء في الثقات لابن حبان:

(1) [تاريخ الطبري، ج5، ص82]

(2) [المرجع السابق، ج 5 : ص 84]

"ثم بعث معاوية بسر بْن أرطاة، أحد بني عامر بْن لؤي، في جيش من أهل الشام إلى المدينة وعليها أبو أيوب الأنصاري، فهرب منه أبو أيوب ولحق عليا بالكوفة، ولم يقاتله أحد بالمدينة حتى دخلها، فصعد منبر رَسُول اللَّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ وجعل ينادي: يا أهل المدينة ! والله لولا ما عهد إلى أمير المؤمنين معاوية ما تركت فيها محتلمًا إلا قتلته، فبايع أهل المدينة معاوية، وأرسل إلى بني سلمة: ما لكم عندي أمان حتى تأتوني بجابر بْن عَبْد اللَّه، فدخل جابر بْن عَبْد الله على أم سلمة وقال: يا أماه ! إني خشيت على دمي، وهذه بيعة ضلالة، فقالت: أرى أن تبايع، فخرج جابر بْن عَبْد اللَّه فبايع بسر بْن أرطاة لمعاوية كارهًا، ثم خرج بسر حتى أتى مكة، فخافه أبو موسى الأشعري وكان والي لعلي، وتنحى عن مكة حتى دخلها، ثم مضى إلى اليمن وعليها عبيد اللَّه بْن عباس بْن عَبْد المطلب عامل علي، فلما سمع به عبيد اللَّه هرب، واستخلف على اليمن عَبْد اللَّه بْن عَبْد المدان، وكانت ابنته تحت عبيد اللَّه بْن عباس، فلما قدم بسر اليمن قتل عبد الله بْن عَبْد المدان، وأخذ ابنين لعبيد اللَّه بْن عباس بْن عَبْد المطلب، من أحسن الصبيان، صغيرين كأنهما درتان، ففعل بهما ما فعل."(1)

وأما جمع عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الشام كلها لمعاوية.. فصحيح أنه جاء ذلك في تاريخ ابن خياط، ولكن الذي جمع الشام كلها لمعاوية فهو عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، كما جاء في تاريخ الطبري(2)، وهذا ما أكده ابن كثير فقال: "والصواب أن الذي جمع لمعاوية الشام كلها عثمان بن عفان، وأما عمر فإنه إنما ولاه بعض أعمالها"(3)

وعلى أي حال.. فقد قابل معاوية فعل عمر الكريم بالتعريض به يوم أن امتلك ناصية الملك، وقال لابنه عبدالله: "فَلَمَّا تَفَرَّقَ النَّاسُ خَطَبَ مُعَاوِيَةُ، قَالَ: مَنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي هَذَا الْأَمْرِ فَلْيُطْلِعْ لَنَا قَرْنَهُ فَلَنَحْنُ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ وَمِنْ أَبِيهِ"(4)

---

(1) [الثقات لابن حبان، ج 1 : ص 230، المنتظم لابن الجوزي]

(2) والرواية في سندها سيف بن عمر.

(3) [البداية والنهاية، ج8، ص124]

(4) [صحيح البخاري/ (2 : 818)]

فمعاوية كان يرى أنه أحق بهذا المنصب من عمر وابن عمر رضي الله عنهما!

وإنَّ مسألة الولاية وحسن السياسة كانت تدور بين رجال الدولة بشكل طبيعي، والخليفة يراقب الجميع، وما أُخذ على عثمان أن ولاته كانوا يقطعون الأمر دونه في نهاية عهده، بينما عمر كان شديد الرقابة عليهم، ولا ننكر مهارة سياسة معاوية لأهل الشام، ولا ننكر كذلك فتحه قبرص وركوب البحر – وقد سبق مناقشة حديث أم حرام في الباب الأول – وباقي الغزوات؛ فهذه كلها أعمال حسنة لا نقلل من شأنها، ولا نبخسها حقها.. ونسأل الله أن يغفر له بها..

ولكن نحن نتكلم عن المرحلة التي فيها محاربة الخلافة الراشدة، والافتتان بالملك، ويجب أن يكون لدى المسلمين "**الحساسية الشديدة**" تجاه أي محاولة للانحراف عن هدي الخلافة الراشدة، وليست الحساسية في النقد السياسي لأحد ولاة المسلمين.

أما السقطة الكبيرة للعلاّمة الكبير ابن العربي هي تصحيحه لـ "المُلك" كنظام حكم.. ولعل ذلك بسبب الضغط الهائل بعد استقرار أمر الملك العضوض، وفشل الثورات، فكأن بعض الفقهاء والعلماء يأسوا من عودة الخلافة الراشدة!

ولا مجال بأي حال من الأحوال أن يُقال إن نبي الله داود عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كان ملكاً بمعنى ما عليه ملوك الملك العضوض! فهذا خلل كبير في فهم الآية، وأسوأ توظيف لها لشرعنة المُلك العضوض!

والنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ لم يكن ملكاً رسولاً، بل عبداً رسولاً، وترك الأمر بعده شورى بين المسلمين، ولو كان ملكاً رسولاً لكان أولى الناس بالملك بعده أولاده من فاطمة وآل بيته – وهذه هي نظرة الشيعة! – ولم يكن معاوية رجاء النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ! بل رجاءه أن لا يضرب بعضهم رقاب بعض، ومعاوية – وللأسف – هو الذي رفع سيف البغي على الأمة، وقفز على السلطة بحد هذا السيف، ثم ورّث هذا الملك لابنه الفاسق من بعده.

***

المحور السادس: تبريره مقتل حُجر بن عدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال: "فإن قيل فقد قَتل حجر بن عدي وهو من الصحابة، مشهور بالخير، صبراً أسيراً بقول زياد. وبعثت إليه عائشة في أمره فوجدته قد فات بقتله. قلنا: قد علمنا قتل حجر كلنا، واختلفنا فقائل يقول: قَتله [أي: معاوية] ظلماً، وقائل يقول: قتله حقاً. فإن قيل الأصل قتله ظلماً إلا أن يثبت عليه ما يوجب قتله.

قلنا: الأصل أن قتل الإمام بالحق، فمن ادعى أنه بالظلم فعليه الدليل، ولو كان ظلماً محضاً لما بقي بيت إلا لعن فيه معاوية، وهذه مدينة السلام دار خلافة بني العباس، وبينهم وبين بني أمية ما لم يخف على الناس، مكتوب على أبواب مساجدها: "خير الناس بعد رسول الله أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم عليّ ثم معاوية خال المؤمنين رضي الله عنه".

ولكن حجراً فيما يقال رأى من زياد أموراً منكرة، فحصبه، وخلعه، وأراد أن يقيم الخلق للفتنة، فجعله معاوية ممن سعى في الأرض فسادا، وقد كلمته عائشة في أمره حين حج، فقال لها: دعيني وحجرا حتى نلتقي عند الله."[1]

لم يكن العلاّمة ابن العربي بحاجة لكل هذا التكلّف في الدفاع عن جريمة قتل لأحد الصلحاء من المسلمين – بل وفد حُجر إلى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ آلِهِ وَسَلَّمَ، واعتبره ابن عبد البر القرطبي من فضلاء الصحابة – ومن أكبر زلات العالم الكبير – والتي لا نجد لها أي مخرج – هي قوله: "الأصل أن قتل الإمام بالحق"!! فمن أين جاء بهذا الأصل؟! إنه هدية لكل طاغية وجبار لقتل الناس، بأي زعم!

فالأصل حرمة الدماء، وحُجر من المشهود لهم بالصلاح، فقتله صبراً جريمة تستحق إنكار كل مسلم..

---

(1) [العواصم لابن العربي/ 326]

ويستمر في التبرير المقزز، بقوله مكتوب على أبواب مساجدها، معاوية خير الناس بعد الخلفاء الأربعة.. وهو كلام لا معنى له، فهل معاوية خير من السابقين الأولين، والمهاجرين والأنصار، وأهل بيعة الرضوان؟! هل هو خير من عمار والحسن والحسين وأبي عبيدة، وبن مسعود، وبن عمر، وأبي ذر...إلخ؟ وأما موقف الدولة العباسية من دولة بني أمية فليس بحاجة إلى بيان.

وهل يجوز القتل بالشبهة والظن على زعم ما قيل سعى في الأرض فساداً! وهو لم يرفع سلاحاً، ولم يحشد جيشاً؟!

حاشا لله أن يكون هذا دين الله الذي حرّم قتل النفس، وجعل زوال الكعبة أهون عند الله من قتل إمري مسلم.. بل حرّم مجرد ترويع المسلم، فقال صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ: "**لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُرَوِّعَ مُسْلِمًا**"(1)

وما سماه ابن العربي "سعي الفساد في الأرض".. كان إنكار حُجر تأخير الصلاة كعادة بني أمية، كما جاء في المستدرك:

"عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، أَنَّ زِيَادًا أَطَالَ الْخُطْبَةَ، فَقَالَ حُجْرُ بْنُ عَدِيّ: " الصَّلاةُ "، فَمَضَى فِي خُطْبَتِهِ، فَقَالَ لَهُ: " الصَّلاةُ، وَضَرَبَ بِيَدِهِ إِلَى الْحَصَى، وَضَرَبَ النَّاسُ بِأَيْدِيهِمْ إِلَى الْحَصَى، فَنَزَلَ فَصَلَّى، ثُمَّ كَتَبَ فِيهِ إِلَى مُعَاوِيَةَ فَكَتَبَ مُعَاوِيَةُ: أَنْ سَرِّحْ بِهِ إِلَيَّ فَسَرَّحَهُ إِلَيْهِ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ، قَالَ: " السَّلامُ عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ "، قَالَ: " وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَنَا؟ إِنِّي لا أُقِيلُكَ، وَلا أَسْتَقِيلُكَ "، فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ، فَلَمَّا انْطَلَقُوا بِهِ طَلَبَ مِنْهُمْ أَنْ يَأْذَنُوا لَهُ، فَيُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ، فَأَذِنُوا لَهُ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: "لا تُطْلِقُوا عَنِّي حَدِيدًا، وَلا تَغْسِلُوا عَنِّي دَمًا، وَادْفِنُونِي فِي ثِيَابِي فَإِنِّي مُخَاصِمٌ "، قَالَ: فَقُتِلَ، قَالَ هِشَامٌ: كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ " إِذَا سُئِلَ عَنِ الشَّهِيدِ ذَكَرَ حَدِيثَ حُجْرَ "(2) كما يُروى إنكاره سب الإمام عليّ على المنابر.

---

(1) [سنن أبي داود/5004]

(2) [المستدرك على الصحيحين: (3 : 469)، تاريخ الطبري، المنتظم لابن الجوزي]

"وعَنْ نَافِعٍ، قَالَ: "لَمَّا بَلَغَ ابْنَ عُمَرَ قَتْلُ حَجَرِ بْنِ عَدِيٍّ وَهُوَ مُحْتَبٍ حَلَّ حُبْوَتَهُ وَقَامَ وَقَدْ غَلَبَهُ النَّحِيبُ "(1)

وقد نقل ابن العربي ما جاء في عتاب أم المؤمنين.. قول معاوية: "دعيني وحجراً حتى نلتقي عند الله"، وتجاهل الروايات الأخرى:

"عن مسروق بن الأجدع، قال: سمعت عائشة أم المؤمنين تقول: أما والله لو علم معاوية أن عند أهل الكوفة منعة ما اجترأ على أن يأخذ حُجرا وأصحابه من بينهم حتى يقتلهم بالشام، ولكن ابن آكلة الأكباد علم أنه قد ذهب الناس، أما والله إن كانوا لجمجمة العرب عزاً ومنعة وفقها، ولله در لبيد حيث:

ذهب الذين يعاش في أكنافهم ... وبقيت في خلف كجلد الأجرب

لا ينفعون ولا يرجى خيرهم ... ويعاب قائلهم وإن لم يشــغب"(2)

وفي رواية: "سَمِعْتُ الْحَسَنَ، يَقُولُ وَقَدْ ذَكَرَ مُعَاوِيَةَ وَقَتْلَهُ حُجْرًا وَأَصْحَابَهُ " وَيْلٌ لِمَنْ قَتَلَ حُجْرًا وَأَصْحَابَ حُجْرٍ. "(3)

فرحم الله حُجر بن عدي، وأصحابه.. وتقبل عنهم أحسن ما عملوا. وحسبنا الله ونعم الوكيل.

***

(1) [أنساب الأشراف/ [5 : 270]]

(2) [الاستيعاب لابن عبد البر، ج1، ص332]

(3) [المرجع السابق، ج1، ص331]

المحور السابع: دفاعه عن يزيد بن معاوية.

قال: "إن معاوية ترك الأفضل في أن يجعلها شورى، ولا يخص بها أحداً من قرابته، فكيف ولدا؟ وأن يقتدي بما أشار به عبد الله بن الزبير في الترك أو الفعل، فعدل إلى ولاية ابنه، وعقد له البيعة، وبايعه الناس، وتخلف عنها من تخلف، فانعقدت البيعة شرعاً، لأنها تنعقد بواحد، وقيل باثنين."(1)

" فهذه الأخبار الصحاح كلها تعطيك أن ابن عمر كان مسلّما في أمرة يزيد، وأنه بايع، وعقد له، والتزم ما التزم الناس، ودخل فيما دخل فيه المسلمون، وحرم على نفسه، ومن إليه بعد ذلك، أن يخرج على هذا أو ينقضه، وظهر لك أن قول من قال: إن معاوية كذب في قوله: بايع ابن عمر، ولم يبايع، وإن ابن عمر وأصحابه سئلوا فقالوا: لم نبايع، فقد كذب وقد صدق البخاري في روايته، قول معاوية على المنبر: إن ابن عمر قد بايع بإقرار ابن عمر بذلك، وتسليمه له، وتماديه عليه."(2)

"فإن قيل: كان يزيد خمارا. قلنا: لا حد إلا بشاهدين. فمن شهد بذلك عليه؟ بل شهد العدول بعدالته، فروى يحى بن بكير عن الليث بن سعد، قال الليث: توفي أمير المؤمنين يزيد في تاريخ كذا، فسماه الليث أمير المؤمنين بعد ذهاب ملكهم وانقراض دولتهم، ولولا كونه عنده كذلك ما قال إلا توفي يزيد."(3)

"وهذا أحمد بن حنبل على تقشفه، وعظيم منزلته في الدين، وورعه قد أدخل عن يزيد بن معاوية في كتاب الزهد أنه كان يقول في خطبته: إذا مرض أحدكم مرضاً فابتلي، ثم تماثل، فلينظر إلى أفضل عمل عنده فليلزمه، ولينظر إلى أسوأ عمل عنده فليدعه. وهذا يدل على عظيم منزلته عنده، حتى يدخله في جملة الزهاد من الصحابة والتابعين الذين يقتدى بقولهم، ويرعوى من وعظهم، ونعم! وما أدخله إلا

(1) [العواصم لابن العربي، ص332]

(2) [المرجع السابق، ص 335]

(3) [المرجع السابق، ص 336]

في جملة ذكر الصحابة، قبل أن يخرج إلى ذكر التابعين. فأين هذا من ذكر المؤرخين له، في الخمور وأنواع الفجور؟ ألا يستحيون فإذا سلبهم الله المروءة والحياء. ألا ترعوون أنتم، وتزدجرون، وتقتدون بالأحبار والرهبان من فضلاء الأمة، وترفضون الملحدة، والمجان، من المنتمين إلى الملة؟"[(1)]

وخلاصة قوله: بيعة يزيد بيعة شرعية، واعتبر القضية كلها في ولاية المفضول، وأن العلماء اختلفوا فيها، وفي النهاية الحكم بصحتها! وأن ابن عمر بايع ليزيد، وغير ذلك فهو كذب.. ويزيد أمير المؤمنين من أهل الزهد والصلاح بشهادة الإمام أحمد بل هو من الصحابة!

هذه هي النتيجة الطبيعية للدفاع عن "الملك العضوض"، وهي الوصول إلى دركات أشد، فلو تم الإنكار على معاوية ما فعله في الدخول بالأمة إلى مرحلة الملك العضوض، ورفضنا ذلك بأدب دون غلو أو شطط، ما وصلنا لمرحلة الدفاع عن يزيد..

ولكن إذا فتحنا باب التبرير والشرعنة للبغي، فحتماً سنصل إلى هذا القاع.. مرحلة الدفاع عن يزيد وتبرير فعله هو الآخر! بل إن هذا القاع لا نهاية له، بل سنجد أنفسنا في النهاية أداة لكل طاغية وجبار عنيد، وسنجد وقد أصبح دين الله مجرد مطية، وقد جعله البعض خرقة – والعياذ بالله – تمسح وسخ الظالمين والفجرة والمعتدين.

ولم يبايع أحد من المسلمين ليزيد، إنما ورّثها معاوية لابنه يزيد – على عادة الملوك – وقد ورثها بحد السيف، كما أخذها معاوية من قبل بحد السيف، هذا هو الذي تنطق به كل حروف التاريخ، ولكن البعض – لغضبه أو هواه – ينكر الحقيقة الفجة؛ للدفاع عن أشخاص مقابل تشويه المنهج والسياسة الإسلامية..

وهذا خليفة ابن خياط – الذي يشيد ابن العربي به ويعتمد كلامه – يقول:

(1) [العواصم لابن العربي/ ص339]

"وهب بْن جرير، قَالَ: حَدَّثَنِي جويرية بْن أسماء، قَالَ: سمعت أشياخ أهل المدينة يحدثون: أن معاوية لما كَانَ قريبا من مكة، فلما راح من مر قَالَ لصاحب حرسه لا تدع أحدا يسير معي إلا من حملته أنا. فخرج يسير وحده حَتَّى إذا كَانَ وسط الأراك لقيه الحسين بْن عَلِيّ، فوقف، وقال: مرحبا وأهلا بابن بنت رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ سيد شباب المسلمين، دابة لأبي عَبْد اللَّهِ يركبها، فأتي ببرذون فتحول عَلَيْهِ، ثم طلع عَبْد الرحمن بْن أَبِي بَكْر، فَقَالَ: مرحبا وأهلا بشيخ قريش وسيدها وابن صديق هَذِهِ الأمة، دابة لأبي مُحَمَّد، فأتي ببرذون فركبه، ثم طلع ابْن عُمَر، فَقَالَ: مرحبا وأهلا بصاحب رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وابن الفاروق وسيد المسلمين، ودعا له بدابة فركبها، ثم طلع ابْن الزبير، فَقَالَ له: مرحبا وأهلا بابن حواري رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وابن الصديق وابن عمة رَسُول اللَّهِ، ثم دعا له بدابة فركبها، ثم أقبل يسير بينهم لا يسايره غيرهم حَتَّى دخل مكة، ثم كانوا أول داخل وآخر خارج، ليس فِي الأرض صباح إلا لهم فيه حباء وكرامة، لا يعرض لهم بذكر شيء مما هُوَ فيه حَتَّى قضى نسكه وترحلت أثقاله، وقرب مسيره إِلَى الكعبة وأنيخت رواحله، فأقبل بعض القوم عَلَى بعض، فقالوا: أيها القوم لا تخدعوا إنه والله ما صنع بكم لحبكم ولا كرامتكم، وما صنعه إلا لما يريد، فأعدوا له جوابا. وأقبلوا عَلَى الحسين، فقالوا: أنت يا أبا عَبْد اللَّهِ، قَالَ: وفيكم شيخ قريش وسيدها هُوَ أحق بالكلام. فقالوا: أنت يا أبا مُحَمَّد لعبد الرحمن بْن أَبِي بَكْر، فَقَالَ: لست هناك، وفيكم صاحب رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وابن سيد المسلمين يعني ابْن عُمَر، فقالوا لابن عُمَر: أنت، قَالَ: لست بصاحبكم ولكن ولوا الكلام ابْن الزبير يكفيكم، قالوا: أنت يا بْن الزبير. قَالَ: نعم إن أعطيتموني عهودكم ومواثيقكم ألا تخالفوني كفيتكم الرجل، فقالوا: فلك ذَلِكَ. فخرج الإذن فأذن لهم فدخلوا، فتكلم معاوية فحمد الله وأثنى عَلَيْهِ، ثم قَالَ: قد علمتم سيرتي فيكم وصلتي لأرحامكم وصفحي عَنكم وحملي لما يكون منكم، ويزيد ابْن أمير المؤمنين أخوكم وابن عمكم وأحسن النَّاس فيكم رأيا، وإنما أردت أن تقدموه باسم الخلافة وتكونون أنتم الذين تنزعون وتؤمرون، وتجبون وتقسمون، لا يدخل عليكم فِي شيء من ذَلِكَ، فسكت القوم، فَقَالَ: ألا تجيبوني، فسكتوا، فأقبل عَلَى ابْن الزبير، فَقَالَ: هات يا بْن الزبير فإنك لعمري صاحب خطبة القوم، قَالَ: نعم يا أمير المؤمنين نخيرك من ثلاث

خصال أيها ما أخذت فهو لك رغبة. قَالَ: لله أبوك اعرضهن. قَالَ: إن شئت صنعت ما صنع رَسُول اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِۦوَسَلَّمَ وإن شئت صنعت ما صنع أَبُو بَكْر فهو خير هَذِهِ الأمة بعد رَسُول اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِۦوَسَلَّمَ وإن شئت صنعت ما صنع عُمَر فهو خير هَذِهِ الأمة بعد أَبِي بَكْر، قَالَ: لله أبوك، وما صنعوا؟ قَالَ: قبض رَسُول اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِۦوَسَلَّمَ فلم يعهد عهدا ولم يستخلف أحدا، فارتضى المسلمون أبا بَكْر، فإن شئت أن تدع هَذَا الأمر حَتَّى يقضي اللَّه فيه قضاءه فيختار المسلمون لأنفسهم، فَقَالَ: إنه ليس فيكم اليوم مثل أَبِي بَكْر، إن أبا بَكْر كَانَ رجلا تقطع دونه الأعَناق، وإني لست آمن عليكم الاختلاف، قَالَ: صدقت والله ما تحب أن تدعَنا عَلَى هَذِهِ الأمة، قَالَ: فاصنع ما صنع أَبُو بَكْر، قَالَ: لله أبوك! قَالَ: وما صنع أَبُو بَكْر؟ قَالَ: عمد إِلَى رجل من قاصية قريش ليس من بَنِي أبيه ولا من رهطه الأدنيين فاستخلفه، فإن شئت أن تنظر أي رجل من قريش شئت ليس من بَنِي عَبْد شمس فترضى به، قَالَ: لله أبوك! الثالثة ما هي؟ قَالَ: تصنع ما صنع عُمَر، قَالَ: وما صنع عُمَر؟ قَالَ: جعل هَذَا الأمر شورى فِي ستة نفر من قريش ليس فيهم أحد من ولده ولا من بَنِي أبيه ولا من رهطه، قَالَ: فهل عَندك غير هَذَا؟ قَالَ: لا، قَالَ: فأنتم؟ قالوا: ونحن أيضا، قَالَ: إما لا فإني أحببت أن أتقدم إليكم أنه قد أعذر من أنذر، وإنه قد كَانَ يقوم منكم القائم إلي فيكذبني عَلَى رءوس النَّاس، فأحتمل له ذَلِكَ وأصفح عَنه، وإني قائم بمقالة إن صدقت فلي صدقي وإن كذبت فعلي كذبي، وإني أقسم لكم بالله لئن رد عَلَيّ منكم إنسان كلمة فِي مقامي هَذَا لا ترجع إليه كلمته حَتَّى يسبق إلي رأسه فلا يرعين رجل إلا عَلَى نفسه، ثم دعا صاحب حرسه، فَقَالَ: أقم عَلَى رأس كل رجل من هؤلاء رجلين من حرسك، فإن ذهب رجل يرد عَلَيّ كلمة فِي مقامي هَذَا بصدق أو كذب فليضرباه بسيفيهما، ثم خرج وخرجوا معه حَتَّى إذا رقى المنبر فحمد اللَّه وأثنى عَلَيْهِ، ثم قَالَ: إن هؤلاء الرهط سادة المسلمين وخيارهم لا نستبد بأمر دونهم ولا نقضي أمرا إلا عَن مشورتهم، وإنهم قد رضوا وبايعوا ليزيد ابْن أمير المؤمنين من بعده، فبايعوا بسم اللَّه، فضربوا عَلَى يديه ثم جلس عَلَى راحلته وانصرف فلقيهم النَّاس، فقالوا: زعمتم

وزعمتم فلما أرضيتم وحبيتم فعلتم ! قالوا: إنا والله ما فعلنا، قالوا: فما منعكم أن تردوا عَلَى الرجل إذ كذب؟ ثم بايع أهل المدينة والناس ثم خرج إِلَى الشام "[1]

فقد جعل معاوية على رأس (الحسين بن عليّ، وعبد الرحمن بن أبي بكر، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير) رجلين ليقطع رأس من يعترض أو يقول كلمة بصدق أو كذب.. ثم كذب معاوية على الناس وقال إنهم بايعوا ليزيد، فهي بيعة ضلالة ولا شك.

وأما ما زعمه عن رواية البخاري التي فيها إدانة لمعاوية وتعريض بعمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، والتي قال فيها معاوية: " مَنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي هَذَا الْأَمْرِ فَلْيُطْلِعْ لَنَا قَرْنَهُ فَلَنَحْنُ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ وَمِنْ أَبِيهِ، قَالَ حَبِيبُ بْنُ مَسْلَمَةَ: فَهَلَّا أَجَبْتَهُ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ [بن عمر]: فَحَلَلْتُ حُبْوَتِي وَهَمَمْتُ أَنْ أَقُولَ أَحَقُّ بِهَذَا الْأَمْرِ مِنْكَ مَنْ قَاتَلَكَ وَأَبَاكَ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَخَشِيتُ أَنْ أَقُولَ كَلِمَةً تُفَرِّقُ بَيْنَ الْجَمْعِ وَتَسْفِكُ الدَّمَ وَيُحْمَلُ عَنِّي غَيْرُ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُ مَا أَعَدَّ اللَّهُ فِي الْجِنَانِ "[2]

فليس في ذلك بيعة ليزيد – كما زعم ابن العربي – بل مناسبة هذا الكلام جاء بعد قضية التحكيم أثناء خلافة الإمام عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ – كما جاء في تاريخ الطبري – وحتى هذه الرواية لا تفيد بشيء من الرضى والقبول، بل هو نفس فعل الحسن بن علي.. الخوف من سفك الدماء دون نتيجة إيجابية، وقد اختار ابن عمر ما أعد الله في الجنان.

وصحيح إن ابن عمر في موقعة الحرة كان يرى الطاعة ليزيد، بعد أن تمت بيعة الإذعان والقهر بحد السيف، إلا أن هذا الموقف كان خطئاً، وقد رد عليه عبد الله بن مطيع بأن الطاعة إنما تكون لبيعة الحق، لا بيعة الضلالة.. كما سيأتي ذلك بالتفصيل في الباب الثالث إن شاء الله.

(1) [تاريخ خليفة بن خياط، [ج1 : ص 132] ، تاريخ الإسلام للذهبي، ص926]

(2) [صحيح البخاري/ (2 : 818)]

فليست هذه إشكالية الفاضل والمفضول.. فليست المنافسة – مثلاً – بين عبد الله بن عمر، وبين الحسين بن عليّ، فأي منهما كان أميناً صالحاً تقياً، وليس في الخلافة إلا الأمانة والقوة والموائمة السياسية، وهي حسرة وندامة يوم القيامة – إلا الإمام العادل – ولكن عندما يكون الأمر اختياراً بين "بيعة الحق" و"بيعة الضلالة" فلا يمكن بحال أن نقول إنها ولاية المفضول.

وأما اعتبار يزيد من أهل الزهد والصلاح ومن الصحابة! فهو هزل لا معنى له، وما كان للعالم الكبير أن يتورط في هذا الدرك! فيزيد ليس من الصحابة، فقد وُلد في أيام عمر بن الخطاب!

وأما كتاب الزهد للإمام أحمد: فليس فيه رواية "إذا مرض أحدكم" هذه، ولا وجود لها في أي مصادر أخرى، ولم يرو الإمام أحمد شيئاً عن يزيد ولم يذكره في جملة الزاهدين، والذي روى عنه اسمه "يزيد بن معاوية النخعي" وليس هو "يزيد بن معاوية بن أبي سفيان"، وورد في باب زهد أبي الدرداء أنه رفض أن يزوج ابنته ليزيد بن معاوية.

ولقد كان موقف الدول العباسية من بني أمية في بداية عهدهم في منتهى الوحشية، فقد حكى التاريخ عن فظائع يوم أسقطوا الدولة الأموية، وعن نبش القبور، وصلب الأموات، وعن فظائع في المسجد الأموي... إلخ، بل وكانت هناك مراسيم ملكية تُقر بكفر بني أمية واعتبارهم من أهل النفاق، وهم الشجرة الملعونة في القرآن! ووضعوا في ذلك أحاديث نبوية![1] وكل هذا باطل، وغلو، وعدوان لا يُقره الشرع ولا الأخلاق الإسلامية، ثم بعد أن سار ملوك بني العباس على سنن بني أمية، خفت حدة النقد، وباركوا الكتب التي تقدس يزيد وبني أمية؛ لإقرار شرعيتهم من جانب، ومواجهة التيار الشيعي من جانب آخر، كما ذكرت في "الباب الأول"، سبب وضع البعض كتاب في فضائل يزيد!

***

(1) راجع – إن شئت – تاريخ الطبري، وفصل "كتاب المعتضد في شأن بني أمية".

المحور الثامن: تبرير قتل الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال: "وما خرج إليه [أي: ما خرج للحسين] أحد إلا بتأويل، ولا قاتلوه إلا بما سمعوا من جده المهيمن على الرسل، المخبر بفساد الحال، المحذر عن الدخول في الفتن، وأقواله في ذلك كثيرة منها: ما روى مسلم عن زياد بن علاقة، عن عرفجة بن شريح قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: "أنها ستكون هنات وهنات فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان" فما خرج الناس إلا بهذا وأمثاله... ما أدري ما هذا إلا التسليم لقضاء الله، والحزن على ابن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ بقية الدهر. ولولا معرفة أشياخ الصحابة وأعيان الأمة بأنه أمر صرفه الله عن أهل البيت، وحال من الفتنة، لا ينبغي لأحد أن يدخلها، ما أسلموه أبدا."(1)

وأخيراً يبرر ابن العربي مقتل الحسين بأنه استجابة مِن يَزيد ورجاله لأمر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ بالضرب بالسيف من يفرق أمر هذه الأمة!!

وهذه هي السقطة الأخيرة والقبيحة للعلاّمة الكبير.. فقد جعل يَزيد هو الأمة، والحسين هو الخارج على سنة جده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، والحديث إنما يصح في يزيد لا في الحسين.. فهو الذي فرّق أمر الأمة، وهو الحقيق بأن يُضرب بالسيف، ويعود الأمر إلى شورى المسلمين، وإلى كتاب الله – كما حاول الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – وكما حاول أهل المدينة من بعده.. فقد كان الحسين يدافع عن سنة جده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، ضد سنة كسرى وقيصر التي بدأها معاوية، وأكملها يزيد.. وليس هناك فتنة أعظم من فتنة "الملك العضوض" وآثارها الكارثية على الأمة، وقد فقه لذلك كبار العقلاء في الأمة، لكن بعض المسلمين كانوا دون ذلك الفهم.

قال العلاّمة ابن الجوزي: "واعلم أنه ما رضي ببيعة يزيد أحد فيمن يعول عليه، حتى العوام أنكروا ذلك غير أنهم سكتوا خوفاً على أنفسهم، والعلماء يحكمون بصحة الإمامة إذا وقعت قهراً **لموضع**

(1) [العواصم لابن العربي، ص 338]

الضرورة، وقد انعقد إجماع الفقهاء على أن الإمامة واجبة لانتظام أمر الدين والدنيا مقصود شرعاً، ولا يحصل إلا بإمام مطاع، فوجب نصب الإمام... وأجمع العلماء على أنه لا يجوز التنصيص على إمام بالتشهي وأنه لابد له من صفات، وصفات الإمام وشروط الإمامة جمعها الحسين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، لا يقارنه فيها أحد من أهل زمانه...

وما رضي ببيعة يزيد لا عالم ولا جاهل، ولو قيل لأجهل الناس أيهما أصلح الحسين أو يزيد؟ لقال الحسين، فبان بما ذكرنا أن ولايته كانت قهراً، وإنما سكت الناس خوفاً، ومن جملة من خرج ولم يبايع ابن عمر، فلما خاف على نفسه بايع، فنظر هذا الشيخ (أي عبد المغيث الحربي، صاحب كتاب "فضائل يزيد"!) إلى صورة المبايعة ونسي أنها كانت عن إكراه"(1)

"وأما تسميته خارجياً وإخراجه من الإمامة لأجل صول بني أمية. هذا ما لا يقتضيه عقل ولا دين، قال ابن عقيل: ومتى حدثتك نفسك بوفاء الناس فلا تصدق هذا، رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ أكبر الناس حقوقاً على الخلق، هداهم، وعلمهم، وأشبع جائعهم، وأعز ذليلهم، ووعدهم الشفاعة في الآخرة، وقال: { لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى} فقتلوا أصحابه، وأهلكوا أولاده."(2)

وقال العلاّمة الألوسي: "قال ابن الجوزي عليه الرحمة في كتابه السر المصون: من الاعتقادات العامة التي غلبت على جماعة منتسبين إلى السنة أن يقولوا: إن يزيد كان على الصواب، وإن الحسين رضي الله تعالى عنه أخطأ في الخروج عليه، ولو نظروا في السير لعلموا كيف عقدت له البيعة وألزم الناس بها، ولقد فعل في ذلك كل قبيح، ثم لو قدرنا صحة عقد البيعة فقد بدت منه بواد كلها توجب فسخ العقد، ولا يميل إلى ذلك إلا كل جاهل عامي المذهب يظن أنه يغيظ بذلك الرافضة."(3)

---

(1) [الرد على المتعصب العنيد لابن الجوزي، ص78]

(2) [المرجع السابق، ص87]

(3) [روح المعاني للألوسي، ج13، ص228]

وقال العلاّمة رشيد رضا:

" وَمِنْ هَذَا الْبَابِ خُرُوجُ الْإِمَامِ الْحُسَيْنِ سِبْطِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى إِمَامِ الْجَوْرِ وَالْبَغْيِ الَّذِي وَلِيَ أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ بِالْقُوَّةِ وَالْمَكْرِ، يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ خَذَلَهُ اللَّهُ وَخَذَلَ مَنِ انْتَصَرَ لَهُ مِنَ الْكَرَّامِيَّةِ وَالنَّوَاصِبِ الَّذِينَ لَا يَزَالُونَ يَسْتَحِبُّونَ عِبَادَةَ الْمُلُوكِ الظَّالِمِينَ عَلَى مُجَاهَدَتِهِمْ لِإِقَامَةِ الْعَدْلِ وَالدِّينِ ."(1)

ويقول العلاّمة القرطبي في تعقيبه على حديث: " يهلك أمتي هذا الحي من قريش":

"قال: وكأنهم والله أعلم يزيد بن معاوية، وعبيد الله بن زياد ومن تنزل منزلتهم من أحداث ملوك بني أمية، فقد صدر عنهم من قتل أهل بيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وسبيهم، وقتل خيار المهاجرين والأنصار بالمدينة وبمكة وغيرها، وغير خاف ما صدر عن الحجاج، وسليمان بن عبد الملك، وولده من سفك الدماء، وإتلاف الأموال، وإهلاك الناس بالحجاز والعراق وغير ذلك، وبالجملة وغير ذلك، وبالجملة فبنو أمية قابلوا وصية النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في أهل بيته وأمته بالمخالفة والعقوق، فسفكوا دماءهم، وسبوا نساءهم، وأسروا صغارهم، وخربوا ديارهم، وجحدوا فضلهم وشرفهم: واستباحوا لعنهم وشتمهم، فخالفوا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في وصيته، وقابلوه بنقيض مقصودة وأمنيته، فواخجلتهم إذا وقفوا بين يديه، وافضحيتهم يوم يعرضون عليه، والله أعلم."(2)

***

(1) [تفسير المنار، ج6، ص303]

(2) [التذكرة، للقرطبي، ص1114]

ونختم برأي الشيخ محمد الغزالي في كتاب العواصم:

لما نُشر كتاب "العواصم من القواصم" للقاضي ابن العربي، بتحقيق الشيخ محب الدين الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، واعترض الشيخ الخطيب على كتاب: "الإسلام والاستبداد السياسي" للشيخ محمد الغزالي، كتب الشيخ الغزالي يقول:

"على أني أوجه هنا شيئاً من اللوم للأدباء – الذين لم يكتفوا بسكوتهم في معركة الحق بين الأمة وجزاريها، وبين الدين ومضيعيه – بل كانوا بين الحين والحين يعرضون لدعوتنا بالنقد والرد، والغمز واللمز.

ويريدون – تحت عنوان الدفاع عن الصحابة – أن يوهموا الناس بأن للوثنية السياسية أصلاً مشروعاً، وأن توارث الملك قد سبقت به الأسوة الحسنة فيما صنعه معاوية باستخلاف يزيد!!

ومع أن جمهور المسلمين يخطئ معاوية فيما صنع، ومع أن العالم الإسلامي قد أمسك بالفأس في يده يريد أن يجتث من ربوعه المنهوكة آخر ما أبقت الوثنية السياسية من مآثر منكرة.

ومع ذلك فقد فوجئت بكتاب للقاضي أبي بكر بن العربي يجدد في هذه الأيام نشره، وأحر ما فيه دفاع عن يزيد بن معاوية، وعن تقاليد الحكم الملكي المطلق، وإليك عبارات مما حوى الكتاب:

"إن معاوية ترك الأفضل في أن يجعلها شورى، وألا يخص بها أحداً من قرابته.. فعدل إلى ولاية ابنه وعقد له البيعة.. فانعقدت له البيعة شرعاً لأنها تنعقد بواحد وقيل باثنين".

هذا الكلام الذي يقوله ابن العربي فارغ لا وزن له في الإسلام، فالعدول عن الشورى ليس عدولاً عن الأفضل بل عدولاً عن الواجب، وما يطلب الساسة المستبدون أكثر مما قاله ابن العربي ويكرر في هذا الزمان الأسود.

ومن غرائب ابن العربي هذا تعليقه على مقتل حجر بن عدي بقوله: "فإن قيل الأصل قتله ظلماً إلا إذا ثبت عليه ما يوجب قتله، قلنا، الأصل أن قتل الإمام يكون بالحق، فمن ادعى أنه بالظلم فعليه الدليل" أي الأصل في تصرف الحكام الصحة ولو كان سفك الدم. والخطأ يعرض لهم من بعيد..

وهذا قول منكر فالأصل في الدماء أن تصان، وما تستباح إلا بالدليل القاطع، وكان ينبغي أن يظل كلام "ابن العربي" مطموراً فما يساء إلى الإسلام بنشره في أيام تُوضع فيها الشرائع لقمع الحكام وإلزامهم حدود الأدب..

ولكن الإسلام المتعب من كيد أعدائه، يقوم فريق من بنيه بنشر هذه السخافات دعاية له."(1)

***

(1) [في موكب الدعوة، محمد الغزالي، ص 115]

ثانياً: العلامة ابن تيمية، وكتابه "منهاج السنة"

مقدمة

سبب تأليف العلاّمة ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتاب "منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية"[1] أنه كان يرد فيه على كتاب "مِنهاجُ الكرامة في مَعرفة الإمامَة" لأبي منصور جمال الدين الحسن بن يوسف الحلّي الشهير بالعلامة الحلّي المتوفى سنّة (726 هـ). ويقول الشيعة عن هذا الكتاب إنه: "متوفر على كمٍّ كبير من البراهين العقلية والنقلية المثبّتة لإمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وأبنائه المعصومين (عليهم السلام) وأحقّية المذهب الشيعي، وكان لمؤلفاته ومناظراته الدور الكبير في تحول السلطان محمد خدا بنده إلى التشيع وانتشار المذهب الشيعي في إيران ".[2]

وكتاب "منهاج الكرامة" هذا يحتوي على أكاذيب مركبة، وكثير من الأحاديث الموضوعة، ومناقب مكذوبة، وتفسيرات لآيات القرآن موهومة! وتعصب شديد وغلو واضح في الإمام علي، وآل البيت - وكذلك به بعض الأحاديث الصحيحة بمعايير المحدثين عندنا - كما به الطعن القبيح في سيرة أبي بكر وعمر وعثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ![3]

والعلاّمة ابن تيمية من أشهر المراجع السلفية في عصرنا هذا، وأراءه مُقدمة على كل غيره، وهو – ولا شك – قامة كبيرة، وموسوعة فقهية، وعقلية فلسفية عميقة.. إلا أنه في هذا الكتاب انتصر لمعاوية

(1) [وكذلك بعض أفكاره – فيما نتعرض له من موضوعات – موجودة في كتابه الشهير "مجموع الفتاوى"]

(2) [ويكي شيعة]

(3) [وللشيعة الإمامية خرافات وأساطير حول موضوع الإمامة، لا أدري كيف مرّت على عقلائهم؟ وأحسب أن الأمر كان "عصبية أيديولوجية" تعمل على استقطاب الشيعة بأي وسيلة، ومنها قضية الإمامة والمهدي.. وغرقوا في التأويلات البعيدة، والتفسيرات الباطنية لآيات القرآن، والأحاديث الموضوعة، أو الأحاديث الصحيحة مع تأويلها بصورة متعسفة أو باطنية تأكيداً لمعتقدهم]

وبني أمية بطريقة فيها انفعال وإجحاف وخروج عن جادة الصواب! وما يهمنا في رصد كتاب "منهاج السنة" هو: "فترة التحول من الخلافة إلى الملك"؛ ومنع أي محاولة لتصحيح هذا الفعل أو مباركته أو تبريره بأي نوع من أنواع التبرير، أو التهاون في أمره أو تمريره على أنه شيء لا بأس به.. ولا يعنينا هنا قضية الرد على الشيعة التي هي محور كتابه وسبب تأليفه.

والجميع يخطئ ويصيب، وواجبنا اتباع الصواب، وتجنب الأخطاء مع الاحترام والتقدير لجميع العلماء، والمخلصين، والذين حسنت نيتهم في نصرة الدين والأمة..

ومن يحب ابن تيمية – وباقي العلماء – عليه أن لا يتابعهم على أخطائهم، ولا يتعصب لهم.. بل يتبع الحق الذي معهم، ويعرف أنه يقيناً سيكون هناك أخطاء، علينا عدم الرضى بها والمتابعة عليها، والدعاء بالرحمة والمغفرة للجميع، وأن يتقبل الله عنهم أحسن ما عملوا، ويتجاوز عن سيئاتهم..

أما المتابعة على الخطأ والتعصب له، والغضب للأشخاص، فهذا سمت المتكبرين الذين يردون الحق، ويحتقرون الآخرين من غيرهم.

ولشهرة العلاّمة ابن تيمية، وشهرة كتابه.. سننقل بعض ما قاله في كتابه هذا، ونرد عليها؛ لأنه مستند بعض الجماعات السلفية اليوم التي تدافع عن الطغاة والطغيان، وتصحح الاستبداد والظلم والملكية الوراثية..

فرحم الله ابن تيمية، وغفر له، وتقبل الله عنه أحسن ما عمل.

***

محاور دفاعات العلاّمة ابن تيمية

ارتكزت دفاعات العلاّمة ابن تيمية على ثمانية محاور:

المحور الأول: إعطاء الشرعية للسلطان الظالم.

المحور الثاني: اعتبار حروب الإمام عليّ هي حروب فتنة.

المحور الثالث: جعل الإمام علي هو المبتدئ بالقتال.

المحور الرابع: اعتبار موقف معاوية هو: مجرد الامتناع السلمي من بيعة إمام عادل.

المحور الخامس: سلب حديث "الفئة الباغية" معناه، والتأويل المتعسف لآية قتال أهل البغي.

المحور السادس: رد أقوال الفقهاء في قتال البغاة.

المحور السابع: جعل معاوية صاحب حق، وهو الطائفة المنصورة.

المحور الثامن: مباركة الملكية الوراثية.

***

ومن أهم الملاحظات في دفاع ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن معاوية هو: أنه يُسقط تماماً قضية "فتنة المُلك" و"الملك العضوض"؛ وينظر للأمر نظرة دفاعية تبريرية – في معرض الرد على مذهب الرافضة – دون اعتبار لقضية {منكم من يريد الدنيا} فالأمر عنده – في الغالب – قضية اجتهاد وتأويل وخطأ مغفور في بحور الحسنات!

لهذا نجد في كثير من تراثنا سقوط قضية الشرعية الإسلامية السياسية، والتغافل عن كارثة تحوّل الخلافة الراشدة إلى الملك العضوض.. الذي هو محور وقضية المسلمين من يومها إلى الآن.

المحور الأول: إعطاء الشرعية للسلطان الظالم(1)

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

"ولهذا استقر أمر أهل السنة على ترك القتال في الفتنة للأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ وصاروا يذكرون هذا في عقائدهم، ويأمرون بالصبر على جور الأئمة وترك قتالهم، وإن كان قد قاتل في الفتنة خلق كثير من أهل العلم والدين...

وهذا كله مما يبين أن ما أمر به النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ من: الصبر على جور الأئمة، وترك قتالهم والخروج عليهم، هو أصلح الأمور للعباد في المعاش والمعاد، وأن من خالف ذلك متعمداً أو مخطئاً لم يحصل بفعله صلاح بل فساد... وأمر الرعية بالطاعة والنصح...

وأمر بالصبر على استئثارهم، ونهى عن مقاتلتهم ومنازعتهم الأمر مع ظلمهم، لأن الفساد الناشئ من القتال في الفتنة، أعظم من فساد ظلم ولاة الأمر، فلا يزال أخف الفسادين بأعظمهما.

ومن تدبر الكتاب والسنة الثابتة عن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ واعتبر ذلك بما يجده في نفسه وفي الآفاق "(2)

"فجعل المحذور هو الخروج عن السلطان ومفارقة الجماعة، وأمر بالصبر على ما يكره من الأمير، لم يخص بذلك سلطانا معيناً ولا أميراً معيناً ولا جماعة معينة."(3)

---

(1) [وابن تيمية لم ينفرد بذلك، بل هو اعتقاد لدى الكثير من العلماء تأثراً بالفقه السياسي للملك العضوض، وابن تيمية لم يكن من علماء السلطان، بل كان مضطهداً.. وسُجن بسبب بعض أراءه الفلسفية حول قضية الصفات الإلهية، وغيرها]

(2) [منهاج السنة ج4، ص، 529، 542، باختصار]

(3) [المرجع السابق، ج1، ص556]

"وهو صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قد أخبر أنه بعد ذلك يقوم أئمة لا يهتدون بهديه ولا يستنون بسنته، وبقيام رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان الإنس، وأمر مع هذا بالسمع والطاعة للأمير، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فتبين أن الإمام الذي يطاع هو من كان له سلطان، سواء كان عادلاً أو ظالماً."(1)

***

وشرعية السلطان الظالم المتغلب لم يقصد بها ابن تيمية – ولا غيره من الفقهاء – الطاعة في معصية الله، فهم يؤكدون بشدة على أنه لا طاعة في معصية الله، وإنما الطاعة في المعروف.. والصلاة والجهاد مع أئمة الجور، وهذا القول صحيح من هذا الوجه.. الطاعة في المعروف والتعاون على البر والتقوى، ولكن لا "شرعية إسلامية كاملة" لحكم الظالمين.. وهذا ما ننافح عنه بشدة.

وقد استقر رأي كثير من الفقهاء بعد فشل الثورات على بني أمية (كثورة الحسين، وابن الزبير، والأشعث...إلخ) على أنها "فتنة" لا تأتي إلا بالشرور، وخلطوا – رحمهم الله – بين شرعيتها وفشلها، فصارت بلا شرعية إسلامية، وانتقلت بالتبع الشرعية الإسلامية لملوك الملك العضوض!

وهذا – وبكل وضوح – أدى إلى صياغة نظرية "تقديس السلطان المادي، واستعباد الأمة واحتقارها"؛ والتضحية بها من أجل سلامة السلطان وحاشيته! أو على أقل تقدير مهد لهذه البدعة المُضلة!(2)

وأسوأ ما في هذا الأمر.. تحول هذا التصور البدعي إلى "عقيدة" على المسلمين اعتناقها في كل جيل وقبيل.. لا مجرد حالة اضطرارية ظرفية لقلة الحيلة أو العجز أو سوء التقدير.. بل صارت هذه البدعة في أمور الحكم، ونقض عرى الإسلام هي السنة، وهي الأصل الثابت!

---

(1) [منهاج السنة، ج1، ص561]

(2) [راجع – إن شئت – مبحث: "سلطان الله.. وبدعة الحكم الثيوقراطي"، في الباب الثالث]

وربما لم يدر بعقولهم أن السلطة إدمان وسُكر تجعل الإنسان كالوحش المسعور يحرق كل شيء من أجل إشباع نهم هذه الشهوة الذي لا ينتهي إلا بالموت، وترى السلاطين يعيشون حياة – وإن كان ظاهرها اللهو والترف – فيها بؤس المدمنين، الذين لا يستطيعون التمتع الطيب بالحياة، تراهم يقتلون أقرب المقربين، ويقربون ألد أعدائهم، ويبددون ثروات الأمة، ويُتلاعب بهم.. ثم يسقطون في النهاية، وتسقط معهم الأمة الأسيرة قليلة الحيلة المُكبلة بقيود ما زعموا أنه "العقيدة الصحيحة" في الاستسلام للطغيان..

بينما الثورة على الظلم هو جوهر الإسلام ورسالته، وأمته هي أمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. والعجز عن تصحيح أوضاع الظلم والبدع المُضلة في أمور الحكم لا يعطيها أي شرعية.

فالعقيدة الإسلامية الصحيحة في "التصور السياسي الإسلامي" هي أن نقول:

إنَّ جوهر الإسلام ورسالته ودعوته هي "تحرير الإنسان" من كل طغيان، وإقامة الحق والعدل الرباني، ولا يحق لأي حاكم أو ذي سلطان أن يتخذ عباد الله خولاً، أو ماله تغولاً، أو يتلاعب بكتاب الله ليُشرعن ويبرر ظلمه، ولا يحق لأي أحد أن يتسلط على الأمة بالسيف ليتأمر عليها، ومن يَظلم أو يخرج عن سنة المصطفى صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، فقد سقطت شرعيته بقدر هذا الخروج، وعلى الأمة منازعته حتى يعود إلى جادة الصواب، وأن تأخذ على يد كل ظالم، وتأطروهم على الحق أطراً، وتُقوّم أي اعوجاج، فالأمة صاحبة الحق الأصيل في أن تُحكم بالحق والعدل، وأن تَقوم بالحق والعدل..

ولها "الشرعية الإسلامية الكاملة" في ذلك، وهي "الجماعة" بهذا المعنى، وعليها تقويم أي اعوجاج بـ "الوسائل المكافئة" له، فإن عجزت – في ظرف ما وجيل ما – فهذا ليس استسلاماً للطغاة، ولا شرعية للملك العضوض، وإنما هو الصبر لإعداد العدة، وتصحيح المسار، وفي هذه الأثناء لا يُتابع أحد على ظلم الظالمين، ولا يَرضى بأفعالهم، ولا يُصدق كذبهم، ولا يُعينهم على ظلمهم.

والإمام الذي يُطاع ليس هو الإمام الذي له سلطان عادلاً كان أو ظالماً – وإنْ ضرب الظهور وأخذ الأموال – بل الإمام الذي يُطاع هو الإمام الذي يقوم بكتاب الله، فهذه هي "الشرعية الإسلامية، والسلطة الإسلامية"، والسلطان في الإسلام ليس هو "قهر السيف" إنما هو "الطاعة لله" صاحب السلطان، المختص بصفات الربوبية.. ولا يحق لأي أحد كائناً من كان أن يضرب ظهور الناس – مسلمهم وغير مسلمهم – بغير وجه حق، أو يأخذ أموالهم بالباطل، فهذا كله مخالف لرسالة الإسلام.[1]

***

ويقول ابن تيمية في دفاعه عن يَزيد بن معاوية، والسلطان الظالم:

"إنما الحديث المعروف مثل ما روى مسلم في صحيحه عن نافع قال: (جاء عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الحرة ما كان زمن يزيد بن معاوية، فقال: اطرحوا لأبي عبد الرحمن، وسادة. فقال: إني لم آتك لأجلس أتيتك لأحدثك حديثاً سمعت رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ يقوله. سمعته يقول: ''من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية''.)

وهذا حدّث به عبد الله بن عمر لعبد الله بن مطيع بن الأسود لما خلعوا طاعة أمير وقتهم يزيد، مع أنه كان فيه من الظلم ما كان، ثم إنه اقتتل هو وهم، وفعل بأهل الحرة أموراً منكرة.

فعلم أن هذا الحديث دل على ما دل عليه سائر الأحاديث الآتية من أنه لا يخرج على ولاة أمور المسلمين بالسيف، وأن من لم يكن مطيعاً لولاة الأمور مات ميتة جاهلية، وهذا ضد قول الرافضة، فإنهم أعظم الناس مخالفة لولاة الأمور، وأبعد الناس عن طاعتهم إلا كرها."[2]

---

(1) [سوف نتحدث في الباب الثالث – إن شاء الله – عن حديث: "وإن ضرب ظهرك"]

(2) [منهاج السنة، ج1، ص110]

فكيف تجب طاعة يزيد؟ وكيف عدم طاعته تجعل صاحبها يموت ميتة جاهلية؟!! وهل مات خيار أهل المدينة ومات الحسين الثائر على هذا الطاغية ميتة جاهلية؟! وكذلك عبد الله بن الزبير، وبن الأشعث، وغيرهم؟!

وابن تيمية لا يقول ذلك، إنما يسمي كل المحاولات الفاشلة لرد الشرعية الإسلامية "فتنة"!

وهذا غير صحيح فلا فتنة ولا ضلال أعظم من فتنة الملك العضوض، والمقاومة والعمل على العودة إلى الخلافة الراشدة له كامل "الشرعية الإسلامية"، وبقي مسألة "القدرة وعوامل النجاح" التي قد تتوفر في جيل دون جيل، فقد يقل النصير، أو لا يوجد الركن الشديد، أو عدم الاجتماع على رغبة التغيير.. كل هذه عوامل حسب القدرة والطاقة، فيجب أن نفرق بين شرعية مقاومة بدعة وضلالة الملك العضوض، وبين سنن التمكين والنجاح.

يقول العلاّمة رشيد رضا في بيان خطورة هذا المسلك الفكري:

"قَالَ رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ:''من خرج من الطَّاعَة وَفَارق الْجَمَاعَة فَمَاتَ، مَاتَ ميتَة جَاهِلِيَّة، وَمن قَاتل تَحت راية عمية يغْضب لعصبة أَو يَدْعُو إِلَى عصبَة أَو ينصر عصبَة فَقتل فَقتله جَاهِلِيَّة، وَمن خرج على أمتِي يضْرب برهَا وفاجرها، وَلَا يتحاشى من مؤمنها، وَلَا يَفِي الَّذِي عهد عَهده، فَلَيْسَ مني وَلست مِنْهُ - وَفِي رِوَايَة - يغْضب للْعصبَةِ وَيُقَاتل للْعصبَةِ فَلَيْسَ من أمتِي'' رَوَاهُ مُسلم وَالنَّسَائِيّ من حَدِيث أبي هُرَيْرَة والعمية بِضَم الْعين وَكسرهَا (لُغَتَانِ) وَتَشْدِيد الْمِيم وفسروها بِالْكبرِ والضلال وَالْمرَاد بهَا عَظَمَة الْقُوَّة والبطش، والتغلب الَّذِي لَا يُرَاد بِهِ الْحق وَلذَلِك بَينه بِأَنَّهُ يغْضب للْعصبَةِ وَهِي بِالتَّحْرِيكِ قوم الرجل الَّذين يعصبونه ويعتصب بهم أَي يُقَوي ويشتد، وَفِي رِوَايَة العصبية وَهِي نِسْبَة إِلَى الْعصبَة. .

وَأَنت تعلم أَن المتغلبين مَا قَامُوا وَلَا يقومُونَ إِلَّا بالعصبية، المُرَاد بهَا عَظَمَة الْملك العمية، لَا يقصدون بقتالهم إعلاء كلمة الله، وَلَا إِقَامَة ميزَان الْحق وَالْعدْل بَين جَمِيع النَّاس..

وَمَا أفسد على هَذِه الْأمة أمرهَا، وأضاع عَلَيْهَا ملكهَا إِلَّا جعل طَاعَة هَؤُلَاءِ الجبارين الباغين وَاجِبَة شرعاً على الْإِطْلَاق، وَجعل التغلب أمراً شَرْعِيًّا كمبايعة أهل الِاخْتِيَار من أولي الْأَمر، وَأهل الْحل وَالْعقد للْإِمَام الْحق، وَجعل عهد كل متغلب بَاغ إِلَى وَلَده أَو غَيره من عصبته، لأجل حصر السُّلْطَان والجبروت فِي أسرته، حَقًّا شَرْعِيًّا وأصلاً مرعياً لذاته، وَعدم التَّفْرِقَة بَين اسْتِخْلَاف مُعَاوِيَة وَلَده يزِيد الْفَاسِق الْفَاجِر بالرغم من أنوف الْمُسلمين، وَبَين عهد الصّديق الْأَكْبَر واستخلافه للْإِمَام الْعَادِل عمر بن الْخطاب ذِي المناقب الْعَظِيمَة بعد مُشَاورَة أهل الْحل وَالْعقد فِيهِ وإقناعهم بِهِ، وَالْعلم بتلقيهم لَهُ بِالْقبُولِ ."(1)

وإنْ كان يزيد بن معاوية "ولي أمر شرعي للمسلمين" فهنيئاً لكل طاغية مارق وجبار عنيد، فلن يفعل مثلما فعل يزيد! وليَهش كل دجال لكل طاغوت، فقد وجد لكل ظلمه "مخرجاً شرعياً"! ولكل صادع بالحق "اتهاماً شرعياً"!

وإنَّ سائر أحاديث الطاعة تتحدث عن "بيعة شرعية" قائمة على شرطين: **إقامة كتاب الله، وشورى المسلمين دون قهرهم بالسيف**، فتلك بيعة الحق لا بيعة الضلالة كبيعة يزيد وأمثاله، والذي يُفرق جماعة المسلمين بعد إقامة كتاب الله، وإنفاذ شوراهم.. فإنما هو معتد على حق الله، وحق الأمة، ويمضي في "سنة الجاهلية"، وهذا هو مقصود هذه الأحاديث.

وكان الواجب على العلاّمة ابن تيمية أن يُبين بعدما ذكر حديث ابن عمر.. ماذا كان رد ابن مطيع عليه؟ وسنعود بالتفصيل لهذا الأمر – إن شاء الله – في فصل "الاستشهاد بموقف ابن عمر" في الباب الثالث.

***

(1) [الخلافة، رشيد رضا، ص51]

المحور الثاني: اعتبار حروب الإمام علي هي حروب فتنة.

قال: "أما تصويب القتال (أي: حروب الإمام علي) فليس هو قول أئمة السنة، بل هم يقولون إن تركه كان أولى."(1)

"وطائفة رابعة تجعل علياً هو الإمام، وكان مجتهداً مصيباً في القتال، ومن قاتله كانوا مجتهدين مخطئين، وهذا قول كثير من أهل الرأي والكلام، من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم."(2)

"والطائفة الخامسة تقول: "وهذا يدل على أنه ليس هناك قتال واجب ولا مستحب، إذ لو كان كذلك لم يكن ترك ذلك مما يمدح به الرجل، بل كان من فعل الواجب أو المستحب أفضل ممن تركه، ودل ذلك على أن القتال قتال فتنة.

كما ثبت في الصحيح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي خير من الساعي، والساعي خير من الموضع» وأمثال ذلك من الأحاديث الصحيحة التي تبين أن ترك القتال كان خيراً من فعله من الجانبين، وعلى هذا جمهور أئمة أهل الحديث والسنة؛ وهذا مذهب مالك، والثوري، وأحمد، وغيرهم. وهذه أقوال من يحسن القول في علي وطلحة والزبير ومعاوية، ومن سوى هؤلاء من الخوارج والروافض والمعتزلة فمقالاتهم في الصحابة لون آخر...

والمقصود أن الخلاف في خلافة علي وحروبه كثير منتشر بين السلف والخلف، فكيف تكون مبايعة الخلق له أعظم من مبايعتهم للثلاثة قبله رضي الله عنهم أجمعين؟"(3)

---

(1) [منهاج السنة لابن تيمية، ج1، ص538]

(2) [المرجع السابق، ج1، ص539]

(3) [المرجع السابق، ج1، ص542، 545]

"وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع أنه من الخلفاء الراشدين، ومن سادات السابقين الأولين، فلم يظهر في خلافته دين الإسلام، بل وقعت الفتنة بين أهله، وطمع فيهم عدوهم من الكفار والنصارى والمجوس بالشام والمشرق."[1]

"والقتال يوم الجمل وصفين فيه نزاع: هل هو من باب قتال البغاة المأمور به في القرآن؟ أو هو قتال فتنة القاعد فيه خير من القائم، فالقاعدون من الصحابة، وجمهور أهل الحديث، والسنة، وأئمة الفقهاء بعدهم يقولون: هو قتال فتنة، ليس هو قتال البغاة المأمور به في القرآن ؛ فإن الله لم يأمر بقتال المؤمنين البغاة ابتداء لمجرد بغيهم، بل إنما أمر إذا اقتتل المؤمنون بالإصلاح بينهم... وحينئذ فأصحاب معاوية إن كانوا قد بغوا قبل القتال لكونهم لم يبايعوا علياً، فليس في الآية الأمر بقتال من بغى ولم يقاتل. وإن كان بغيهم بعد الاقتتال والإصلاح وجب قتالهم، لكن هذا لم يوجد؛ فإن أحداً لم يصلح بينهما، ولهذا قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : " هذه الآية ترك الناس العمل بها " يعني إذ ذاك.

وإن كان بغيهم بعد الاقتتال وقبل الإصلاح، فهنا إذاً قيل بجواز القتال، فهذا القدر إنما حصل في أثناء القتال. وحينئذ فشل أصحاب علي ونكلوا عن القتال لما رفعوا المصاحف. ففي الحال التي أمر بقتالهم فيها لم يقاتلوهم، وفي الحال التي قاتلوهم لم يكن قتالهم مأمورا به. فإن كان أولئك بغاة معتدين فهؤلاء مفرطون مقصرون، ولهذا ذلوا وعجزوا وتفرقوا، وليس الإمام مأموراً بأن يقاتل بمثل هؤلاء."[2]

وخلاصة قول ابن تيمية:

إن حروب الإمام عليّ هي حروب فتنة – القاعد فيها خير من القائم – وتصويب حروبه لم يقل به أئمة السنة! وهو المبتدئ بالقتال، وأنه أقام الفتنة!

(1) [منهاج السنة لابن تيمية، ج4،ص117]

(2) [المرجع السابق، ج4، ص502]

لقد حاول العلاّمة ابن تيمية محاولات مستميتة لجعل حروب الإمام عليّ هي حروب فتنة، دون أي اعتبار لقضية تحول الخلافة الراشدة إلى ملك عضوض.. ومن يرد عليه بحديث "الفئة الباغية"، فإنه يُخرجه من معناه، ومن يرد عليه بتصنيفات جميع المذاهب الأربعة في قتال البغاة – والعمدة فيها حروب الإمام علي – فإنه ينسف كل الركائز القائم عليها هذا التصنيف! ولا يهش إلا لحرب الخوارج فقط! كما سيأتي إن شاء الله.

فهو من البداية لا يقبل الاستشهاد بحديث "الفئة الباغية"، ولا يقول إلا بأنها فتنة القاعد فيها خير من القائم، ويجعل هذا المنهج هو منهج أئمة أهل السنة!

وإنْ كانت حروب الإمام علي فتنة، فعلى أي أساس يُسمى "خليفة راشد".. لمَ لا يُقال "خليفة الفتنة"، كما كان يزعم معاوية وحزبه؟!

وأحسب من يقولون على حروب الإمام عليّ فتنة، ويقرون بخلافته الراشدة.. إما يقعون في التناقض دون أن يشعروا، أو يُمررونه على تناقضه! أو يرفعونه إلى مقام الرشد كونه فقط من السابقين الأولين، من باب الكرامة له لا الإيمان بحقيقة وضرورة ما قام به.

وإنَّ خلافة الإمام عليّ هي خلافة شرعية تماماً بياعه الذين بايعوا أبو بكر وعمر – رضي الله عنهما – ولم يكن يطمع في خلافة – كما زعموا – بل خاف على دين محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ أن يُفسده من يطمع في الملك والسلطان. وكان يعرف أنه أخذ الأمر على اختلاف من المسلمين، واضطراب أمرهم.. وحاشاه أن يكون متهماً بدم عثمان، بل كان له ناصحاً، وعليه مشفقاً، ولأمره مطيعاً.. والذي نشر هذه الإشاعة الخبيثة هو معاوية !.

وقاتل مع عليّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ البدريين، وإن تخلّف بعض الصحابة عن بيعته أو قتالاً معه، فلا يعني ذلك طعناً في بيعته أو في مشروعية حروبه..

فالزعم بأن القتال الذي حصل هو مجرد فتنة وقعت بين المسلمين، غاب فيها وجه الحق، وعمل كل مسلم فيها بما رأه، فهذا غير صحيح، وفيه إخفاء لوجه الحقيقة الساطع، لقد كان هناك "فئة باغية"، و"فئة عادلة".. فئة تدعو إلى النار، وفئة تدعو إلى الجنة، وذلك بخصوص حرب صفين على وجه التحديد، لأن قتال الجمل وقعت فيه فتنة التحريش بين الفريقين بعد اتفاق ورضى، وأمر الخوارج كان محسوماً.. والخطر فيه هو قتل المسلمين واستلاب أموالهم بزعم أنهم مرتدين !.

أما أمر صفين فلم يكن قتال فتنة بل "قتال الفئة الباغية" الظالمة الطامعة في الملك والجاه والرياسة والسلطان. ونسجل لحظة البغي عندما رد معاوية عامل عليّ على الشام سهل بن حنيف، وعزله لمعاوية، فرده جند معاوية قبل أن يدخل الشام؛ لأنه لم يكن يتنازل عن هذا الملك لمجرد عزله، واتخذ من مقتل عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ذريعة للقتال دون هذا الملك.

ولو كان الأمر كما يزعم البعض أنه قتال فتنة، لماذا لم يحذر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ عماراً من هذه الفتنة، وأمره بالقعود؟ بل أثنى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ على فعله غاية الثناء – وبالتبع من معه – فقال: "يدعوهم إلى الجنة" فليس أفضل من ذلك دعوة، بل في رواية قال له: "أبشر عمار" ! وحذر صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ من الفئة الباغية أشد التحذير.. فقال: "تدعو إلى النار" ! فكيف يُقال إذن أنه قتال فتنة؟!

وأما تصحيح موقف المعتزلين للقتال، وجعلهم هم أصحاب الفقه الصحيح، فهو تخطئة لعليّ، وإخفاء لجرم معاوية.. فلو كان القتال على ملك ورياسة أو على عصبية جاهلية أو غيرها من حظوظ الدنيا، فبالفعل الاعتزال هو الموقف الصحيح، أما أن تكون هناك جهة هي على الحق بنص الحديث النبوي المتواتر، وفئة على باطل.. فالصحيح هو الاصطفاف خلف الفئة التي على الحق، ضد الفئة التي على البغي.. وعدم ترك الساحة للبغي أو التبرير له أو مساواته بالحق، وإنَّ ترك الاصطفاف خلف الحق، يجعل البغي ينتصر، وإذا انتصر البغي عمت الفتنة الجميع، وضاعت معالم الحق، وتابع الناس

على الباطل، واستصعب أمر التغيير بعد أن لاحت له فرصة. وقد رأينا ما حصل في خلافة الفاسق ابن معاوية باستباحة الحرمين وقتل الحسين، وتبديل سنة الخلافة الراشدة إلى المُلك العضوض.

وأما الزعم بأن أكابر الصحابة والتابعين أن مذهبهم كان ترك عليّ للقتال، فقد قاتل أكابر الصحابة مع الإمام عليّ، ومن البدريين: فضالة بن أبي فضالة الأنصاري ذكره الإمام البخاري، وذكر الذهبي منهم كعب بن عمرو الأنصاري، وذكر ابن حجر منهم ثابت بن عبيد، وأسيد بن ثعلبة، وسهل بن حنيف، وأبا عمرو الأنصاري، وأبا الهيثم بن التيهان..

وتخلّف بعضهم عن المعركة منهم: سعد بن أبي وقاص، ومحمد بن سلمة، وأسامة بن زيد، وابن عمر رضي الله عنهم، وذلك إما لأنهم لم يتبينوا وجه الحق في الموقف في حينه فاعتبروها فتنة، وإما لأنهم كما **يقول الإمام أبو بكر الجصاص** الحنفي (المتوفى: 370هـ): "رأوا الإمام مكتفياً بمن معه مستغنياً عنهم بأصحابه، فاستجازوا القعود عنه لذلك ألا ترى أنهم قد قعدوا عن قتال الخوارج لا على أنهم لم يروا قتالهم واجباً، لكنه لما وجدوا من كفاهم قتل الخوارج استغنوا عن مباشرة قتالهم؟

فإن احتجوا بما روي عن النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قال: "ستكون فتنة القائم فيها خير من الماشي والقاعد فيها خير من القائم". قيل له: إنما أراد به الفتنة التي يقتتل الناس فيها على طلب الدنيا، وعلى جهة العصبية، والحمية من غير قتال مع إمام تجب طاعته، فأما إذا ثبت أن إحدى الفئتين باغية والأخرى عادلة مع الإمام، فإن قتال الباغية واجب مع الإمام ومع من قاتلهم محتسباً في قتالهم."[1]

ومع هذا فقد ندم ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على أنه لم يقاتل مع الإمام عليّ: فعَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: "مَا أَجِدُنِي آسَى عَلَى شَيْءٍ فَاتَنِي مِنَ الدُّنْيَا إلا أَنِّي لَمْ أُقاتل الْفِئَةَ الْبَاغِيَةَ مَعَ عَلِيٍّ"[2] وكذلك ندِم سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما جاء في أحكام القرآن لابن العربي.

---

(1) [أحكام القرآن للجصاص، ج3، ص532]

(2) [الاستيعاب لابن عبد البر/174، أنساب الأشراف/ (2 : 404)، الطبقات الكبرى لابن سعد (4 : 414)، المستدرك على الصحيحين/ (3: 558)]

ويقول ابن العربي في تفسيره: "وقد قاتل الصديق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ البغاة والمرتدين؛ فأما البغاة فهم الذين منعوا الزكاة بتأويل، ظناً منهم أنها سقطت بموت النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ؛ وأما المرتدون فهم الذين أنكروا وجوبها، وخرجوا عن دين الإسلام بدعوى نبوة غير محمد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ.

والذي قاتل علي طائفة أبوا الدخول في بيعته، وهم أهل الشام؛ وطائفة خلعته، وهم أهل النهروان".[1]

وإنَّ الظن حينها أنه "قتال فتنة" قد يقع للإنسان ويتحرج من المواجهة – فهذا شيء طبيعي – لكن بعد أن ينقشع غبار المعركة، وتتكشف الحقيقة، وتتحول الخلافة إلى الملك العضوض الظالم، وتتبدل سنة النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ في السياسة والمال والحكم، فيتأكد بذلك – بما لا يدع أي مجال للشك – بأنه لم يكن "قتال فتنة" بل "قتال رشد"..

من أجل إقامة الخلافة الراشدة. ومن أجل عدم اتخاذ عباد الله خولاً، وماله دُولة، وكتابه دغلاً.

***

(1) [أحكام القرآن لابن العربي ج4، ص128، 129]

المحور الثالث: جعل الإمام عليّ هو المبتدئ بالقتال.

قال: "فلا ريب أنه اقتتل العسكران: عسكر علي ومعاوية بصفين، ولم يكن معاوية ممن يختار الحرب ابتداء، بل كان من أشد الناس حرصاً على أن لا يكون قتال، وكان غيره أحرص على القتال منه."(1)

وقال: "لم يوجد شرط قتال الطائفة الباغية؛ فإن الله لم يأمر بقتالها ابتداء... وهؤلاء قوتلوا ابتداء قبل أن يبدءوا بقتال. وأبو حنيفة يقول: لا يجوز قتال البغاة حتى يبدءوا بقتال الإمام. وهؤلاء لم يبدءوه."(2)

والإمام عليّ لم يبدأ أحداً بقتال، بل حاول رد المتمردين على الدولة الإسلامية، وهو الذي منه أخذ الفقهاء فقه قتال البغاة، وأول شروطه: عدم البدء بالقتال، وكان يريد القضاء على المفاسد التي أحدثها بني أمية في أثناء ضعف عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في سنواته الأخيرة، وعزل من يراه يستحق العزل، ولما رأى تمردهم، وطمعهم، وطلبهم الملك ذهب إليهم.. وراسلهم، فلم يجد من معاوية وحزبه – كما توقع – إلا القتال دون هذا الملك.

فطبقاً لجميع الروايات التاريخية – كما وردت في الباب الأول "المدخل التاريخي" – فمعاوية وحزبه: فئة ممتنعة بسلاحها عن بيعة الخليفة الشرعي؛ تطلب الملك بذريعة دم عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.. وهذه المسألة هي مدخل تأسيسي لفهم كل ما جرى بعد ذلك.

فهذا كتاب الإمام عليّ إلى معاوية يدعوه فيه إلى الطاعة ولزوم الجماعة، وعدم تفرقة المسلمين، وعدم اللعب بقضية مقتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

"من عبد الله عليّ أمير المؤمنين إلى معاوية بن أبى سفيان، أما بعد فقد لزمك ومن قبلك من المسلمين بيعتي، وأنا بالمدينة، وأنتم بالشام، لأنه بايعني الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم.

---

(1) [منهاج السنة لابن تيمية، ج4، ص447]

(2) [المرجع السابق، ج4، ص390]

فليس للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يرد، وإنما الأمر في ذلك للمهاجرين والأنصار، فإذا اجتمعوا على رجل مسلم، فسموه إماما، كان ذلك لله رضى، فإن خرج من أمرهم أحد بطعن فيه أو رغبة عنه رد إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى، و «يصله جَهَنَّمَ وَساءَتْ مَصِيراً» فادخل فيما دخل فيه المهاجرون والأنصار، فإن أحب الأمور فيك وفيمن قبلك العافية، فإن قبلتها وإلا فأذن بحرب، وقد أكثرت في قتله عثمان، فادخل فيما دخل فيه الناس، ثم حاكم القوم إليّ، أحملك وإياهم على ما في كتاب الله وسنه نبيه، فأما تلك التي تريدها، فإنما هي خدعة الصبى عن الرضاع ".(1)

وقد رد جند معاوية سهل بن حنيف – عامل عليّ – من على حدود الشام، اعتراضاً على عزله، وطمعاً في الملك والسلطان، مخالفاً بذلك أمر أمير المؤمنين، وامتناعه بجيوش الشام ضد الخليفة الراشد، واتهامه – زوراً وباطلاً – بأن الإمام عليّ قاتل عثمان، ويجب القصاص من أمير المؤمنين ! وتم تعبئة أهل الشام على هذه الفرية والجناية والبهتان العظيم !

جاء في المنتظم: "وكان الرسول إلى معاوية سبرة الجهني، فلما قدم على معاوية لم يكتب معه شيئاً ولم يجبه، حتى إذا كان في الشهر الثالث من مقتل عثمان في صفر، دعا معاوية برجل من بني عبس يدعى قبيصة، فدفع إليه طومارا مختوما، عنوانه: من معاوية إلى علي، فقال له:

إذا دخلت المدينة فاقبض على أسفل الطومار، ثم أوصاه بما يقول، وسرح رسول علي معه، فخرجا فقدما المدينة في غرة ربيع الأول، فلما دخلا المدينة رفع العبسي الطومار كما أمره، وخرج الناس ينظرون إليه، فتفرقوا إلى منازلهم وقد علموا أن معاوية معترض، ومضى الرسول حتى دخل على علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فدفع إليه الطومار، ففض خاتمه فلم يجد في جوفه كتابة، فقال للرسول: ما وراءك؟ قال: آمن أنا؟ قال: نعم، إن الرسل آمنة لا تقتل، قال: ورائي أني تركت قوماً لا يرضون إلا بالْقَوَدِ، قال: ممن؟ قال:

(1) [الأخبار الطوال للدينوري، ج1، ص 157، السيرة وأخبار الخلفاء لابن حبان ج2، ص529]

من نفسك، وتركت ستين ألف شيخ يبكي تحت قميص عثمان وهو منصوب لهم، قد ألبسوه منبر دمشق "[1]

وفي المنتظم: "وفي سبب إظهار معاوية مخالفة علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فإنه بلغه أن عليا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لا أقره على عمله، فقَالَ معاوية: والله لا آلي له شيئاً ولا أبايعه، ولا أقدم عليه، فبعث إليه جرير بن عَبْد اللَّهِ البجلي يدعوه إلى الطاعة فأبى، فحينئذ عزم علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ على الخروج إلى صفين".[2]

وقبل البدء في قتال صفين كتب ابن الجوزي تحت عنوان: : (دعاء علي معاوية إلى الطاعة والجماعة)

"ومكث عليّ يومين لا يرسل إلى معاوية ولا يرسل إليه معاوية، ثم أرسل إليه عليّ رسولاً يدعوه إلى الله وإلى الطاعة، فأتاه فقَالَ: إن الدنيا عنك زائلة، وإنك راجع إلى الآخرة، وإن الله جازيك بما قدمت يداك، وإننا ننشدك الله أن تفرق جماعة هذه الأمة وأن تسفك دماءها بينها، فقَالَ للمتكلم: هلا أوصيت صاحبك بذلك؟ فقال: إن صاحبي أحق البرية كلها بهذا الأمر في الفضل والدين والسابقة في الإسلام والقرابة [من الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ] ، فقَالَ معاوية: ونطل دم عثمان [أي: نترك دم عثمان]، لا والله لا أفعل ذلك أبدا".[3]

وفي مرسلات عليّ لمعاوية قبل صفين، ما جاء في تاريخ ابن الأثير، قال شبث بن ربعي رسول عليّ: "إنه والله لا يخفى علينا ما تطلب، إنك لم تجد شيئا تستغوي به الناس، وتستميل به أهواءهم، وتستخلص به طاعتهم إلا قولك: قتل إمامكم مظلوما، فنحن نطلب بدمه، فاستجاب لك سفهاء طغام، وقد علمنا أنك أبطأت عنه بالنصر، وأحببت له القتل لهذه المنزلة التي أصبحت تطلب، ورب متمني أمر وطالبه يحول الله دونه، وربما أوتي المتمني أمنيته وفوق أمنيته، ووالله ما لك في واحدة منهما

---

(1) [المنتظم في تاريخ الأمم لابن الجوزي، ج5،ص 76]

(2) [المرجع السابق، ج5، ص 97]

(3) [المرجع السابق، ج5، ص 103]

خير! والله إن أخطأك ما ترجو، إنك لشر العرب حالا! ولئن أصبت ما تتمناه لا تصيبه حتى تستحق من ربك صلي النار! فاتق الله يا معاوية، ودع ما أنت عليه، ولا تنازع الأمر أهله.

قال: فحمد معاوية الله ثم قال: أما بعد فإن أول ما عرفت به سفهك وخفة حلمك، أن قطعت على هذا الحسيب الشريف سيد قومه منطقه، ثم اعترضت بعد فيما لا علم لك به، فقد كذبت ولؤمت أيها الأعرابي الجلف الجافي في كل ما ذكرت ووصفت! انصرفوا من عندي فليس بيني وبينكم إلا السيف."(1)

والعجيب أن العلاّمة ابن تيمية يؤيد هذا الكلام بعد صفحات قليلة بقوله: "وأما قول القائل: "إن علياً بدأهم بالقتال ". قيل له: وهم أولاً امتنعوا من طاعته ومبايعته، وجعلوه ظالما مشاركاً في دم عثمان، وقبلوا عليه شهادة الزور، ونسبوه إلى ما هو بريء منه.

وإذا قيل: هذا وحده لم يبح له قتالهم. قيل: ولا كان قتاله مباحاً لكونه عاجزاً عن قتل قتلة عثمان، بل لو كان قادراً على قتل قتلة عثمان، وقدر أنه ترك هذا الواجب: إما متأولاً وإما مذنباً، لم يكن ذلك موجباً لتفريق الجماعة، والامتناع عن مبايعته، ولمقاتلته: ومقاتلته، بل كانت مبايعته على كل حال ، أصلح في الدين، وأنفع للمسلمين، وأطوع لله ولرسوله من ترك مبايعته."(2)

وهذا هو الصواب إن شاء الله، ولعلنا نلحظ أن العلاّمة ابن تيمية عندما ينفعل ويغضب ويشتد في الرد على المخالفين.. يقع في الخطأ – كما هي الطبيعة البشرية – وعندما يسكن، ويتأمل، ويدقق النظر يكتب كأحسن المفكرين، وأضبط العلماء، فتقبل الله عنه أحسن ما عمل، وتجاوز عن سيئاته.

***

(1) [الكامل في التاريخ لابن الأثير، ج2، ص636]

(2) [منهاج السنة لابن تيمية، ج4، ص410]

المحور الرابع: اعتبار موقف معاوية هو: مجرد الامتناع السلمي من بيعة إمام عادل.

قال: "وفي الجملة فالذين قاتلهم الصديق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كانوا ممتنعين عن طاعة رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، والإقرار بما جاء به، فلهذا كانوا مرتدين، بخلاف من أقر بذلك ولكن امتنع عن طاعة شخص معين كمعاوية وأهل الشام ؛ فإن هؤلاء كانوا مقرين بجميع ما جاء به الرسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ: يقيمون الصلاة، ويؤتون الزكاة، وقالوا : نحن نقوم بالواجبات من غير دخول في طاعة علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لما علينا في ذلك من الضرر، فأين هؤلاء من هؤلاء؟ "[1]

إنَّ تصوير ما حدث في صفين على أنه مجرد الامتناع عن مبايعة إمام عادل، ثم القول بأن الامتناع عن المبايعة ليس فيه ما يوجب القتال، وليس كل من ترك طاعة الإمام يقاتل.. ليس صحيحاً على الجملة.

فقد تتم البيعة لإمام، ولكن قد يمتنع عن البيعة مسلم أو مجموعة من المسلمين.. ولكنهم مسالمين، لم يعلنوها حرباً ولم يصدر منهم البغي، ولم يسلوا السيوف، ولكن ربما ظهر لهم أن هذا الإمام ليس أهلاً لهذا المنصب أو لشبهة أو تأويل لهم، ولكنهم لم يشقوا وحدة المسلمين، فهؤلاء ليسوا بغاة ابتداء، وليس لأحد عليهم من سبيل.

وأما معاوية وحزبه فلم يكونوا مسالمين، بل رافضين للبيعة ممتنعين بالسلاح، طامعين في الملك والرياسة والسلطان، بل إن معاوية أراد القصاص من الإمام علي كما جاء في الروايات التاريخية التي تقول: "نريد القود من خيط نفسك"! فمعاوية هو الذي أشاع هذه الفرية، وجيّش الجيوش، وحزّب الأحزاب على الإمام عليّ - أفضل من في عصره - واستخدم الرشوة والخديعة في شراء الذمم والضمائر، كما تروي كتب التاريخ!

فهل هذا امتناع لشبهة أو تأويل أم امتناع لتفرقة الأمة، واغتصاب شورها، وثرواتها، وحقوقها؟!

---

(1) [منهاج السنة لابن تيمية، ج4، ص501]

ولمن كانوا يؤدون الزكاة؟ ومعاوية يقتطع بلاد الشام كلها لصالحه ويتصرف كأنه ملك؟

فعليّ – كرّم الله وجهه – لم يقاتل من أجل الرياسة أو لمجرد دخول معاوية في طاعته.. بل قاتل من أجل السنة، ووحدة الأمة، ومنع البدعة، وحفظ سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في سياسة الحكم والمال.

وبقي أن نقول كلمة في مسألة التأويل – وكما ذكرنا من قبل – إنه كان في جيش معاوية من كان يظن أن معاوية على الحق كذي الكلاع، وهناك من كان ممتنعاً عن مباشرة القتال – بل إنه كان يحذرهم من وعيد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فيهم – وهو عبد الله بن عمرو بن العاص، وهناك من كان يريد الدنيا، وهناك فئة امتناع بالسلاح، وهناك فئة العناد والاستكبار.. فكل هؤلاء في داخل "الفئة الباغية". وكل على نيته، فالصورة العامة هي البغي، أما تفصيل أحوال كل واحد فهي تختلف حسب كل مسلم، وكل نية. ويجب التفصيل في ذلك، حتى لا تختلط الأمور..

فمن البغي: (الخطأ، المروق، العناد، الامتناع، المحاربة) فعبد الله بن عمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان كانا في فئة واحدة، ولكن أين من أين ؟ ومعاوية لم يكن متأولاً في شيء، بل معانداً ممتنعاً من الخليفة الراشد، يبتغي ملك الشام، والقفز على الخلافة، وقاتل من أجل ذلك الملك؛ فلا يمكن تمرير الموقف ببساطة، فضلاً عن تبريره، والتماس الأعذار له.. كما فعل ابن تيمية غفر الله له.

***

المحور الخامس: سلب حديث "الفئة الباغية" معناه.[1]

وفيه:

- جعل البغي "اجتهاداً".
- عدم وجود شرط قتال الفئة الباغية.
- والتأويل المتعسف لآية قتل أهل البغي.
- جعل الفئة الباغية هي: من باشر قتل عمار.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: " أهل العلم في هذا الحديث على ثلاثة أقوال: فطائفة ضعفته لما روي عندها بأسانيد ليست ثابتة عندهم، ولكن رواه أهل الصحيح: رواه البخاري كما تقدم من حديث أبي سعيد: ورواه مسلم من غير وجه من حديث الحسن عن أمه عن أم سلمة رضي الله عنها، ومن حديث أبي سعيد. . عن أبي قتادة وغيره.

ومنهم من قال: هذا دليل على أن معاوية وأصحابه بغاة، وأن قتال علي لهم قتال أهل العدل لأهل البغي، لكنهم بغاة متأولون لا يُكفرون ولا يُفسقون.

ولكن يُقال (ويبدو هذا رأيه الأخير في هذا الأمر):

ليس في مجرد كونهم بغاة ما يوجب الأمر بقتالهم؛ فإن الله لم يأمر بقتال كل باغ، بل ولا أمر بقتال البغاة ابتداء، ولكن قال: {وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين. إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون} [سورة الحجرات]،

(1) سنعود مرة ثانية – إن شاء الله – إلى هذا الحديث لتفنيد محاولات الآخرين سلبه معناه في الباب الثالث.

فلم يأمر بقتال البغاة ابتداء، بل أمر إذا اقتتلت طائفتان من المؤمنين أن يصلح بينهما. وهذا يتناول ما إذا كانتا باغيتين أو إحداهما باغية.

ثم قال: {فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله} وقوله: {فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي} قد يقال: المراد به البغي بعد الإصلاح، ولكن هذا خلاف ظاهر القرآن؛ فإن قوله: {بغت إحداهما على الأخرى} يتناول الطائفتين المقتتلتين، سواء أصلح بينهما أو لم يصلح. كما أن الأمر بالإصلاح يتناول المقتتلتين مطلقا؛ فليس في القرآن أمر بقتال الباغي ابتداء، لكن أمر إذا اقتتلت طائفتان أن يصلح بينهما، وأنه إن بغت إحداهما على الأخرى بعد القتال أن تقاتل حتى تفيء. وهذا يكون إذا لم تجب إلى الإصلاح بينهما، وإلا فإذا أجابت إلى الإصلاح بينهما لم تقاتل، فلو قوتلت ثم فاءت إلى الإصلاح لم تقاتل، لقوله تعالى: {فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين} فأمر بعد القتال إلى أن تفيء أن يصلح بينهما بالعدل وأن يقسط.

وقتال الفتنة لا يقع فيه هذا، وذلك قد يكون لأن الله لم يأمر بالقتال ابتداء، ولكن أمر إذا اقتتلوا وبغت إحداهما على الأخرى بقتال الفئة الباغية. وقد تكون الآية أمراً بالإصلاح وقتال الباغية جميعاً لم يأمر بأحدهما، وقد تكون الطائفة باغية ابتداء، لكن لما بغت أمر بقتالها، وحينئذ لم يكن المقاتل لها قادراً لعدم الأعوان أو لغير ذلك، وقد يكون عاجزاً ابتداء عن قتال الفئة الباغية، أو عاجزاً عن قتال تفيء فيه إلى أمر الله، فليس كل من كان قادراً على القتال كان قادراً على قتال يفئ فيه إلى أمر الله، وإذا كان عاجزاً عن قتالها حتى تفيء إلى أمر الله، لم يكن مأمورا بقتالها: لا أمر إيجاب ولا أمر استحباب، ولكن قد يظن أنه قادر على ذلك، فتبين له في آخر الأمر أنه لم يكن قادراً. فهذا من الاجتهاد الذي يثاب صاحبه على حسن القصد وفعل ما أمر، وإن أخطأ فيكون له فيه أجر، ليس من الاجتهاد الذي يكون له فيه أجران؛ فإن هذا إنما يكون إذا وافق حكم الله في الباطن.

كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر، وإذا اجتهد فأصاب فله أجران» ومن الاجتهاد أن يكون ولي الأمر – أو نائبه – مخيراً بين أمرين فأكثر تخيير تحر للإصلاح، لا تخيير شهوة... والقتال إنما يكون لطائفة ممتنعة، فلو بغت ثم أجابت إلى الصلح بالعدل لم تكن ممتنعة، فلم يجز قتالها. ولو كانت باغية، وقد أمر بقتال الباغية إلى أن تفيء إلى أمر الله، أي ترجع، ثم قال: «فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل» فأمر بالإصلاح بعد قتال الفئة الباغية...

وليس في الآية أن كل من امتنع من مبايعة إمام عادل يجب قتاله بمجرد ذلك، وإن سمي باغياً لترك طاعة الإمام، فليس كل من ترك طاعة الإمام يقاتل، والصديق قاتل مانعي الزكاة لكونهم امتنعوا عن أدائها بالكلية، فقوتلوا بالكتاب والسنة، وإلا فلو أقروا بأدائها، وقالوا: لا نؤديها إليك، لم يجز قتالهم عند أكثر العلماء.

وأولئك لم يكونوا كذلك.

ولهذا كان القول الثالث في هذا الحديث – حديث عمار – إن قاتل عمار طائفة باغية، ليس لهم أن يقاتلوا عليا، ولا يمتنعوا عن مبايعته وطاعته، وإن لم يكن علي مأمورا بقتالهم، ولا كان فرضاً عليه قتالهم لمجرد امتناعهم عن طاعته، مع كونهم ملتزمين شرائع الإسلام، وإن كان كل من المقتتلتين متأولين مسلمين مؤمنين، وكلهم يستغفر لهم ويترحم عليهم، عملاً بقوله تعالى: {والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رءوف رحيم} [سورة الحشر]"(1)

"وأما الذين قالوا: إن معاوية – رضي الله عنه – كان مصيباً في قتاله له ولم يكن علي – رضي الله عنه – في قتاله لمعاوية، فقولهم أضعف من قول هؤلاء. وحجة هؤلاء أن معاوية – رضي الله عنه – كان طالباً بدم عثمان – رضي الله عنه – وكان هو ابن عمه ووليه، وبنو عثمان وسائر عصبته اجتمعوا إليه

(1) [منهاج السنة لابن تيمية، ج4، ص419]

وطلبوا من عليّ أن يمكنهم من قتلة عثمان أو يسلمهم إليهم، فامتنع عليّ من ذلك، فتركوا مبايعته فلم يقاتلوه، ثم إن علياً بدأهم بالقتال فقاتلوه دفعاً عن أنفسهم وبلادهم. قالوا: وكان علي باغياً عليهم.

وأما الحديث الذي روي عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال لعمار: " «تقتلك الفئة الباغية» " فبعضهم ضعفه، وبعضهم تأوله. فقال بعضهم معناه: الطالبة لدم عثمان – رضي الله عنه – كما قالوا: نبغي ابن عفان بأطراف الأسل. وبعضهم قال: ما يروى عن معاوية – رضي الله عنه – أنه قال لما ذكر له هذا الحديث: أو نحن قتلناه؟ إنما قتله علي وأصحابه حيث ألقوه بين أسيافنا. وروي عن علي – رضي الله عنه – أنه ذكر له هذا التأويل، فقال: فرسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ وأصحابه يكونون حينئذ قد قتلوا حمزة وأصحابه يوم أحد؛ لأنه قاتل معهم المشركين.

وهذا القول لا أعلم له قائلا من أصحاب الأئمة الأربعة ونحوهم من أهل السنة، ولكن هو قول كثير من المروانية ومن وافقهم... وهذا وأمثاله مما يبين شبهة الذين قاتلوه، ووجه اجتهادهم في قتاله، لكن لا يدل على أنهم كانوا مصيبين في ترك مبايعته وقتاله؛ وكون قتلة عثمان من رعيته لا يوجب أنه كان موافقا لهم "(1)

"فإن قال الذاب عن علي: (هؤلاء الذين قاتلهم علي كانوا بغاة، فقد ثبت في الصحيح أن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ قال لعمار بن ياسر – رضي الله عنه –: " «تقتلك الفئة الباغية» " وهم قتلوا عمارا.

فههنا للناس أقوال:

منهم من قدح في حديث عمار، ومنهم من تأوله على أن الباغي الطالب، وهو تأويل ضعيف.

وأما السلف والأئمة فيقول أكثرهم – كأبي حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم: لم يوجد شرط قتال الطائفة الباغية؛ فإن الله لم يأمر بقتالها ابتداء، بل أمر إذا اقتتلت طائفتان أن يصلح بينهما، ثم إن بغت

---

(1) [منهاج السنة لابن تيمية، ج4، ص404]

إحداهما على الأخرى قوتلت التي تبغي. وهؤلاء قوتلوا ابتداء قبل أن يبدءوا بقتال. ومذهب أبي حنيفة وأحمد وغيرهما أن مانعي الزكاة إذا قالوا: نحن نؤديها بأنفسنا ولا ندفعها إلى الإمام، لم يكن له قتالهم. ولهذا كان هذا القتال عند أحمد وغيره – كمالك – قتال فتنة. وأبو حنيفة يقول: لا يجوز قتال البغاة حتى يبدءوا بقتال الإمام. وهؤلاء لم يبدءوه."(1)

"فمن قاتل علياً: فإن كان باغياً فليس ذلك بمخرجه من الإيمان، ولا بموجب له النيران، ولا مانع له من الجنان؛ فإن البغي إذا كان بتأويل كان صاحبه مجتهداً".(2)

" ثم {إن عماراً تقتله الفئة الباغية} ليس نصاً في أن هذا اللفظ لمعاوية وأصحابه؛ بل يمكن أنه أريد به تلك العصابة التي حملت عليه حتى قتلته، وهي طائفة من العسكر، ومن رضي بقتل عمار كان حكمه حكمها. ومن المعلوم أنه كان في العسكر من لم يرض بقتل عمار: كعبد الله بن عمرو بن العاص، وغيره؛ بل كل الناس كانوا منكرين لقتل عمار، حتى معاوية، وعمرو"(3)

وخلاصة قول ابن تيمية:

لم يوجد شرط قتال الفئة الباغية، وهذا قول السلف وأكثر الأئمة! ويؤكد – في كل مرة – على أن القتال "قتال فتنة"، ويؤكد أيضاً أن معاوية وفئته لم يبدءوا بقتال، وإن لهم اجتهاداً وتأويلاً – وإن كان مخطئاً – في قتال الإمام عليّ، كما لا يوجد ما يُوجب قتالهم من طرف الإمام عليّ، وخلص من آية قتال أهل البغي إلى أنه ليس "كل من امتنع من مبايعة إمام عادل يجب قتاله بمجرد ذلك، وإن سمي باغياً لترك طاعة الإمام، فليس كل من ترك طاعة الإمام يقاتل"، ويمكن حمل حديث الفئة الباغية على إنه من باشر قتل عمار، وإن الجميع مسلمون يُستغفر له، ويُترحم عليهم.

---

(1) [منهاج السنة لابن تيمية، ج4، ص390]

(2) [المرجع السابق، ج4، ص394]

(3) [مجموع الفتاوى لابن تيمية، ج35، ص76]

ولا ندري أين قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم "لم يوجد في (حروب عليّ) شرط قتال الطائفة الباغية"؟!

فجميع المذاهب الأربعة تعتبر قتال الإمام عليّ هو قتال لأهل البغي، كما سنُبين لاحقاً.

ومعاوية وحزبه بنص الحديث المتواتر "فئة باغية" فكيف نقول "لم يوجد شرط قتال الفئة الباغية"؟!!

وإننا نستطيع أن نفهم غضب العلاّمة ابن تيمية في رده على الرافضي، ويحاول بأي طريقة رد كل مزاعمه الباطلة، ولعله خشي أن يُتخذ من حديث "الفئة الباغية" وسيلة لنشر المذهب الرافضي[1]..

ولكننا نخشى كذلك أن يُتخذ من محاولة سلب حديث "الفئة الباغية" معناه.. وسيلة لشرعنة الملك العضوض، وتصحيح مسلكه..

ونخشى أن يأتي طاغية فيسرق ثروات الأمة، ويستعبد شعوبها.. ويتلاعب بدين الله وكتابه، ويقول – أو تقول له المؤسسة الدينية – إنه متأول ومجتهد؛ وله الأجر الحسن!

(1) [لذا فهو يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وأيضا فأهل السنة يحبون الذين لم يقاتلوا علياً أعظم مما يحبون من قاتله، ويفضلون من لم يقاتله على من قاتله، كسعد بن أبي وقاص، وأسامة بن زيد، ومحمد بن مسلمة، وعبد الله بن عمر – رضي الله عنهم –. فهؤلاء أفضل من الذين قاتلوا علياً عند أهل السنة. والحب لعلي وترك قتاله خير بإجماع أهل السنة من بغضه وقتاله. وهم متفقون على وجوب موالاته ومحبته، وهم من أشد الناس ذباً عنه، ورداً على من يطعن عليه من الخوارج وغيرهم من النواصب، لكن لكل مقام مقال...

وأهل السنة من أشد الناس بغضاً وكراهة لأن يتعرض له (أي: الإمام عليّ) بقتال أو سب، بل هم كلهم متفقون على أنه أجل قدراً، وأحق بالإمامة، وأفضل عند الله وعند رسوله وعند المؤمنين من معاوية وأبيه وأخيه الذي كان خيراً منه، وعليّ أفضل ممن هو أفضل من معاوية – رضي الله عنه –، فالسابقون الأولون الذين بايعوا تحت الشجرة كلهم أفضل من الذين أسلموا عام الفتح، وفي هؤلاء خلق كثير أفضل من معاوية، وأهل الشجرة أفضل من هؤلاء كلهم، وعليّ أفضل جمهور الذين بايعوا تحت الشجرة" (منهاج السنة ج4، ص 395)]

وأوضح مثال للتأول في هذه القضية هو موقف عبد الله بن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ الذي كان في صف معاوية.. ولكنه لم يقاتل الخليفة الشرعي، ولكنه تأول أن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ أمره أن يُطع أباه، فكان معهم وليس يقاتل.. فهذا هو الذي نقول عليه المتأول.

فالأمر إما أن يكون تأولاً أو بغياً، ولا يجتمعان أبداً.. فلا يكون البغي اجتهاداً بأي حال من الأحوال، فالبغي دعوة إلى النار.

ولو كان قتال المسلمين والبغي عليهم بالتأول والاجتهاد فقد استُبيحت الأمة بذلك ورخصت دمائها، فالقتل إما أن يكون خطئاً – عن غير قصد – وحكمه في الشريعة معلوم..

وفي قصة موسى عَلَيْهِٱلسَّلَامُ مع المصري الذي قتله بالخطأ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَـٰذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَـٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ ۖ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِى مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِى مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ۖ قَالَ هَـٰذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ۖ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ. قَالَ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى فَاغْفِرْ لِى فَغَفَرَ لَهُ ۚ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [القصص(15، 16)].
فحتى القتل الخطأ ظلم للنفس!

وإما أن يكون عمداً وحكمه في الشريعة معلوم..

وإما أن يكون اعتداء على السلطة الشرعية – صاحبة الشرعية الإسلامية الحقة – عن طريق فئة ممتنعة بسلاحها إما بجهل وإما بطمع في منصب أو مال، فهؤلاء هم "البغاة المعتدون"، وليسوا مجتهدين بأي حال من الأحوال، وإنْ قيل إنهم تأولوا أمراً فهذا يعني أنهم من أهل الإسلام فقط، لم يخرجوا بجريمتهم وبغيهم من ملة الإسلام، ولا يُسحب ذلك على الاجتهاد والأجر الحسن!

وصحيح إنَّ من ترك طاعة الإمام العادل لا يُقاتل، فهذا في الامتناع السلمي.. ويا ليتها كانت معارضة سلمية – غالية أو معتدلة – لطلب حق من الحقوق، ولكنها كانت محاولة من دولة شبه

مستقلة هي الشام، تحاول القفز على أمر الخلافة، وتسلب المسلمين حقوقهم، وتُبدل سنة نبيهم صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، فهذا الذي قام من أجله الإمام عليّ، والذي يتغافل عنه ابن تيمية في كل مرة!

وصحيح أيضاً إن حروب الجمل وصفين – وأمثالها – لا تخرج صاحبها من ملة الإسلام، والجميع مسلمون يُستغفر لهم، ويُترحم عليهم.. ولكن لا تأويل في أمر البغي والظلم، فلا يمكن لأحد أن يبغي ويَظلم ويستبد ونقول له: إن هذا "تأويل، واجتهاد" سيكون لك به أجر!

وحديث الفئة الباغية فيه: "يدعوهم إلى الجنة، ويدعونه إلى النار" فالبغي ذنب عظيم يدعو إلى النار، وليس هو بتأويل ولا اجتهاد.

إنَّ حقيقة الاجتهاد: هو بذل غاية الجهد في البحث عن الحق. والاجتهاد الخاطئ: هو خفاء وجه الحق، والغبش حوله.. لعلة أو ظرف ما، مع النية القاطعة في التزام الحق متى ظهر، دونما اعتبار لخسارة أتباع أو منصب أو جاه..

فهل بعد مقتل عمار خفاء أو حُجة للبغاة؟!

***

المحور السادس: رد أقوال الفقهاء في قتال البغاة.

قال: "واعلم أن طائفة من الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد جعلوا قتال مانعي الزكاة وقتال الخوارج جميعاً من قتال البغاة، وجعلوا قتال الجمل وصفين من هذا الباب. وهذا القول خطأ مخالف لقول الأئمة الكبار، وهو خلاف نص مالك وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم من أئمة السلف، ومخالف للسنة الثابتة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؛ فإن الخوارج أمر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بقتالهم، واتفق على ذلك الصحابة. وأما القتال بالجمل وصفين فهو قتال فتنة، وليس فيه أمر من الله ورسوله ولا إجماع من الصحابة. وأما قتال مانعي الزكاة إذا كانوا ممتنعين عن أدائها بالكلية، أو عن الإقرار بها؛ فهو أعظم من قتال الخوارج."(1)

"والمصنفون في الأحكام: يذكرون قتال البغاة والخوارج جميعاً وليس عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في " قتال البغاة " حديث إلا حديث كوثر بن حكيم عن نافع وهو موضوع. وأما كتب الحديث المصنفة مثل: صحيح البخاري والسنن فليس فيها إلا قتال أهل الردة والخوارج، وهم أهل الأهواء، وكذلك كتب السنة المنصوصة عن الإمام أحمد ونحوه. وكذلك - فيما أظن - كتب مالك وأصحابه ليس فيها باب قتال البغاة وإنما ذكروا أهل الردة وأهل الأهواء، وهذا هو الأصل الثابت بكتاب الله وسنة رسوله، وهو الفرق بين القتال لمن خرج عن الشريعة والسنة فهذا الذي أمر به النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. وأما القتال لمن لم يخرج إلا عن طاعة إمام معين فليس في النصوص أمر بذلك فارتكب الأولون ثلاثة محاذير:

- الأول: قتال من خرج عن طاعة ملك معين وإن كان قريباً منه ومثله - في السنة والشريعة - لوجود الافتراق، والافتراق هو الفتنة.

(1) [منهاج السنة لابن تيمية، ج4، ص 501]

والثاني: التسوية بين هؤلاء وبين المرتدين عن بعض شرائع الإسلام.

والثالث: التسوية بين هؤلاء وبين قتال الخوارج المارقين من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية؛ ولهذا تجد تلك الطائفة يدخلون في كثير من أهواء الملوك وولاة الأمور، ويأمرون بالقتال معهم لأعدائهم بناء على أنهم أهل العدل وأولئك البغاة"(1)

"فمن سوى بين قتال الصحابة الذين اقتتلوا بالجمل وصفين وبين قتال ذي الخويصرة التميمي وأمثاله من الخوارج المارقين والحرورية المعتدين: كان قولهم من جنس أقوال أهل الجهل والظلم المبين. ولزم صاحب هذا القول أن يصير من جنس الرافضة والمعتزلة الذين يُكفرون أو يُفسقون المتقاتلين بالجمل وصفين.. كما يقال مثل ذلك في الخوارج المارقين؛ فقد اختلف السلف والأئمة في كفرهم على قولين مشهورين مع اتفاقهم على الثناء على الصحابة المقتتلين بالجمل وصفين، والإمساك عما شجر بينهم. "(2)

خلاصة قول ابن تيمية:

إنَّ اعتبار قتال الجمل وصفين قتال أهل البغي هو أمر مخالف لأئمة السلف، ومخالف للسنة الثابتة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فهو "قتال فتنة" ليس فيه أمر من الله ورسوله وإجماع الصحابة! ومن يساوي بين قتال الخوارج وقتال الجمل وصفين فكلامه من جنس كلام أهل الجهل والظلم المبين.

وكتب الحديث والسنن ليس فيها قتال البغاة، إنما فقط أهل الردة والخوارج. وجعل مانعي الزكاة والخوارج من المرتدين، وأخيراً: اعتبر قتال البغاة مُدخلاً لتحقيق أطماع الملوك.

---

(1) [مجموع الفتاوى لابن تيمية، ج4، ص 451]

(2) [المرجع السابق، ج35، ص56]

لقد اعتبر فقهاء المذاهب الأربعة: الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، أن جميع حروب الإمام عليّ هي في باب "قتال أهل البغي" وكذلك أئمة التفسير، فهذا إجماع الأمة كلها، ولا أدري كيف يقول ابن تيمية أن ذلك "مخالف لأئمة السلف"؟! وكيف يقول مخالف للسنة الثابتة عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ؟! ولماذا يختص الخوارج ومانعي الزكاة بالحط عليهم والقتال؟! ألا يكون لهم تأويل واجتهاد كغيرهم؟!

قال ابن تيمية: "وكان علي رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ مسروراً لقتال الخوارج ويروي الحديث عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ في الأمر بقتالهم؛ وأما قتال " صفين " فذكر أنه ليس معه فيه نص؛ وإنما هو رأي رآه، وكان أحياناً يحمد من لم ير القتال."[1]

والإمام عليّ لم يكن مسروراً بقتال الخوارج، ولا قتال أهل صفين، ولا غيرهم من أهل القبلة، بل هو أمر اضطر إليه؛ لإعادة سنة النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ إلى وضعها في السياسة والحكم.. ويتجاهل ابن تيمية الحديث المتواتر في أمر صفين، وهو حديث عمار، ويقول: "ليس معه فيه نص"!

أما قوله: "إنما هو رأي رآه" **فالرواية عند مسلم**: عَنْ قَيْسٍ بن عباد، قَالَ: قُلْتُ لِعَمَّارٍ أَرَأَيْتُمْ صَنِيعَكُمْ هَذَا الَّذِي صَنَعْتُمْ فِي أَمْرِ عَلِيٍّ أَرَأْيًا رَأَيْتُمُوهُ أَوْ شَيْئًا عَهِدَهُ إِلَيْكُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ فَقَالَ: مَا عَهِدَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ شَيْئًا لَمْ يَعْهَدْهُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَلَكِنْ حُذَيْفَةُ أَخْبَرَنِي، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ قَالَ:

قَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ: "**فِي أَصْحَابِي اثْنَا عَشَرَ مُنَافِقًا، فِيهِمْ ثَمَانِيَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ثَمَانِيَةٌ مِنْهُمْ تَكْفِيكَهُمُ الدُّبَيْلَةُ وَأَرْبَعَةٌ**"، لَمْ أَحْفَظْ مَا قَالَ شُعْبَةُ فِيهِمْ "[2]

(1) [مجموع الفتاوى لابن تيمية، ج35، ص55]

(2) [صحيح مسلم/ 2780]

وعند الإمام أحمد: "عَنْ قَيْسِ بْنِ عَبَّادٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَمَّارٍ: أَرَأَيْتَ قِتَالَكُمْ رَأْيًا رَأَيْتُمُوهُ. قَالَ حَجَّاجٌ: أَرَأَيْتَ هَذَا الْأَمْرَ يَعْنِي قِتَالَهُمْ رَأْيًا رَأَيْتُمُوهُ؟ فَإِنَّ الرَّأْيَ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ، أَوْ عَهْدٌ عَهِدَهُ إِلَيْكُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: مَا عَهِدَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا لَمْ يَعْهَدْهُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " إِنَّ فِي أُمَّتِي " قَالَ شُعْبَةُ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: حَدَّثَنِي حُذَيْفَةُ: "**إِنَّ فِي أُمَّتِي اثْنَيْ عَشَرَ مُنَافِقًا**"، فَقَالَ:

"لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، وَلَا يَجِدُونَ رِيحَهَا حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ، ثَمَانِيَةٌ مِنْهُمْ تَكْفِيكَهُمُ الدُّبَيْلَةُ، سِرَاجٌ مِنْ نَارٍ يَظْهَرُ فِي أَكْتَافِهِمْ حَتَّى يَنْجُمَ فِي صُدُورِهِمْ"(1)

فقبل مقتل عمار.. فعهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لا يتحقق في أي من الطرفين بعد – وإن كان عليّ على الحق – ولكن بعد مقتل عمار، فقد تحقق عهد رسول الله، بأن الفئة الباغية هي التي ستقتله، وهذا الحديث هو حديث متواتر عام، وليس عهداً خاصاً حدّث به رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عماراً وحده..

كما أن تعريض عمار بالمنافقين في رواية مسلم وأحمد.. ذات دلالة خطيرة لا يمكن إغفالها، كما لا يمكن في ذات الوقت إطلاق الاتهامات والتعيين بها دون دليل قاطع، فنحن ننافح عن قضية الحق والعدل، لا قضية أشخاص وأسماء.

***

(1) [مسند أحمد/ 18404]

ولقد شرّح الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الأم مسألة مانعي الزكاة والبغاة تفصيلاً.. وذكر أحوال مانعي الزكاة، وقد سبق الرد على العلاّمة ابن تيمية في مسألة "فتوى الطوائف الممتنعة"(1) فهو يصر إصراراً شديداً على تكفير مانعي الزكاة والخوارج، ويحكي إجماعاً(2) لا وجود له على أن هذا قول أئمة السلف! ولا يعتبر بوجود قتال البغاة الذي قال به أئمة الفقه، وأصحاب السنن، وأئمة أصول الفقه، وأئمة المفسرين!

وأما الملوك الظالمين فلم يكن يعوزهم باب قتال البغاة؛ فقد كانوا يعتبرون كل معترض على ظلمهم، وكل صادع بالحق في أمرهم من الخوارج المارقين، وإن عجزوا اتهموهم بالزندقة وقتلوهم!

وبسبب فتوى العلاّمة ابن تيمية في الطوائف الممتنعة – وغيرها من الظروف والملابسات – التقطت بعض الجماعات السلفية الجهادية هذه الفتوى، فراحت تحارب السلطات الباغية الفاسدة في بلادنا بدعوى الردة؛ فأدى ذلك إلى درجات مختلفة من الغلو، والانشغال به عن معركة الأمة مع الطغيان.. وكان هذا الغلو من أحد أسباب فساد المشروع الجهادي برمته، إضافة إلى التصور الاستبدادي عن الحكم؛ فتخلّت عنهم الأمة، وفشلت التضحيات في الخروج بالأمة من هذا المأزق التاريخي.

فماذا قال الأئمة – الذين قولهم من جنس أقوال أهل الجهل والظلم المبين، بزعم ابن تيمية، الذي ألزمهم بأقوال الرافضة والمعتزلة – في قتال البغاة؟

في كتاب الأم للشافعي: "كتاب أهل البغي وأهل الردة"

"باب السِّيرَةِ فِي أَهْلِ الْبَغْيِ: رُوِيَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عنهما، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، فَقَالَ: " مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَكْرَمَ غَلَبَةً مِنْ أَبِيكَ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ وَلِينَا يَوْمَ الْجَمَلِ فَنَادَى مُنَادِيهِ لَا يُقْتَلُ مُدْبِرٌ وَلَا يُذَفِفْ عَلَى جَرِيحٍ ". قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَذَكَرْتُ هَذَا

(1) [راجع – إن شئت – بحث: الفئة الباغية]

(2) أنصح بتدقيق النظر والتمحيص عندما يحكي العلاّمة ابن تيمية الإجماع عن أمر ما، لأن الذاكرة أحياناً تخدع صاحبها.

الْحَدِيثَ لِلدَّرَاوَرْدِيِّ فَقَالَ: مَا أَحْفَظُهُ يُرِيدُ يَعْجَبُ بِحِفْظِهِ هَكَذَا ذَكَرَهُ جَعْفَرٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قال الدَّرَاوَرْدِيُّ أَخْبَرَنَا جَعْفَرٌ، عَنْ أَبِيهِ، " أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ كَانَ لَا يَأْخُذُ سَلَبًا وَأَنَّهُ كَانَ يُبَاشِرُ الْقِتَالَ بِنَفْسِهِ، وَأَنَّهُ كَانَ لَا يَذْفِفُ عَلَى جَرِيحٍ وَلَا يَقْتُلُ مُدْبِرًا "(1)

إِمَّا مَا قُلْنَا بِالِاسْتِدْلَالِ بِحُكْمِ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ وَفِعْلِ مَنْ يُقْتَدَى بِهِ مِنَ السَّلَفِ، فَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ قَدْ أَسَرَ غَيْرَ وَاحِدٍ مِمَّنْ مَنَعَ الصَّدَقَةَ فَمَا ضَرَبَهُ وَلَا قَتَلَهُ، وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَدْ أَسَرَ وَقَدَرَ عَلَى مَنِ امْتَنَعَ فَمَا ضَرَبَهُ وَلَا قَتَلَهُ... أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي فَاخِتَةَ، أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أُتِيَ بِأَسِيرٍ يَوْمَ صِفِّينَ، فَقَالَ: لَا تَقْتُلْنِي صَبْرًا، فَقَالَ عَلِيٌّ: "لَا أَقْتُلُكَ صَبْرًا إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ فَخَلَّى سَبِيلَهُ، ثُمَّ قَالَ: أَفِيكَ خَيْرٌ أَتُبَايِعُ ؟"(2)

فكان الإمام الشافعي – وغيره من السادة العلماء والأئمة – يعتبرون مانعي الزكاة – من غير المرتدين – وأهل الجمل وصفين والنهروان من البغاة، وقاتلهم يكون قتال "أهل البغي".

وفي السنن الصغرى للبيهقي: باب السيرة في قتال أهل البغي، وساق أحاديث مانعي الزكاة وأهل الجمل وصفين والنهروان، وساق حديث عدم اتباع المدبر بسنده: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، نَا أَبُو الْوَلِيدِ الْفَقِيهُ، نَا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، نَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: "أَمَرَ عَلِيٌّ مُنَادِيَهُ يُنَادِي يَوْمَ الْبَصْرَةِ لَا يُتْبَعُ مُدْبِرٌ وَلا يُذَفَّفُ عَلَى جَرِيحٍ، وَلا يُقْتَلُ أَسِيرٌ، وَمَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَلْقَى سِلاحَهُ فَهُوَ آمِنٌ، وَلَمْ يَأْخُذْ مِنْ مَتَاعِهِمْ شَيْئًا"(3)

وفي السنن الكبرى للبيهقي أيضاً: "بَابُ أَهْلِ الْبَغْيِ إِذَا فَاءُوا لَمْ يُتْبَعْ مُدْبِرُهُمْ، وَلَمْ يُقْتَلْ أَسِيرُهُمْ، وَلَمْ يُجْهَزْ عَلَى جَرِيحِهِمْ، وَلَمْ يُسْتَمْتَعْ بِشَيْءٍ مِنْ أَمْوَالِهِمْ" وساق أحاديث أهل الجمل وصفين والنهروان.

(1) [الأم للإمام الشافعي/ 4 : 234]

(2) [المرجع السابق/ 4 : 242]

(3) [السنن الصغير للبيهقي/ (3398) | (ج 2 : ص 228)]

وفي شرح السنة للبغوي: "كتاب قتال أهل البغي" وساق الأحاديث نفسها.

وهذه جملة من كتب الفقهاء والمصنفين في الأحكام:

المغني لابن قدامة الحنبلي (المتوفى: 620هـ):

"كتاب قتال أهل البغي والأصل في هذا الباب قول الله سبحانه: {وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله} [الحجرات: 9] إلى قوله: {إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم} [الحجرات: 10] . ففيها خمس فوائد: أحدها أنهم لم يخرجوا بالبغي عن الإيمان، فإنه سماهم مؤمنين. الثانية، أنه أوجب قتالهم. الثالثة، أنه أسقط قتالهم إذا فاءوا إلى أمر الله. الرابعة، أنه أسقط عنهم التبعة فيما أتلفوه في قتالهم.

الخامسة أن الآية أفادت جواز قتال كل من منع حقا عليه. وروى عبد الله بن عمرو وقال: سمعت رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِۦوَسَلَّمَ يقول: «من أعطى إماماً صفقة يده، وثمرة فؤاده، فليطعه ما استطاع، فإن جاء آخر ينازعه، فاضربوا عنق الآخر.» رواه مسلم. وروى عرفجة، قال: قال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِۦوَسَلَّمَ: «ستكون هنات وهنات. ورفع صوته: ألا ومن خرج على أمتي وهم جميع، فاضربوا عنقه بالسيف، كائنا من كان» . فكل من ثبتت إمامته، وجبت طاعته، وحرم الخروج عليه وقتاله؛ لقول الله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم} [النساء: 59] . وروى عبادة بن الصامت قال: «بايعنا رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِۦوَسَلَّمَ على السمع والطاعة، في المنشط والمكره، وأن لا ننازع الأمر أهله» .

وروي عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِۦوَسَلَّمَ أنه قال: «من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة، فمات، فميتته جاهلية» . رواه ابن عبد البر من حديث أبي هريرة وأبي ذر وابن عباس، كلها بمعنى واحد. وأجمعت

الصحابة – رضي الله عنهم –، على قتال البغاة، فإن أبا بكر – رضي الله عنه – قاتل مانعي الزكاة، وعلي – رضي الله عنه – قاتل أهل الجمل وصفين وأهل النهروان ".[1]

وقال القرطبي (المالكي) في تفسيره:

"هذه الآية {وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا} دليل على وجوب قتال الفئة الباغية المعلوم بغيها على الإمام أو على أحد من المسلمين ، وعلى فساد قول من منع من قتال المؤمنين ، واحتج بقوله – عليه السلام – : (قتال المؤمن كفر) . ولو كان قتال المؤمن الباغي كفراً لكان الله تعالى قد أمر بالكفر، تعالى الله عن ذلك!

وقد قاتل الصديق – رضي الله عنه – : من تمسك بالإسلام وامتنع من الزكاة، وأمر ألا يتبع مول ، ولا يجهز على جريح ، ولم تحل أموالهم ، بخلاف الواجب في الكفار . وقال الطبري: لو كان الواجب في كل اختلاف يكون بين الفريقين الهرب منه ولزوم المنازل لما أقيم حد ولا أبطل باطل ، ولوجد أهل النفاق والفجور سبيلاً إلى استحلال كل ما حرم الله عليهم من أموال المسلمين وسبي نسائهم وسفك دمائهم ، بأن يتحزبوا عليهم ، ويكف المسلمون أيديهم عنهم ، وذلك مخالف لقوله – عليه السلام : (خذوا على أيدي سفهائكم)"

وقال القاضي أبو بكر بن العربي (المالكي) : "هذه الآية أصل في قتال المسلمين ، والعمدة في حرب المتأولين ، وعليها عول الصحابة ، وإليها لجأ الأعيان من أهل الملة ، وإياها عنى النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ بقوله : (تقتل عمارا الفئة الباغية) . وقوله – عليه السلام – في شأن الخوارج: (يخرجون على خير فرقة أو على حين فرقة) ، والرواية الأولى أصح ، لقوله – عليه السلام – : (تقتلهم أولى الطائفتين إلى الحق) . وكان الذي قتلهم علي بن أبي طالب ومن كان معه. فتقرر عند علماء

(1) [المغني لابن قدامة الحنبلي، ج8، ص 523 ط مكتبة القاهرة]

المسلمين وثبت بدليل الدين أن عليا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان إماماً، وأن كل من خرج عليه باغ، وأن قتاله واجب حتى يفيء إلى الحق وينقاد إلى الصلح ".[1]

وفي المهذب للشيرازي (الشافعي):

"فصل إذا خرجت على الإمام طائفة من المسلمين و رامت خلعه بتأويل أو منعت حقاً توجب عليها بتأويل، و خرجت عن قبضة الإمام و امتنعت بمنعة قاتلها الإمام لقوله عز و جل {وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله} (الحجرات 9) ولأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قاتل مانعي الزكاة، و قاتل علي كرم الله وجهه أهل البصرة يوم الجمل، و قاتل معاوية بصفين، و قاتل الخوارج بالنهروان، ولا يبدأ القتال حتى يسألهم ما ينقمون منه فإن ذكروا مظلمة أزالها، وإن ذكروا علة يمكن إزاحتها أزاحها، وإن ذكروا شبهة كشفها لقوله تعالى: {فأصلحوا بينهما}"[2]

وفي الخراج لأبي يوسف (الحنفي):

والسؤال عن قتال أهل البغي:

"مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ إِذَا حَارَبُوا، كَيْفَ يُقَاتَلُونَ، قَبْلَ أَنْ يُدْعَوْا أَوْ بَعْدَ مَا يُدْعَوْا؟ وَمَا الْحُكْمُ فِي أَمْوَالِهِمْ، وَنِسَائِهِمْ، وَذَرَارِيهِمْ وَمَا أَجْلَبُوا بِهِ فِي عَسْكَرِهِمْ؟ فَإِنَّ الصَّحِيحَ عِنْدَنَا مِنَ الأَخْبَارِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يُقَاتِلْ قَوْمًا قَطُّ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ مِمَّنْ خَالَفَهُ حَتَّى يَدْعُوهُمْ، وَأَنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ بَعْدَ قِتَالِهِمْ وَظُهُورِهِ عَلَيْهِمْ لِشَيْءٍ مِنْ مَوَارِيثِهِمْ، وَلا لِنِسَائِهِمْ، وَلا لِذَرَارِيهِمْ، وَلَمْ يَقْتُلْ مِنْهُمْ أَسِيرًا، وَلَمْ يُذَفِّفْ مِنْهُمْ عَلَى جَرِيحٍ، وَلَمْ يَتْبَعْ مِنْهُمْ مُدْبِرً..

(1) [الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ج16، ص317]

(2) [المهذب في فقه الإمام الشافعي للشيرازي، ج3، ص249]

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ: " كَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا أُتِيَ بِالأَسِيرِ يَوْمَ صِفِّينَ أَخَذَ دَابَّتَهُ، وَسِلاحَهُ، وَأَخَذَ عَلَيْهِ أَنْ لا يَعُودَ وَخَلَّى سَبِيلَهُ ".(1)

ومثله عند المالكية.. وكلهم يصوغ أبواب فقه قتال البغاة على فعل أمير المؤمنين عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.. فهو ابتداء أعلم منهم بالسنة، وأبصر منهم بالقضاء، "وكان أبو حنيفة، يقول: "لولا أن علياً قاتل أهل القبلة، ما درينا كيف الحكم فيهم."(2)

والإمام الشافعي يجعل كذلك سيرة أبي بكر الصديق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أسبق في قتال أهل القبلة من البغاة، وأن الإمام عليّ سار على نهجه، وقطع الشافعي بأن قتال مانعي الزكاة المتأولين كان قتال أهل البغي، فهذا هو الإجماع الحق بإذن الله.(3)

***

(1) [الخراج لأبي يوسف، ج 1، ص 215]

(2) [غريب الحديث للخطابي، ج2، ص181]

(3) لمزيد من الاطلاع على أقوال الفقهاء، والبحث في مسألة مانعي الزكاة، وغيرها، راجع بحث: الفئة الباغية.

المحور السابع: جعل معاوية صاحب حق، وهو الطائفة المنصورة.

قال: "وإن قيل: إن عثمان فعل أشياء أنكروها. قيل: تلك الأشياء لم تبح خلعه ولا قتله، وإن أباحت خلعه وقتله كان ما نقموه على عليّ أولى أن يبيح ترك مبايعته؛ فإنهم إن ادعوا على عثمان نوعاً من المحاباة لبني أمية فقد ادعوا على عليّ تحاملاً عليهم وتركاً لإنصافهم، وأنه بادر بعزل معاوية، ولم يكن ليستحق العزل؛ فإن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ ولى أباه أبا سفيان على نجران ... وقد ثبت في الصحيح عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ أنه قال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم» . قال مالك بن يخامر: سمعت معاذاً يقول: " وهم بالشام " قالوا: "وهؤلاء كانوا عسكر معاوية "... وقد أشاروا على عليّ بتولية معاوية. قالوا: يا أمير المؤمنين توليه شهراً واعزله دهراً. ولا ريب أن هذا كان هو المصلحة، إما لاستحقاقه وإما لتأليفه واستعطافه فإذا قيل: إن علياً كان مجتهداً في ذلك.

قيل: وعثمان كان مجتهداً فيما فعل. وأين الاجتهاد في تخصيص بعض الناس بولاية أو إمارة أو مال، من الاجتهاد في سفك المسلمين بعضهم دماء بعض، حتى ذل المؤمنون وعجزوا عن مقاومة الكفار، حتى طمعوا فيهم وفي الاستيلاء عليهم؟ ولا ريب أنه لو لم يكن قتال، بل كان معاوية مقيماً على سياسة رعيته، وعليّ مقيماً على سياسة رعيته، لم يكن في ذلك من الشر أعظم مما حصل بالاقتتال... وأما معاوية وأعوانه فيقولون: إنما قاتلنا علياً قتال دفع عن أنفسنا وبلادنا؛ فإنه بدأنا بالقتال فدفعناه بالقتال ولم نبتدئه بذلك ولا اعتدينا عليه. فإذا قيل لهم: هو الإمام الذي كانت تجب طاعته عليكم ومبايعته وأن لا تشقوا عصا المسلمين. قالوا: ما نعلم أنه إمام تجب طاعته؛ لأن ذلك عند الشيعة إنما يعلم بالنص، ولم يبلغنا عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ نص بإمامته ووجوب طاعته. ولا ريب أن عذرهم في هذا ظاهر، فإنه لو قدر أن النص الجلي الذي تدعيه الإمامية حق، فإن هذا قد كتم وأخفي في زمن أبي بكر وعمر وعثمان – رضي الله عنهم –، فلم يجب أن يعلم معاوية وأصحابه مثل ذلك لو كان حقا، فكيف إذا كان باطلا؟!

وأما قوله: " الخلافة ثلاثون سنة " ونحو ذلك. فهذه الأحاديث لم تكن مشهورة شهرة يعلمها مثل أولئك؛ إنما هي من نقل الخاصة لا سيما وليست من أحاديث الصحيحين وغيرهما. وإذا كان عبد الملك بن مروان خفي عليه قول النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ لعائشة - رضي الله عنها -: " «لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية لنقضت الكعبة، ولألصقتها بالأرض، ولجعلت لها بابين» " ونحو ذلك، حتى هدم ما فعله ابن الزبير، ثم لما بلغه ذلك قال: وددت أني وليته من ذلك ما تولاه. مع أن حديث عائشة - رضي الله عنها - ثابت صحيح متفق على صحته عند أهل العلم، فلأن يخفى على معاوية وأصحابه قوله: " «الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تصير ملكا» " بطريق الأولى، مع أن هذا في أول خلافة علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لا يدل على عليّ عينا، وإنما علمت دلالته على ذلك لما مات رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، مع أنه ليس نصاً في إثبات خليفة معين."[1]

"إن معاوية لم يطلب الأمر لنفسه ابتداء، ولا ذهب إلى عليّ لينزعه عن إمارته، ولكن امتنع هو وأصحابه عن مبايعته، وبقي على ما كان عليه واليا على من كان واليا عليه في زمن عمر وعثمان"[2]

وخلاصة قول ابن تيمية:

جعل معاوية وعسكره هم "الطائفة المنصورة"، ومعاوية لم يكن ليستحق العزل! وعدم طاعتهم لعليّ وشق عصى المسلمين إنما سببه أنهم "لم يعلموه إماماً تجب طاعته"، ومعاوية خفي عليه حديث "الخلافة بعدي ثلاثون سنة" فهو معذور، فهو لم يطلب الأمر لنفسه ابتداء.

فجعل ابن تيمية "حديث الفئة الباغية" لمن باشر قتل عمار وحده، ومعاوية بريء منه، إنما هو متأول مجتهد، رغم وضوح مناسبة الحديث أنه حصراً في "حرب صفين" بقيادة معاوية، واتفقت الأمة كلها

(1) [منهاج السنة لابن تيمية، ج4، ص459]

(2) [المرجع السابق، ج4، ص516]

على ذلك إلا من شذ! وجعل حديث "الطائفة المنصورة" في معاوية، وخصه به.. رغم عدم وجود أي إشارة لذلك، سوى دعوى حصرهم في أهل الشام! ولا حول ولا قوة إلا بالله.

واعتذر لهم عن شق وحدة المسلمين، بأنهم لم يعترفوا به إماماً، ولا ندري لماذا لم يعتذروا لأهل المدينة والحسين وغيرهم.. ويعتبرونهم أنهم لم يعلموهم أئمة تجب طاعتهم؟!

ويدخل رَحِمَهُ ٱللَّهُ مدخلاً عجيباً في حديث "الخلافة بعدي ثلاثون"! كأن معاوية لو علم هذا الحديث لترك القتال، وبخع للحق! فهو دفاع بارد لا معنى له.. فمعاوية لم يعبأ بحديث "الفئة الباغية"؛ وقال لعمرو بن العاص: "دحضت في بولك" وقال عن ابنه عبد الله: "ألا تغني عنا مجنونك هذا"!

وأما التبرير المقزز فهو في المقارنة بين الانحرافات التي أحدثها بني أمية في نهاية عهد عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وشيخوخته، وبين بداية خلافة عليّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ويجعلها أفضل من حروب الإمام عليّ التي اضطر عليها بسبب الانحرافات والبدع التي أحدثها بني أمية في الحكم، كما أنه يقر لمعاوية وأهل الشام بالاستقلال عن دولة الخلافة المركزية بكل بساطة، ويجعلهم في موقف الدفاع عن أنفسهم وبلادهم من "عدوان" عليّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ!! ويمرر هذه الأقوال دون اعتراض، ويعتبرها ذات وجاهة!

ثم هل كل من ينتهي الملك إليه والظهور يكون هو "فئة الحق"؟ أهكذا تكون المقاييس في الإسلام؟! وهل في اللحظة التي انهزم فيها أهل الشام شر هزيمة على يد العباسيين - ولا نؤيد التوحش في القتال أو القتال على المُلك - قد صار أهل الشام حينها إذن من أهل الضلالة؟!

ثم إن القضية ليست في مجرد "المُلك" فحسب، بل في "الملك العضوض" أي: الظالم العسيف، القضية في تحول الخلافة النبوية الرحيمة إلى سنة كسرى وقيصر.

***

المحور الثامن: مباركة الملكية الوراثية.

قال: "انتقال الأمر عن خلافة النبوة إلى الملك:

(1) إما أن يكون لعجز العباد عن خلافة النبوة أو (2) اجتهاد سائغ أو (3) مع القدرة على ذلك علماً وعملاً؛

(1) فإن كان مع العجز علماً أو عملاً كان ذو الملك معذورا في ذلك. وإن كانت خلافة النبوة واجبة مع القدرة؛ كما تسقط سائر الواجبات مع العجز؛ كحال النجاشي لما أسلم وعجز عن إظهار ذلك في قومه؛ بل حال يوسف الصديق تشبه ذلك من بعض الوجوه؛ لكن الملك كان جائزاً لبعض الأنبياء كداود وسليمان ويوسف.

(2) وإن كان مع القدرة علماً وعملاً وَقُدِّرَ أن خلافة النبوة مستحبة ليست واجبة، وأن اختيار الملك جائز في شريعتنا كجوازه في غير شريعتنا: فهذا التقدير إذا فرض أنه حق فلا إثم على الملك العادل أيضا. وهذا الوجه قد ذكره القاضي أبو يعلى في " المعتمد " لما تكلم في تثبيت خلافة معاوية، وبنى ذلك على ظهور إسلامه، وعدالته، وحسن سيرته، وأنه ثبتت إمامته بعد موت علي لما عقدها الحسن له وسمي ذلك (عام الجماعة)".[1]

"نصوص أحمد على أن الخلافة تمت بعلي كثيرة جداً. ثم عارض القاضي [أبو يعلى] ذلك بقوله:

{الخلافة ثلاثون سنة ثم تصير ملكاً} قال السائل: فلما خص الخلافة بعده بثلاثين سنة: كان آخرها آخر أيام عليّ وأن بعد ذلك يكون ملكاً: دل على أن ذلك ليس بخلافة. فأجاب القاضي [أبو يعلى]: بأنه يحتمل أن يكون المراد به " الخلافة " التي لا يشوبها ملك بعده " ثلاثون سنة ". وهكذا كانت

(1) [مجموع الفتاوى لابن تيمية، ج35، ص25]

خلافة الخلفاء الأربعة. ومعاوية: قد شابها الملك؛ وليس هذا قادحاً في خلافته؛ كما أن ملك سليمان لم يقدح في نبوته وإن كان غيره من الأنبياء فقيراً.

قلت: فهذا يقتضي أن شوب الخلافة بالملك جائز في شريعتنا، وأن ذلك لا ينافي العدالة، وإن كانت الخلافة المحضة أفضل."[1]

"واتفق العلماء على أن معاوية أفضل ملوك هذه الأمة فإن الأربعة قبله كانوا خلفاء نبوة، وهو أول الملوك؛ كان ملكه ملكاً ورحمة كما جاء في الحديث: "يكون الملك نبوة ورحمة، ثم تكون خلافة ورحمة، ثم يكون ملك ورحمة، ثم ملك وجبرية، ثم ملك عضوض" وكان في ملكه من الرحمة والحلم ونفع المسلمين ما يعلم أنه كان خيراً من ملك غيره."[2]

"وسمي " عام الجماعة " لاجتماع الناس على " معاوية " وهو أول الملوك. وفي الحديث الذي رواه مسلم: "ستكون خلافة نبوة ورحمة، ثم يكون ملك ورحمة، ثم يكون ملك وجبرية، ثم يكون ملك عضوض "[3]

فقد جعل ابن تيمية معاوية هو "أفضل الملوك" وفي ملكه الرحمة والخير! واستدل بحديث "ثم يكون ملك ورحمة" وزعم أن الإمام مسلم روى هذا الحديث! ولم يرو مسلم هذا الحديث، وقد ورد هذا الحديث في سنن الدرامي على هذا النحو: عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: **"أَوَّلُ دِينِكُمْ نُبُوَّةٌ وَرَحْمَةٌ، ثُمَّ مُلْكٌ وَرَحْمَةٌ، ثُمَّ مُلْكٌ أَعْفَرُ، ثُمَّ مُلْكٌ وَجَبَرُوتٌ يُسْتَحَلُّ فِيهَا الْخَمْرُ وَالْحَرِيرُ" قَالَ أَبُو مُحَمَّد: سُئِلَ عَنْ أَعْفَرَ، فَقَالَ: يُشَبِّهُهُ بِالتُّرَابِ وَلَيْسَ فِيهِ خَيْرٌ"**[4]

---

(1) [مجموع الفتاوى لابن تيمية، ج35، ص26]

(2) [المرجع السابق، ج4، ص478]

(3) [المرجع السابق، ج35، ص19]

(4) [سنن الدرامي/ 2101]

والسند: ضعيف لأن به موضع انقطاع بين مكحول بن أبي مسلم الشامي وأبو ثعلبة الخشني.

وورد هذا الحديث بصيغة أخرى:

في دلائل النبوة لأبي نعيم: عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيِّ، عَنْ مُعَاذٍ، وَأَبِي عُبَيْدَةَ قَالا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "**إِنَّ هَذَا الأَمْرَ بَدَأَ رَحْمَةً وَنُبُوَّةً، ثُمَّ يَكُونُ رَحْمَةً وَخِلافَةً، ثُمَّ كَائِنٌ مُلْكًا عَضُوضًا، ثُمَّ كَائِنٌ عُتُوًّا وَجَبْرِيَّةً فِي الأُمَّةِ، يَسْتَحِلُّونَ الْحَرِيرَ وَالْخُمُورَ يُرْزَقُونَ عَلَى ذَلِكَ، وَيُنْصَرُونَ حَتَّى يَلْقَوُا اللَّهَ جَلَّ جَلَالُهُ**"(1)

والإسناد هنا متصل، ورجاله ثقات.

ورُوي كذلك في السنن الكبرى للبيهقي، ومسند أبي يعلى، ومسند أبي داود بنفس الصيغة.

فالحديث الذي صح سنده، فيه: (رحمة ونبوة، ورحمة وخلافة، ثم الملك العضوض)، وحتى الحديث الذي ضَعُف سنده، فيه: (نبوة ورحمة، وملك ورحمة، ثم ملك أعفر). فالمقصود في "ملك ورحمة" هو عهد الخلافة الراشدة، على حسب الترتيب الواقعي والتاريخي والروايات الأخرى للحديث، فالمقصود بالمُلك أي: الحكم، وليس المقصود به امتلاك ثروات المسلمين، واستعبادهم، وظلمهم وقهرهم، والاستبداد بهم، فقد وُصف هذا المُلك بالأعفر، العضوض.

إلا أن ابن تيمية يجد مسلكاً للملك العضوض، ويُضيف في الحديث مرحلة بعد عهد الخلافة الراشدة هي "الملك والرحمة" لا وجود لها في نصوص الأحاديث! ويعتبر الملك العضوض – رغماً عن أنف التاريخ والواقع – مُلكاً ورحمة! ليُبرأ معاوية من جريمة تحويل "الخلافة الراشدة" إلى "ملك عضوض"!

(1) [دلائل النبوة لأبي نعيم/ 484، إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري/ 5691]

ومعاوية يُقاس بما سبقه من عهد – وكذلك غيره – فما سبق معاوية هو عهد الخلافة الراشدة، وأهل السبق والفضل، فتحوّل عن ذلك إلى سنة كسرى وقيصر، فهي "جريمة كبرى" أياً كان مرتكبها، وفي أي مرحلة كانت..

وكذلك القول عن عهد عمر بن عبد العزيز – على سبيل المثال – يُقاس بما سبقه من عهد، وما سبقه كان فيه العسف والطغيان والظلم والجبروت، فما يُقيمه عمر من عدل، وما يُصلحه من فساد.. فهو "فضيلة عظيمة"..

إلا أن ابن تيمية عكس المسألة وبارك الملكية الوراثية والملك العضوض، وراح يستدل بأحوال النجاشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ويوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في صورة معكوسة من الاستدلال!

فالنجاشي ويوسف جاءوا على أوضاع فاسدة، فحاولوا قدر وسعهم وطاقتهم إصلاحها وإتمامها على طريق الرشد.. فلا يمكن أن يُستدل بالنقصان الحاصل – بعد استفراغهم الوسع في سبيل الرشد– أن يُقال إنه شرع! وأن حالة "الاضطرار" أصبحت هي الحالة الطبيعية الشرعية "المستقرة"، بل حتى إنَّ حالة "الاضطرار" هذه مقيدة بعدم "البغي والعدوان" و"عدم العودة إليها مرة أخرى"؛ لأنها حالة استثنائية فقط!

وأما معاوية فقد أتى على أوضاع راشدة، فحوّلها عن مسارها إلى بدعة الملك العضوض، وإلى سنن كسرى وقيصر.. ولأنه قريب العهد بالخلافة الراشدة، ومن بقي من الصحابة يمارس ما يستطيعه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والخير موفر في الأمة..

فلا يمكن أن يُستدل بالخير الباقي – بعد استفراغ معاوية الوسع في طلب الملك – أن يُقال إنه أفضل الملوك، والمُلك جائز في شريعتنا، ولا ينافي العدالة!

وقد وجد ابن تيمية مخرجاً للملك العضوض، سواء مع العجز عن إقامة خلافة النبوة (كمثال النجاشي ويوسف) أو حتى مع القدرة – على اعتبار أن خلافة النبوة مُستحبة! - وهذا منزلق خطير، وانحراف كارثي في الفكر السياسي الإسلامي، فقد جعل القاضي أبو يعلى[1] معاوية ملكاً لا يقدح في خلافته شيء، قياساً على نبي من أنبياء الله – وهو نفس المسك الذي سلكه العلاّمة ابن العربي في التأصيل للملكية الوراثية، ومباركة الملك العضوض – ثم يقرر ابن تيمية (بعد تأصيل القاضي أبو يعلى) أن "شوب الخلافة بالملك" جائز في شريعتنا!!

وما هو بجائز، بل هو منكر عظيم، لأنه ملك ظالم.. وانحراف عن صراط الله المستقيم، وأكبر تبديل لسنة النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ، وإحداث في الدين، وبدعة مُضلة.. ووقوعه في تاريخنا – لأسباب وعلل ما – لا يعطيه أي شرعية، بل على المسلمين تغيير هذا المنكر – باليد واللسان والقلب – ما استطاعوا لذلك سبيلاً رشدا.

ولو كان حُكماً عادلاً.. لكان "على منهاج النبوة"، أما أي انحراف عن ذلك فيسمى "انحرافاً" و"بدعاً" و"ضلالة"..

أما المقارنة الواقعية بين حال ملك من الملوك، أو بين جيل من الأجيال، أو بين ما هو سيء وأسوأ، فهذه مسألة متروكة للتاريخ في الدنيا، ولميزان الله في الآخرة..

---

(1) والقاضي أبو يعلى الحنبلي (المتوفى: 458 هـ) لديه غلو شديد في معاوية، وكتب رسالة صغيرة بعنوان: "تنزيه معاوية بن أبي سفيان" أتى فيها بعشرة أحاديث موضوعة، هذا غير الضعيف.. دفاعاً عن معاوية!

وعلى نفس هذا النسق أيضاً صنّف العلاّمة ابن حجر الهيتمي الشافعي (المتوفى: 973 هـ) كتابه "تطهير الجنان واللسان" لتنزيه معاوية. واحتج فيه بالأحاديث الضعيفة – وأكثرها موضوع! – واعتبر لا بأس بها في المناقب! واعتبر معاوية وأتباعه مثابون على اجتهادهم غير مأثومين بما فعلوه من قتال عليّ، والبغي ليس اسم ذم ولا نقص فيه!

وأما محاولة الانتقال لحال أفضل، وطريقة أقوم، والنجاح في ذلك، فمتروك لسنن التغيير، وتحصيل مقومات الفلاح، والتمكين، ولهذه المحاولات كامل الشرعية الإسلامية في الإصلاح، وإقامة الحق والعدل، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر..

أما نحن هنا فنجتهد في توضيح ما هي المثل العليا، وما هي السنة النبوية، وما هو سبيل الرشاد، وما هو منهاج النبوة؛ ليلتزمه الحاكم والمحكوم؛ وليكون هو الصراط المستقيم الذي نسير عليه، ونمضي إليه، دون المخالفة عن هذا الصراط بدعوى "سيُغفر لنا"! أو التَهوك في أمر البغي والظلم والعدوان، أو الاستخفاف بموازين الحق والعدل..

بل نحذر حتى من مجرد "الركون" إلى الظالمين، فضلاً عن التهوين من ممارسة الظلم – تحت أي دعوى – أو بتأويل شيطاني يُزين الظلم عدلاً وشرعاً، ونحذر المخالفة عن سنة رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ – خاصة في سياسة الحكم والمال – فتصيبنا الفتنة في الدنيا، أو العذاب الأليم في الآخرة.. والعياذ بالله.

بل نَمضي نقدم لأمتنا وللبشرية كلها عظمة هذا الدين في سياسة الدنيا، وفي تحري الحق المجرد، وفي إقامة العدل المجرد.. ونمضي على حكم الأنبياء، وسنة النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ، دعوة إلى الله.. ورحمة بالإنسانية.. ابتغاء مرضاة الله.

﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ۝٣﴾

***

خاتمة الباب الثاني

لعل قائل يقول: ماذا اختار من بين أقوال هؤلاء العلماء؟ وماذا يضرني أن اختر من بينها ما أشاء، فقد قال بها علماء كبار؟!

وجواب هذا السؤال هو: في الميزان الذي نقيس به هذه الأقوال، وكفتي هذا الميزان هما: **(الرحمة)**، و**(القسط)** فهما قوام الرسالة الإسلامية كما جاء في قوله تعالى:

﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء (107)].

﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد (25)].

فالقول الذي يحمل "الرحمة والقسط" هو – بإذن الله – القول الحق، والذي يفتقر إلى ذلك، ففيه دخن أو دغل، ولقد رأيت في أقوال العلماء التي رفضت "الملك العضوض" الرحمة والقسط..

الرحمة: بالأمة، ومحاولة تحريرها من قبضة بعض الأسر، تسترق الأمة كلها لإشباع نهم وشهوة الملك.

والقسط: في إحقاق الحق، دون محاولة قلب الموازين، وتبرير الأخطاء تحت أي زعم.

وأما أقوال العلماء التي أيدت هذا الملك العضوض، فقد رأينا أنها كانت تحت هواجس معينة، كالرد على الخصوم، أو الرؤية المحدودة لواقع معين، أو الانتصار لأيديولوجيا معينة..

والمسلم يحترم جميع المسلمين – ويُكرّم الإنسان عموماً – وخاصة العلماء، ويحترم سبقهم وفضيلتهم، ويدعو لهم بالرحمة والخير، واحترام ذواتهم شيء، ومناقشة فكرهم وإنتاجهم العلمي شيء آخر..

فالاحترام والتقدير: خُلق المسلم في التعامل مع "الأشخاص".

والتفكر والبحث والتمحيص: خُلق المسلم في التعامل مع "الأفكار".

وحتى يصل الإنسان إلى الحق لابد أن يخلع عن نفسه "حكم مسبق" يريد أن يصل إليه، وأن يتجرد للحق، والحقيقة.. يتجرد لله جَلَّجَلَالُهُ، ويتجرد من أي هوى يريده في حقيقة ما، بل يبحث عنها كما هي، ويُبلغها كما هي.

والذي يجاهد في سبيل الحق، فقد وَعد الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ أن يهديه للحق والرشد والصراط المستقيم.

"اللَّهُمَّ رَبَّ جَبْرَائِيلَ، وَمِيكَائِيلَ، وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِا لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ".

***

الباب الثالث

آلية شرعنة الاستبداد (بدعة الملك العضوض)

مقدمة

الشَرعنة: تعني إعطاء "الشرعية الإسلامية" لوضع ما، ومحاولة إيجاد نصوص إسلامية أو من السيرة لإضفاء شرعية إسلامية عليه.. **وإذا كان الأمر حقاً**: فإن النصوص الإسلامية تتضافر جميعها في نسق واحد لا نتوء فيه ولا شذوذ، ونجده يتفق مع الفطرة السوية، ومع العقل الراشد؛ وهذه هي طبيعة الحق دوماً.

وإذا كان الأمر باطلاً: فإن النصوص الإسلامية تختلف فيما بينها اختلافاً شديداً، ونجد التناقض والاضطراب، والتأويل بالباطل، وتحريف الكلم عن مواضعه، وتأبى الفطرة السوية التسليم له، ولا يثبت الأمر في العقول الراشدة؛ وهذه هي طبيعة الباطل دوماً.

والاستبداد: هو اتخاذ (عباد الله) خولاً - عبيداً للملوك – و(مَاله) دُولة بين الملوك والأغنياء والحاشية.. يستأثرون به لأنفسهم، و(كتاب الله) خادماً لأوضاعهم وضلالاتهم[1]..

وفي الاستبداد يُأمر الناس بالطاعة "المطلقة" للمستبدين والطغاة.. فيتحول المستبدون إلى "طواغيت"، والغلو فيهم هو "عبادة للطاغوت"؛ لذا فالاستبداد – على هذا النحو - هو منازعة لربوبية الله جَلَّجَلَالُهُ على خلقه..

والإسلام دين الحرية، جاء ليُحرر الإنسان روحاً وجسداً؛ جاء ليُحرر ضميره، وفكره، وشعوره.. ويرده إلى سيد واحد، وملك واحد، ورب واحد، وإله واحد، هو الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

---

(1) جاء في الأثر بإسناد حسن: " عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنّ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ قَالَ: " **إِذَا بَلَغَ بَنُو أَبِي الْعَاصِ أَرْبَعِينَ رَجُلا اتَّخَذُوا دِينَ اللَّهِ دَغَلا، وَعِبَادَ اللَّهِ خَوَلا، وَمَالَ اللَّهِ دُوَلا** " [دلائل النبوة للبيهقي/ (6 : 507) | إسناد حسن، المستدرك على الصحيحين/ [4 : 473)]

وفي الاستبداد يتسلط الملوك على خلق الله إما تخويفاً وترهيباً وإما عطاء ورشوة.. فيتعلق الناس بالملوك ويرهبون جانبهم، ويتقربون إليهم، فيستبد بهم الملوك أكثر، ويزداد الملوك طمعاً وتمسكاً بالملك؛ فتفسد قيم الناس، وشعورهم، وقيمتهم عند أنفسهم، وقيمة الآخرين عندهم، ويخفت عندهم الشعور بربوبية الله على كل خلقه.. وسلطان الله على عباده، في مقابل التعظيم والتبجيل والخوف والرجاء للملوك وما عندهم من (ذهب وسياط)؛ فيضطرب أمر "الحول والقوة" عند الناس أهو بيد الملوك.. أم حقاً بيد الله؟!

و"لا حول ولا قوة إلا بالله" هي كنز من كنوز الجنة.. لمن يستشعر حقيقة هذا القول ويلمس معناه.

وسنُبين في هذا الباب – إن شاء الله – **كيف تم شرعنة الاستبداد؟**

والآلية التي تم بها شرعنة الاستبداد معقدة، ويختلط فيها الحق بالباطل، والسنة بالبدعة، وجاءت على حين فرقة في الأمة، واختلاف أمرها.. وراح كل فريق يستدل على صحة موقفه بحشد الأدلة التي يراها هي الحق وحدها دون غيرها؛ ليوافق المواقف والأحداث الواقعة؛ فتكوّنت أيديولوجيات مختلفة، فرّقت الأمة شيعاً وأحزاباً..

ولكن الله جَلَّجَلَالُهُ قدّر لهذا الدين أن يَظهر فيه الحق أبداً، ولا يلتبس فيه الحق على من يطلبه، ويبحث عنه.. فاللهم اهدنا إلى سواء الصراط.. اللّهم اهدنا الصراط المستقيم.

***

أولاً: الغلو في الصحابة

لم يأتِ الغلو في الصحابة في عهد الخلفاء الراشدين، فهم خريجو مدرسة واحدة، وطبقة واحدة.. وإنما بدء الغلو فيهم بعد عهد معاوية بن سفيان، وكان سبب هذا الغلو ثلاثة أمور:

الأول: الدفاع عن معاوية خاصة - الذي افتتح "الملك العضوض" وأسس لنظم الاستبداد - وإدخاله في جملة كبار الصحابة، بل جعله باب الصحابة!

الثاني: ربط صدق الصحابة في روايتهم عن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ، بإعطائهم "العصمة المقدسة".. التي ربما تفوقت في أحيان على مقام النبوة نفسه!

الثالث: رد فعل على غلو الشيعة في آل البيت، وحطهم على باقي الصحابة، وتفسيقهم وتكفيرهم!

وتم التأصيل لهذا الغلو بوضع نظرية عجيبة مفادها: "كل من رأى النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ ولو ساعة من نهار، ومات على الإسلام فهو صحابي، والصحابة كلهم عدول، والجنة واجبة لهم جميعهم! وكل ما يقع منهم من خطأ فإنه يُأول، وكل خطأ فهو اجتهاد، وكل اجتهاد له أجر! ونسكت عما شجر بين الصحابة من خلاف، والترضي عنهم جميعهم، ولا يتكلم في الصحابة إلا رافضي خبيث".

وهذا "التصور الوضعي" عن الصحابة.. يناقض "التصور النبوي" عنهم.

وقد وضع هذا التصور الوضعي - جملة من بعض علمائنا، غفر الله لهم - وتم فيه الخلط بين أمور كثيرة:

أولها: عدم التفرقة بين صحابي بمعنى رجل من الرعية من الأمة المحمدية عاصر النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ، وبين كبار الصحابة وخريجو المدرسة المحمدية، وأوائلها وأهل السبق فيها..

فلم يُفرقوا بين من تعلم في المدرسة المحمدية ثلاثة وعشرين سنة أو أقل.. وبين من أسلم بعد الحديبية، وطلقاء مكة، لم يفرقوا بين السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وأهل بدر، وأهل بيعة الرضوان.. وبين من أسلم خوفاً وطمعاً! والمساواة بين السابقين الأولين والطلقاء إساءة لأصحاب محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

الثاني: الافتراض المعنوي - وليس اللفظي - لكون الصحابة "طبقة واحدة مقدسة معصومة لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها" وهذا الافتراض من أخطر ما يكون، وسيكون من أهم الأدوات لتبرير الباطل، والظلم، والعدوان؛ واختراع طبقة من "السلف" لتحميلها كل إرث الملك العضوض، بشرعية سلفية!

الثالث: طريقة تبرير كل جريمة عن طريق "التأويل" و"اجتهد فأخطأ" فتم جعل من قتل آل بيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ له أجر، ومن قتل أطفال المسلمين وسبى نسائهم.. له أجر، لكون من فعل ذلك صحابي، وقد اجتهد فأخطأ.

الرابع: الإرهاب الفكري، وبداية تكوين "الكهنوت الديني" في الإسلام، بادعاء وجوب السكوت عما شجر بين الصحابة، وهذا مناقض لمنهج القرآن الكريم الذي يدعو إلى التفكر والبحث ورؤية سنن الله في الذين من قبلنا.. وحسمه في قول الحق بلا تردد أو خوف أو محاباة، وتكوين الكهنوت الديني يبدأ عند محاربة العقل عندما يتساءل ويحاول البحث عن الحقيقة - كما فعلت الكنيسة من قبل تحت شعار "اغلق عقلك واعتقد" - ومن ثم تم تحصين هذه الفترة من تاريخنا بعدم البحث في ملابستها، ومعرفة الصواب من الخطأ، والتعمية عن أحداثها..

وقولهم: "السكوت عما شجر بين الصحابة" فإنه لم يكن مجرد شجار بين مجموعة من الناس، بل هو معركة بين "الخلافة الراشدة" و"الملك العضوض" مستمرة حتى يومنا هذا، ومستمرة إلى يوم الدين، لأنها معركة بين "الحق" و"الباطل".

الخامس: الرمي بالبدعة، والتهم الشنيعة، والاغتيال المعنوي.. في حال النظر في أحوال المواجهة بين الخلافة الراشدة والملك العضوض، فلم يسلم من ذلك حتى كبار الأئمة والعلماء من المسلمين.

السادس: مخالفة المنهج القرآني في التصور عن الصحابة.

***

المنهج القرآني والنبوي في التصور عن الصحابة:

أولاً: المنهج القرآني

جاء القرآن الكريم ليضع قواعد الحق والعدل، وأساليب الفكر والنظر، وضرب الأمثال لعلنا نعتبر ونتفكر، هكذا كان منهجه وهو يعالج أي قضية، ولننظر كيف كان القرآن الكريم يُعلم الصحابة، ويربي من جاء بعدهم على التصورات والقيم والموازين الصحيحة.. ولقد تعرّض القرآن الكريم لأحوال النفس البشرية في جيل الصحابة، وجعلها مثالاً ودرساً لمن يأتي بعدهم، فقد أشار إلى الأخطاء بكل وضوح، وأمر بالتوبة، والاستغفار والرجوع عنها، كما بيّن الصواب والخير بكل ثناء ورضى؛ حتى تثبت موازين الحق والعدل..

ونجد في طريقة وأسلوب القرآن العجيب مدرسة متكاملة لفهم كل تصور يخص هذا الدين، فنجد في القرآن المكي أسلوب الثناء على المؤمنين كلهم.. ذلك أنه كان إيمان خالص فيه تحد للتصورات الجاهلية القائمة، وفيه تحد للسلطات الغاشمة، وفيه تحد لبطش القوى الجاهلية وقوتها المادية فكان هذا الإيمان، وهذا السبق له قيمة كبيرة، فبمجرد نطق الشهادتين – في هذه المرحلة المكية – كانت تعني كسر قيود الجاهلية، والتحرر من الآصار والأغلال المادية والمعنوية، وتعني الحرية واتباع الرسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، فنجد ثناء القرآن على هؤلاء المؤمنين:

فيقول تعالى:

﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ ۚ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ۚ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۖ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ۚ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ۙ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ ۙ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ۖ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ۚ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ٢٠﴾ [سورة المزمل]

فيُثني الله على "طائفة من المؤمنين" في مكة وهي تقيم الليل حتى تتفطر قدماها، ويخفف عنها، ويُعدها للمهمة القادمة.. ويَعدها بالجزاء الحسن والأجر العظيم.

ويقول تعالى عنهم:

﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ۖ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ٥٢﴾ [سورة الأنعام]

﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ۖ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا ٢٨﴾ [سورة الكهف]

وهذه الآيات من أرفع صور التكريم لأولئك المؤمنين..

يقول الإمام الطبري في تفسيره: "يقول تعالى ذكره لنبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: لا تعد عيناك عن هؤلاء المؤمنين الذين يدعون ربهم إلى أشراف المشركين، تبغي بمجالستهم الشرف والفخر، وذلك أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أتاه فيما ذكر قوم من عظماء أهل الشرك، وقال بعضهم: بل من

عظماء قبائل العرب ممن لا بصيرة لهم بالإسلام ، فرأوه جالساً مع خباب وصهيب وبلال ، فسألوه أن يقيمهم عنه إذا حضروا، قالوا : فَهَمَّ رسول الله صَلَّٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ، فأنزل الله عليه : {ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه} ثم كان يقوم إذا أراد القيام ، ويتركهم قعوداً ، فأنزل الله عليه {واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي } الآية { ولا تعد عيناك عنهم تريد زينة الحياة الدنيا} يريد زينة الحياة الدنيا : مجالسة أولئك العظماء الأشراف ".(1)

وفي سنن ابن ماجة: "عَنْ سَعْدٍ بن أبي وقاص، قَالَ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِينَا سِتَّةٍ فِيَّ وَفِي ابْنِ مَسْعُودٍ، وَصُهَيْبٍ، وَعَمَّارٍ، وَالْمِقْدَادِ، وَبِلَالٍ، قَالَ: قَالَتْ قُرَيْشٌ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ:

"إِنَّا لَا نَرْضَى أَنْ نَكُونَ أَتْبَاعًا لَهُمْ فَاطْرُدْهُمْ عَنْكَ، قَالَ: فَدَخَلَ قَلْبَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ مِنْ ذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدْخُلَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ:{وَلا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ}"(2)

فهي إذن دعوة لرسول الله صَلَّٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ أن يصبر نفسه مع أولئك المؤمنين، فبمثلهم تقوم الدعوات، ولا يعبأ بالأشراف المتكبرين المشترطين على الله ورسوله..

فهؤلاء المؤمنون يذكرون ربهم بالليل والنهار، يريدون وجه الله، ولا تتحول أيها الرسول عنهم إلى أصحاب الرياسة والزينة، فهؤلاء لن ينصروا الدعوات ما لم يُخلصوا قلوبهم لله..

فلا تستجيب لدعوة رؤساء قريش بطرد المؤمنين من مجالسهم، فهؤلاء متبعون لأهوائهم. فيا له من تكريم للصحابة، أن يدعو الله رسوله صَلَّٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ أن يصبر نفسه معهم.

(1) [تفسير الطبري/ سورة الكهف، ج18، ص5]

(2) [سنن ابن ماجة/4 : 436]

ويقول تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ ۝١ أَن جَاءَهُ الْأَعْمَىٰ ۝٢ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ ۝٤ أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَىٰ ۝٥ فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّىٰ ۝٦ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَن جَاءَكَ يَسْعَىٰ ۝٨ وَهُوَ يَخْشَىٰ ۝٩ فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ ۝١٠ كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ۝١١﴾ [سورة عبس]

وقد نزلت في الرجل الفقير الأعمى ابن أم مكتوم.. وفيها عتاب للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن توليه عن ذلك الذي جاء يسعى، وهو يخشى، بينما النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يتصدى لصناديد قريش، وهم مستغنون عن دعوته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وفيها – كما في الآيات السابقة – بيان لحقيقة الموازين في الإسلام، وتكريم للمؤمنين. وكان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يهش لابن أم مكتوم، ويقول له: "مرحباً بمن عاتبني فِيهِ ربي ".(1)

***

وأما **القرآن المدني** فيجول بنا في أحوال كثيرة للجماعة المسلمة، ويُفصلها تفصيلاً دقيقاً، ويُميز بينها تميزاً واضحاً.. فقد قام للإسلام دولة، وصارت له قوة، وتكونت دواعي النفاق.. الذي لم يكن له وجود بمكة، والكفر في قوة، والإسلام في ضعف..

أما في المدينة: كانت بواعث النفاق موجودة مع نزول التشريعات والأحكام المنظمة للدولة والمجتمع المسلم، ومع الخوف من قوة الإسلام الناشئة، ومع تكاليف الجهاد، ومع الحفاظ على المصالح والروابط مع القبائل الداخلة في الإسلام، كل ذلك أدى إلى عدم استعلان الكفر والاستعلاء به – كما كان الحال في مكة – بل كتمانه وإظهار الإسلام خوفاً وطمعاً.. وقد فصّل القرآن تفصيلاً في ذلك.. حتى النفاق نفسه جعله دركات مختلفة، فهناك النفاق الخالص، وهناك من في قلبه مرض، وهناك المتذبذب... إلخ.

(1) [تفسير القرطبي، ج19، ص182]

وعلى جانب آخر: هناك فئة الأنصار الكرماء الذين نصروا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وبايعوا على حمايته كما يحمون أهليهم وأنفسهم، على وعد بالجنة لا الدنيا، فهؤلاء أهل الإيثار.. ومنهم أهل بدر، والذين شهدوا المشاهد كلها مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وفي كل ذلك كان القرآن الكريم يُثني على الخير من أفعالهم، ويكشف عن الخطأ والشر؛ ليجتنبوه وتتجنبه الجماعة المسلمة من بعدهم.

فيقول في الثناء على المهاجرين والأنصار:

﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّـهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّـهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَـٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ٨ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَـٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ٩ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ١٠ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِن قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ وَاللَّـهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ١١﴾ [سورة الحشر]

ففي هذه الآيات حديث عن أربع فئات: (**المهاجرين**) أصحاب الهجرة، وقد أثنى الله عليهم بالصدق. و(**الأنصار**) الذين فضّلوا إخوانهم المهاجرين على أنفسهم، وقد أثنى الله عليهم بالفلاح. و(**التابعين**) الذين جاءوا من بعد المهاجرين والأنصار - وقد سبقوهم بالإيمان - يُطهرون قلوبهم من الغل والدخل والحسد على أصحاب السبق، وهم الذين اتبعوا بإحسان، أصحاب النية الصافية، والقلوب الرحيمة، فأولئك رضي الله عنهم: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: 100]

وأخيراً: (**المنافقين**) وتجمعهم الآية مع إخوانهم الكافرين من أهل الكتاب، ووصمهم بالكذب.

وفي غزوة تبوك، يقول تعالى:

﴿لَّقَد تَّابَ اللَّـهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٧﴾ وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّـهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ۚ إِنَّ اللَّـهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ [سورة التوبة]

فجاء الثناء على المهاجرين والأنصار، والعتاب واللوم على المتخلفين عن الغزو.

***

وفي أهل بيعة الرضوان يقول:

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّـهَ يَدُ اللَّـهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّـهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٠﴾ سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا فَاسْتَغْفِرْ لَنَا ۚ يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ۚ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ اللَّـهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا ۚ بَلْ كَانَ اللَّـهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١١﴾ بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِي قُلُوبِكُمْ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ وَكُنتُمْ قَوْمًا بُورًا ﴿١٢﴾﴾ [سورة الفتح]

﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّـهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾ وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا ۗ وَكَانَ اللَّـهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٩﴾﴾ [سورة الفتح]

﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّـهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّـهِ وَرِضْوَانًا ۖ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِي

الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ اللَّـهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ٢٩﴾ [سورة الفتح]

وقد نزلت في السنة السادسة من الهجرة – أي بعد تسعة عشر سنة من عمر الدعوة – وفيها بايع المسلمون على الموت في سبيل الله – أو عدم الفرار – وقد رضي الله عنهم، وقد تخلّف عنهم الأعراب والمنافقين، وظنوا هلاك النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ وصحابته. وقد أكرم الله جَلَّ جَلَالُهُ صحابة محمد صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ بنزول السكينة عليهم، وهؤلاء هم أصحاب محمد صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ – الذين آمنوا معه – أشداء على الكفار من أهل قريش ومكة، وهم رحماء بينهم.. يبتغون فضلاً من الله ورضوانا.. وهم المثال العظيم للمؤمنين في كل جيل، وفي كل رسالة من عند الله. فهم خير أهل الأرض، وهم خير أمة أخرجت للناس: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّـهِ﴾ [سورة آل عمران/ 110]

***

ويفضح القرآن الكريم المنافقين في آيات كثيرة منها:

﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّـهِ ۗ وَاللَّـهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّـهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ١ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّـهِ ۚ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ٢ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ٣ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ۖ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ ۖ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ ۖ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ ۚ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ ۚ قَاتَلَهُمُ اللَّـهُ ۖ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ٤ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّـهِ لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ٥﴾ [سورة المنافقون]

﴿الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ اللَّـهِ قَالُوا أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ وَإِن كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ۚ فَاللَّـهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۗ

وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ١٤١ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَىٰ يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ١٤٢ مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَا إِلَىٰ هَٰؤُلَاءِ وَلَا إِلَىٰ هَٰؤُلَاءِ ۚ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا ١٤٣﴾ [سورة النساء]

﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰ أَن تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ ۚ فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسَرُّوا فِي أَنفُسِهِمْ نَادِمِينَ ٥٢﴾ [سورة المائدة]

﴿إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَٰؤُلَاءِ دِينُهُمْ ۗ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ٤٩﴾ [سورة الأنفال]

﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ٦٠ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا ٦١﴾ [سورة الأحزاب]

﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَّاتَّبَعُوكَ وَلَٰكِن بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ ۚ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ٤٢ عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ ٤٣﴾ [سورة التوبة]

﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ٤٧ لَقَدِ ابْتَغَوُا الْفِتْنَةَ مِن قَبْلُ وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ حَتَّىٰ جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَارِهُونَ ٤٨ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ائْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّي ۚ أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا ۗ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ ٤٩﴾ [سورة التوبة]

***

وفي عتاب المؤمنين وتربيتهم ورصد أخطائهم تتنوع الآيات في مواقف شتى مثل:

الانفضاض من حول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ:

﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ۚ قُلْ مَا عِندَ اللَّـهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّـهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ ۚ وَاللَّـهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ١١﴾ [سورة الجمعة]

وفيها عتاب للمؤمنين بعدما تركوا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.. فعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: "بَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَائِمٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذْ قَدِمَتْ عِيرٌ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَابْتَدَرَهَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ حَتَّى لَمْ يَبْقَ مَعَهُ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، قَالَ: وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ { وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا } "(1)

وفي أمر من يتكاسل عن الجهاد:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّـهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ۚ وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ ۗ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ٧٧﴾ [سورة النساء]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّـهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ ۚ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ٣٨ إِلَّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا ۗ وَاللَّـهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ٣٩ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّـهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّـهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ اللَّـهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ اللَّـهِ هِيَ الْعُلْيَا ۗ وَاللَّـهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ٤٠﴾ [سورة التوبة]

---

(1) [صحيح مسلم/ 866، صحيح البخاري/ 936]

﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ٥ يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ٦ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَن يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ ٧﴾ [سورة الأنفال]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ٢ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ٣ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ ٤﴾ [سورة الصف]

وفي أمر مودة الكافرين وولايتهم:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُم مِّنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ۙ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي ۚ تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنتُمْ ۚ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ١﴾ [سورة الممتحنة]

وفي التأدب مع المقام النبوي الشريف:

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ٤ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ۚ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ٥﴾ [سورة الحجرات]

وفي بيان أحوال الفاسقين:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ٦ وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ ۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ٧ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً ۚ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ٨﴾ [سورة الحجرات]

وفيها: "بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٓآلِهِۦوَسَلَّمَ الْوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ إِلَى الْحَارِثِ لِيَقْبِضَ مَا كَانَ عِنْدَهُ مِمَّا جَمَعَ مِنَ الزَّكَاةِ، فَلَمَّا أَنْ سَارَ الْوَلِيدُ حَتَّى بَلَغَ بَعْضَ الطَّرِيقِ، فَرِقَ فَرَجَعَ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٓآلِهِۦوَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْحَارِثَ مَنَعَنِي الزَّكَاةَ وَأَرَادَ قَتْلِي، فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٓآلِهِۦوَسَلَّمَ الْبَعْثَ إِلَى الْحَارِثِ، وَأَقْبَلَ الْحَارِثُ بِأَصْحَابِهِ حَتَّى إِذَا اسْتَقْبَلَ الْبَعْثُ وَفَصَلَ مِنَ الْمَدِينَةِ لَقِيَهُمُ الْحَارِثُ، قَالُوا: هَذَا الْحَارِثُ، فَلَمَّا غَشِيَهُمْ، قَالَ لَهُمْ: إِلَى مَنْ بُعِثْتُمْ؟ قَالُوا: إِلَيْكَ، قَالَ: وَلِمَ؟ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٓآلِهِۦوَسَلَّمَ كَانَ بَعَثَ الْوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ، فَرَجَعَ فَزَعَمَ أَنَّكَ مَنَعْتَ الزَّكَاةَ وَأَرَدْتَ قَتْلَهُ، فَقَالَ: لا وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٓآلِهِۦوَسَلَّمَ بِالْحَقِّ مَا رَأَيْتُهُ وَلا أَتَانِي، وَمَا أَقْبَلْتُ إِلا حِينَ احْتَبَسَ عَلَيَّ رَسُولا خَشْيَةَ أَنْ يَكُونَ سَخْطَةً مِنَ اللَّهِ وَمِنْ رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلامُ " فَنَزَلَتِ الْحُجُرَاتُ:{يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ}"(1)

ويقول ابن عبد البر: "ولا خلاف بين أهل العلم بتأويل القرآن فِيمَا علمت أن قوله عَزَّ وَجَلَّ: { إِنْ جاءَكُمْ فاسِقٌ بِنَبَإٍ } نزلت فِي الوليد بْن عُقْبَة، وذلك أنه بعثه رَسُول اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٓآلِهِۦوَسَلَّمَ إِلَى بني الْمُصْطَلِق مصدقًا، فأخبر عنهم أنهم ارتدوا وأبوا من أداء الصدقة، وذلك أنهم خرجوا إليه فهابهم، ولم يعرف مَا عندهم، فانصرف عنهم وأخبر بما ذكرنا، فبعث إليهم رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٓآلِهِۦوَسَلَّمَ خالد بْن الوليد، وأمره أن يتثبت فيهم، فأخبروه أنهم متمسّكون بالإسلام...

وله أخبار فيها نكارة وشناعة تقطع على سوء حاله وقبح أفعاله - غفر الله لنا وله - فلقد كان من رجال قريش ظرفًا وحلمًا وشجاعة وأدبًا، وكان من الشعراء المطبوعين، وكان الأصمعي وأبو عبيدة وابن الكلبي وغيرهم يقولون: كان الوليد بن عقبة فاسقًا شريب خمر، وكان شاعرًا كريمًا - تجاوز الله

(1) [المعجم الكبير للطبراني/3395 | إسناد حسن، مسند أحمد/17990، التاريخ الأوسط للبخاري/332، تفسير الطبري، أحكام القرآن لابن العربي].

عنا وعنه - ... وخبر صلاته بهم وهو سكران، وقوله: أزيدكم- بعد أن صلى الصبح أربعًا مشهور من رواية الثقات من نقل أهل الحديث وأهل الأخبار "[1]

وفي التفرقة بين مقام الإيمان والإسلام:

﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَـٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا اللَّـهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا ۚ إِنَّ اللَّـهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ١٤ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّـهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّـهِ ۚ أُولَـٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ١٥ قُلْ أَتُعَلِّمُونَ اللَّـهَ بِدِينِكُمْ وَاللَّـهُ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۚ وَاللَّـهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ١٦ يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا ۖ قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم ۖ بَلِ اللَّـهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ١٧﴾ [سورة الحجرات]

وفي رصد الفشل والتنازع في الأمر، والعصيان، وإرادة الدنيا "في غزوة أُحد":

﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ ۗ وَاللَّـهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ١٢١ إِذْ هَمَّت طَّائِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا وَاللَّـهُ وَلِيُّهُمَا ۗ وَعَلَى اللَّـهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ١٢٢ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّـهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ۖ فَاتَّقُوا اللَّـهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ١٢٣﴾ [سورة آل عمران]

﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّـهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ ۖ حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الْآخِرَةَ ۚ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ ۖ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ ۗ وَاللَّـهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ١٥٢ إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَىٰ أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ فَأَثَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ ۗ وَاللَّـهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ١٥٣ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّـهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِن

(1) [الاستيعاب لابن عبد البر، ج4، ص1552]

شَيْءٍ ۗ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّـهِ ۗ يُخْفُونَ فِي أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ ۖ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَاهُنَا ۗ قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ ۖ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّـهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ ۗ وَاللَّـهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ١٥٤ إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا ۖ وَلَقَدْ عَفَا اللَّـهُ عَنْهُمْ ۗ إِنَّ اللَّـهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ١٥٥﴾ [سورة آل عمران]

﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّـهِ وَالرَّسُولِ مِن بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ ۚ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ ١٧٢ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّـهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ١٧٣ فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّـهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ وَاتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّـهِ ۗ وَاللَّـهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ ١٧٤﴾ [سورة آل عمران]

وفي بيان الخبيث من الطيب، يقول تعالى:

﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران/179]

وفيه: "بَيَانِ مَا فِي مُصِيبَةِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْهَزِيمَةِ يَوْمَ أُحُدٍ مِنَ الْحِكَمِ النَّافِعَةِ دُنْيَا وَأُخْرَى ، فَهُوَ عَوْدٌ إِلَى الْغَرَضِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ} بَيَّنَ هُنَا أَنَّ اللَّهَ لَمْ يُرِدْ دَوَامَ اللَّبْسِ فِي حَالِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاخْتِلَاطِهِمْ، فَقَدَّرَ ذَلِكَ زَمَانًا كَانَتِ الْحِكْمَةُ فِي مِثْلِهِ تَقْتَضِي بَقَاءَهُ وَذَلِكَ أَيَّامَ ضَعْفِ الْمُؤْمِنِينَ عَقِبَ هِجْرَتِهِمْ وَشِدَّةِ حَاجَتِهِمْ إِلَى الِاقْتِنَاعِ مِنَ النَّاسِ بِحُسْنِ الظَّاهِرِ حَتَّى لَا يَبْدَأَ الِانْشِقَاقُ مِنْ أَوَّلِ أَيَّامِ الْهِجْرَةِ، فَلَمَّا اسْتَقَرَّ الْإِيمَانُ فِي النُّفُوسِ، وَقَرَّ لِلْمُؤْمِنِينَ الْخَالِصِينَ الْمُقَامَ فِي أَمْنٍ، أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى تَنْهِيَةَ الِاخْتِلَاطِ وَأَنْ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَكَانَ الْمُنَافِقُونَ

يَكْتُمُونَ نِفَاقَهُمْ لَمَّا رَأَوْا أَمْرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي إِقْبَالٍ، وَرَأَوْا انْتِصَارَهُمْ يَوْمَ بَدْرٍ، فَأَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَفْضَحَهُمْ وَيُظْهِرَ نِفَاقَهُمْ، بِأَنْ أَصَابَ الْمُؤْمِنِينَ بِقَرْحِ الْهَزِيمَةِ حَتَّى أَظْهَرَ الْمُنَافِقُونَ فَرَحَهُمْ بِنُصْرَةِ الْمُشْرِكِينَ "(1)

وفي بيان الذين في قلوبهم مرض، يقول تعالى:

﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ ۖ وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ ۖ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا ٨١ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ٨٢ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ٨٣﴾ [سورة النساء]

وفي غزوة حُنين:

﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ۙ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ۙ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ٢٥ ثُمَّ أَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا ۚ وَذَٰلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ٢٦ ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ٢٧﴾ [سورة التوبة]

وقد كان فيها ألفين من طلقاء مكة – بعد الفتح – خلخلوا الصفوف، رغم الكثرة.. وتولوا مدبرين، إلا رسول الله ونفر من المؤمنين – من المهاجرين والأنصار – القاعدة الصلبة التي رباها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ على عينه..

"فعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ حُنَيْنٍ، انْهَزَمَ النَّاسُ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِلَّا الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَبَا سُفْيَانَ بْنَ الْحَارِثِ، " وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الْعَبَّاسَ

(1) [التحرير والتنوير لابن عاشور، ج4، ص178]

أَنْ يُنَادِيَ: يا أَصْحابَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ! يا مَعْشَرَ الْأَنْصارِ! ثُمَّ اسْتَحَثَّ النِّدَاءَ فِي بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، فَلَمَّا سَمِعُوا النِّدَاءَ، أَقْبَلُوا، فَوَاللَّهِ مَا شَبِهَتْهُمْ إِلَّا الإِبِلُ تَحِنُّ إِلَى أَوْلادِهَا، فَلَمَّا الْتَقَوْا الْتَحَمَ الْقِتَالُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "الْآنَ حَمِيَ الْوَطِيسُ" وَأَخَذَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَفًّا مِنْ حَصًى أَبْيَضَ، فَرَمَى بِهَا، وَقَالَ: " هُزِمُوا، وَرَبِّ الْكَعْبَةِ "، وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ يَوْمَئِذٍ أَشَدَّ النَّاسِ قِتَالًا بَيْنَ يَدَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ "[1]

و"لما انكشف الناس انحاز رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ذات اليمين، وهو واقف على دابته لم ينزل، إلا أنه قد جرد سيفه وطرح غمد وبقي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في نفر من المهاجرين والأنصار وأهل بيته، العباس، وعلي، والفضل بن عباس، وأبو سفيان بن الحارث، وربيعة ابن الحارث، وأيمن بن عبيد الخزرجي، وأسامة بن زيد، وأبو بكر، وعمر عليهم السلام ".[2]

وكان في هذا الجيش من الطلقاء من خرج من أجل الغنيمة، ومن خرج من أجل الحمية لقريش ضد هوزان، ومن خرج ليكون مع المنتصر في النهاية.

فنادى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بالمهاجرين والأنصار – أصحاب الشجرة – ليثبتوا معه؛ فأنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين.. كما أنزل عليهم – من قبل – سكينته ورضاه يوم بايعوه تحت الشجرة.

***

(1) [المطالب العالية لابن حجر/ 4312]

(2) [مغازي الواقدي/ ج3، ص 900]

وفي بيان قيمة الإيمان والهجرة والجهاد ودرجته عند الله، يقول تعالى:

﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ اللَّهِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ٢٠ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّاتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ٢١﴾ [التوبة]

وفي بيان فئات المجتمع المسلم وأحواله:

﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ
حَكِيمٌ ٩٧ وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ الدَّوَائِرَ ۚ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ ۗ وَاللَّهُ
سَمِيعٌ عَلِيمٌ ٩٨ وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَاتٍ عِندَ اللَّهِ
وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ ۚ أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ ۚ سَيُدْخِلُهُمُ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ٩٩ وَالسَّابِقُونَ
الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ
جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ١٠٠ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ
مُنَافِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ
إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ١٠١ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَن
يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ١٠٢ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ
إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ١٠٣ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ
وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ١٠٤ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ
وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ١٠٥ وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ
لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ١٠٦﴾ [سورة التوبة]

وفي هذه الآيات بيان آخر – وربما النهائي – لطبيعة المجتمع المسلم حينها: فتحدث عن فئات عدة – بعد غزوة تبوك التي كانت في نهاية العهد المدني –:

(الأعراب – السابقون الأولون – المنافقون – المذنبون – المرجىء حكمهم إلى الله)

وقسم الأعراب إلى ثلاث فئات: فئة منافقة، وفئة متربصة، وفئة مؤمنة.

والسابقون الأولون: من المهاجرين والأنصار - ومن تبعهم بإحسان - فقد رضي الله عنهم.

والمنافقون من أهل المدينة خاصة: فقد مردوا على النفاق ولهم عذاب عظيم.

والمذنبون: اعترفوا بذنوبهم وعملوا من الصالحات، فهم - بإذن الله - إلى مغفرة الله ورحمته.

والمرجون لأمر الله، حتى يحكم فيهم بقضائه إما إلى عذاب أو إلى توبة.. والله عليم حكيم.

فرضى الله عن هذا المجتمع - الذي كان يقوده رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ - ليس على التعيين فرداً فرداً في حالة خاصة بهم وحدهم دون غيرهم من المسلمين.. إنما هو على "شرط" الاتباع بإحسان.. وقد رضي الله عنهم ليس لمجرد وجودهم في زمن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، وإنما لهجرة من هاجر منهم، ونُصرة من نصر الله ورسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ وإخوانهم من المؤمنين.. ثم من بعد ذلك.. من "تبع" هؤلاء ولحق بهم ليقوم بشرط الإحسان: من إيمان وجهاد ونصرة لهذا الدين، فهو من أهل الرضى والنجاة بإذن الله.

***

ومن خلال الآيات القرآنية يتبين لنا فئات المؤمنين في المجتمع الإسلامي:

طبقة المهاجرين والأنصار، وأهل بدر، وأهل بيعة الرضوان، والذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا. وهؤلاء هم القاعدة الصلبة، ونواة المجتمع المسلم الذي رباه رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، وهؤلاء هم حاضنة الإسلام، فهذه طبقة ذات قدر خاص متميز في مجتمع المدينة، والطريق مفتوح لمن جاء من بعدهم، أن يرتقي مرتقاهم، ويصل إلى مستواهم، ولكن سيظل للسابقين الأولين كرامة السبق والجهاد قبل الفتح.

وبعد فتح مكة دخلت أخلاط جديدة في هذا المجتمع منهم: كارهون للإسلام منافقون، وآخرون منساقون إلى الإسلام الظاهر القاهر، وغيرهم مؤلفة قلوبهم دون انطباع بحقائق الإسلام الجوهرية ولا امتزاج بروحه الحقيقية، ومنهم الصادق الذي حسن إسلامه.

وطبقات الإيمان: المحسنون المرضيون، المؤمنون، المسلمون. ثم المنافقون الخارجون من الإيمان.

وطبقات العمل: السابق بالخيرات، المقتصد، الظالم لنفسه، المُكذب بالدين عملاً لا قولاً، المُكذب بالدين قولاً وعملاً وهم المنافقون.

***

ثانياً: في السيرة النبوية

إنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لم يضع موازين خاصة بأصحابه، ولا بأهل بيته.. بل ولا موازين خاصة به.. فالكل سواسية كأسنان المشط، وأكرمهم عند الله أتقاهم..

لقد كان الإسلام، وسيرة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ العطرة.. أشد ما تؤكد على هذه المعاني التي تساوي بين الناس في كرامتهم، وحقوقهم، وأما منزلتهم عند الله.. فلم يكن النسب، ولا المال، ولا الولد بالذي يقرب الناس عند الله، إنما كان يقربهم إيمانهم وأمانتهم وأعمالهم الصالحة..

ولقد قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لفاطمة وهي بضعة منه: "**وَايْمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا**"(1) وحاشاها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

بل كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يريد أن يقتص من نفسه في حجة الوداع.. وقال لأقرب الأقربين: " **لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا**"(2) ، وكان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يحذر الصحابة فيقول لهم: "**أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ وَلَيُرْفَعَنَّ مَعِي رِجَالٌ مِنْكُمْ، ثُمَّ لَيُخْتَلَجُنَّ دُونِي، فَأَقُولُ يَا رَبِّ: أَصْحَابِي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ**"(3)

(1) [صحيح البخاري/ 3475]
(2) [صحيح البخاري/ 2753]
(3) [صحيح البخاري/6576]

وقال عن الذين آمنوا به واتبعوا النور الذي أنزل معه، ولكن لم يروه.. إنهم "إخوانه": فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، " أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَتَى الْمَقْبُرَةَ، فَقَالَ: **السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، وَدِدْتُ أَنَّا قَدْ رَأَيْنَا إِخْوَانَنَا، قَالُوا: أَوَلَسْنَا إِخْوَانَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَنْتُمْ أَصْحَابِي، وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ، فَقَالُوا: كَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ لَمْ يَأْتِ بَعْدُ مِنْ أُمَّتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا لَهُ خَيْلٌ غُرٌّ، مُحَجَّلَةٌ بَيْنَ ظَهْرَيْ خَيْلٍ دُهْمٍ بُهْمٍ، أَلَا يَعْرِفُ خَيْلَهُ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ غُرًّا، مُحَجَّلِينَ مِنَ الْوُضُوءِ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ، أَلَا لَيُذَادَنَّ رِجَالٌ عَنْ حَوْضِي، كَمَا يُذَادُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ أُنَادِيهِمْ، أَلَا هَلُمَّ؟ فَيُقَالُ: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: سُحْقًا، سُحْقًا** "(1)

وعَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جُمُعَةَ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ حَدِّثْنَا: حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: نَعَمْ أُحَدِّثُكَ حَدِيثًا جَيِّدًا: تَغَدَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَمَعَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحَدٌ خَيْرٌ مِنَّا؟ أَسْلَمْنَا وَجَاهَدْنَا مَعَكَ؟، قَالَ: " **نَعَمْ، قَوْمٌ يَكُونُونَ مِنْ بَعْدِكُمْ يُؤْمِنُونَ بِي وَلَمْ يَرَوْنِي** "(2)

***

ومن ثناء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ **على أصحابه:**

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخدري، قَالَ: كَانَ بَيْنَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، وَبَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ شَيْءٌ، فَسَبَّهُ خَالِدٌ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "**لَا تَسُبُّوا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِي، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَوْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**"(3)

---

(1) [صحيح مسلم/ 252]

(2) [سنن الدرامي/2744 | إسناده متصل، رجاله ثقات، مسند أحمد/ 16528، المستدرك على الصحيحين/ (4:80)]

(3) [صحيح مسلم/2543]

عَنْ أَنَسِ بن مالك، قَالَ: كَانَ بَيْنَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَبَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ كَلَامٌ، فَقَالَ خَالِدٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: تَسْتَطِيلُونَ عَلَيْنَا بِأَيَّامٍ سَبَقْتُمُونَا بِهَا! فَبَلَغَنَا أَنَّ ذَلِكَ ذُكِرَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: **"دَعُوا لِي أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنْفَقْتُمْ مِثْلَ أُحُدٍ أَوْ مِثْلَ الْجِبَالِ ذَهَبًا، مَا بَلَغْتُمْ أَعْمَالَهُمْ"**(1)

فعبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من السابقين الأولين.. وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ "لا تسبوا أحداً من أصحابي" - وفي رواية "دعوا لي أصحابي" - يقصد بها الطبقة الأولى من المهاجرين والأنصار صاحبة القدر والمكانة الخاصة في المجتمع المسلم، وذات "الصحبة الخاصة" والتربية الخاصة؛ وبذلك يتبين معنى مُحدد لأصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الذي تكرر تحذيره بشأنهم؛ فهم أولئك السابقون، فقد كان يقول للمسلمين حوله وممن صاحبوه: "دعوا لي أصحابي".. فدل على أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يعني صحبة خاصة.

ورغم أن خالداً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أسلم بعد الحديبية وقبل الفتح - تكسر في يده تسعة أسياف في غزوة مؤتة، وسماه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ "سيف من سيوف الله"، وله من البلاء الحسن في الغزو والجهاد.. بل وجعله على رأس جيش فيه من المهاجرين والأنصار - على طريقة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في تربية القادة، وإزالة الفوارق النفسية - إلا أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يقول له: "دعوا لي أصحابي"!

وفي هذا الحديث دلالة واضحة على التفرقة بين السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وبين من أسلم من قبل الفتح.. وإن كان كلاً وعد الله الحسنى، لكن لا يستويان، وينسب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ صحبته الخاصة للسابقين الأولين.

***

(1) [مسند أحمد/ 13400 | إسناده متصل، رجاله ثقات، رجاله رجال البخاري]

وفي الفرق بين الصحبة، والرؤية:

"عَنْ أَبِي إِيَاسٍ، قَالَ: جَاءَ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ غُلَامٌ صَغِيرٌ، " فَمَسَحَ رَأْسَهُ، وَاسْتَغْفَرَ لَهُ "، قَالَ شُعْبَةُ: قُلْنَا لَهُ صُحْبَةٌ؟، قَالَ: لَا، وَلَكِنَّهُ كَانَ عَلَى عَهْدِهِ قَدْ حَلَبَ وَصَرَّ "[1]

و"عن مُوسَى السُّنْبُلانِيِّ أَتَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، فَقُلْتُ: أَنْتَ آخِرُ مَنْ بَقِيَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قال: قَدْ بَقِيَ قَوْمٌ مِنَ الأَعْرَابِ، فَأَمَّا مِنْ أَصْحَابِهِ، فَأنا آخِرُ مَنْ بَقِيَ ".[2]

وفي التفرقة بين المهاجرين والأنصار وبين الطلقاء:

عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**الطُّلَقَاءُ مِنْ قُرَيْشٍ وَالْعُتَقَاءُ مِنْ ثَقِيفٍ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَالْمُهَاجِرُونَ، وَالْأَنْصَارُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ**"[3]

و"عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ السُّورَةُ {إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ وَرَأَيْتَ النَّاسَ}، قَالَ: قَرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ حَتَّى خَتَمَهَا، وَقَالَ: "**النَّاسُ حَيْزٌ، وَأَنَا وَأَصْحَابِي حَيْزٌ**"، وَقَالَ: "**لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ**"، فَقَالَ لَهُ مَرْوَانُ كَذَبْتَ، وَعِنْدَهُ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَهُمَا قَاعِدَانِ مَعَهُ عَلَى السَّرِيرِ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ لَوْ شَاءَ هَذَانِ لَحَدَّثَاكَ، وَلَكِنْ هَذَا يَخَافُ أَنْ تَنْزِعَهُ عَنْ عِرَافَةِ قَوْمِهِ، وَهَذَا يَخْشَى أَنْ تَنْزِعَهُ عَنِ الصَّدَقَةِ، فَسَكَتَا، فَرَفَعَ مَرْوَانُ عَلَيْهِ الدِّرَّةَ لِيَضْرِبَهُ، فَلَمَّا رَأَيَا ذَلِكَ، قَالُوا: صَدَقَ "[4]

---

(1) [مسند أحمد/ 15817]

(2) [تهذيب الكمال للمزي/ ج3، ص 376]

(3) [مسند أحمد / 18732 | إسناده متصل ، رجاله ثقات ، رجاله رجال مسلم ، صحيح ابن حبان/ (16 : 250)، المستدرك على الصحيحين للحاكم/ (4 : 75)]

(4) [مسند أحمد/ 10783 | إسناده متصل، رجاله ثقات ، رجاله رجال الشيخين، مصنف بن أبي شيبة/ 37926]

وقد نزلت "سورة النصر" قبل فتح مكة، وفيها البشرى بهذا الفتح العظيم، والحديث فيه تمييز إيماني بين جهة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ وأصحابه من المهاجرين والأنصار ومن أسلم من قبل الفتح وقاتل، واتبع بإحسان، والناس من بعد الفتح حيز آخر ومستوى آخر، وكلاً وعد الله الحسنى؛ لمن نصر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ ونصر الدين وأهله وجاهد في سبيل الله، وليس في قلبه غل ولا حسد ولا حقد على أصحاب النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ؛ ولهذا غضب مروان بن الحكم، لأنه هو وأبوه من الطلقاء، ولهذا نستطيع أن نفهم تطاول السفيه مروان على صحابي جليل مثل أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ومحاولة ضربه عندما حدّث بهذا الحديث!

***

وأما الصحابة بمعنى الرعية وعموم الأمة:

وفيها لا يتحدث النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ عن "الصحبة الخاصة" بل الصحبة العامة التي يشترك فيها الجميع: المنافق، والخائن، والأعرابي، والمسلم، والمؤمن، وفيها ترد مواقف تدل على حفظ شرف انتماء الجميع للأمة الإسلامية، والإبقاء على وحدة الصف الداخلي.. حتى ولو كانوا يوم القيامة ممن يفترق عن حوض النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، ولا يدخل الجنة حتى يلج الجمل في سَم الخياط!

فيرد معنى الصحبة كمثل قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلاَّ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأعراف: 184] صاحبهم هنا: محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وليس المقصود بها بالتأكيد الصحبة الخاصة، بل هو مُفاصل للكافرين مُتبرأ منهم، ولكن بمعنى أنه من بيئتهم، ومن قبيلتهم، فهذا أولى للتصديق والإيمان به، فهذا القريب منهم لم يعرفوا عنه جنون حتى يتهموه هكذا!

وكذلك قوله: ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [يوسف: 39] تعني صحبة السجن، لا صحبة الإيمان والجهاد والبلاء.

وتكرر معنى: "**أَكْرَهُ أَنْ يَتَحَدَّثَ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا قَدْ وَضَعَ يَدَهُ فِي أَصْحَابِهِ يَقْتُلُهُمْ**" في المنافقين الذين حاولوا قتله في العقبة التبوكية، وفي المنافقين الذين مردوا على النفاق في المدينة، وفي بدء ظهور الخوارج واعتراضهم على حكم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ..

قَالَ اللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [المنافقون (8)].

"عن عَمْرٌو جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، يَقُولُ: "كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فِي غَزَاةٍ، فَكَسَعَ رَجُلٌ مِنْ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: يَا لَلْأَنْصَارِ، وَقَالَ الْمُهَاجِرِيُّ: يَا لَلْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: **مَا بَالُ دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ؟** قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَسَعَ رَجُلٌ مِنْ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: **دَعُوهَا فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ**، فَسَمِعَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُبَيٍّ، فَقَالَ: قَدْ فَعَلُوهَا وَاللَّهِ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ، قَالَ عُمَرُ: دَعْنِي أَضْرِبُ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ، فَقَالَ: **دَعْهُ لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ**"(1)

"فَقَالَ عَبْد اللَّه بْن أَبِي: لئن رجعنا إِلَى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل، ثُمَّ أقبل عَلَى مِن حضر مِن قومه، فَقَالَ: هذا ما فعلتم بأنفسكم، وسمع ذَلِكَ زيد بْن أرقم فأبلغ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قوله فأمر بالرحيل وخرج مِن ساعته وتبعه النّاس، فقدم عَبْد اللَّه بْن عَبْد اللَّه بْن أَبِي النّاس حتى وقف لأبيه عَلَى الطريق، فلما رآه أناخ بِهِ، وَقَالَ: لا أفارقك حتى تزعم أنك الذليل وَمُحَمَّد العزيز، فمر بِهِ رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: **دعه فلعمري لنحسنن صحبته ما دام بين أظهرنا!**"(2)

وعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بِالْجِعْرَانَةِ مُنْصَرَفَهُ مِنْ حُنَيْنٍ، وَفِي ثَوْبِ بِلَالٍ فِضَّةٌ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقْبِضُ مِنْهَا يُعْطِي النَّاسَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ اعْدِلْ،

(1) [صحيح مسلم/ 2586]

(2) [الطبقات الكبرى لابن سعد ج 2: ص 282]

قَالَ: "**وَيْلَكَ وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ لَقَدْ خِبْتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ**، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: دَعْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَقْتُلَ هَذَا الْمُنَافِقَ، فَقَالَ: **مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَتَحَدَّثَ النَّاسُ أَنِّي أَقْتُلُ أَصْحَابِي**، إِنَّ هَذَا وَأَصْحَابَهُ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنْهُ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ"(1)

عن عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ، أَقْبَلَ نَفَرٌ مِنْ صَحَابَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ، فُلَانٌ شَهِيدٌ، حَتَّى مَرُّوا عَلَى رَجُلٍ، فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "**كَلَّا إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ فِي بُرْدَةٍ غَلَّهَا أَوْ عَبَاءَةٍ**، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: **يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، اذْهَبْ فَنَادِ فِي النَّاسِ، أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ**، قَالَ: فَخَرَجْتُ، فَنَادَيْتُ، "أَلَا إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ"(2)

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "... **وَإِنَّ أُنَاسًا مِنْ أَصْحَابِي يُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشِّمَالِ فَأَقُولُ: أَصْحَابِي، أَصْحَابِي، فَيَقُولُ: إِنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ مُنْذُ فَارَقْتَهُمْ فَأَقُولُ كَمَا، قَالَ: الْعَبْدُ الصَّالِحُ {وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي إِلَى قَوْلِهِ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}**"(3)

عَنْ أَنَسٍ بن مالك، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِي الْحَوْضَ حَتَّى عَرَفْتُهُمُ اخْتُلِجُوا دُونِي، فَأَقُولُ: أَصْحَابِي، فَيَقُولُ: لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ**"(4)

---

(1) [صحيح مسلم/ 1064]

(2) [صحيح مسلم/117]

(3) [صحيح البخاري/3349]

(4) [صحيح البخاري/ 6582]

وعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ خَطِيبًا بِمَوْعِظَةٍ، فَقَالَ: "**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ تُحْشَرُونَ إِلَى اللَّهِ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا،{ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ}، أَلَا وَإِنَّ أَوَّلَ الْخَلَائِقِ يُكْسَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَام، أَلَا وَإِنَّهُ سَيُجَاءُ بِرِجَالٍ مِنْ أُمَّتِي، فَيُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشِّمَالِ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أَصْحَابِي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: كَمَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ: {وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ، فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ، إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}، قَالَ: فَيُقَالُ لِي: إِنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ مُنْذُ فَارَقْتَهُمْ "، وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ وَمُعَاذٍ، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ**"[(1)]

***

بل وعندما كان يسمع كبار الصحابة مثل هذه الأحاديث يرتعدون ويخافون، وهم السابقون الأولون - أصحاب بدر وبيعة الرضوان، وأهل السكينة - ولكن حساسية الإيمان في القلوب، والوجل من الله تدفع المؤمن للخوف..

"فعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، قَالَ: فَقَالَ: يَا أُمَّهْ، قَدْ خِفْتُ أَنْ يُهْلِكَنِي كَثْرَةُ مَالِي، أَنَا أَكْثَرُ قُرَيْشٍ مَالًا، قَالَتْ: يَا بُنَيَّ، فَأَنْفِقْ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "**إِنَّ مِنْ أَصْحَابِي مَنْ لَا يَرَانِي بَعْدَ أَنْ أُفَارِقَهُ**"، فَخَرَجَ، فَلَقِيَ عُمَرَ، فَأَخْبَرَهُ، فَجَاءَ عُمَرُ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهَا: بِاللَّهِ مِنْهُمْ أَنَا؟ فَقَالَتْ: لَا، وَلَنْ أُبْلِيَ [أُبَرِّئَ] أَحَدًا بَعْدَكَ"[(2)]

وفي رواية: "عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " **إِنَّ مِنْ أَصْحَابِي لَمَنْ لَا يَرَانِي بَعْدَ أَنْ أَمُوتَ أَبَدًا** "، قَالَ: فَخَرَجَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ

---

(1) [صحيح مسلم/ 2863]

(2) [مسند أحمد/ 25949 | إسناده متصل، رجاله ثقات، رجاله رجال الشيخين]

مِنْ عِنْدِهَا مَذْعُورًا حَتَّى دَخَلَ عَلَى عُمَرَ، فَقَالَ لَهُ: اسْمَعْ مَا تَقُولُ أُمُّكَ، فَقَامَ عُمَرُ حَتَّى أَتَاهَا، فَدَخَلَ عَلَيْهَا، فَسَأَلَهَا، ثُمَّ قَالَ: أَنْشُدُكِ بِاللَّهِ، أَمِنْهُمْ أَنَا؟ فَقَالَتْ: لَا، وَلَنْ أُبَرِّئَ بَعْدَكَ أَحَدًا"(1)

وعن المسيب بن رافع، قَالَ: لَقِيتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقُلْتُ: طُوبَى لَكَ صَحِبْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَبَايَعْتَهُ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثْنَا بَعْدَهُ"(2)

وعلى سابقة وفضل المهاجرين والأنصار، وهم "الصحبة الخاصة" للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، القائل فيهم "دعوا لي أصحابي" لم تجعل لهم "العصمة المقدسة"، ولم تجعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يسكت – وحاشاه – عن أخطائهم، بل يواجههم بها بكل حزم، ومن أمثلة ذلك:

عن أبي ذر الغفاري قال: "إِنِّي سَابَبْتُ رَجُلًا فَعَيَّرْتُهُ بِأُمِّهِ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: **يَا أَبَا ذَرٍّ، "أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ، إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ**"(3)

وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالَ: وَمَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "**أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ ثُمَّ، قَالَ: إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ وَايْمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا**"(4)

وعن أُسَامَةَ بْنَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُحَدِّثُ، قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْحُرَقَةِ مِنْ جُهَيْنَةَ، قَالَ: فَصَبَّحْنَا الْقَوْمَ فَهَزَمْنَاهُمْ، قَالَ: وَلَحِقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ،

---

(1) [مسند أحمد/26118]

(2) [صحيح البخاري/ 4170]

(3) [صحيح البخاري/ 30]

(4) [صحيح البخاري/ 3475]

قَالَ: فَلَمَّا غَشِينَاهُ، قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: فَكَفَّ عَنْهُ الْأَنْصَارِيُّ، فَطَعَنْتُهُ بِرُمْحِي حَتَّى قَتَلْتُهُ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا، بَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: فَقَالَ لِي: **يَا أُسَامَةُ، أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟** قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا كَانَ مُتَعَوِّذًا، قَالَ: **أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟**" قَالَ: فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا عَلَيَّ، حَتَّى تَمَنَّيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ"(1)

وفي نفس الوقت يقيل عثرة المتعثرين منهم في لحظات الضعف الإنساني، ويُبقي لهم سابقتهم، ويُقدمها على أخطائهم ولا يعجل عليهم.. كمثل قصة حاطب الذي أرسل خطاب للمشركين يحذرهم من غزو النبي لهم، فعن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ "قال: فَأَتَيْنَا بِهِ (أي كتاب حاطب) رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فَإِذَا فِيهِ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى أُنَاسٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ يُخْبِرُهُمْ بِبَعْضِ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: **يَا حَاطِبُ مَا هَذَا،** قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تَعْجَلْ عَلَيَّ إِنِّي كُنْتُ امْرَأً مُلْصَقًا فِي قُرَيْشٍ وَلَمْ أَكُنْ مِنْ أَنْفُسِهَا وَكَانَ مَنْ مَعَكَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ لَهُمْ قَرَابَاتٌ بِمَكَّةَ يَحْمُونَ بِهَا أَهْلِيهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ، فَأَحْبَبْتُ إِذْ فَاتَنِي ذَلِكَ مِنَ النَّسَبِ فِيهِمْ أَنْ أَتَّخِذَ عِنْدَهُمْ يَدًا يَحْمُونَ بِهَا قَرَابَتِي وَمَا فَعَلْتُ كُفْرًا، وَلَا ارْتِدَادًا، وَلَا رِضًا بِالْكُفْرِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: **لَقَدْ صَدَقَكُمْ،** قَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ، قَالَ: **إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَكُونَ قَدِ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**"(2)

وفي مراتب العلم:

"عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**إِنَّ مَثَلَ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ جَلَّ جَلَالُهُ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ، كَمَثَلِ غَيْثٍ أَصَابَ أَرْضًا، فَكَانَتْ مِنْهَا طَائِفَةٌ طَيِّبَةٌ قَبِلَتِ الْمَاءَ فَأَنْبَتَتِ الْكَلَأَ وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ،**

(1) [صحيح البخاري/ 6872]

(2) [صحيح البخاري/ 3007]

وَكَانَ مِنْهَا أَجَادِبُ أَمْسَكَتِ الْمَاءَ فَنَفَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ، فَشَرِبُوا مِنْهَا، وَسَقَوْا، وَرَعَوْا، وَأَصَابَ طَائِفَةً مِنْهَا أُخْرَى، إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ لَا تُمْسِكُ مَاءً، وَلَا تُنْبِتُ كَلَأً، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقُهَ فِي دِينِ اللَّهِ وَنَفَعَهُ بِمَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ، فَعَلِمَ، وَعَلَّمَ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ"(1)

وفي هذا الحديث يُميز النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بين ثلاثة طوائف.. الأولى: التي انتفعت بالهدى، وفقهت فيه، والثانية: التي حملت العلم إلى غيرها. والثالثة: التي لم تنتفع بالهدى، ولم تفقه فيه، ولم تحمله لغيرها.. فهؤلاء أسوأ الناس حالاً.

***

وقد رأى بعض الصحابة التبديل الذي وقع بعد موت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وانتهاء عهد الراشدين، فعن محمد بن شهاب الزُّهْرِيَّ، قال: "دَخَلْتُ عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ بِدِمَشْقَ وَهُوَ يَبْكِي، فَقُلْتُ: مَا يُبْكِيكَ؟، فَقَالَ: لَا أَعْرِفُ شَيْئًا مِمَّا أَدْرَكْتُ إِلَّا هَذِهِ الصَّلَاةَ، وَهَذِهِ الصَّلَاةُ قَدْ ضُيِّعَتْ"(2)

"عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قال: " صَلَّيْنَا فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ثُمَّ انْصَرَفْنَا إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فَوَجَدْنَاهُ يُصَلِّي، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ لَنَا: أَصَلَّيْتُمْ؟ قُلْنَا: صَلَّيْنَا الظُّهْرَ، قَالَ: إِنِّي صَلَّيْتُ الْعَصْرَ، فَقَالُوا لَهُ: عَجَّلْتَ، فَقَالَ: إِنَّمَا أُصَلِّي كَمَا رَأَيْتُ أَصْحَابِي يُصَلُّونَ"(3)

وأنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ توفى سنة (93 هـ) تقريباً – وهو مِن آخر مَن مات من الصحابة – فشهد عهد النبوة، والعصر الأموي، وقد بكى للتبديل الذي حصل في سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في سياسة الحكم والمال، وانتشار الظلم والعدوان والقهر والاستبداد، حتى سنته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في العبادة وفي مواقيت الصلاة قد ضُيعت هي الأخرى!

---

(1) [صحيح مسلم/ 2284]

(2) [صحيح البخاري/ 1 : 107]

(3) [سنن النسائي الصغرى/510]

وقد اعتدى عليه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الطاغوت الحجاج بن يوسف بالقول والفعل إذلالاً وقهراً له! فحسبنا الله ونعم الوكيل.

***

وسيظل للسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ميزة لن تتكرر لجيل بعدهم:

الأولى: تربية النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ لهم التربية القرآنية العظيمة.

والثانية: جهادهم مع النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ لنشر الإسلام، وإقامة دعائمه، فسيظل ذلك الفضل العظيم صدقة جارية لهم، بما صدقوا ما عاهدوا الله عليه؛ ولذا سيظل حب هؤلاء العظماء جزءاً من إيماننا، ومن وفائنا لهذا الجيل الفريد.

وآفاق الإسلام مفتوحة لكل أحد.

وبقي أن نقول كلمة عن الصدق في الرواية عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: "عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: خَطَبَنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِالْجَابِيَةِ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قَامَ فِينَا مِثْلَ مُقَامِي فِيكُمْ فَقَالَ: " **احْفَظُونِي فِي أَصْحَابِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَفْشُو الْكَذِبُ حَتَّى يَشْهَدَ الرَّجُلُ وَمَا يُسْتَشْهَدُ وَيَحْلِفَ وَمَا يُسْتَحْلَفُ**"(1) وكذلك حديث القرون المفضلة.. يتبين أن الصحابة بالعموم صادقون في الحديث عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ..

وحتى من خالف أمر رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وتوعده بالنار مثل قاتل عمار – والفئة الباغية – يروي عنه ما يُدينه، يقول العلاّمة ابن عبد البر في قاتل عمار: "له سماع من النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض وَكَانَ محبًا فِي عُثْمَان، وَهُوَ قاتل عمار بْن ياسر، وَكَانَ إذا استأذن عَلَى معاوية وغيره يقول: قاتل عمار بالباب، وَكَانَ

(1) [سنن ابن ماجه/2363]

يصف قتله إذا سئل عنه لا يباليه، وفي قصته عجب عند أهل العلم، روى عَنِ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا ذكرنا أنه سمعه منه، ثم قتل عمارًا "(1)

ونؤكد على أن السنة النبوية المتواترة محفوظة بالعموم بحفظ الله التام لهذا الدين، وظهور الحق إلى يوم الدين.. فلا يُوجد أمة على وجه الأرض تحفظ أسانيد الرجال والرواة – وتضع مثل هذا العلم – مثل هذه الأمة، وقد بذل علماء الإسلام جهوداً عظيمة في جمع وحفظ سنة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وقبل ذلك فالكتاب – القرآن الكريم – محفوظ بحفظ الله التام له، وهو المُهيمن على السنة، والحاكم عليها.. فلا مجال لضياع شيء من هذا الدين، ولسنا بحاجة بعد ذلك إلى ادعاء العصمة المقدسة في الصحابة أو الغلو فيهم، أو إنزال من ليس منهم – من الطلقاء ومسلمة الفتح وغيرهم – منزلة ليسوا أهلاً لها، ولا أحق بها.. كما فعل بعض علمائنا غفر الله لهم.

***

قال العلاّمة أبو عبدالله المازري: "ولسنا نعني بأصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كل من رآه اتفاقا، أو رآه لماما، أو ألم به لغرض وانصرف عن قريب، لكن إنما نريد بذلك أصحابه الذين لازموه، (وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون)"(2)

وقال ابن العلاّمة ابن عبد البر: "قَالَ الله تعالى: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَماءُ بَيْنَهُمْ تَراهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْواناً سِيماهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ» فهذه صفة من بادر إلى تصديقه والإيمان به، وآزره ونصره، ولصق به وصحبه، وليس كذلك جميع من رآه، ولا جميع من آمن به"(3)

---

(1) [الاستيعاب لابن عبد البر/ج4، ص1725]

(2) [إيضاح المحصول من برهان الأصول للمازري (المتوفى 536 هـ)]

(3) [الاستيعاب في معرف الأصحاب لابن عبد البر، مقدمة الكتاب]

لقد كان الغلو في الصحابة، أحد أهم وسائل الدفاع عن الاستبداد.. فبمجرد الحديث عن فترة التحوّل من "الخلافة الراشدة" إلى "الملك العضوض"، وذِكر بعض الذين كان لهم الدور البارز في ذلك، يخرج المُشغِبون ليقولوا: انظروا.. إنهم يسبون الصحابة! إنهم "رافضة خبثاء" يستعملون "التقية" عند الترضي عن مشايخ الصحابة وكبرائهم!

فتتحول القضية الأصلية إلى معركة فرعية، وتضيع معالم الحق؛ لذا كان من الضروري الإسهاب الطويل في هذا الموضوع؛ لقطع الطريق على بعض الدجاجلة الذين يزعمون حب الصحابة، وهم يدافعون عن "الملك العضوض" تاريخياً، وعن ملوكهم الطغاة الحاليين، وهناك من يدافع عن "الملك العضوض" ظناً منه أنه يدافع عن "السنة النبوية" و"الصحابة الكرام" مخدوعاً ببعض الأقوال، بينما هم أول ضحايا هذا الاستبداد، ووقود المعارك الأيديولوجية والسياسية!

وعلى الجانب الآخر اتخذ بعض الكذبة من ملابسات هذا التحول طريقاً إلى الطعن في جميع الصحابة، وفي السنة النبوية؛ لغرض التشكيك في الدين، والفتنة بين الناس والبغي بينهم..

والصحابة - بالجملة - جيل قرآني فريد تحقق لهم أمرين غاية في التفرد؛ **الأول**: كون معلمهم أفضل معلم في البشرية، ومن أكرم رسل الله على الله.. فكانوا يتلقون منه الإسلام حياً.. جميلاً.. واقعياً.. مؤثراً، وما كان هذا المعلم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ينطق عن الهوى، بل هو متصل بالوحي الإلهي؛ فكان التفرد **الثاني**: وهو نزول القرآن عليهم يعلمهم درساً درساً، وحادثة حادثة.. خطوة خطوة على الطريق، يسألون وينتظرون جواب الوحي، يخطئون ويتنظرون كلمة الوحي، يحزنون وينتظرون مواساة الوحي، ينافق البعض، وينزل القرآن يكشف جريمتهم، فكان بناء القرآن الكريم.. هو في ذاته حركة الصحابة - والجماعة المسلمة بالجملة - فكان لهذا التفرد عظيم الأثر في هذا الجيل الفريد، الذي ضرب أروع الأمثلة في: الإيمان، والزهد، والصبر، والإيثار، والجهاد، والعمل، والعبادة، والصدق، والإخلاص.. وحمل رسالة الله إلى العالمين، ونقل أبناء القبائل من وهدة الجاهلية، إلى سمو الإسلام فحكموا الدنيا بالحق والعدل الرباني، ورفع الله ذكرهم باتباع كتاب ربهم.

وكان هذا الجيل يعتبر طفرة في تاريخ البشرية، ونقل هائلة في قفزة الحضارة والفكر.. ولمَ لا؟ وهم خريجو المدرسة المحمدية.. مدرسة الإيمان والحب، والإيثار والجهاد، والإيمان الحق باليوم الآخر، مدرسة القيادة والحرية، وتحرير الإنسان.

فحملوا مشعل الكتاب وسنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؛ ليُقدموا رسالة الإسلام للإنسان كل الإنسان في الأرض كل الأرض، فكانوا أصدق من روى عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قولاً وفعلاً.. وأصدق من عمل بإخلاص وصدق من أجل دينه؛ فكانوا بحق خير القرون.

والمفلحون في كل جيل هم:

﴿الَّذِينَ آمَنُواْ بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُواْ النُّورَ الَّذِىَ أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: 157]

***

ثانياً: الغلو في عليّ رضي الله عنه

لكل حق طريق مستقيم، وحوله سُبل المغضوب عليهم، والضالين.. فأما المغضوب عليهم فأولئك الذين أعرضوا عن الحق؛ واتبعوا أهوائهم.. وأما الضالين فأولئك الذين غالوا في هذا الحق، فانحرفوا به عن الصراط المستقيم؛ واتبعوا أهوائهم.

والإمام عليّ – كرّم الله وجهه – هو فارس الخلافة الراشدة أمام فتنة الملك العضوض، وكما جاء في الأثر عن عليّ: "... يَهلكُ فيَّ رجُلان: مُحِبٌّ مُفرِطٌ يُقَرِّظُنِي بِمَا لَيْسَ فِيَّ، وَمُبْغِضٌ يَحْمِلُهُ شَنَآنِي عَلَى أَنْ يَبْهَتَنِي "[1] وفي هذه السطور إن شاء الله سنتناول المفرطين في حب علي وآل البيت، حتى انحرفوا عن الصراط المستقيم.

***

شيعة عليّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ

الشيعة: تعني لغوياً الأنصار المشايعين المؤيدين، فهي تطلق على أتباع شخص أو منهج معين. واصطلاحاً: تطلق على شيعة عليّ ، فصار الشيعة أحد المذاهب الإسلامية في مقابل أهل السنة..

ويحسن بنا أن نقول كلمة قصيرة عن هذه التقسيمات المُفرّقة:

إنَّ التفرق شيعاً وأحزاباً في هذه الأمة وقع بسبب "البغي"، وسبب البغي هو "الغلو" و"التعصب الجاهلي" و"الحسد"..

---

(1) [مسند أحمد/27202، ويُروى مرفوعاً إلى النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، والإسناد ضعيف، ويُروى بإسناد حسن عند الخطيب البغدادي في "موضح أوهام الجمع والتفريق" والمعنى صحيح بالعموم، فالغلو في التقديس، والغلو في الإساءة ظلم يحمل الإنسان على التمادي فيه، وقد خاب من حمل ظلما، خاصة ظلم العباد]

وسبب ذلك عدم القيام لله بالحق والشهادة بالقسط، وعدم القيام بالقسط والشهادة لله.. فيكون الهوى الذي يحيد بالإنسان عن الحق.

وأصبح هذا التفرق على أتفه الأسباب، فمن اعتقد قولاً ما في مسألة ما، أصبح له جماعة وفرقة تعتقد الحق المطلق، وتُفسق وتُبدع وربما تُكفر غيرها ! فنرى عشرات الأسماء للفرق المختلفة.

وإنَّ الذي أراه مانعاً لتعميق الفرقة وتوسيع الخلاف - والذي أحسبه كان من الأفضل أن يكون من قديم - هو رد الابتداع في الدين في كل فكرة على حدا، وإبقاء وحدة الأمة الإسلامية كما هي، دون نصب رايات التقسيمات المذهبية والسياسية والفقهية والفكرية - والامتناع عن إدخالها في الصراعات السياسية - ومن ثم ضم الأتباع تحت هذه الرايات؛ لتحارب الأمة بعضها بعضاً.

كان من الأفضل - فيما أرى - أن نكشف الشبهات والانحرافات دون وصم الجميع بأشياء لا يعلموا عنها شيئاً، ويحسبون فيها أنهم على هدى.. ولا نرمي جموع من الأمة بكفر أو شرك أو فسق، والحقيقة هذا المنهج هو ما وجدته في السنة النبوية الشريفة، وسيرة الإمام عليّ كرّم الله وجهه..

والوقوف فقط على الرأي المنحرف عن صحيح الدين، وتفنيد شبهاته، وبيان باطله دون إغفال وإنكار لباقي الحق عند الآخرين.. من شأنه أن يخفف حدة التوتر، ويجذب الصادقين إلى الحق، ويُبقي باب القلوب مفتوحاً للاستماع إلى الحجة والبيان، ويرفع البأس بين المسلمين، وقبل كل هذا هو شهادة بالحق والقسط.. شهادة تكشف الباطل بلا مجاملة أو محاباة، وتشيد وتبارك الحق بلا إنكار أو تجاهل.

إنَّ قوام الرسالة الربانية:

الرحمة: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء (107)].

والقسط: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد (25)].

وإنَّ الشهادة بالحق لا بد وأن تكون مستقيمة على صراط الله المستقيم، وفيها يجب:

- **ذبح الذئبان الجائعان الضاريان اللذان في القلب: [ذئب الشرف والعلو والرياسة على الآخرين، وذئب المال والغنى (شهوة السلطة والمال)] فهما مدخل الهوى والضلالة.**(1)
- **القيام لله بالحق والشهادة بالقسط، والقيام بالقسط والشهادة لله.**
- **أن تكون الغاية هي الرحمة والقسط؛ فيتحقق الحق والعدل الرباني.**
- **استفراغ الوسع والجهد في إبصار الحق، والتحقيق في الأقوال عند جميع الأطراف.**
- **عدم استخدام الإرهاب الفكري والاغتيال المعنوي في الهجوم على الخصوم.**
- **عدم اعتقاد حكم مسبق أو بالجملة والعموم، وعدم البحث عن حجة لموافقة الهوى، وجعل الشرع في خدمة الهوى.**
- **عدم اعتقاد الحق المطلق أو باطل مطلق في جماعة من المسلمين، فلا بغي على المخالف بغير وجه حق.**
- **عدم الطغيان في طلب الحق :** ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [هود (112)].
- **عدم التفريط في الحق بالركون إلى الظالمين:** ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ﴾ [هود (113)]

فلا طغيان، ولا ركون إلى الظالمين.. لا إفراط ولا تفريط.

---

(1) كما جاء في الحديث الشريف: "**مَا ذِئبانِ ضارِيَانِ جائِعانِ في غَنَمٍ افترَقَتْ، أحدُهما في أوَّلِها والآخَرُ في آخِرِها، بأسرعَ فسادًا مِن امرِئٍ في دينِه، يُحِبُّ شَرَفَ الدُّنيا ومالَها**" [مسند أبي يعلى الموصلي/ 6449، إسناده حسن]

مراحل التشيع:

مرّ التشيع بمراحل مختلفة، وأثرت عوامل اجتماعية وسياسية وفكرية ونفسية في الشخصية الشيعية.

وإنَّ التفرقة بين هذه المراحل والأحوال هو من باب إحقاق الحق، وإقامة العدل والقسط، لأن الحكم بالجملة والعموم هو دأب الجهلاء الغلاة، الذين يريدون إشباع حالة "الهياج العاطفي" وإشباع حالة الحقد والغل على الخصوم.

فشيعة عليّ في عصره، ليسوا كمن انتسبوا إلى التشيع من بعده، وهؤلاء ليسوا كمن تفرعوا عنهم من فرق متعددة من الشيعة أنفسهم ! وعندما يُرمى التشيع بالبدعة والضلالة – على سبيل المثال – دون بيان وجه الضلالة، وإطلاق العمومات فهذا نوع من خلط الحق بالباطل، وضياع الحق في الصراع المذهبي الطائفي المقيت.

ومن ثم استخدام هذه المعارك في عملية الاغتيال المعنوي، والإرهاب الفكري.. والصراعات السياسية؛ لخداع الجماهير التي تتبع قياداتها الروحية والسياسية ظناً منها أنها تقوم بأمر الدين والحق.

فشيعة عليّ في عصره هم أهل الحق والعدل، وشيعة معاوية في عصره هم أهل البغي والظلم.. شيعة عليّ في عصره هم كبار الصحابة، وأهل سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وشيعة معاوية هم المخدوعين من أهل الشام وطلاب الدنيا، وأصحاب سنة كسرى وهرقل.

ولا يعني ذلك أيضاً التعميم في كلا الفريقين، فليس معنى ذلك أن كل شيعة عليّ هم أهل حق، أو كل شيعة معاوية هم أهل باطل.. بل قد يكون هناك المنافق والغالي هنا، وهناك المخدوع والجاهل هناك، ولكن نحن نتحدث عن صورة عامة وفق النصوص النبوية الصحيحة، ووفق حقائق التاريخ كما دُون. وما شهدنا إلا بما علمنا.

وإنَّ هذه الشهادة لشيعة عليّ في عصره، ليست هي مجرد دفاعاً عن عليّ أو شيعته وقتها، فتلك أمة قد خلت، ولكنها في الأصل شهادة للحق الذي كان يدافع عنه علياً وصحبه، وعندما نشهد للحق، وننكر على البغي.. فإننا نحاول أن نُصلح قلوبنا لتعرف المعروف، وتُنكر المنكر.. وتستقيم عقولنا وهي تفكر لنصرة الدين والأمة.

***

كما وجب التفرقة بين "التشيع السياسي" و"التشيع المذهبي" فالتشيع السياسي لمواقف عليّ وحروبه، والانتصار لرأيه هو ما كان عليه كبار الصحابة، وهو نفسه من كبار الصحابة وأفضل من في عصره، و"التشيع السياسي" من بعد عليّ في مواجهة بغي "الدولة الأموية"، وثورات الحسين وابن الزبير والأشعث.. هو مما نعتبره حق وسنة، وله الشرعية الإسلامية، بغض النظر عن استيفاء عوامل النجاح والتمكين لهذه الثورات..

وأما "التشيع المذهبي" والذي جاء في مرحلة متأخرة، ودخلت عليه أصول بدعية منهجية فهو شأن آخر، وانقسمت فرق الشيعة إلى: الشيعة الإمامية أو الرافضة أو الأثنى عشرية، وهي الغالبية العامة من الشيعة اليوم، والزيدية أتباع زيد بن علي، والإسماعلية ومنها النصيرية وغيرها من الفرق الباطنية، ولكن فرقة معتقداتها وأفكارها.

ويذكر التاريخ حالات الغلو في عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيما يُعرف بالسبئية(1)، وقد بلغ الغلو عندهم إلى درجة الكفر؛ فهناك من يعتقد ألوهية عليّ! وهناك من يعتقد أن الوحي أخطأ في النزول على محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وأن عليّ هو الرسول، وهناك من يقول بالرجعة.. أي: رجوع عليّ إلى الدنيا وأنه لم يمت، وكذا القول في بعض الأئمة!

(1) [وللشيعة دراسات مطولة حول عبد الله بن سبأ هذا الذي تنسب إليه "السبئية" وأنه أسطورة اختلقها سيف بن عمر التميمي، وللسنة دراسات مطولة تثبت أنه حقيقة، ولكن حالات الغلو في الإمام عليّ ثابتة تاريخياً في عصره، وبعد مماته رَحِمَهُ اللَّهُ]

إضافة إلى خرافات وأساطير أخرى بالاعتقاد أن علياً يسكن السحاب! واعتقدوا بالرجعة فقالوا: "إنه لم يمت وإنه راجع إلى الدنيا قبل قيام الساعة، فيملؤها عدلاً كما ملئت جوراً، وإن رأوا سحابة قالوا: أمير المؤمنين فيها...إلخ"، إضافة إلى الغلو العجيب في فاطمة الزهراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، واعتقاد بعض الشيعة أن من نورها خلق الله السماوات والأرض! وهذا كله اعتقاد فاسد، وغلو فاحش ليس عليه دليل، وفيه من البدع ما فيه.

***

الموقف من الصحابة:

بعد مقتل الإمام عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وتحول الخلافة إلى الملك العضوض، تعرض شيعة عليّ لحالة اضطهاد سياسي وطائفي، وحالة من الإرهاب والتقتيل.. كان أبرزها فاجعة مقتل الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وآل بيته الأطهار.. وسب ولعن الإمام عليّ على المنابر!

كل هذه الأمور بدأت تعمل عملها في قلوب الشيعة، فلا مفر من أن الحقد والحسد سيُولد صورة مضادة ورد فعل عند الطرف المقابل؛ فتكونت على مر الزمن حالة "المظلومية" والشعور بالقهر، والانفصال عن الأمة، والشعور بالوحدة والاضطهاد، الأمر الذي أدى إلى تكوين اعتقادات وعادات بدعية فيما بعد، فقد أخذ الشعور بالمظلومية - على سبيل المثال - إلى اعتقاد مبدأ "التقية" كمبدأ إسلامي أصيل!

وأخذ الشعور بالذنب في خذلان الحسين في ثورته إلى مسألة "جلد الذات" ليس على المستوى النفسي فحسب، بل حتى على المستوى الجسدي، فيما يسمى "التطبير" وهو ضرب الجسد بآلة حادة ليسيل منه الدم في مناسبات معينة كذكرى استشهاد الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصارت كأنها نُسك، وهذا لا شك باطل وبدع ما أنزل الله بها من سلطان.

وتحول الحزن إلى "أدب اللطميات" وتفريغ الشحنات العاطفية في هذه اللطميات والكربلائيات! وهذا كله ليس من الدين في شيء، بل هي حالة نفسية تحولت بفعل التكرار والتنظير لها، إلى أحد أدبيات التشيع.

والأمر الأخطر هو الانعزال والانفصال عن الأمة المسلمة، واتهام قطاع عريض منها أو كلها بأنهم "النواصب أعداء آل البيت"، وانتقل الغلو والتعصب والحسد، ليُكوّن حالة أخرى جديدة من "البغي"، وهروباً من الواقع ظهر عند الشيعة – وكذلك عند بعض السنة! – الغلو في "نظرية المهدي المنتظر" الذي يملك عصا سحرية ستنقذ الشيعة من الاضطهاد والظلم.

ومن ثَم تم اعتقاد العصمة المقدسة في عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، والعصمة في الأئمة.. ولا عصمة إلا لمن عصمه الله تعالى بالوحي من الأنبياء والرسل فقط. أما غيرهم فليس بمعصوم، بل هم بشر يجري عليهم ما يجري على البشر، والفرق أنهم قد يكونوا موطناً للقدوة والسيرة الحسنة.

ولا شك أن اعتقاد العصمة في الأئمة، وحصرهم في نسل واحد وبيت واحد، وتحديد عددهم، وانتظار رجعة الإمام... إلخ، لا شك أنه سيُولد أحد صور الاستبداد والعقم السياسي، وإنْ حاول بعض الشيعة التخلص من هذا العقم بولاية الفقيه!

وتحولت قضية الإصلاح السياسي، وعودة الحكم الراشد عند الشيعة إلى قضية "حقوق" آل البيت، بعد اعتقادهم أن أهل السنة – أو النواصب في نظرهم – اغتصبوا هذا الحق، واختزلوا القضية كلها في "الحقوق الوراثية" في الحكم، فكان مشروعهم السياسي نظرياً هو محاولة نقل بدعة "الملك العضوض" من بني أمية أو بني العباس إلى الفرع العلوي أو إلى الأئمة المزعومة! وأما الواقع العملي، فلم يختلف حكم الشيعة في الظلم والاضطهاد عن الأمويين والعباسيين، وكانت سنن الحكم العضوض لا سنة محمد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ هي التي كانت تحكم – بل كانت مجرد حالات من الانتقام المتبادل – لم ترتقِ إلى عدالة الإسلام، وسنة الرسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ في الحكم!

وتَكوّن لدى الشيعة – فيما بعد – حالة من الصراع والعداء بين آل البيت، وبين بقية الصحابة! وتم تعميق هذا العداء الذي يصل إلى درجة تكفير كبار الصحابة رضوان الله عليهم! فصار في الذهنية العامة المأخوذة عن الشيعة هي "سب ولعن كبار الصحابة"، وكل من اتخذ موقفاً سلبياً من عليّ – مهما كان صلاحه وبلاءه – فهو من النواصب المغضوب عليهم المستحق للعن والسب وربما التكفير عند البعض.. فصاروا على "سنة معاوية" لا "سنة عليّ"! وفي ذلك دلالة واضحة على تأثير العوامل النفسية والسياسية في تكوين الشخصية الشيعية، وعدم التزام سنة عليّ في التسامح والتراحم.

***

كانت البداية في خلافة أبي بكر الصديق رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، وإنْ اعترض عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ على إمضاء الأمر دونه، إلا أنه لم يُنكر سابقة وفضيلة وبلاء أبو بكر في الإسلام فهو صاحب رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِۦوَسَلَّمَ بنص الكتاب، وفي النهاية بايعه علياً عن اقتناع لا عن تقية، فهو الكريم الشجاع. ورفض دعوة أبي سفيان لإفساد أمر الخلافة على أبي بكر، فكان علياً من المدافعين عنها.

ثم لما توفى أبو بكر، وتم استخلاف عمر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ لم يكن عمر شخصاً عادياً، فهو شخصية فذة، وصاحب بلاء وفتوحات في الإسلام، التي على إثرها انتشر الإسلام بصورة عالمية في مشارق الأرض ومغاربها، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وعليّ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ لا يُنكر ذلك، بل كان عمر يستشيره ، ويقضي بقضائه، والعلاقة بينهما علاقة الأخوة في الإسلام، والمصاهرة كذلك.. فهكذا قلوب وعقول الكبار.

ولكن الأمر تحول عند بعض الشيعة إلى حالة من العداء السافر تجاه الشيخين أبي بكر وعمر – رضي الله عنهما – لكونهما سبقا علياً بالخلافة – وربما كذلك بسبب قضية ميراث أرض فدك – وصار سبهما ولعنهما عند بعض الشيعة قضية مفصلية محورية يقوم عليها الولاء والبراء! حتى إن زيد بن علي حين طُلب منه البراءة من الشيخين أبى، وقال: برئ الله ممن تبرأ منهما، وقيل إن الروافض تسموا بهذا الاسم لما تركوا زيد بن علي لمجرد أنه لم يتبرأ من الشيخين وقالوا: إذن نرفضك!

وخرج من ذلك "الزيدية" و"الروافض".. والزيدية أقل حدة من الروافض وأكثر اعتدالاً – فيما أحسب – وهم "الشيعة المُفضلة".

ثم لما جاءت خلافة عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بعد تكوين "هيئة الشورى" برئاسة عبد الرحمن بن عوف رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وكادت البيعة أن تكون لعليّ، فلما أبى أن يمضي على سنة الشيخين، واعتبر نفسه قادراً على الاجتهاد، وبايع عثمان على سنة الشيخين بعد كتاب الله وسنة رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ.. تمت الخلافة لعثمان، ومضى الحال في السنوات الأولى من حكمه على أحسن ما يكون، حتى حصل ما حصل في سنواته الأخيرة – كما سبق الذكر في المدخل التاريخي – وتلاعب مروان بن الحكم بأمور الخلافة، وإنكار كبار الصحابة – ومنهم عليّ – على ما يقع من أخطاء، ولكن عثمان كان رقيق القلب، شديد الحلم على أقاربه من بني أمية، فحملهم على رقاب الناس، الأمر الذي أدى إلى ثورة على عثمان، تسبب في تأجيجها بعد هدوئها مروان، واختلط في الثورة العقلاء بالرعاع، حتى قُتل عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مظلوماً.. وكان أكف الناس عن عثمان وأنصح الناس له هو عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

ولكن تم اتخاذ الأخطاء التي وقع فيها عثمان وسيلة لضمه إلى قائمة اللعن والسب وربما التكفير! وهذه أحد أخطر الكوارث الفكرية في حياتنا عندما يتحول إنكار الخطأ إلى هدم الشخصية واغتيالها معنوياً! أو يتحول تقديس الشخص إلى تبرير الخطأ ومن ثم تقديسه، واضطراب موازين الحق والعدل، وتشويه المنهج لتبرأة الأشخاص!

ولما تمت البيعة لعليّ – حيث كان هو أفضل من في عصره، وصاحب السبق والفضيلة – كان نفوذ بني أمية قد بلغ مبلغه بالشام، واُتخذت قضية دم الإمام المظلوم وسيلة لإفساد خلافة الإمام عليّ، واستباح معاوية الأمة من أجل الدفاع عن سلطانه، وتم تحويل الخلافة الراشدة – بعد مقتل عليّ – إلى الملك العضوض.

فتم ضم معاوية وحزبه إلى قائمة السب واللعن وربما التكفير عند البعض، وتم الخلط بين الخلافة الراشدة، والملك العضوض.. وبذلك قدّم الروافض أفضل هدية للنواصب بخلط الأوراق؛ وبذلك تم بسهولة الدفاع عن الملك العضوض باسم الدفاع عن الصحابة والخلافة الراشدة والسنة! والتبرأ من غلو الروافض.

وأما عائشة – أم المؤمنين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهَا – فصاحبة مكانة وضيعة وسب خاص مكثف من الروافض، وربما اتهام بما هو أشد من ذلك! وسبب ذلك هو "معركة الجمل" التي وقعت بالبصرة، وكما سبق البيان: إنَّ خروج عائشة كان خطئاً فادحاً، وقد ندمت على ذلك ندامة شديدة، وهمت أن ترجع بعد أن نبحتها كلاب الحوأب – كما جاء في الحديث الشريف – وبتسخين الأمور من أهل الفتنة؛ وقعت المعركة مُخلّفة وراءها آلاف الضحايا.. سواء أكانوا على اجتهاد أو تأويل أو أي سبب آخر.

ولكننا نحكم بالعدل، فلا نحطم هذه الشخصيات لمجرد الوقوع في أخطاء، بل يُقدر كل أمر بقدره، فستبقى عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهَا أم المؤمنين شاء من شاء وأبى من أبى، وسيبقى لطلحة والزبير – رضي الله عنهما – سابقتهما وفضيلتهما في الإسلام.

لكن الأمر عند بعض الشيعة تحوّل إلى مبدأ لترتيب قائمة السب، ومن لم يسب ويلعن فليس منا! وعجزوا نفسياً وفكرياً عن تجاوز هذه المرحلة.

وفي هذا أيضاً مخالفة واضحة لسنة الإمام عليّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ وشيعته في عصره، فهذا عمار بن ياسر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ يقول: "والله إنا لنعلم أنها زوجته (أي عائشة) في الدنيا والآخرة"، ويقول عليّ: "إنه يرجو أنه هو وطلحة والزبير من الإخوان الذين نزع الله ما في قلوبهم من غل إخواناً على سرر متقابلين".. كما لم يصف عليّ وصحبه أهل صفين بالكفر، بل بالظلم – كما جاء في الحديث الشريف – حتى الخوارج الذين كفّروا علياً – وهو الخليفة الراشد – وقتلوه.. لم يُكفرهم، بل قال: "قوم بغوا علينا" ولم يمنعهم مساجد الله، ولم يمنعهم الفيء.

هذه هي روح عليّ الطاهرة الكريمة السمحة، التي لم يُحولها القتال والخلاف لتخرج عن مسارها، أو تبغي بغير الحق.

هذا فيما يتعلق بأمر الصحابة.. وأما مسألة "الأفضلية والتقديم" ومن يُقدّم أبي بكر وعمر، أو يقدم علياً، أو يرى عمر الأفضل، أو عثمان الأكرم، فهذه كلها مسائل بسيطة ليست من أصل الدين ولا فروعه، طالما يحفظ الفضل لأهله، ولا يبغي على أحد بغير الحق، ولا ينال من كبار الصحابة، وهي مسألة لا تستحق أي خلاف من أي نوع، فقد يقرأ مسلم عن شخصية من هذه الشخصيات الكبيرة فيُتيم بها، ويلتصق بها نفسياً، ويراها هي الأفضل فلا بأس بذلك، وقد كان أبو هريرة يرى جعفر بن أبي طالب أفضل الصحابة لأنه كان شديد الجود والكرم معه. فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: "مَا احْتَذَى النِّعَالَ وَلا انْتَعَلَ، وَلا رَكِبَ الْمَطَايَا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَفْضَلُ مِنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ".(1)

فأنا – على سبيل المثال – أرى أبي بكر الأفضل في الزهد والرحمة والتواضع والحكمة، وعمر الأفضل في العدل والجهاد، وعثمان الأفضل في الحلم والجود والحياء والعفو، وعليّ الأفضل في الشجاعة والحسم ومواجهة الفتن.. وأبو ذر الجرأة في قول الحق دون أطماع شخصية، رضي الله عنهم أجمعين؛ ومثال ذلك ما جاء في الحديث الشريف:

"عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " **أَرْحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ، وَأَشَدُّهُمْ فِي دِينِ اللَّهِ عُمَرُ، وَأَصْدَقُهُمْ حَيَاءً عُثْمَانُ، وَأَقْضَاهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَأَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَأَفْرَضُهُمْ [وَأَعْلَمُهُمْ بِالْفَرَائِضِ] زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينًا، وَأَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ** "(2)

(1) [المستدرك على الصحيحين/ (3 : 38) هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ | إسناده متصل ، رجاله ثقات، جامع الترمذي/ 3727]

(2) [سنن ابن ماجة/ 155 | إسناده متصل ، رجاله ثقات]

وقَالَ أَبُو ذَرٍّ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ: **"مَا تُقِلُّ الْغَبْرَاءُ، وَلا تُظِلُّ الْخَضْرَاءُ عَلَى ذِي لَهْجَةٍ أَصْدَقَ، وَأَوْفَى مِنْ أَبِي ذَرٍّ شَبِيهِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ"**، عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ السَّلامُ، قَالَ: فَقَامَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَفَنَعْرِفُ ذَلِكَ لَهُ؟ قَالَ: "نَعَمْ، فَاعْرِفُوا لَهُ"(1)

فلا يُعقل أن تكون هذه المسألة من أصول الدين التي تستأهل الجدال والنقاش والحروب الفكرية، وسبحان من يضع الميزان، وله الحساب والقضاء والجزاء.

***

ثم دخل أمر خطير على التشيع وهو "التأويلات الباطنية" أو تحريف الكلم عن مواضعه، ومن ثم نشأت الفرق الباطنية – واستترت بعض فرق الزنادقة خلف التشيع – التي أثرت بشكل خطير على الأمة المسلمة باستباحة المحرمات، واستباحة الأمة ذاتها، وليس هنا مجال التفصيل.

ومن ثم اختلفت المصادر السنية عن المصادر الشيعية بشكل عام، وأنكرت الشيعة أقوال الصحابة المرفوعة إلى النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، بعد اتهام الصحابة بالنفاق وغيره؛ الأمر الذي أدى إلى الفرقة والاختلاف والاتهامات المتبادلة بينهما.

وكذلك تم "الاستغلال السياسي" لهذا الافتراق، وزعم كل فريق أنه على الحق المطلق، فتحولت بلاد فارس – إيران وبعض المناطق حولها – حيث كانت "شافعية سنية" إلى "دولة صفوية" تحلم بأمجاد دولة فارس القديمة، وكانت على محاربة مع الدولة العثمانية وقتها، وتم استخدام التشيع كوسيلة لذلك، وتم تحويل إيران عن طريق الصفويين إلى دولة شيعية إمامية المذهب، تسعى لاستعادة الإمبراطورية الفارسية من جديد تحت ستار: التشيع، ونصرة آل البيت، والمقاومة ونصرة الشعوب المقهورة.. خاصة بعد الثورة الشيعية بزعامة الملالي بإيران.

(1) [صحيح ابن حبان/ 7135 | إسناده حسن]

وهكذا تعدد التشيع – كما يقول كُتاب الشيعة أنفسهم – فهناك التشيع العلوي، والتشيع الصفوي، فهناك مرجعيات مختلفة. وهناك التشيع من أجل المذهب والدين، وهناك التشيع من أجل الدنيا والرياسة والمناصب، والحقيقة – فيما أرى – أن الغالب على كافة الشعوب هو المذهب والدين، والغالب على أصحاب المناصب والدنيا هو استخدام المذهب والدين من أجل تحقيق مصالح دنيوية.

ويدور صراع الحكومات السنية مع إيران سياسياً – ليس على المذهب والدين – إنما على النفوذ في أراضي البلاد الإسلامية، ويُستخدم الغلو والطائفية هنا وهناك من أجل تأجيج تلك المعارك السياسية وقت الحاجة، وسكونها وإسكاتها وقت الوفاق!

وفي هذه الصراعات السياسية تُستباح دماء الأمة وتجري أنهاراً، دون أن يرف للطغاة – على كلا الجانبين – جفن.. المهم الحصول على المكاسب السياسية والسلطوية والمذهبية، والتلاعب بعواطف البسطاء، وشحنهم بالغل والحقد والبغض..

إلا أن موقف النظام الإيراني الحالي من ثورات سوريا، والعراق.. فاق في جرمه ووحشيته كل التوقعات، وكذلك موقف الطغاة ممن يزعمون الانتساب للسنة من ثورات شعوبهم فاق في جرمه كل جريمة، وهكذا هو "دين الطغاة".. اجتمعوا على الفتك بالشعوب، والتكبر في الأرض بغير الحق.

ونشير إلى هذا الأمر هنا.. لنُبين أن قضيتنا ليست هي الدخول في معارك الطغاة السياسية فيما بينهم، إنما هي بيان الحق والدين متجرداً خالصاً لله وحده لا شريك له من عصبية ولا طائفية ولا حزبية ولا مذهبية.

***

كما دخلت كثير من البدع في أمور العبادات وتم تضخيمها، وتقديسها مثل: تقديس المراقد الشيعية، وجعلها كأنها قبلة يحج إليها الشيعة! وهذه بدع وضلالات ما أنزل الله بها من سلطان.

وتَكَوّن الاعتقاد الشيعي عند البعض كالتالي: [الإمامة في آل البيت حصراً، عصمة الأئمة والغلو فيهم، تحديد عددهم، التقية، سب الصحابة وأمهات المؤمنين، تقديس المراقد، المهدي المنتظر، اللطميات، تكفير النواصب عند البعض... إلخ] وتم الولاء والبراء على ذلك، وهي كلها أمور ما أنزل الله بها من سلطان.

ونؤكد على أن وقوع بعض أفعال الكفر في المعتقد الشيعي، أو ما يكون فيه من بدع وضلالة، لا يعني تكفير طوائف الشيعة، فنفرق بين الحكم المطلق (فعل كفر)، وبين الحكم على المُعين (فاعل الكفر) والذي يقع تحت شروط وضوابط مشددة..

بل إننا نحكم بإسلام كل من انتسب إلى قبلة المسلمين، ونؤمن بحرية المذهب والمعتقد – فلا إكراه في الدين – الذي يقف عن احترام عقائد الآخرين، ولا يسعى بينهم بالفتنة، ومجال عملنا – في حالة السلم – هو الدعوة إلى الدين الحق، والمعتقد الصحيح، وهم معصومي الدم والمال، ما لم يقع منهم اعتداء، فإن وقع الاعتداء رُد الاعتداء بقدره.. بلا بغي على المعتدي.

***

ويستشهد الشيعة بحديث "غدير خم" لإثبات معتقدهم:

عن زيد بن أرقم قال: "قَامَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ يَوْمًا فِينَا خَطِيبًا بِمَاءٍ يُدْعَى خُمًّا بَيْنَ مَكَّةَ، وَالْمَدِينَةِ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَوَعَظَ، وَذَكَّرَ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، **أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبَ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ، أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ اللهِ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ، فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللهِ وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: وَأَهْلُ بَيْتِي أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي** "(1)

(1) [صحيح مسلم/ 2410]

وقد اتخذ الشيعة من هذا الحديث عيداً، ودلالة عن أن الخلافة حصراً في آل البيت، والحديث فيه التمسك بكتاب الله، وفيه الوصية خيراً بآل البيت، لا أن الخلافة فيهم..

فرسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ ترك الأمر لأمته أن تختار لنفسها من تشاء، والمقام عند الله بالتقوى لا بالنسب.. والوصية لآل البيت كأن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ يرى من وراء ستار الغيب ما ينتظرهم، فأوصى بهم هذه الوصية..

ولا شك أن الغلو في عليّ وآل البيت يُفسد سيرة عليّ، ويُحوّلها من قضية ثورة على البغي والظلم، واستقامة على الرشد.. إلى قضية سب ولعن وتكفير، واختلاف وفرقة واتهام، وهذا من "الضلال" الذي يحيد عن الصراط المستقيم، مثل حال "المغضوب عليهم" الذين يُنكرون الحق ولا يتبعونه.

وتحولت قضية الانحراف عن الخلافة الراشدة في نظر الشيعة إلى مجرد الغلو في الإمام عليّ، والأئمة، وعند بعض السنة إلى مجرد النكاية في الشيعة، والتعصب لمعاوية، وذلك يُضيّع القضية الأصلية.. وصار الشيعة يتعصبون لعليّ، وبعض السنة تتعصب لمعاوية، وتدور حروب جانبية لا معنى لها، بينما ما قام الإمام عليّ من أجله – وهو الدفاع عن سنة المصطفى صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، لا الدفاع عن "الإمامة الوراثية" – يَضيع بغلو الشيعة، وما قام معاوية من أجله وهو الدفاع عن "الملكية الوراثية" لم ينل حظه من بيان الخطورة وكارثية هذا التحول.

وبقي أن أشير إلى أنني لا أقصد في هذه السطور التفصيل للمعتقد والمذهب الشيعي، والنقل من كتبهم، والرد عليها... إلخ، فهذا ليس موضوع هذا الفصل..

إنما هو فقط إشارة عامة لحالة الغلو في عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وما يهمنا هو موقفنا كمسلمين عامة – وسنة خاصة – من قضية الاستبداد وشرعنته وأسبابه وكيفية القضاء عليه، حيث هذا هو الموضوع الرئيسي لهذا الكتاب.

وإنَّ القضية الأصلية هي:

نَقض شرعية الملك العضوض، والعمل على العودة إلى الخلافة الراشدة، لا عن طريق "**الإمامة الوراثية**" في آل البيت، ولا عن طريق "**الملكية الوراثية**" في غيرهم، بل بإقامة الحق والعدل، وشورى المسلمين، والدفع بالأفضل كائناً من كان، دون استئثار، أو محاباة، أو عصبية..

ومِن أفضل الخلق عند الله الإمام العادل الأمين مع أمته، وأبغضهم عنده جَلَّجَلَالُهُ الإمام الظالم الغاش لأمته.. فالغاية هي الحق، والعبرة ليست بالنسب، ولا بالدم.. بل بالحق والعدل.

***

ثالثاً: الغلو في معاوية غفر الله له

مقدمة

إنَّ الحديث عن معاوية ليس حديثاً عن صحابي أخطأ في بعض الأمور، أو حديثاً عن ملِك حكم في فترة ما من التاريخ سواء أحسن أو أساء.. فكان ذلك لا يعنينا نحن الآن، إنَّ الحديث عن معاوية حديث عن لحظة التيه التي دخلتها الأمة، حينما دخل بها معاوية مرحلة "الملك العضوض الظالم"، ولا يمكن بحال أن تتساوى الخلافة الراشدة والملك العضوض، ولا أن يتساوى الرشد بالغي، ولا الحق بالباطل، ولا العدل بالظلم.

ولو افترضنا أن معاوية – غفر الله له – من كبار المهاجرين والأنصار، وليس من الطلقاء.. فإن ما فعله في سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يجب أن يظل في حس المسلم باطلاً لا قيمة ولا شرعية له، وظلماً لا يقبل به المسلم ولا يُتابع عليه ولو صدر عن السابقين الأولين – وحاشهم رضي الله عنهم – لأنه كذلك في منهج وروح الإسلام، ويجب أن يظل هذا المنهج نقياً من أي دغل بفعل تاريخ بعض المسلمين، فهذا المنهج لا يعرف سوى "الحق والعدل"، ولا يعتبر شرعية إلا شرعية "إقامة كتاب الله تعالى".

أَسلم معاوية في فتح مكة في السنة الثامنة من الهجرة - أي بعد إحدى وعشرين سنة من البعثة - فكان من الطلقاء الذين عفى عنهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وأسلم مع أبيه.. وقد تألفه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من غنائم حنين[1] فهو من رعية الأمة المحمدية.. ليس من خاصة أصحاب محمد

(1) ("قال ابن إسحاق: وأعطى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ المؤلفة قلوبهم، وكانوا أشرافاً من أشراف الناس، يتألفهم ويتألف بهم قومهم، فأعطى أبا سفيان بن حرب مائة بعير، وأعطى ابنه معاوية مائة بعير، وأعطى حكيم بن حزام مائة بعير، وأعطى الحارث بن الحارث بن كلدة أخا بني عبد الدار مائة بعير". [السيرة النبوية لابن هشام])

من السابقين الأولين – الذين أوصى بهم – وليس هو من أهل بدر، ولا من أهل بيعة الرضوان، ولا من الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا، وشأنه مثل شأن أي طليق من الطلقاء.. وشأنه شأن المؤلفة الذين كان الهدف من تأليف قلوبهم: تحبيبهم في الإسلام، أو كف أذاهم عن المسلمين، أو تقريبهم من الجماعة المسلمة..

ولولا ما حصل من تحول الخلافة إلى الملك، وتسلطه على الأمة بالسيف.. ما كان له شأن يُذكر في كتب السيرة أو التاريخ، فهو مرفوع الذكر بما أحدثه من بدعة في فتنة الحكم، وبتبديل سنة رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ فيه، فغفر الله له، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وكان المسلمون يعلمون هذه الحقيقة جيداً، ويعرفون أنه طليق ليس من حقه هذه المكانة على المسلمين، فلا فضل له في الإسلام، ولا سابقة.. وقد أوصى عمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ألا يكون للطلقاء نصيب من خلافة المسلمين – وإن تولوا بعض الولايات تقريباً لهم، ولقوة قبيلتهم، واستفادة من خبراتهم ورفعاً للفوارق، لكنهم تحت سلطان خليفة يراقبهم، ويرصد أفعالهم – فقال عمر: "هذا الأمر في أهل بدر ما بقي منهم أحد. ثم في أهل أحد ما بقي منهم أحد. وفي كذا وكذا. وليس فيها لطليق ولا لولد طليق ولا لمسلمة الفتح شيء".(1)

وقد تعجب البعض من كيف يصير معاوية خليفة على المسلمين..

فعَنِ الأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: تَعْجَبِينَ لِرَجُلٍ مِنَ الطُّلَقَاءِ يُنَازِعُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ فِي الْخِلافَةِ؟ قَالَتْ: "وَمَا يَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ، هُوَ سُلْطَانُ اللَّهِ جَلَّجَلَالُهُ يُؤْتِيهِ اللَّهُ الْبَرَّ وَالْفَاجِرَ، وَقَدْ مَلَكَ فِرْعَوْنُ أَهْلَ مِصْرَ أَرْبَعِ مِائَةِ سَنَةٍ"(2)

(1) [الطبقات الكبرى ج3، ص260، تاريخ دمشق ج59، ص 145، أسد الغابة ج4، ص 436]

(2) [سير أعلام النبلاء للذهبي ج1، ص 365 ، ذكره ابن كثير 8 / 131 نقلا عن ابن عساكر بإسناده عن أبي داود الطيالسي بهذا الإسناد]

وبدأت حالة الغلو في معاوية بصورة قبلية من طرف بني أمية أولاً.. ولأنه لا يملك شيئاً من الشرف في الإسلام - بل كان أبيه وقومه حرباً على الإسلام والمسلمين - راح يلصق نفسه بالخليفة الراشد عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- ذو النورين وكبير المنفقين في جيش العسرة - فاخترعوا ما يسمى "التيار العثماني" ومن هنا بدأت فرقة المسلمين! وراح يستطيل على الناس بقربه من عثمان - وهو يشترك معه نسباً في الجد - وأنه يدافع عن الإمام المظلوم، وأنه نصيره وولي دمه!

وقد خدع أهل الشام - وكانوا حينها أهل غفلة عن هذه الحقائق - وبدأت حالة الغل تجاه عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تتكون بصورة خطيرة، وحالة الغلو تجاه معاوية تتكون بصورة قدسية! هذا على المستوى النفسي، أما على المستوى المادي فقد كان معاوية بارعاً في استمالة ورشوة رؤوس القوم، ورؤساء القبائل حتى يضمن ولائهم بعد أن جمع الشوام كلها تحت قبضته، وبدأ الجهاز الإعلامي للدولة الأموية محاولة تلميع معاوية مؤسس الدولة، وجعله من الخلفاء الراشدين، من ينال منه فقد نال من أصحاب محمد! ومن نال من أصحاب محمد - حملة الدين - فقد نال من الإسلام كله ! هكذا بكل بساطة، واستغفال لعقول المسلمين.

وكما رأينا حالة الغلو في الصحابة عموماً.. فحالة الغلو في معاوية خصوصاً ذات تأثيرات سلبية خطيرة على وعي المسلمين، وفكرهم السياسي، وشرعنة للبغي والظلم والعدوان، والربط المتعسف بين الصدق عموماً فيما يرويه معاوية - وغيره ممن سمع من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وبين كونه عادلاً مجتهداً مصيباً في كل شيء، وغصباً عن المسلمين الترضي عنه ولو قاتل كبار الصحابة وآل بيت النبوة، وبدل سنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ !

ولو أن ما حصل من معاوية كان مجرد أحوال خاصة فعلها ملك من الملوك، وانتهى عصره، وانتهى أمره.. لما كان يعنينا ذلك الأمر إطلاقاً، وأمره – ككل أحد – إلى الله جَلَّ جَلَالُهُ، ولم يشغل بالنا، فتلك أمة قد خلّت لها ما كسبت، ولنا ما كسبنا.. وكل إنسان يأتي بما سعى، وبما قدّمت يداه، راجياً عفو الله

وغفرانه.. ونستطيع – بكل بساطة – إغلاق هذه الصفحة من تاريخ المسلمين بالدعاء للجميع بالعفو والمغفرة، والفردوس الأعلى من الجنة..

ولكن لما تحوّل الأمر إلى "أيديولوجيا"[(1)] – وفرق متعصبة – تُؤصل وتدافع عن الملك العضوض، وتبرر جرائمه بالمنكر من القول، والزور، أصبح لِزاماً علينا معالجة ذلك، والدفاع عن "القيم والمبادئ الإسلامية"، والدفاع عن منهج الرشد والصلاح والتقوى لدى كبار الصحابة، الذين اتبعوا سنة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وعاشوا وماتوا من أجلها.

لقد انتقل الأمر من "التحقيق التاريخي" إلى "أيديولوجيا" فـ "عقيدة" على المسلمين اعتناقها – وإلا كانت البدعة والزندقة – ونسف كل شيء يخالفها، حتى ولو كانت أحاديث متواترة، أو حقائق تاريخية لا تقبل المماحكة! هذه الأيديولوجيا اختزلت الأمر في قضية الدفاع عن أشخاص، وبطبيعة الحال كان "الغلو والتعصب" فيهم، والفرقة والتباغض ضد المخالفين، ورفض أي محاولة للفهم.. لأنها لم تعد قضية تحقيق أو بحث متجرد عن الحق، بل دفاع عن فرق وجماعات!

هذه الأيديولوجيا جعلت البعض يقول: "غبار أنف فرس معاوية أفضل من ألف عمر بن عبد العزيز". "ولو وُزِنت فضائل معاوية على هذه الأمة في كفة وأعمال المسلمين اليوم مجتمعين - إنسهم وجنهم - في كفة، لرجحت كفة معاوية ولا ريب!"

"ومن رأى أو صحب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ولو ساعة، فهو أفضل ممن جاء بعده.. ولو جاء بأعمال الخير كلها".

وسنناقش الآن مناقب معاوية التي حاولوا بها تلميع صورته، وجعله من أهل الورع والصحبة الخاصة.

***

(1) (راجع – إن شئت – مقال: ماهية الأيديولوجيا)

دعاوى فضائل معاوية:

- كاتب الوحي:

وقد تكون بالفعل منقبة عظيمة لمعاوية لو كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ اختاره من بين عشرات الكُتاب، ولكنه استعان به لقلتهم ابتداء، وتأليفاً لقلب أبي سفيان - عندما طلب منه اتخاذ معاوية كاتباً له - وكتابة الوحي لا تُعطي "العصمة المقدسة" لأحد؛

فقد كان عبد الله بن أبي السرح.. من أوائل من كتب الوحي للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فارتد وعاد إلى مكة، وقتل نفساً معصومة، وكذب على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وشنع على رسالة الإسلام.. وأهدر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ دمه يوم فتح مكة، وأمر بقتله ولو تعلق بأستار الكعبة، فهرب إلى أخيه في الرضاعة عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.. وأخذه إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يستسمحه في العفو عنه، ورفض النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مرتين، حتى وافق في المرة الثالثة.

وتكاد تكون هذه الفضيلة أعظم منقبة لمعاوية فلا يُذكر معاوية إلا ويقولون: كاتب الوحي ! فلننظر ماذا فعل معاوية عندما دعاه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لكتابة شيء له:

"عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: "كُنْتُ أَلْعَبُ مَعَ الصِّبْيَانِ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَتَوَارَيْتُ خَلْفَ بَابٍ، قَالَ: فَجَاءَ فَحَطَأَنِي حَطْأَةً، وَقَالَ: اذْهَبْ وَادْعُ لِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ: فَجِئْتُ، فَقُلْتُ: هُوَ يَأْكُلُ، قَالَ، ثُمَّ قَالَ لِيَ: اذْهَبْ فَادْعُ لِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ: فَجِئْتُ، فَقُلْتُ: هُوَ يَأْكُلُ، فَقَالَ: لَا أَشْبَعَ اللَّهُ بَطْنَهُ"[1]

"عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ إِلَى مُعَاوِيَةَ يَكْتُبُ لَهُ، فَقَالَ: إِنَّهُ يَأْكُلُ ثُمَّ بَعَثَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: إِنَّهُ يَأْكُلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: لا أَشْبَعَ اللَّهُ بَطْنَهُ"[2]

---

(1) [صحيح مسلم/ (16 : 155)]

(2) [مسند أبي داود / 2869]

"عَنْ أَبُو حَمْزَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: كُنْتُ أَلْعَبُ مَعَ الْغِلْمَانِ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَدْ جَاءَ، فَقُلْتُ: مَا جَاءَ إِلا إِلَيَّ، فَاخْتَبَأْتُ عَلَى بَابٍ فَجَاءَ فَحَطَأَنِي حَطْأَةً، فَقَالَ: "اذْهَبْ فَادْعُ لِي مُعَاوِيَةَ، وَكَانَ يَكْتُبُ الْوَحْيَ، قَالَ: فَذَهَبْتُ فَدَعَوْتُهُ لَهُ، فَقِيلَ: إِنَّهُ يَأْكُلُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: فَاذْهَبْ فَادْعُهُ، فَأَتَيْتُهُ فَقِيلَ: إِنَّهُ يَأْكُلُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ: لا أَشْبَعَ اللَّهُ بَطْنَهُ، قَالَ: فَمَا شَبِعَ بَطْنُهُ، قَالَ: فَمَا شَبِعَ بَطْنُهُ أَبَدًا"(1)

وفي رواية أخرى: "... فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "اذْهَبْ فَادْعُ لِي مُعَاوِيَةَ " قَالَ: وَكَانَ كَاتِبَهُ، فَسَعَيْتُ فَأَتَيْتُ مُعَاوِيَةَ، فَقُلْتُ: أَجِبْ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّهُ عَلَى حَاجَةٍ"(2)

والواجب والأدب الاستجابة للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من أول نداء.. حتى ولو كان في الصلاة – أحسبها صلاة النافلة – "فعَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى، قَالَ: كُنْتُ أُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ، فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ أُجِبْهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ أُصَلِّي، فَقَالَ: " أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ {اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ}، ثُمَّ قَالَ لِي: " لَأُعَلِّمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ السُّوَرِ فِي الْقُرْآنِ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ"(3)

وكذلك رُوي عن كاتب الوحي سيد القراء أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قصة مشابهة: "فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَن رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ عَلَى أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "يَا أُبَيُّ وَهُوَ يُصَلِّي فَالْتَفَتَ أُبَيٌّ وَلَمْ يُجِبْهُ وَصَلَّى أُبَيٌّ فَخَفَّفَ ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ مَا مَنَعَكَ يَا

---

(1) [دلائل النبوة للبيهقي/ [6 : 243]]

(2) [مسند أحمد/ 3094]

(3) [صحيح البخاري/ 4474]

أُبَيُّ أَنْ تُجِيبَنِي إِذْ دَعَوْتُكَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ فِي الصَّلَاةِ، قَالَ: أَفَلَمْ تَجِدْ فِيمَا أَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ أَنِ { اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ}، قَالَ: بَلَى، وَلَا أَعُودُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ"(1)

فأين من يمتنع عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ثلاث مرات بحجة أنه يأكل، وبين من يأمره النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بالإجابة ولو في الصلاة؟!

وكُتاب الوحي: "أول من كتب لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: أبي بن كعب الْأَنْصَارِيّ، وَكَانَ يكتب لَهُ زيد بن ثابت إِذَا لَمْ يحضر أبي، وكانا يكتبان الوحي، ويكتبان كتبه إلى من كاتبه من الناس وغير ذَلِكَ، وكتب لَهُ عبد الله بن سعد بن أبي سرح، ثُمَّ افتتن وارتد، وخرج إلى قريش كافرا... ثُمَّ إنه أسلم بعد فتح مكة، وكتب لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: شرحبيل بن حسنة، وجهيم بن الصلت بن مخرمة بن المطلب بن عبد مناف، وَكَانَ عثمان بن عفان يكتب لَهُ، وخالد بن سعيد بن العاص بن أمية، وأبان بن سعيد بن العاص، والعلاء بن الحضرمي، وأسلم معاوية عام فتح مكة، فكتب لَهُ أيضا، فبعث إِلَيْهِ ابن عباس ذات يوم هُوَ يأكل، ثم بعث إليه ولم يفرغ من أكله، فقال: لا أشبع الله بطنه، فكان معاوية، يقول: لحقتني دعوة رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وكان يأكل في كل يوم مرات أكلا كثيرا."(2)

فالعبرة ليست بمجرد الكتابة، بل ولا حمل الكتاب.. إنما العبرة بتطبيق هذا الوحي، واتباع نوره الذي أمر بالحق والعدل.

واحتج البعض بترتيب حديث مسلم: " بَاب مَنْ لَعَنَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَوْ سَبَّهُ، أَوْ دَعَا عَلَيْهِ، وَلَيْسَ هُوَ أَهْلًا لِذَلِكَ كَانَ لَهُ زَكَاةً وَأَجْرًا وَرَحْمَةً" ومن ثم جاء بعده بحديث معاوية: "لا أشبع الله بطنه".(3)

---

(1) [جامع الترمذي/ 2875]

(2) [أنساب الأشراف للبلاذري/ ج1، ص312]

(3) راجع – إن شئت – بحث: هل كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ سباباً؟!

وقد استدلوا بذلك أن حديث "لا أشبع الله بطنه" زكاة وأجراً ورحمة لمعاوية!

قال العلاّمة الذهبي: "لعل هذه منقبة معاوية لقول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: اللّهم من لعنته أو شتمته فاجعل ذلك له زكاة ورحمة".(1)

وهذا كلام غريب من العلاّمة الذهبي فليست هذه منقبة لمعاوية، ولا حاجة أن نتكلّف في هذه الأمور على هذا النحو الذي يُربك فكر المسلمين وتصوراتهم، ويُخرجهم إلى تأويلات متوهمة.

فما قيل في حق معاوية فالنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ لم يقله على سبيل الغضب ورد الفعل، إنما قاله على سبيل الاستحقاق - وعن قصد - لعدم استجابته لأمر الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، ورده للمرة الثالثة.. وعدم تقدير مقام النبوة، وعدم الاستجابة للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وقوله: "لا أشبع الله بطنه" ليس من وصل الكلام، وإنما من جنس فعله! وقد أصابت الدعوة معاوية فلم يشبع بعدها، فكان يأكل حد الإعياء ولا يشبع، وهذا ما يؤيد أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قصده بهذا الدعاء، والنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ يقول الحق في الغضب والرضى.

***

- خال المؤمنين:

تزوج النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ من أم حبيبة بنت أبي سفيان - أخت معاوية - وهربت بإسلامها من بطش أبيها، وهاجرت مع إخوانها المسلمين إلى الحبشة، وخطبها النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ تكريماً لها - بعد موت زوجها وهي هناك - وأعطاها النجاشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ صداقها مكرمة لرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ.. ثم بعد ذلك نزلت الآيات في زوجات النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، تجعلهم "أمهات المؤمنين" بمعنى أن كل زوجات النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ هن أمهات لنا، يُعاملن معاملة

(1) [تذكرة الحفاظ للذهبي]

الأمهات.. فلا يحق لأي مسلم أن يتزوجهن بعد وفاة الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وحرمتهن أبدية كحرمة أمهاتنا. وفي نفس الوقت: لا يحل الخلوة بهن كخلوة الأبناء بأمهاتهم.

اخترع البعض – ولا أدري كيف تفتق ذهنه عن هذه الحيلة! – أن كون معاوية أخ لأم حبيبة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، فقد أصبح هو وحده دون غيره من إخوة زوجات النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، "خال المؤمنين" وظلت الكلمة تُردد على أنها حقيقة بديهية يرددها الناس دون تأمل.. وهذه من تأثيرات الدعاية الكاذبة التي تُفسد عقول المسلمين، والتي تتكرر في كل زمان ومكان.

وهذه كلها سخافات وترهات وكذب ما كان علينا تكراره في مصادرنا وكتبنا هكذا. فليس هناك من شيء اسمه "خال المؤمنين" ولا "جد المؤمنين" وليس هناك أي صلة نسب من هذا النوع، سوى حرمة زوجات النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ كحرمة أمهاتنا.. تكريماً للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، ومنعاً لأن يحاول أحد الزواج منهن، ويستطيل على المسلمين بزواجه من زوجات النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ بعد وفاته، ولأنهن زوجاته في الدنيا والآخرة إن شاء الله.

فأم حبيبة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا – أخت معاوية – هي وحدها أم لنا على المجاز – لا على الحقيقة – وعليه فأخيها معاوية ليس هو خال المؤمنين، وليست أختها خالة المؤمنين، ولا أبيها جد المؤمنين، إنما التخصيص في زوجات النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ وحده – على المعنى الذي ذكرنا – ويسري ذلك على كل زوجات النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ. وزوجات النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ هن أمهات للمؤمنين من الرجال فقط، فأما النساء فلسن بأمهات لهن، ويؤيد ذلك قول أم المؤمنين عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا:

"فعَنْ عَائِشَةَ، فِي قَوْلِهِ: {النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ}، قَالَ: فَقَالَتْ لَهَا امْرَأَةٌ: يَا أُمَّهْ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: "أَنَا أُمُّ رِجَالِكُمْ، وَلَسْتُ أُمَّ نِسَائِكُمْ "(1)

(1) [الطبقات الكبرى لابن سعد/ (8 : 336)، السنن الكبرى للبيهقي/ (7 : 70)]

وفي معالم التنزيل للبغوي: "وقوله تعالى:{وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ} هن أمهات المؤمنين في تعظيم حقهن، وتحريم نكاحهن على التأبيد، لا في النظر إليهن، والخلوة بهن، فإنه حرام في حقهن كما في حق الأجانب. قَالَ الله تعالى: {وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ} ولا يقال لبناتهن: هن أخوات المؤمنين. ولا لإخوانهن وأخواتهن: هم أخوال المؤمنين وخالاتهم. قَالَ الشافعي: تزوج الزبير أسماء بنت أبي بكر، وهي أخت أم المؤمنين، ولم يقل: هي خالة المؤمنين.

واختلفوا في أنهن: هل كن أمهات النساء المؤمنات؟ قيل: كن أمهات المؤمنين والمؤمنات جميعاً. وقيل: كن أمهات المؤمنين دون النساء. روى الشعبي، عن مسروق، أن امرأة قالت لعائشة رضي الله عنها: يا أمه. فقالت: لست لك بأم، إنما أنا أم رجالكم. فبان بهذا أن معنى هذه الأمومة تحريم نكاحهن".[1]

يقول العلاّمة الألوسي في تفسير قوله تعالى: "{عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عادَيْتُمْ مِنْهُمْ} أي من أقاربكم المشركين مَوَدَّةً بأن يوافقكم في الدين، وعدهم الله تعالى بذلك لما رأى منهم التصلب في الدين والتشدد في معاداة آبائهم وأبنائهم وسائر أقربائهم ومقاطعتهم إياهم بالكلية تطييباً لقلوبهم، ولقد أنجز الله سبحانه وعده الكريم حين أتاح لهم الفتح فأسلم قومهم فتم بينهم من التحابّ والتصافي ما تم، ويدخل في ذلك أبو سفيان وأضرابه من مسلمة الفتح من أقاربهم المشركين.

وأخرج عبد بن حميد وابن المنذر وابن عدي وابن مردويه والبيهقي في الدلائل وابن عساكر من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال:

كانت المودة التي جعل الله تعالى بينهم تزوج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أم حبيبة بنت أبي سفيان فصارت أم المؤمنين وصار معاوية خال المؤمنين، وأنت تعلم أن تزوجها كان وقت هجرة الحبشة،

(1) [معالم التنزيل للبغوي ج 4، ص 254]

ونزول هذه الآيات سنة ست من الهجرة فما ذكر لا يكاد يصح بظاهره، وفي ثبوته عن ابن عباس مقال "[1]

وقضية "خال المؤمنين" هذه هي كنظرية الشيعة في النسب الوراثي وأحقية الإمامة! فليس للإنسان إلا ما سعى، لا يُغنيه عنه نسب النبيين، ولا يضره نسب الكافرين.

ورؤية النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وكتابة الوحي، وإن كانت فضائل عظيمة.. فإنما هي حجة على صاحبها، وخطئه ليس كأي خطأ، فقرب عهده بالنبي، وبكبار الصحابة، يفرض عليه أن يكون أحق الناس بإقامة الحق والعدل، واتباع سنة الراشدين.. ولكنه كان من الباغين.

***

- ولايته والفتوحات والجهاد:

ولى أبو بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ معاوية جيش إمداد لأخيه يزيد بن أبي سفيان، وولاه عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ولاية الأردن في الشام، ثم جمع له عثمان بن عفان ولاية الشام كلها.. وقد كانت هذه أحد المآخذ على عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وأنكر عليّ - كرّم الله وجهه - وغيره ذلك، ولم احتج عثمان أن عمر ولاه كذلك.. قال عليّ: إنَّ عمر كان حازماً رقيباً على أفعاله، أما الآن فمعاوية يخرج عن حدود سلطانه، ويتجاوز، ويقطع الأمر دون العودة لعثمان.

وبالعموم إن الولاية على الأمصار والفتوحات والجهاد لشرف عظيم، وفضائله هي ليست في مجرد الولاية، فقد تكون حسرة وندامة، إنما الفضيلة هي في إقامة الحق والعدل الرباني..

ولقد كان في جيش معاوية من المجاهدين من الصحابة الكرام الأجلاء الذين أبلوا بلاء حسناً - وركبوا البحر - مجاهدين في سبيل الله، ولكن هذا لا يعني أن وصف الجهاد والشهادة ينسحب على

(1) [روح المعاني للألوسي، ج14، ص267]

كل قائد وجندي إنما الأعمال بالنيات، فقد يكون في الجيش من يريد المغنم والمال أو الشرف والرياسة، ومنهم من يريد الله والدار الآخرة.. وإذا كان جيش النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في أُحد كان فيه من يُريد الدنيا ! – فالأمر في غيره أولى – بل لقد شهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ على أحد المقاتلين في غزوة خيبر بأنه في النار لأنه تغول عباءة من الغنيمة ! فعن "عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ، أَقْبَلَ نَفَرٌ مِنْ صَحَابَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ، فُلَانٌ شَهِيدٌ، حَتَّى مَرُّوا عَلَى رَجُلٍ، فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: " كَلَّا إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ فِي بُرْدَةٍ غَلَّهَا أَوْ عَبَاءَةٍ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، اذْهَبْ فَنَادِ فِي النَّاسِ، أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ، قَالَ: فَخَرَجْتُ، فَنَادَيْتُ، " أَلَا إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ "(1)

وقد كان يتولى القضاء في مُلك معاوية أناس صالحين، يحكمون بالعدل ما استطاعوا، ولكن ذلك لا يعطي "الشرعية الإسلامية" و"الخلافة النبوية" لكل النظام الحاكم، فالإحسان بقدره، والشر بقدره كما علمنا الإسلام.

وكذلك قبول العطاء، فقبول العطاء، وأخذ جزء من الحقوق لا يعني الرضى والمتابعة على "نظام باغي مستبد" أو يعني كذلك الإعانة على ظلمهم.

فحُكم معاوية ونظامه الحاكم.. لم يمنع الصحابة حينها – والمسلمون – من الجهاد في سبيل الله، ولم يمنعهم من منع الظلم ما استطاعوا بولاية القضاء، كما لم يمنعهم أن يأخذوا ما استطاعوا من حقوقهم، وهذا من عظيم فقههم، أو كما قال عبد الله ابن عمرو بن العاص للسائل الذي اشتكى معاوية:

"اطعه في طاعة الله، واعصه في معصية الله" كما جاء في صحيح مسلم.

(1) [صحيح مسلم/ 117]

وبهذا قال الإمام أبو بكر الجصاص:

"القاضي إذا كان عدلاً في نفسه فولي القضاء من قبل إمام جائر.. فإن أحكامه نافذة وقضاياه صحيحة وأن الصلاة خلفهم جائزة مع كونهم فساقاً وظلمة وهذا مذهب صحيح، ولا دلالة فيه على أن من مذهبه [أي: الإمام أبو حنيفة] تجويز إمامة الفاسق؛ وذلك لأن القاضي إذا كان عدلاً فإنما يكون قاضياً بأن يمكنه تنفيذ الأحكام، وكانت له يد وقدرة على من امتنع من قبول أحكامه.. حتى يجبره عليها ولا اعتبار في ذلك بمن ولاه؛ لأن الذي ولاه إنما هو بمنزلة سائر أعوانه، وليس شرط أعوان القاضي أن يكونوا عدولاً..

ألا ترى أن أهل بلد لا سلطان عليهم لو اجتمعوا على الرضا بتولية رجل عدل منهم القضاء حتى يكونوا أعواناً له على من امتنع من قبول أحكامه.. لكان قضاؤه نافذاً وإن لم يكن له ولاية من جهة إمام ولا سلطان..

وعلى هذا تولى شريح وقضاة التابعين القضاء من قبل بني أمية، وقد كان شريح قاضياً بالكوفة إلى أيام الحجاج ولم يكن في العرب ولا آل مروان أظلم ولا أكفر ولا أفجر من عبد الملك، ولم يكن في عماله أكفر ولا أظلم ولا أفجر من الحجاج!

وكان عبد الملك أول من قطع ألسنة الناس في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. صعد المنبر فقال إني والله ما أنا بالخليفة المستضعف يعني عثمان، ولا بالخليفة المصانع يعني معاوية، وإنكم تأمروننا بأشياء تنسونها في أنفسكم، والله لا يأمرني أحد بعد مقامي هذا بتقوى الله إلا ضربت عنقه، وكانوا يأخذون الأرزاق من بيوت أموالهم، وقد كان المختار الكذاب يبعث إلى ابن عباس ومحمد بن الحنفية وابن عمر بأموال فيقبلونها..

وذكر محمد بن عجلان عن القعقاع قال كتب عبد العزيز بن مروان إلى ابن عمر ارفع إليّ حوائجك فكتب إليه إن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ قال (إن اليد العليا خير من اليد السفلى) وأحسب أن

اليد العليا يد المعطي، وأن اليد السفلى يد الآخذ، وإني لست سائلك شيئاً، ولا راداً عليك رزقاً رزقنيه الله منك والسلام..

وقد كان الحسن وسعيد بن جبير والشعبي وسائر التابعين يأخذون أرزاقهم من أيدي هؤلاء الظلمة **لا على أنهم كانوا يتولونهم ولا يرون إمامتهم وإنما كانوا يأخذونها على أنها حقوق لهم في أيدي قوم فجرة..**

وكيف يكون ذلك على وجه موالاتهم وقد ضربوا وجه الحجاج بالسيف، وخرج عليه من القراء أربعة آلاف رجل هم خيار التابعين وفقهاؤهم، فقاتلوه مع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث بالأهواز ثم بالبصرة ثم بدير الجماجم من ناحية الفرات بقرب الكوفة.. وهم خالعون لعبد الملك بن مروان، لاعنون لهم، متبرئون منهم..

وكذلك كان سبيل من قبلهم مع معاوية حين تغلب على الأمر.. بعد قتل عليّ عليه السلام، وقد كان الحسن والحسين يأخذان العطاء، وكذلك من كان في ذلك العصر من الصحابة، وهم غير متولين له، بل متبرئون منه.. على السبيل التي كان عليها عليّ عليه السلام إلى أن توفاه الله تعالى إلى جنته ورضوانه، فليس إذاً في ولاية القضاء من قبلهم ولا أخذ العطاء منهم دلالة على توليتهم واعتقاد إمامتهم"(1)

ولكن المشكلة أن مسألة الفتوحات والجهاد وقبول العطاء وغيرها.. تُصور لدى البعض أنها تُعطي الشرعية الإسلامية لحكم الملك العضوض بإطلاق، وهذا غير صحيح..

فالأمر بقدره، فالتعاون على البر والتقوى - مثل الفتوحات والجهاد - هو خير عظيم كان الصحابة يتسابقون إليه، والتعاون على الإثم والعدوان هو باطل محض امتنع الصحابة عن المتابعة عليه والرضى به..

(1) [أحكام القرآن لأبي بكر الجصاص الحنفي، (المتوفى: 370 هـ) ج1، ص87]

والشرعية الإسلامية: إنما هي بإقامة الكتاب الذي هو الحق والعدل، والشورى التي هي حق أصيل للأمة لا يحق لأحد استلابه منها بالسيف، وإلا كان من الباغين ولا شك.

***

فضائل معاوية:

والمقصود بها عند أهل الحديث ما صح من الأحاديث النبوية في مناقبه، ومن الكتب التي أُلِفت في تنزيه معاوية! :

- فضائل أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان، لعبيد الله أبو القاسم السقطي (المتوفى: 406 هـ).
- شرح عقد أهل الإيمان في معاوية بن أبي سفيان، وذكر ما ورد في الأنصار من فضائله ومناقبه. لأبي علي الحسين الأهوازي (المتوفى 446 هـ).
- تنزيه خال المؤمنين معاوية بن أبي سفيان، لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء (المتوفى: 458 هـ).
- تطهير القلب والجنان واللسان عن الخوض والتفوه بثلب معاوية بن أبي سفيان، لابن حجر الهيتمي (المتوفى: 973 هـ).

وأكثر ما ورد من أحاديث في هذه الكتب موضوع لا أصل له، وأقواها ضعيف لا حجة فيه.. فكتاب فضائل معاوية للسقطي جميع أحاديثه موضوعة! وكتاب الأهوازي قال عنه الذهبي: "جمع سيرة لمعاوية، ومسنداً في بضعة عشر جزءاً حشاه بالأباطيل السمجة"[1] وأما كتاب الفراء فقد أتى فيه بعشرة أحاديث موضوعة في فضل معاوية، وكذلك كتاب الهيتمي.. وقد كُتبت هذه المؤلفات إما نكاية في الشيعة والمعتزلة، وإما من أجل إضفاء الشرعية على ملوك الملك العضوض.

---

(1) [سير أعلام النبلاء للذهبي، ج13، ص 287]

ولذلك قال العلاّمة ابن الجوزي: "لقد تَعصب قوم ممن يَدعي السنة فوضعوا في فضله (أي: معاوية) أحاديث ليُغضبوا الرافضة، وتعصب قوم من الرافضة فوضعوا في ذمه أحاديث، وكلا الفريقين على الخطأ القبيح".. وقال: "لا يصح عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ في فضل معاوية بن أبى سفيان شيء" و"وحدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: سألت أبي فقلت ما تقول في علي ومعاوية؟ فأطرق ثم قال إيش أقول فيهما إن علياً عليه السلام كان كثير الأعداء ففتش أعداؤه له عيباً فلم يجدوا، فجاءوا إلى رجل قد حاربه وقاتله فأطروه كياداً منهم له".[1]

وقال العلاّمة ابن حجر: "وقد ورد في فضائل معاوية أحاديث كثيرة.. لكن ليس فيها ما يصح من طريق الإسناد، وبذلك جزم إسحاق بن راهويه والنسائي وغيرهما"[2] وقال العلاّمة ابن تيمية: "رُوي في فضائل معاوية أحاديث كثيرة، وصُنف في ذلك مصنفات، وأهل العلم بالحديث لا يصححون لا هذا ولا هذا"[3]

وأما حديث: "اللّهم اجعله هادياً واهد به" قال العلاّمة ابن الجوزي: "مدار الطريقين (لهذا الحديث) على محمد بن إسحاق بن حرب البلخي، وكان كذاباً يبغض أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.. وروي من طريق آخر... فيه إسماعيل بن محمد..، قال الدارقطني: إسماعيل كذاب. ثم ليس من ضرورة الدعاء الإجابة، إذ لو وقعت في كل حال.. ما حرب صفين، وتولية يزيد؟"[4]

وأما الإمام النسائي صاحب السنن (المتوفى: 303 هـ): فقد ضُرب الإمام النسائي ضرباً شديداً لأنه أنكر أن يكون لمعاوية أحاديث صحيحة في فضائله، ورمي بالتشيع - كما رُمي به كل من يتكلم في أمر هذه المرحلة ورجالها - ولنا أن نتخيل حالة الغل والحقد تجاه من يكشف حقيقة الأمر، وحالة التقديس

(1) [الموضوعات لابن الجوزي ج2، ص 15، 24]

(2) [فتح الباري لابن حجر ج7، ص104]

(3) [منهاج السنة، لابن تيمية، ج7، ص371]

(4) [الرد على المتعصب العنيد لابن الجوزي، ص76]

التي نالها معاوية عند أهل الشام حينها، وبقايا اللوثة الجاهلية والخداع الذي حصل لهم، حتى جعلهم يضربون شيخاً كبيراً وعالماً من علماء المسلمين لأنه لم يزور الحقيقة، ومما جاء في تذكرة الحفاظ للذهبي:

"سمعت قوما ينكرون على أبي عبد الرحمن [الإمام النسائي] كتاب الخصائص لعليّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وتركه تصنيف فضائل الشيخين فذكرت له ذلك فقال: دخلت دمشق والمنحرف عن عليّ بها كثير، فصنفت كتاب الخصائص رجوت أن يهديهم الله، ثم إنه صنف بعد ذلك فضائل الصحابة فقيل له وأنا اسمع: ألا تخرج فضائل معاوية فقال: أي شيء أخرج؟ حديث: "اللّٰهم لا تشبع بطنه" فسكت السائل."(1)

وفي تهذيب الكمال: "قال الدارقطني: "كَانَ أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ النَّسَائي أفقه مشايخ مصر فِي عصره، وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار، وأعلمهم بالرجال، فلما بلغ هذا المبلغ حسدوه فخرج إِلَى الرملة، فسئل عَنْ فضائل معاوية، فأمسك عَنْهُ، فضربوه فِي الجامع. فَقَالَ: أخرجوني إِلَى مكة، فأخرجوه إِلَى مكة وهو عليل، وتوفي بِهَا مقتولاً شهيداً."(2)

وقال ابن عساكر: "سئل أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ النَّسَائي عَنْ معاوية بْن أَبِي سفيان صاحب رَسُول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: إنما الإسلام كدار لها باب، فباب الإسلام الصحابة، فمن آذى الصحابة إنما أراد الإسلام، كمن نقر الباب إنما يريد دخول الدار، قال: فمن أراد معاوية فإنما أراد الصحابة"(3)

والشك يحوم حول هذه الرواية من جهة أن يقولها الإمام النسائي، فالرواية الأولى تناقض هذه الرواية تماماً.. لا سيما أنه جاء في الرواية الأولى أنه مات بعد أن قال رأيه في فضائل معاوية، واعتبره العلاّمة الدارقطني شهيداً..

ولو افترضنا صحة نسبتها إليه.. فهي غير صحيحة المعنى، فليس معاوية باب الصحابة ولا دليل شرعي أو عقلي على ذلك، وإنما يُعرف المرء بعمله لا بزمنه ولا بنسبه.

***

(1) [تذكرة الحفاظ للذهبي]

(2) [تهذيب الكمال للمزي، ج1، ص338] وكذلك تَعرض الحاكم صاحب المستدرك للاضطهاد والمنع لنفس السبب!

(3) [المرجع السابق، ج1، ص339]

مظاهر الغلو في معاوية:

من أحد مظاهر الغلو في معاوية.. قول القائل عندما سُئل: "أيهما أفضل : معاوية بن أبي سفيان ، أم عمر بن عبد العزيز؟[1]

فقال : والله إن الغبار الذي دخل في أنف معاوية مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أفضل من عمر بألف مرة".

وعمر بن عبد العزيز رمز العدل والاستقامة في الدولة الأموية كلها.. وخلع نفسه حتى نصبه الناس، ورد المظالم إلى أهلها، ولم يستأثر بشيء لنفسه، حتى لم يمض على حكمه عامين.. ثم قُتل.

فكيف يصبح رأس الفئة الباغية غباره الذي دخل في أنفه أفضل ألف مرة ممن أقام العدل؟!

وهذا غلو وتطرف في النظر إلى طليق من الطلقاء.. وإنَّ وجوده في زمن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ حجة عليه، وإنَّ الإسلام لم يجعل من مجرد رؤية النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أو صحبته حيناً من الدهر، فضيلة لا تعدلها فضيلة، بل هي فضيلة عظيمة لمن استقام، وحجة شديدة على المرء إن انحرف بعد رؤية النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ والوحي يفصل بينهم في حياتهم ويُعلمهم.. والفضيلة قد تكون أعظم بعد وفاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في من يظل يتمسك بسنته، ويستقيم على صراط الله المستقيم، فليس للإنسان إلا ما سعى.

ومن يؤمن بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ولم يَره له فضيلة أيضاً: فعن عبد الله بن عباس عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: **"يَا أَيُّهَا النَّاسُ مَنْ أَعْجَبُ الْخَلْقِ إِيمَانًا؟ " قَالُوا: الْمَلائِكَةُ، قَالَ: " وَكَيْفَ لا يُؤْمِنُ الْمَلائِكَةُ وَهُمْ يُعَايِنُونَ الأَمْرَ؟ " قَالُوا: فَالنَّبِيُّونَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: " كَيْفَ لا يُؤْمِنُ النَّبِيُّونَ، وَالْوَحْيُ يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ؟ " قَالُوا: فَأَصْحَابُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: " كَيْفَ لا يُؤْمِنُ أَصْحَابِي وَهُمْ**

(1) [وأحسب أن السائل هنا يسأل عن اتباع السنة النبوية في الحكم، لا كونه رأى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أم لا؟]

يَرَوْنَ مَا يَرَوْنَ؟ وَلَكِنَّ أَعْجَبَ النَّاسِ إِيمَانًا، قَوْمٌ يَجِيئُونَ مِنْ بَعْدِي، يُؤْمِنُونَ بِي وَلَمْ يَرَوْنِي، وَيُصَدِّقُونِي وَلَمْ يَرَوْنِي، أُولَئِكَ إِخْوَانِي"(1)

ويقول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "**فَإِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامًا الصَّبْرُ فِيهِنَّ مِثْلُ الْقَبْضِ عَلَى الْجَمْرِ، لِلْعَامِلِ فِيهِنَّ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلًا يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِكُمْ** "، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: وَزَادَنِي غَيْرُ عُتْبَةَ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَجْرُ خَمْسِينَ مِنَّا أَوْ مِنْهُمْ؟ قَالَ: **بَلْ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْكُمْ**"(2)

ومن مظاهر الغلو في معاوية وحزبه - والتفحش فيه - حال قاضي الرملة "عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون" (المتوفى 245 هـ) المعروف بدحيم القرشي:

فيروي ابن عساكر بسنده عن "أَبُو مُسْلِم صالح بْن أَحْمَدَ بْن عَبْدِ اللَّهِ العجلي، حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: عَبْد الرَّحْمَنِ بْن إِبْرَاهِيمَ الدمشقي أَبُو سَعِيد، ويعرف بدحيم، ثقة، كَانَ يختلف إلى بغداد، وسمعوا مِنْهُ، فذكروا الفئة الباغية هم أَهْل الشام، فَقَالَ: مِن قَالَ هذا، فهو ابْن الفاعلة، فنكب الناس عَنْهُ، ثُمَّ سمعوا مِنْهُ". (3)

ويروي الخطيب البغدادي بسنده: "عن الْحَسَن بْن عليّ بْن بحر، يَقُول: قدم دحيم بغداد سنة اثنتي عشرة، فرأيت أَبِي، وأَحْمَد بْن حنبل، ويَحْيَى بْن مَعِين، قعودًا بين يديه كالصبيان. أَخْبَرَنَا مُحَمَّد بْن عَبْد الواحد الأكبر... قَالَ: عَبْد الرَّحْمَن بْن إِبْرَاهِيم الدمشقي أَبُو سَعِيد ويعرف بدحيم، ثقة، كَانَ يختلف إلى بغداد، وسمعوا منه فذكروا: الفئة الباغية هُمْ أهل الشّام. فَقَالَ: من قَالَ هذا فهو ابن الفاعلة، فنكب النَّاسَ عَنْه، ثم سمعوا منه". (4)

---

(1) [المعجم الكبير للطبراني/ 12560 | إسناد حسن]

(2) [جامع الترمذي/ 3058 | سنن أبي دواد/ 4341 | إسناده حسن في المتابعات والشواهد رجاله ثقات وصدوقيين عدا عمرو بن جارية اللخمي وهو مقبول]

(3) [تاريخ دمشق لابن عساكر/ [34 : 168].

(4) [تاريخ بغداد للخطيب البغدادي/ (ج 11 : ص 551)، تاريخ الإسلام للذهبي/ ج5، ص 1165]

ولعل هذا ثمرة من الثمرات الخبيثة التي غرسها معاوية في سب ولعن أمير المؤمنين عليّ بن طالب على المنابر، وحالة الغل والحقد والحسد التي تكونت تجاهه فيما بعد.

فالأمة كلها تقول إنَّ الفئة الباغية هي فئة معاوية وأهل الشام بالأحاديث المتواترة، ولكن الغلو والتعصب يُخرج المرء من العلم إلى الجهل، ومن الوقار إلى السفه.

***

أحداث معاوية وبِدعه

إنَّ أشد ما يُؤخذ على معاوية – غفر الله له – هو تبديل سنة النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ في أمور الحكم والمال، وتحويل أمر الخلافة الراشدة إلى الملك العضوض.. هذه أكبر كارثة في التاريخ السياسي للمسلمين، وهذه المسألة هي التي جعلتني أتحدث عن المدخل التاريخي للاستبداد في الباب الأول، وهي التي جعلتني أتحدث عن الغلو في الصحابة، والغلو في معاوية.. فهي ليست دراسة مجردة.. من أجل المعرفة التاريخية فحسب، ولكن من أجل تصحيح واستقامة موازين الحق والعدل، والخروج بالفكر السياسي الإسلامي من مأزق الملك العضوض.

فأول من بَدل سنة النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ هو معاوية – غفر الله له – فنجده:

* **بَدل سنة النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ في أمر الحكم**، ودخل بالأمة "الملك العضوض" الغشوم الظالم العسيف، الذي فيه الحرص والتمسك والعض على أمر الملك والسلطان، وفيه شدة الوطأة على المسلمين، فكانت أول بدعة دخلت على هذا الدين في أمر الحكم.. هي بدعة تحويل "الخلافة والرحمة" إلى "الملك العضوض" وتغيير السنة النبوية إلى سنة كسرى وقيصر!

* **وهو أول من رفع السيف على هذه الأمة؛** ليغتصب حقوقها وسلطانها.. وإن كان معاوية رفعه أول مرة بدعوى دم عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ففي الثانية رفعه لتثبيت ملك ابنه الطاغية يزيد. وابتدع البدعة الثانية والفتنة القبيحة "توريث الملك" لأبناء الملوك.. ليسيروا على سنة فارس والروم حذو النعل بالنعل.[1]

* **سَن البدعة المُشينة في سب ولعن عليّ** – رفع الله مقامه ورضي عنه – فلم يكتفِ بمحاولة السطو على خلافة عليّ في حياته وبعد مماته.. وإنما جعل يسب علياً على المنابر ! – كما جاء في حديث أم سلمة وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهما – ليحطم سيرته العطرة في قتال المغتصبين لحقوق الأمة، والمبتدعين في أمر الحكم والسياسة والمال.. ومما ورد في ذلك:

"عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ لِي: أَيُسَبُّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ فِيكُمْ؟ قُلْتُ: مَعَاذَ اللَّهِ، أَوْ سُبْحَانَ اللَّهِ، أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "**مَنْ سَبَّ عَلِيًّا، فَقَدْ سَبَّنِي**"[2]

وفي صحيح مسلم: "عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: "أَمَرَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ سَعْدًا، فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسُبَّ أَبَا التُّرَابِ؟ فَقَالَ: أَمَّا مَا ذَكَرْتُ ثَلَاثًا، قَالَهُنَّ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ فَلَنْ أَسُبَّهُ، لَأَنْ تَكُونَ لِي وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ لَهُ: خَلَّفَهُ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، خَلَّفْتَنِي مَعَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: **أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نُبُوَّةَ بَعْدِي**، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ يَوْمَ خَيْبَرَ: "**لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ**

(1) [جاء في أنساب الأشراف: "الْمَدَائِنِيُّ، عَنْ مَسْلَمَةَ، وَغَيْرِهِ، قَالُوا: أَغْلَظَ رَجُلٌ لِمُعَاوِيَةَ وَأَسْرَفَ فَحَلُمَ عَنْهُ، فَقِيلَ: أَتَحْلُمُ عَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: "إِنِّي لا أَحُولُ بَيْنَ النَّاسِ وَأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَمْ يَحُولُوا بَيْنَنَا وَبَيْنَ مُلْكِنَا" الْمَدَائِنِيّ، عَنْ علي بْن مالك، قَالَ: لا أضع لساني حيث يكفيني مالي، ولا أضع سَوْطي حيث يكفيني لساني، ولا أضع سيفي حيث يكفيني سوطي، فإذا لم أجد من السيف بدًا ركبته." (أنساب الأشراف للبلاذري/ (5 : 28)]

(2) [مسند أحمد/ 26207 | إسناده متصل، رجاله ثقات]

وَرَسُولُهُ "، قَالَ: فَتَطَاوَلْنَا لَهَا، فَقَالَ: **ادْعُوا لِي عَلِيًّا، فَأُتِيَ بِهِ أَرْمَدَ فَبَصَقَ فِي عَيْنِهِ، وَدَفَعَ الرَّايَةَ إِلَيْهِ فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ**، وَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: {فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ}، دَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عَلِيًّا، وَفَاطِمَةَ، وَحَسَنًا، وَحُسَيْنًا، فَقَالَ: **اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلِي** ".[1]

و"عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، قَالَ: قَدِمَ مُعَاوِيَةُ فِي بَعْضِ حَجَّاتِهِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ سَعْدٌ فَذَكَرُوا عَلِيًّا فَنَالَ مِنْهُ، فَغَضِبَ سَعْدٌ، وَقَالَ: تَقُولُ هَذَا لِرَجُلٍ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " **مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ** "، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: " **أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي** "، **وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: " لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ الْيَوْمَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ** "[2]

و"عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: "اسْتُعْمِلَ عَلَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ مِنْ آلِ مَرْوَانَ، قَالَ: فَدَعَا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ فَأَمَرَهُ أَنْ يَشْتِمَ عَلِيًّا، قَالَ: فَأَبَى سَهْلٌ، فَقَالَ لَهُ: أَمَّا إِذْ أَبَيْتَ، فَقُلْ: لَعَنَ اللَّهُ أَبَا التُّرَابِ، فَقَالَ سَهْلٌ: مَا كَانَ لِعَلِيٍّ اسْمٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَبِي التُّرَابِ..."[3]

وفي تاريخ الإسلام للذهبي:

"قال الأوزاعي: مَا أخذنا العطاء حَتَّى شهدنا عَلَى عليّ بالنفاق وتبرّأنا مِنْهُ، وأخذ علينا بذاك العتاق والطلاق وأيمان البيعة، قَالَ: فلما عقلت أمري سَأَلْتُ مكحولاً ويحيى بْن أَبِي كثير وعطاء ابن أَبِي رباح وعبد الله بْن عُبَيْد بْن عمير، فقالوا: ليس عليك شيء إنما أنت مُكْرَه، قَالَ: فلم تطب نفسي حَتَّى فارقت نسائي وأعتقت رقيقي وخرجت من مالي وكفرت أَيْماني"[4]

(1) [صحيح مسلم/ 2406، البداية والنهاية لابن كثير]

(2) [سنن ابن ماجه/ 121، إسناده متصل، رجاله ثقات]

(3) [صحيح مسلم/ 2411]

(4) [تاريخ الإسلام للذهبي، ج9، ص 497، سير أعلام النبلاء، ج6، ص 556]

وقد نهى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن سب أصحابه فقال: "**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**"(1)

* **اتهام عليّ – كرّم الله وجهه – بدم عثمان**، وتعبأة أهل الشام ضد الخليفة الشرعي، وإيغال صدورهم ضد عليّ، وإرسال رسالة له يطالبه فيها بالقصاص من "خيط نفسه" واتخاذ ذلك الأمر ذريعة للقفز فوق الخلافة، والسير سيرة الجاهلية الأولى في المطالبة بالثأر، فتم تفرقة الأمة والاستهانة بدمائها، وقتل الصالحين منها – صبراً – في سبيل الدفاع عن الملك!

كما اعتبر معاوية نفسه أنه أحق بهذا المنصب من ابن عمر وعمر بن الخطاب – رضي الله عنهما – وقال لابن عمر تعريضاً: "فلنحنُ أحقُّ بهذا الأمر منه ومن أَبِيهِ".

وظل التعرض للصحابة – من بعد معاوية – على هذا النهج كما حصل من الطاغية اللعين الحجاج، فقال العلاّمة السيوطي :"فلو لم يكن من مساوي عبد الملك بن مروان إلا الحجاج وتوليته إياه على المسلمين وعلى الصحابة –رضي الله عنهم– يُهينهم ويذلهم قتلاً وضرباً وشتماً وحبساً، وقد قتل من الصحابة وأكابر التابعين ما لا يحصى، فضلًا عن غيرهم، وختم في عنق أنس وغيره من الصحابة ختماً، يريد بذلك ذلهم، فلا رحمه الله ولا عفا عنه".(2)

لقد كان ملوك بني أمية بداية من معاوية إلى آخرهم – حاشا الراشد عمر بن عبد العزيز – لا يعنيهم مكانة الصحابي، ولا سابقته في الإسلام، فكل معترض، وأي معترض مهما بلغت مكانته، وفضله، عرضة للتعامل الوحشي، والإهانة، والقتل، والنفي.. إن أنكر المنكر، ولم يؤيد السلطة الحاكمة، وهذه سنة الملوك الظلمة في كل جيل، وعصر.

---

(1) [صحيح البخاري/3673]

(2) [تاريخ الخلفاء للسيوطي ج1، ص 166]

❊ **أكل أموال الناس بالباطل**، كما جاء في صحيح مسلم:

"عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ رَبِّ الْكَعْبَةِ، قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، وَالنَّاسُ مُجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ، فَأَتَيْتُهُمْ فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: "كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، فَنَزَلْنَا مَنْزِلًا فَمِنَّا مَنْ يُصْلِحُ خِبَاءَهُ، وَمِنَّا مَنْ يَنْتَضِلُ، وَمِنَّا مَنْ هُوَ فِي جَشَرِهِ إِذْ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الصَّلَاةَ جَامِعَةً، فَاجْتَمَعْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى خَيْرِ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَيُنْذِرَهُمْ شَرَّ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَإِنَّ أُمَّتَكُمْ هَذِهِ جُعِلَ عَافِيَتُهَا فِي أَوَّلِهَا، وَسَيُصِيبُ آخِرَهَا بَلَاءٌ وَأُمُورٌ تُنْكِرُونَهَا، وَتَجِيءُ فِتْنَةٌ فَيُرَقِّقُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَتَجِيءُ الْفِتْنَةُ فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ هَذِهِ مُهْلِكَتِي ثُمَّ تَنْكَشِفُ، وَتَجِيءُ الْفِتْنَةُ فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ هَذِهِ هَذِهِ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُزَحْزَحَ عَنِ النَّارِ، وَيُدْخَلَ الْجَنَّةَ، فَلْتَأْتِهِ مَنِيَّتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلْيَأْتِ إِلَى النَّاسِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ، وَمَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفْقَةَ يَدِهِ وَثَمَرَةَ قَلْبِهِ، فَلْيُطِعْهُ إِنِ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ فَاضْرِبُوا عُنُقَ الْآخَرِ فَدَنَوْتُ مِنْهُ، فَقُلْتُ لَهُ: أَنْشُدُكَ اللَّهَ آنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَأَهْوَى إِلَى أُذُنَيْهِ وَقَلْبِهِ بِيَدَيْهِ، وَقَالَ: سَمِعَتْهُ أُذُنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي، فَقُلْتُ لَهُ: **هَذَا ابْنُ عَمِّكَ مُعَاوِيَةُ يَأْمُرُنَا أَنْ نَأْكُلَ أَمْوَالَنَا بَيْنَنَا بِالْبَاطِلِ وَنَقْتُلَ أَنْفُسَنَا**، وَاللَّهُ يَقُولُ: {يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا}، قَالَ: فَسَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: أَطِعْهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَاعْصِهِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ"(1)

❊ **شراءه للذمم والضمائر، ورشوة رؤوس القبائل ووجوه القوم:**

فيروي البيهقي بسنده: "أَنَّ مُعَاوِيَةَ بَعَثَ إِلَى ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِائَةَ أَلْفِ دِرْهَمٍ، فَلَمَّا دَعَا مُعَاوِيَةُ إِلَى بَيْعَةِ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: أَتَرَوْنَ هَذَا أَرَادَ؟ إِنَّ دِينِي إِذًا عِنْدِي لَرَخِيصٌ "(2)

---

(1) [صحيح مسلم/ 1847، مسند أحمد/ 6467، صحيح ابن حبان/ 5961]

(2) [السنن الكبرى للبيهقي/ [8 : 159، المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان (1 : 265)]

ويروي ابن كثير بسنده: قال: "بعث معاوية إلى عبد الرحمن بن أبي بكر بمائة ألف درهم بعد أن أبى البيعة ليزيد بن معاوية، فردها عبد الرحمن وأبى أن يأخذها، وقال: أبيع ديني بدنياي؟ وخرج إلى مكة فمات بها".[1]

وفي تاريخ الإسلام للذهبي: "عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، " أَنَّ مُعَاوِيَةَ كَتَبَ إِلَيْهِ: سَلامٌ عَلَيْكَ، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ قَدْ بَايَعَنِي عَلَى مَا أُرِيدُ، وَأُقْسِمُ بِاللَّهِ لَئِنْ بَايَعْتَنِي عَلَى الَّذِي بَايَعَنِي عَلَيْهِ، لأَسْتَعْمِلَنَّ أَحَدَ ابْنَيْكَ عَلَى الْكُوفَةِ وَالآخَرَ عَلَى الْبَصْرَةِ، وَلا يُغْلَقُ دُونَكَ بَابٌ، وَلا تُقْضَى دُونَكَ حَاجَةٌ، وَقَدْ كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِخَطِّ يَدِي، فَاكْتُبْ إِلَيَّ بِخَطِّ يَدِكَ، قَالَ:

فَقَالَ لِي: يَا بُنَيَّ إِنَّمَا تَعَلَّمْتُ الْمُعْجَمَ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَكَتَبْتُ إِلَيْهِ كِتَابًا مِثْلَ الْعَقَارِبِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّكَ كَتَبْتَ إِلَيَّ فِي جَسِيمِ أَمْرِ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ، فَمَاذَا أَقُولُ لِرَبِّي إِذَا قَدِمْتُ عَلَيْهِ، لَيْسَ لِي فِيمَا عَرَضْتُ مِنْ حَاجَةٍ، وَالسَّلامُ عَلَيْكَ "[2]

"قال حميد بن هلال: سأل عقيل علياً، وشكى حاجته، قال: اصبر حتى يخرج عطائي. فألح عليه، فقال: انطلق فخذ ما في حوانيت الناس. قال: تريد أن تتخذني سارقا؟ قال: وأنت تريد أن تتخذني سارقا وأعطيك أموال الناس؟ فقال: لآتين معاوية. قال: أنت وذاك. فسار إلى معاوية فأعطاه مائة ألف، وقال: اصعد على المنبر فاذكر ما أولاك عليّ و ما أوليتك..

فصعد. وقال: يا أيها الناس! إني أردت علياً على دينه، فاختار دينه علي، وأردت معاوية على دينه، فاختارني على دينه، فقال معاوية: هذا الذي تزعم قريش أنه أحمق."[3]

---

(1) [البداية والنهاية لابن كثير/ ج8، ص 96، المستدرك على الصحيحين (3 : 476)]

(2) [تاريخ الإسلام للذهبي، 921]

(3) [سير أعلام النبلاء للذهبي، ص 347، تاريخ الإسلام للذهبي]

ويروي ابن عساكر في تاريخ دمشق:

"وفد الأحنف بن قيس وجارية بن قدامة من بني رَبِيعَة بن كعب بن سَعْد، والجون بن قَتَادَة العبشمي والحتات بن يَزِيدَ أَبُو منازل أحد بني حوي بن سُفْيَان بن مجاشع إِلَى مُعَاوِيَةَ بن أَبِي سُفْيَانَ، فأعطى كل رجل مِنْهُمْ مائة ألف، وأعطى الحتات سبعين ألفا، فلما كَانُوا فِي الطريق سأل بعضهم بعضا فأخبروه بجوائزهم، فكان الحتات أخذ سبعين ألفا، فرجع إِلَى مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ: مَا ردك يَا أَبَا منازل؟

قَالَ: فضحتني فِي بني تميم ؛ أما حسبي بصحيح، أوَلست ذا سن؟ أوَلست مطاعا فِي عشيرتي؟ فَقَالَ مُعَاوِيَة: بلى، قَالَ: فما بالك، خسست بي دون القوم؟ فَقَالَ: إني اشتريت من القوم دينهم، ووكلتك إِلَى دينك ورأيك فِي عُثْمَان بن عَفَّانَ، وَكَانَ عثمانياً، فَقَالَ: وأنا فاشتر مني ديني، فأمر لَهُ بتمام جائزة القوم، وطعن فِي جائزته فحبسها مُعَاوِيَة "(1)

وجاء في كتاب الأموال:

"قَالُوا: وَحَدَّثَنِي أَبُو الْيَمَانِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: خَطَبَنَا مُعَاوِيَةُ، فَقَالَ: إِنَّ فِي بَيْتِ مَالِكُمْ فَضْلًا عَنْ أَعْطِيَتِكُمْ، وَأَنَا قَاسِمٌ بَيْنَكُمْ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ فِي قَابِلَ فَضْلٌ قَسَمْنَاهُ بَيْنَكُمْ، وَإِلَّا فَلَا عُتَيْبَةَ عَلَيْنَا فِيهِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَالِنَا، إِنَّمَا هُوَ فَيْءُ اللَّهِ الَّذِي أَفَاءَهُ عَلَيْكُمْ "(2)

ونتمنى أن تكون هذه الرواية صحيحة، لكنها جاءت من طريق ضعيف؛ ولأن نظام "المُلك العضوض" لا يعتبر المال مال الله.. يُرد إلى الأمة بالحق والعدل، بل هو مال الملك.. يُعطي منه من يرضى عنه، ويمنعه عمن يسخط عليه!

---

(1) [تاريخ دمشق لابن عساكر ج10، ص 279، تاريخ الطبري ج5، ص125]

(2) [الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام (المتوفى: 224هـ)، ص319] وأبو بكر بن أبي مريم (ضعيف الحديث، قال الرازي: منكر الحديث، وأحمد بن حنبل: ضعيف، ومرة: ليس بشيء، والدارقطني: متروك، ومرة: ضعيف، والذهبي: ضعفوه، وله علم وديانة)]

*** قتل الصلحاء من الناس المعترضين على حكمه:**

كما في قصة حُجر بن عدي، إذ قتله معاوية صبراً، ثم تملص من ذلك..

"قالت عائشة أم المؤمنين لِمُعَاوِيَةَ: وقد حج فدخل إليها: أقتلت حجرًا وأصحابه؟! فَقَالَ: أنا قتلتهم؟! إنما قتلهم من شهد عليهم."(1) وهو نفس المسلك النفسي وردة الفعل عندما قُتل عمار بن ياسر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فقال: "إنما قتله من أخرجه"!

وحجر بن عدي من المشهود لهم بالصلاح والتقى – ويعتبره ابن عبد البر من فضلاء الصحابة – وشهد له القاضي شريح، وأرسل إلى معاوية:

" لعَبْد الله معاوية أمير المؤمنين من شريح بن هانئ. أما بعد: فإنه بلغني أن زياداً كتب إليك بشهادتي على حجر بن عدي، وأن شهادتي على حجر أنه ممن يقيم الصلاة، ويؤتي الزكاة، ويديم الحج، والعمرة، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، حرام الدم والمال، فإن شئت فاقبله وإن شئت فدعه".(2)

وشفعت فيه كذلك أم المؤمنين عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا قبل قتله صبراً..

وهذا نوع من "القتل السياسي" بزعم الكفر والضلالة والفتنة وإلصاق التهم بالصلحاء!

إضافة إلى طغيان ولاته، وإذلالهم للمسلمين وقهرهم، وأخذهم بالظنة، والعقاب على الشبهة، والتقدم والمبالغة في العقوبة، وفرضهم الأمن والنظام بإرهاب الناس والتسلط عليهم من جانب، وإجزال العطاء لهم من جانب آخر فيما يشبه الرشوة؛ مما يحولهم إلى "قطيع" فتفسد أخلاقهم، وقيمهم الحضارية..

---

(1) [أنساب الأشراف ص1021، الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر]

(2) [تاريخ دمشق لا بن عساكر/ (8 : 21)]

والإسلام رسالته واضحة في هذا الجانب فهو يفرض الأمن والنظام والأخلاق بالامتثال لأمر الله وحبه وطاعته وخوفه في السر كما في العلن.. ويحمي ذلك بحدود وتشريعات ليس من حق أحد أن يتجاوزها أو يطغى فيها أو يتهاون كذلك، وهي قائمة على الحاكم والمحكوم..

وأما العطاء فهو حق خالص للأمة ليس مكرمة من حاكم، ولا صدقة من حاشيته وولاته.. بل هو حقها يُوزع كما أمر الله بالقسط والعدل.

*** موقف معاوية من أحاديث رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ:

ففي حديث "**عمار تقتله الفئة الباغية**":

أبى إلا عناداً فقال لعمرو بن العاص: "دحضت في بولك"[1]!

وقال عن ابنه عبد الله: " أَلا تُغْنِي عَنَّا مَجْنُونَكَ يا عَمْرُو "[2]

ثم قال معاوية: "أنحن قتلناه إنما قتله من أخرجه"! وهذا استهانة بقتل عمار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بل واستهانة أكبر بكون معاوية وحزبه الفئة الباغية، واستخفاف كذلك بعقول المسلمين.

وحديث المُلك:

لما قال له أبو بكرة الحديث: "خِلَافَةُ نُبُوَّةٍ، ثُمَّ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُلْكَ مَنْ يَشَاءُ "، قَالَ: فَزُخَّ فِي أَقْفَائِنَا فَأُخْرِجْنَا، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ عُدْنَا، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرَةَ، حَدِّثْنَا بِشَيْءٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: فَبَكَعَهُ بِهِ، فَزُخَّ فِي أَقْفَائِنَا، فَلَمَّا كَانَ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ عُدْنَا، فَسَأَلَهُ أَيْضًا قَالَ: فَبَكَعَهُ بِهِ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: تَقُولُ إِنَّا مُلُوكٌ؟ قَدْ رَضِينَا بِالْمُلْكِ "[3]

(1) [مسند أحمد/ 17324، المستدرك على الصحيحين/ (2 : 155)]

(2) [مسند أحمد/ 6890، مصنف ابن أبي شيبة/ 38841]

(3) [مسند أحمد/ 27531]

"فزُخ في أقفائنا" أي: الضرب المُتتابع الشديد في مواضعَ متفرِّقة من الجسد، ودفعه من قفاه خارج المجلس. فيقول معاوية: "قد رضينا بالمُلك" وهو الملك العضوض، فبدلاً من الخوف من البغي والظلم.. فإنه قد رضي به!

وحديث الأنصار، وأثرة معاوية المال لنفسه ومن تبعه:

يروي الذهبي بسنده قال: "دخل أبو أيوب على معاوية، فقال: صدق رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ سمعته يقول: "يا معشر الأنصار، إنكم سترون بعدي أثرة، فاصبروا ". فبلغت معاوية، فصدقه، فقال: ما أجرأه! [وفي رواية: أجراءة على الله ورسوله] لا أكلمه أبداً، ولا يؤويني وإياه سقف، وخرج من فوره إلى الغزو "(1)

ويروي ابن عساكر بسنده عن معاوية قال: "أما أبو بكر فلم يرد الدنيا ولم ترده، وأما عمر فأرادته ولم يردها، وأما عثمان فأصاب منها وأصابت منه وعالجها وعالجته، وأما نحن فتمرغنا فيها ظهراً لبطن فالله أعلم إلى ما نصير "(2)

وجدير بالذكر أن جميع هذه الأحداث لها تبريرات، وتأويل، واعتذار عند البعض.. وإن كانت تبريرات سخيفة، واهية، مكذوبة.. إلا أن أخطر ما فيها هو تمرين العقل على الاحتيال، وتحريف الكلم عن مواضعه! وهم يعتذرون لأنفسهم أيضاً بأن معاوية صحابي لا يجوز عليه تعمد الخطأ، بل يجب تأويله!

ويجب أن تظل موازين الحق والعدل، واستقامة العقل الراشد في التحليل والنظر بعيدة عن التحايل، والاعوجاج؛ لأن ذلك يفضي – حتماً – إلى الدفاع عن الطغاة والظالمين في كل جيل..

والإسلام إنما جاء ليقوم الناس بالقسط لا بالظلم، وبتوحيد الربوبية لا بتعدد الفراعنة، وبالحرية لا بالعبودية للطواغيت.

---

(1) [سير أعلام النبلاء للذهبي، (ج1 ص255)، إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري/(ج 7: ص 306)]

(2) [تاريخ دمشق لابن عساكر، ج44، ص287، تاريخ الإسلام للذهبي]

ومما نُسب إلى معاوية ، ولا نعتقد صحته؛ لأنه يحمل مبالغة، وشبهة:

"عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: "يَطْلُعُ عَلَيْكُمْ مِنْ هَذَا الْفَجِّ رَجُلٌ يَمُوتُ عَلَى غَيْرِ مِلَّتِي. قَالَ: وَكُنْتُ تَرَكْتُ أَبِي قَدْ وُضِعَ لَهُ وَضُوءٌ، فَكُنْتُ كَحَابِسِ الْبَوْلِ مَخَافَةَ أَنْ يَجِيءَ. قَالَ: فَطَلَعَ مُعَاوِيَةُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: هُوَ هَذَا "(1)

ومن العجيب ورود الحديث بطريقة عكسية!: "عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: " الآنَ يَطْلُعُ عَلَيْنَا مِنْ هَذَا الْفَجِّ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ. فَطَلَعَ مُعَاوِيَةُ، فَقُلْتُ: هُوَ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ هُوَ هَذَا"(2)

و"عَنْ سَفِينَةَ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "كَانَ جَالِسًا فَمَرَّ أَبُو سُفْيَانَ عَلَى بَعِيرٍ وَمَعَهُ مُعَاوِيَةُ وَأَخٌ لَهُ، أَحَدُهُمَا يَقُودُ الْبَعِيرَ وَالآخَرُ يَسُوقُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "لَعَنَ اللَّهُ الْحَامِلَ وَالْمَحْمُولَ وَالْقَائِدَ وَالسَّائِقَ"(3)

وفي المعجم الكبير للطبراني: "فَصَعِدَ عَمْرٌو بن العاص الْمِنْبَرَ، فَذَكَرَ عَلِيًّا وَوَقَعَ فِيهِ، ثُمَّ صَعِدَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ وَقَعَ فِي عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، ثُمَّ قِيلَ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: اصْعَدْ، فَقَالَ: لا أَصْعَدُ وَلا أَتَكَلَّمُ حَتَّى تُعْطُونِي إِنْ قُلْتُ حَقًّا أَنْ تُصَدِّقُونِي، وَإِنْ قُلْتُ بَاطِلا أَنْ تُكَذِّبُونِي، فَأَعْطَوْهُ، فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، فَقَالَ: بِاللَّهِ يَا عَمْرُو وَأَنْتَ يَا مُغِيرَةُ تَعْلَمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " لَعَنَ اللَّهُ السَّائِقَ وَالرَّاكِبَ "، أَحَدُهُمَا فُلانٌ؟ قَالا: اللَّهُمَّ نَعَمْ بَلَى"(4) وفلان هو معاوية.

(1) [أنساب الأشراف للبلاذري ج5، ص134، إسناده حسن رجاله ثقات]

(2) [أنساب الأشراف للبلاذري ج5، ص134، وهذا الإسناد ضعيف، والمتن "متهم بالوضع"]

(3) [أنساب الأشراف للبلاذري/ 5 : 136، إسناده حسن رجاله ثقات]

(4) [المعجم الكبير للطبراني/ 2698 | إسناده حسن رجاله ثقات]

وفي أنساب الأشراف، والمطالب العالية لابن حجر: "إِذَا رَأَيْتُمْ مُعَاوِيَةَ بن أَبِي سُفيانَ يَخْطُبُ عَلَى المنبر، فاضربوا عنقه"[1]

والعجيب ورود الحديث أيضاً بطريقة عكسية!: "إذا رأيتُم معاويةَ يخطبُ على مِنبري فاقبلُوه فإنه أمينٌ مأمونٌ"[2]

ورغم صحة بعض هذه الأسانيد إلا أن بها مبالغة، وحالة الوضع ظاهرة فيها، ولو كانت شائعة بين الصحابة.. ما تولى معاوية ولاية من الولايات في عهد الراشدين، كما أن عهد النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ بأمته هو: تأليف القلوب، وستر العيوب، ومعاوية كان رجل من المسلمين.. فتنه المُلك والسلطان – كما يمكن أن يفتن أي مسلم، ولا يصمد أمام هذه الفتنة إلا الأفذاذ – ونحن نشير هنا إلى الأحداث الباطلة التي وقعت في عهده، دون أدنى محاولة لإخراجه من ملة الإسلام كما حاول بعض الشيعة والمعتزلة، ونرجو له ولكل مسلم الفوز والنجاة في الآخرة.

***

محاسن معاوية:

ذكر المحاسن لمعاوية – غفر الله له – يؤكد على أننا لا نحمل ضغينة ولا حقد على الرجل لشخصه، بل نفرح ونهش عندما نجد أي سيرة طيبة لأي رجل من المسلمين – بل لأي إنسان – ونؤكد على أننا لا نحمل أيديولوجيا مضادة لمعاوية، كما لا نحمل بطبيعة الحال أيديولوجيا مؤيدة بالإطلاق..

---

(1) [أنساب الأشراف: (ج5، ص 137) بإسناد حسن ، المطالب العالية لابن حجر: 4433، بإسناد ضعيف]

(2) [تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (2: 73)، الموضوعات الكبرى لابن الجوزي (2: 24)] وقد حكم العلاّمة ابن الجوزي بأن كلا الحديثين موضوع – كما هو ظاهر – حديث: "فاضربوا عنقه" و"أمين مأمون"! فلا الفضائل تصح، ولا المثالب تصح أيضاً. وقد استحل قوم – في خضم الصراعات الأيديولوجية – وضع الأحاديث على لسان رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ للذم والمدح، دون أن ينتهوا عن هذا الجرم الشنيع، والكذب على دين الله، وسنة رسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ.]

بل نشير إلى الباطل بلا تعتعة، ولا تردد، لأن الحق أحب إلينا، والسنة النبوية أهم عندنا، مع حبنا لكل مسلم، وفرحنا بالسيرة الحسنة لكل إنسان..

ومحاسن معاوية هي محاسن الملك العضوض، وهي: الدفاع عن الدولة الإسلامية، ورفع رايات الجهاد، وبناء القوة، والحفاظ على استقلال الدول الإسلامية من أي تبعية، أو خضوع لمحتل أجنبي[1]..

فكانت قوة الدولة الإسلامية قوة ذاتية مستقلة، ليست خاضعة لقوى معادية، وكان قرارها الداخلي (السياسي والاقتصادي والثقافي) مستقلاً..

ولما فقدت الدولة الإسلامية هذه القوة، وانهارت سيادتها، أصبحت أسيرة للقوى الأجنبية المعادية، وقرارها (السياسي والاقتصادي والثقافي) مرهون بمن يملك هذه القوة كما هو في عصرنا الآن، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وقد كان لمعاوية منذ ولايته على الشام السبق في غزو البحر في عهد عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وتحصين ثغور الشام على حدود الدولة البيزنطية دفاعاً وهجوماً.. ومن هذه الفتوحات:

- الغزو البحري لقبرص وفتحها، وتقوية الأساطيل البحرية للجيوش الإسلامية.

---

(1) ومما يُؤخذ على معاوية أيضاً سياسته في توزيع الغنائم فكان يصطفى لنفسه الذهب والفضة، ويستأثر بالفيء. وهذه من لوثة الملك! فيروي الحاكم بسنده وكذلك ابن أبي شيبة: " قَالَ: بَعَثَ زِيَادٌ الْحَكَمَ بْنَ عَمْرٍو الْغِفَارِيَّ عَلَى خُرَاسَانَ فَأَصَابُوا غَنَائِمَ كَثِيرَةً، فَكَتَبَ إِلَيْهِ: أَمَا بَعْدُ، فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ كَتَبَ أَنْ يَصْطَفِيَ لَهُ الْبَيْضَاءَ، وَالصَّفْرَاءَ، وَلا تَقْسِمُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ذَهَبًا وَلا فِضَّةً، فَكَتَبَ إِلَيْهِ الْحَكَمُ: " أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّكَ كَتَبْتَ تَذْكُرُ كِتَابَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنِّي وَجَدْتُ كِتَابَ اللَّهِ قَبْلَ كِتَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنِّي أُقْسِمُ بِاللَّهِ لَوْ كَانَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ رَتْقًا عَلَى عَبْدٍ فَاتَّقَى اللَّهَ لَجَعَلَ لَهُ مِنْ بَيْنِهِمْ مَخْرَجًا، وَالسَّلامُ "، أَمَرَ الْحَكَمُ مُنَادِيًا فَنَادَى أَنِ اغْدُوا عَلَى فَيْئِكُمْ فَقَسَمَهُ بَيْنَهُمْ، وَأَنَّ مُعَاوِيَةَ لَمَّا فَعَلَ الْحَكَمُ فِي قِسْمَةِ الْفَيْءِ مَا فَعَلَ وَجَّهَ إِلَيْهِ مَنْ قَيَّدَهُ وَحَبَسَهُ، فَمَاتَ فِي قُيُودِهِ وَدُفِنَ فِيهَا، وَقَالَ: " إِنِّي مُخَاصِمٌ " [المستدرك على الصحيحين ج3، ص442، مصنف ابن أبي شيبة/ 31180، المنتظم لا بن الجوزي (ج5، ص229)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، (ج1، ص413)]

- التوجه نحو عاصمة الدولة البيزنطية (القسطنطينية) لمحاولة فتحها، وتأمين حدود الدولة الإسلامية من الروم.

- درة الفتح الإسلامي لشمال أفريقيا بقيادة القائد العظيم عقبة بن نافع رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وبناء مدينة القيروان عاصمة من عواصم الحضارة والثقافة الإسلامية حينها.

- التوجه شرقاً نحو خراسان وما وراء النهر، وفتح بلاد السند، ومد رايات الإسلام لهناك.

فنسأل الله أن يغفر له، وأن يجزيه خيراً على الفتوحات الإسلامية التي كانت في عهده.

***

ويجب أن نكون على يقين أنه لا يوجد في كتاب الله جَلَّجَلَالُهُ ولا في سنة رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ.. نص يمكن تأويله أو اجتهاد يؤدي إلى البغي على الأمة، أو الاستبداد بها، أو اغتيال مبادئ الشورى، أو أكل أموال الناس بالباطل، أو توريث الحكم للأبناء، وجعل المال دُولة بينهم، أو تبديل سنة النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ في الحق والعدل الرباني.

ومقام الخلافة، لمن يحقق شرطه بـ "إقامة كتاب الله" وبـ "الكفاية وحسن البلاء" ولو كان عبداً حبشياً..

فالشرعية الإسلامية للخلافة عن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ حقيق بها كل مسلم يقيم كتاب الله، ويحقق الحق والعدل، ويقيم معالم الشورى والحرية.

***

رابعاً: محاولة التلاعب بحديث "الفئة الباغية"

جملة من الأحاديث التي وردت في "الفئة الباغية":

- "عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ وَلِابْنِهِ عَلِيٍّ: انْطَلِقَا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ فَاسْمَعَا مِنْ حَدِيثِهِ، فَانْطَلَقْنَا فَإِذَا هُوَ فِي حَائِطٍ يُصْلِحُهُ فَأَخَذَ رِدَاءَهُ فَاحْتَبَى، ثُمَّ أَنْشَأَ يُحَدِّثُنَا حَتَّى أَتَى ذِكْرُ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: كُنَّا نَحْمِلُ لَبِنَةً لَبِنَةً، وَعَمَّارٌ لَبِنَتَيْنِ لَبِنَتَيْنِ فرآه النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَيَنْفُضُ التُّرَابَ عَنْهُ، وَيَقُولُ:

"**وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ**"، قَالَ: يَقُولُ عَمَّارٌ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْفِتَنِ "(1)

- "عَنْ عِكْرِمَةَ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لَهُ، وَلِعَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: ائْتِيَا أَبَا سَعِيدٍ فَاسْمَعَا مِنْ حَدِيثِهِ فَأَتَيْنَاهُ، وَهُوَ وَأَخُوهُ فِي حَائِطٍ لَهُمَا يَسْقِيَانِهِ فَلَمَّا رَآنَا جَاءَ فَاحْتَبَى وَجَلَسَ، فَقَالَ: كُنَّا نَنْقُلُ لَبِنَ الْمَسْجِدِ لَبِنَةً لَبِنَةً، وَكَانَ عَمَّارٌ يَنْقُلُ لَبِنَتَيْنِ لَبِنَتَيْنِ، فمر بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَمَسَحَ عَنْ رَأْسِهِ الْغُبَارَ، وَقَالَ:

"**وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ عَمَّارٌ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ، وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ**"(2)

- "عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعَمَّارٍ: "**تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ**"(3)

- "عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "**تَقْتُلُ عَمَّارًا الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ**"(4)

---

(1) [صحيح البخاري/ 447]

(2) [صحيح البخاري/ 2812]

(3) [صحيح مسلم/ 2918]

(4) [صحيح مسلم/ 2918]

- "عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي أَبُو قَتَادَةَ ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعَمَّارٍ: " بُؤْسًا لَكَ يَا ابْنَ سُمَيَّةَ، وَمَسَحَ الْغُبَارَ عَنْ رَأْسِهِ، **تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ**"(1)

- "عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "أَبْشِرْ عَمَّارُ **تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ** "(2)

- "عَنْ عِكْرِمَةَ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لَهُ وَلِابْنِهِ عَلِيٍّ: انْطَلِقَا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، فَاسْمَعَا مِنْ حَدِيثِهِ، قَالَ: فَانْطَلَقْنَا، فَإِذَا هُوَ فِي حَائِطٍ لَهُ، فَلَمَّا رَآنَا أَخَذَ رِدَاءَهُ، فَجَاءَنَا، فَقَعَدَ، فَأَنْشَأَ يُحَدِّثُنَا، حَتَّى أَتَى عَلَى ذِكْرِ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ، قَالَ: كُنَّا نَحْمِلُ لَبِنَةً لَبِنَةً، وَعَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ يَحْمِلُ لَبِنَتَيْنِ، لَبِنَتَيْنِ، قَالَ: فَرَآهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَجَعَلَ يَنْفُضُ التُّرَابَ عَنْهُ، وَيَقُولُ: "يَا عَمَّارُ، أَلَا تَحْمِلُ لَبِنَةً كَمَا يَحْمِلُ أَصْحَابُكَ "، قَالَ: إِنِّي أُرِيدُ الْأَجْرَ مِنَ اللَّهِ، قَالَ: فَجَعَلَ يَنْفُضُ التُّرَابَ عَنْهُ، وَيَقُولُ: " **وَيْحَ عَمَّارٍ، تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ، وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ** ". قَالَ: فَجَعَلَ عَمَّارٌ يَقُولُ: أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنَ الْفِتَنِ "(3)

- "عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَمَّا قُتِلَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ دَخَلَ عَمْرُو بْنُ حَزْمٍ عَلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، فَقَالَ: قُتِلَ عَمَّارٌ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "**تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ**". فَقَامَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ فَزِعًا يُرَجِّعُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: مَا شَأْنُكَ؟ قَالَ: قُتِلَ عَمَّارٌ. فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: قَدْ قُتِلَ عَمَّارٌ، فَمَاذَا؟ ! قَالَ عَمْرٌو: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " **تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ**". فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: دُحِضْتَ فِي بَوْلِكَ، أَوَنَحْنُ قَتَلْنَاهُ؟ إِنَّمَا قَتَلَهُ عَلِيٌّ وَأَصْحَابُهُ، جَاءُوا بِهِ حَتَّى أَلْقَوْهُ بَيْنَ رِمَاحِنَا. أَوْ قَالَ: بَيْنَ سُيُوفِنَا "(4)

---

(1) [السنن الكبرى للنسائي/ 8495 | إسناده متصل، رجاله ثقات]

(2) [جامع الترمذي / 3800 | إسناد حسن]

(3) [مسند أحمد/ 11451 | إسناده حسن، صحيح ابن حبان/ 15 : 554 | إسناده متصل، رجاله ثقات]

(4) [مسند أحمد / 17324 | إسناده متصل، رجاله ثقات]

- "عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ خُوَيْلِدٍ الْعَنْزِيِّ، قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا عِنْدَ مُعَاوِيَةَ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلَانِ يَخْتَصِمَانِ فِي رَأْسِ عَمَّارٍ، يَقُولُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: أَنَا قَتَلْتُهُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: لِيَطِبْ بِهِ أَحَدُكُمَا نَفْسًا لِصَاحِبِهِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " **تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ** "، قَالَ مُعَاوِيَةُ: فَمَا بَالُكَ مَعَنَا؟ ! قَالَ: إِنَّ أَبِي شَكَانِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: " أَطِعْ أَبَاكَ مَا دَامَ حَيًّا وَلَا تَعْصِهِ "، فَأَنَا مَعَكُمْ، وَلَسْتُ أُقَاتِلُ "(1)

- "عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ خُوَيْلِدٍ الْعَنْبَرِيِّ، قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا عِنْدَ مُعَاوِيَةَ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلَانِ يَخْتَصِمَانِ فِي رَأْسِ عَمَّارٍ، يَقُولُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: أَنَا قَتَلْتُهُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمرو: لِيَطِبْ بِهِ أَحَدُكُمَا نَفْسًا لِصَاحِبِهِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قَالَ عَبْد اللَّهِ بْن أَحْمَد: كَذَا قَالَ أَبِي: يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "**تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ**"، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: أَلَا تُغْنِي عَنَّا مَجْنُونَكَ يَا عَمْرُو؟ ! فَمَا بَالُكَ مَعَنَا؟ قَالَ: إِنَّ أَبِي شَكَانِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: " أَطِعْ أَبَاكَ مَا دَامَ حَيًّا وَلَا تَعْصِهِ " فَأَنَا مَعَكُمْ وَلَسْتُ أُقَاتِلُ "(2)

***

تواتر الحديث:

حديث عمار رضي الله عنه من الأحاديث المتواترة الصحيحة المشهورة، وهو العمدة والفيصل والحاكم في قضية الصراع بين الخلافة الراشدة والملك العضوض، فلهذا الحديث أهمية بالغة في حسم الأمر لصالح الخلافة الراشدة، فضلاً عن كونه علماً من أعلام النبوة.

---

(1) [مسند أحمد / 6502 | إسناده متصل ، رجاله ثقات]

(2) [مسند أحمد / 68902 | إسناده متصل، رجاله ثقات]

درجة الحديث:

ذكره الإمام السيوطي ضمن الأحاديث المتواترة فقال: "حديث: (تقتل عمّار الفئة الباغية). أخرجه:

أ- الشيخان من حديث: (1) أبي سعيد.

ب- ومسلم من حديث: (2) أبي قتادة (3) وأم سلمة.

ج- والحاكم من حديث (4) حذيفة. (5) وابن مسعود.

د- وأحمد من حديث: (6) عمار بن ياسر (7) وعمرو بن العاص (8) وابن عبد الله. (9) وعمرو بن حزم. (10) وخزيمة بن ثابت.

هـ- وأبو يعلى والطبراني من حديث (11) عثمان بن عفان (12) وأنس (13) وأبي هريرة.

و- والرافعي في تاريخه من حديث (14) أبي رافع.

ز- وابن عساكر من حديث (15) جابر بن عبد الله.

قال: وروى من حديث (1) عمار، (2) وعثمان بن عفان، (3) ومعاوية بن أبي سفيان، (4) وعبد الله بن عباس، (5) وعمرو بن العاص، (6) وابنه عبد الله. (7) وابن عمر، (8) وأبي رافع، (9) وعبد الله بن مسعود، (10) وحذيفة بن اليمان، (11) وأبي هريرة، (12) وأبي سعيد، (13) وزيد بن أوفى الأسلمي، (14) وجابر ابن سمرة، (15) وجابر بن عبد الله، (16) وأبي قتادة، (17) وعمرة بن حزم، (18) وخزيمة بن ثابت، (19) وأبي اليسر، (20) كعب بن عمرو، (21) وزياد بن الفرد، (22) وكعب بن مالك، (23) وأنس، (24) وأبي أمامة الباهلي، (25) وعائشة (26) وأم سلمة، ثم ساقها كل بأسانيدها".[1]

---

(1) [قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة، لجلال الدين السيوطي/ ص 283]

"وممن صرح بتواتره السيوطي في خصائصه الكبرى، وقال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الرافعي، قال ابن عبد البر: تواترت الأخبار بذلك وهو من أصح الحديث. وقال ابن دحية: لا مطعن في صحته ولو كان غير صحيح لرده معاوية وأنكره...

ونص ابن عبد البر في الاستيعاب في ترجمة عمار وتواترت الآثار عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال تقتل عماراً الفئة الباغية، وهذا من أخباره بالغيب وإعلام نبوته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ وهو من أصح الأحاديث".(1)

وقال العلاّمة ابن حجر:

" رَوى حَدِيث (تَقتُل عَمّارًا الفِئَة الباغِيَة) جَماعَة مِنَ الصَّحابَة: مِنهُم قَتادَةُ بن النُّعمان كَما تَقَدَّمَ، وأُمّ سَلَمَة عِند مُسلِم، وأَبُو هُرَيرَة عِند التِّرمِذِيّ، وعَبد الله بن عَمرو بن العاصِ عِند النَّسائِيِّ، وعُثمان بنُ عَفّان، وحُذَيفَة، وأَبُو أَيُّوب، وأَبُو رافِع، وخُزَيمَةُ بن ثابِت، ومُعاوِيَة، وعَمرو بن العاصِ، وأَبُو اليُسر، وعَمّار نَفسه، وكُلّها عِند الطَّبَرانِيّ وغَيره، وغالِب طُرُقها صَحِيحَة أَو حَسَنَة، وفِيهِ عَن جَماعَة آخَرِينَ يَطُول عَدّهم وفِي هَذا الحَدِيث عَلَم مِن أَعلام النُّبُوَّة، وفَضِيلَة ظاهِرَة لِعَلِيٍّ ولِعَمّارٍ ورَدٌّ عَلَى النَّواصِب الزّاعِمِينَ أَنَّ عَلِيًّا لَم يَكُن مُصِيبًا فِي حُرُوبه ".(2)

***

(1) [نظم المتناثر للكتاني ج1، ص 197]

(2) [فتح الباري لابن حجر العسقلاني]

محاولات إفساد الحديث:

المحور الأول: تضعيف الحديث، والزعم بإنكار الإمام أحمد لصحة الحديث.

المحور الثاني: الشك في قوله: "تقتلك الفئة الباغية" وحمل قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "يدعوهم إلى الجنة، ويدعونه إلى النار" على كفار قريش.

المحور الثالث: اتهام الخوارج بأنهم هم المقصدون بالحديث.

المحور الرابع: ادعاء أن الفئة الباغية "لا لوم عليها في اتباع ظنونها".

المحور الخامس: تفسير الفئة الباغية بأنها هي الفئة التي تطلب بدم عثمان!

المحور السادس: تفسير الفئة الباغية: بالشخص الذي باشر قتل عمار وحده.

***

المحور الأول: تضعيف الحديث وإنكار تواتره والزعم بإنكار الإمام أحمد للحديث.

فقالوا: هذا الحديث قد طعن فيه طائفة من أهل العلم، وضعّفوه.. زعموا منهم الإمام أحمد بن حنبل والحسين الكرابيسي ويحيى بن معين، وأبي خيثمة!

فجاء في كتاب "المنتخب من علل الخلال" باب (صفين والجمل):

"أخبرنا إِسْمَاعِيلُ الصَّفَّارُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمية مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُ: سَمِعْتُ فِي حَلَقَةِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وَأَبِي خَيْثَمَةَ، والمعيطي، وذكروا: "تَقْتُلُ عَمَّاراً الفِئَةُ الباغِيَةُ". فقالوا: ما فيه حديث صحيح.

"سمعت عَبْدَ اللَّهِ بْنَ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: رُوِيَ فِي عَمَّارٍ: "تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ" ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ حديثاً، ليس فيها حديث صحيح ".(1)

وفي كتاب "السنة" لأبي بكر ابن الخلال: "أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْفَضْلِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَيَّةَ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُ: سَمِعْتُ فِي حَلْقَةِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، وَأَبَا خَيْثَمَةَ، وَالْمُعَيْطِيَّ، " ذَكَرُوا يَقْتُلُ عَمَّارًا الْفِئَةَ الْبَاغِيَةُ، فَقَالُوا: مَا فِيهِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ "

سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، يَقُولُ: " رُوِيَ فِي تَقْتُلُ عَمَّارًا الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ، ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ حَدِيثًا، لَيْسَ فِيهَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ "(2)

وأحسب أن هذا القول من الباطل والزور على الإمام أحمد - فهو يرويه في مسنده من عدة طرق بأسانيد صحيحة متصلة ورجال ثقات - فالحكايات عن الإمام أحمد كثيرة، والروايتين عنه شائعة! ونُبرأ الإمام أحمد - والأئمة الأعلام - أن يردوا مثل هذا الحديث المتواتر الصحيح ! ولكن أحسب أن حولهم، أو من جاء بعدهم من كان لديه غلو في الصحابة، وفي معاوية خاصة! - ومن على بدعة - فتأتي مثل هذه الأقوال المنكرة التي لا تليق بطالب علم، فضلاً عن أئمة وعلماء كبار.

ولو كانت الأحاديث الواردة في الفئة الباغية غير صحيحة كما زعموا، فأين هي "المنهجية العلمية" في رد الأحاديث وبيان عللها وضعفها؟!

فلا يصح أن يرد الحديث المتواتر بكلمة واحدة "لا يصح" ، فيضربوه بكلمة واحدة ! وقياساً على هذا البغي والاعتداء على الدين.. يمكن أن تُرد الأحاديث النبوية بهذه الكلمة "لا يصح".

(1) [المنتخب لابن قدامة المقدسي، ص 222]

(2) [السنة لأبي بكر ابن الخلال/ [719، 720]

وقد ذكر أبو بكر الخلال نفسه في الحديث التالي: "قَالَ ابْنُ الْفَرَّاءِ: وَذَكَرَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ مُسْنَدِ عَمَّارٍ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَمَّارٍ: «تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ» . فَقَالَ أَحْمَدُ: كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَتَلَتْهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ. وَقَالَ: فِي هَذَا غَيْرُ حَدِيثٍ صَحِيحٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَرِهَ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي هَذَا بِأَكْثَرَ مِنْ هَذَا "، فَهَذَا الْكِتَابُ يَرْوِيهِ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْعَزِيزِ الْأَزَجِيُّ عَنِ ابْنِ حَمَّةَ الْخَلَّالِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ جَدِّهِ يَعْقُوبَ "[1]

وهذا هو الصحيح – فيما أرى – إن شاء الله.

وذكر مثل ذلك العلاّمة ابن رجب دفاعاً عن الإمام أحمد، ورد الكلام الوارد في كتاب العلل للخلال فقال: " وهذا الإسناد غير معروف، وقد روي عن أحمد خلاف هذا:

قال يعقوب بن شيبة الدسوسي في "مسند عمار" من مسنده: سمعت أحمد بن حنبل سئل عن حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في عمار: "تقتلك الفئة الباغية" فقال أحمد: كما قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "قتلته الفئة الباغية". وقال: في هذا غير حديث صحيح، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وكره أن يتكلم في هذا بأكثر من هذا، وقال الحاكم في (تاريخ نيسابور) : سمعت أبا عيسى محمد بن عيسى العارض – وأثنى عليه – يقول: سمعت صالح بن محمد الحافظ – يعني: جزرة – يقول: سمعت يحيى بن معين وعلي بن المديني يصححان حديث الحسن، عن أمه، عن أم سلمة: (تقتل عماراً الفئة الباغية) ".[2]

على أن وجود الروايتين قد تجعل القارئ في شك وحيرة وتردد؛ فيهتز تواتر الحديث؛ وتجعله يستشهد بالضعيف والمنكر كما فعل البعض، غفر الله لهم.

---

(1) [السنة لأبي بكر ابن الخلال/ ج2، ص 464]

(2) [فتح الباري لابن رجب، ج3، ص 310]

ولو كان هناك من إشكالية في السند فهي في عكرمة مولى ابن عباس - راوي حديث البخاري عن أبي سعيد الخدري - وقد رأيت من ترجمته العجب - كما جاء في تهذيب الكمال - فمرة يقولون: كذاب، ومرة يقولون: ثقة، ومرة يتهمونه برأي الخوارج الصفرية، ومرة يقولون: برئ مما يرميه الناس بهذه التهمة. ومرة يقولون: من أعلم الناس وأفقههم. ومرة يقولون: كان يكذب على ابن عباس.

" وقال يعقوب بن شيبة: سمعت علي بن المديني يقول: لم يكن في موالي ابن عباس أغزر من عكرمة كان عكرمة من أهل العلم روى عنه: إبراهيم والشعبي وجابر بن زيد وعطاء ومجاهد وقال العجلي: مكي تابعي ثقة بريء مما يرميه به الناس من الحرورية، وقال البخاري: ليس أحد من أصحابنا إلا وهو يحتج بعكرمة. وقال النسائي: ثقة. وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عن عكرمة مولى ابن عباس كيف هو ؟ قال ثقة. قلت: يحتج بحديثه؟ قال: نعم إذا روى عن الثقات. "(1)

وخروجاً من هذا الاضطراب والاختلاف نأخذ برأي المجموع من علماء الجرح والتعديل:

المُضعِفون له:

أبو جعفر العقيلي: ذكره في الضعفاء.

أحمد بن حنبل (في رواية): مضطرب الحديث.

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذنب (في رواية): غير ثقة.

مصعب بن عبد الله الزبيري: يرى رأي الخوارج.

يحيى بن سعيد الأنصاري: كذاب.

(1) [تهذيب الكمال للمزي، ج20، ص289]

يحيى بن معين (في رواية): ينتحل رأي الصفرية الخوارج.

محمد بن سعد: ذكره في الطبقات الكبرى نقلا عن محمد بن عمر أنه قال : كثير الحديث والعلم ، بحر من البحور ، ليس يحتج بحديثه ويتكلم الناس فيه.

المُوثقون له:

البخاري: ليس أحد من أصحابنا إلا وهو يحتج به ، وذكره في التاريخ الكبير ، وقال : سمع أبا هريرة، روى عنه : عوام بن حوشب.

ابن حجر العسقلاني: قال في التقريب : ثقة ثبت عالم بالتفسير ، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ، ولا تثبت عنه بدعة.

الذهبي: ثبت لكنه أباضي.

يحيى بن معين (في رواية): ثقة.

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذنب (في رواية): ثقة.

إسحاق بن راهويه: يحتج به.

أحمد بن عبد الله العجلي: ثقة.

النسائي: ذكره في السنن الكبرى ، وقال : ثقة من أعلم الناس.

أحمد بن حنبل (في رواية): يحتج به، ومرة ثقة.

أبو حاتم بن حبان: ذكره في الثقات ، وقال : ثقة ، ومرة : كان من علماء الناس في زمانه بالقرآن والفقه ، يروي عن ابن عباس ، روى عنه العوام بن حوشب.

أبو حاتم الرازي: ثقة يحتج به إذا روى عنه الثقات.

أبو القاسم بن منده الأصبهاني: عدله أمة من التابعين يزيدون على سبعين رجلاً من خيارهم.

أبو إسماعيل الأنصاري: الرجل صدوق.

أبو أحمد الجرجاني: لا بأس به.

والذي يظهر أنه ثقة يُحتج به وفقاً لما ذكره علماء الجرح والتعديل.

***

المحور الثاني: الشك في قوله "تقتلك الفئة الباغية" وحمل قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "يدعوهم إلى الجنة، ويدعونه إلى النار" على كفار قريش.

ولعل سبب حمل البعض الحديث على كفار قريش.. هو سقوط قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "تقتله الفئة الباغية" من بعض نسخ صحيح البخاري. فذكرت بعض شروحات البخاري ونسخه أن "تقتله الفئة الباغية" غير موجودة في نسخهم، والنسخ الأخرى موجود بهذه الزيادة!

وقد ذكر الحميدي (المتوفى 488 هـ) في "الجمع بين الصحيحين" أن هذه الزيادة "تقتله الفئة الباغية" غير مذكورة:

"فعَن عِكْرِمَة من رِوَايَة خَالِد الْحذاء عَنهُ: قَالَ لي ابْن عَبَّاس ولابنه عليٍّ: انْطَلقَا إِلَى أبي سعيد فاسمعا من حَدِيثه. فَانْطَلَقْنَا، فَإِذا هُوَ فِي حائطٍ يصلحه، فَأخذ رِدَاءَهُ فاحتبى، ثمَّ أنشأ يحدثنا حَتَّى أَتَى على ذكر بِنَاء الْمَسْجِد فَقَالَ: كُنَّا نحمل لبنةً لبنةً، وعمارٌ لبنتين لبنتين، فَرَآهُ النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم، فَجعل ينفض التُّرَاب عَنهُ وَيَقُول: " وَيْح عمارٍ، يَدعُوهُم إِلَى الْجنَّة ويدعونه إِلَى النَّار " قَالَ: يَقُول عمار: أعوذ بِاللَّه من الْفِتَن.

وَفِي حَدِيث عبد الْوَهَّاب عَن خَالِد عَن عِكْرِمَة: أَن ابْن عَبَّاس قَالَ لَهُ ولعلي بن عبد الله: ائتيا أَبَا سعيدٍ فاسمعا من حَدِيثه. قَالَ: فأتيناه وَهُوَ وَأَخُوهُ فِي حَائِط لَهما، فَلَمَّا رآنا جَاءَنَا، فاحتبى وَجلسَ. وَقَالَ: كُنَّا ننقل لبن الْمَسْجِد لبنةً لبنةً، وَكَانَ عمار ينْقل لبنتين لبنتين فَمر بِهِ النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم، وَمسح عَن رَأسه الْغُبَار وَقَالَ: وَيْح عمارٍ، يَدعُوهُم إِلَى الله ويدعونه إِلَى النَّار " أعوذ بِاللَّه من الْفِتَن.

فِي هَذَا الحَدِيث زِيَادَة مَشْهُورَة لم يذكرهَا البُخَارِيّ أصلا فِي طريقي هَذَا الحَدِيث، ولعلها لم تقع إِلَيْهِ فيهمَا، أَو وَقعت فحذفها لغرضٍ قَصده فِي ذَلِك.

وأخرجها أَبُو بكر البرقاني، وَأَبُو بكر الْإِسْمَاعِيلِيّ قبله، وَفِي هَذَا الحَدِيث عِنْدهمَا: أَن رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم قَالَ: " وَيْح عمارٍ، تقتله الفئة الباغية، يَدعُوهُم إِلَى الْجنَّة ويدعونه إِلَى النَّار ".

قَالَ أَبُو مَسْعُود الدِّمَشْقِي من كِتَابه: لم يذكر البُخَارِيّ هَذِه الزِّيَادَة، وَهِي فِي حَدِيث عبد الْعَزِيز بن الْمُخْتَار، وخَالِد بن عبد الله الوَاسِطِيّ، وَيزِيد بن زُرَيْع، ومحبوب بن الْحسن، وَشعْبَة، كلهم عَن خَالِد الْحذاء. وَرَوَاهُ إِسْحَاق بن عبد الْوَهَّاب هَكَذَا. وَأما حَدِيث عبد الْوَهَّاب الَّذِي أخرجه البُخَارِيّ دون هَذِه الزِّيَادَة فَلم يَقع إِلَيْنَا من غير حَدِيث البُخَارِيّ. هَذَا آخر معنى مَا قَالَه أَبُو مَسْعُود ".[1]

ويقول العلاّمة ابن رجب (المتوفى 795 هـ):

"وقد وقع في بعض نسخ (صحيح البخاري) زيادة في هذا الحديث، وهي: "تقتله الفئة الباغية".

وقد خرّجه بهذه الزيادة الإمام أحمد عن محبوب بن الحسن، عن خالد الحذاء، عن عكرمة، سمع أبا سعيد يحدث عن بناء المسجد – فذكره، وقال فيه: "ويح عمار، تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنة، ويدعونه إلى النار".

---

(1) [الجمع بين الصحيحين للحميدي، ج2، ص461]

وخرجه النسائي. وقد رواه يزيد بن زريع وغيره، عن خالد الحذاء.

ولكن لفظة: "تقتله الفئة الباغية" لم يسمعها أبو سعيد من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؛ إنما سمعها من بعض أصحابه عنه.

وقد خرج الإمام أحمد من رواية داود بن أبي هند، عن أبي نظرة، عن أبي سعيد، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فذكر قصة بناء المسجد، وقال: حدثني أصحابي - ولم أسمعه - أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ جعل ينفض التراب عن عمار، ويقول: ''ويح ابن سمية، تقتلك الفئة الباغية''".(1)

وبذلك أيضاً قال العلاّمة ابن حجر (المتوفى 852 هـ) في شرحه لصحيح البخاري - في كتابه "فتح الباري" - مما جعله يُدافع عن سبب إسقاط الإمام البخاري لها! فقال:

"ويَظهَر لِي أَنَّ البُخارِيّ حَذَفَها عَمدًا وذَلِكَ لِنُكتَةٍ خَفِيَّة، وهِيَ أَنَّ أَبا سَعِيد الخُدرِيَّ اعتَرَفَ أَنَّهُ لَم يَسمَع هَذِهِ الزِّيادَة مِنَ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَدَلَّ عَلَى أَنَّها فِي هَذِهِ الرِّوايَة مُدرَجَة، والرِّوايَة الَّتِي بَيَّنَت ذَلِكَ لَيسَت عَلَى شَرط البُخارِيّ، وقَد أَخرَجَها البَزّار مِن طَرِيق داوُدَ بن أَبِي هِند عَن أَبِي نَضرَة عَن أَبِي سَعِيد فَذَكَرَ الحَدِيث فِي بِناء المَسجِد وحَملهُم لَبِنَة لَبِنَة وفِيهِ فَقالَ أَبُو سَعِيد (فَحَدَّثَنِي أَصحابِي ولَم أَسمَعهُ مِن رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قالَ: يا ابن سُمَيَّة تَقتُلُك الفِئَة الباغِيَة).انتهى، وابن سُمَيَّة هُو عَمّار وسُمَيَّة اسم أُمّه. وهَذا الإِسناد عَلَى شَرط مُسلِم، .... وقَد عَيَّنَ أَبُو سَعِيد مَن حَدَّثَهُ بِذَلِكَ، فَفِي مُسلِم والنَّسائِيِّ مِن طَرِيق أَبِي سَلَمَة عَن أَبِي نَضرَة عَن أَبِي سَعِيد قالَ: (حَدَّثَنِي مَن هُو خَير مِنِّي أَبُو قَتادَة، فَذَكَرَهُ) فاقتَصَرَ البُخارِيّ عَلَى القَدر الَّذِي سَمِعَهُ أَبُو سَعِيد مِنَ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ دُون غَيره، وهَذا دالٌّ عَلَى دِقَّة فَهمه وتَبَحُّرِهِ فِي الاطِّلاع عَلَى عِلَل الأَحادِيث".(2)

---

(1) [فتح الباري لابن رجب، ج3، ص 305]

(2) [فتح الباري لابن حجر، ج1، ص 542]

فجعلوا سبب حذف الإمام البخاري لـ "تقتله الفئة الباغية" هي أن أبا سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لم يسمعها مباشرة من النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وإنما سمع فقط "يدعوهم إلى الجنة، ويدعونه إلى النار". وعلى هذا الشرط تسقط جميع الأحاديث المروية عن ابن عباس – ومن هو مثله – فكثير مما يرويه ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لم يسمعه مباشرة من النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ فقد كان صغيراً، ولم يسمع من النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ مباشرة إلا قليلاً، والبقية سمعها من الصحابة. وقد روى له البخاري عشرات الأحاديث عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، دون ذكر اسم الصحابي الذي سمعها منه. وكما ذكر العلاّمة ابن حجر إن أبا سعيد الخدري قد عَيّن من سمعها منه (كما في السنن الكبرى للنسائي، وصحيح مسلم، ومسند أحمد، ومسند أبي داود الطيالسي، وغيرهم) وهو أبو قتادة (الحارث بن ربعي السلمي).

على أن سياق الحديث: "ويح عمار، يدعوهم إلى الجنة، ويدعونه إلى النار" فقط دون "تقتله الفئة الباغية" سيكون فيه غموضاً.. فمن هؤلاء الذين يدعوهم؟ فلا يكون هناك إلا تفسيراً واحداً، وهو دعوة عمار للفئة الباغية، والحالة الخاصة التي سيكون عماراً فيها، وتحريضه عليها – كما سبق البيان – وسيكون الحديث كما خرّجه البيهقي وغيره علماً من أعلام النبوة.

وقد زعم البعض أن سبب الحذف هو: "صيانة لجانب الصحابة من أن يمس بسوء، فتم حذفها كي لا يضعها من رواها في غير موضعها، فيُشنع بها على الصحابة؛ فحذفها الإمام البخاري عمداً"! ولا نظن ذلك بالإمام الجليل، ونبرئه من هذه التهمة الخطيرة – التي يحسبها البعض فقهاً وورعاً !! – فهذا الزعم بالحذف يعني أنه: كذب وتدليس على رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وخيانة لأمانة الدين، وللأمانة العلمية!

فلا يحق لأحد أن يحذف ما يشاء من كلام رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، حسب ما يرى ويتصور، فهذا دين ووحي للأمة إلى قيام الساعة، فلا يُحذف قول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ من أجل البعض، فيُرفعوا لمقام أعلى من مقام النبوة!! ويظهر قول من أتاه الله جوامع الكلم غير مفهوم أو غير واضح المعنى والمقصد!

وإنَّ قضيتنا ليست هي في مجرد أشخاص، ولكن قضيتنا: الفصل بين الخلافة والملك، والسنة والبدعة، والحق والباطل. ولا نغلو في ديننا، ولا نقدس أحداً إلا الحق، فندور معه حيث دار.

والنسخ التي بين أيدينا الآن من صحيح البخاري: [طبعة دار ابن كثير، اليمامة – الطبعة الثالثة – بيروت – تحقيق د. مصطفى ديب البغا، وكذلك طبعة دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية) ط1422].

وكذلك شروحات البخاري: [شرح صحيح البخاري لابن بطال (المتوفى 449 هـ)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري للكرماني (المتوفى 786هـ)، البدر المنير لابن الملقن (المتوفى 804 هـ)، عمدة القارئ لبدر الدين العيني (المتوفى 855هـ)، الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري لأحمد الكوراني (المتوفى 893 هـ)، التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح لزين الدين الزبيدي (المتوفى: 893هـ)، التوشيح شرح الجامع الصحيح لجلال الدين السيوطي (المتوفى: 911 هـ)، إرشاد الساري للقسطلاني المتوفى (923 هـ)، تحفة الباري لأبو يحيى السنيكي الشافعي (المتوفى 926 هـ)]

جميعها موجود بها الحديث هكذا: "**وَيْحَ عَمَّارٍ، تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ، عَمَّارٌ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ – وفي رواية إلى الجنة – وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ**". فالذي وقع في بعض النسخ أو الشروحات هو "الحذف" وليس "الزيادة" كما نحسب إن شاء الله.

***

على إنني أتعجب كذلك من تبويب شيخ المحدثين الإمام الجليل البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لهذا الحديث، فقد ساق هذا الحديث في روايتين له.. الرواية الأولى: وضعها في كتاب الصلاة: باب "التعاون في بناء المسجد". والرواية الثانية: وضعها في كتاب الجهاد والسير: باب "مسح الغبار عن الرأس في سبيل الله"!

فقد أخذ الإمام مناسبة بناء المسجد، ومناسبة مسح الغبار عن رأس عمار وهو يحمل اللبنات.. وترك موضوع الحديث ذاته، وهو "الفئة الباغية" "ودعوتهم ببغيهم إلى النار"!

فأحسب أن تبويب الحديث كان من المفترض أن يكون تحت "قتال الفئة الباغية" – كما فعل العلاّمة ابن حزم، وقريب منه العلاّمة البيهقي، وابن حجر – أو تحت كتاب "الخلافة والمُلك"!

***

وفي رد العلاّمة ابن حجر العسقلاني عن أن قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ آلِهِ وَسَلَّمَ: "يدعوهم إلى النار" محمول على كفار قريش، يقول: "أنه [أي ابن بطال والمهلب] شرح على ظاهر ما وقع في هذه **الرواية الناقصة**، ويمكن حمله على أن المراد بالذين يدعونه إلى النار كفار قريش.. كما صرح به بعض الشراح، لكن وقع في رواية بن السكن وكريمة وغيرهما، وكذا ثبت في نسخة الصغاني التي ذكر أنه قابلها على نسخة الفربري التي بخطه زيادة توضح المراد، وتفصح بأن الضمير يعود على قتلته، وهم "أهل الشام"، ولفظه ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم الحديث"[1]

ونضيف على كلام العلاّمة ابن حجر – وخروجاً من موطن النزاع – أن مناسبة الحديث المتفق عليها بين الجميع أنها أثناء بناء المسجد – بالمدنية – أي بعد هجرة عمار، فالحديث إذن عن غيب سيقع، ويتعوذ منه عمار! وليس عن ماض كان في مكة وقت محاولة فتنة عمار وآل ياسر عن دينهم، ولا مانع أن يقولها له النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ آلِهِ وَسَلَّمَ أثناء فتنته عن دينه في مكة – كما جاء في بعض الروايات – ويكرر ذكرها له في المدينة، فعمار كان يدعو إلى الجنة في مكة، وفي صفين.. وقاتل على تنزيل القرآن، كما قاتل على تأويله كما جاء في الأحاديث الأخرى.

وأما الجزء المتواتر "تقتلك الفئة الباغية" فهو ثابت من حوالي (30) طريقاً غير طريق أبي سعيد الخدري المتنازع عليه! والمتواتر مناسبته أيضاً أنه أثناء بناء المسجد – وفي رواية أثناء حفر الخندق – فنجد اتفاق الحديث في النهاية وصحته: "تقتلك الفئة الباغية، يدعوهم عمار إلى الجنة، ويدعونه إلى النار".

---

(1) [فتح الباري ج1، ص 542]

وفي محاولة يائسة لجعل مناسبة الحديث في كفار قريش، والتسليم بأن قول النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ لعمار كان أثناء بناء المسجد، جعلوا المناسبة هي تطابق شدة عمار في نقله لبنتين دفعة واحدة، كمثل شدته في صبره بمكة، فساوا بين حمل لبنتين، وبين تعذيب قريش الشديد لعمار وآل ياسر! وكم هو عجيب هذه المحاولات في التحريف والتحوير، والتقعير، حتى يخرج المعنى المقصود عن مواضعه؟!

فلو أردنا إسقاط قوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ: "يدعونه إلى النار" على كفار قريش، كان لزاماً علينا ليس فقط حذف "تقتلك الفئة الباغية"، وإنما حذف مناسبة بناء المسجد من سياق الحديث، فيكون الحديث دون مناسبته: "عمار يدعوهم إلى الجنة، ويدعونه إلى النار" وفي هذه الحالة يمكن إحالة الحديث بكل سهولة على كفار قريش، وأن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ قال له ذلك بمكة..

على أنه ستكون هناك إشكالية في السند، فالسند الصحيح لهذا الحديث جاء في سياق بناء المسجد والفئة الباغية، والسند الآخر الذي جاء في كفار قريش بين الضعيف والموضوع كما جاء في المعجم الكبير للطبراني، ومصنف ابن أبي الشيبة، في ولع قريش بتعذيب عمار واستخفافهم به.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْبَزَّارُ، ثنا خَالِدُ بْنُ يُوسُفَ السَّمْتِيُّ، ثنا عَبْدُ النُّورِ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ: " أَوْلَعْتُهُمْ بِعَمَّارٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ، وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ "(1)

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ: "مَا لَهُمْ وَلِعَمَّارٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ، وَكَذَلِكَ دَأْبُ الْأَشْقِيَاءِ الْفُجَّارِ "(2)

---

(1) [المعجم الكبير للطبراني/ 13457 | إسناد موضوع فيه عبد النور بن عبد الله، وهو وضاع رافضي]

(2) [مصنف ابن أبي شيبة/ 32786 | إسناد ضعيف به موضع إرسال]

بل هناك رواية أخرى تقول إن ولع قريش بعمار كان في زمان عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وغضب عثمان لأجله، فعَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، قَالَ: كَانَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلِعَ بِقُرَيْشٍ وَوَلِعَتْ بِهِ، فَغَدَوْا عَلَيْهِ وَضَرَبُوهُ، فَخَرَجَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُغْضَبًا، فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ، فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَا لِي وَلِقُرَيْشٍ، فَعَلَ اللَّهُ بِقُرَيْشٍ وَفَعَلَ، غَدَوْا عَلَى رَجُلٍ فَضَرَبُوهُ، فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لِعَمَّارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ "(1)

وفي رواية أخرى: عن زَيْدُ بنُ وَهْبٍ أَنَّ عَمَّاراً قَالَ لِعُثْمَانَ: حَمَلْتَ قُرَيْشاً عَلَى رِقَابِ النَّاسِ عَدَوْا عليَّ فَضَرَبُوْنِي فَغَضِبَ عُثْمَانُ ثُمَّ قَالَ: مَا لِي وَلِقُرَيْشٍ؟ عَدَوْا عَلَى رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَضَرَبُوْهُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُوْلُ لِعَمَّارٍ: "تَقْتُلُكَ الفِئَةُ البَاغِيَةُ وقاتله في النَّارِ"(2) ولعل المقصود بقريش في هذه الرواية هم بنو أمية.

وعمار - كما قلنا - كان يدعو بإسلامه ودينه إلى الجنة، وقت تعذيبه بمكة، وقريش كانت ولا شك تدعو إلى النار بكفرها وفتنة المسلمين عن دينهم.. ولكن في النهاية، من قتل عمار كانت "الفئة الباغية"، وقد كان عمار وصحبه يدعونهم إلى مبادئ الإسلام، وسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وهم يدعون إلى النار بمعاصي البغي.

فالحق - بإذن الله - متضافر فيما ذهبنا إليه، ولا عبرة بكلام من يحيد عن الحق، أو يُطوع الحق لهواه.

***

(1) [المطالب العالية لابن حجر / 4423 | وإسناد الحديث فيه "الفضل بن السكين" ويحيى بن معين يقول عنه كذاب، وأبو حاتم بن حبان ذكره في الثقات، ويتساهل ابن حبان في التوثيق، فالسند شديد الضعف]

(2) [سير أعلام النبلاء للذهبي، ج 3، ص 255]

المحور الثالث: اتهام الخوارج بأنهم هم المقصودون بالحديث.

قالوا: "لا يصح هذا الحديث في أحد من الصحابة إنما هو في الخوارج".

وهذا باطل قطعاً ويقيناً فعمار - بإجماع الأمة كلها - قُتل في صفين قبل رفع المصاحف، وقبل التحكيم، وقبل بروز الخوارج أنفسهم!

فيقول ابن حجر: "وقالَ ابن بَطّالٍ تبَعًا لِلمُهَلَّبِ: إنَّما يَصِحّ هَذا فِي الخَوارِجِ الَّذِينَ بَعَثَ إلَيهِم عَلِيّ عَمّارًا يَدعُوهُم إلَى الجَماعَة، ولا يَصِحّ فِي أَحَد مِنَ الصَّحابَة. وتابَعَهُ عَلَى هَذا الكَلام جَماعَةٌ مِنَ الشُّرّاح. وفِيهِ نَظَرٌ مِن أَوجُهٍ:

أَحَدُها: أَنَّ الخَوارِج إنَّما خَرَجُوا عَلَى عَلِيّ بَعد قَتل عَمّار بِلا خِلاف بَين أَهل العِلم لِذَلِكَ، فَإِنَّ ابتِداء أَمر الخَوارِج كانَ عَقِب التَّحكِيم، وكانَ التَّحكِيم عَقِب انتِهاء القِتال بِصِفِّينَ وكانَ قَتل عَمّار قَبل ذَلِكَ قَطعًا، فَكَيف يَبعَثهُ إلَيهِم عَلِيٌّ بَعد مَوته.

ثانِيها: أَنَّ الَّذِينَ بَعَثَ إلَيهِم عَلِيٌّ عَمّارًا إنَّما هُم أَهل الكُوفَة بَعَثَهُ يَستَنفِرُهُم عَلَى قِتال عائِشَة ومَن مَعَها قَبل وقعَة الجَمَل، وكانَ فِيهِم مِنَ الصَّحابَة جَماعَة كَمَن كانَ مَعَ مُعاوِيَة وأَفضَل. وسَيَأتِي التَّصرِيح بِذَلِكَ عِند المُصَنِّف فِي كِتاب الفِتَن، فَما فَرَّ مِنهُ المُهَلَّب وقَعَ فِي مِثله مَعَ زِيادَة إطلاقه عَلَيهِم تَسمِيَة الخَوارِج وحاشاهُم مِن ذَلِكَ.

ثالِثها: أَنَّهُ شَرَحَ عَلَى ظاهِر ما وقَعَ فِي هَذِهِ الرِّوايَة النّاقِصَة، ويُمكِن حَمله عَلَى أَنَّ المُراد بِالَّذِينَ يَدعُونَهُ إلَى النّار كُفّار قُرَيش كَما صَرَّحَ بِهِ بَعض الشُّرّاح، لَكِن وقَعَ فِي رِوايَة ابن السَّكَن وكَرِيمَة وغَيرهما وكَذا ثَبَتَ فِي نُسخَة الصَّغانِيّ الَّتِي ذَكَرَ أَنَّهُ قابَلَها عَلَى نُسخَة الفَرَبرِيّ الَّتِي بِخَطِّهِ زِيادَة تُوضِّح المُراد وتُفصِح بِأَنَّ الضَّمِير يَعُود عَلَى قَتَلَتِهِ وهُم أَهل الشّام ولَفظه: (ويح عَمّار تَقتُلهُ الفِئَة الباغِيَة يَدعُوهُم...) الحَدِيثَ".[1]

(1) [فتح الباري لابن حجر العسقلاني]

فمعاوية نفسه لم يتنصل من الحديث، ولم يقل عنه أنه كذب.. بل قال: "أنحن قتلناه، إنما قتله من أخرجه، حتى ألقوه بين سيوفنا".. على طريقته في التملص من هذه الإدانة.

بل "قَالَ ابْن عبد الْبر فِي «استيعابه» : تَوَاتَرَتْ (الْأَخْبَار) عَن النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَنه قَالَ: «تقتل عمار الفئة الباغية» وَهُوَ من أصح (الْأَحَادِيث) . قَالَ ابْن دحْيَة فِي (كِتَابه) «مرج الْبَحْرين» : وَكَيف يكون فِي هَذَا (الحَدِيث) اخْتِلَاف، وَقد رَأينَا مُعَاوِيَة نَفسه (حِين) لم يقدر عَلَى إِنْكَاره قَالَ: «إِنَّمَا قَتله من أخرجه» . وَلَو كَانَ حَدِيثا فِيهِ شكّ لرده مُعَاوِيَة وَأنْكرهُ، وَقد أجَاب (عَلّي) عَن قَول مُعَاوِيَة بِأَن قَالَ: «رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِذا قتل حَمْزَة حِين أخرجه» وَهُوَ من عليّ إِلْزَام لَا جَوَاب عَنهُ.

قلت: وَجَمَاعَة من الْحفاظ طعنوا فِي الحَدِيث. قَالَ الْخلال فِيمَا حَكَاهُ ابْن الْجَوْزِيّ فِي «علله» عَنهُ أَن أَحْمد بن حَنْبَل، وَيَحْيَى بن معِين، وَأَبا خَيْثَمَة، وَغَيرهم ذكرُوا هَذَا الحَدِيث: «تقتل عمار الفئة الباغية» ، فَقَالُوا: مَا فِيهِ حَدِيث صَحِيح. وَأَن الإِمَام أَحْمد قَالَ: قد رُوِيَ فِي «عمار تقتله الفئة الباغية» ثَمَانِيَة وَعِشْرُونَ حَدِيثا، لَيْسَ فِيهَا حَدِيث صَحِيح. وَقَالَ ابْن دحْيَة فِي كِتَابه «التَّنْوِير» : هُوَ حَدِيث لَا مطْعن فِي صِحَّته، وَقد رَوَاهُ جمَاعَة عَن رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَقد اسْتَوْفَى طرقه الطَّبَرَانِيّ فِي «مُعْجَمه الْكَبِير» فَرَوَاهُ عَن مُعَاوِيَة نَفسه، وَعَن (عمر وَابْنه) وَغَيرهمَا، وَلَو كَانَ حَدِيثا غير صَحِيح لرده مُعَاوِيَة وَأنْكرهُ".[1]

***

(1) [البدر المنير لابن الملقن الشافعي، ج8، ص 547]

المحور الرابع: ادعاء أن الفئة الباغية "لا لوم عليها في اتباع ظنونها"

وما جعلهم يقولون ذلك هو: الغلو في الصحابة! وتقديسهم بصورة بِدعية لا أصل لها، فكَون الفئة الباغية بها بعض من رأى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أو صحبه؛ فتصبح إذن "فئة ليست باغية، وليست داعية إلى النار"! ولا إشكالية عندهم في قلب معنى الحديث رأساً على عقب؛ فالغلو يعمي عن رؤية البديهيات!

فمن أعجب العجب اعتبار قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "يدعونه إلى النار" لا دلالة له سوى القول: بأن "الفئة الباغية" معذورة بالتأويل، فهي مجتهدة! ولا لوم عليها في اتباع ظنونها!

فلزم علينا أن نضرب بوصف النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عرض الحائط، ونقول: "لا لوم عليهم في اتباع ظنونهم"! وهذا من الغلو الذي يعمي عن الحق، والافتئات على رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فمن ذا الذي يجرؤ على التقديم بين يدي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في قوله: "فئة باغية تدعو إلى النار" ثم يستدرك بقول "لا لوم عليها"؟ ومن الذي يجزم على الله جَلَّ جَلَالُهُ أن خطائها مغفور! وربما لها الأجر؟!

فإن الفئة الباغية – بمجموعها – كانت داعية إلى النار، لما ظهر منها من البغي، ومن محاولة إفساد الخلافة على الإمام عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طمعاً في المُلك، ولا يلزم من كونها داعية إلى النار أن تكون كافرة مرتدة، ولا يلزم أن يكون جميع أفراد الفئة الباغية على وصف الدعوى إلى النار، ولا يلزم الخلود في النار، ولكن يمكن دخولها عقوبة لحين، وتطهيراً للذنوب إن شاء الله، أو العفو والمغفرة والله غفور رحيم، والله عزيز حكيم.

كما لا يلزم كذلك أن تكون فئة عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فرداً فرداً على الحق، ولكن بمجموعها هي الفئة العادلة التي كانت على الحق، فقد يكون بينهم من هو منافق، أو يقاتل حمية وشجاعة... إلخ، إذن فهي فئة

بالعموم داعية إلى الجنة، وقد كان في صفه فرقة الخوارج وهي داعية إلى النار كذلك بظلمها واستحلالها دماء المسلمين.

فالإنسان قد يكون داعية إلى النار في موقف، وداعية إلى الجنة في موقف آخر، ولا يلزم من ذلك دوام الحال والمقال إلى قيام الساعة! فقد يكون المسلم داعية إلى النار، ثم يرجع ويتوب ويُنيب فيكون داعية إلى الجنة، كمثل إنسان يدعو إلى الوقوع في حرمات الله، فهذا داعية إلى النار، فإذا تاب هذا الداعي وأناب واستغفر ودعى إلى الله، فقد أصبح داعياً إلى الجنة؛ فلا "تبرير" للذنب والبغي، ولا "قنوط" من التوبة والمغفرة.

ويلزم أن نلتزم وصم النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ للفئة الباغية بالدعوة إلى النار، فالظلم والبغي ظلمات يوم القيامة، ولا فرق فيه بين صحابي وغير صحابي، بل الحجة في الصحابي أبلغ وأشد!

وإذا كان سفك الدماء المعصومة في الفئة التي على الحق - وهي من أغلظ الذنوب - من فئة تدعو إلى النار.. أصبح "لا لوم عليها"، فكل ما هو دون ذلك من ذنوب لا لوم على صاحبه، والكل بالتأويل معذور! قياساً على هذا الفهم المبتدع في أمر الدين.

***

وأما دعوى القتال على التأويل:

واعتبار قول معاوية "إنما قتله من أخرجه" تأويل معتبر واجتهاد يرفع عنه إثم البغي، وإثم مقتل عمار!

فقد كان بالفعل بعض المخدوعين في أمر معاوية من أهل الشام، فمنهم من كان يظن أن عماراً سيلحق بفئة معاوية، لكنه قُتل قبل عمار ولم يعرف الحقيقة، وهناك مثل عبد الله بن عمرو بن العاص

الذي لم يشاركهم بغيهم، فهؤلاء بإذن الله مغفور لهم.. لأن عبد الله بن عمرو لم يعن على ظلم، ولم يقاتل.

وكما ذكرنا من قبل أنه لا يوجد تأويل في هذه المسألة، إنما التأويل لمن كان يجهل الحقيقة – مثل ذو الكلاع (رجل من وجوه الشام) – ظن أن معاوية الفئة التي على الحق، فجاء في تاريخ دمشق: "وَقَدْ كَانَ ذُو الْكَلاعِ سَمِعَ قَبْلُ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ لِعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: " تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ، وَآخِرُ شَرْبَةٍ تَشْرَبُهَا ضَيَاحُ لَبَنٍ "، فَكَانَ ذُو الْكَلاعِ يَقُولُ لِعَمْرٍو: وَيْحَكَ ! مَا هَذَا يَا عَمْرُو؟ فَيَقُولُ لَهُ عَمْرٌو: إِنَّهُ سَيَرْجِعُ إِلَيْنَا، فَأُصِيبَ عَمَّارٌ بَعْدَ ذِي الْكَلاعِ مَعَ عَلِيٍّ، وَأُصِيبَ ذُو الْكَلاعِ مَعَ مُعَاوِيَةَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ لِمُعَاوِيَةَ: وَاللَّهِ يَا مُعَاوِيَةُ مَا أَدْرِي بِقَتْلِ أَيِّهِمَا أَنَا أَشَدُّ فَرَحًا، بِقَتْلِ عَمَّارٍ، أَوْ ذِي الْكَلاعِ؟ وَاللَّهِ لَوْ بَقِيَ ذُو الْكَلاعِ حَتَّى يُقْتَلَ عَمَّارٌ لَمَالَ بِعَامَّةِ أَهْلِ الشَّامِ، وَلأَفْسَدَ عَلَيْنَا جُنْدَنَا "(1)

أو اجتهاد رجل كعبد الله بن عمرو بن العاص الذي تأول حديث طاعة والده، وبقى معهم دون قتال، فجاء في معجم ابن الأعرابي بإسناد حسن عن رجاء بن ربيعة قال: "كُنْتُ فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ فِي حَلْقَةٍ فِيهَا أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، فَمَرَّ بِهِ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلامُ فَسَلَّمَ، فَرَدَّ عَلَيْهِ الْقَوْمُ، وَسَكَتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو حَتَّى فَرَغُوا، رَفَعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو صَوْتَهُ، فَقَالَ: وَعَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْقَوْمِ، فَقَالَ: أَلا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّ أَهْلِ الأَرْضِ إِلَى أَهْلِ السَّمَاءِ؟، فَقَالُوا: بَلَى، قَالَ: هُوَ هَذَا الْمُقْفِيُّ، وَاللَّهِ مَا كَلَّمَنِي بِكَلِمَةٍ مُنْذُ لَيَالِي صِفِّينَ، وَلأَنْ يَرْضَى عَنِّي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي حُمْرُ النَّعَمِ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَلا تَعْتَذِرُ إِلَيْهِ؟، قَالَ: بَلَى، قَالَ: فَتَوَاعَدَا أَنْ يَغْدُوَا إِلَيْهِ، فَغَدَوْتُ مَعَهُ، فَاسْتَأْذَنَ أَبُو سَعِيدٍ، فَأَذِنَ لَهُ، فَدَخَلَ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَلَمْ يَزَلْ بِهِ حَتَّى أَذِنَ لَهُ، فَلَمَّا دَخَلَ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ إِنَّهُ لَمَّا مَرَرْتَ بِنَا أَمْسِ أَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي كَانَ مِنْ قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَقَالَ لَهُ حُسَيْنٌ: أَعَلِمْتَ يَا عَبْدَ اللَّهِ

(1) [تاريخ دمشق لابن عساكر (68 : 27)]

بْنَ عَمْرٍو أَنِّي أَحَبُّ أَهْلِ الأَرْضِ إِلَى أَهْلِ السَّمَاءِ؟ فَمَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ قَاتَلْتَنِي وَأَبِي يَوْمَ صِفِّينَ، فَوَاللَّهِ لأَبِي كَانَ خَيْرًا مِنِّي، قَالَ: أَجَلْ وَلَكِنَّ عَمْرًا شَكَانِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ يَقُومُ اللَّيْلَ، وَيَصُومُ النَّهَارَ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: " يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو صَلِّ وَنَمْ، وَصُمْ وَأَفْطِرْ، وَأَطِعْ عَمْرًا "، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ صِفِّينَ أَقْسَمَ عَلَيَّ فَخَرَجْتُ، أَمَا وَاللَّهِ مَا أَكْثَرْتُ لَهُمْ سَوَادًا، وَلا اخْتَرَطْتُ مَعَهُ سَيْفًا، وَلا طَعَنْتُ بِرُمْحٍ، وَلا رَمَيْتُ مِنْهُمْ بِسَهْمٍ "(1)

أما رؤوس الفئة الباغية التي خرجت على طاعة الخليفة الراشد طمعاً في الملك، وفرقة للأمة، وسفكت الدماء، وبغت فليس لها تأويل، فلا اجتهاد في البغي، كما لا اجتهاد وتأويل في فعل الفحشاء والمنكر.. كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل (90)].

فالباغي عليه إثم، ولو كان هناك تأويل لتبين خطأه بعد مقتل عمار رضي الله عنه، وقد حكم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في القضية قبل أن تكون؛ فقال هم "الفئة الباغية.. يدعون إلى النار" ولكن البعض لا يُعجبه هذا الحكم، ويُقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ويقول: إن معاوية اجتهد فأخطأ، وله الأجر الحسن!

ومن حكم بأن قول معاوية: "إنما قتله من أخرجه" تأويل واجتهاد، لم يذكر بقية هذا الاجتهاد العظيم لمعاوية في قوله بعد مقتل عمار لعمرو بن العاص: "دحضت في بولك"، "ألا تُغني عنا مجنونك هذا" !

وعمار لم يُخرجه أحد، بل هو مسعر الحرب على "الفئة الباغية" وكان يقاتلهم عن يقين لا تردد ولا شبهة فيه: فيروي الأمام أحمد بسنده عن "عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَمَةَ، يَقُولُ: رَأَيْتُ عَمَّارًا يَوْمَ صِفِّينَ شَيْخًا كَبِيرًا، آدَمَ طُوَالًا، آخِذًا الْحَرْبَةَ بِيَدِهِ، وَيَدُهُ تَرْعَدُ، فَقَالَ: " وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ قَاتَلْتُ بِهَذِهِ الرَّايَةِ مَعَ

(1) [معجم ابن الأعرابي/ 2205 ، إسناده حسن، أسد الغابة لابن الأثير ج3، ص 345،| تاريخ دمشق لابن عساكر/ (31 : 275)]

رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَهَذِهِ الرَّابِعَةُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ ضَرَبُونَا حَتَّى يَبْلُغُوا بِنَا سَعَفَاتِ هَجَرَ، لَعَرَفْتُ أَنَّ مُصْلِحِينَا عَلَى الْحَقِّ، وَأَنَّهُمْ عَلَى الضَّلَالَةِ"(1)

وفي رواية أخرى:

"عن عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَمَةَ ، يَقُولُ: رَأَيْتُ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ يَوْمَ صِفِّينَ شَيْخًا آدَمَ فِي يَدِهِ الْحَرْبَةُ، وَإِنَّهَا لَتَرْعَدُ، فَنَظَرَ إِلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وَبِيَدِهِ الرَّايَةُ، فَقَالَ: "إِنَّ هَذِهِ الرَّايَةَ قَدْ قَاتَلْتُهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ثَلاثَ مَرَّاتٍ، وَاللَّهِ لَوْ ضَرَبُونَا حَتَّى يَبْلُغُوا بِنَا سَعَفَاتِ هَجَرٍ لَعَرَفْتُ أَنَّ مُصْلِحَنَا عَلَى الْحَقِّ، وَأَنَّهُمْ عَلَى الضَّلالَةِ"(2)

وإنا نجد أن كل مظاهر لـ "الغلو" و"العصبية الجاهلية" تدفع للحياد عن الحق، وعن الصراط المستقيم، وتدفع إلى البغي في الفهم والتصور كذلك.

ولقد وجدت أثناء هذا البحث أن من يدافع عن الملك العضوض- ويُشرعن للاستبداد والظلم - فإنه تصيبه لوثة "البغي" على آيات الله، وأحاديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وعلى حقائق التاريخ.

***

(1) [مسند أحمد/ 18404 | إسناده حسن]

(2) [معرفة الصحابة لأبي نعيم/ 5222 | إسناده متصل، رجاله ثقات]

المحور الخامس: تفسير الفئة الباغية بأنها هي الفئة التي تتطلب بدم عثمان !

"جاء في طبقات الحنابلة: قال أبو حفص: وسمعته يقول - أي الحسين بن عبد الله أبو عليّ النجاد الحنبلي -: جاءني رجل وقد كنت حذرت مِنهُ أنَّه رافضيٌّ فأخذ يتقرَّبُ إليّ ثُمَّ قال: لا نسبُّ أبا بكر وعمر بل معاوية وعمرو بن العاص، فقلت لَهُ: ومال معاوية؟ قال: لأنَّه قاتل عليًّا ، قُلتُ لَهُ: إن قومًا يقولون إنَّه لم يُقاتل عليًّا ، وإنَّما قاتل قتلة عثمان.

قال: فقول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ لعمار: " تقتلك الفئة الباغية ".

قُلتُ: إنَّ أنا قُلتُ إنَّ هذا لم يصح وقعت مُنازعة، ولكن قُلتُ قوله عليه الصلاة والسلام: "تقتلك الفئة الباغية" يعني به الطالبة لا الظالمة، لأنَّ أهل اللغة تُسمي الطالب باغيًا، ومنه بغيت الشيء ، تقول طلبته ، ومنه قوله تعالى: {قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي} وقوله: {وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللهِ} ومثل ذلك كثير ، فإنَّما يعني بذلك الطالبة لقتلة عثمان رضِيَ الله عنهُ."(1)

فيكون معنى الحديث – بزعمهم -: "تقتله الفئة التي (تطلب) دم عثمان".

وهذا تحريف لمعنى الحديث الظاهر.. فالبغي في اللغة: هو الاعتداء والظلم والعدوان والجور والفساد والكبر والاستطالة.. ومثله في القرآن كثير: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي﴾[الحجرات (9)]. ﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [القصص (76)]. ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ﴾[الشورى (27)]. والفئة الباغية في اللغة هي: الجماعة الظالمة.

ولو كان معنى الحديث: "تقتلك الفئة (الطالبة) دم عثمان" – كما زعموا – فماذا سيكون تحريفهم على بقية الحديث: "يدعوهم إلى الجنة، ويدعونه إلى النار"؟!

(1) [طبقات الحنابلة للقاضي أبو الحسين ابن أبي يعلى (المتوفى: 526هـ)، ج2، ص141]

ويوجد في رواية ابن عساكر بسند حسن: عَنْ حُذَيْفَةَ عَلَيْكُمْ بِالْفِئَةِ الَّتِي فِيهَا ابْنُ سُمَيَّةَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "**تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ النَّاكِثَةُ عَنِ الْحَقِّ**".[1]

ففيها تفسير للفئة الباغية بأنها: "الفئة الناكثة عن الحق".

***

المحور السادس: تفسير الفئة الباغية: بالشخص الذي باشر قتل عمار وحده وهو (أبو الغادية الجهني)

وهذه أحد التمحكات والتفسيرات السخيفة للهرب من دلالة الحديث بأي طريقة، وبطر الحق، وغمط الناس. فالمقصود بالفئة الباغية هي الجماعة الظالمة، وهم كانوا في حرب.. وفي فريقين، في فئتين. فقاتل عمار لم يقتله غيلة أو غدراً بل في معركة بين فريقين، ولا يستطيع أن يصل إليه إلا من خلال الفئة التي يرتكن إليها.

ومعاوية نفسه لم يبرر هذا التبرير العجيب..

ففي مسند أحمد: "عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ خُوَيْلِدٍ الْعَنْزِيِّ، قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا عِنْدَ مُعَاوِيَةَ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلَانِ يَخْتَصِمَانِ فِي رَأْسِ عَمَّارٍ، يَقُولُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: أَنَا قَتَلْتُهُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: لِيَطِبْ بِهِ أَحَدُكُمَا نَفْسًا لِصَاحِبِهِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "**تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ**"، قَالَ مُعَاوِيَةُ: فَمَا بَالُكَ مَعَنَا؟! قَالَ: إِنَّ أَبِي شَكَانِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: "أَطِعْ أَبَاكَ مَا دَامَ حَيًّا وَلَا تَعْصِهِ"، فَأَنَا مَعَكُمْ، وَلَسْتُ أُقَاتِلُ"[2]

---

(1) [تاريخ دمشق لابن عساكر/ [43 : 427] | إسناده حسن]

(2) [مسند أحمد / 6502 | إسناده متصل ، رجاله ثقات]

وفي مصنف ابن أبي شيبة: "حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قال: أَخْبَرَنَا الْعَوَّامُ بْنُ حَوْشَبٍ، قال: حَدَّثَنِي أَسْوَدُ بْنُ مَسْعُودٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ خُوَيْلِدٍ الْعَصَرِيِّ، قال: إِنِّي لَجَالِسٌ عِنْدَ مُعَاوِيَةَ، إِذْ أَتَاهُ رَجُلَانِ يَخْتَصِمَانِ فِي رَأْسِ عَمَّارٍ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقُولُ: أَنَا قَتَلْتُهُ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: لِيَطِبْ بِهِ أَحَدُكُمَا نَفْسًا لِصَاحِبِهِ ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ "، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: أَلَا تُغْنِي عَنَّا مَجْنُونَكَ يَا عَمْرُو؟ فَمَا بَالُكَ مَعَنَا؟ قَالَ: إِنِّي مَعَكُمْ، وَلَسْتُ أُقَاتِلُ، إِنَّ أَبِي شَكَانِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: " أَطِعْ أَبَاكَ مَا دَامَ حَيًّا وَلَا تَعْصِهِ، فَأَنَا مَعَكُمْ، وَلَسْتُ أُقَاتِلُ "(1)

فجاء رجلان يريدان الجائزة من معاوية على قتله، ويختصمان على من يستحق الجائزة.. فلما قال عبد الله بن عمرو: "تقتله الفئة الباغية" لم يقل معاوية إن الفئة الباغية هي من باشر قتله، بل توجه بالسؤال لعبد الله عن سبب بقائه معهم!

وأما قاتل عمار، ففيه حديث خاص به :

"عَنْ أَبِي غَادِيَةَ، قَالَ: قُتِلَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ فَأُخْبِرَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "إِنَّ قَاتِلَهُ وَسَالِبَهُ فِي النَّارِ" . فَقِيلَ لِعَمْرٍو: فَإِنَّكَ هُوَ ذَا تُقَاتِلُهُ ! قَالَ: إِنَّمَا قَالَ: قَاتِلَهُ وَسَالِبَهُ"(2)

"عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَجُلَيْنِ أَتَيَا عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ يَخْتَصِمَانِ فِي دَمِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ وَسَلَبِهِ، فَقَالَ عَمْرٌو: خَلِّيَا عَنْهُ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: "اللَّهُمَّ أُولِعَتْ قُرَيْشٌ بِعَمَّارٍ، إِنَّ قَاتِلَ عَمَّارٍ وَسَالِبَهُ فِي النَّارِ " . (3)

(1) [مصنف ابن أبي شيبة/ 38841 | إسناده متصل، رجاله ثقات، تاريخ دمشق لابن عساكر / 43 : 424 | إسناده متصل ، رجاله ثقات]

(2) [مسند أحمد / 17322 | إسناده حسن رجاله ثقات عدا كلثوم بن جبر البصري وهو صدوق حسن الحديث ، رجاله رجال مسلم]

(3) [المستدرك على الصحيحين/ [3 : 384] | إسناده متصل، رجاله ثقات]

وقاتل عمار هو: "أَبُو الغادية الجهني... أدرك النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ غلام، روى عنه، أنه قَالَ: أدركت النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ وأنا أيفع، أرد عَلَى أهلي الغنم. وله سماع من النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: " لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض". وكان محبًا فِي عُثْمَان، وَهُوَ قاتل عمار بْن ياسر، وَكَانَ إذا استأذن عَلَى معاوية وغيره، يقول: قاتل عمار بالباب، وكان يصف قتله إذا سئل عنه لا يباليه، وفي قصته عجب عند أهل العلم، روى عَنِ النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ مَا ذكرنا أنه سمعه منه، ثم قتل عمارًا، وروى عنه كلثوم بْن جبر".(1)

ويروي ابن الأثير بسنده:

"عن أبي غادية، قال: خطبنا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ غداة العقبة، فقال: "ألا إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام إلى أن تلقوا ربكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا، في شهركم هذا، ألا هل بلغت؟ " قالوا: نعم وكان من شيعة عثمان رضي الله عنه. وهو قاتل عمار بن ياسر، وكان إذا استأذن على معاوية، وغيره يقول: قاتل عمار بالباب. وكان يصف قتله لعمار إذا سئل عنه، كأنه لا يبالي به وفي قصته عجب عند أهل العلم، وروى عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: النهي عن القتل، ثم يقتل مثل عمار! نسأل الله السلامة.

روى ابن أبي الدنيا، عن محمد بن أبي معشر، عن أبيه، قال:

بينا الحجاج جالسا، إذ أقبل رجل مقارب الخطوة. فلما رآه الحجاج، قال: مرحبا بأبي غادية. وأجلسه على سريره، وقال: أنت قتلت ابن سمية؟ قال: نعم، قال: كيف صنعت؟ قال: صنعت كذا حتى قتلته، فقال الحجاج لأهل الشام: من سره أن ينظر إلى رجل عظيم الباع يوم القيامة، فلينظر إلى هذا، ثم ساره أبو غادية يسأله شيئاً، فأبي عليه، فقال أبو غادية: نوطئ لهم الدنيا ثم نسألهم فلا يعطوننا، ويزعم أني عظيم الباع يوم القيامة ! أجل والله إن من ضربته مثل أحد، وفخذه مثل ورقان، ومجلسه مثل ما بين

(1) [الاستيعاب في معرفة الأصحاب لا بن عبد البر/ ج4، ص 289]

المدينة والربذة، لعظيم الباع يوم القيامة. والله لو أن عماراً قتله أهل الأرض لدخلوا النار، وقيل: إن الذي قتل عماراً غيره. وهذا أشهر. أخرجه الثلاثة."[1]

فالقاتل مجرد جندي في الفئة الباغية يستقوي بها وتدفع به، ويأتمر بأمرها. ثم بعد قتله جاء لينال "الجائزة" من قائده معاوية:

"عَنْ أَبِي غَادِيَةَ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: حَمَلْتُ عَلَى عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، يَوْمَ صِفِّينَ، فَدَفَعْتُهُ، فَأَلْقَيْتُهُ عَنْ فَرَسِهِ وَسَبَقَنِي إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، فاحتز رَأْسَهُ، فَاخْتَصَمْنَا إِلَى مُعَاوِيَةَ فِي الرَّأْسِ وَوَضَعْنَاهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، كِلَانَا يَدَّعِي قَتْلَهُ، وَكِلَانَا يَطْلُبُ الْجَائِزَةَ عَلَى رَأْسِهِ، وَعِنْدَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لِعَمَّارٍ:

" تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ، بَشِّرْ قَاتِلَ عَمَّارٍ بِالنَّارِ ". وَرَوَاهُ أَبُو يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ[2]

عن كُلْثُومُ بْنُ جَبْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا غَادِيَةَ الْجُهَنِيَّ، يَقُولُ: حَمَلْتُ عَلَى عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ يَوْمَ صِفِّينَ، فَدَفَعْتُهُ فَأَلْقَيْتُهُ عَنْ فَرَسِهِ وَسَبَقَنِي إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ فَاحْتَزَّ رَأْسَهُ، فَاخْتَصَمْنَا إِلَى مُعَاوِيَةَ فِي الرَّأْسِ، وَوَضَعْنَاهُ بَيْنَ يَدَيْهِ كِلانَا يَدَّعِي قَتْلَهُ، وَكِلانَا يَطْلُبُ الْجَائِزَةَ عَلَى رَأْسِهِ، وَعِنْدَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لِعَمَّارٍ:

" تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ بِشِّرْ قَاتِلَ عَمَّارٍ بِالنَّارِ"، فَتَرَكْتُهُ مِنْ يَدِي، فَقُلْتُ: لَمْ أَقْتُلْهُ، وَتَرَكَهُ صَاحِبِي مِنْ يَدِهِ، فَقَالَ: لَمْ أَقْتُلْهُ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ مُعَاوِيَةُ، أَقْبَلَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَقَالَ: مَا يَدْعُوكَ إِلَى هَذَا؟، قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ قَوْلا فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَقُولَهُ".[3]

---

(1) [أسد الغابة لابن الأثير / (5 : 59)]

(2) [إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري/ (ج 10: ص 127)].

(3) [تاريخ دمشق/(43 : 474)]

ويروي الرازي بسنده: "عَنْ كُلْثُومِ بْنِ جَبْرٍ، عَنْ أَبِي الْغَادِيَةِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "قَاتَلَ عَمَّارٌ فِي النَّارِ" وَهُوَ الَّذِي قَتَلَهُ".(1)

ويُروى أن أبو الغادية من أهل بيعة الرضوان! ورغم ذلك وقع فيما وقع من الإثم! فنعوذ بالله من الفتن. ويُروى كذلك أن "ابن سلول" رأس المنافقين من أهل بيعة الرضوان كذلك!

ولكن مفهوم السكينة والرضوان على أهل هذه البيعة هو على العموم، وعلى شرط وقيد التزام الهدى، وعدم نكث البيعة، وحسن الخاتمة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً﴾ [الفتح: 10]

فاللهم أحسن عاقبتنا في الأمور كلها، وأجرنا من خزي الدنيا، وعذاب الآخرة.

وبقي أن نلاحظ أن معاوية من رواة حديث الفئة الباغية، وأن قاتل عمار هو راوي حديث "إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام إلى أن تلقوا ربكم"..

وهذا يدل على أن الصدق في الرواية عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ شيء، والتزامها والعمل بها والنجاح في الابتلاء شيء آخر، والصحابة - خاصة السابقون الأولون وأهل بيعة الرضوان - بالعموم يقولون قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ويعملون به - فهم الجيل القرآني الفريد - أما ما دونهم.. فهم بالجملة صادقون في الرواية، ومختلفون في الفهم والعمل والتطبيق والاتباع.

وليس معنى الرواية عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ "العدالة المطلقة" و"التقديس الكامل" والغلو في الصحابة أو الرواة.. الأمر الذي أدى بعد ذلك إلى تقديس الباطل، والدفاع عن الظلم، والتبرير للجريمة.

---

(1) [العلل لابن أبي حاتم الرازي/ 2741]

وبعد كل هذه الأحاديث والشواهد لا يُسلّمون بقول النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ في الفئة الباغية، وفي قاتل عمار.. بل يجعلون قاتل عمار "مخطئ متأول"! ويجعلون قتال الفئة الباغية "قتال فتنة"! رغم أن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ يُبشر عماراً.. "أبشر عمار" "ويح عمار"، ولو كان قتال فتنة لحذر منه النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ عماراً وعلياً وباقي الصحابة. فنعوذ بالله من البغي على دين الله وكلام رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ.

بل جعلوا "الفئة الباغية الداعية إلى النار".. فئة مجتهدة لها الأجر الحسن! وعلى هذا النحو تم إسقاط مدلول ومعنى وغاية الحديث، ومضى القوم إلى اعتبار المواجهة بين الفئة العادلة، والفئة الباغية إنما هي "حرب فتنة"!

وعلى هذا الفهم المُعوج – لتبرئة معاوية وحزبه – يمكن الاعتذار لكل طاغية عبر التاريخ، ويمكن التسامح مع كل من سفك الدماء، واستأثر بالثروات، من أجل العلو في الأرض بغير الحق، فقياساً على اختراع "بدعة الاجتهاد في البغي والعدوان" يمكن القول:

إنَّ جميع الطغاة مجتهدون ومعذرون، بل ولهم الأجر.. ولن يعدم الطغاة أن يجدوا "المؤسسات الدينية"، وكثير من العلماء أصحاب الألقاب الكبيرة.. أن يقولوا: إنَّ الطغاة والبغاة إنما "يجتهدون ويتأولون" في قتل الأبرياء، و"يجتهدون ويتأولون" في سرقة الثروات، و"يجتهدون ويتأولون" في محاربة الصالحين، و"يجتهدون ويتأولون" في محاربة الشريعة، وتبديل السنة المحمدية. فقتل الأبرياء (محاربة الإرهاب)، وسرقة الثروات (خطة إصلاح)، ومحاربة الصالحين (قتال الخوارج)، ومحاربة الشريعة، وتبديل السنة (تجديد الخطاب الديني)..

وبذلك ينقلب ميزان الحق والعدل، ويُصدق الكاذب، ويُكذب الصادق، ويُخون الأمين، ويُؤتمن الخائن.

***

وأخيراً: نؤكد على أننا لا نتخذ هذا الحديث – وغيره – مدخلاً للسب واللعن والتكفير.. فهذه ليست قضيتنا، وليس هذه أخلاق المسلم.. بل قضيتنا هي: تحرير العقل المسلم، والفكر الإسلامي من لوثة "الملك العضوض"، والعودة إلى السياسة الإسلامية الراشدة التي تم ذبحها في معركة صفين، ثم ذبحها مرة ثانية بالشرعنة للملك العضوض، وجعل رأس الفئة الباغية من أكابر الصحابة المجتهد الذي له الأجر على بغيه!

ونجد كذلك أننا لسنا بحاجة أن نقول: بأن معاوية بوابة الصحابة، ومن يطعن في معاوية فإنه يطعن في الإسلام. فإننا نحب الصحابة، ونحب هذه الأمة.. ووجدنا أننا نستطيع أن نقف عند حدود النصوص النبوية والقرآنية، ولم نُحول قضية معاوية إلى قضية سب ولعن وتكفير! فضلاً عن أن نتجاوز في حق كبار الصحابة والسابقين الأولين وأهل بيعة الرضوان – والعياذ بالله – بل نحب الأمة المسلمة كلها، ونتولاها، وما ذكرناه إنما هو من أجل الدفاع عن السنة النبوية والخلافة الراشدة، وليس في قلوبنا غلاً لأحد، ولا حقداً على أحد، بل هي محاولة التزام "الصراط المستقيم".

***

خامساً: الغلو في موقف ابن عمر رضي الله عنه

يَرتكز بعض من يؤصل لـ "الملكية الوراثية" و"المُلك العضوض" بموقف ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من هذه الفترة، ويتمسكون بما قاله، ويجدون فيه ملاذاً، وسلفاً يمكنهم به "تبرير" باطلهم الحالي في شرعنة "الحكم الجبري والطواغيت"..

والحقيقة لقد كان موقف ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في بداية الأمر موقفاً اعتزالياً، فلم يقاتل مع الإمام عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ضد البغاة، كما اعتبر خطأ أهل المدينة في خروجهم على الطاغية العنيد يزيد بن معاوية، بل واعتبر بيعته بيعة صحيحة، ومما جاء في ذلك:

"عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: لَمَّا خَلَعَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ جَمَعَ ابْنُ عُمَر حَشَمَهُ وَوَلَدَهُ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "**يُنْصَبُ لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**، وَإِنَّا قَدْ بَايَعْنَا هَذَا الرَّجُلَ عَلَى بَيْعِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنِّي لَا أَعْلَمُ غَدْرًا أَعْظَمَ مِنْ أَنْ يُبَايَعَ رَجُلٌ عَلَى بَيْعِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُنْصَبُ لَهُ الْقِتَالُ، وَإِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْكُمْ خَلَعَهُ، وَلَا بَايَعَ فِي هَذَا الْأَمْرِ إِلَّا كَانَتِ الْفَيْصَلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ"(1)

"عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: " جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُطِيعٍ، حِينَ كَانَ مِنْ أَمْرِ الْحَرَّةِ مَا كَانَ زَمَنَ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ: اطْرَحُوا لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وِسَادَةً، فَقَالَ: إِنِّي لَمْ آتِكَ لِأَجْلِسَ أَتَيْتُكَ لِأُحَدِّثَكَ حَدِيثًا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُهُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:

مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً"(2)

(1) [صحيح البخاري/ 7111]

(2) [صحيح مسلم/ 1853]

ومتن الحديثين صحيح: "فلكل غادر لواء يوم القيامة، فيقال هذه غدرة فلان"، "ومن خلع يداً من طاعة لا حجة له".. ولكن يُقال هذه المعنى في "بيعة الحق" لا في "بيعة الضلالة".. فقد أنزل ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ الحديثين في غير موضعهما..

ولهذا رد عبد الله بن مُطيع على ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ موضحاً له الفرق بين "بيعة الحق" و"بيعة الضلالة"، فجاء في معجم الصحابة:

"عن أَبِي مُسْلِمَ بْنَ جُنْدُبٍ، يَقُولُ: كُنْتُ أَنَا وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ، لَيَالِيَ الْحَرَّةِ بِالْمَدِينَةِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُطِيعٍ يُبَايِعُ النَّاسَ عَلَى الْمَوْتِ فِي قِتَالِ أَهْلِ الشَّامِ، فَدَخَلَ ابْنُ عُمَرَ عَلَى ابْنِ مُطِيعٍ، فَقَالَ: يَا ابْنَ مُطِيعٍ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ يَقُولُ: "مَنْ نَزَعَ يَدَهُ مِنْ طَاعَةٍ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ مَاتَ مَيْتَةً جَاهِلِيَّةً، قَالَ ابْنُ مُطِيعٍ وَنَحْنُ قَدْ سَمِعْنَا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ وَلَكِنْ تِلْكَ بَيْعَةُ حَقٍّ، وَهَؤُلاءِ اتَّخَذُوا عِبَادَ اللَّهِ خَوَلا، وَمَالَهُ نَفْلا، فَحُقَّ لَهَا، وَلا أَنْ لا تَكُونَ لَهُمْ بَيْعَةٌ"(1)

فالسلطان ليس له بيعة مطلقة، بل هي بيعة مشروطة بإقامة كتاب الله، والتزام حدوده، وتحقيق الحق والعدل.. فالطاعة المطلقة هي من "خصائص الربوبية"، ودعواها لغير الله شرك..

وأما نزع يد الطاعة ابتغاء الفتنة، وابتغاء القفز على رقاب المسلمين، واستلاب حقوقهم وثرواتهم، واتخاذهم خدماً وعبيداً للسلطان، فهؤلاء هم المقصدون بالحديث الشريف، ويزيد وأمثاله قد نزعوا – ولا شك – يد الطاعة لله ورسوله بما أحدثوا من جاهلية، وبغي، وظلم، وعدوان..

وهؤلاء هم الذين فارقوا "الأمة – الجماعة" وإن ماتوا على هذا البغي فميتتهم ميتة جاهلية، وأمثال هؤلاء هم الذين غدروا بالأمة، وخانوا الأمة..

---

(1) [معجم الصحابة لابن قانع/903]

فلا طاعة لمن عصى الله، كما جاء في الأحاديث الشريفة:

"عَنْ عَلِيٍّ، " أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ جَيْشًا وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا، فَأَوْقَدَ نَارًا، وَقَالَ: ادْخُلُوهَا فَأَرَادَ نَاسٌ أَنْ يَدْخُلُوهَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: إِنَّا قَدْ فَرَرْنَا مِنْهَا، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: **لِلَّذِينَ أَرَادُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا لَوْ دَخَلْتُمُوهَا لَمْ تَزَالُوا فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**، وَقَالَ لِلْآخَرِينَ: قَوْلًا حَسَنًا، وَقَالَ: **لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ** "(1)

فهذا أمير لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، يأمر بمعصية.. فكان تعقيب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أشد ما يكون لمن يقبل بهذه الطاعة في غير ما أمر الله به ورسوله، فقال: "لو دخلتموها لم تزالوا فيها إلى يوم القيامة".

و"عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**سَيَلِي أُمُورَكُمْ بَعْدِي رِجَالٌ يُطْفِئُونَ السُّنَّةَ، وَيَعْمَلُونَ بِالْبِدْعَةِ، وَيُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ مَوَاقِيتِهَا**"، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَدْرَكْتُهُمْ كَيْفَ أَفْعَلُ؟، قَالَ: " تَسْأَلُنِي يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدٍ، كَيْفَ تَفْعَلُ؟ **لَا طَاعَةَ لِمَنْ عَصَى اللَّهَ**"(2)

وقد فعل بنو أمية ذلك – إلا من رحم ربي – فقد أطفوا "سنة" النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في الحكم والعدل، و"عملوا" ببدعة الملك العضوض، و"أخروا" الصلاة عن مواقيتها، فجاء في السنن الصغرى:

"عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قال: "صَلَّيْنَا فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ثُمَّ انْصَرَفْنَا إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فَوَجَدْنَاهُ يُصَلِّي، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ لَنَا: أَصَلَّيْتُمْ؟ قُلْنَا: صَلَّيْنَا الظُّهْرَ، قَالَ: إِنِّي صَلَّيْتُ الْعَصْرَ، فَقَالُوا لَهُ: عَجَّلْتَ، فَقَالَ: إِنَّمَا أُصَلِّي كَمَا رَأَيْتُ أَصْحَابِي يُصَلُّونَ"(3)

(1) [صحيح مسلم/ (12 : 226)]

(2) [سنن ابن ماجه/ 2865، إسناده حسن، مسند أحمد/ 3780]

(3) [سنن النسائي الصغرى/ 510، إسناده حسن، صحيح البخاري/ 549، صحيح مسلم/ 626]

وقد **تراجع** ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ (توفى: 74 هـ) عن موقفه هذا في آخر عمره، فجاء في المستدرك:

"عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ بَيْنَا هُوَ جَالِسٌ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ جَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنِّي وَاللَّهِ لَقَدْ خَرَجْتُ أَنْ أَتَسَمَّتُ بِسَمْتِكَ، وَأَقْتَدِي بِكَ فِي أَمْرِ فُرْقَةِ النَّاسِ، وَأَعْتَزِلُ الشَّرَّ مَا اسْتَطَعْتُ، وَأَنَّ أَقْرَأَ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مُحْكَمَةً، قَدْ أَخَذَتْ بِقَلْبِي، فَأَخْبِرْنِي عَنْهَا، أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ جَلَّجَلَالُهُ: {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ} أَخْبِرْنِي عَنْ هَذِهِ الآيَةِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: مَا لَكَ وَلِذَلِكَ انْصَرِفْ عَنِّي، فَقَامَ الرَّجُلُ فَانْطَلَقَ حَتَّى إِذَا تَوَارَيْنَا سَوَادَةً أَقْبَلَ إِلَيْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، فَقَالَ: " مَا وَجَدْتُ فِي نَفْسِي فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ هَذِهِ الآيَةِ إِلا مَا وَجَدْتُ فِي نَفْسِي أَنِّي لَمْ أُقَاتِلْ هَذِهِ الْفِئَةَ الْبَاغِيَةَ كَمَا أَمَرَنِي اللَّهُ تَعَالَى "(1)

و"عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، يَقُولُ: " كَفَفْتُ يَدِي فَلَمْ أَقْدَمِ، وَالْمُقَاتِلُ عَلَى الْحَقِّ أَفْضَلُ "، قَالَ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: " شَرْحُ هَذَا الْحَدِيثِ وَبَيَانُهُ فِيمَا حَدَّثَنَاهُ. . .، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، يَقُولُ: " مَا آسَى عَلَى شَيْءٍ إِلا أَنِّي لَمْ أُقَاتِلْ مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْفِئَةَ الْبَاغِيَةَ "(2)

وفي رواية أخرى: " وصح عن عَبْد الله بن عمر رضى الله عنهما، من وجوه، أنه قال: ما آسى على شيء، كما آسى أني لم أقاتل الفئة الباغية مع علي رضى الله عنه".(3)

---

(1) [المستدرك على الصحيحين/(2 : 463) هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وقال: هَذَا بَابٌ كَبِيرٌ قَدْ رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ جَمَاعَةٌ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، وَإِنَّمَا قَدَّمْتُ حَدِيثَ شُعَيْبَ بْنَ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ وَاقْتَصَرْتُ عَلَيْهِ لأَنَّهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ.]

(2) [المستدرك على الصحيحين/ (3 : 558)، [الطبقات الكبرى لابن سعد/ (4 : 414)]

(3) [الاستيعاب لابن عبد البر/ (1 : 172)]

و"عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: " مَا أَجِدُنِي آسَى عَلَى شَيْءٍ فَاتَنِي مِنَ الدُّنْيَا إِلا أَنِّي لَمْ أُقَاتِلْ الْفِئَةَ الْبَاغِيَةَ مَعَ عَلِيٍّ " وَذَكَرَ أَبُو زَيْدٍ عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، وَأَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، قَالا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ حِينَ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ: "مَا أَجِدُ فِي نَفْسِي مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا شَيْئًا إِلا أَنِّي لَمْ أُقَاتِلِ الْفِئَةَ الْبَاغِيَةَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ".[1]

"قَالَ ابْنُ عُمَرَ حِينَ حَضَرَهُ الْمَوْتُ: "مَا أَجِدُ فِي نَفْسِي مِنَ الدُّنْيَا إِلا أَنِّي لَمْ أُقَاتِلِ الْفِئَةَ الْبَاغِيَةَ". وَقَالَ أَبُو عُمَرَ: رَوَى مِنْ وُجُوهٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: " مَا آسَى عَلَى شَيْءٍ إِلا أَنِّي لَمْ أُقَاتِلْ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْفِئَةَ الْبَاغِيَةَ ".[2]

و"قد أخرج الحاكم وصححه. والبيهقي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه قال: ما وجدت في نفسي من شيء ما وجدت في نفسي من هذه الآية - يعني {وَإِنْ طائِفَتانِ} إلخ - إني لم أقاتل هذه الفئة الباغية كما أمرني الله تعالى- يعني بها معاوية ومن معه الباغين- (مع) عليّ كرم الله تعالى وجهه"[3]

وقد حاول بعض من تتقطع أعناقهم في تدمير أي دليل لا يوافق أهوائهم.. جعل "الفئة الباغية" التي يقصدها ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هي الحجاج مرة، وابن الزبير مرة، من أجل قلب الحقائق والتدليس!

لذا تعمدت كثرة النقل لما ورد عنه، وقد أدرك ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن مكمن التحول الخطير في أمر الحكم والخلافة كان في "الفئة الباغية" التي بعد قفزها فوق الخلافة، وحولتها إلى "الملك العضوض" اضطرب أمر المسلمين.

***

(1) [الاستيعاب لابن عبد البر/ (1 : 172)]

(2) [أسد الغابة/ (3 : 612)]

(3) [روح المعاني للألوسي، ج13، ص303]

إنَّ ما طرحناه حول هذه القضية – والذي مازال يسبب صدمة للبعض، ويدفعهم إلى الجدال بالباطل، والالتفاف، والهرب من الحقيقة – ليس بدعاً من عند أنفسنا، بل هو في جميع مصادرنا السنية الحديثية، والتاريخية، بل ومع استبعاد "الرواة الشيعة" في هذه المصادر.

وإننا لم نكن نهدف إلى "محاكمة شخص" أو "حاكم لبلد" أو "فترة ما من التاريخ" فكل ذلك لا يستدعي كل هذا العناء والبحث، وقد لا يهم الكثير من الناس.. إنما نهدف إلى الدفاع عن السنة النبوية، والشريعة الإسلامية، والصحابة الكرام، نهدف إلى استقامة الفكر السياسي الإسلامي، واستقامة موازين الحق والعدل.

وقد تسبب تحول "الخلافة" إلى "الملك العضوض" إلى كارثة كبرى في مسيرة الأمة الإسلامية.. آن الأوان أن نواجهها بشجاعة، وبحزم حتى يتسنى لنا رؤية الرشد بلا مثنوية، والتزام الحق بلا تردد، والرهبة من الظلم والبغي والعدوان بلا تهاون.

ونحن أمام فريقين:

فريق يُقدس معاوية ويجعله "إمام المتقين"، وفريق يُدنس معاوية ويجعله من "المنافقين الكافرين".. ونحن نرفض كلا المسلكين، بل إننا نرجو له ولكل مسلم النجاة والفوز بالجنة، فليس في قلوبنا حقداً أو غلاً تجاه مسلم..

وإثبات الحقيقة لا يحتاج إلى الغلو أو المبالغة أو الكذب، فالحقيقة تخسر كثيراً بهذه الأدوات والوسائل والسلوك البعيد عن "روح الحقيقة".

ولعله من الإنصاف أن نذكر وجهة النظر الأخرى التي تُقدس معاوية، ومحاورها تدور حول الآتي: إنَّ معاوية من صحابة رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، ومن ثم الطعن فيه أو سبه أو لعنه "يفتح" الباب على غيره من الصحابة، وقد كان الإمام أحمد بن حنبل يتورع عن لعن يزيد بن معاوية ليس حباً

فيه، وإنما خوفاً من أن يُفتح باب السباب على كبار الصحابة، فالطعن في معاوية قد يجر إلى الطعن في عثمان وعمر وأبي بكر رضي الله عن الجميع، ومن ثم نحفظ ألسنتنا عن ذلك، ونسد هذا الباب، ففتح هذا الباب قد يجر إلى الطعن في الأحكام الإسلامية التي وصلتنا عبر هذا الجيل المبارك.

والحقيقة نرى لهذا الطرح وجاهة هامة تتلخص في: خطورة النيل من جيل الصحابة والمجتمع الإسلامي حينها، وخطورة الشك في صدقهم وعدالتهم، وأمانتهم.

وحتى نوازن بين كل هذه الأمور نقول:

إننا لا نشك في عدالة الصحابة، ولا في صدقهم، ولا في أمانتهم في حمل هذا الدين بعد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فهم الجيل الذي اصطفاه الله بشرف الصحبة، وشرف الجهاد، وشرف الدعوة، فهم من خير القرون.. كما لا يوجد شك في الأحكام الإسلامية، فهي محفوظة بكتاب الله، ومحفوظة بتواتر الأمة عليها، ومحفوظة بحمل العلماء الربانيين لها جيلاً بعد جيل.

وإنَّ "التحليل السياسي" للمواقف السياسية والتاريخية التي وقعت في عصرهم، وانتهت بفتنة "الملك العضوض" والظروف والملابسات التي صاحبت ذلك.. لا يعني الطعن في الصحابة وسبهم – والعياذ بالله – فلا يوجد عاقل – فضلاً عن مسلم – أن يكون همه سب الناس، فضلاً عن هذا الجيل العظيم.. فالمسلم مأمور بالنظر في "سنن" السابقين؛ ليتعلم الدرس، ويفهم العبرة، ويقوم بالقسط؛ حتى تستقيم حياته، ويصلح مجتمعه، وتنضبط سياسة الحكم والمال بالحق والعدل.

فعبد الله بن عمر كان موقفه الحياد في معركة الخلافة أمام الملك العضوض – معركة صفين – وكان يرى أن كلا الفريقين من المسلمين، ولا يجوز القتال في مثل هذه الحالة، ثم بعد ذلك – وبعد رؤية آثار الملك العضوض – تغير موقفه السابق، وندم على عدم مشاركته لعليّ في هذه المعركة.. هذا التغير في "الرؤية السياسية" للأحداث مع اتساع المعرفة، وانكشاف الحقيقة، هو ما نقصده، فابن عمر قبل تغير موقفه وبعده هو هو "صادق أمين" يتبع سنة الرسول كما رأها وسمعها منه.. ولكن موقفه السياسي

مرهون باللحظة التاريخية، ونحن من وراء القرون ننظر إليه في هذا السياق، وضمن هذا الإطار، وعندما نتحدث عن هذا الموقف السياسي سلباً أو إيجاباً فإنه لا يعني أدنى شك في عدالة هذا الصحابي الجليل، أو انتقاص من قدره، أو القدح في شخصيته، وعلى هذا النحو ننظر إلى جميع المواقف السياسية – في ظروفها التاريخية وملابساتها – سواء في جيل الصحابة، أو في أي جيل من الأجيال التالية.

وبهذه الطريقة نستطيع أن نفصل – ونحفظ – بين عدالة جميع الصحابة، وصدقهم، وحبهم لله ورسوله، وبين نظرة كل منهم لـ "المواقف السياسية" التي يواجهونها، وطريقة التعاطي معها والتي صحتها من عدمها مرهونة: بإدراك العواقب، واستشراف المستقبل، والإلمام بالظروف السياسية والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في عصرهم، والقدرة على اختيار الأسلوب الناجع الإيجابي في استقامة سياسة الحكم والمال... إلخ.

فالرؤية السياسية ستكون إما: عادلة أو ظالمة أو معتزلة سلبية.. ولا نستطيع أن نقول إنَّ جميع هذه المواقف صحيحة تامة الصحة لأنها صدرت عن صحابي! والصحابة كلهم عدول؛ فنخلط بين العدالة في جانب الدين والاتباع والبلاغ عن رسول الله، وبين نظرتهم لظروف الحكم والسياسة التي كانت في عصرهم، ونربط بين "صدقهم وإيمانهم" وبين "رؤيتهم السياسية، ومواقفهم من ظروف عصرهم" فنربط ارتباط عسيف – لا معنى له – بين "عدالتهم وصدقهم" في أمور الدين، وبين "ظلمهم" في موقف سياسي أو ظرف تاريخي، ونجعل هذه كتلك، فلا يصمد هذا الارتباط العسيف أمام العقول الحرة، ولا الضمائر المستقيمة، بل وتفتح الباب للطعن في الصحابة ككل، والطعن في أمانتهم وصدقهم كذلك!

ويصبح الحل – في نظر البعض – عدم الدخول فيما شجر بين الصحابة، وإلغاء هذه الحقبة التاريخية الهامة والخطيرة من تاريخ الأمة، واعتبار أنها كانت فترة جميلة وردية لم يقع فيها أي شيء، ونتهم كل باحث فيها بـ"التشيع والاعتزال" و"البدعة"! واختزال البغي والعدوان، وتبديل سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وتحوّل الخلافة الراشدة للملك العضوض بـ "الاجتهاد الخاطئ"!

هذا "التفكير الطفولي" سيصطدم صدمة عنيفة عندما يأتي من يريد – بحسن نية أو بسوء – ليكشف الغطاء التاريخي عن تلك الفترة، فيقع بين الإفراط في التقديس، أو الإفراط في التدنيس! ويكون كذلك ضحية لعدم قدرته على رؤية واقعه السياسي في عصره، وأدوات النقد اللازمة لاستبانة سبيل الحق، وسبيل الباطل..

ولِأن أخذنا مثالاً عن المواقف السياسية الثلاثة – في معركة صفين على سبيل المثال – فنجد:

موقف عمار بن ياسر (وهو الموقف الصحيح)، وموقف عمرو بن العاص (وهو الموقف الخطأ)، وموقف عبد الله بن عمر (وهو الموقف السلبي الاعتزالي).. فلا يمكن لعاقل أن يقول إنَّ جميع هذه المواقف صحيحة، أو على المسلم أن يختار بينها كيفما شاء! فكلهم صحابة وكلهم عدول!

هذا الخلط بين "العدالة في أمور الدين والاستقامة" وبين "المواقف السياسية الشخصية" في الظرف التاريخي؛ أدى عند الغلاة إلى اختراع "الخطأ المقدس" للصحابي! واعتقاد – دون تصريح – عصمتهم في كل شيء، مثلما فعل الغلاة على الجانب الآخر إلى اختراع "عصمة آل البيت" مع التصريح بذلك..[1]

فلا بهؤلاء ولا هؤلاء يستقيم الفكر السياسي الإسلامي الراشد، إنما يستقيم بإنزال كل شيء منزلته، فعدالة الصحابي حق، واختلاف الموقف السياسي حق، والخلافة الراشدة حق، والملك العضوض باطل، والدين محفوظ بحفظ الله، والخطأ المقدس باطل، والمعصوم هو وحده الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، ولا اعتذار لبغي، ولا شرعية لباطل.

فلا شرعية لبغي ولا لظلم ولا لعدوان.. وعلى المسلمين أن يعملوا على تصحيح هذا الوضع ما استطاعوا لذلك سبيلاً رشدا، ورد الشريعة الإسلامية الحقة، والسنة النبوية الصحيحة القائمة على:

(1) بل هناك من صرّح بذلك من علماء السنة!: قال عبد العزيز بن أحمد الفرهاروي (المتوفى: 1239 هـ): "اعلم أن صحابته الكرام مائة ألف وأربعة عشر ألفاً كالأنبياء"! [كتاب الناهية عن طعن أمير المؤمنين معاوية، ص 38] وهو مرجع يحتفي به بعض السلفيين!

شورى أهل التقوى، واختيار عموم المسلمين، واستقامة الحاكم بأمر الشريعة، وعدم استئثاره بأي شيء من المال لشخصه أو عائلته، فللأمة السلطة الكاملة، وما الحاكم إلا نائب عنها..

وإنْ فقدت الأمة الشرعية الإسلامية الحقة.. ووجدت نفسها أمام سلطة البغي كأمر واقع لا سبيل لدفعه، ولا اجتماع للأمة على رده، ولا إمام حق يتصدى له، فليس معنى ذلك التوقف عن صلاة الجماعة مثلاً، ومثلها من الأمور الجامعة للأمة.. فالصلاة تصح، والجهاد واجب، وإقامة الحدود ضرورة، فليس البديل عن فقدان الشرعية الإسلامية – كخلافة راشدة – أن نغرق في الفوضى، وتضيع الصلاة، والجماعات، والجهاد، وإقامة الحدود.. بل هذا مما يجب التمسك به، والحفاظ عليه، وهذا ما اختاره المسلمون لأنفسهم في عصور الملك العضوض الظالم، فكان موقفاً معتدلاً غاية في الإيجابية: الإبقاء على وحدة الأمة، وعلى الخير الموجود، والحفاظ عليه، وعدم تحطيمه بحجة بطلان شرعية الظالمين، وفي نفس الوقت عدم الاعتراف بشرعية الظلم والبغي، والإنكار عليها ومقاومتها متى كان هناك سبيلاً رشداً لذلك.. واستمرار فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتمسك بها في وجه الطغاة أبداً؛ حتى تظل قلوب المسلمين مستقيمة على الحق، ناشدة للعدل..

والخوارج: عندما غالوا في أمر إقامة الحق.. غرقوا في مثل هذه الفوضى فضيعوا الجمعة والجماعات، وتحولوا بسيوفهم نحو المسلمين.

وأما المرجئة: فقد فتحوا الطريق وأعطوا الشرعية للظالمين والمعتدين، وحرّموا على المسلمين حتى مجرد التفكير في الإنكار عليهم أو مقاومتهم، أو حتى فهم التصور الصحيح عن خلافة المسلمين، واعتبروا ذلك "فتنة"! وتركوا الجميع يغرق في الكبائر، بحجة أنها مغفورة، ولا تمنع صاحبها من دخول الجنة؛ فازداد الطغاة طغياناً، والمسلمون تفلّتاً.. فجماعة كانت تريد الحفاظ على تماسك واستقرار الدولة مهما كانت التضحيات، حتى ولو التضحية بالدين ذاته! وجماعة كانت تريد هدم الدولة كلها بخيرها وشرها، برها وفاجرها!

وبالفكر السياسي للمرجئة ومن شابههم، وبالفكر السياسي للخوارج ومن شابههم.. استحكم فكر الملك العضوض، وطوق الأمة من كل طريق! ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

***

وإلى هنا انتهى – بفضل الله – (الجزء الأول) من الباب الثالث، والذي تناول قضية: الغلو في الصحابة، والغلو في عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، والغلو في معاوية غفر الله له، ومحاولة التلاعب بحديث الفئة الباغية، وموقف ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ..

وسيتناول (الجزء الثاني) من الباب الثالث – بإذن الله – بعض الضلالات الفكرية التاريخية في الفقه السياسي، وجريمة إعطاء الشرعية لأولي النفاق، وجعلهم أئمة المسلمين! وبدعة "الطاعة العمياء والمطلقة" للطغاة، وبعض آليات الدجاجلة اليوم التي يستخدمونها في الدفاع عن الطواغيت مثل: التلاعب بحديث "وإن ضرب ظهرك"، وحديث "لا تنازعوا الأمر أهله"، وحديث "السلطان ظل الله في الأرض" وقضية الحكم الثيوقراطي.

فاللهم ألهمنا التوفيق والسداد.

***

سادساً: طاعة أولي النفاق

مِن أشهر الآيات التي يتم فيها تحريف الكلم عن مواضعه، قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّـهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ٥٩ ﴾ [سورة النساء]

فيَستشهد بها كل دجال لكل طاغية، ويزعمون – ويا لدجلهم! – أن الله جَلَّجَلَالُهُ أمر بطاعة الطغاة، والبغاة! فكَبرت كلمة تخرج من أفواههم!

وهذه الآية من أعظم الآيات دلالة على التفرقة بين "أولي الأمر" و"أولي النفاق"، ووجوب طاعة أولي الأمر، والإعراض عن أولي النفاق.. وبيّنت الآيات صفات كل فريق..

فأما أولي الأمر:

فجاءت طاعتهم بعد طاعة الله ورسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، فطاعة الله واجبة، وطاعة الرسول واجبة.. وطاعة مَن يطع الرسول – ويخلفه في أمر الحكم، ويقيم سنته – واجبة كذلك، وطاعة أولي الأمر مشروطة بطاعتهم هم للرسول.. وقيامهم بسنته وليست هي طاعة مطلقة عمياء.. بل طاعة في الخلافة عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ..

وإذا أحببنا النظر إلى سياق هذه الآية فإن الآية التي قبلها هي:

﴿إِنَّ اللَّـهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّـهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ۗ إِنَّ اللَّـهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾

وفيها: يأمر الله جَلَّجَلَالُهُ المسلمين جميعاً حكاماً ومحكومين.. أفراداً وجماعات بـ (1) بأداء الأمانات إلى أهلها. (2) الحكم بين الناس بالعدل.

"الأمانة والعدل" هكذا بصورة عامة مطلقة.. أمانة في كل شيء، وعدل مع كل شيء.. أمانة الإيمان بالله ورسوله، وأمانة الحفاظ على حرية الإرادة الإنسانية، وأمانة حفظ الكرامة الإنسانية، وأداء الحقوق إلى أهلها، وأمانة منع الظلم والجهل، وأمانة القيام بالحق والشهادة به، وأمانة التحاكم إلى كتاب الله.. والعدل مع كل إنسان، المسلم وغير المسلم.. وإنَّ ذلك لهو نِعمَ ما يعظنا الله به.. ونِعمَ ما يقوم به صلاح الدنيا والآخرة، ونهضة الأمة وحضارتها، وقوة المسلمين وعزتهم، ورقي أخلاقهم وسلوكهم.. وإنه جَلَّجَلَالُهُ – على أداء الأمانة والحكم بين الناس – لعلينا رقيب سميع بصير؛ فليحذر الذين يخالفون عن أمره.

ولا يؤدي الأمانة، ويقوم بالعدل إلا الأمم الحرة العزيزة، التي لا تُسلم أمرها للطغاة، ولا تستسلم للمستبدين، وهي الأمم التي تُجبر الحُكام على القيام بالعدل، فتلتزم طاعتهم ما أقاموا العدل، وتلتزم تقويمهم ومحاسبتهم متى انحرفوا عنه.. كما يلتزم الإمام العدل صيانة الأمة، ومنع المفاسد فيها كذلك.

إذن فهي طاعة امتثال لله ورسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِۦوَسَلَّمَ، فهذه الآية تحدد وصف أولي الأمر، فهم من يقوم بأداء الأمانة، والحكم بين الناس بالعدل.. ففيهم خُلق الوفاء وأداء الأمانات، وفيهم العلم بأحكام العدل – حسب موضوع التحاكم – والقيام بها.. فهم أصحاب الخلق الحسن، والعلم الصحيح، والعدل المجرد عن الهوى والشنآن، وإليهم يرجع الناس، ويرضونهم.. وقبل هذا وذاك يتخذون كتاب الله مرجعاً وحكماً..

قال الإمام عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ: "حقٌّ على الإمام أن يحكم بما أنزل الله، ويؤدي الأمانة، فإذا فعل ذلك فحقٌّ على الرعية أن يسمعوا ويُطيعوا "[(1)]

وقال العلاّمة الزمخشري: "والمراد بأولي الأمر منكم: **أمراء الحق، لأن أمراء الجور.. الله ورسوله بريئان منهم؛ فلا يُعطفون على الله ورسوله في وجوب الطاعة لهم، وإنما يجمع بين الله ورسوله والأمراء**

(1) [تفسير البغوي، ج2، ص240، راجع تفسير الآية كذلك في التحرير والتنوير لابن عاشور، وزهرة التفاسير لمحمد أبو زهرة]

الموافقين لهما في: إيثار العدل، واختيار الحق، والأمر بهما، والنهي عن أضدادهما كالخلفاء الراشدين ومن تبعهم بإحسان".[1]

وهم في النهاية: أولي الأمر "منا" وليس "علينا"؛ منا.. ممن دفعتهم الأمة – لتقواهم وحسن بلاءهم – إلى ولاية شؤون المسلمين، وليس أولو الأمر المتسلطون علينا بقوة وقهر السيف.

وأما تكملة الآية.. والآية التي بعدها هي: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝٥٩ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ۝٦٠﴾ [سورة النساء]

فإنْ وقع التنازع معهم، فيجب رده إلى كتاب الله، وسنة رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، إذن فهي طاعة اتباع وطاعة رضى وامتثال لأمر الله ورسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ.. طاعة أهل التقوى وحسن البلاء والكفاية، لطاعتهم هم لله وسيرهم على سيرة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ.. فهي طاعة إيمان واختيار وكرامة..

وهؤلاء في مقابل الذين آمنوا بالطاغوت من أهل الكتاب، وحذّر المسلمين من سلوك مسلكهم، واتباع سننهم، مثلما حاول المنافقين.. كما حكى سياق الآيات السابقة لهذه الآية، والآيات التي بعدها كذلك[2]، **فالتحذير مزدوج من قبل آية الطاعة ومن بعدها!**

---

(1) [تفسير الزمخشري، ج1، ص 524]

(2) الآية (قبل) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء (59)] هي:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ **يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ** وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا﴾ [النساء (51)].

والآية التي (بعدها): ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ **يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ** وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء (60)].

فعند التنازع والاختلاف.. فالمرجعية لجميع المختلفين – الحاكم والمحكوم – هي إلى الله ورسوله، فهذه هي حقيقة الإيمان، ومدلوله كذلك، وليس من الإيمان في شيء – وإنه لزعم باطل – أولئك الذين يريدون أن يتحاكموا إلى "الطاغوت"؛ فيُعرضون عن حكم الله إلى أهوائهم، وعن أداء الأمانة والحكم بالعدل إلى "الخيانة والظلم والطغيان والبغي" وكل أولئك قد أُمروا أن يكفروا به.. وهؤلاء هم: "**أولي النفاق**".

وإنَّ خيانة الأمانة، والظلم، والإعراض عن حكم الله لهو طريق الشيطان الذي يريد أن يضل الناس به ضلالاً بعيداً، فمن يُعرض عما أنزل الله ورسوله ويمضي في طريق الضلال؛ فأولئك هم المنافقون: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّـهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾

وإذا كُشف أمرهم وافتضحوا أو أصابتهم مصيبة.. ادعوا أنهم كانوا يقصدون "الإحسان والتوفيق" ولو كانوا حقاً يريدونه؛ لأدوا الأمانة، وأقاموا العدل، ورضوا وخضعوا لحكم الله ورسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ، وأطاعوا خلفاءه، ومنعوا ظلم من ضلوا ضلالاً بعيدا؛ فالفرق كبير بين "**أولي الأمر**" و"**أولي النفاق**" ولا يستويان أبداً..

أولي الأمر:

أهل الأمانة والعدل، وطاعة الله ورسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ. المتحاكمون إلى ما أنزل الله، وهؤلاء تجب طاعتهم في المعروف.

وأولي النفاق:

أهل الضلالة، المتحاكمون إلى الأهواء، والمحترفون الظلم، المغالون في البغي والعدوان، وهؤلاء يجب الإعراض عنهم، وعدم طاعتهم، والحذر منهم، وموعظتهم، ونفي حقيقة الإيمان عنهم.

وبهذا يكون سياق الآيات مكتملاً واضحاً جميلاً مُعبراً:

﴿ إِنَّ اللَّـهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ
إِنَّ اللَّـهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ۗ إِنَّ اللَّـهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ٥٨ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّـهَ وَأَطِيعُوا
الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّـهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّـهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ٥٩ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا
أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن
يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ٦٠ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّـهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ
عَنكَ صُدُودًا ٦١ فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّـهِ إِنْ أَرَدْنَا
إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا ٦٢ أُولَـٰئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّـهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِي
أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ٦٣ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّـهِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ
جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّـهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّـهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ٦٤ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ
حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ٦٥ ﴾

[سورة النساء].

***

سابعاً: ضلالات فكرية في الفقه السياسي

ذَكر بعض علمائنا – غفر الله لهم – كثير من الأقوال التي تُبرر، وتُشرعن لبدعة "الملك العضوض"!

ومن أمثلة هذه الأقوال:

(1) جاء في كتاب أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل(المتوفى: 241 هـ): "والسمع وَالطَّاعَة للأئمة وأمير الْمُؤمنِينَ الْبر والفاجر، وَمن ولي الْخلَافَة وَاجْتمعَ النَّاس عَلَيْهِ وَرَضوا بِهِ، وَمن ظهر عَلَيْهِم بِالسَّيْفِ حَتَّى صَار خَليفَة وَسمي أَمِير الْمُؤمنِينَ، والغزو مَاض مَعَ الإِمَام إِلَى يَوْم الْقِيَامَة الْبر والفاجر لَا يتْرك. وَقِسْمَة الْفَيْء، وَإِقَامَة الْحُدُود، إِلَى الْأَئِمَّة مَاض.. لَيْسَ لأحد أَن يطعن عَلَيْهِم، وَلَا ينازعهم"(1)

فجعل – غفر الله له – من أصول سنة المصطفى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ السمع والطاعة للفاجر!(2) وأعطى الشرعية للمتغلب على الناس بإطلاق!

وأما التعاون على البر والتقوى في الجهاد، وإقامة الحدود، فلا جادل فيه، ولكنه يُحرّم الطعن على الفجرة، ويُحرّم منازعتهم!

ويصبح الطاعن عليهم والمنازع لهم من "الخوارج" أو "المعتزلة" كما قال شُراح الكتاب! بل واعتبروا المُنكر على الفجرة باللسان فقط من "الخوارج القعدة"، بل وأعطى بعضهم الشرعية للمحتل الغازي الأجنبي، والمستعلن بالكفر، وجعلوا له السمع والطاعة عند العجز!

---

(1) [أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل ، ص42]

(2) [على أنه من الصعب علينا أن نتخيل أن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ قال هذا الكلام، على هذا النحو بإطلاق! فهذا الكلام مخالف لما رُوي عنه في كتاب العقيدة لأبي بكر الخلال، وسنذكره لاحقاً إن شاء الله. وقد ذكرنا هذه الأقوال لأنها مستند أهل البدع في الدفاع عن طواغيتهم، ولا بد من البحث في الجذور والأصول التي يفتن بها المبتدعة الناس عن دين الله.]

وإنه لا سمع ولا طاعة لفاجر[1]، بل الطاعة في المعروف لا شك في ذلك، ولا يأتي المعروف إلا من أهل البر.. والطاعة المطلقة للبشر هي منازعة لله في ربوبيته، ومنازعة الفجرة واجب على المسلمين ما استطاعوا لذلك سبيلاً رشدا.. والوصول إلى النجاح في التخلص من الفجرة، وتحرير الأمة من دنسهم إنما هي مسألة "سياسية اجتهادية" تُقدر بقدرها وليست باعتقاد أو دين. كما أن قولهم متناقض.. فقد جعلوا مَن خرج وتَغلب على الملك المُتغلب بالسيف.. إماماً – إذا انتصر – لا يجوز الخروج عليه، ومن الخوارج إذا انهزم؛ فهي نظرية تدور مع "صاحب القوة" – لا "صاحب الحق" – حيث دار!

وقال الإمام أحمد أيضاً: "وَمن خرج على إِمَام من أَئِمَّة الْمُسلمين، وَقد كَانُوا اجْتَمعُوا عَلَيْهِ، وأقروا بالخلافة بِأَيّ وَجه كَانَ.. بِالرِّضَا أَو الْغَلَبَة، فقد شقّ هَذَا الْخَارِج عَصا الْمُسلمين، وَخَالف الْآثَار عَن رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم، فَإِن مَاتَ الْخَارِج عَلَيْهِ.. ''مَاتَ ميتَة جَاهِلِيَّة''[2]، وَلَا يحل قتال السُّلْطَان، وَلَا الْخُرُوج عَلَيْهِ، لأحد من النَّاس، فَمن فعل ذَلِك فَهُوَ مُبْتَدع على غير السّنة وَالطَّرِيق "[3]

وواضح أن مسألة الفكر السياسي تلخصت في قضية "السمع والطاعة والصبر وعدم الخروج" وأصبحت تحمي السلطان، وتحفظه من أي غضبة! بينما لا نجد مثلاً الحديث عن حقوق الأمة التي يجب على السلطان القيام بها، ويتضح كذلك أن السياق يتحدث عن طاعة مطلقة ليس فيها محاسبة ولا رقابة ولا مراجعة، وليس فيها البيعة المشروطة على: إقامة كتاب الله، وسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وتحقيق الحق والعدل، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ بدليل الحديث عن فجور السلطان وجوره وأنه لا بأس به، سواء فسوقه الذاتي، أو فجوره في حكمه، وجوره على الناس!

---

(1) [ويؤكد القاضي أبو يعلى – شيخ الحنابلة – في شرح هذا المتن بعدم أهمية العدالة في الإمامة، فيقول: "وقوله (أي: الإمام أحمد) ''براً كان أو فاجراً'' يقتضي أن العدالة ليست بشرط فيها" (المعتمد في أصول الدين، للقاضي أبي يعلى الحنبلي (المتوفى: 458 هـ، ص238)]

(2) [قال الشيخ ربيع المدخلي في شرح هذا المتن: "لأن الخروج عليه [أي: السلطان] مخالف للنصوص الثابتة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ومخالف لأصل عظيم من أصول أهل السنة والجماعة، حتى لو كان كافراً لا تخرج عليه إلا إذا كان هناك قدرة، وهناك مصلحة راجحة، وليس هناك مفسدة راجحة، حينئذ إذا أمكن التخلص منه فذاك، وإلا فالأصل الصبر" (شرح أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل، ص 59)]

(3) [أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل، ص45]

و"الميتة الجاهلية" إنما هي لمن يخرج عن سلطان الله.. وسلطان الله: كتابه وآياته التي فيها الحق والعدل، فالسلطان الذي يَفجر ويجور ويَظلم و"يخرج" عن سنة المصطفى صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ في سياسة الحكم والمال.. ثم يموت على ذلك، فميتته ميتة جاهلية.

قال العلاّمة الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الاعتصام: "الْجَمَاعَةَ رَاجِعَةٌ إِلَى الِاجْتِمَاعِ عَلَى الْإِمَامِ الْمُوَافِقِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الِاجْتِمَاعَ عَلَى غَيْرِ سُنَّةٍ.. خَارِجٌ عَنْ مَعْنَى الْجَمَاعَةِ الْمَذْكُورِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَذْكُورَةِ"

"قَالَ [لعله يقصد الإمام الطبري]: فَالْجَمَاعَةُ الَّتِي أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلُزُومِهَا وَسَمَّى الْمُنْفَرِدَ عَنْهَا مُفَارِقًا لَهَا.. نَظِيرُ الْجَمَاعَةِ الَّتِي أَوْجَبَ عُمَرُ الْخِلَافَةَ لِمَنِ اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ"[(1)]

وقال العلاّمة محمد رشيد رضا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وقد اختلف علماء المسلمين في مسألة الخروج على أئمة الجور وحكم من يخرج؛ لاختلاف ظواهر النصوص التي وردت في الطاعة والجماعة والصبر وتغيير المنكر ومقاومة الظلم والبغي، ولم أر قولاً لأحد جمع به بين كل ما ورد من الآيات والأحاديث في هذا الباب، ووضع كلا منها في الموضع الذي يقتضيه سبب وروده، مراعياً اختلاف الحالات في ذلك، مبيناً مفهومات الألفاظ بحسب ما كانت تستعمل به في زمن التنزيل دون ما بعده.

مثال هذا لفظ " الجماعة " إنما كان يراد به جماعة المسلمين التي تقيم أمر الإسلام بإقامة كتابه وسنة نبيه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، ولكن صارت كل دولة أو إمارة من دول المسلمين تحمل كلمة الجماعة على نفسها، وإن هدمت السنة، وأقامت البدعة، وعطلت الحدود، وأباحت الفجور، ومثال اختلاف الأحوال تعدد الدول؛ فأيها تجب طاعته والوفاء ببيعته؟ وإذا قاتل أحدها الآخر؛ فأيها يعد الباغي الذي يجب على سائر المسلمين قتاله حتى يفيء إلى أمر الله؟ كل قوم يطبقون النصوص على أهوائهم مهما كانت ظاهرة.

---

(1) [الاعتصام للشاطبي، (المتوفى: 790 هـ) ج2، ص775]

ومن المسائل المجمع عليها قولاً واعتقاداً أنه: (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وإنما الطاعة في المعروف)"[1]

***

(2) جاء في العقيدة الطحاوية: "ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعوا عليهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله عز وجل فريضة، ما لم يأمروا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة"[2]

وصحيح إن وقوع بعض الجور – في بعض المسائل أو الحوادث – لا يعني الخروج التام، ونزع يد الطاعة.. ولكن ماذا إن أصبح الجور منهج ونظام حياة؟!

ولماذا لم يتحدث الفقهاء عن آليات للرقابة والمحاسبة والعزل بالوسائل السلمية؟! أو على الأقل إسقاط الشرعية الإسلامية – أو اعتبارها شرعية اضطرار أو أمر واقع أو إكراه أو عجز – لماذا انحسر الحديث فقط عن هاجس "الحرب الأهلية"، دون صيانة نظام الحكم نفسه من الجور والعبث والفجور؟!

ولماذا أدخلوا هذه المسألة في "صلب" العقيدة الإسلامية، وهي مسألة "سياسية اجتهادية"[3]؟!

---

(1) [تفسير المنار، محمد رشيد رضا (المتوفى: 1354 هـ) ج6، ص303]

(2) [متن الطحاوية، أبو جعفر الطحاوي، (المتوفى: 321هـ)، 72]

(3) [قال إمام الحرمين الجويني (المتوفى: 478هـ): "الكلام في هذا الباب (أي: باب الإمامة) ليس من أصول الاعتقاد، والخطر على من يَزل فيه يُربى على الخطر على من يجهل أصله، ويعتوره نوعان محظوران عند ذوي الحجاج، أحدهما: ميل كل فئة إلى التعصب وتعدي حد الحق، والثاني: من المجتهدات المحتملات التي لا مجال للقطعيات فيها" (الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد للجويني، ص315). وبمثله قال العلاّمة الشهرستاني (المتوفى: 548هـ): "اعلم أن الإمامة ليست من أصول الاعتقاد؛ بحيث يفضي النظر فيها إلى قطع ويقين بالتعين، ولكن الخطر على من يخطئ فيها يزيد على الخطر على من يجهل أصلها، والتعسف الصادر عن الأهواء المضلة مانع من الإنصاف فيها" (نهاية الإقدام للشهرستاني، ص477)]

والذي كان يجب أن يُذكر في باب "العقيدة الإسلامية" – فيما أرى – هو: قيمة إقامة الحق والعدل بين الناس، وبيان رسالة الإسلام التي تُحرر الإنسان.. وكيف هي رحمة للعالمين، والتحذير الشديد من الركون إلى الظالمين، فضلاً عن ممارسة الظلم نفسه كما علمنا القرآن..

أما مسألة الصلاح السياسي كمنظومة حكم.. فمكانه في الفكر والفقه السياسي، وحالاته المختلفة من جيل إلى جيل، ومن حال إلى حال.

والحمد لله أن المتن هنا قيد الطاعة بعدم المعصية.. على أنني لا أستطيع أن أتصور أن الفجرة الجائرين سوف يأمرون بحسنة، فلو أمروا بالحسنات ما أصبحوا جائرين! وخافوا الله رب العالمين، ولكن "الطغيان" الذي يُحدثه المُلك، والافتتان بالحياة الدنيا لا يجعل السلطان يخاف الله؛ فيتهاون في الظلم والعدوان، ويتمادى في الباطل والضلال البعيد.

***

(3) جاء في كتاب شرح السنة للبربهاري الحنبلي (المتوفى: 329هـ): "لا يحل لأحد أن يبيت ليلة ولا يرى أن عليه إماماً، براً كان أو فاجراً."[1]

وجاء في أصول السنة لابن أبي زَمَنِين المالكي (المتوفى: 399هـ): "ومن قول أهل السنة أن السلطان ظل الله في الأرض، وأنه من لم ير على نفسه سلطانا براً كان أو فاجرا فهو على خلاف السنة"[2]

ويأتي التأكيد – في كل مرة ومناسبة – على أن الفجور، والإمام الفاجر لا بأس به في منظومة الحكم السياسي، بل ويَحرم على المسلم أن يَبيت ليلة واحدة دون أن يُبايع هذا الفاجر! ويزعمون أن هذا – ويا للوقاحة! – سنة الرسول صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ!

---

(1) [السنة للبربهاري، ص56، ويُنسب هذا القول للإمام أحمد كما جاء في "الأحكام السلطانية" للقاضي أبي يعلى، ص23]

(2) [أصول السنة لابن أبي زمنين، ص275]

وأما حديث "السلطان ظل الله في الأرض" بإطلاق هكذا فهو باطل، سوف نُفرد له فصلاً كاملاً إن شاء الله.

***

(4) جاء في التمهيد لأبي بكر الباقلاني: "إن قال قائل ما الذي يوجب خلعه الإمام عندكم قيل له: يوجب ذلك أمور منها كفر بعد الإيمان، ومنها تركه إقامة الصلاة والدعاء إلى ذلك، ومنها عند كثير من الناس: فسقه، وظلمه، بغصب الأموال، وضرب الأبشار، وتناول النفوس المحرمة وتضييع الحقوق، وتعطيل الحدود..

وقال الجمهور من أهل الإثبات وأصحاب الحديث: لا ينخلع بهذه الأمور، ولا يجب الخروج عليه بل يجب وعظه وتخويفه، وترك طاعته في شيء مما يدعو إليه من معاصي الله، واحتجوا في ذلك بأخبار كثيرة متظاهرة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وعن أصحابه في وجوب طاعة الأئمة وإن جاروا، واستأثروا بالأموال، وأنه قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ:

"اسمعوا وأطيعوا ولو لعبد أجدع ولو لعبد حبشي وصلوا وراء كل بر وفاجر"، وروي أنه قال: "أطعهم وإن أكلوا مالك وضربوا ظهرك وأطيعوهم ما أقاموا الصلاة" في أخبار كثيرة وردت في هذا الباب"(1)

وقال القاضي أبو يعلى الحنبلي في المعتمد في أصول الدين: "وإن حدث منه [أي: إمام المسلمين، رئيس الدولة] ما يقدح في دينه، نظرت.. فإن كفر بعد إيمانه، فقد خرج عن الإمامة، وهذا لا إشكال فيه؛ لأنه قد خرج عن الملّة ووجب قتله.

---

(1) [تمهيد الأوائل لأبي بكر الباقلاني المالكي (المتوفى: 403هـ)، ص 478، وسنناقش في الفصول التالية – إن شاء الله – حديثي: "وإن ضرب ظهرك"، و"منازعة أولي الأمر"، وأما حديث العبد الحبشي مشروط فيه "ما أقام لكم كتاب الله" أو "يقودكم بكتاب الله" كما جاء في صحيح مسلم/1299]

وإن لم يكفر.. لكنه فسق في أفعاله؛ **كأخذ الأموال، وضرب الأبشار، وتناول النفوس المحرّمة، وتضييع الحقوق، وتعطيل الحدود، وشرب الخمور.. ونحو ذلك،** فهل يُوجب خلعه أم لا؟

ذكر شيخنا أبو عبدالله في كتابه عن أصحابنا أنّه لا ينخلع بذلك، ولا يجب الخروج عليه، بل يجب وعظه، وتخويفه، وترك طاعته في شيء ممّا يدعو إليه من معاصي الله، خلافاً للمعتزلة والأشعريّة في قولهم ينخلع بذلك."[1]

ثم ساق أحاديث مرفوعة إلى النبي صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ يزعم بها أنها مستند شرعي لهذا الباطل!!

فأصبح: **أخذ الأموال، وضرب الأبشار، وقتل النفوس المحرّمة، وتضييع الحقوق، وتعطيل الحدود، وشرب الخمور.. و(نحو ذلك)** - حيث باب الفجور والفسوق والعصيان والبغي والعدوان مفتوح على مصراعيه لـ "إمام المسلمين"!! - لا بأس به، ولا يقدح في مشروعية وسلطة الإمام، وليست من مسببات خلعه، بل ولا يجب الخروج عليه، ومن يقول بالخلع والخروج هم "المعتزلة والأشعرية" وهم في نظر بعض الحنابلة على أحسن تقدير.. مبتدعة ضالين من أهل الأهواء لا يُجالسون، ولا يُخالطون، ولا يُسلم عليهم!

ولا شك أن هذا "الباطل" المندرج تحت اسم "أصول الدين" من أشد النظريات التي أصلّت للاستبداد، وباركت الظلم والعدوان، وسقطت بالأمة في مستنقع العبودية، والانهزام، والتبعية، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ولا عجب أن قال الشيخ محمد بن العثيمين رَحِمَهُٱللَّهُ: "ولي الأمر العاصي يجب طاعته ما لم يكن كافراً، إن كفر كفراً صريحاً عندنا فيه من الله برهان لا نُطيعه.. وأما إذا كان يشرب الخمر، ويزني، ويتلوط، ويقتل النفس بغير الحق.. فإنه يجب طاعته حتى لو ضربك ضرباً، فيجب عليك أن تطيعه."[2]

---

(1) [المعتمد في أصول الدين، للقاضي أبي يعلى الحنبلي (المتوفى: 458 هـ)، ص 243]

(2) [شرح العقيدة التدمرية، محمد بن العثيمين (المتوفى: 2001 م)، وبمثله – أو قريب منه – قال شيخه ابن باز، والشيخ الألباني!]

وقال أيضاً في مقطع صوتي: "لو كان ولي الأمر: فاسقًا، يشرب الخمر، ويزني، ويلوط، ويظلم، ويفعل كل منكر إلا الكفر فإنه لا يجوز الخروج عليه، بل تجب مناصحته، ودعاء الله له".

ولا عجب أيضاً أن يقول تلميذه عبد العزيز الريس في مقطع مرئي: "تخيل أن للحاكم - سواء أكان ملكاً أو رئيس دولة...إلخ - له نصف ساعة في التلفاز يخرج على الهواء مباشرة يزني ويشرب الخمر! فما موقفنا الشرعي منه؟ إذا كنت أَمامه، أنكر عليه - ولو بصوت مرتفع، ولو أمام الناس - لكن تراعي المصلحة والمفسدة، أما إذا كنت وراءه، لا تذكر اسمه، ولا تنكر عليه بطريقة تحرض الناس عليه، قل: وقد اشتهر الزنا، وأخذ يبث في التلفاز وغيره.. فاتقوا الله، والزنا محرم.

ثم تأتي بأسلوب تدعو لولي الأمر؛ تجعل الناس تجتمع قلوبهم عليه، حتى ولو كان يزني نصف ساعة كل يوم على التلفاز؛ لأن مطلوب منك شرعاً تُؤلف الناس على ولي الأمر.. لا تهيج الناس على ولي الأمر".

ومن الملاحظ سهولة نقد كلام الشيوخ الصغار والسخرية منه، بينما كلام الشيوخ أصحاب الأسماء اللامعة، والألقاب الرنانة - ومن مات من قديم - يكون له الرهبة والاحترام، فيُنكرون فرع الباطل، وينسون أصله وجذوره، أو نقد ضعفاء المكانة عند الناس، والخوف من نقد عظماء المكانة والشرف! وملاحظ أيضاً أن كلام من مات في القرن الثالث الهجري، والقرون اللاحقة يكون له رهبة وتعظيم في القلوب!

والصحيح – بإذن الله – هو نقد الباطل حيثما كان، وعند من كان، وإحقاق الحق لوجه الله الكريم.

وقال القاضي أبو يعلى أيضاً: "ويجوز للإمام أن يعهد إلى إمام بعده، ولا يحتاج في ذلك إلى شهادة أهل الحلّ والعقد في ذلك، ولا بعضهم. وحكى عن الجبّائيّ أنه يحتاج إلى شهادة أربعة. فالدلالة عن صّحة العهد أن أبا بكر عهد إلى عمر، وأنّ عمر عهد إلى ستة من الصحابة، وأمضت الصحابة على ذلك، ولم

تخالفه؛ ولأنه لما كان الإنسان مالك التصرّف في ماله وعلى أولاده وفي بضع بناته، مَلِك أن يُوصي بذلك غيره، كذلك الإمام لمّا كان مالكاً لذلك.. مَلِك أن يعهد به إلى غيره "[1]

فجعل – غفر الله له – الأمة كلها برجالها ونسائها وثرواتها ملكاً لـ "إمام المسلمين" الفاسق الفاجر الطاغي، يُورثه كما يشاء وكيفما شاء لمن بعده!! فأي انحراف عن هدي الإسلام هذا؟!

والمقارنة بين جيل الراشدين والخلافة الراشدة من جانب، وبين بدعة الملك العضوض والطغاة من جانب آخر، وإسقاط ملابسات هذه الفترة على بدعة الملك العضوض من أشد الخطأ، وقد رده الصحابة لما حاول مروان بن الحكم مقارنة عهد أبي بكر لعمر، بتوريث معاوية المُلك لابنه الفاسق يزيد.. فلم تكن سنة أبي بكر وعمر، وإنما سنة هرقل وقيصر كما جاء في السنن الكبرى للنسائي وغيرها..

فعهد أبي بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يعني مجرد الترشيح لا التوريث، وقد عهد لرجل عظيم من المسلمين ليس من أهل بيته، وبعد ترشيح أبي بكر – بلا إكراه ولا جبرية – ارتضى المسلمون الراشد عمر بكل ترحيب، فهو الرجل الثاني في دولة الإسلام، ووزير رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ..

وأما فعل عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في تكوين هيئة الشورى، فقد كانت محاولة عظيمة لتأسيس "سُنة الشورى"، ولم يعهد فيها لابنه، بل تعمد استبعاده من قائمة الاختيار التي تمت أيضاً عن رضى ومشورة شارك فيها المجتمع المسلم حينها حتى النساء، والولدان في المكاتب، والركبان والأعراب..

فكيف يُقارن هذا الفعل بجرم الملوك الذين أخذوا السلطة بحد السيف، وحكموا بالظلم، وورثوا الملك كما تُورث الماشية؟!

***

(1) [المعتمد في أصول الدين، للقاضي أبي يعلى، ص 252]

(5) جاء في سراج الملوك:" قال الفضيل: جور ستين سنة خير من هرج ساعة، فلا يتمنى زوال السلطان إلا جاهل مغرور أو فاسق يتمنى كل محذور، فحقيق على كل رعية أن ترغب إلى الله تعالى في إصلاح السلطان، وأن تبذل له نصحها وتخصه بصالح دعائها، فإن في صلاحه صلاح العباد والبلاد، وفي فساده فساد العباد والبلاد.

وكان العلماء يقولون: إن استقامت لكم أمور السلطان فأكثر واحمد الله تعالى واشكره، وإن جاءكم منه ما تكرهون وجهوه إلى ما تستوجبونه منه بذنوبكم وتستحقونه بآثامكم، فأقيموا عذر السلطان بانتشار الأمور عليه، وكثرة ما يكابده من ضبط جوانب المملكة واستئلاف الأعداء ورضاء الأولياء، وقلة الناصح، وكثرة المدلس والفاضح."(1)

والجور في النهاية سوف يؤدي إلى الهرج ليس ساعة فحسب، وإنما لأجيال ممتدة!

ولا يتمنى أحد زوال النظام الإداري للدولة، ولكن نُطالب بكل حق وصدق وعزة.. استقامة منظومة الحكم على كتاب الله، وسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وحقيق بكل مسلم أن يطلب بذلك، ويصدع به في وجه كل سلطان.. ولا يصح أن يُخير الناس بين السلطان أو الفوضى، على نظرية الطغاة طوال التاريخ: "أنا أو الفوضى"! بينما هناك خيار ثالث، وهو الحق والعدل.. وهو سنة الأنبياء جميعاً.

ومن الذنوب التي تستحق الاستغفار والتوبة: عدم الأخذ على يد الظالمين، وعدم الصدع بالحق، وعدم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعدم النهي عن الفساد في الأرض، وعدم الاهتمام بقضايا الأمة ونصرتها، وإعطاء الشرعية الإسلامية للفجرة والفسقة، والركون إلى الظالمين...إلخ، وكلها ذنوب تحتاج إلى توبة واستغفار، وعمل صالح؛ يجعل المعروف معروفاً، والمنكر منكراً.

***

(1) [سراج الملوك، أبو بكر الطرطوشي المالكي (المتوفى: 520هـ)، ص 48]

(6) قال ابن كثير عن يزيد بن معاوية: "بل قد كان فاسقاً، والفاسق لا يجوز خلعه؛ لأجل ما يثور بسبب ذلك من الفتنة ووقوع الهرج.. كما وقع زمن الحرة، فإنه بعث إليهم من يردهم إلى الطاعة، وأنظرهم ثلاثة أيام، فلما رجعوا قاتلهم وغير ذلك، وقد كان في قتال أهل الحرة كفاية، ولكن تجاوز الحد بإباحة المدينة ثلاثة أيام، فوقع بسبب ذلك شر عظيم كما قدمنا، وقد كان عبد الله بن عمر بن الخطاب وجماعات أهل بيت النبوة ممن لم ينقض العهد. ولا بايع أحداً بعد بيعته ليزيد."[(1)]

فابن كثير – غفر الله له – يبدو أنه لا يرى بأساً بقتال يزيد لأهل الحرة، وينكر فقط على استباحة المدينة ثلاثة أيام!! مستدلاً بموقف ابن عمر، الذي تراجع عنه في آخر حياته! ولا حول ولا قوة إلا بالله، ويرى في فعل أهل الحرة وغضبتهم لله وسنة رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ نقضاً للعهد!

وفي نفس المناسبة يقول ابن حجر – غفر الله له – في التعقيب على موقف ابن عمر وموقعة الحرة:

"وفي هذا الحديث وجوب طاعة الإمام الذي انعقدت له البيعة، والمنع من الخروج عليه، ولو جار في حكمه، وأنه لا ينخلع بالفسق"[(2)]

***

(7) قال العلاّمة النووي الشافعي في شرح صحيح مسلم:

"لا تنازعوا ولاة الأمور في ولايتهم، ولا تعترضوا عليهم، إلا أن تروا منهم منكراً محققاً تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم، وقولوا بالحق حيث ما كنتم[(3)]، وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين..

---

(1) [البداية والنهاية لابن كثير (المتوفى: 774هـ)، ج8، ص 232]

(2) [فتح الباري لابن حجر (المتوفى: 852 هـ)، ج13، ص72]

(3) [يقول ابن العطار عن شيخه الإمام النووي: «وكان مواجهاً للملوك والجبابرة بالإنكار، ولا يأخذه في الله لومة لائم، وكان إذا عجز عن المواجهة؛ كتب الرسائل، وتوصل إلى إبلاغها، فمما كتبه وأرسلني في السعي فيه، وهو يتضمن العدل في الرعية، وإزالة المكوس عنهم». (تحفة الطالبين، علاء الدين بن العطار، ص98)]

وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق[1]، وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينعزل - وحكي عن المعتزلة أيضاً – فغلط، من قائله مخالف للإجماع...

وقال جماهير أهل السنة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين لا ينعزل بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق، ولا يخلع، ولا يجوز الخروج عليه بذلك، بل يجب وعظه وتخويفه للأحاديث الواردة في ذلك "[2]

وقال الباجوري الشافعي شيخ الأزهر – في عصره - في شروط الإمامة (ومنها عدم الفسق):

"إن هذه الشروط إنما هي في الابتداء وحالة الاختيار، وأما في الدوام فلا يشترط...، ولو تغلب عليها [أي الإمامة العظمى – رئاسة الدولة] شخص قهراً، وانعقدت له، وإن لم يكن أهلاً كصبي وامرأة وفاسق، وتجب طاعته فيما أمر به أو نهى عنه كالمستوفي للشروط "[3]

فجعل – غفر الله له – هو وغيره.. وقوع الظلم والفسق لا يقدح في شرعية الإمام! ولا حاجة لدوام العدل، والاستقامة.. بعد تمكنه، وجعل الإمامة لأي مُتغلب.. سواء كان صبياً أو فاسقاً أو فاسقة! في حالة عبثية خرافية لا معنى لها!

***

(1) [سيرد هذا الإجماع العلاّمة ابن حزم، كما سنذكر لاحقاً إن شاء الله]

(2) [شرح النووي على مسلم " المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج "، للإمام النووي (المتوفى: 676هـ)، ج12، ص 229]

(3) [حاشية الباجوري على جوهرة التوحيد المسمى "تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد" (المتوفى: 1276 هـ)، ص 325]

ولعل من الأسباب التي أدت بهم إلى مثل هذه الأقوال:

- الاستقرار السياسي لنظم الملك العضوض، وعدم الأمل في عودة الخلافة الراشدة يوماً ما، وترك أمر الإصلاح للمجهول، أو للمهدي المنتظر! أو لعودة عيسى ابن مريم!

- فشل الثورات في تحقيق الخلافة الراشدة، فإما أن تنتهي الثورات نهاية مأساوية كما في ثورة الحسين وإخوانه، أو تنتهي بثورة ناجحة كالثورة العباسية، ولكنها لم تكن تختلف في الظلم عن النظام الأموي.

- وضع واختلاق أحاديث تُرفع إلى النبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ في الصبر على أئمة الجور، وعدم منابذتهم، وعدم مقاومتهم، وطاعتهم بالإطلاق، وتجاهل فجورهم، والتغاضي عن ظلمهم.. ومرّت هذه الأحاديث دون محاولة فهم ملابساتها، أو على الأقل جمعها مع آيات الكتاب الصارمة في مواجهة الظلم والمنكر، وسنة النبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ والخلفاء الراشدين من بعده.

- شيوع حكم الملوك والأسر في ذلك التاريخ، واعتباره أحد نظم الحكم الطبيعية المشروعة. والتأثر بالفلسفات الوافدة، واتباع سنن الأمم الجاهلية.

- شيوع بعض مظاهر الفاسد في المجتمع، وتفككه؛ مما يجعل البعض ينظر إلى أن هؤلاء القوم، يستحقون هؤلاء الحُكام.

- التقليد الأعمى للسابقين من أئمة الفقهاء، دون محاولة الإبداع في إيجاد مخرج للأمة من مأزقها التاريخي الذي حبسها في أغلال "الملك العضوض".

- استمرار وجود المخاطر الخارجية المهددة لكيان الدولة والمجتمع من الدول المعادية، ورضى بعض الفقهاء بالاكتفاء بواجب الدولة في الدفاع والجهاد، والسكوت عن فساد القصر الملكي.

- تصور عملية الخروج على أئمة الجور كأنها مختزلة في صورة واحدة من "الحرب الأهلية"، وأصبح هاجس "الفتنة" يطارد بعض الفقهاء في كافة جنبات الفكر السياسي!

كل هذه الملابسات – وغيرها – أدت إلى رسوخ بعض الضلالات الفكرية في الفقه السياسي، مثل: إعطاء الشرعية الإسلامية الكاملة للظالم المتغلب قهراً، وإعطائها للصبي والفاجر والفاسق..

وأي محاولة – ولو فكرية – للمعارضة، والمقاومة فهي "سنة الخوارج"، الأمر الذي أدى إلى تجاهل فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتجاهل رسالة الأمة المسلمة!

وقد نعذر الفقهاء في الملابسات الواقعية التي أدت بهم إلى بعض الانحرافات في الفكر السياسي الراشد – فهم في النهاية أبناء بيئتهم وجيلهم، وتحت تأثير الثقافة السائدة – ولكن كيف نعذرهم وهم يؤصلون لولاية صبي وفاسق ومجرم؟! ويُعطون فتوى شرعية واجبة النفاذ لهذا الدجل.. الخارج عنها مرتكب للحرام![1]

لقد كان يسعهم السكوت، وألا يباركوا الملك العضوض، وألا يرضوا بالظلم.. والمتابعة عليه، أو على الأقل إن كانوا يرون "مصلحة عامة" في أقوالهم، فتكون مجرد "رأي سياسي" لظرف ما، وليس حكماً شرعياً، وتأصيلاً باسم الإسلام!

ويا ليت الأمر توقف عند هذا الحد، لقد انتقل من "الحكم الشرعي" إلى "العقيدة"! فأصبح لازماً على المسلم بعد الإيمان بالله ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ألا يخرج على أئمة الجور، وإلا خرج من دائرة "أهل السنة والجماعة"!

(1) [هذا والملاحظ أنه قد غلب على الفقهاء في هذا الباب الرد على المعتزلة والخوارج والشيعة؛ ولذا وضعوه في خانة "اعتقاد أهل السنة".. وعندما يغلب على الحديث قضية الرد على المخالفين، ومطاردة معتقداتهم.. فإننا نجد انحسار الفكر في هواجس معينة، مثلما رأينا في كتابي: العواصم لابن العربي، ومنهاج السنة لابن تيمية.]

وأصبح هذا الانحراف عن هدي الإسلام "عقدة تاريخية"[1]، أدت بنا:

- **إما الخنوع لأوضاع لا يقبل بها الشرع الحنيف، والعقل الحر الحصيف، والضمير اليقظ الحي.**

- **وإما اليأس من قدرة الإسلام على إصلاح دنيا الناس، ومن ثم اختزاله في بعض الشعائر، والانبهار بفكر الغرب وحضارته، والاتجاه إلى العلمانية، ومن ثم محاولة تكرار تجربة الغرب مع الكنيسة في بلاد الإسلام!**

- **وإما تكفير المسلمين، وضرب البر والفاجر، في صورة من الإفساد تؤدي لمزيد من تعميق الأزمات.**

أدى هذا الانحراف إلى جعل الفكر السياسي الإسلامي عقيماً عند البعض! بعدما أصبح كل ما على الناس فعله هو "الصبر الأبدي"، وأي معاناة ومشكلة تواجههم من وراء هذا الحكم المستبد الظالم الجائر الفاسد، فهو بذنبهم هم.. وما عليهم سوى الدعاء والتوبة، ومزيد من السمع والطاعة للحكام!

وبطبيعة الحال لم يجد كثير من الشباب المفعم بالحيوية، والذي يطوق إلى الحرية، وإلى تحقيق المثالية.. غايته في هذا الفكر المستكين الخانع الذليل؛ فانبهر بأفكار الشرق اليسارية، وبأفكار الغرب الليبرالية[2].. خاصة ويحمل لواء هذه الأيديولوجيات قوى عظمى تحكم العالم، فانبهر بالفكرة،

---

(1) [قال العلاّمة محمد الغزالي: "محاولة إصلاح الحكم عندنا، تأثرت بعقدة صفين أولاً.. وتأثرت ثانياً: بما شاع من أحاديث وأحكام كثيرة تُسوغ الظلم، وتجعل الخروج على الحاكم كأنه الكفر أو دونه الكفر.. وهذه مسألة خطيرة في تاريخنا... أنا لا أدعو للقتل، إنما عندما تكون الشعوب في سجن وضعها فيه الحاكم، فمن حقها أن تكسر السجن، وتقتل السجّان.

عندنا أحاديث كثيرة، أكثرها ضعيف أو موضوع – للأسف – جعلت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يدخل في نطاق ضيق محدود؛ حتى لا يتجاوز هذا النطاق للمساس بالحاكم أو الحكم.. فالمسألة: لابد من أن نقول: هذا خطأ." (كيف نتعامل مع القرآن للشيخ محمد الغزالي، ص96)]

(2) [وهناك من سعى في أسلمة هذه الأفكار، وأخذ بناصية الإسلام ليجعلها تلحق وتلهث وراء هذه الأفكار، ويحسب بذلك أنه يقدم خدمة للإسلام! وما هو إلا الانهزام والعجز.]

وبواقع الفكرة! بعدما سقطت قوة الدولة الإسلامية، وتفتت وحدتها، وأصبحت تحت هيمنة القوى العظمى، وتابعة لها.. فلا هي بالقوة التي تأخذ العقول والقلوب، ولا هي تُقدم رسالة راشدة في الحكم!

وتكرار هذه الانحرافات والضلالات في الفكر السياسي على مسامع الناس في عصرنا هذا.. مِن أشد ما يصد الناس عن دين الله، وأولهم المنتسبون بالأصل إلى الأمة الإسلامية، فما بالنا بغيرهم؟!

وقد أصبح الدين – في نظرهم – مجرد خادم للسلطان الجائر المستبد، يبارك ظلمه وجوره! بينما الإسلام يحمل رسالة الحرية للعالمين.. فصد المتهوكون بانحرافاتهم عن دين الله، ولم تقم أجيال المسلمين كذلك بفهم الإسلام بصورة صحيحة، بعيداً عن ضلالات "الملك العضوض".

والصواب – بإذن الله – هو في سنة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وسنة الراشدين من بعده، في: تحري الحق، وإقامة العدل، بلا ركون للظالمين، وبلا طغيان، والخوف من مقام الله، والانتهاء عن الأهواء، ومشاركة الأمة، وإنفاذ شورها، وحفظ كرامتها، وحماية إنسانيتها، وهذه العقيدة وهذا السلوك.. هو وحده الذي يؤهل الأمة لأن تكون هي الأمة الشاهدة والمعلمة، ولها السيادة الحقة الكريمة، وهذه هي الرحمة التي تحملها لكل الإنسانية.

والعودة إلى هذا الرشد:

- **لا يعني مباركة الملك العضوض، ولا التأصيل للملكية الوراثية.**
- **ولا يعني تكفير المسلمين، ورميهم بالشرك والردة، وضرب البر والفاجر.**
- **ولا يعني اليأس – والكفر – بقدرة الإسلام على إقامة حياة سياسية راشدة بين الناس.**

بل يعني:

- **مباركة الفكر السياسي الراشد الذي يقيم الحق والعدل، والبراءة من الظلم والظالمين.**

- **والحفاظ على وحدة الأمة، وشرف الانتساب إليها، وعدم رميها بشرك ولا ردة، ولا استباحة دمائها وأموالها.**

- **وعدم الرضى بالظلم والمتابعة عليه، وعدم تصديق كذب الظالمين، أو الإعانة على ظلمهم.**

- **ودعوة الأمة إلى المطالبة بحقوقها السياسية والمالية.**

- **وانتهاز الفرص المناسبة، والمنح الربانية في التحرر من الطغاة في الداخل، ومن أعداء الخارج، ولهذا الفعل كامل الشرعية الإسلامية، ويُضبط بفقه الواقع ومآلاته، والاستفادة من تجارب السابقين.**

وكل ذلك يندرج تحت الغاية التي أخرج الله جَلَّجَلَالُهُ هذه الأمة من أجلها (بعد الإيمان بالله).. وهي: **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والنهي عن الفساد في الأرض، وهذا شرط الخيرية، وشرط السيادة.**

***

ويجب ونحن ننظر في جميع أقوال الفقهاء (مهما كانت منزلتهم العلمية) أن نُفرق بين ما هو شرع ودين معلوم شرعاً وفطرة، وبين ما هو تحليل واختيار لموقف سياسي، فما هو شرع ودين معلوم بكتاب الله، وسنة رسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاَلِهِوَسَلَّمَ التي لا خلاف عليها، وبآيات الله وسنة رسوله المتواترة.. تطمئن القلوب، وتستقيم العقول، وتقر الفطرة السوية..

أما التحليل والاختيار لموقف سياسي في عصر من العصور، وظرف من الظروف، إنما يُقدر بقدره، ولطالما كانت المواقف السياسية، والأحداث الاجتماعية غاية في التعقيد، والتركيب، ومنها ما هو مستور تحت كيد الكائدين، فقد يختار الفقيه أو العالم موقفاً سياسياً ما – وبطبيعته العلمية – يروح

يستدل عليه من الكتاب والسنة، ثم بعد ذلك تتكشف الحقيقة أكثر فأكثر؛ فيتغير قول الفقيه أو يموت قبل أن يدرك المكائد السياسية أو مآلاتها، فهو في النهاية يقيس الأمور وفق ما يتوفر له من معلومات، وقد تقل هذه المعلومات، أو تكون مغلوطة، أو مموهة..

وفي كل الأحوال لا يُعتبر الاختيار السياسي للفقيه أو العالم ديناً يُتعبد به الله، أو شرعاً لازماً على جميع المسلمين، بل مجرد اجتهاد سياسي قد يُصيب، وقد يُخطأ؛ لذا وجب علينا دوماً – خاصة في الحديث عن الفقه السياسي – أن نفرق بين ما أمر الله به، وما فعله رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وبين ما اختاره الفقيه لنفسه من موقف سياسي.

فما أمر الله ورسوله به فهو دائم إلى يوم الدين، وأما الاجتهادات السياسية فإنما هي محكومة بطبيعة الظروف والزمان، وتحتمل دوماً الخطأ والصواب.

***

ونختم هذا الفصل بأقوال الفقهاء الذين قالوا كلمة الحق في فسوق وجور الحكام:

(1) الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

يقول الإمام الحنفي أبو بكر الجصاص في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى الظَّالِمِينَ﴾ وموضحاً موقف الإمام أبي حنيفة في مسألة جور الحكام، وشرعيتهم:

"فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الظَّالِمُ نَبِيًّا، وَلَا خَلِيفَةً لِنَبِيٍّ، وَلَا قَاضِيًا، وَلَا مَنْ يَلْزَمُ النَّاسَ قَبُولُ قَوْلِهِ فِي أُمُورِ الدِّينِ مِنْ مُفْتٍ، أَوْ شَاهِدٍ، أَوْ مُخْبِرٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَبَرًا... فَثَبَتَ بِدَلَالَةِ هَذِهِ الْآيَةِ بُطْلَانُ إمَامَةِ الْفَاسِقِ، وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ خَلِيفَةً، وَأَنَّ مَنْ نَصَّبَ نَفْسَهُ فِي هَذَا الْمَنْصِبِ، وَهُوَ فَاسِقٌ.. لَمْ يَلْزَمْ النَّاسَ اتباعه، ولا طاعته، وَكَذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ)

وَدَلَّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْفَاسِقَ لَا يَكُونُ حَاكِمًا، وَأَنَّ أَحْكَامَهُ لَا تَنْفُذُ إذَا وَلِيَ الْحُكْمَ، وَكَذَلِكَ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَلَا خَبَرُهُ إذَا أَخْبَرَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا فُتْيَاهُ إذَا كَانَ مُفْتِيًا، وَأَنَّهُ لَا يُقَدَّمُ لِلصَّلَاةِ.. وَإِنْ كَانَ لَوْ قُدِّمَ وَاقْتَدَى بِهِ مُقْتَدٍ كَانَتْ صَلَاتُهُ مَاضِيَةً فَقَدْ حَوَى قوله ﴿لا ينالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ هَذِهِ الْمَعَانِي كُلَّهَا..

وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَظُنُّ أَنَّ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ تَجْوِيزُ إمَامَةِ الْفَاسِقِ وَخِلَافَتِهِ، وَأَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَاكِمِ فَلَا يُجِيزُ حُكْمَهُ، وَذُكِرَ ذَلِكَ عَنْ بَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَهُوَ الْمُسَمَّى زُرْقَانَ، وَقَدْ كَذَبَ فِي ذَلِكَ، وَقَالَ بِالْبَاطِلِ، وَلَيْسَ هُوَ أَيْضًا مِمَّنْ تُقْبَلُ حِكَايَتُهُ..

وَلَا فَرْقَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ بَيْنَ الْقَاضِي وَبَيْنَ الْخَلِيفَةِ [أي: رئيس الدولة] فِي أَنَّ شَرْطَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْعَدَالَةُ، وَأَنَّ الْفَاسِقَ لَا يَكُونُ خَلِيفَةً، وَلَا يَكُونُ حَاكِمًا.. كَمَا لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَلَا خَبَرُهُ لَوْ رَوَى خَبَرًا عَنْ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وَكَيْفَ يَكُونُ خَلِيفَةً وَرِوَايَتُهُ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ، وَأَحْكَامُهُ غَيْرُ نَافِذَةٍ؟! وَكَيْفَ

يَجُوزُ أَنْ يُدْعَى ذَلِكَ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ! وَقَدْ أَكْرَهَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي أَيَّامِ بَنِي أُمَيَّةَ عَلَى الْقَضَاءِ وَضَرَبَهُ فَامْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ وَحُبِسَ؟!

فَلَجَّ ابْنُ هُبَيْرَةَ.. وَجَعَلَ يَضْرِبُهُ كُلَّ يَوْمٍ أَسْوَاطًا، فَلَمَّا خِيفَ عَلَيْهِ، قَالَ لَهُ الْفُقَهَاءُ.. فَتَوَلَّ شَيْئًا مِنْ أَعْمَالِهِ.. أَيَّ شَيْءٍ كَانَ حَتَّى يَزُولَ عَنك هَذَا الضَّرْبُ، فَتَوَلَّى لَهُ عَدَّ أَحْمَالِ التِّبْنِ الَّذِي يَدْخُلُ، فَخَلَّاهُ..

ثُمَّ دَعَاهُ الْمَنْصُورُ إِلَى مثل ذلك فأبى فحبسه، حتى عد له اللَّبِنَ الَّذِي كَانَ يُضْرَبُ لِسُورِ مَدِينَةِ بَغْدَادَ..

وَكَانَ مَذْهَبُهُ مَشْهُورًا فِي قِتَالِ الظَّلَمَةِ وَأَئِمَّةِ الْجَوْرِ، وَلِذَلِكَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: "احْتَمَلْنَا أَبَا حَنِيفَةَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى جَاءَنَا بِالسَّيْفِ "يَعْنِي: "قِتَالَ الظَّلَمَةِ" فَلَمْ نَحْتَمِلْهُ[1]..

وَكَانَ مِنْ قَوْلِهِ: "وُجُوبُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنْ الْمُنْكَرِ فَرْضٌ بِالْقَوْلِ، فَإِنْ لَمْ يُؤْتَمَرْ لَهُ فَبِالسَّيْفِ" عَلَى مَا رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَأَلَهُ إِبْرَاهِيمُ الصَّائِغُ وَكَانَ مِنْ فُقَهَاءِ أَهْلِ خُرَاسَانَ وَرُوَاةِ الْأَخْبَارِ وَنُسَّاكِهِمْ عَنْ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنْ الْمُنْكَرِ، فَقَالَ: هُوَ فَرْضٌ. وَحَدَّثَهُ بِحَدِيثٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (أفضل الشهداء حمزة بن عبد المطلب وَرَجُلٌ قَامَ إِلَى إِمَامٍ جَائِرٍ فَأَمَرَهُ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَاهُ عَنْ الْمُنْكَرِ فَقُتِلَ)

---

(1) [وللأسف، كان بعض أهل الحديث، يطعنون في كل من يقول بجهاد الظالمين، ويعتبرونه من الخوارج! وقد تم تكفير ولعن وسب الإمام أبو حنيفة بصورة مقيتة بغيضة لا تمت لدين ولا خُلق بصلة، وقد جعلوا ذلك أيضاً "سُنة"! كما جاء في كتاب "السنة" لعبد الله بن أحمد، وأصبح عندهم الإمام أبو حنيفة عدو الملة والدين، والطغاة الفجرة البغاة حماة الدين!

ومثال آخر: وهو أحد الصالحين اسمه: الحسن بن صالح، طعنوا عليه لنفس السبب، ودافع عنه ابن حجر، فقال: "وقولهم [في الحسن بن صالح]: "كان يرى السيف" يعني: كان يرى الخروج بالسيف على أئمة الجور، **وهذا مذهب للسلف قديم**. لكن أستقر الأمر على ترك ذلك لما رأوه قد أفضى إلى أشد منه، ففي وقعة الحرة ووقعة بن الأشعث وغيرهما، عظة لمن تدبر، وبمثل هذا الرأي لا يقدح في رجل قد ثبتت عدالته واشتهر بالحفظ والإتقان والورع التام.. والحسن مع ذلك لم يخرج على أحد، وأما ترك الجمعة.. ففي جملة رأيه ذلك أن لا يصلي خلف فاسق، ولا يصحح ولاية الإمام الفاسق، فهذا ما يعتذر به عن الحسن، وإن كان الصواب خلافه.. فهو إمام مجتهد" (تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ج2، ص288)]

فَرَجَعَ إِبْرَاهِيمُ إِلَى مَرْوَ وَقَامَ إِلَى أَبِي مُسْلِمٍ صَاحِبِ الدَّوْلَةِ فَأَمَرَهُ وَنَهَاهُ وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ ظُلْمَهُ وَسَفْكَهُ الدِّمَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَاحْتَمَلَهُ مِرَارًا ثُمَّ قَتَلَهُ، وَقَضِيَّتُهُ فِي أَمْرِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ مَشْهُورَةٌ، وَفِي حَمْلِهِ الْمَالَ إِلَيْهِ، وَفُتْيَاهُ النَّاسَ سِرًّا فِي وُجُوبِ نُصْرَتِهِ وَالْقِتَالِ مَعَهُ، وَكَذَلِكَ أَمْرُهُ مَعَ مُحَمَّدٍ وَإِبْرَاهِيمَ ابْنَيْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَسَنٍ.. وَقَالَ لِأَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ حِينَ قَالَ لَهُ: لِمَ أَشَرْت عَلَى أَخِي بِالْخُرُوجِ مَعَ إِبْرَاهِيمَ حَتَّى قُتِلَ.. قَالَ: مَخْرَجُ أَخِيك أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَخْرَجِك. وَكَانَ أَبُو إِسْحَاقَ قَدْ خَرَجَ إِلَى الْبَصْرَةِ..[1]

وَهَذَا إِنَّمَا أَنْكَرَهُ عَلَيْهِ أَغْمَارُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ.. الَّذِينَ بِهِمْ فُقِدَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنْ الْمُنْكَرِ؛ حَتَّى تَغَلَّبَ الظَّالِمُونَ عَلَى أُمُورِ الْإِسْلَامِ..

فَمَنْ كَانَ هَذَا مَذْهَبُهُ فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنْ الْمُنْكَرِ.. كَيْفَ يَرَى إمَامَةَ الْفَاسِقِ؟!

فَإِنَّمَا جَاءَ غَلَطُ مَنْ غَلِطَ فِي ذَلِكَ – إنْ لَمْ يَكُنْ تَعَمَّدَ الْكَذِبَ – مِنْ جِهَةِ قَوْلِهِ وَقَوْلِ سَائِرِ مَنْ يَعْرِفُ قَوْلَهُ مِنْ الْعِرَاقِيِّينَ.. أَنَّ الْقَاضِيَ إذَا كَانَ عَدْلًا فِي نَفْسِهِ فَوَلِيَ الْقَضَاءَ مِنْ قِبَلِ إمَامٍ جَائِرٍ أَنَّ أَحْكَامَهُ نَافِذَةٌ، وَقَضَايَاهُ صَحِيحَةٌ، وَأَنَّ الصَّلَاةَ خَلْفَهُمْ جَائِزَةٌ مَعَ كَوْنِهِمْ فُسَّاقًا وَظَلَمَةً..

وَهَذَا مَذْهَبٌ صَحِيحٌ، وَلَا دَلَالَةَ فِيهِ على أن من مذهبه تجويز إمَامَةَ الْفَاسِقِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقَاضِيَ إذَا كَانَ عَدْلًا فَإِنَّمَا يَكُونُ قَاضِيًا بِأَنْ يُمْكِنَهُ تَنْفِيذُ الْأَحْكَامِ، وَكَانَتْ لَهُ يَدٌ وَقُدْرَةٌ عَلَى مَنْ امْتَنَعَ مِنْ قَبُولِ أَحْكَامِهِ.. حَتَّى يُجْبِرَهُ عَلَيْهَا، وَلَا اعْتِبَارَ فِي ذَلِكَ بِمَنْ وَلَّاهُ؛ لِأَنَّ الَّذِي وَلَّاهُ إنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ سَائِرِ أَعْوَانِهِ وَلَيْسَ شَرْطُ أَعْوَانِ الْقَاضِي أَنْ يَكُونُوا عُدُولًا.. أَلَا تَرَى أَنَّ أَهْلَ بَلَدٍ لَا سُلْطَانَ عَلَيْهِمْ لَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى

(1) [جاء في شذرات الذهب: "وكان خرج مع إبراهيم كثير من القرّاء، والعلماء، منهم: هشيم، وأبو خالد الأحمر (حدّث عنه: أحمد بن حنبل، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وأبو بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه) وعيسى بن يونس، وعبّاد بن العوّام، ويزيد بن هارون، وأبو حنيفة، وكان يجاهر في أمره، ويحثّ النّاس على الخروج معه، كما كان مالك يحثّ النّاس على الخروج مع أخيه محمّد.

وقال أبو إسحاق الفزاريّ لأبي حنيفة: ما اتّقيت الله حيث حثثت أخي على الخروج مع إبراهيم فقتل، فقال: إنه كما لو قتل يوم بدر. وقال شعبة: والله لهي عندي بدر الصغرى." (شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، (المتوفى: 1089هـ)، ج2، ص203)]

الرِّضَا بِتَوْلِيَةِ رَجُلٍ عَدْلٍ مِنْهُمْ الْقَضَاءَ، حَتَّى يَكُونُوا أَعْوَانًا لَهُ عَلَى مَنْ امْتَنَعَ مِنْ قَبُولِ أَحْكَامِهِ.. لَكَانَ قَضَاؤُهُ نَافِذًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وِلَايَةٌ مِنْ جِهَةِ إمَامٍ وَلَا سُلْطَانٍ"(1)

***

وفي تفسير المنار للعلاّمة محمد رشيد رضا، في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾

"وقد أخذوا من هذه الآية حكماً أصولياً، وهو أن الظالم لا يجوز أن يولى منصب الإمامة العظمى، واشترطوا لصحة الخلافة فيما اشترطوا العلم والعدل، ونقل أن أبا حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان يفتي سراً بجواز الخروج على المنصور، ويساعد علي بن الحسن على ما كان ينزع إليه من الخروج عليه...

ومن الناس من يعلل إباء أبي حنيفة من الأئمة منصب القضاء في زمن المنصور وأمثاله من الأمراء، باعتقاد عدم صحة إمامتهم، وعدم انعقاد ولايتهم...

وإن الناس لم يرعووا عن الاقتداء بالظالمين.. حتى بعد هذا التحذير الذي أوحاه الله إلى إبراهيم، ثم أعلم به محمداً – عليهما الصلاة والسلام –؛ فإنهم ظلوا على دين ملوكهم، وهم اليوم وقبل اليوم يدعون الاقتداء بالأئمة الأربعة – رضي الله عنهم، وهم كاذبون في هذه الدعوى، فإنهم ليسوا على شيء من سيرتهم في التخلق بأخلاق القرآن، وتحري اتباع الكتاب والسنة في جميع الأعمال...

وقد غلبت على الناس أهواء السلاطين والحكام الظالمين، حتى إن هؤلاء الأئمة الأربعة لم يسلموا من أولئك الظالمين، فقد سجن أبو حنيفة، وحاولوا إكراهه على قبول القضاء، لما رأوا من إقبال الناس على الأخذ عنه فلم يقبل، فضربوه وحبسوه ولم يقبل كما هو مشهور.

---

(1) [أحكام القرآن لأبي بكر الجصاص الحنفي (المتوفى: (المتوفى: 370هـ)، ج1، ص 85]

وضُرب الإمام مالك سبعين سوطاً لأجل فتوى لم توافق غرض السلطان، نقله ابن خلكان عن شذور العقود لابن الجوزي، ونقل عن الواقدي: أنه لم يكن في آخر عهده يشهد الصلوات في المسجد ولا الجمعة، وكان يقول: ليس كل الناس يقدر أن يتكلم بعذره.

وسعي به إلى جعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله بن العباس – رضي الله عنهما – وهو عم أبي جعفر المنصور وقالوا له: إنه لا يرى أيمان بيعتكم هذه بشيء، فغضب جعفر ودعا به وجرده وضربه بالسياط، ومدت يده حتى انخلعت كتفه، وارتكب منه أمراً عظيما.

وخبر طلب هارون الرشيد الشافعي للقضاء وإبائه واختفائه ثم هربه مشهور، وسببه الورع.

وأشهر منه محنة الإمام أحمد، وحبسه وضربه الضرب المبرح؛ ليقول بخلق القرآن. فهكذا عامل الملوك الظالمون هؤلاء الأئمة، وبلغوا منهم ومن الناس بظلمهم ما أرادوا من إفساد الدين والدنيا.

وكلنا يعلم أن أولئك الذين ظلموا الأئمة الذين يدعي الأمراء والحكام اليوم اتباعهم كانوا أقل توغلاً وإسرافاً في الظلم من أكثر الملوك والأمراء المتأخرين، وإنك لترى أكثر الناس تبعاً لأهواء هؤلاء الرؤساء إلا من وفقه الله وهداه – وقليل ما هم – بل هم الغرباء في الأرض.

والعبرة في مثل ما أشرنا إليه من الأحداث.. **أن الظالمين من حكام هذه الأمة بدءوا بتحكيم أهوائهم السياسية في الدين وأهله من القرن الأول**، وكانوا إذا رأوا الناس قد أقبلوا على رجل من رجال الدين استمالوه، فإن لم يمل إليهم آذوه وأهانوه، ولكن كان الدين وطلب الحق غالباً على أمر المسلمين، فقد نقل المؤرخون أن الإمام مالكاً لم يزل بعد ذلك الضرب في علو ورفعة، وكأنما كانت تلك السياط حلياً حلي به. ولو أمر أحد السلاطين المتأخرين بضرب عالم من أعلم أهل العصر؛ لأنه لا يرى عهد بيعته صحيحاً، أو لأنه أفتى بما لا يوافق غرضه (كما نقل عن مالك) لما رأيت له رفعة ولا احتراما عند الناس، ولأعرض الجميع عنه.

فأما العقلاء العارفون بفضله، فيعرضون عنه بوجوههم، وأما الغوغاء من العامة ومن في حكمهم، فيعرضون عنه بقلوبهم ووجوههم، ويعتقدون كفره أو فسقه وابتداعه.

ذلك أن الظالمين من الأمراء قد استعانوا بالظالمين من الفقهاء على إقناع العامة بأنهم أئمة الدين الذين يجب اتباعهم حتى في الأمور الدينية، وحالوا بينهم وبين كتاب الله الذي ينطق بأن عهد الله بالإمامة لا ينال الظالمين. وغشوهم بأن أئمة الفقه الأربعة يحكمون بذلك، ولو عرف الناس سيرتهم مع خلفاء زمنهم لما تيسر غشهم..

هذا وإن الحاكمين على عهدهم كانوا على علم بالكتاب والسنة، واتباع لهما في أكثر أعمالهم وأحكامهم، وأما المتأخرون فلا يعرفون من ذلك أكثر مما يعرفه السوقة، ويعملون بخلاف ما يعلمون، بل يشرعون للناس أحكاما جديدة يأخذونها من قوانين الأمم.. تخالف الشريعة ولا توافق مصلحة الأمة، ويلزمون عمالهم وقضاتهم الحكم بها باسمهم لا باسم الله – تعالى – (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون)"[1]

***

(2) الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

جاء في كتاب "العقيدة.. رواية أبي بكر الخلال": عن الإمام أحمد قوله:

"الْإِمَامَة لَا تجوز إِلَّا بشروطها: النّسَب، وَالْإِسْلَام، والحماية، وَالْبَيْت، والمحتد، وَحفظ الشَّرِيعَة، وَعلم الْأَحْكَام، وَصِحَّة التَّنْفِيذ، وَالتَّقوى، وإتيان الطَّاعَة، وَضبط أَمْوَال الْمُسلمين، فَإِن شهد لَهُ بذلك أهل الْحل وَالْعقد من عُلَمَاء الْمُسلمين وثقاتهم، أَو أَخذ هُوَ بذَلِك لنَفسِهِ.. ثمَّ رضيه الْمُسلمُونَ جَازَ لَهُ ذَلِك...

(1) [تفسير المنار، محمد رشيد رضا، ج1، ص376]

وَكَانَ يَقُول لَا طَاعَة لَهُم فِي مَعْصِيّة الله تَعَالَى، وَكَانَ يَقُول من دَعَا مِنْهُم إِلَى بِدعَة.. فَلَا تجيبوه، وَلَا كَرَامَة، وَإِن قدرتم على خلعه فافعلوا "[1]

فقيّد الإمام أحمد الإمامة بشروطها: بحفظ الشريعة، وصحة تنفيذ أحكامها، والتقوى وطاعة الله، وقيد طاعة الأمة للإمام في المعروف فقط، وحماية أموال المسلمين، بل وبيعة أهل الحل والعقد، وإن تغلب وقام بشروط الإمامة أجاز له ذلك، وإن دعى إلى بدعة – فقط بدعة – وجب خلعه عند القدرة، وهذا هو الكلام الذي يطمئن إليه القلب، ويُصدقه كتاب الله بإذن الله.[2]

***

(3) الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أفتى الإمام مالك الناس ببيعة محمد بن الحسن الذي خرج سنة (145هـ) على المنصور، فقيل له : "إِنَّ فِي أَعْنَاقِنَا بَيْعَةٌ لِلْمَنْصُورِ، فَقَالَ: إِنَّمَا بَايَعْتُمْ مُكْرَهِينَ، وَلَيْسَ عَلَى مُكْرَهٍ يَمِينٌ، فَأَسْرَعَ النَّاسُ إِلَى مُحَمَّدٍ، وَلَزِمَ مَالِكٌ بَيْتَهُ".[3]

وقال القرطبي في تفسيره: "لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تُعْقَدَ الْإِمَامَةُ لِفَاسِقٍ "[4]

وقال أيضاً في تفسير "أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم": "**إنَّ ولاةَ زماننا لا تَجُوز طاعتهم، ولا مُعاونتهم، ولا تعظيمهم**، ويجب الغزو معهم متى غزوا، والحُكمُ من قِبَلهم، وتولية الإمامة والحسبة، وإقامة ذلك على وجه الشريعة. وإنَّ صلوا بنا وكانوا فسقة من جهة المعاصي جازت الصلاة معهم، وإن كانوا مُبتدعة لم تَجُزِ الصلاة معهم إلا أن يُخافوا فيُصلى معهم تَقِية، وتُعاد الصلاة".

---

(1) [العقيدة، لأبي بكر الخلال (المتوفى: ص124]

(2) ["قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ كَلِمَاتٌ أَصَابَ فِيهِنَّ: حَقٌّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَحْكُمَ بِمَا أنزل اللَّهُ، وَأَنْ يُؤَدِّيَ الْأَمَانَةَ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ كَانَ حَقًّا عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَسْمَعُوا وَيُطِيعُوا وَيُجِيبُوا إِذَا دُعُوا " (مصنف ابن أبي شيبة/ 33072، السنة لأبي بكر الخلال (المتوفى: 311 هـ)/ 51)]

(3) [تاريخ الطبري (ج 7 : ص 282)، المنتظم في تاريخ الأمم لابن الجوزي، سير أعلام النبلاء للذهبي، البداية والنهاية لابن كثير، ج10، ص84]

(4) [الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله القرطبي، ج1، ص271 | ج5، ص 224]

وجاء في أحكام القرآن لابن العربي: " رَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ مَالِكٍ: إذَا خَرَجَ عَلَى الْإِمَامِ الْعَدْلِ خَارِجٌ وَجَبَ الدَّفْعُ عَنْهُ، مِثْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَأَمَّا غَيْرُهُ فَدَعْهُ يَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْ ظَالِمٍ بِمِثْلِهِ ثُمَّ يَنْتَقِمُ مِنْ كِلَيْهِمَا. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَفْعُولا} [الإسراء: 5].

قَالَ مَالِكٌ: إذَا بُويِعَ لِلْإِمَامِ فَقَامَ عَلَيْهِ إخْوَانُهُ قُوتِلُوا إذَا كَانَ الْأُوَلُ عَدْلًا، فَأَمَّا هَؤُلَاءِ فَلَا بَيْعَةَ لَهُمْ إذَا كَانَ بُويِعَ لَهُمْ عَلَى الْخَوْفِ. "[1]

***

(4) الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

"وعن الشافعي رحمه الله تعالى أن الإمام ينعزل بالفسق والجور[2]، وكذا كل قاض وأمير "[3]

وقال الجويني إمام الحرمين الشافعي:

"المتصدي للإمامة إذا عظمت جنايته، وكثرت عاديته، وفشا احتكامه واهتضامه، وبدت فضحاته، وتتابعت عثراته، وخيف بسببه ضياع البيضة، وتبدد دعائم الإسلام، ولم نجد من ننصبه للإمامة حتى ينتهض لدفعه حسب ما يدفع البغاة، فلا نطلق للآحاد في أطراف البلاد أن يثوروا؛ فإنهم لو فعلوا ذلك لاصطلموا وأبيروا، وكان ذلك سبباً في ازدياد المحن، وإثارة الفتن، ولكن إن اتفق رجل مطاع ذو أتباع وأشياع، ويقوم محتسباً، آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، وانتصب بكفاية المسلمين ما دفعوا

(1) [أحكام القرآن للقاضي ابن العربي، ج4، ص153]

(2) [على أنه الشارح يقول قبلها: "(ولا ينعزل الإمام بالفسق): أي بالخروج عن طاعة الله تعالى، و(الجور): أي الظلم على عباد الله تعالى، لأنه قد ظهر الفسق وانتشر الجور من الأئمة والأمراء بعد الخلفاء الراشدين؛ والسلف قد كانوا ينقادون لهم، ويقيمون الجمع والأعياد بإذنهم، ولا يرون الخروج عليهم" (شرح العقيدة النسفية لسعد الدين التفتازاني (المتوفى: 792 هـ)، ص122]

(3) [شرح العقيدة النسفية لسعد الدين التفتازاني، ص123]

إليه، فليمض في ذلك قدماً. والله نصيره على الشرط المقدم في رعاية المصالح، والنظر في المناجح، وموازنة ما يدفع، ويرتفع بما يتوقع."[1]

وقال عبد القاهر البغدادي في أصول الدين: "قال أصحابنا مع أكثر الأمة: إن العصمة من شروط النبوة والرسالة، وليست من شروط الإمامة، وإنما يشترط فيها: عدالة ظاهرة؛ فمتى أقام في الظاهر على موافقة الشريعة .. كان أمره في الإمامة منتظماً، ومتى زاغ عن ذلك.. كانت الأمة عِياراً [مختاراً] عليه في العدول به من خطئه إلى صواب، أو في العدول عنه إلى غيره. وسبيلهم معه فيها كسبيله مع خلفائه وقضاته وعُمّاله وسُعاته؛ إن زاغوا عن سننه عدل بهم أو عدل عنهم".[2]

***

(5) العلاّمة ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال: "**وطاعته [أي الإمام] فِيمَا أطَاع الله فِيهِ وَاجِبَة، وَمنعه مِمَّا لم يطع الله فِيهِ وَاجِب**"[3]

وقال في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

"اتّفقت الْأمة كلهَا على وجوب الْأَمر بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْي عَن الْمُنكر بِلَا خلاف من أحد مِنْهُم، لقَوْل الله تَعَالَى: {ولتكن مِنْكُم أمة يدعونَ إِلَى الْخَيْر ويأمرون بِالْمَعْرُوفِ وَينْهَوْنَ عَن الْمُنكر} ثمَّ اخْتلفُوا فِي كيفيته فَذهب بعض أهل السّنة من القدماء من الصَّحَابَة رَضِي الله عَنْهُم فَمن بعدهمْ، وَهُوَ قَول أَحْمد بن حَنْبَل وَغَيره، وَهُوَ قَول سعد بن أبي وَقاص، وَأُسَامَة ابْن زيد، وَابْن عمر، وَمُحَمّد بن مسلمة، وَغَيرهم إِلَى أَن الْغَرَض من ذَلِك إِنَّمَا هُوَ بِالْقَلْبِ فَقَط وَلَا بَدأَ، وباللسان إِن قدر على ذَلِك، وَلَا يكون بِالْيَدِ وَلَا بسل السيوف وَوضع السِّلَاح أصلاً، وَهُوَ قَول أبي بكر ابْن كيسَان الْأَصَم...

---

(1) [غياث الأمم في التياث الظلم للجويني الشافعي (المتوفى: 478 هـ)، ص115]

(2) [أصول الدين، لعبد القادر البغدادي الشافعي (المتوفى: 429 هـ)، ص307]

(3) [الفصل في الملل والنحل، لابن حزم الأندلسي، (المتوفى: 456هـ) ج4، ص129]

وَذَهَبت طوائف من أهل السّنة، وَجَمِيع الْمُعْتَزلَة، وَجَمِيع الْخَوَارِج، والزيدية.. إِلَى أَن سل السيوف فِي الْأَمر بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْي عَن الْمُنكر وَاجِب إِذا لم يُمكن دفع الْمُنكر إِلَّا بذلك، قَالُوا فَإِذا كَانَ أهل الْحق فِي عِصَابَة يُمكنهُم الدّفع وَلَا ييئسون من الظفر فَفرض عَلَيْهِم ذَلِك، وَإِن كَانُوا فِي عدد لَا يرجون لقلتهم وضعفهم بظفر كَانُوا فِي سَعَة من ترك التَّغْيِير بِالْيَدِ..

وَهَذَا قَول عَليّ بن أبي طَالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكل من مَعَه من الصَّحَابَة، وَقَول أم الْمُؤمنِينَ عَائِشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَطَلْحَة وَالزُّبَيْر وكل من كَانَ مَعَهم من الصَّحَابَة، وَقَول مُعَاوِيَة وَعَمْرو والنعمان بن بشير وَغَيرهم مِمَّن مَعَهم من الصَّحَابَة – رَضِي الله عَنْهُم أَجْمَعِينَ – وَهُوَ قَول عبد الله بن الزبير، وَمُحَمّد وَالْحسن بن عَليّ، وبَقِيَّة الصَّحَابَة من الْمُهَاجِرين وَالْأَنْصَار، والقائمين يَوْم الْحرَّة – رَضِي الله عَن جَمِيعهم أَجْمَعِينَ – وَقَول كل من أَقَامَ على الْفَاسِق الْحجَّاج وَمن وَالَاهُ من الصَّحَابَة – رَضِي الله عَنْهُم جَمِيعهم – كأنس بن مَالك، وكل من كَانَ مِمَّن ذكرنَا من أفاضل التَّابِعين كَعبد الرَّحْمَن ابْن أبي ليلى[1]، وَسَعِيد بن جُبَير[2]، وَابْن البحتري الطَّائِي[3]، وَعَطَاء السّلمِيّ الْأَزْدِيّ، وَالْحسن الْبَصْرِيّ، وَمَالك بن دِينَار، وَمُسلم بن بشار، وَأبي الْحَوْرَاء، وَالشعْبِيّ[4]، وَعبد الله بن غَالب، وَعقبَة بن عبد الغافر، وَعقبَة بن صهْبَان، وماهان والمطرف بن الْمُغيرَة ابْن شُعْبَة، وَأبي الْمعد، وحَنْظَلَة بن عبد الله، وَأبي سح الْهنائِي،

(1) [جاء في المنتظم لابن الجوزي: قال عبد الرحمن بن أبي ليلى: " أيها المؤمنون إنّه من رأى عُدْواناً يُعمل به، ومُنكراً يُدعى إليه فأنكره بقلبه فقد سلم وبرئ، ومن أنكره بلسانه فقد أجر وهو أفضل من صاحبه، ومن أنكره بالسيف لتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الظالمين السفلى فذلك الذي أصاب سبيل الهدى ونُور في قلبه اليقين، فقاتلوا هؤلاء المحلّين المحدثين المبتدعين الذين قد جهلوا الحق ولا يعرفونه، وعملوا بالعدوان فليس ينكرونه ".]

(2) ["وقال سعيد بن جبير: قاتلوهم ولا تأثموا من قتالهم بنيّة ويقين، قاتلوهم على جورهم في الحكم، وتجبرهم في الدين، واستذلالهم الضعفاء وإماتتهم الصلاة"]

(3) [وقال أبو البحتري: "أيها الناس قاتلوهم على دينكم ودنياكم، فو الله لئن ظهروا عليكم ليفسدن عليكم دينكم، وليغلبن على دنياكم".]

(4) [وقال الشعبي: " يا أهل الإسلام قاتلوهم ولا يأخذكم حرج في قتالهم، فوالله ما أعلم قوماً على بسيط الأرض أعمل بظلم ولا أجور منهم في الحكم". (المنتظم في تاريخ الأمم لابن الجوزي، ج6، ص244)]

وطلق بن حبيب، والمطرف بن عبد الله ابْن السخير، والنصر بن أنس، وَعَطَاء بن السَّائِب، وَإِبْرَاهِيم بن يزِيد التَّيْمِيّ، وَأبي الحوسا، وجبلة بن زحر، وَغَيرهم..

ثمَّ من بعد هَؤُلَاءِ من تَابِعِيّ التَّابِعين وَمن بعدهمْ كَعبد الله بن عبد الْعَزِيز ابْن عبد الله بن عمر، وكعبد الله بن عمر، وَمُحَمّد بن عجلَان، وَمن خرج مَعَ مُحَمَّد بن عبد الله بن الْحسن، وهَاشِم بن بشر، ومطر، وَمن أخرج مَعَ إِبْرَاهِيم بن عبد الله..

وَهُوَ الَّذِي تدل عَلَيْهِ أَقْوَال الْفُقَهَاء كَأبي حنيفَة، وَالْحسن بن حييّ، وَشريك، وَمَالك، وَالشَّافِعِيّ، وَدَاوُد، وأصحابهم، فَإِن كل من ذكرنَا من قديم وَحَدِيث إِمَّا نَاطِق بذلك فِي فتواه، وَإِمَّا الْفَاعِل لذَلِك بسل سَيْفه فِي إِنْكَار مَا رَآهُ مُنْكرا.

واحتجت الطَّائِفَة الْمَذْكُورَة أولاً بِأَحَادِيث فِيهَا:

أنقاتلهم يَا رَسُول الله قَالَ لَا مَا وصلوا، وَفِي بَعْضهَا إِلَّا أَن نر كفراً بواحاً عنْدكُمْ فِيهِ من الله برهَان، وَفِي بَعْضهَا وجوب الضَّرْب.. وَإِن ضرب ظهر أَحَدنَا وَأخذ مَاله، وَفِي بَعْضهَا فَإِن خشيت أَن يسهرك شُعَاع السَّيْف فاطرح ثَوْبك على وَجهك وَقل إِنِّي أُرِيد أَن تبوء بإثمي وإثمك فَتكون من أَصْحَاب النَّار، وَفِي بَعْضهَا كن عبد الله الْمَقْتُول وَلَا تكن عبد الله الْقَاتِل وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: {واتل عَلَيْهِم نبأ ابْني آدم بِالْحَقِّ إِذْ قربا قرباناً فَتقبل من أَحدهمَا وَلم يتَقَبَّل من الآخر} الْآيَة

وكل هَذَا لَا حجَّة لَهُم فِيهِ.. لما قد تقصيناه غَايَة التَّقَصِّي خَبراً خَبراً بأسانيدها، ومعانيها فِي كتابنَا الموسوم بـ "الاتصال إِلَى فهم معرفَة الْخِصَال"[1]، وَنَذْكُر مِنْهُ – إِن شَاءَ الله – هَاهُنَا جملاً كَافِيَة وَبِاللَّهِ تَعَالَى نتأيد:

---

(1) [وهذا الكتاب غير مطبوع، ولا نعرف له أثراً ولا مخطوطاً!، وجزى الله خيراً من يدل عليه، ويُسمى أيضاً بـ" الإيصال إلى فهم كتاب الخصال"]

أما أمره صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ بالصبر على أخذ المَال وَضرب الظّهْر فَإِنَّمَا ذَلِك بِلَا شكّ إِذا تولى الإِمَام ذَلِك بِحَق، وَهَذَا مَا لَا شكّ فِيهِ أَنه فرض علينا الصَّبْر لَهُ، وَإِن امْتنع من ذَلِك بل من ضرب رقبته إِن وَجب عَلَيْهِ فَهُوَ فَاسق عَاص لله تَعَالَى، وَإِمَّا إِن كَانَ ذَلِك بباطل فمعاذ الله أَن يَأْمر رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ بالصبر على ذَلِك! برهَان هَذَا قَول الله عز وَجل: {وتعاونوا على الْبر وَالتَّقوى وَلَا تعاونوا على الْإِثْم والعدوان}

وَقد علمنَا أَن كَلَام رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ لَا يُخَالف كَلَام ربه تَعَالَى قَالَ الله عز وَجل: {وَمَا ينْطق عَن الْهوى أَن هُوَ إِلَّا وَحي يُوحى} وَقَالَ تَعَالَى: {وَلَو كَانَ من عِنْد غير الله لوجدوا فِيهِ اخْتِلَافا كثيرا} فصح أَن كل مَا قَالَه رَسُول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ وَحي من عِنْد الله عز وَجل وَلَا اخْتِلَاف فِيهِ وَلَا تعَارض وَلَا تنَاقض، فَإِذا كَانَ هَذَا كَذَلِك فيقين لَا شكّ فِيهِ يدْرِي كل مُسلم أَن أَخذ مَال مُسلم أَو ذمِّي بِغَيْر حق، وَضرب ظَهره بِغَيْر حق.. إِثْم وعدوان وَحرَام، قَالَ رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم: "إِن دماءكم وَأَمْوَالكُمْ وَأَعْرَاضكُمْ حرَام عَلَيْكُم" فَإِذْ لَا شكّ فِي هَذَا وَلَا اخْتِلَاف من أحد من الْمُسلمين، فالمسلم مَاله للأخذ ظلماً، وظهره للضرب ظلما.. وَهُوَ يقدر على الِامْتِنَاع من ذَلِك بِأَيّ وَجه أمكنه.. **معاون لظالمه على الْإِثْم والعدوان**..

وَهَذَا حرَام بِنَصّ الْقُرْآن وَأما سَائِر الْأَحَادِيث الَّتِي ذكرنَا وقصة ابْني آدم فَلَا حجَّة فِي شَيْء مِنْهَا أما قصَّة ابْني آدم فَتلك شَرِيعَة أُخْرَى غير شريعتنا، قَالَ الله عز وَجل: {لكل جعلنَا مِنْكُم شرعة ومنهاجاً} وَأما الْأَحَادِيث فقد صَحَّ عَن رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم: "من رأى مِنْكُم مُنْكرا فليغيره بِيَدِهِ إِن اسْتَطَاعَ فَإِن لم يسْتَطع فبلسانه فَإِن لم يسْتَطع فبقلبه وَذَلِكَ أَضْعَف الْإِيمَان لَيْسَ وَرَاء ذَلِك من الْإِيمَان شَيْء" وَصَحَّ عَن رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم: "لَا طَاعَة فِي مَعْصِيّة إِنَّمَا الطَّاعَة فِي الطَّاعَة وعَلى أحدكُم السّمع وَالطَّاعَة مَا لم يُؤمر بِمَعْصِيَة فَإِن أَمر بِمَعْصِيَة فَلَا سمع وَلَا طَاعَة" وَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ: "من قتل دون مَاله فَهُوَ شَهِيد والمقتول دون دينه شَهِيد والمقتول دون مظْلمَة شَهِيد" وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَام: "لتأمرن بِالْمَعْرُوفِ ولتنهون عَن الْمُنكر أَو ليعمنكم الله بِعَذَاب من عِنْده"...

وبرهان آخر وَهُوَ أَن الله عز وَجل قَالَ: {وَإِن طَائِفَتَانِ من الْمُؤمنِينَ اقْتَتَلُوا فأصلحوا بَينهمَا فَإِن بغت إِحْدَاهمَا على الْأُخْرَى فَقَاتلُوا الَّتِي تبغي حَتَّى تفيء} لم يخْتَلف مسلمان فِي أَن هَذِه الْآيَة الَّتِي فِيهَا فرض قتال الفئة الباغية محكمَة غير مَنْسُوخَة فصح أَنَّهَا الحاكمة فِي تِلْكَ الْأَحَادِيث فَمَا كَانَ مُوَافقا لهَذِهِ الْآيَة فَهُوَ النَّاسِخ الثَّابِت، وَمَا كَانَ مُخَالفا لَهَا فَهُوَ الْمَنْسُوخ الْمَرْفُوع، وَقد ادّعى قوم أَن هَذِه الْآيَة وَهَذِه الْأَحَادِيث فِي اللُّصُوص دون السُّلْطَان، وَهَذَا بَاطِل مُتَيَقن.. لِأَنَّهُ قَول بِلَا برهَان، وَمَا يعجز مُدع أَن يَدعِي فِي تِلْكَ الْأَحَادِيث أَنَّهَا فِي قوم دون قوم وَفِي زمَان دون زمَان، وَالدَّعْوَى دون برهَان لَا تصح، وَتَخْصِيص النُّصُوص بِالدَّعْوَى لَا يجوز لِأَنَّهُ قَول على الله تَعَالَى بِلَا علم، وَقد جَاءَ عَن رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "أَن سَائِلًا سَأَلَهُ عَن من طلب مَاله بِغَيْر حق، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَام: لَا تعطه. قَالَ: فَإِن قاتلني. قَالَ: قَاتله.. فَإِن قَتله قَالَ إِلَى النَّار. قَالَ: فَإِن قتلني. قَالَ: فَأَنت فِي الْجنَّة" أَو كلَاما هَذَا مَعْنَاهُ وَصَحَّ عَنهُ عَلَيْهِ السَّلَام أَنه قَالَ: "الْمُسلم أَخُو الْمُسلم لَا يسلبه وَلَا يَظْلمه"...

وَمَا اعترضُوا بِهِ من فعل عُثْمَان، فَمَا علم قطّ أَنه يقتل، وَإِنَّمَا كَانَ يراهم يحاصرون فَقَط، وَهُم لَا يرَوْنَ هَذَا الْيَوْم للْإِمَام الْعدْل، بل يرَوْنَ الْقِتَال مَعَه ودونه فرضاً، فَلَا حجَّة لَهُم فِي أَمر عُثْمَان رَضِي الله عَنهُ..

وَقَالَ بَعضهم: إِن فِي الْقيام إِبَاحَة الْحَرِيم، وَسَفك الدِّمَاء، وَأخذ الْأَمْوَال، وهتك الأستار، وانتشار الْأَمر..

فَقَالَ لَهُم الْآخرُونَ: **كلا لِأَنَّهُ لَا يحل لمن أَمر بِالْمَعْرُوفِ وَنهي عَن الْمُنكر أَن يهتك حريماً، وَلَا أَن يَأْخُذ مَالاً بِغَيْر حق، وَلَا أَن يتَعَرَّض لمن لَا يقاتله.. فَإِن فعل شَيْئاً من هَذَا فَهُوَ الَّذِي فعل مَا يَنْبَغِي أَن يُغير عَلَيْهِ، وَأما قَتله أهل الْمُنكر قَالُوا أَو كَثُرُوا.. فَهَذَا فرض عَلَيْهِ، وَأما قتل أهل الْمُنكر النَّاس، وَأَخذهم أَمْوَالهم، وهتكهم حريمهم كُله من الْمُنكر الَّذِي يلْزم النَّاس تَغْيِيره..**

وَأَيْضًا فَلَو كَانَ خوف مَا ذكرُوا مَانِعا من تَغْيِير الْمُنكر، وَمن الْأَمر بِالْمَعْرُوفِ.. لَكَانَ هَذَا بِعَيْنِه مَانِعاً من جِهَاد أهل الْحَرْب، وَهَذَا مَا لا يَقُوله مُسلم، وَإِن ادّعى ذَلِك إِلَى سبي النَّصَارَى نسَاء الْمُؤمنِينَ

وَأَوْلَادهمْ، وَأخذ أَمْوَالهم، وَسَفك دِمَائِهِمْ، وهتك حريمهم، وَلَا خلاف بَين الْمُسلمين فِي أَن الْجِهَاد وَاجِب مَعَ وجود هَذَا كُله وَلَا فرق بَين الْأَمريْنِ، وكل ذَلِك جِهَاد وَدُعَاء إِلَى الْقُرْآن وَالسّنة..

وَيُقَال لَهُم: مَا تَقولُونَ فِي سُلْطَان جعل الْيَهُود أَصْحَاب أمره، وَالنَّصَارَى جنده، وألزم الْمُسلمين الْجِزْيَة، وَحمل السَّيْف على أَطْفَال الْمُسلمين وأباح المسلمات للزِّنَا، وَحمل السَّيْف على كل من وجد من الْمُسلمين، وَملك نِسَاءَهُمْ وأطفالهم، وأعلن الْعَبَث بهم وَهُوَ فِي كل ذَلِك مقرّ بِالْإِسْلَامِ مُعْلنا بِهِ لَا يدع الصَّلَاة، فَإِن قَالُوا: "لَا يجوز الْقيام عَلَيْهِ"..

بل قيل لَهُم: أَنه لَا يدع مُسلما إِلَّا قَتله جملَة، وَهَذَا أَن ترك أوجب ضَرُورَة أَلا يبْقى إِلَّا هُوَ وَحده وَأهل الْكفْر مَعَه فَإِن أَجَازُوا الصَّبْر على هَذَا خالفوا الْإِسْلَام جملَة وانسلخوا مِنْهُ..

وَإِن قَالُوا: بل يُقَام عَلَيْهِ وَيُقَاتل، وَهُوَ قَوْلهم..

قُلْنَا لَهُم: فَإِن قتل تِسْعَة أعشار الْمُسلمين أَو جَمِيعهم إِلَّا وَاحِد مِنْهُم، وَسبي من نِسَائِهِم كَذَلِك، وَأخذ من أَمْوَالهم كَذَلِك، فَإِن منعُوا من الْقيام عَلَيْهِ تناقضوا، وَإِن أوجبوا سألناهم عَن أقل من ذَلِك، وَلَا نزال نحيطهم.. إِلَى أَن نقف بهم على قتل مُسلم وَاحِدًا، أَو على امْرَأَة وَاحِدَة، أَو على أَخذ مَال، أَو على انتهاك بشرة بظُلْم.. فَإِن فرقوا بَين شَيْء من ذَلِك، تناقضوا وتحكموا بِلَا دَلِيل وَهَذَا مَا لا يجوز، وَإِن أوجبوا إِنْكَار كل ذَلِك.. رجعُوا إِلَى الْحق..

ونسألهم عَمَّن غصب سُلْطَانه الجائر الْفَاجِر زَوجته وَابْنَته وَابْنه ليفسق بهم أَو ليفسق بِهِ بِنَفسِهِ.. أهوَ فِي سَعَة من إِسْلَام نَفسه وَامْرَأَته وَولده وَابْنَته للفاحشة أم فرض عَلَيْهِ أَن يدْفع من أَرَادَ ذَلِك مِنْهُم؟ فَإِن قَالُوا: فرض عَلَيْهِ إِسْلَام نَفسه وَأَهله.. أَتَوا بعظيمة لَا يَقُولهَا مُسلم!

وَإِن قَالُوا: بل فرض عَلَيْهِ أَن يمْتَنع من ذَلِك، وَيُقَاتل رجعُوا إِلَى الْحق وَلزِمَ ذَلِك كل مُسلم فِي كل مُسلم وَفِي المَال كَذَلِك.

وَالْوَاجِب أَن وَقع شَيْء من الْجور وَإِن قل.. أَن يكلم الإِمَام فِي ذَلِك، وَيمْنَع مِنْهُ، فَإِن امْتنع.. وراجع الْحق، وأذعن للقود من الْبشرَة أَو من الْأَعْضَاء، ولإقامة حد الزِّنَا وَالْقَذْف وَالْخمر عَلَيْهِ فَلَا سَبِيل إِلَى خلعه، وَهُوَ إِمَام كَمَا كَانَ لَا يحل خلعه، فَإِن امْتنع من إِنْفَاذ شَيْء من هَذِه الْوَاجِبَات عَلَيْهِ وَلم يُرَاجع، وَجب خلعه، وَإِقَامَة غَيره مِمَّن يقوم بِالْحَقِّ لقَوْله تَعَالَى: {وتعاونوا على الْبر وَالتَّقوى وَلَا تعاونوا على الْإِثْم والعدوان} وَلَا يجوز تَضْييع شَيْء من وَاجِبَات الشَّرَائِع "[1]

وقال العلاّمة ابن حزم في رد دعوى الإجماع والتي ذكرها النووي، في ولاية الفاسق: "وَرَأَيْت لبَعض من ينْسب نَفسه للإمامة، وَالْكَلَام فِي الدَّين وَنصب لذَلِك طوائفه من الْمُسلمين فصولاً ذكر فِيهَا الإجماع، فأتى بِكَلَام لَو سكت عَنهُ لَكَانَ أسلم لَهُ فِي أخراه، بل الخرس كَانَ أسْلَمْ لَهُ، وَهُوَ ابْن مُجَاهِد البصرى الطَّائِي، لَا الْمُقْرِئ[2]، فإنه أَتَى فِيمَا ادّعى فِيهِ الإجماع:

أَنهم أَجمعُوا على أنه لَا يُخرج على أَئِمَّة الْجور، فاستعظمتُ ذَلِك، ولعمري إنه لعَظِيم أن يكون قد عَلم أن مُخَالف الإجماع كَافِر، فيُلقي هَذَا إلى النَّاس، وَقد علم أَن أفاضل الصَّحَابَة وَبَقِيَّة السلف يوم الْحَرَّة خَرجُوا على يزِيد بن مُعَاوِيَة، وَأَن ابْن الزبير، وَمن اتبعهُ من خِيَار الْمُسلمين خَرجُوا عَلَيْهِ أَيْضاً، رَضِي الله عَن الخارجين عَلَيْهِ وَلعن قَتلتهمْ، وَأَن الْحسن الْبَصْرِيّ وأكابر التَّابِعين خَرجُوا على الْحجَّاج بسيوفهم، أَتَرَى هَؤُلَاءِ كفرُوا؟ بل وَالله مَن كَفّرهم، أَحَق بالْكفْر مِنْهُم، ولعمري لَو كَانَ اخْتِلَافا – يخفى – لعذرناه، وَلكنه أَمر مَشْهُور يعرفهُ أَكثر الْعَوام فِي الأسواق، والمخدرات فِي خُدُورهنَّ لاشتهاره، ولكن يحِق على الْمَرْء أَن يَخطم كَلَامه وَأَن يُزمه إلا بعد تَحْقِيق وميز، وَأَن يعلم أن الله تَعَالَى بالمرصاد، وأن كَلَام المرء مَحْسُوب مَكْتُوب مسئول عَنهُ يَوْم الْقِيَامَة مُقلداً أجر من اتبعه عليه، أو وزره "[3]

***

(1) [الفصل في الملل والنحل لابن حزم الأندلسي، ج4، ص132 باختصار]

(2) [صاحب أبي الحسن الأشعري، صنف التصانيف ودرس علم الكلام]

(3) [مراتب الإجماع لابن حزم، ص177]

(6) قال العلاّمة الزمخشري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

في تفسير قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾:

"لما أمر الولاة بأداء الأمانات إلى أهلها وأن يحكموا بالعدل، أمر الناس بأن يطيعوهم وينزلوا على قضاياهم. والمراد بأولى الأمر منكم: أمراء الحق لأن أمراء الجور اللَّه ورسوله بريئان منهم، فلا يعطفون على اللَّه ورسوله في وجوب الطاعة لهم، وإنما يجمع بين اللَّه ورسوله والأمراء الموافقين لهما في إيثار العدل، واختيار الحق، والأمر بهما، والنهى عن أضدادهما.. كالخلفاء الراشدين، ومن تبعهم بإحسان.

وكان الخلفاء يقولون: أطيعوني ما عدلت فيكم، فإن خالفت فلا طاعة لي عليكم. وعن أبى حازم أن مسلمة بن عبد الملك قال له: ألستم أمرتم بطاعتنا في قوله: ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ قال: أليس قد نزعت عنكم إذا خالفتم الحق بقوله: ﴿فَإِنْ تَنازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾...

﴿فَإِنْ تَنازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ﴾ فإن اختلفتم أنتم وأولو الأمر منكم في شيء من أمور الدين، فردّوه إلى اللَّه ورسوله، أي: ارجعوا فيه إلى الكتاب والسنة.

وكيف تلزم طاعة أمراء الجور وقد جنح اللَّه الأمر بطاعة أولى الأمر بما لا يبقى معه شك، وهو أن أمرهم أولاً بأداء الأمانات، وبالعدل في الحكم، وأمرهم آخراً بالرجوع إلى الكتاب والسنة فيما أشكل، وأمراء الجور لا يؤدّون أمانة ولا يحكمون بعدل، ولا يردون شيئاً إلى كتاب ولا إلى سنة، إنما يتبعون شهواتهم حيث ذهبت بهم، فهم منسلخون عن صفات الذين هم أولو الأمر عند اللَّه ورسوله، وأحق أسمائهم: "**اللصوص المتغلبة**"[1]

***

(1) [الكشاف، تفسير الزمخشري، (المتوفى: 538هـ) ج1، ص525]

(7) قال العلاّمة عز الدين بن عبد السلام رَحِمَهُ اللَّهُ:

"تَصْحِيحُ وِلَايَةِ الْفَاسِقِ مَفْسَدَةٌ، لِمَا يَغْلِبُ عَلَيْهِ مِنْ الْخِيَانَةِ فِي الْوِلَايَةِ، لَكِنَّهَا صَحَّحْنَاهَا فِي حَقِّ الْإِمَامِ الْفَاسِقِ وَالْحَاكِمِ الْفَاسِقِ؛ لِمَا فِي إبْطَالِ وِلَايَتِهِمَا مِنْ تَفْوِيتِ الْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ، وَنَحْنُ لَا نُنَفِّذُ مِنْ تَصَرُّفَاتِهِمْ إلَّا مَا يُنَفَّذُ مِنْ تَصَرُّفِ الْأَئِمَّةِ الْمُقْسِطِينَ وَالْحُكَّامِ الْعَادِلِينَ، فَلَا نُبْطِلُ تَصَرُّفَهُ فِي الْمَصَالِحِ لِأَجْلِ تَصَرُّفِهِ فِي الْمَفَاسِدِ، إذْ لَا يُتْرَكُ الْحَقُّ الْمَقْدُورُ عَلَيْهِ لِأَجْلِ الْبَاطِلِ، وَالَّذِي أَرَاهُ فِي ذَلِكَ أَنَّا نُصَحِّحُ تَصَرُّفَهُمْ الْمُوَافِقَ لِلْحَقِّ مَعَ عَدَمِ وِلَايَتِهِمْ.. لِضَرُورَةِ الرَّعِيَّةِ، كَمَا نُصَحِّحُ تَصَرُّفَاتِ إمَامِ الْبُغَاةِ مَعَ عَدَمِ أَمَانَتِهِ؛ لِأَنَّ مَا ثَبَتَ لِلضَّرُورَةِ تُقَدَّرُ بِقَدْرِهَا، وَالضَّرُورَةُ فِي خُصُوصِ تَصَرُّفَاتِهِ، فَلَا نَحْكُمُ بِصِحَّةِ الْوِلَايَةِ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ، بِخِلَافِ الْإِمَامِ الْعَادِلِ فَإِنَّ وِلَايَتَهُ قَائِمَةٌ فِي كُلِّ مَا هُوَ مُفَوَّضٌ إلَى الْأَئِمَّةِ."[1]

فهو **أولاً**: يُقر بمفسدة ولاية الفاسقين، ويُسقط "الشرعية الإسلامية" لحكمهم، ثم **ثانياً**: ينتقل إلى "حكم الضرورة" ويُبين وجه هذه الضرورة في: (الحفاظ على المصالح العامة للناس)، ويشدد على أن مسألة الطاعة فقط فيما هو معروف وعدل مع عدم ولايتهم، كما جاء في الحديث الشريف: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "**لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ سُفَهَاءُ يُقَدِّمُونَ شِرَارَ النَّاسِ، وَيَظْهَرُونَ بِخِيَارِهِمْ، وَيُؤَخِّرُونَ الصَّلاةَ عَنْ مَوَاقِيتِهَا، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ، فَلا يَكُونَنَّ عَرِيفًا، وَلا شُرْطِيًّا، وَلا جَابِيًا، وَلا خَازِنًا**"[2]

و**ثالثاً**: يشدد على مسألة "الإيجابية" في التعاطي الأمور، فيقبل ويبارك الحق الموجود، ويُسقط شرعية الباطل..

فلا هو يَكفر الحق كما فعل الخوارج، ولا هو يُؤيد الباطل كما فعل عبيد الظالمين.

***

(1) [قواعد الأحكام في مصالح الأنام لعز الدين بن عبد السلام، (المتوفى: 660هـ) ج1، ص107]

(2) [مسند أبي يعلى الموصلي/ 1115 | إسناده حسن، صحيح ابن حبان/ 4586]

ثامناً: الغلو في أحاديث الطاعة

حديث: "وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك"

في عصرنا هذا.. يَخدع "الأئمة المضلون" - كهنة الطغاة - المسلمين، بقولهم: "عليكم طاعة ولاة الأمور"، كما أمر رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ في الحديث الشريف: "وإن ضرب ظهرك، وأخذ مالك"، وهو حديث صحيح في كتاب "صحيح مسلم" ويقولون لهم: "لا تسمعوا لدعاة الفتنة والضلالة"! وعندما يعترض البعض بقول قاله أحد يُفسر الحديث، يقولون لهم: "نقول لكم قال رسول الله"، وتقولون لنا: "قال فلان وعلان"؟! عليك بطاعة أولي الأمر! وإن ضربوا ظهرك، وأخذوا مالك.. كما أمر رسول الله!

فيقع المسلم في حيرة، أحقاً هو كذلك ؟! أهذا هو الحق والعدل؟!

ويبلغ الأمر مبلغه من الضلال والفتنة، عند تكرار الحديث هكذا - بلا بيان - فيُعبِدون المسلمين لـ "نظم الطغاة والبغاة" باسم رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وما فعلهم هذا إلا كفعل الأحبار والرهبان الذين حرّفوا الكلِم عن مواضعه، واشتروا بآيات الله ثمناً قليلاً - تشابهت قلوبهم - واتبعوا سنن أهل الكتاب.

فما هي قصة هذا الحديث؟ وكيف نفهم "اطع، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك"؟

جاء في صحيح مسلم: " عَنْ أَبِي سَلَّامٍ، قَالَ: قَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ: **"قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا بِشَرٍّ فَجَاءَ اللَّهُ بِخَيْرٍ فَنَحْنُ فِيهِ، فَهَلْ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: هَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الشَّرِّ خَيْرٌ؟، قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَهَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرٌّ؟، قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: كَيْفَ؟، قَالَ: يَكُونُ بَعْدِي أَئِمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهُدَايَ، وَلَا يَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِي، وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ، قَالَ: قُلْتُ:**

كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ؟، قَالَ: تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ"(1)

وحديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا.. حديث مشهور موجود في كتب السنة، وقد رواه البخاري برواية أخرى: "**كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عَنِ الخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الخَيْرِ فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الخَيْرِ مِنْ شَرٍّ، قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ، قَالَ: نَعَمْ وَفِيهِ دَخَنٌ، قُلْتُ: وَمَا دَخَنُهُ، قَالَ: قَوْمٌ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ، قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الخَيْرِ مِنْ شَرٍّ، قَالَ: نَعَمْ دُعَاةٌ إِلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ صِفْهُمْ لَنَا، فَقَالَ: هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا، قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ، قَالَ: تَلْزَمُ جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ، قَالَ: فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الفِرَقَ كُلَّهَا وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ حَتَّى يُدْرِكَكَ المَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ**"(2)

ووجه الاستشكال – في حديث حذيفة – في الجزء الخاص بـ "الأئمة" ماذا يفعل حيالهم؟

ففي حديث رواية مسلم: "**أئمة لا يهتدون بهُداي**"، وفي حديث رواية البخاري: "**دعاة على أبواب جهنم**" والمعنى في نظم رواية الحديثين واحد، ومتقارب، وهو: أن الأئمة الذين لا يهتدون بهدي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ هم كذلك "دعاة على أبواب جهنم".

فهل حقاً يأمر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أن نسمع ونطيع لـ "أئمة مضلون لا يهتدون بهديه، ولا يستنون بسنته، قلوبهم قلوب الشياطين"، حتى وإن ضرب هؤلاء المضلون الشياطين ظهورنا وأخذوا أموالنا؟!

---

(1) [صحيح مسلم / 1849]

(2) [صحيح البخاري / 3606]

حاشا لرسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ أن يأمرنا أن نسمع ونطيع لـ "أئمة مضلون لا يهتدون بهديه، ولا يستنون بسنته، قلوبهم قلوب الشياطين"، فهذه بديهية إيمانية، لا تحتاج إلى برهان.. ولكن الذين في قلوبهم مرض، الذين يبتغون الفتنة، ويبتغون تحريف الكلِم يُوهمون المسلمين أنه صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ أمر بذلك!

إذن، ما تفسير قوله: "تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ"؟

قال تسمع وتطيع لـ (الأمير) وليس لـ (الأئمة الذين لا يهتدون بهديه، الذين هم الدعاة على أبواب جهنم)، ومن هو هذا الأمير؟

يُفسر "الأمير" الأحاديث التي رُويت من طرق أخرى، وأوضح وأبين في المعنى:

ففي المستدرك عن حذيفة: "**إِنَّ النَّاسَ كَانُوا يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ، قَالَ: قُلْتُ: " يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ هَذَا الْخَيْرَ الَّذِي أَعْطَانَا اللَّهُ، يَكُونُ بَعْدَهُ شَرٌّ كَمَا كَانَ قَبْلَهُ؟ قَالَ: " نَعَمْ "، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا الْعِصْمَةُ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: " السَّيْفُ "، قُلْتُ: وَهَلْ لِلسَّيْفِ مِنْ بَقِيَّةٍ؟ قَالَ: " نَعَمْ "، قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: " ثُمَّ هُدْنَةٌ عَلَى دَخَنٍ، قَالَ: جَمَاعَةٌ عَلَى فِرْقَةٍ، فَإِنْ كَانَ لِلَّهِ يَوْمَئِذٍ خَلِيفَةٌ، ضَرَبَ ظَهْرَكَ وَأَخَذَ مَالَكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ، وَإِلا فَمُتْ عَاضًّا بِجِذْلِ شَجَرَةٍ**"[1]

وفي رواية أخرى: "**وَكَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ عَنِ الْخَيْرِ، وَأَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ كَمَا كَانَ قَبْلَهُ شَرٌّ؟ قَالَ: " نَعَمْ "، قُلْتُ: فَمَا الْعِصْمَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: " السَّيْفُ "، قُلْتُ: فَهَلْ لِلسَّيْفِ مِنْ بَقِيَّةٍ؟ فَمَا يَكُونُ بَعْدَهُ؟ قَالَ: " تَكُونُ هُدْنَةٌ عَلَى دَخَنٍ "، قَالَ: قُلْتُ: فَمَا يَكُونُ بَعْدَ الْهُدْنَةِ؟ قَالَ: " دُعَاةُ الضَّلالَةِ، فَإِنْ رَأَيْتَ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً، فَالْزَمْهُ،**

---

(1) [المستدرك على الصحيحين / 4 : 427]

وَإِنْ ضَرَبَ ظَهْرَكَ وَأَخَذَ مَالَكَ، وَإِنْ لَمْ تَرَ خَلِيفَةً، فَاهْرُبْ حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَاضٌّ عَلَى جِذْلِ شَجَرَةٍ "(1)

وفي رواية أخرى: "**عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا الْعِصْمَةُ مِنْ ذَلِكَ؟، وَذَكَرَ دُعَاةَ الضَّلالَةِ، فَقَالَ: " إِنْ لَقِيتَ لِلَّهِ يَوْمَئِذٍ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَالْزَمْهُ، وَإِنْ ضَرَبَ ظَهْرَكَ، وَأَخَذَ مَالَكَ، وَإِلا فَاهْرُبْ فِي الأَرْضِ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَاضٌّ عَلَى أَصْلِ شَجَرَةٍ**"(2)

فتبين أن "الأمير" في الروايات السابقة هو: "خليفة راشد يقوم بالحق والعدل الرباني " وليس هو "الأئمة المضلين" وهذا هو الذي أمر النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ بطاعته، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك..

وخليفة لله في الأرض؛ يقوم بدين الله وشرعه، وسنة نبيه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ، لا يمكن له أن يضرب الظهور بغير وجه حق، ولا أن يأخذ المال بلا مستند من دليل شرعي، إنما هو يقوم بالحق والعدل، فهذا معنى خلافته.. ويُمكن أن يُفهم من قوله "وإن ضَرب ظهرك، وأَخذ مالك" على أنه "مبالغة وتوكيد" على طاعته، لأن وجوده في مثل هذه الفتن أمر عظيم له شأنه.

وحديث رواية مسلم فيه: "وإن **ضُرب**، وإن **أُخذ**" أي: فعل مبني للمجهول، فليس الذي يَضرب هو "الأمير" بل يُفهم منه: أنه يَتبع الأمير، وإن ضُرب وأُخذ ماله.. بسبب اتباعه له، ومخالفة "الأئمة المضلين".. ولذا تكررت كلمة "تسمع وتطيع" مرتين في جملة واحدة: "**تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ**" فكأن تقدير الكلام: تسمع وتطيع للأمير المجاهد الذي يواجه أئمة الضلال، فإن وقع عليك أذى من الظالمين – الذين قلوبهم قلوب الشياطين – فلا يمنعنك هذا الأذى والعسر من طاعة الأمير، بل تسمع وتطيع له..

---

(1) [مسند أبي داود / 444]

(2) [الفتن لنعيم بن حماد /356]

وذلك ما يوضحه حديث: "**بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةً عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ**"(1)

ولكن.. دعونا نعتبر أن المقصد من "وإن ضَرب ظهرك، وأَخذ مالك" هو على الحقيقة لا المجاز..

فنقول: إن وجود خليفة أو أمير أو أمير أعظم - كما تنوعت الروايات في ذلك - يجاهد "الأئمة المضلين" - الذين لا يهتدون بهدي النبي "قلوبهم قلوب الشياطين" الدعاة على أبواب جهنم - لهو خير عظيم يعصم الأمة من الفتن المُضلة، وقيامه بالكتاب والسنة والجهاد يعطيه شرعية "الطاعة والولاية" ولكن قد وقع ظلم من هذا الخليفة أو الأمير على (فرد) من الأمة، فضرب ظهره.. وأخذ ماله، فالمطلوب من هذا الفرد، هو الصبر، ولا يخرج على الخليفة أو الأمير لمجرد الظلم الشخصي الواقع عليه، بل يصبر ويحافظ على الوحدة السياسية للمسلمين، و(يُنكر) الظلم بالحسنى، فهذا معنى "الطاعة مع وقوع الظلم عليه".

***

وأما في حالة ظهور "الكفر البواح أو المعصية البواح" تسقط شرعية النظام الحاكم، حتى ولو كان الحاكم نفسه من أتقى الأتقياء، فالعبرة بالنظام وليس مجرد حال شخص فيه.. وتبدأ الأمة - بكل مكوناتها - في "منازعة" السلطة الحاكمة - النظام السياسي القائم - بدءاً من النصيحة وانتهاءً بالسيف.. فتبدأ بالنصح والبيان، واجتماع العلماء على إنكار المنكر، فإن لم يُفلح تقدم الأشخاص المسؤولون عن هذا الكفر البواح إلى المحاكمة الشرعية، لاستبيان الأمر، وطلب الاستتابة والرجوع إلى الحق وشرع الله، فإن تجاوزوا المحكمة الشرعية المستقلة، ولم ينصاعوا ويخضعوا لها.. تم حشد الأمة في ثورة عامة لإنكار المنكر، وإزالة الكفر البواح.. باسم الله، ابتغاء مرضاة الله، تحت راية الله، وإعطاء الشرعية فقط لمن يقوم بكتاب الله.

---

(1) [صحيح البخاري / 7056]

وفي حالة وقوع الظلم العام فهو بين النصيحة، وإنكار المنكر، والمحاكمة، وإسقاط الشرعية، وعدم طاعتهم واعتزالهم، أي: العصيان المدني بالمصطلح المعاصر، وكما جاء في الحديث الشريف: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: "**يُهْلِكُ أُمَّتِي هَذَا الْحَيُّ مِنْ قُرَيْشٍ** "، **قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟، قَالَ: " لَوْ أَنَّ النَّاسَ اعْتَزَلُوهُمْ** "[1] والمقصود بالهلاك في الحديث: هو "الملك العضوض" وهدم الخلافة الراشدة.. فكانت النصيحة هي "الاعتزال" وعدم مشاركتهم في ظلمهم، أو إعانتهم على هذا الملك العضوض.

ففي الخلافة الراشدة لأبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال في خطبة ولايته المشهورة: " أَيُّهَا النَّاسُ فَإِنِّي قَدْ وُلِّيتُ عَلَيْكُمْ وَلَسْتُ بِخَيْرِكُمْ، فَإِنْ أَحْسَنْتُ ؛ فَأَعِينُونِي، وَإِنْ أَسَأْتُ ؛ فَقَوِّمُونِي... "[2]

وفي خلافة عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قَالَ فِي مَجْلِسٍ وَحَوْلَهُ الْمُهَاجِرُونَ وَالأَنْصَارُ: أَرَأَيْتُمْ لَوْ تَرَخَّصْتُ فِي بَعْضِ الأَمْرِ، مَا كُنْتُمْ فَاعِلِينَ؟، فَسَكَتُوا، فَعَادَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاثًا، قَالَ بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ: لَوْ فَعَلْتَ قَوَّمْنَاكَ تَقْوِيمَ الْقَدْحِ، قَالَ عُمَرُ: أَنْتُمْ إِذًا أَنْتُمْ "[3]

وولاة الأمر : هم من يطع الله، ويطع رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓالِهِۦوَسَلَّمَ، ويتبع الكتاب والسنة، ويكونوا "منكم" أي: من المسلمين الطائعين لله ورسوله - فهذا شرط ولايتهم علينا - فإن حادوا عن هذا الطريق فليسوا منا، وليسوا ولاة أمور.. كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [النساء : 59] و"منكم" أي: بمشورتكم ورضاكم، ولم يقل "عليكم" أي: المتسلطين الجبارين.

(1) [صحيح مسلم/ 2919، صحيح البخاري / 3604]

(2) [تاريخ الطبري / (ج3: ص 106)]

(3) [التاريخ الكبير للبخاري / 1825]

جاء في فتح الباري لابن حجر: "قال بن عيينة سألت زيد بن أسلم عنها ولم يكن بالمدينة أحد يفسر القرآن بعد محمد بن كعب مثله فقال: اقرأ ما قبلها تعرف..

فقرأت:﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ الآية.

فقال: هذه في الولاة. والنكتة في إعادة العامل في الرسول دون أولي الأمر مع أن المطاع في الحقيقة هو الله تعالى، كون الذي يعرف به ما يقع به التكليف هما: القرآن والسنة، فكأن التقدير: أطيعوا الله فيما نص عليكم في القرآن، وأطيعوا الرسول فيما بين لكم من القرآن، وما ينصه عليكم من السنة أو المعنى أطيعوا الله فيما يأمركم به من الوحي المتعبد بتلاوته، وأطيعوا الرسول فيما يأمركم به من الوحي الذي ليس بقرآن..

ومن بديع الجواب قول بعض التابعين لبعض الأمراء من بني أمية لما قال له: "أليس الله أمركم أن تطيعونا في قوله ﴿وأولى الأمر منكم﴾" فقال له: "أليس قد نزعت عنكم يعني الطاعة إذا خالفتم الحق بقوله: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾"..

قال الطيبي: أعاد الفعل في قوله وأطيعوا الرسول إشارة إلى استقلال الرسول بالطاعة، ولم يعده في أولي الأمر إشارة إلى أنه يوجد فيهم من لا تجب طاعته، ثم بين ذلك بقوله: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ﴾ كأنه قيل: فإن لم يعملوا بالحق فلا تطيعوهم، وردوا ما تخالفتم فيه إلى حكم الله ورسوله، وذكر فيه حديثين أحدهما حديث أبي هريرة: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصى أميري فقد عصاني»"(1)

***

(1) [فتح الباري لابن حجر، ج13، ص111]

وأهل البدع والفتن يطيرون بأخذ هذا الجزء من حديث رواية مسلم - بلا بيان وتوضيح - ويضربون عن ذكر بقية الأحاديث؛ حتى يُقدموا صورة مشوهة، خادعة للمسلمين، تجعلهم قطيعاً طيعاً في يد الطغاة والمفسدين، فهناك أحاديث لا يذكرونها مثل:

- "**لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةٍ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ**"(1) في مناسبة حادثة الأنصاري الذي أوقد ناراً، وقال لأتباعه: أمركم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بطاعتي فادخلوا هذه النار.. فرفضوا، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "**لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا أَبَدًا**"(2)

- "**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ أُمِّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ مُجَدَّعٌ مَا أَقَامَ فِيكُمْ كِتَابَ اللَّهِ**"(3)

- "**خُذُوا الْعَطَاءَ مَا دَامَ عَطَاءً، فَإِذَا صَارَ رِشْوَةً فِي الدِّينِ فَلا تَأْخُذُوهُ، وَلَسْتُمْ بِتَارِكِيهِ، يَمْنَعُكُمُ الْفَقْرَ وَالْحَاجَةَ، أَلا إِنَّ رَحَى الإِسْلامِ دَائِرَةٌ، فَدُورُوا مَعَ الْكِتَابِ حَيْثُ دَارَ، أَلا إِنَّ الْكِتَابَ وَالسُّلْطَانَ سَيَفْتَرِقَانِ، فَلا تُفَارِقُوا الْكِتَابَ، أَلا إِنَّهُ سَيَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ يَقْضُونَ لأَنْفُسِهِمْ مَا لا يَقْضُونَ لَكُمْ، إِنْ عَصَيْتُمُوهُمْ قَتَلُوكُمْ، وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ أَضَلُّوكُمْ "، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ نَصْنَعُ؟ قَالَ: " كَمَا صَنَعَ أَصْحَابُ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، نُشِرُوا بِالْمَنَاشِيرِ، وَحُمِلُوا عَلَى الْخَشَبِ، مَوْتٌ فِي طَاعَةِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ حَيَاةٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ**"(4)

- "**أُعِيذُكَ بِاللَّهِ يَا كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ مِنْ أُمَرَاءَ يَكُونُونَ مِنْ بَعْدِي، فَمَنْ غَشِيَ أَبْوَابَهُمْ فَصَدَّقَهُمْ فِي كَذِبِهِمْ وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ وَلَا يَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْضَ..**

---

(1) [صحيح البخاري / 7257]

(2) [صحيح البخاري/7145]

(3) [مسند أحمد / 16213]

(4) [المعجم الكبير للطبراني / 172]

وَمَنْ غَشِيَ أَبْوَابَهُمْ أَوْ لَمْ يَغْشَ فَلَمْ يُصَدِّقْهُمْ فِي كَذِبِهِمْ، وَلَمْ يُعِنْهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَهُوَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ وَسَيَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْضَ"(1)

- "**سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَرَجُلٌ قَامَ إِلَى إِمَامٍ جَائِرٍ، فَنَهَاهُ وَأَمَرَهُ، فَقَتَلَهُ**"(2)

- "**أَفْضَلُ الْجِهَادِ، كَلِمَةُ عَدْلٍ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ**"(3)

فلا ينخدع المسلم في دعوة "كهنة الطغاة" فهم الأئمة المضلون. وهم من أوسع أبواب إفساد وعي الأمة..

والإسلام دين الحق والعدل والكمال والجمال، لا يُشرعن - حاشاه - لظلم أو فسق أو كفر، أو استبداد، أو لـ "مُلوك وجبابرة وطواغيت"، وهذه بديهية إيمانية وعقلية لولا الكهنة التي تُعبد الناس للجبابرة.

***

(1) [جامع الترمذي / 614]

(2) [المعجم الأوسط للطبراني/ 4079]

(3) [سنن ابن ماجه / 4011]

حديث: "الأمراء"

جاء في صحيح مسلم: حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَي، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مِحْصَنٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**سَتَكُونُ أُمَرَاءُ فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ عَرَفَ بَرِئَ وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِمَ وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ** "، **وَتَابَعَ، قَالُوا: أَفَلَا نُقَاتِلُهُمْ، قَالَ: لَا مَا صَلَّوْا** "[1]

وهذا السند ليس بالقوي، فـ:

همام بن يحيي: ذكره أبو جعفر العقيلي في الضعفاء، قال: "كان يحيى بن سعيد لا يرضى كتابه، ولا حفظه... ولم يرو يحيى عن همام بن يحيى شيئاً، حدثنا محمد بن عيسى قال: حدثنا عمرو بن علي قال: سمعت إبراهيم بن عرعرة، قال ليحيى: حدثنا عفان، عن همام قال: اسكت ويلك. حدثنا عبد الله بن أحمد قال: سمعت أبي وذكر همام، فقال: كان يحيى ينكر على همام أن يزيد في الإسناد"[2]

على أن بقية المحدثين وثقوه، وروى له الجماعة.

وقتادة بن دعامة السدوسي: على مكانته وسعة علمه، مشهور بالتدليس، وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين، وهي التي لا يُقبل حديث أصحابها إلا إذا صرحوا بالسماع. وفي هذه الرواية لم يصرح بالسماع إنما قال "عن الحسن".. وبقية الحديث ليس فيه تصريح بالسماع.

والحسن البصري: وعلى مكانته وعلمه، كان يرسل كثيراً ويُدلس، قال الدارقطني: مراسيله فيها ضعف.

فالسند فيه مقال.

---

(1) [صحيح مسلم/ 1855]

(2) [الضعفاء الكبير للعقيلي (المتوفى: 322هـ)، ج4، ص 367]

ورُوي من طريق آخر عند الترمذي وأبو داود، وفيه (هشام بن حسان)، وضعّفه أيضاً أبو جعفر العقيلي، وقال عنه أبو داود السجستاني: "تكلموا في حديثه عن الحسن وعطاء لأنه كان يرسل" وكذلك قال ابن حجر في التقريب.

أما متن الحديث:

ففي رواية مسلم اضطراب في المتن، إذ جاءت الرواية: "**سَتَكُونُ أُمَرَاءُ فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ عَرَفَ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ، وَتَابَعَ**"

فمن عرف ماذا؟! إلا أن يكون المعنى: من قام بالمعروف من الأمراء فقد برئ، ومن أنكر عليهم المنكر من المسلمين فقد سَلِم.. وهَلك من رضي بالمنكر وتابع عليه.

وعند الترمذي: "**إِنَّهُ سَيَكُونُ عَلَيْكُمْ أَئِمَّةٌ تَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ بَرِيءَ، وَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نُقَاتِلُهُمْ ؟ قَالَ: لَا، مَا صَلَّوْا** "(1)

وعند أبو داود: "**سَتَكُونُ عَلَيْكُمْ أَئِمَّةٌ، تَعْرِفُونَ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ أَنْكَرَ، قَالَ أَبُو دَاوُد: قَالَ هِشَامٌ بِلِسَانِهِ فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ كَرِهَ بِقَلْبِهِ، فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نَقْتُلُهُمْ؟، قَالَ ابْنُ دَاوُدَ: أَفَلَا نُقَاتِلُهُمْ ؟، قَالَ: لَا، مَا صَلَّوْا** "(2)

فهنا: "**فَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ بَرِيءَ، وَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ سَلِمَ**".

ولعل هذه الرواية أضبط في المعنى، فهي تتحدث عن أئمة "يمارسون من المعروف ما نعلمه، ويقعون في المنكر ما نعلمه أيضاً"..

(1) [جامع الترمذي/ 2265]

(2) [سنن أبي داود/ 4760]

وفي هذا المنكر يتحدد موقفين فقط – كما جاء في الحديث – الإنكار بـ "اللسان والقلب"؛ ومن أنكر بلسانه فقد (برئ)، ومن كره بقلبه فقد (سَلِم)، وتجاهلت الرواية هنا "إنكار المنكر باليد" – كما جاء في حديث آخر(1) – وحذرت الرواية هنا من "الرضى والمتابعة" على أي منكر، فلا مجال لقلب وضمير مسلم أن يَرضى أو يُتابع على منكر، فمن يفعل ذلك "فأولئك هم الهالكون" كما جاء في روايات أخرى للحديث.

وهنا إشكالية في رواية أبي داود في مواجهة الأئمة الذين يقعون في المنكر، هل هو قتلهم أم قتالهم؟ وكان الجواب: "لا.. ما صلوا".

فقتلهم غير قتالهم، إذ قتلهم يعني إقامة عقوبة القتل عليهم.. ولكن الصلاة عاصمة لهم من ذلك إذا أخذنا المعنى على ظاهره – ولم يكن المقصود منها "إقامة الدين" الذي الصلاة عنوانه – وإن المنكر الذي وقع منهم ليس عقابه القتل..

أما قتالهم: فيعني منازعتهم الأمر باليد، ومحاربتهم لإزالة المنكر. وهنا حسب طبيعة هذا المنكر، وما يسببه من نقصان في أمر الشريعة، أو إقامة الحق والعدل.

وبالعموم ذكر الحديث أحوال فيها: المعروف من الخير، والمنكر من الشر، وإقامة الصلاة التي هي عماد الدين.. وقيّد المنكر الحاصل بإقامة الصلاة (التي تنهى عن الفحشاء والمنكر) فهذا المنكر محدود في حدود ضيقة تقتضي فقط إنكار اللسان، أو القلب، إضافة إلى أن القرآن الكريم لم يجعل وصف المؤمنين محصوراً فقط في إقامة الصلاة، بل أضاف شروط أخرى – كما جاء في سورة الشورى – منها: الاجتناب عن كبائر الإثم والفواحش، والمغفرة عند الغضب، والاستجابة لأمر الله، وإقامة الصلاة، وإنفاذ الشورى، والإنفاق في سبيل الله، والانتصار من أهل البغي، والعفو عند المقدرة...إلخ.

---

(1) ["مَنْ رَأَى مِنكُمْ مُنكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ" (صحيح مسلم/ 52)]

أما إن زاد المنكر، وعم الشر، وضُيعت الصلاة سواء بإقامتها كشعيرة أو كسلوك أخلاقي ينهى عن الفحشاء والمنكر، فالمسلمون هنا يُقدرون المصلحة الشرعية بقدرها، ويواجهون كل منكر بالوسيلة المناسبة، والتي يغلب الظن فيها أنها تحقق الخير، وتقيم الحق والعدل، ولذا جاء في الروايات الأخرى:

عَنْ عَبدِ الله بْنِ مَسعُودٍ، أَن رَسُولَ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ قَالَ: **"مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي، إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ، وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ، يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الإِيمَانِ، حَبَّةُ خَرْدَلٍ"**(1)

كما رُوي حديث "الأمراء" بنفس المعنى، ولكن دون زيادة: "أفلا نقاتلهم"

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ: **"سَيَكُونُ مِنْ بَعْدِي خُلَفَاءُ يَعْمَلُونَ بِمَا يَعْلَمُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ، وَسَيَكُونُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلَفَاءُ يَعْمَلُونَ مَا لا يَعْلَمُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ أَنْكَرَ بَرِئَ، وَمَنْ أَمْسَكَ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ"**(2)

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ النَّبِي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ: **"سَيَلِي أُمُورَكُمْ مِنْ بَعْدِي نَفَرٌ يُعَرِّفُونَكُمْ مَا تُنْكِرُونَ، وَيُنْكِرُونَ عَلَيْكُمْ مَا تَعْرِفُونَ فَلا طَاعَةَ لِمَنْ عَصَى اللَّهَ"**(3)

---

(1) [صحيح مسلم/52] والعجيب أن الإمام أحمد قد روى هذا الحديث في مسنده/4366، 4388 بروايتين وتوقف في كل منها عند قوله: "ويفعلون ما لا يؤمرون" دون بقية الحديث: "فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن..."! ويقول العلاّمة ابن رجب: "وقد استنكر الإمام أحمد هذا الحديث – في رواية أبي داود – وقال: هو خلاف الأحاديث التي أمر رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ فيها بالصبر على جور الأئمة" [جامع العلوم والحكم ج3، ص954] كما ضعّف الإمام أحمد أحد رواة الحديث وهو "الحارث بن فضيل" وقال فيه: ليس بمحمود الحديث! رغم أنه من رجال الإمام مسلم، ووثقه الإمام النسائي، وابن حجر العسقلاني، والذهبي، ويحي بن معين، وابن حبان! وقال الإمام أحمد: "وهذا الكلام لا يشبه كلام ابن مسعود، ابن مسعود يقول: قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ" "اصبروا حتى تلقوني" [مسائل الإمام أحمد لأبي داود/ 1950] كأن الصبر على جور الأئمة أصبح أصلاً من أصول الدين، يجب استنكار ورد كل ما يعترض طريقه! والمفارقة الأخرى أن ابن مسعود لم يرو حديث: "اصبروا حتى تلقوني" إنما رواه البراء بن عازب كما جاء في مسند أحمد نفسه! عن قول النبي للأنصار: "إنكم ستلقون بعدي أثرة، قالوا: فما تأمرنا: قال: اصبروا حتى تلقوني على الحوض" [مسند أحمد 18110] ورواه كذلك: أنس بن مالك، وأبو سعيد الخدري، وأسيد بن حضير.

(2) [صحيح ابن حبان/ 6658، إسناده متصل، رجاله ثقات]

(3) [البحر الزخار/ 2731]

فالخلاصة إذن:

- **إنكار المنكر أصل من أصول هذا الدين.**

- **طريقة إنكار المنكر تتحدد حسب طبيعة هذا المنكر.**

- **وسيلة إنكار المنكر تتحدد حسب القدرة والاستطاعة، والظن الراجح بإقامة الحق والعدل.**

- **عند العجز.. لا رخصة في الرضى والمتابعة على منكر، فذلك الهلاك.**

***

أحاديث: الهنات والأثرة

عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِوَسَلَّمَ: " **إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ، فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَائِنًا مَنْ كَانَ** "[1]

فهم بعض فقهاء السلاطين أن قول النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِوَسَلَّمَ: "أمر هذه الأمة" يعني الحاكم المغتصب للأمة شورها وحكمها، والعكس هو الصحيح، فالحديث يُعظم وحدة الأمة، وسلامتها، وكرامتها، وينبذ كل من يحاول أن يفرّقها أو يعاديها أو يزرع الفرقة بين أبنائها، فلا يُفرّق أمر هذه الأمة مثل حاكم ظالم يزرع الخوف والرعب بين أبناء الأمة، ويسرق ثرواتهم، ويستعبدهم، ويُحقر من كرامتهم، ويقرب البعض، ويُبعد الآخر، ليسهل له التحكم في الجميع!

وفي الحديث أيضاً سرعة معالجة الهنات والشرور والفساد الذي قد يقع قبل أن يستشري؛ فيُفرق الأمة، ومعالجة الفسدة بأشد العقوبة، حفاظاً على وحدة الأمة وتماسكها وحقوقها.

(1) [صحيح مسلم/ 1854]

"سَأَلَ سَلَمَةُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓالِهِوَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَلَيْنَا أُمَرَاءُ يَسْأَلُونَا حَقَّهُمْ وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا فَمَا تَأْمُرُنَا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ؟، ثُمَّ سَأَلَهُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ؟، ثُمَّ سَأَلَهُ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ، فَجَذَبَهُ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، وَقَالَ: **اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ** "(1)

عن عبد الله بن مسعود قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓالِهِوَسَلَّمَ: " **إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً وَأُمُورًا تُنْكِرُونَهَا، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟، قَالَ: أَدُّوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ وَسَلُوا اللَّهَ حَقَّكُمْ** "(2)

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓالِهِوَسَلَّمَ قَالَ: "**مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً** "(3)

وهذه الأحاديث الثلاثة تدور حول معنى واحد تقريباً:

وهو السمع والطاعة – ولا شك في المعروف – من الأمير الذي له شرعية حقيقية، فإن صدر منه في نفسه بعض الأمور المخالفة، أو صدر منه في حق بعض الأمة بعض الأثرة، فلا يعني ذلك خلع يد الطاعة بالكلية، فوقوع الأخطاء من البشر أمر حتمي، وليس هناك أحد بمعصوم إلا النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓالِهِوَسَلَّمَ - بما عصمه الله بالوحي – ولو كان كل خطأ يؤدي إلى ثورة وخلع للأمراء استحال أن ينتظم في أمر الحكم أحد كائناً من كان..

على أن بعض الفقهاء أخذوا من هذه الأحاديث وغيرها عقيدة عدم تكفير مرتكب الكبيرة – وهي صحيحة بالعموم – ولكن تم توظيفها لفتح باب الفجور والفسوق والعصيان لأمراء الجور، وأصبح المقصود بها ضمناً "حماية السلاطين".. كما أقاموا الحصن الثاني لحمايتهم بعقيدة الجبر، والزعم بأنهم

---

(1) [صحيح مسلم/1848]

(2) [صحيح البخاري/ 7052]

(3) [صحيح البخاري/ 7054]

قدر إلهي على الأرض لا راد له، والمعترض عليه معترض على قضاء الله، ثم توسعت هذه العقيدة بعد لعامة الناس، حتى فشت في بعضهم التصورات المنحرفة تحت عنوان: "الإيمان بالقدر"!

والحديث يُبين من جانب آخر أهمية التعافي والتسامح بين المسلمين على بعض الأثرة هنا أو هناك، أو بعض الأخطاء الغير مقصودة أو المقصودة؛ لحفظ وحدة الأمة، وإيثار الصبر على بعض المكاره، وعدم الطمع في إيجاد من نوافقه بنسبة مائة بالمائة في كل شيء، فكانت توجيهات لأدب "إدارة الخلاف"، وكانت "الواقعية السياسية" من أجل قيام أمر الأمة، وعدم مفارقتها، والعمل بكل وسيلة على إجماع أمرها، وتمسكها هي بأمرها الجامع الذي منها خرج بالشورى قراراً وتنفيذاً ورقابة، وإليها يعود بالمصالح العامة لعموم أفرادها – وليس هناك شيء من مصلحة يختص به أجير الأمة وخادمها "أمير التنفيذ" – فمن يفارقها لعصبية أو هوى أو طمع يموت على شيء من الجاهلية.. حيث الأمة هي "الحاكم"، والخادم الأجير الأمير هو "المحكوم" الذي ينفذ قراراتها.

ومن يفارق أمير العدل البر التقي إلى الظلم والعدوان والبغي، فيموت على ذلك فهو على جاهلية أيضاً.(1)

إلا أنه على الجانب الآخر الذي يضبط حدود هذه الأخطاء والمنكرات التي قد تصدر عن بعض الأمراء، نجد أنه لا شرعية لباطل أبداً، وعلى المسلمين أن يراقبوا قيام أمر الدين في كل صغيرة وكبيرة، وأن يطالب المظلوم بحقه، وأن يُنتصر من الباغي، وأن يُؤخذ على يد الظالم كائناً من كان بكل وسيلة مشروعة – كما جاء في الأحاديث الأخرى – مع إنكار حظوظ النفس..

والتفرقة بين "حالة الاستقرار" والقيادة في الحالة الطبيعية في حالة السلم، وتدبير شؤون الأمة وقضاياها، والتي تؤصل إلى ضبط جميع الأمور على أحسن صور الرشد، وبين "حالة الحرب" التي

---

(1) عن عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: "مَن مَات وليس له إمامٌ مَات مِيتة جاهلية، إذا كان الإمام عَدلاً برّاً تَقيّاً" [مسند زيد/ 1 :322]

تتطلب فيها النجدة والطاعة العامة – على بعض الهنات أو الأثرة – لأن الحالة تتطلب دفع العدو أولاً، دون إحداث إرباك ولو كان لصاحب حق.

فنجد التوازن بين "التعافي والتسامح والتغاضي" عن بعض الأخطاء حتى لا يتحول الأمر إلى فوضى، ونجد كذلك "المراقبة والمحاسبة وحفظ الحقوق" حتى لا يتحول الأمر إلى فجور وظلم وعدوان.

ومتى وجدنا "التوازن والاعتدال" في التصور والفكر والسلوك، عرفنا أنه الحق بإذن الله.

***

تاسعاً: اشتراط الكفر المخرج من الملة لمنازعة أولي الأمر

يَستشهد بعض من يؤصل للملكية الوراثية، والاستبداد، والطغيان، والظلم بحديث "وألا ننازع الأمر أهله" بزعم عدم الفتنة، واتباع السنة ! وفي هذه السطور – إن شاء الله – سنناقش طرفاً من هذا الحديث الشريف.

جاء في صحيح البخاري عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "**قَالَ: دَعَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَبَايَعْنَاهُ، فَقَالَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا: أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةً عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ** "[(1)]

ومن طريق آخر: "عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: " **بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، وَأَنْ نَقُومَ أَوْ نَقُولَ بِالْحَقِّ حَيْثُمَا كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ** "[(2)]

الفهم المنحرف لهذا الحديث:

لقد فُهم هذا الحديث – عند البعض – على هذا النحو:

(1) الطاعة المطلقة لأولي الأمر، وإن ظلموا، وبغوا، وارتكبوا الفواحش، والكبائر، واستأثروا بالأموال.

(2) إن المنازعة لهم إنما تكون فقط عند "الكفر البواح" أي: الكفر المُخرج من الملة.

---

(1) [صحيح البخاري/ 7056]

(2) [صحيح البخاري/ 7199، ومسلم/ 1842]

(3) إن مفهوم المنازعة يعني حصراً القتال.

(4) إنه حتى في حال كفرهم المُخرج من الملة، فلا يجب الخروج عليهم لما في ذلك من فتنة ! واحتمال الفشل، فهذا إلقاء للنفس في التهلكة.

وهذا التأصيل المنحرف للفهم القاصر للحديث.. جعل من الحاكم كأنه رب أو نصف إله! وهو كل شيء في الأمة، والجميع خدم تحت قدمه! يسمعوا له ويطيعوا بزعم أن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ قال ذلك، وحاشاه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ..

وهذا الفهم - والذي صارت إليه جماعة من الأمة بعد عهد الراشدين - إنما هو سُنة أهل الكتاب الذين كانوا يرون في الملوك أنهم يحكمون باسم الحق الإلهي المقدس، وإنهم ظل الله في الأرض، وإنه لا راد لحكمهم، ولا محاسب لهم على أعمالهم، وانتقل إلينا هذا الشر، وتأصل في عهد الملك العضوض.

بل لقد جعلوا فهمهم المنحرف لهذا الحديث عقيدة ! ونسبوها إلى أهل السنة والجماعة، وزعموا أن الخارج عنها هو المبتدع ! فأنى يؤفكون عن الحق؟!

***

فكيف إذن نفهم هذا الحديث، وما هي مناسبته، وما معنى الكفر البواح؟

هناك طريقين لفهم الحديث:

الأول: ندرسه كأنه نسيج وحده، فريد في بابه.

الثاني: نفهمه بمجموع الأحاديث الأخرى الواردة في هذا الباب.

وسنسلك كل من الطريقين في الدراسة إن شاء الله..

الطريق الأول:

راوي هذا الحديث هو الصحابي الجليل عُبادة بن الصامت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقد روى الحديث في سياق إنكاره المنكر الذي رآه بالشام..

مناسبة الحديث:

جاء في مسند الشاشي: "عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ، مَرَّتْ عَلَيْهِ قِطَارَةٌ وَهُوَ بِالشَّامِ تَحْمِلُ الْخَمْرَ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ؟ أَزَيْتٌ؟ قِيلَ: لا بَلْ خَمْرٌ تُبَاعُ لِفُلانٍ، فَأَخَذَ شَفْرَةً مِنَ السُّوقِ فَقَامَ إِلَيْهَا وَلَمْ يَذَرْ مِنْهَا رَاوِيَةً إِلا بَقَرَهَا، وَأَبُو هُرَيْرَةَ إِذْ ذَاكَ بِالشَّامِ فَأَرْسَلَ فُلانٌ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ: أَلا تُمْسِكُ عَنَّا أَخَاكَ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ: إِمَّا بِالْغَدَوَاتِ فَيَغْدُو إِلَى السُّوقِ فَيُفْسِدُ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ مَتَاجِرَهُمْ، وَإِمَّا بِالْعَشِيِّ فَيَقْعُدُ بِالْمَسْجِدِ لَيْسَ لَهُ عَمَلٌ إِلا شَتْمُ أَعْرَاضِنَا وَعَيْبُنَا فَأَمْسِكْ عَنَّا أَخَاكَ، فَأَقْبَلَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَمْشِي حَتَّى دَخَلَ عَلَى عُبَادَةَ، فَقَالَ: يَا عُبَادَةُ مَا لَكَ وَلِمُعَاوِيَةَ؟ ذَرْهُ وَمَا حَمَلَ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: {تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ}

قَالَ: "**يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، لَمْ تَكُنْ مَعَنَا إِذْ بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؟ بَايَعْنَاهُ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي النَّشَاطِ وَالْكَسَلِ، وَعَلَى النَّفَقَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ، وَعَلَى الأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَأَنْ نَقُولَ فِي اللَّهِ لا تَأْخُذُنَا فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لائِمٍ، وَعَلَى أَنْ نَنْصُرَهُ إِذَا قَدِمَ عَلَيْنَا يَثْرِبَ فَنَمْنَعَهُ مَا نَمْنَعُ مِنْهُ أَنْفُسَنَا وَأَزْوَاجَنَا وَأَهْلَنَا وَلَنَا الْجَنَّةُ، وَمَنْ وَفَّى وَفَّى اللَّهُ لَهُ الْجَنَّةَ بِمَا بَايَعَ عَلَيْهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ** "،

فَلا يُكَلِّمُهُ أَبُو هُرَيْرَةَ بِشَيْءٍ، فَكَتَبَ فُلانٌ إِلَى عُثْمَانَ بِالْمَدِينَةِ أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ قَدْ أَفْسَدَ عَلَيَّ الشَّامَ وَأَهْلَهُ، فَإِمَّا أَنْ يَكُفَّ عَنَّا عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ، وَإِمَّا أَنْ أُخَلِّيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّامِ، فَكَتَبَ عُثْمَانُ إِلَى فُلانٍ أَدْخِلْهُ إِلَى دَارِهِ مِنَ الْمَدِينَةِ، فَبَعَثَ بِهِ فُلانٌ حَتَّى قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَدَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ الدَّارَ وَلَيْسَ فِيهَا إِلا رَجُلٌ مِنَ السَّابِقِينَ بِعَيْنِهِ وَمِنَ التَّابِعِينَ الَّذِينَ أَدْرَكُوا الْقَوْمَ مُتَوَافِرِينَ فَلَمْ يَهُمَّ عُثْمَانُ بِهِ إِلا وَهُوَ قَاعِدٌ فِي جَانِبِ

الدَّارِ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: مَا لَنَا وَلَكَ يَا عُبَادَةُ؟ فَقَامَ عُبَادَةُ قَائِمًا وَانْتَصَبَ لَهُمْ فِي الدَّارِ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَبَا الْقَاسِمِ، يَقُولُ:

" **سَيَلِي أُمُورَكُمْ مِنْ بَعْدِي رِجَالٌ يُعَرِّفُونَكُمْ مَا تُنْكِرُونَ وَيُنْكِرُونَ عَلَيْكُمْ مَا تَعْرِفُونَ، فَلا طَاعَةَ لِمَنْ عَصَى اللَّهَ، فَلا تَضِلُّوا بِرَبِّكُمْ** "، فَوَالَّذِي نَفْسُ عُبَادَةَ بِيَدِهِ، إِنَّ فُلانًا لَمِنْ أُولَئِكَ فَمَا رَاجَعَهُ عُثْمَانُ بِحَرْفٍ "(1)

وفي مسند الإمام أحمد:

"عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُبَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، فَقَالَ عُبَادَةُ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، إِنَّكَ لَمْ تَكُنْ مَعَنَا إِذْ بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِنَّا..

"**بَايَعْنَاهُ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي النَّشَاطِ وَالْكَسَلِ، وَعَلَى النَّفَقَةِ فِي الْيُسْرِ وَالْعُسْرِ، وَعَلَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَعَلَى أَنْ نَقُولَ فِي اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَلَا نَخَافَ لَوْمَةَ لَائِمٍ فِيهِ، وَعَلَى أَنْ نَنْصُرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَدِمَ عَلَيْنَا يَثْرِبَ، فَنَمْنَعُهُ مِمَّا نَمْنَعُ مِنْهُ أَنْفُسَنَا وَأَزْوَاجَنَا وَأَبْنَاءَنَا وَلَنَا الْجَنَّةُ، فَهَذِهِ بَيْعَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الَّتِي بَايَعْنَا عَلَيْهَا، فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ أَوْفَى بِمَا بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ، وَفَّى اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِمَا بَايَعَ عَلَيْهِ نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ**

فَكَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ: أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ قَدْ أَفْسَدَ عَلَيَّ الشَّامَ وَأَهْلَهُ، فَإِمَّا تُكِنُّ إِلَيْكَ عُبَادَةَ، وَإِمَّا أُخَلِّي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّامِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ رَحِّلْ عُبَادَةَ حَتَّى تُرْجِعَهُ إِلَى دَارِهِ مِنَ الْمَدِينَةِ، فَبَعَثَ بِعُبَادَةَ حَتَّى قَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَدَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ فِي الدَّارِ، وَلَيْسَ فِي الدَّارِ غَيْرُ رَجُلٍ مِنَ السَّابِقِينَ أَوْ مِنَ التَّابِعِينَ، قَدْ أَدْرَكَ الْقَوْمَ، فَلَمْ يَفْجَأْ عُثْمَانُ إِلَّا وَهُوَ قَاعِدٌ فِي جَنْبِ الدَّارِ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ، مَا لَنَا وَلَكَ؟ فَقَامَ عُبَادَةُ بَيْنَ ظَهْرَيِ النَّاسِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ

(1) [مسند الشاشي، المتوفى (335 هـ) / 1258، إسناده حسن]

أَبَا الْقَاسِمِ مُحَمَّدًا صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ يَقُولُ: "**إِنَّهُ سَيَلِي أُمُورَكُمْ بَعْدِي رِجَالٌ يُعَرِّفُونَكُمْ مَا تُنْكِرُونَ، وَيُنْكِرُونَ عَلَيْكُمْ مَا تَعْرِفُونَ، فَلَا طَاعَةَ لِمَنْ عَصَى اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَلَا تَعْتَلُّوا بِرَبِّكُمْ** "(1)

وفي البحر الزخار: عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَرَّتْ عَلَيْهِ أَحْمِرَةٌ، وَهُوَ بِالشَّامِ تَحْمِلُ الْخَمْرَ فَأَخَذَ شَفْرَةً مِنَ السُّوقِ، وَقَامَ إِلَيْهَا حَتَّى شَقَّقَهَا، ثُمَّ قَالَ: "**بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي النَّشَاطِ وَالْكَسَلِ، وَعَلَى الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ، وَعَلَى الأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَعَلَى أَنْ نَقُولَ فِي اللَّهِ لا تَأْخُذُنَا فِيهِ لَوْمَةُ لائِمٍ، وَعَلَى أَنْ نَنْصُرَ، أَحْسَبُهُ قَالَ: الْمَظْلُومَ، وَنَمْنَعَ مِنْهُ مَا نَمْنَعُ مِنْهُ أَنْفُسَنَا، وَأَبْنَاءَنَا هَذَا مَا بَايَعَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ**"(2)

فهو في هذه الرواية يتحدث عن البيعة التي بايعها للنبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ فقال: "**بَايَعْنَاهُ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي النَّشَاطِ وَالْكَسَلِ، وَعَلَى النَّفَقَةِ فِي الْيُسْرِ وَالْعُسْرِ، وَعَلَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَعَلَى أَنْ نَقُولَ فِي اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَلَا نَخَافَ لَوْمَةَ لَائِمٍ فِيهِ**" فهو ذكر البيعة عند رؤية المنكر، ولم يفهم منها رضوان الله عليه، ما فهمه من يُؤصل لعبادة الظالمين – والعياذ بالله – وأردف كلامه في النهاية بحديث يرفعه إلى النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ: "**إِنَّهُ سَيَلِي أُمُورَكُمْ بَعْدِي رِجَالٌ يُعَرِّفُونَكُمْ مَا تُنْكِرُونَ، وَيُنْكِرُونَ عَلَيْكُمْ مَا تَعْرِفُونَ، فَلَا طَاعَةَ لِمَنْ عَصَى اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَلَا تَعْتَلُّوا بِرَبِّكُمْ**" فهذا هو حال وسيرة الصحابي الذي روى الحديث.

***

ونلفت النظر أيضاً إلى أن عُبادة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ شهد بيعة العقبة الأولى والثانية والرضوان، وكانت بيعة العقبة الأولى يُقال لها "بيعة النساء" إشارة لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئاً وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ﴾ الآية..

(1) [مسند أحمد/ 22262، المستدرك على الصحيحين/ (3 : 354)]

(2) [مسند البزار/ 2731]

وأما بيعة العقبة الثانية وهي بيعة الحرب، وهذه هي التي جاء فيها "ألا ننازع الأمر أهله" فلعلها تكون خاصة بأمور الحرب، وما يجب فيها من طاعة القيادة، وعدم الاعتراض والتنازع وقت الحرب، وهذا ما تؤكده الروايتين للإمام أحمد في مسنده:

بيعة النساء:

"عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: كُنْتُ فِيمَنْ حَضَرَ الْعَقَبَةَ الْأُولَى، وَكُنَّا اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا، " فَبَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى **بَيْعَةِ النِّسَاءِ**، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تُفْتَرَضَ الْحَرْبُ عَلَى: **أَنْ لَا نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا نَسْرِقَ، وَلَا نَزْنِيَ، وَلَا نَقْتُلَ أَوْلَادَنَا، وَلَا نَأْتِيَ بِبُهْتَانٍ نَفْتَرِهِ بَيْنَ أَيْدِينَا وَأَرْجُلِنَا، وَلَا نَعْصِيَهُ فِي مَعْرُوفٍ، فَإِنْ وَفَّيْتُمْ، فَلَكُمْ الْجَنَّةُ، وَإِنْ غَشِيتُمْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَأَمْرُكُمْ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَكُمْ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَكُمْ** "[1]

فهذه بيعة توضح عقيدة التوحيد، والتزام الأخلاق والآداب الإسلامية، والطاعة في المعروف، وذكر الجزاء الأخروي..

وسبحان الله! أن نقول لنبي الله: "ولا نعصيه في معروف" فالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لا يأمر إلا بالمعروف، بل هو السراج المنير، والهادي – بإذن الله – إلى الصراط المستقيم، ولكنه التأكيد على التزام المعروف والطاعة فيه فيمن هو دون النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وبيان للمسؤولية، والتمحيص في اتباع المعروف، وليست الطاعة مطلقة أو في معصية والعياذ بالله.

بيعة الحرب:

"عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَكَانَ أَحَدَ النُّقَبَاءِ، قَالَ: "بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ **بَيْعَةَ الْحَرْبِ**، وَكَانَ عُبَادَةُ مِنَ الِاثْنَيْ عَشَرَ الَّذِينَ بَايَعُوا فِي الْعَقَبَةِ الْأُولَى عَلَى بَيْعَةِ النِّسَاءِ:

---

(1) [مسند أحمد/ 22247]

فِي السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي عُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَمَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَلَا نُنَازِعُ فِي الْأَمْرِ أَهْلَهُ، وَأَنْ نَقُولَ بِالْحَقِّ حَيْثُمَا كُنَّا لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ"[1]

فهذه بيعة من يستعد لخوض الحرب دفاعاً عن الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ، وعن دينه وفيها السمع والطاعة في المنشط والمكره، والعسر واليسر.. وطاعة القيادة، وعدم الاختلاف والتنازع، وقول الحق، والعمل به، والقيام به، لا نخشى أحداً إلا الله.

ففي البيعة الأولى "لا نعصيه في معروف" وفي البيعة الثانية "أن لا ننازع الأمر أهله".

***

وبالعودة إلى رواية البخاري ومسلم:

فالبيعة إنما كانت لرسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ وفيها:

(السمع والطاعة للنبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وأثرة علينا)

(وأن لا ننازع الأمر أهله)

وهناك زيادات مثل: "إلا أن تروا كفراً بواحاً"، و"لا تنازع الأمر وإن رأيته أنه لك".

وفي الرواية الثانية في صحيح البخاري: "**وَأَنْ نَقُومَ أَوْ نَقُولَ بِالْحَقِّ حَيْثُمَا كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ**"

فرُوي الحديث مرة: "بعدم المنازعة إلا عند رؤية الكفر البواح"، ومرة "بعدم المنازعة مع قول الحق حيثما كنا".

---

(1) [مسند أحمد/ 22191]

وهناك من يعتبر قوله: "إلا أن تروا كفراً بواحاً" زيادة لعلها من تصرفات الرواة لإحكام الحديث، فجاء في مسند الإمام أحمد: "**بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِۦوَسَلَّمَ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ، وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَلَا نُنَازِعُ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، نَقُولُ بِالْحَقِّ حَيْثُمَا كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ** " قَالَ سُفْيَانُ: زَادَ بَعْضُ النَّاسِ مَا لَمْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا"(1)

فما معنى الكفر البواح؟

جاء في رواية للإمام أحمد:

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِۦوَسَلَّمَ: " **عَلَيْكَ السَّمْعَ وَالطَّاعَةَ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَمَنْشَطِكَ وَمَكْرَهِكَ وَأَثَرَةٍ عَلَيْكَ، وَلَا تُنَازِعْ الْأَمْرَ أَهْلَهُ وَإِنْ رَأَيْتَ أَنَّ لَكَ** "، وعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِۦوَسَلَّمَ مِثْلَ ذَلِكَ، قَالَ: " **مَا لَمْ يَأْمُرُوكَ بِإِثْمٍ بَوَاحًا** "(2)

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِۦوَسَلَّمَ: " **عَلَيْكَ بِالطَّاعَةِ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَأَثَرَةٍ عَلَيْكَ، وَأَنْ لا تُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ إِلا أَنْ يَأْمُرُوكَ بِالْكُفْرِ صُرَاحًا** "، **وَقَالَ غَيْرُ يَحْيَى: " أَنْ يَأْمُرُوكَ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ**"(3)

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِۦوَسَلَّمَ: " **عَلَيْكَ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَمَنْشَطِكَ وَمَكْرَهِكَ، وَأَثَرَةٍ عَلَيْكَ، وَلا تُنَازِعِ الأَمْرَ أَهْلَهُ، وَإِنْ رَأَيْتَ أَنَّهُ لَكَ "، قَالَ عُمَيْرٌ: فَحَدَّثَنِي خُضَيْرٌ، أَوْ حُضَيْرٌ السُّلَمِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِۦوَسَلَّمَ وَزَادَ " إِلا أَنْ يَأْمُرَكَ بِإِثْمٍ بَوَاحًا عِنْدَكَ تَأْوِيلُهُ مِنَ الْكِتَابِ**"(4)

---

(1) [مسند أحمد/ 22170]

(2) [مسند أحمد/ 22228]

(3) [مسند البزار/ 2698]

(4) [مسند الشاميين للطبراني/ 225]

فالكفر البواح إنما هو: "الإثم البواح" كما في رواية أحمد والطبراني، أو "المعصية البواح" كما في مسند البزار، هذا على فرض أن لفظ "الكفر البواح" من أصل الحديث.

فهو إذن ليس الكفر المُخرج من الملة، وإنما هو المعصية البواح التي تَظهر ويُستعلن بها.. فيجب عند ذلك الإنكار، كما ورد في خاتمة الحديث بطرقه المختلفة: "نقول الحق حيثما كنا"، "نأمر بالمعروف وننهى عن المنكر".. وكما فعل عُبادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ واحتجاجه بهذه البيعة عند إنكار ما رآه من المنكر، ولم يذكر في قضية إنكاره للمنكر الكفر المُخرج من الملة، فهو يتحدث عن إثم بيع الخمر فقط، وبذلك ينقطع الجدل في هذه القضية، وتأكد كونها حديث عن المعاصي بشكل عام لا حديث عن كفر شخص الحاكم.

***

ولنأخذ لفظ "الكفر البواح" على عمومه بلا تخصيص أو بيان:

إن قوله: "إلا أن تروا كفراً بواحاً" لم يتحدث فيه عن شخص الحاكم، فقد يكون الحاكم على دين وخلق، ولكنه مغفل أرعن، يُتلاعب به.. إنما المقصد رؤية الكفر البواح في الحياة بصرف النظر عن شخص الحاكم وتدينه، فالقضية هي منع الاعتداء على حرمات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أياً كان مصدره..

فإن ظهر الكفر البواح – سواء على تفسير الكفر بأنه الناقل عن الملة أو المعاصي البواح أو كفر نعم الله – فلا بد إذن من إعادة الأمور إلى نصابها؛ وإلى الحق والعدل الذي جاءت به الرسالة الإسلامية.

***

وأما عدم منازعة الأمر أهله.. فهو يؤكد الحقيقة التي يدور عليها أمر البيعة، ويدل عليها سيرة الصحابي راوي الحديث، وهي أن الأمر والإمارة يجب أن تكون بيد أهلها المؤهلين لها، والمتبِعين فيها لسنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وخلفاء له فيما أمر به، لديهم من القدرة والأمانة ما يؤهلهم لهذا

المنصب، وحث رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ على عدم الطمع في هذا المنصب؛ منعاً لاستئثار بمال أو سلطة، فجاء في لفظ آخر للحديث: " **وَلا تُنَازِعِ الأَمْرَ أَهْلَهَ، وَإِنْ رَأَيْتَ أَنَّهَ لَكَ** " فلا تنازع الأمر أهله طالما أن الأمر حقاً بيد أهله الذين يقومون بحقه.. على الوجه الذي يريده الله ورسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ، وإن رأيت أنك أهلاً له، فلا تتطلب الإمارة خوفاً من الطمع فيها، أو المنافسة عليها.

ففرق بين الطمع في منصب أو إمارة، وبين إنكار المنكر الظاهر في الأمة أو في نظام الحكم، وهذا بالضبط ما فهمه الصحابي عُبادة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، فهو لم يطلب الأمر لنفسه، وإنما أنكر المنكر، فقام بالمهمة المنوطة بكل مسلم وهي: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقول الحق حيثما كنا لا نخشى في الله لومة لائم، ولا بطش حاكم.

هذه هي محاولة فهم الحديث كأنه نسيج وحده فريد في بابه، وإنا نجد - ولله الحمد - بعد جمع روايات الحديث ومناسبته أنه يُفسر نفسه بنفسه، ومحكم في دلالاته لمن يتأمل.

***

الطريق الثاني:

وهو ذكر جملة من الأحاديث الأخرى الواردة في هذا الباب، حتى لا يتوهم مسلم في دين الله ما ليس منه، أو يفتنه الذين لا يفقهون!

ونبدأ بالمؤهلين لولاية الأمور:

جاء في صحيح البخاري: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: "**بَيْنَمَا النَّبِيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ القَوْمَ جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟ فَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ يُحَدِّثُ، فَقَالَ بَعْضُ القَوْمِ: سَمِعَ مَا قَالَ، فَكَرِهَ مَا قَالَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ لَمْ يَسْمَعْ، حَتَّى إِذَا قَضَى حَدِيثَهُ، قَالَ: أَيْنَ أُرَاهُ السَّائِلُ عَنِ**

السَّاعَةِ؟ قَالَ: هَا أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَإِذَا ضُيِّعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ، قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟ قَالَ: إِذَا وُسِّدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ "(1)

فجعل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إسناد الأمر لغير أهله أمر عظيم فيه ضياع للأمانة، كأنه انتظار للساعة.. كناية عن حدث عظيم، فيه ساعة انهيار الأمم والحضارات، فأمر المسلمين وأمور الأمة يجب أن تُسند إلى أهلها من أهل الكفاية والقدرة والعلم والأمانة الذين يظهر بلاؤهم وعملهم وكفايتهم للأمة، وليس عن طريق محاباة أو وراثة، فليس في الإسلام دماء ملكية وأخرى للعبيد.. فالجميع سواء أمام الله، لا فرق بين أحد إلا بالتقوى.

وعَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ حِينَ بَعَثَنِي إِلَى الشَّامِ: يَا يَزِيدُ، إِنَّ لَكَ قَرَابَةً عَسَيْتَ أَنْ تُؤْثِرَهُمْ بِالْإِمَارَةِ، وَذَلِكَ أَكْبَرُ مَا أَخَافُ عَلَيْكَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " **مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا، فَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ أَحَدًا مُحَابَاةً، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا، حَتَّى يُدْخِلَهُ جَهَنَّمَ، وَمَنْ أَعْطَى أَحَدًا حِمَى اللَّهِ، فَقَدْ انْتَهَكَ فِي حِمَى اللَّهِ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ، أَوْ قَالَ: تَبَرَّأَتْ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ** "(2)

وأما صفات المؤهلين لولاية الأمور، فقد جاءت في سورة الشورى:

قال تعالى: ﴿فَمَا أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَمَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ٣٦ وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ٣٧ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ٣٨ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ٣٩ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۖ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ٤٠ وَلَمَنِ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ٤١ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ

(1) [صحيح البخاري/ 59]

(2) [مسند أحمد/ 22]

النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ۚ أُولَـٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٤٢﴾ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾

فهم على ربهم يتوكلون، ويُزهدهم ربهم في متاع الدنيا، منعاً للحرص والمنافسة عليها، ويجتنبون كبائر الإثم والفواحش، ويغفرون عند الغضب فلديهم الثبات اللازم لأمور الحكم، وهم قبل ذلك قد استجابوا لربهم واتبعوا أمر رسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ فأقاموا الصلاة، ولا يستبدون برأيهم فهو شورى، ثم هم بعد ذلك ينفقون مما رزقهم الله، فجاء أمر الشورى بين الصلاة والزكاة، وهم أهل نصرة عند ظهور البغي في أي صوره، ثم هم بعد القدرة على النصرة أهل عفو وتسامح، وهم قوة على الذين يظلمون الناس، ويبغون في الأرض بغير الحق، ثم هم بعد انتصارهم أهل صبر وغفران، وكل ذلك من عزم الأمور، واعتدالها، واستقامتها.. التي يقوم أولو الأمر بها.

وقال تعالى لنبيه إبراهيم عَلَيْهِٱلسَّلَامُ: ﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ فتساءل إبراهيم و ﴿قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي ۖ﴾ فكان الجواب ﴿قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ [سورة البقرة] فالنسب والدماء لا تُغني من الحق شيئاً، وإنْ كان من نسل أبي الأنبياء إبراهيم عَلَيْهِٱلسَّلَامُ، وإنَّ الظالمين لا يحق لهم الإمامة، بل يجب جهادهم ومقاومتهم والبراءة منهم، فلا إمامة لظالم لا في دين ولا في دنيا.

***

وأما ما جاء من الأحاديث التي تمنع الاستئثار بالمال:

عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: "اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ يُقَالُ لَهُ ابْنُ الْأُتْبِيَّةِ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أُهْدِيَ لِي، قَالَ: **فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ بَيْتِ أُمِّهِ، فَيَنْظُرَ يُهْدَى لَهُ أَمْ لَا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ أَوْ بَقَرَةً لَهَا خُوَارٌ أَوْ شَاةً تَيْعَرُ، ثُمَّ رَفَعَ بِيَدِهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَةَ إِبْطَيْهِ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ ثَلَاثًا**"(1)

(1) [صحيح البخاري/ 2597]

وعَنْ خَوْلَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **" إِنَّ رِجَالًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ** "(1)

وعن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: **" لَا يَحِلُّ لِلْخَلِيفَةِ مِنْ مَالِ اللَّهِ إِلَّا قَصْعَتَانِ: قَصْعَةٌ يَأْكُلُهَا هُوَ وَأَهْلُهُ، وَقَصْعَةٌ يَضَعُهَا بَيْنَ يَدَيِ النَّاسِ** "(2)

وعَنْ الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **"مَنْ كَانَ لَنَا عَامِلًا فَلْيَكْتَسِبْ زَوْجَةً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ خَادِمٌ فَلْيَكْتَسِبْ خَادِمًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكَنٌ فَلْيَكْتَسِبْ مَسْكَنًا**، قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أُخْبِرْتُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **مَنِ اتَّخَذَ غَيْرَ ذَلِكَ فَهُوَ غَالٌّ أَوْ سَارِقٌ** "(3)

وأما ما جاء من الأحاديث الأخرى التي تُوجب مقاومة الظلم والظالمين:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَن رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **" مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي، إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ، وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ، يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ، حَبَّةُ خَرْدَلٍ** "(4)

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **" تَكُونُ أُمَرَاءُ تَغْشَاهُمْ غَوَاشٍ، أَوْ حَوَاشٍ مِنَ النَّاسِ، يَظْلِمُونَ، وَيَكْذِبُونَ، فَمَنْ دَخَلَ عَلَيْهِمْ، فَصَدَّقَهُمْ بِكَذِبِهِمْ، وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَلَيْسَ مِنِّي، وَلَسْتُ مِنْهُ، وَمَنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِمْ وَيُصَدِّقْهُمْ بِكَذِبِهِمْ وَيُعِنْهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَهُوَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ** "(5)

---

(1) [صحيح البخاري/ 3118]

(2) [الأمالي/ 1732 | إسناد حسن، مسند أحمد/ 579]

(3) [سنن أبي داود/ 2945]

(4) [صحيح مسلم/ 52]

(5) [مسند أحمد/ 10808، إسناده متصل، رجاله ثقات]

و"قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقِ بَعْدَ أَنْ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ تَقْرَءُونَ هَذِهِ الْآيَةَ وَتَضَعُونَهَا عَلَى غَيْرِ مَوَاضِعِهَا ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ قَالَ: عَنْ خَالِدٍ، وَإِنَّا سَمِعْنَا النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ يَقُولُ: " **إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ**، وَقَالَ عَمْرٌو، عَنْ هُشَيْمٍ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ يَقُولُ: **مَا مِنْ قَوْمٍ يُعْمَلُ فِيهِمْ بِالْمَعَاصِي ثُمَّ يَقْدِرُونَ عَلَى أَنْ يُغَيِّرُوا ثُمَّ لَا يُغَيِّرُوا إِلَّا يُوشِكُ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ مِنْهُ بِعِقَابٍ**"[(1)]

وعَنْ يَحْيَي بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جَدَّتِي تُحَدِّثُ: أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ يَخْطُبُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهُوَ، يَقُولُ: "**وَلَوِ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا** "[(2)]

فولاية الأمر ليست إذن مسألة مطلقة إنما هي مقيدة بإقامة كتاب الله، وقيادة الأمة بما جاء في الكتاب من أمر ونهي. وليست كما صورها أصحاب الفهم المنحرف الذين صاروا على سنن أهل الكتاب وسنن الفرس والروم في النظر إلى الملوك والحكام قبل قيام الثورات الأوربية.

***

فالخلاصة إذن:

- **ليس في الإسلام طاعة مطلقة لأحد، إنما هي طاعة في المعروف، وشرط السمع والطاعة إقامة كتاب الله، والعمل بما جاء فيه.**
- **يجب منازعة الأمر إذا ظهرت المعاصي البواح، فعند ظهورها وعدم العمل على دفعها من قِبل السلطة الحاكمة.. فقد أصبحت غير مؤهلة وغير شرعية، والمنازعة ليس معناها طلب الإمارة،**

(1) [سنن أبي داود/ 4338]

(2) [صحيح مسلم/ 1840]

إنما معناها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما فعل راوي الحديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

- **المنازعة لا تعني حصراً القتال، فآخر الدواء الكي - أو السيف - إنما يبدأ الأمر بإنكار المنكر وقول الحق لا نخشى في الله لومة لائم، أو باعتزال الظالمين وعدم الركون إليهم، أو بنزع الشرعية عنهم، أو بعزل أهل الحل والعقد للمنحرفين عن أمانة ولاية الأمور، أو قيام أهل الشورى بواجبهم، أو بإنكار العلماء في صورة إجماعية، أو بالعصيان المدني، أو بالمقاومة السلمية، أو أي صورة تحقق إعادة الحق إلى نصابه، فإن فشل كل ذلك فيجب مكافئة الواقع بوسائله المناسبة.**

- **وإن عدم القدرة على المواجهة لا يعني الاستسلام والركون إلى الطغاة، كما ألمح لذلك بعض من يَعبد الظالمين، إنما معناه إعداد العدة، وتَمَلّك أسباب القوة الضرورية لإزالة الباطل والظلم؛ فيظل المسلم في فاعلية دائمة، وليس كاهناً دجالاً للطغاة والبغاة والظالمين.**

***

وقد أدى الفهم المنحرف لهذا الحديث إلى غلو على الجانب الآخر، فلما ظن قوم أن الحديث معناه: عدم منازعة أولي الأمر وإن بغوا، وسرقوا، وظلموا، طالما أنهم لم يُظهروا "الكفر البواح" بمعنى (الخروج من الملة).. لما صدّقوا ذلك، وأرادوا تغيير المنكر، أداهم تأصيلهم إلى تكفير الحُكام عيناً، ثم تركوا ساحات تغيير المنكر إلى ساحات السجال والجدال حول شروط التكفير وموانعه، وأقوال العلماء فيه.. ثم نزلوا درجة إلى تكفير الحكومات والصف الأول من القيادات، ثم الصف الثاني، ثم الثالث حتى وصل الأمر بالسفهاء منهم إلى تكفير من يحمل جواز سفر أو هوية وطنية! فصرنا بين عبادة الظالمين أو تكفير المسلمين!

والصواب – فيما أرى –: ليس هو في "عبادة الظالمين" الذي يؤدي إلى استعباد الأمة، وضياع الغاية التي أُخرجت من أجلها، وانهيار دولتها وحضارتها.. وليس هو "تكفير المسلمين" سواء الحكام أو الحكومات أو الشعوب، فهذا أول طريق فشل أي مشروع تغيير..

إنما هو: **مقاومة الظلم والظالمين.. دون ولايتهم ومتابعتهم، ودون تكفيرهم.**[1]

***

إنَّ رسالة الإسلام هي رسالة العدل والرحمة، وإحقاق الحق، وليس فيها السكوت على باطل، أو الطاعة لظالم، أو الاستسلام لبغي، ليس فيها عبادة الحكام، وليس فيها الخروج الغاشم الظالم عليهم..

بل فيها الدوران مع الكتاب حيث دار، ومنع استبداد الحكام، أو استئثارهم بمال أو منصب، أو توريث لحكم، ومحاسبتهم على الصغيرة قبل الكبيرة، فإذا هم أقاموا الحق والعدل.. فلهم السمع والطاعة والأثرة علينا، وإن لم يفعلوا أجبرناهم بكل وسيلة مشروعة على إقامة هذا الحق والعدل، بلا طمع في منصب، أو رغبة في متاع الدنيا، أو طلب شيء لأنفسنا؛ فما استقاموا لنا.. استقمنا لهم، وإن اعوجوا قومناهم تقويم القدح.

وإنَّ الفتنة كل الفتنة في ترك الظلم ينخر في جسد الأمة، وترك الظالمين والمنافقين يتولون أمور المسلمين؛ فيتخذون كتاب الله دغلاً، وماله دُولة بينهم، وعباد الله خولاً – عبيداً – لهم.

***

(1) راجع – إن شئت – بحث: الفئة الباغية.

عاشراً: اعتبار السلطان ظل الله.. وبدعة الحكم الثيوقراطي

"عِبادةُ الظالمين" بدعة خطيرة تلبس بها أقوام من أهل الإسلام! ولكن هذه البدعة لم يتلبسوا بها لعلة في فهم الإسلام أو استشكال أمر عليهم.. فالإسلام دين الحرية؛ جاء ليحرر الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام..

فكيف يدعو إلى عبادة – أي عبادة – لغير الله، ثم هي بعد ذلك دعوة للظالمين؟!

لقد كان هؤلاء المبتدعة يرجون ما عند الملوك من (الشرف والرياسة والمال)، وكانوا يرون مصير القائلين بالحق مصلوبين على أعواد المشانق، فلا يقررون – كما هي الطبيعة السوية – إسقاط شرعية هذا الباطل والظلم، وإنما التماهي معه، والمسارعة فيه؛ فتكَون لديهم حالة مَرضية من الخوف الهستيري من الظالمين! وأصبحوا مفتونين بقوة الظالمين، وطغيانهم.. فأخرجوا – رغم انتمائهم للإسلام، وربما تدينهم كذلك! – حالة من "عبادة الطاغوت" وأصبحوا كالباباوات في عصور أوروبا المظلمة، يمارسون "محاكم التفتيش" ضد من يحاول أن يُسقط شرعية الطغاة أو باطلهم!

وقد وجد الطغاة والبغاة فيمن يعبدونهم – مع الله – أداة عظيمة لفتنة الناس عن دينها والتخلي عن كرامتها، واستلاب حريتها، وسرقة ثرواتها، فجعلوا هؤلاء المرضى على رؤوس الناس؛ ليكونوا دجاجلة لحكمهم الجبري، وليجعلوا لهم شرعية إسلامية! لا تأتي أبداً إلا على طريقة وتهوك يهود في: تحريف الكِلم عن مواضعه، والاستهانة بالمنكر والظلم، والاستكبار عن سماع الحق، والمسارعة في قتل أهل التقى، ثم يقولون: "سيُغفر لنا!"

***

تعريف كلمة "الحكم الثيوقراطي":

كلمة (ثيوقراطية) مكونة من كلمتين يونانيتين وهما: (Theos) وتعني الله أو الدين، و (Kratia) وتعني السلطة، فـ "الحكم الثيوقراطي" يعني اصطلاحاً: أن الملوك يستمدون شرعيتهم وسلطانهم من الله (إما مباشرة أو عن طريق الكاهن)، وهم فوق النقد والمحاسبة والعزل، ولهم حق السمع والطاعة المطلقة! لأنهم يتصرفون من منطلقات غيبية ليس للإنسان أن يُدركها أو يعترض عليها!

ويتم تقاسم وتزاوج السلطة فيه بين طبقة الملوك، وطبقة الكهنوت الديني التي تحتكر حق الحديث عن الدين وتفسيره، وفق أهوائهم، وأهواء الملوك، فطبقة تستبد بأرواح الجماهير وقلوبهم، وطبقة تستعبد أجسادهم ومقومات حياتهم.. ولقد جاء الإسلام ليُحرر الجميع من هذه العبودية، وتلك الأغلال.

والفرق بين هذا الحكم.. و(الشورى الإسلامية – الحكم الإسلامي) يعني:

إنَّ الأمة هي "مصدر السلطة" وهي تمنحها للأجير الأجدر والأصلح لإدارة شؤونها وخلافتها بالحق والعدل والرشد عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. و"المبادئ الإسلامية"، فوق الحاكم والمحكوم، ولها السيادة التامة، فـ(السلطة) للأمة، و(السيادة) للكتاب..

وهي بذلك تختلف أيضاً عن "**الديمقراطية الغربية**" التي تجعل (السلطة والسيادة) للشعب أو للأحزاب. وهي ضد "الثيوقراطية"، وانتهت أيضاً إلى سيطرة الشركات العملاقة على العقول والأبدان، تحت شعارات براقة من: الليبرالية، والسوق الحر، والحرية، وحقوق الإنسان...إلخ. وتم تسليع كل شيء لخدمة الشركات العملاقة التي صارت تتحكم في الحكومات والأحزاب! وتحتكر وسائل الإعلام، وأدوات التوجيه والتأثير، والنفوذ في كافة المؤسسات! كما اتخذت الدول الكبرى هذه الديمقراطية ذريعة للهيمنة الاقتصادية والسياسية على الدول الضعيفة. ولقد جاء الإسلام أيضاً ليُحرر الجميع من هذه العبودية، وتلك الأغلال.

وهذا الفصل لمناقشة حديث: "السلطان ظل الله في الأرض!" إذ يستخدمه الدجاجلة أيضاً في الدفاع عن أربابهم.

***

روايات الحديث:

أولاً: الروايات التي تُفسر معنى "سلطان الله" بأنه الحاكم أو أمير البلدة

في جامع الترمذي: عَنْ زِيَادِ بْنِ كُسَيْبٍ الْعَدَوِيِّ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي بَكْرَةَ تَحْتَ مِنْبَرِ ابْنِ عَامِرٍ، وَهُوَ يَخْطُبُ وَعَلَيْهِ ثِيَابٌ رِقَاقٌ، فَقَالَ أَبُو بِلَالٍ: انْظُرُوا إِلَى أَمِيرِنَا يَلْبَسُ ثِيَابَ الْفُسَّاقِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ: اسْكُتْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ يَقُولُ: "**مَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ أَهَانَهُ اللَّهُ**"، قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ(1)

وفي مسند أحمد: عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ يَقُولُ: "**مَنْ أَكْرَمَ سُلْطَانَ اللَّهِ فِي الدُّنْيَا، أَكْرَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللَّهِ فِي الدُّنْيَا، أَهَانَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**"(2)

وفي السنة لابن أبي عاصم: عَنْ زِيَادِ بْنِ كُسَيْبٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ يَقُولُ: "**السُّلْطَانُ ظِلُّ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، فَمَنْ أَكْرَمَهُ أَكْرَمَ اللَّهَ، وَمَنْ أَهَانَهُ أَهَانَهُ اللَّهُ**"(3)

وفي سنن البيهقي: عَنْ زِيَادِ بْنِ كُسَيْبٍ الْعَدَوِيِّ، قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ يَخْطُبُ النَّاسَ عَلَيْهِ ثِيَابٌ رَقِيقٌ مُرَجِّلٌ شَعْرَهُ، قَالَ: فَصَلَّى يَوْمًا ثُمَّ دَخَلَ، قَالَ: وَأَبُو بَكْرَةٍ جَالِسٌ إِلَى جَنْبِ الْمِنْبَرِ، فَقَالَ مِرْدَاسٌ

---

(1) [جامع الترمذي/ 2224]

(2) [مسند أحمد/ 19919]

(3) [السنة لابن أبي عاصم/ 1024]

أَبُو بِلالٍ: أَلا تَرَوْنَ إِلَى أَمِيرِ النَّاسِ وَسَيِّدِهِمْ يَلْبَسُ الرِّقَاقَ، وَيَتَشَبَّهُ بِالْفُسَّاقِ، فَسَمِعَهُ أَبُو بَكْرَةٍ، فَقَالَ لابْنِهِ الأُصَيْلِعِ: ادْعُ لِي أَبَا بِلالٍ، فَدَعَاهُ لَهُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرَةٍ: أَمَا إِنِّي قَدْ سَمِعْتُ مَقَالَتَكَ لِلأَمِيرِ آنِفًا، وَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:

" مَنْ أَكْرَمَ سُلْطَانَ اللَّهِ أَكْرَمَهُ اللَّهُ، وَمَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللَّهِ أَهَانَهُ اللَّهُ"(1)

وفي مسند أبي داود: عَنْ سَعْدِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ كُسَيْبٍ، قَالَ: خَرَجَ ابْنُ عَامِرٍ، فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ وَعَلَيْهِ ثِيَابٌ رِقَاقٌ، فَقَالَ أَبُو بِلالٍ: انْظُرُوا إِلَى أَمِيرِكُمْ يَلْبَسُ لِبَاسَ الْفُسَّاقِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ مِنْ تَحْتِ الْمِنْبَرِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:

" مَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللَّهِ، أَهَانَهُ اللَّهُ "(2)

الحكم على السند: إسناد ضعيف فيه (سعد بن أوس العدوي) وهو ضعيف الحديث، ضّعفه الذهبي، ويحيى بن معين، وما وثقه كثير أحد.

بينما قال فيه أبو حاتم الرازي: صالح. وأبو حاتم بن حبان: ذكره في الثقات. وابن حجر العسقلاني: صدوق له أغاليط.

وجميع طرق هذا الحديث تأتي من طريق: سعد بن أوس عن زياد بن كسيب عن نفيع بن مسروح "أبي بكرة"، وهو طريق ضعيف، لم ينجبر بأي طرق أخرى.

***

(1) [السنن الكبرى للبيهقي/ (8 : 162)]

(2) [مسند أبي داود/ 928]

ومن الروايات الأخرى للحديث:

في ذيل تاريخ بغداد: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "**السُّلْطَانُ ظِلُّ اللَّهِ فِي الأَرْضِ، يَأْوِي إِلَيْهِ الضَّعِيفُ، وَبِهِ يَنْتَصِرُ الْمَظْلُومُ، وَمَنْ أَكْرَمَ سُلْطَانَ اللَّهِ جَلَ جَلاُه فِي الدُّنْيَا أَكْرَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**"(1)

الحكم على السند: إسناد شديد الضعف فيه عبيد الله بن المبارك الدقاق، وهو متروك الحديث.

وفي فضيلة العادلين: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "**السُّلْطَانُ ظِلُّ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ مَنْ نَصَحَهُ هُدِيَ، وَمَنْ غَشَّهُ ضَلَّ** "(2)

الحكم على السند: إسناد شديد الضعف فيه يحيى بن ميمون القرشي، وهو متروك الحديث.

وفي سنن البيهقي: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**إِذَا مَرَرْتَ بِبَلْدَةٍ لَيْسَ فِيهَا سُلْطَانٌ فَلا تَدْخُلْهَا، إِنَّمَا السُّلْطَانُ ظِلُّ اللَّهِ فِي الأَرْضِ، وَرُمْحُهُ فِي الأَرْضِ** "(3)

وفي العلل لابن أبي حاتم: عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "**السِّلْطَانُ ظِلُّ اللَّهِ فِي الأَرْضِ**". قَالَ أَبِي: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَابْنُ أَبِي رُكْبَةَ مَجْهُولٌ(4)

الحكم على السند: إسناد ضعيف فيه سعيد بن دينار الدمشقي، وهو مجهول.

---

(1) [ذيل تاريخ بغداد لابن النجار/ 41]

(2) [فضيلة العادلين لأبي نعيم/31]

(3) [السنن الكبرى للبيهقي/ (8 : 161)]

(4) [العلل لابن أبي حاتم/ 2735]

وفي السنة لابن أبي عاصم: عَنِ ابْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عُبَيْدَةَ: أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "**لا تَسُبُّوا السُّلْطَانَ ؛ فَإِنَّهُ ظِلُّ اللَّهِ فِي الأَرْضِ**"(1)

الحكم على السند: إسناد شديد الضعف فيه عبد الله بن شبيب الربعي وهو متروك الحديث، وإسماعيل بن رافع الأنصاري وهو متروك الحديث.

وفي مسند الشهاب: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**السُّلْطَانُ ظِلُّ اللَّهِ فِي الأَرْضِ يَأْوِي إِلَيْهِ كُلُّ مَظْلُومٍ** "(2)

الحكم على السند: إسناد فيه متهم بالوضع وهو سعيد بن سنان الحنفي.

***

ثانياً: الروايات التي تُفسر "سلطان الله" بأنه كتابه، وسنة نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ:

في المطالب العالية: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "**مَنْ مَشَى إِلَى سُلْطَانِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الأَرْضِ لِيُذِلَّهُ، أَذَلَّ اللَّهُ رَقَبَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ مَا ذُخِرَ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ، وَسُلْطَانُ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ: كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** "(3)

الحكم على السند: إسناد شديد الضعف فيه الحسين بن قيس الرحبي وهو متروك الحديث. وجميع طرق هذا الحديث أيضاً ضعيفة.

***

(1) [السنة لابن أبي عاصم/ 1013]

(2) [مسند الشهاب/ 304]

(3) [المطالب العالية لابن حجر/ 2933، المعجم الكبير للطبراني/11216]

الحكم على متن الحديث:

رأينا أن جميع طرق هذا الحديث ضعيفة، أو متروكة، أو مجهولة، وفيها المتهم بالوضع.. ولا نشك أن هذا الحديث متنه "موضوع" سواء الروايات التي قالت: "من أكرم سلطان الله" أو التي قالت: "السلطان ظل الله في الأرض"، فهي روايات في خدمة الحُكام صُنعت من أجلهم لا من أجل الحق، ومناقضة لكتاب الله، وسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ولعل ضرر هذه الروايات جعلت مَن يَضع روايات أخرى تُبين أن سلطان الله هو: (كتابه وسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ)، وتُرفع إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كما في رواية ابن عباس(1).. ولا شك أن المعنى صحيح ينطق به الكتاب والسنة، ولكن ربما الناس قديماً لا ترى قيمة لأي كلام إلا برفعه إلى النبي وجعله حديثاً لترد به على الخصوم!

فحقاً إن "سلطان الله" هو كتابه ووحيه إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.. فنجد هذا المعنى في العديد من آيات القرآن الكريم، مثل قوله تعالى:

﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا ۖ وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ ۚ وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران (151)].

﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا ۚ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ۖ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام (81)].

﴿قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ رِجْسٌ وَغَضَبٌ ۖ أَتُجَادِلُونَنِي فِي أَسْمَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا نَزَّلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ۚ فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ﴾ [الأعراف (71)].

---

(1) وفي الرواية اضطراب أيضاً، فقوله: "من مشى إلى سلطان الله تعالى ليُذله" هل المقصود بها الأمراء والملوك؟ أم المقصود بها الجزء الثاني من الحديث "وسلطان الله كتابه"؟ فلا يُعقل أن يمشي رجل إلى سلطان يقصد إذلاله هكذا؟ فالمعقول: إما أن يمشي ليقول كلمة الحق عند "سلطان جائر" وحينها سيكون سيد الشهداء، وإما يذهب يرجو من عند الملوك! وأما إذا كان المقصود به الجزء الثاني أي: كتاب الله وسنة نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فمن يذهب ليُذل كتاب الله قاصداً متعمداً فهو كافر.

﴿أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ﴾ [الرّوم (35)].

فآيات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لها السلطة والسيادة في الأرض..

وورد معنى السلطان أيضاً بالإذن للمسلمين بقمع الطغاة المعتدين على الحق المبين، وقد منحهم الله هذه الشرعية والسلطة على المعتدين عليهم، فقال سبحانه: ﴿سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا ۚ فَإِنْ لَمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ وَيَكُفُّوا أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ ۚ وَأُولَٰئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ [النساء (91)].

وسلطان الله: هو الحُجة البالغة على الجميع، والبرهان الساطع الدامغ، والدليل القاطع اليقيني. كمثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ۚ أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ [النساء (144)].

***

وقد أخطأ العلاّمة ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين قال:

"وَأَمَّا الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ ''السُّلْطَانُ ظِلُّ اللهِ فِي الْأَرْضِ، يَأْوِي إِلَيْهِ كُلُّ ضَعِيفٍ وَمَلْهُوفٍ'' وَهَذَا صَحِيحٌ، فَإِنَّ الظِّلَّ مُفْتَقِرٌ إِلَى آوٍ، وَهُوَ رَفِيقٌ لَهُ مُطَابِقٌ لَهُ نَوْعًا مِنْ الْمُطَابَقَةِ، وَالْآوِي إِلَى الظِّلِّ الْمُكْتَنِفُ بِالْمُظِلِّ صَاحِبِ الظِّلِّ، فَالسُّلْطَانُ عَبْدُ اللَّهِ، مَخْلُوقٌ، مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ، لَا يَسْتَغْنِي عَنْهُ طَرْفَةَ عَيْنٍ؛ وَفِيهِ مِنْ الْقُدْرَةِ، وَالسُّلْطَانِ، وَالْحِفْظِ، وَالنُّصْرَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي السُّؤْدُدِ وَالصَّمَدِيَّةِ الَّتِي بِهَا قِوَامُ الْخَلْقِ مَا يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ ظِلَّ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، وَهُوَ أَقْوَى الْأَسْبَابِ الَّتِي بِهَا يُصْلِحُ أُمُورَ خَلْقِهِ وَعِبَادِهِ فَإِذَا صَلَحَ ذُو السُّلْطَانِ صَلَحَتْ أُمُورُ النَّاسِ، وَإِذَا فَسَدَ فَسَدَتْ بِحَسَبِ فَسَادِهِ؛ وَلَا تَفْسُدُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ؛ بَلْ لَا بُدَّ

مِنْ مَصَالِحَ؛ إِذْ هُوَ ظِلُّ اللَّهِ؛ لَكِنَّ الظِّلَّ تَارَةً يَكُونُ كَامِلًا مَانِعًا مِنْ جَمِيعِ الْأَذَى، وَتَارَةً لَا يَمْنَعُ إِلَّا بَعْضَ الْأَذَى، وَأَمَّا إِذَا عُدِمَ الظِّلُّ فَسَدَ الْأَمْرُ، كَعَدَمِ سِرِّ الرُّبُوبِيَّةِ الَّتِي بِهَا قِيَامُ الْأُمَّةِ الْإِنْسَانِيَّةِ. "(2)

فما بُني على خطأ – حيث الحديث غير صحيح – فهو خطأ، ولا معنى لهذه التأويلات البعيدة! ونرفض هذا الغلو في تفسير "ظل الله"!

فابن تيمية – غفر الله له – لم يجعل "السلطان الصالح" ظل الله في الأرض فحسب، بل جعل "السلطان الفاسد" كذلك! وهذا تَفلسف مُعوج لا قيمة له!

فالصلاح السياسي والاجتماعي للأمم علاقة بين الحاكم والمحكوم، ومنوط بمدى القيام بفضيلة "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" ابتغاء مرضاة الله.. وقد ينحرف ويفسد الحاكم، وتستطيع الأمة منعه، بقدر فاعليتها ويقظتها، واستقامتها على الحق والعدل، بل إن سنن التغيير للخير والشر منوطة بحال الأمم.

وقد أَحسن وأجاد العلاّمة ابن تيمية حين قال:

"فالواجب اتخاذ الإمارة ديناً وقربة يُتقرب بها إلى الله؛ فإن التقرب إليه فيها بطاعته وطاعة رسوله من أفضل القربات. وإنما يفسد فيها حال أكثر الناس لابتغاء الرياسة أو المال بها، وقد روى كعب بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "ما ذئبان جائعان أرسلا في زريبة غنم بأفسد لها من حرص المرء على المال والشرف لدينه" . قال الترمذي حديث حسن صحيح. فأخبر أن حرص المرء على المال والرياسة يُفسد دينه مثل أو أكثر من فساد الذئبين الجائعين لزريبة الغنم. وقد أخبر الله تعالى عن الذي يؤتى كتابه بشماله أنه يقول: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ﴾ ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾ .

(2) [مجموع الفتاوى، ج35، ص45]

وغاية مريد الرياسة أن يكون كفرعون، وجامع المال أن يكون كقارون.. وقد بين الله تعالى في كتابه حال فرعون وقارون فقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ﴾. وقال تعالى: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾.

فإن الناس أربعة أقسام:

القسم الأول: يريدون العلو على الناس والفساد في الأرض، وهو معصية الله.. وهؤلاء الملوك والرؤساء المفسدون كفرعون وحزبه. وهؤلاء هم شرار الخلق. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ ۚ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ وروى مسلم في صحيحه عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر، ولا يدخل النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان فقال رجل يا رسول الله: إني أحب أن يكون ثوبي حسنا ونعلي حسنا. أفمن الكبر ذاك؟ قال: لا؛ إن الله جميل يحب الجمال الكبر بطر الحق وغمط الناس" فبطر الحق دفعه وجحده. وغمط الناس احتقارهم وازدراؤهم وهذا حال من يريد العلو والفساد.

والقسم الثاني: الذين يريدون الفساد بلا علو، كالسراق والمجرمين من سفلة الناس.

والقسم الثالث: يريدون العلو بلا فساد، كالذين عندهم دين يريدون أن يعلوا به على غيرهم من الناس.(1)

(1) [وهذا المعنى غير واضح، فما المقصود بـ "عندهم دين"؟ فالعلو والاستكبار في الأرض بغير الحق لا بد وأن يأتي بالوسائل الباطلة، وبالإفساد في الأرض، فالذين عندهم دين باطل سيستخدمون كل وسيلة خسيسة لنشره، ويُفسدون في الأرض. وأما علو المؤمنين المسلمين فليس هو علو الذات، إنما هو الاستعلاء الروحي بالإيمان على الجاهليات الأرضية. فالعلو بلا فساد هو فقط لدين الله الحق، ويلحق ذلك بالقسم الرابع الذي ذكره، وهو: "أهل الإيمان الذين لا يُريدون علواً في الأرض ولا فسادا"]

وأما القسم الرابع: فهم أهل الجنة الذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً مع أنهم قد يكونون أعلى من غيرهم كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ وقال تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾ وقال: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾.

فكم ممن يريد العلو ولا يزيده ذلك إلا سُفولا، وكم ممن جُعل من الأعليين وهو لا يريد العلو ولا الفساد؛ وذلك لأن إرادة العلو على الخلق ظلم؛ لأن الناس من جنس واحد فإرادة الإنسان أن يكون هو الأعلى ونظيره تحته.. ظلم، ومع أنه ظلم.. فالناس يبغضون من يكون كذلك ويعادونه؛ لأن العادل منهم لا يحب أن يكون مقهوراً لنظيره، وغير العادل منهم يؤثر أن يكون هو القاهر، ثم إنه مع هذا لا بد له – في العقل والدين – من أن يكون بعضهم فوق بعض كما قدمناه كما أن الجسد لا يصلح إلا برأس.

قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ وقال تعالى: ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِى الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ .

فجاءت الشريعة بصرف السلطان والمال في سبيل الله. فإذا كان المقصود بالسلطان والمال هو التقرب إلى الله وإنفاق ذلك في سبيله، كان ذلك صلاح الدين والدنيا. وإن انفرد السلطان عن الدين أو الدين عن السلطان.. فسدت أحوال الناس، وإنما يمتاز أهل طاعة الله عن أهل معصيته بالنية والعمل الصالح كما في الصحيحين: عن النبي صلى الله عليه وسلم: "**إن الله لا ينظر إلى صوركم ولا إلى أموالكم وإنما ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم**" .

ولما غلب على كثير من ولاة الأمور إرادة المال والشرف.. صاروا بمعزل عن حقيقة الإيمان في ولايتهم: رأى كثير من الناس أن الإمارة تنافي الإيمان وكمال الدين. ثم منهم من غلب الدين وأعرض

عما لا يتم الدين إلا به من ذلك. ومنهم من رأى حاجته إلى ذلك؛ فأخذه معرضاً عن الدين؛ لاعتقاده أنه مناف لذلك وصار الدين عنده في محل الرحمة والذل. لا في محل العلو والعز.

وكذلك لما غلب على كثير من أهل الدين العجز عن تكميل الدين والجزع لما قد يصيبهم في إقامته من البلاء: استضعف طريقتهم واستذلها من رأى أنه لا تقوم مصلحته ومصلحة غيره بها..

وهاتان السبيلان الفاسدتان:

- **سبيل من انتسب إلى الدين ولم يُكمله بما يحتاج إليه من السلطان والجهاد والمال..**
- **وسبيل من أقبل على السلطان والمال والحرب ولم يقصد بذلك إقامة الدين..**

هما سبيل المغضوب عليهم والضالين. الأولى للضالين النصارى، والثانية للمغضوب عليهم اليهود.

وإنما **الصراط المستقيم** صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.. هي سبيل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وسبيل خلفائه، وأصحابه، ومن سلك سبيلهم. وهم ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾

فالواجب على المسلم أن يجتهد في ذلك بحسب وسعه؛ فمن ولي ولاية يقصد بها طاعة الله وإقامة ما يمكنه من دينه ومصالح المسلمين، وأقام فيها ما يمكنه من الواجبات واجتناب ما يمكنه من المحرمات: لم يؤاخذ بما يعجز عنه؛ فإن تولية الأبرار خير للأمة من تولية الفجار."[1]

***

(1) [مجموع الفتاوى، ج28، ص391]

مسألة "قتل ثلث الأمة":

يُردد الطغاة، وأبواقهم من الدجاجلة أن أهل العلم أجازوا قتل ثلث الأمة، من أجل المصلحة العامة! وبذلك يَستحلون دماء المسلمين وأموالهم.. وقد نقل بعض العلماء هذا القول عن الإمام مالك!

فقال إمام الحرمين الجويني الشافعي: "إن مالكاً لما زل نظره كان آثر ذلك تجويز قتل ثلث الأمة، مع القطع بتحرز الأولين عن إراقة محجمة دم من غير سبب متأصل في الشريعة، ومنه تجويزه التأديب بالقتل في ضبط الدولة وإقامة السياسة، وهذا إن عهد فهو من عادة الجبابرة وإنما حدثت هذه الأمور بعد انقراض عصر الصحابة."(1)

وقال أيضاً: "ومالك – رضي الله عنه – التزم مثل هذا في تجويزه لأهل الإيالات القتل في التهم العظيمة حتى نقل عنه الثقات أنه قال: أنا أقتل ثلث الأمة لاستبقاء ثلثيها."(2)

وقال العلاّمة أبو حامد الغزالي: "استرسل مالك – رضي الله عنه – على المصالح حتى رأى قتل ثلث الأمة لاستصلاح ثلثيها"(3)

وإذا كان الإمام الغزالي يُنكر هذا المسلك في مسألة المصالح – وهو مسلك واجب الإنكار – إلا إنه يستشهد به في قضية تترس الكفار بالمسلمين في الحرب، فيقول في المستصفى: "نرى المسألة في محل الاجتهاد، ولا يبعد المنع من ذلك، ويتأيد بمسألة السفينة، وأنه يلزم منه قتل ثلث الأمة لاستصلاح ثلثيها ترجيحاً للكثرة"(4)

---

(1) [البرهان في أصول الفقه، ج2، ص 207]

(2) [المرجع السابق، ج2، ص 169]

(3) [المنخول من تعليقات الأصول، ص 454]

(4) [المستصفى، ص 177]

فهل حقاً قال الإمام مالك بقتل ثلث الأمة على هذا النحو الذي يستخدمه دجاجلة الطغاة لقتل الأمة، واستباحتها.. عند الثورة عليهم أو دفع شيء من ظلمهم؟

لنقرأ رد العلماء على هذه الفرية:

قال تاج الدين السبكي الشافعي: "عدم التثبت والتأكد من الآراء المسندة إلى الإمام مالك في القضايا التي مبناها المصالح المرسلة، والتي نقل عنه بسببها أنه أفرط واسترسل في الأخذ بالمصالح المرسلة، ولم يلتفت فيها إلى ضرورة ملاءمتها لأصول الشرع وتصرفاته، كاستحلال القتل، وأخذ المال لمصالح يقتضيها غالب الظن، وقتل ثلث الأمة لاستبقاء ثلثيها، كذا حكاه عنه إمام الحرمين في (البرهان).

فالواقع أن هذه المسائل لم يقل بها الإمام مالك، ولا أحد من أصحابه ولا أساس له من الصحة، وإنما نسبه إليه بعض العلماء؛ فليس بمعقول أن يقول ذلك إمام دار الهجرة الذي عرف باتباعه للسنة حتى يتصور المتتبع لفقهه وأقواله أنه مقلد لمن قبله، والذي تفرد به الإمام مالك هو توسعته في المعاملات؛ نظراً لتطبيق هذه القاعدة في هذا الباب أكثر من غيره من الفقهاء، فشملت كثيراً من أبواب الفقه، فقد استرسل في المعاني المصلحية في باب المعاملات مع فهمه للنصوص من الكتاب والسنة غير خارج عن مقصود الشارع وغير مناقض له"(1)

وقال الطوفي الحنبلي: " حُكي أن مالكا أجاز " قتل ثلث الخلق لاستصلاح الثلثين، ومحافظة الشرع على مصلحتهم بهذا الطريق غير معلوم ". قلت: لم أجد هذا منقولاً فيما وقفت عليه من كتب المالكية، وسألت عنه جماعة من فضلائهم، فقالوا: لا نعرفه. "(2)

وقال محمد الأمين الشنقيطي المالكي: "اعلم أولاً أن بعض العلماء شنع على مالك بن أنس رحمه الله في الأخذ بالمصالح المرسلة تشنيعاً شديداً، كأبي المعالي الجويني ومن وافقه ... أما دعواهم على مالك

---

(1) [تشنيف المسامع بجمع الجوامع، ج3، ص25]

(2) [شرح مختصر الروضة، ج3، ص211]

أنه يجيز قتل ثلث الأمة لإصلاح الثلثين، وأنه يجيز قطع الأعضاء في التعزيرات.. فهي دعوى باطلة لم يقلها مالك ولم يروها عنه أحد من أصحابه، ولا توجد في شيء من كتب مذهبه كما حققه القرافي، ومحمد بن الحسن البناني وغيرهما، وقد درسنا مذهب مالك زمناً طويلاً وعرفنا أن تلك الدعوى باطلة."(1)

وقال الإمام شهاب الدين القرافي المالكي: "وكذلك ما نقله عن الإمام في (البرهان) من أن مالكًا يجيز قتل ثلث الأمة لصلاح الثلثين.

المالكية ينكرون ذلك إنكارًا شديدًا، ولم يوجد ذلك في كتبهم، إنما هو في كتب المخالف لهم، ينقله عنهم، وهم لم يجدوه أصلاً."(2)

وقال ابن الشماع المالكي: "ما نقله إمام الحرمين لم ينقله أحد من علماء المذهب ولم يخبر أنه رواه نقلته، إنما ألزمه ذلك، وقد اضطرب إمام الحرمين في ذكره ذلك عنه كما اتضح ذلك من كتاب البرهان. وقول المازري ما حكاه أبو المعالي صحيح راجع لأول الكلام وهو أنه كثيراً ما يبني مذهبه على المصالح لا إلى قوله نقل عنه قتل الثلث إلخ، أو أنه حمله على تترس الكفار ببعض المسلمين، وقوله مالك يبني مذهبه على المصالح كثيراً فيه نظر لإنكار المالكية ذلك إلا على وجه مخصوص حسبما تقرر في الأصول، ولا يصح حمله على الإطلاق والعموم حتى يجري في الفتن التي تقع بين المسلمين وما يشبهها.

وقد أشبع الكلام في هذا شيخ شيوخنا العلامة المحقق أبو عبد الله سيدي العربي الفاسي في جواب له طويل، وقد نقلت منه ما قيدته أعلاه وهو تنبيه مهم تنبغي المحافظة عليه لئلا يغتر بها في التوضيح اهـ.

---

(1) [المصالح المرسلة، ص10]

(2) [نفائس الأصول شرح المحصول" (9ج، ص 4092)]

وأما تأويل بأن المراد قتل ثلث المفسدين إذا تعين طريقاً لإصلاح بقيتهم فغير صحيح، ولا يَحل القول به، فإن الشارع إنما وضع لإصلاح المفسدين الحدود عند ثبوت موجباتها، ومن لم تصلحه السنة فلا أصلحه الله تعالى..

ومثل هذا التأويل الفاسد هو الذي يوقع كثيراً من الظلمة المفسدين في سفك دماء المسلمين نعوذ بالله من شرور الفساد. وفي الحديث: «**من شارك في دم امرئ مسلم ولو بشطر كلمة جيء به يوم القيامة مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله**» .[1]

وقال العلاّمة يوسف ابن عبد الهادي الحنبلي :

"والعجبُ من بعض المتفقِّهة الفَجَرة، يذكرون هذه الأحاديثَ [أحاديث فضل الإمام العادل] لكثير من الظَّلَمة ممن انغمس في الظلمِ، وعامَ فيه وسبح، وأخذَ أموال الناس من غير حِلِّها، وقتل النفسَ الحرامَ أكثرَ من ألفِ مرة بغير حق، واستحلَّ أموال الناس ودماءهم وأعراضَهم، ويُزَيِّنُ له أنه عادلٌ، ولولا أنت ولولا أنت؛ ليتوجَّه بذلك عندَه، وينفق سوقه، فلا كَثَّرَ الله في المسلمين من أمثالهم"

"فالعجبُ كلُّ العجب من كلبٍ نجس لا دينَ له ولا عقلَ، ومع ذلك يزعُم أنه فقيه، ويدخل علي الكفرة الظلمة الفجرة في القرن التاسع والعاشرِ، ويُزَيِّنُ لهم، ويُحَسِّنُ لهم أنهم علي العدل، وأنهم من العادلين، مع قتلِ النفس المحرمة، وعدمِ توقِّي دماء المسلمين وأموالِهم وأعراضِهم، ومع ذلك، منهم من يُزين لهم ذلك، وأنه خير، وأن بعض أئمة الإسلام أَباحَ قتلَ الثلثين في صلاح الثلث، ونحو ذلك، وكل ذلك زورٌ وبهتانٌ وافتراءٌ علي الأئمة، لا حقيقةَ له، ولا أصلَ، وقد عملتُ في ذلك مصنَّفًا، ومَنْ عنده إيمان ومعرفةٌ يعلم أنه لا يحلُّ قتلُ أدنى أدنى نفسٍ مسلمةٍ لصلاح أحدٍ، كائنًا مَنْ كان، ولو اجتمع أهلُ الأرض علي قتل نفس مسلمة بغير حق، أكبّهم الله به في نار جهنم. "[2]

---

(1) [منح الجليل شرح مختصر خليل، محمد بن أحمد بن محمد عليش، أبو عبد الله المالكي]

(2) [إيضاح طرق الاستقامة لابن عبد الهادي الحنبلي، ص123، ص127، (المتوفى: 909 هـ)]

ومن يردد من المرتزقة الدجاجلة هذا الكلام على مسامع المسلمين اليوم، لا يجهل مثل هذه التحقيقات، والنقولات عن كبار العلماء وملابساتها، وحتى وإن جهلها، فالقرآن الكريم يرد هذه الفرية العظيمة، وضمير المسلم ينفر منها، ولكنهم لا يرون إلا إرضاء ملوكهم، فهم عبيد لهم – ثم يطير بهذه الافتراءات دعاة العلمانية، ليقولوا للناس: انظروا إلى شريعة الإسلام! وإلى ما ينتظركم! – فيَصدون عن سبيل الله، ويكذبون على الله ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فكانوا بحق "أئمة الضلالة" طَهّر الله الأمة منهم، وعصمها بكتاب ربها، وسنة رسولها صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

***

ضلالات تاريخية:

أولاً: نظرية الحكم الإلهي المقدس:

هي نظرية وثنية شركية جعلت من الحكام والملوك امتداداً للذات الإلهية على الأرض! سواء الامتداد عن طريق البنوة والدم – فقد جعلوا دماء الملوك دماءً ملكية مقدسة إلهية! – أو امتداد المشيئة الإلهية المطلقة، وهم ممثلون لله في الأرض ونائبون عنه! لا يحق لأحد نقدهم أو معارضتهم أو محاسبتهم.. وقد استغلها الكهنة والسدنة قديماً في إضفاء الشرعية الدينية على الملوك، واستكملت الكنيسة – بعد انحرافها وتحريفها لكتابها – هذه النظرية، وجعلوا من الملوك ومن أنفسهم أرباباً من دون الله أو مع الله؛ ليأكلوا أموال الناس بالباطل، ويصدون عن سبيل الله..

جاء في الكتاب المقدس!:

"(1) لتخضع كل نفس للسلاطين الفائقة، لأنه ليس سلطان إلا من الله، والسلاطين الكائنة هي مرتبة من الله، (2) حتى إن من يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله، والمقاومون سيأخذون لأنفسهم دينونة. (3) فإن الحكام ليسوا خوفاً للأعمال الصالحة بل للشريرة. أفتريد أن لا تخاف السلطان؟ افعل الصلاح فيكون لك مدح منه، (4) لأنه خادم الله للصلاح! ولكن إن فعلت الشر فخف، لأنه لا يحمل

السيف عبثاً، إذ هو خادم الله، منتقم للغضب من الذي يفعل الشر. (5) لذلك يلزم أن يخضع له، ليس بسبب الغضب فقط، بل أيضاً بسبب الضمير. (6) فإنكم لأجل هذا توفون الجزية أيضاً، إذ هم خدام الله مواظبون على ذلك بعينه. (7) فأعطوا الجميع حقوقهم: الجزية لمن له الجزية. الجباية لمن له الجباية. والخوف لمن له الخوف. والإكرام لمن له الإكرام".[1]

وقد سبقهم إلى هذه "الطاغوتية" الفراعنة، والهنود، والبابليون، والفرس، واليونان والبلدان الأسيوية من قبل، وقد اعتبر الملوك أنفسهم – وأقرهم الناس على ذلك – أنهم آلهة الأرض، نيابة عن آلهة السماء!

وقال القديس جريجوري – St. Gregory(540 – 604م): "فما ينبغي أن تكون أعمال الحكام محلاً للطعن والتجريح بسيف اللسان، حتى لو ثبت أن هذه الأعمال تستحق اللوم. ومع ذلك فإن أقل ما ينبغي إذا انزلق اللسان إلى استنكار أعمالهم.. أن يتجه القلب في أسف وخشوع إلى الندم والاستغفار؛ التماساً لعفو السلطة العظمى التي ما كان الحاكم إلا ظلها على الأرض"[2]

وقال مارتن لوثر (1483 – 1546م): "ليس من الصواب بأي حال أن يقف أي مسيحي ضد حكومته، سواء أكانت أفعالها عادلة أم جائرة..

ليس ثمة أفعال أفضل من طاعة من هم رؤساؤنا وخدمتهم. ولهذا السبب أيضا فالعصيان خطيئة أكبر من القتل، والدنس، والسرقة، وخيانة الأمانة، وكل ما تشتمل عليه هذه الرذائل"[3]

وقال جيمس الأول ملك إنجلترا: "إننا نحن الملوك، نجلس على عرش الله على الأرض".

---

(1) [رسالة بولس الرسول إلى أهل رومية/ الإصحاح (13)]

(2) [تطور الفكر السياسي، جورج سباين، الجزء الثاني]

(3) [المرجع السابق، الجزء الثالث]

وقال لويس الرابع عشر أحد ملوك فرنسا: "سلطة الملوك مستمدة من تفويض الخالق، فالله مصدرها، وليس الشعب، والملوك مسؤولون أمام الله وحده عن كيفية استخدامها"[1]

فهذا "الضلال المُقدس" كان كالآصار الروحية، والأغلال الضاغطة على الجسد والروح والعقل، حتى تم التحرر منها بثورات تاريخية كبرى، لكنه كان تحرراً شديد الغلو، والتطرف، والإرهاب.. فانتقل على النقيض من ذلك يبحث عن التحرر من كل قيد، حتى ولو كان حقاً يضبط حركة الإنسان! فانتقل من عبادة الملوك والرهبان، إلى عبادة الذات وتقديس (الإلحاد والإباحية والشذوذ) أو تقديس (المال، والعرق، والوطن) واتخذ من هذا الثالوث أو ذاك ديناً جديداً، ومنهاجاً للحياة!

***

ثانياً: نظرية الحاكم بأمر الله:

وهي نظرية مخففة من نظرية الحكم الإلهي المقدس، انتشرت بين المسلمين في عصور الملك العضوض – لا سيما في العصر العباسي! – ربما بتأثيرات من الوثنية الفارسية الساسانية! وهي امتداد أيضاً لنظرية "**الجبر السياسية**" التي كانت في العصر الأموي!

وخلاصتها: إن الحاكم في ظلمه وعدله، في حقه وباطله، في تنصيبه وعزله.. إنما هو قضاء الله الكوني، الذي لا دخل للبشر فيه بأي تأثير، لا على مستوى الاختيار، ولا على مستوى المحاسبة، فالحاكم يد القدرة الإلهية التي لا تُسأل عما تفعل، وهم يُسألون، ومن ثم فالاعتراض على الحاكم فضلاً عن الخروج عليه، هو اعتراض على القدر الإلهي، وهو فتنة عمياء صماء!

وكل ما فيه الناس من بلاء وعذابات، فبسببهم هم لا بسبب حكامهم، وما عليهم إلا الصبر، أو إن شاءوا انتظروا المُخلص الملهم الذي سيملأ لهم الأرض عدلاً كما مُلئت جوراً.

---

(1) [كتاب الطاغية، د. إمام عبد الفتاح]

إضافة إلى اختلاق الأحاديث عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ في فضل كل قوم، وأحقيتهم بالخلافة.. كحق إلهي خالص لهم! بل حتى في تفضيل عواصم دولهم! وجعلوا من الدين وسيلة للحصول على الدنيا!

وكل ذلك باطل لا أصل له، يتبين باطله حينما يُوضع في سياقه التاريخي، وفهم الملابسات التاريخية والصراعات السياسية.. والتي يحاول دجاجلة اليوم أن يُعيدوها لخدمة أربابهم من البشر.. ولن يعجز الدجاجلة تحريف الكلم لخدمة هذه النظرية، وتحريف فهم الأحاديث لتثبيت شرعية الدجل والباطل! وهؤلاء المرتزقة إنما يرتكبون عدة جرائم ومُوبقات:

الأولى: الطعن في الدين، والصد عن سبيل الله.

الثانية: شرعنة الباطل والظلم والعدوان.

الثالثة: تَعبيد الناس لغير الله، وإفساد تصوراتهم بزخرف القول، والدجل وتمويه الحقائق.

***

نماذج من الباطل:

يُحكى عن الحجاج قوله: "طاعتنا أوجب من طاعة الله، لأنه شرط في طاعته فقال {فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ}، وأطلق طاعتنا فقال {وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ}."[1]

فالحجاج أستاذ في الدجل، وإمام في سفك الدم الحرام!

(1) [تفسير الزمخشري. ج4، ص 95]

وفي أحد تعبيرات "الجبرية السياسية"، وموافقة سنن أهل الكتاب، قِيل للحجاج: "إنك تفعل بأمة رسول الله كيت وكيت، فقال: أجل، إنما أنا نقمة على أهل العراق؛ لمّا أحدثوا في دينهم ما أحدثوا، وتركوا من شرائع نبيهم – عليه السلام – ما تركوا "![1]

ويقول العلاّمة ابن تيمية: "فكثير من أتباع بني أمية – أو أكثرهم – كانوا يعتقدون أن الإمام لا حساب عليه ولا عذاب، وأن الله لا يؤاخذهم على ما يطيعون فيه الإمام، بل تجب عليهم طاعة الإمام في كل شيء، والله أمرهم بذلك. وكلامهم في ذلك معروف كثير. وقد أراد يزيد بن عبد الملك أن يسير بسيرة عمر بن عبد العزيز، فجاء إليه جماعة من شيوخهم، فحلفوا له بالله الذي لا إله إلا هو، أنه إذا ولى الله على الناس إماماً تقبل الله منه الحسنات، وتجاوز عنه السيئات.

لهذا تجد في كلام كثير من كبارهم الأمر بطاعة ولي الأمر مطلقاً، وأن من أطاعه فقد أطاع الله. ولهذا كان يضرب بهم المثل، يقال: "طاعة شامية".[2]

ولذا كان الشيوخ الشاميون يقولون: "إن الخليفة إذا استخلف غفر له ما مضى من ذنوبه."[3]

وفي تاريخ الخلفاء: "لما ولي يزيد بن عبد الملك بن مروان قال: سيروا بسيرة عمر بن عبد العزيز، فأتى بأربعين شيخًا فشهدوا له ما على الخلفاء حساب ولا عذاب."[4]

و"**الطاعة الشامية**" – سُنة الملك العضوض – هي أخت "الطاعة المسيحية" و"الطاعة الساسانية" و"الطاعة الفرعونية" حذو النعل بالنعل!

***

(1) [آداب الحسن البصري، لابن الجوزي، ص 115]

(2) [منهاج السنة، ابن تيمية، ج6، ص430]

(3) [سير أعلام النبلاء للذهبي، ج6، ص76]

(4) [تاريخ الخلفاء للسيوطي، ص184]

و"خطب المنصور [الملك العباسي] ببغداد في يوم عرفة، وقال قوم: بل خطب في أيام منى، فقال في خطبته: أيها الناس إنما أنا سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوفيقه وتسديده، وأنا خازنه على فيئه أعمل بمشيئته، وأقسمه بإرادته، وأعطيه بإذنه، قد جعلني الله عليه قفلاً، إذا شاء أن يفتحني لأعطياتكم، وقسم فيئكم وأرزاقكم فتحني، وإذا شاء أن يقفلني أقفلني "(1)

وهذا صنف آخر من أصناف الدجل! فالمال مال الله والمُلك كله لله وحده، والحُكام خلفاء فيه.. (**يأخذونه**) كما أمر الله في كتابه وعلى سنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، و(**يُنفقونه**) كما أمر الله في كتابه وعلى سنة صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، والويل كل الويل لما يتَخوّض في مال الله، أو يأخذه بغير حق، أو ينفقه في غير حق:

عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ، قَالَ: سَمِعْتُ خَوْلَةَ بِنْتَ قَيْسٍ، وَكَانَتْ تَحْتَ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "**إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ مَنْ أَصَابَهُ بِحَقِّهِ بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَرُبَّ مُتَخَوِّضٍ فِيمَا شَاءَتْ بِهِ نَفْسُهُ مِنْ مَالِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَيْسَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا النَّارُ**"(2)

***

وإنَّ الحاكم الذي لا يَحكم بما أنزل الله ولا يُقيم الحق والعدل، ويسرق، ويقتل، ويستعبد الناس.. ليس ظل الله في الأرض، وليس سلطان الله في الأرض، بل هو مجرم طاغية جبار عنيد، خاب وخسر في الدنيا والآخرة، ولن يجد من يشفع أو يغفر له: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ ۚ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر (18)].

ولن يقبل الله معذرة الظالمين: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ۖ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾ [غافر (52)]

(1) [تاريخ الطبري/ (ج 8 : ص 371)، أنساب الأشراف]

(2) [جامع الترمذي/ 2374، إسناده متصل، رجاله ثقات]

﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ مِنْ سُوءِ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۚ وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ. وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الزمر (47، 48)].

وعَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "**صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَنْ تَنَالَهُمَا شَفَاعَتِي: إِمَامٌ ظَلُومٌ، وَكُلُّ غَالٍ مَارِقٍ**"(1)

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَة قُلْتُ لِيَحْيَى: كِلَاهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "**مَا مِنْ أَمِيرِ عَشَرَةٍ، إِلَّا يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَغْلُولًا، لَا يَفُكُّهُ إِلَّا الْعَدْلُ، أَوْ يُوبِقُهُ الْجَوْرُ**"(2)

وإذا كان الله يغفر الذنوب (لمن يتوب)، فإن العباد لن تتنازل أبداً عن مثقال ذرة من حق اغتصبه المجرمون..

وواجب الأمة أن تأخذ على يد المجرم والطاغية والجبار العنيد، وتجبره على الحق، وتمنع ظلمه بكل وسيلة ممكنة، فالقرآن الكريم، والسنة النبوية اللفظية والعملية تؤكد ذلك بما لا يدع أي مجال للشك:

فعن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قال: "**إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ مِنْهُ**"(3)

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلَتَأْخُذُنَّ عَلَى يَدَيِ السَّفِيهِ، وَلَتَأْطُرُنَّهُ عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا، أَوْ لَيَضْرِبَنَّ اللَّهُ قُلُوبَ بَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَيَلْعَنَكُمْ كَمَا لَعَنَهُمْ** "(4)

---

(1) [المعجم الكبير للطبراني/ 8079، إسناد حسن)]

(2) [مسند أحمد/ 9290، إسناده حسن، وفي سنن الدرامي/ 2515، بإسناد متصل، ورجال ثقات]

(3) [جامع الترمذي/2168، إسناده متصل، رجاله ثقات]

(4) [مشكل الآثار للطحاوي/1163، إسناده متصل، رجاله ثقات]

وقوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ:

"إِذَا رَأَيْتُمْ أُمَّتِي تَهَابُ الظَّالِمَ أَنْ تَقُولَ لَهُ إِنَّكَ أَنْتَ ظَالِمٌ، فَقَدْ تُوُدِّعَ مِنْهُمْ "(1)

وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

"تكُونُ أُمَرَاءُ تَغْشَاهُمْ غَوَاشٍ، أَوْ حَوَاشٍ مِنَ النَّاسِ، يَظْلِمُونَ، وَيَكْذِبُونَ، فَمَنْ دَخَلَ عَلَيْهِمْ، فَصَدَّقَهُمْ بِكَذِبِهِمْ، وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَلَيْسَ مِنِّي، وَلَسْتُ مِنْهُ، وَمَنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِمْ وَيُصَدِّقْهُمْ بِكَذِبِهِمْ وَيُعِنْهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَهُوَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ "(2)

وعَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: "بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ سَرِيَّةً وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْمَعُوا لَهُ وَيُطِيعُوا، فَأَغْضَبُوهُ فِي شَيْءٍ، فَقَالَ: اجْمَعُوا لِي حَطَبًا، فَجَمَعُوا لَهُ، ثُمَّ قَالَ: أَوْقِدُوا نَارًا فَأَوْقَدُوا، ثُمَّ قَالَ: أَلَمْ يَأْمُرْكُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَسْمَعُوا لِي وَتُطِيعُوا، قَالُوا: بَلَى، قَالَ: فَادْخُلُوهَا، قَالَ: فَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، فَقَالُوا: إِنَّمَا فَرَرْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ النَّارِ، فَكَانُوا كَذَلِكَ وَسَكَنَ غَضَبُهُ وَطُفِئَتِ النَّارُ، فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: **لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ**"(3)

وعن ابْنَ مَسْعُودٍ قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ:

"سَيَكُونُ أُمَرَاءُ مِنْ بَعْدِي يَقُولُونَ مَا لا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، لا إِيمَانَ بَعْدَهُ"(4)

---

(1) [مسند أحمد/ 6485، إسناده حسن]

(2) [مسند أحمد/ 10808، إسناده متصل، رجاله ثقات]

(3) [صحيح مسلم/ 1841]

(4) [صحيح ابن حبان/ 177، إسناده متصل، رجاله ثقات]

وعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "**خُذُوا الْعَطَاءَ مَا دَامَ عَطَاءً، فَإِذَا صَارَ رِشْوَةً عَلَى الدِّينِ فَلا تَأْخُذُوهُ، وَلَسْتُمْ بِتَارِكِيهِ يَمْنَعُكُمُ الْفَقْرُ وَالْحَاجَةُ، أَلا أَنَّ رَحَى الإِسْلامِ دَائِرَةٌ فَدُورُوا مَعَ الْكِتَابِ حَيْثُ دَارَ، أَلا إِنَّ الْكِتَابَ وَالسُّلْطَانَ سَيَفْتَرِقَانِ فَلا تُفَارِقُوا الْكِتَابَ، أَلا إِنَّهُ سَيَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ يَقْضُونَ لأَنْفُسِهِمْ مَا لا يَقْضُونَ لَكُمْ، إِنْ عَصَيْتُمُوهُمْ قَتَلُوكُمْ، وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ أَضَلُّوكُمْ** "، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ نَصْنَعُ؟ قَالَ: " **كَمَا صَنَعَ أَصْحَابُ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلامُ، نُشِرُوا بِالْمَنَاشِيرِ، وَحُمِلُوا عَلَى الْخَشَبِ، مَوْتٌ فِي طَاعَةِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ حَيَاةٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ** "(1)

وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَتَقَاضَاهُ دَيْنًا كَانَ عَلَيْهِ فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ حَتَّى قَالَ لَهُ: أُحَرِّجُ عَلَيْكَ إِلَّا قَضَيْتَنِي. فَانْتَهَرَهُ أَصْحَابُهُ وَقَالُوا: وَيْحَكَ! تَدْرِي مَنْ تُكَلِّمُ؟ قَالَ: إِنِّي أَطْلُبُ حَقِّي. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "**هَلَّا مَعَ صَاحِبِ الْحَقِّ كُنْتُمْ** "، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى خَوْلَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، فَقَالَ لَهَا: " إِنْ كَانَ عِنْدَكِ تَمْرٌ فَأَقْرِضِينَا حَتَّى يَأْتِيَنَا تَمْرُنَا فَنَقْضِيَكِ "، فَقَالَتْ: نَعَمْ، بِأَبِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَأَقْرَضَتْهُ. فَقَضَى الْأَعْرَابِيَّ وَأَطْعَمَهُ، فَقَالَ: أَوْفَيْتَ أَوْفَى اللَّهُ لَكَ، فَقَالَ: "**أُولَئِكَ خِيَارُ النَّاسِ، إِنَّهُ لَا قُدِّسَتْ أُمَّةٌ لَا يَأْخُذُ الضَّعِيفُ فِيهَا حَقَّهُ غَيْرَ مُتَعْتَعٍ** "(2)

وعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ أَقْطَعَ الدُّورَ، وَأَقْطَعَ ابْنَ مَسْعُودٍ فِيمَنْ أَقْطَعَ، فَقَالَ لَهُ أَصْحَابُهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَكِّبْهُ عَنَّا، قَالَ: "**فَلِمَ بَعَثَنِي اللَّهُ إِذًا؟ إِنَّ اللَّهَ لا يُقَدِّسُ أُمَّةً لا يُعْطُونَ الضَّعِيفَ مِنْهُمْ حَقَّهُ**".(3)

فالأمة التي يتجبر فيها القوي، ويُستذل فيها الضعيف، ولا تنتصر له – وهي تستطيع – هي أمة ملعونة.

***

(1) [حلية الأولياء لأبي نعيم/ 6895، إسناده حسن]

(2) [سنن ابن ماجه/ 2426، إسناده متصل، رجاله ثقات]

(3) [المعجم الأوسط للطبراني/ 4949، رجاله ثقات]

وآيات الكتاب وسلطانها المبين، تلاحق المجرمين بآيات الوعيد من كل لون، قال تعالى:

﴿وَاسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ١٥ مِّن وَرَائِهِ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ ١٦ يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ ۖ وَمِن وَرَائِهِ عَذَابٌ غَلِيظٌ ١٧﴾ [سورة إبراهيم]

﴿وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ ٤٩ سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ النَّارُ ٥٠ لِيَجْزِيَ اللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ ۚ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ٥١ هَٰذَا بَلَاغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا بِهِ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ٥٢﴾ [سورة إبراهيم]

﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ۚ وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ٤٩﴾ [سورة الكهف]

﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ ١٢ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ١٣ فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا إِنَّا نَسِينَاكُمْ ۖ وَذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ١٤﴾ [سورة السجدة]

﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ٧٤ لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ٧٥ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ٧٦ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّاكِثُونَ ٧٧ لَقَدْ جِئْنَاكُم بِالْحَقِّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ ٧٨﴾ [سورة الزخرف]

﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ ٤٧ يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ٤٨﴾ [سورة القمر]

﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ [الفرقان (27)]

﴿تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ ۗ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ ۖ لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [الشورى (22)]

كما تلاحق آيات الوعيد أتباع هؤلاء الطغاة، وتجمعهم جميعاً في مصير واحد، وحسرة واحدة:

﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ. وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا ۗ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ۖ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة (166، 167)].

﴿وَإِذْ يَتَحَاجُّونَ فِي النَّارِ فَيَقُولُ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِنَ النَّارِ. قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ﴾ [غافر (47، 48)]

فكل من مضى عن سنة الفراعنة والطغاة – كائناً من كان – فله نفس مصيره: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر (46)]

فأهل الطغيان لهم شر مكانة، كما قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ. جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ الْمِهَادُ. هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ. وَآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ﴾ [ص 55: 58].

فهؤلاء هم "الأئمة المضلين" الذين تخوف النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ منهم على أمته، فقال:

"وَإِنِّي لَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي إِلَّا الْأَئِمَّةَ الْمُضِلِّينَ، فَإِذَا وُضِعَ السَّيْفُ فِي أُمَّتِي لَمْ يُرْفَعْ عَنْهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ"[1]

***

(1) [مسند أحمد/ 27593، إسناده متصل، رجاله ثقات، رجاله رجال مسلم]

والحاكم الذي يحكم بما أنزل الله، ويأتي بالطرق الشرعية من شورى وعدل وحرية، ويَعدل بين الناس، ولا يسرق ثرواتهم، ولا يستبيح دمائهم، ولا يُفسد أخلاقهم، هو أيضاً ليس ظل الله في الأرض، وإنما هو حاكم عادل خَلف الأمة بالحق والعدل، وهو عبد لله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ له عظيم الثواب في الدنيا والآخرة.

وهذا "الإمام العادل" حقيق بالإكرام، والاحترام، والطاعة (في المعروف) لأنها من طاعة الله، فعَنْ جَابِرٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ: "**إِنَّ مِنْ إِكْرَامِ جَلالِ اللَّهِ، إِكْرَامُ ذِي الشَّيْبَةِ الْمُسْلِمِ، وَالإِمَامِ الْعَادِلِ، وَحَامِلِ الْقُرْآنِ، لا تَغْلُوا فِيهِ، وَلا تَجْفُوا عَنْهُ**"(1)

وهذا نبي الله داود عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ يقول الله جَلَّجَلَالُهُ له: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ۚ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾[ص (26)]

فقد جعله الله خليفة في الأرض؛ ليحكم بين الناس بالحق، ولا يتوقف البيان عند هذا الحد! بل يمضي في التحذير من اتباع "الهوى" – وحاشا لنبي الله أن يفعل ذلك – ولكنه التحذير الذي يُنبه الجميع، فاتباع الهوى في الحكم بالمحاباة أو بالظلم أو بالتغول وسرقة أموال الناس بالباطل.. كلها جرائم لأصحابها العذاب الشديد، بما نسوا يوم الحساب، فمن يتذكر يوم الحساب لا يمضي في طريق الهوى، ويأخذه في ضلال بعيد، بل يمضي على طريق الاستقامة، فإن استذله الشيطان بذنب.. تاب ورجع وأناب؛ ورد الحقوق إلى أهلها.

وقد جعل الله جَلَّجَلَالُهُ سلطانه ووعيده على الذين يَظلمون الناس هكذا بإطلاق: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ۚ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[الشورى (42)]. وجعل سلطانه ووعده لمن يقف لمواجهة هؤلاء الظالمين، والانتصار منهم، ومنع بغيهم.. حتى إذا

(1) [شعب الإيمان للبيهقي/ 2687، إسناد حسن]

تمت قواعد العدل، وانتصر الحق، وقامت معالمه.. جاء العفو والصفح؛ لتطهير القلوب من الأحقاد والضغائن، فجاءت الآية التي بعدها: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى (43)]. فيتحقق "التوازن" الذي ينشده الإسلام في الشخصية المسلمة.. فيعمل على صيانة النفس من الضعف والذل، ومن الجور والبغي ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشورى (39)]، وصيانتها كذلك من الحقد والغيظ، والضغائن والغل: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ۖ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [الشورى (40)]. ؛ فيعمل على الاعتدال والتوازن بين الاتجاهين.

***

وإنَّ محاولة إضفاء أي صفة من قداسة على الحُكام بالمطلق هكذا، فهذا من أشد الباطل، والدجل، ومُضاهاة للذين كفروا من قبل – والعياذ بالله – الذين كانوا يُقدسون الملوك ويعتبرونهم من نسل الآلهة أو نواب عن الإرادة الإلهية!

وأما دجاجلة الحكم الجبري فهم "دعاة على أبواب جهنم" وظيفتهم تعبيد الناس للطغاة، وشرعنة الطاغوت.. يتخذون من كتاب الله مطية لأهوائهم، ويُحرفون الكلم عن مواضعه، من أجل أن يتخذ الطواغيت الناسَ عبيداً من دون الله، ومن أجل أن يسرقوا ثروات الشعوب.. فهم يستخدمون دين الله، ليمسحوا به وسخ أسيادهم.. والعياذ بالله!

وإنَّ الحكم في الإسلام لا يُقدس الملوك.. إنما يُقدس المبادئ والحقوق، والحُكام لهم السمع والطاعة ما أقاموا كتاب الله، واتبعوا سنة رسوله في سياسة الحكم والمال، فإن حادوا عن هذا الكتاب وهذه السنة، قومناهم تقويم القدح، ما استطاع المسلمون لذلك سبيلاً رشدا..

وإنَّ سلطان الله – آيات الله، وفيها: العدل والقيام بالقسط، ومحاربة الظلم والطغيان، والاستكبار في الأرض بغير الحق – لا يُعطي الشرعية أبداً لباطل، ولا يُقر على سوء..

بل هو الحق، كتابه الحق، وهديه الحق، جاء ليقوم الناس بالقسط، وجاء ليكون رحمة للعالمين؛ ليَرفع من كرامتهم، ويُحافظ على إنسانيتهم، ويُقر حقوقهم، ويُحررهم من عبادة الملوك، ويَمنع سرقة ثرواتهم، وتَعلو فيه كلمة الحق، ويُدمغ فيه الباطل.

هذا هو دين الله، ولكن عُباد الظالمين لا يعلمون!

***

خاتمة الباب الثالث

هكذا بدأ الأمر.. محاولة التهاون في أمر البغي والظلم والعدوان في سياسة الحكم والمال، الأمر الذي تصدى له السلف الصالح من كبار الصحابة والذين اتبعوهم بإحسان، وبذلوا دمائهم وأرواحهم في سبيل الدفاع عن سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، أمام البغاة والمعتدين وأهل البدع المحدثة والمُضلة..

تحول هذا السلف الصالح، وأهل السنة إلى ملعونين على المنابر!

ثم تم اعتبار سكوت البقية الباقية من الصحابة على حكم معاوية أنه "إجماع الصحابة" بينما العكس هو الصحيح، فبقية الصحابة لم يكن لهم من الأتباع، ولا الأموال، ولا الركن الشديد ما يستطيعون به مواجهة بدعة الملك العضوض.. وقد ظلوا على فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باللسان.

تم التبرير لبغي معاوية، والاحتيال على حديث "الفئة الباغية"، والتبرير المقزز لمقتل حجر بن عدي صبراً!

ثم كانت هبة بقية الصحابة والتابعين في ثورة الحسين، وأهل المدينة.. وتم التبرير لمقتل الحسين، وأهل المدينة، واعتبارهم خوارج على الخليفة الشرعي الفاسق الفاجر يزيد! وجهادهم غير مشروع، وفجور يزيد مشروع وله بيعة شرعية، ورضي بها الصحابة!

فصار الملوك على سُنة يزيد – من بعده – مطمئنون.. أن الظلم والبغي والعدوان لا يقدح في شرعيتهم ولا يُجيز الخروج عليهم!

وتم اعتبار موقف ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو موقف كل الصحابة.. رغم أنه تراجع عنه في آخر حياته.

ومن وراء تبرير بغي معاوية، ومقتل حجر، وتبرير حكم الفاسق الفاجر يزيد، والدفاع عن كل جرائمه، تم تحصين حكم الاستبداد، واعتبار الفجور والطغيان والعصيان شيء لا بأس به في شريعة الإسلام..

ومن وراء هذه الجرائم الموبقة والمركبة تم "اصطناع" عقيدة شرعية الإمام الفاسق والفاجر.. وهي عقيدة أهل البدع، المخالفة لسنة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، والمناقضة لما كان عليه السلف الأول من الصحابة ومن تبعهم بإحسان..

وتم اختلاق عقيدة "الجبر السياسية" والتي جعلت من ظلم وفجور الملوك.. يد القدرة الإلهية لمعاقبة الأمم العاصية! وما عليهم إلا اتهام أنفسهم، ومزيد من الطاعة للملوك.

ثم تم إحكام هذا الفجور والبغي والعدوان بالغلو في أحاديث الطاعة، وتحريف الكلم عن مواضعه فيها، بل ووضع واختلاق الأحاديث على لسان النبي.. لتدافع عن عقيدة أهل البدع المُضلة، في طاعة الفساق الفجار وإن ضربوا الظهور، وأخذوا الأموال، وقتلوا النفس المحرمة، وعطلوا الحدود، وضيعوا الحقوق، واعتبار السلطان المجرم المعتدي هو ظل الله في الأرض...إلخ!

كل ذلك في محاولة مجرمة يائسة في اعتبار الظلم والملك العضوض والفجور والبغي والعدوان هو من سنة محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وبه جاءت شريعة الإسلام..

بل وصل الأمر إلى الإفتاء بوجوب السمع والطاعة للحاكم الذي كفر كفراً بواحاً مخرجاً من الملة، فلا يجب الخروج إلا عند القدرة.. ولن تأتي هذه القدرة أبداً، فوجب السمع والطاعة لأئمة الكفر البواح؛ فكان هذا التصور أفحش وأضل وأخزى صور الدجل!

تلاعبوا بعقول العامة من المسلمين، وقلّبوا لهم الأمور، وأفسدوا عليهم الحقائق، وطبيعة الفطرة السوية، التي تشمئز من دجل وضلال هؤلاء الذين في قلوبهم مرض..

وتجاهلوا كافة صور المقاومة السياسية، واتحاد الأمة بعلمائها وأبنائها على رد الفسق، والظلم، والكفر البواح، وإسقاط شرعية هذا الباطل باللسان – إن عجزت الأمة عن خلعه بالقوة المسلحة – وبدلاً من أن يفتوا الأمة، ويحذروا أبنائها من متابعة هؤلاء الأئمة المضلين، أو مساعدتهم على قيام دولتهم، وبدلاً عن دعوة الأمة لعصيان هؤلاء الفجار الفسقة، وإسقاط أي قوة معنوية: دينية أو شعبية أو سياسية لهؤلاء.. بدلاً عن ذلك راحوا يفتون بعكس ذلك، وهو السمع والطاعة لهم بزعم أن الأمة عاجزة عن مواجهتهم.. فكانوا أول ظهير للمجرمين، وشركاء في الجريمة، إن لم يكونوا أول المجرمين! كانوا عبيداً للملوك، خوارج على الأمة، فارقوا الجماعة.. استباحوا لملوكهم كل شيء، وحرّموا على الأمة كل شيء!

ويستحيل على من يُبرر جرائم الملك العضوض، ويُعطي الشرعية الإسلامية الكاملة للظلم والبغي.. يستحيل أن يحمل لهذه الأمة خيراً، أو يهديها سبيل الرشاد، أو يخرج بها من محنتها الحالية.

ولقد طال بنا المقام في هذا الباب، محاولاً – بفضل الله – تتبع كافة الحجج التي يقول بها أهل البدع؛ لبيان ما يظهر أنه الحق، وكشف تهافت حججهم الباطلة بإذن الله..

عساها أن تكون "المعركة الأخيرة" – بإذن الله – مع أهل البدع المُضلة، وقطع دابر من أفسدوا على الأمة دينها وعقيدتها وتاريخها وحضارتها ومستقبلها..

ولتتحرر الأمة من دجل أهل البدع وتمويههم للحقائق.. ولتمضِ بإذن الله، بكل إيمان وثقة على خطى السلف الصالح، وأهل سنة محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وهي تستعيد الحكم الراشد "على منهاج النبوة" لا على منهاج "الملك العضوض"..

ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك، ولا تخزنا يوم القيامة، إنك لا تخلف الميعاد.

***

خاتمة الكتاب

أَعلمُ أن سيتهمني البعض بالتشيع أو الاعتزال أو الخارجية أو غيرها من التهم! كما اتُهم مِن قبل بالتشيع والرفض مَن هم أفضل مني من أئمة أهل السنة، مثل: الإمام الشافعي، والإمام أبو حنيفة، والإمام الطبري، والإمام النسائي، والعلاّمة الدارقطني، والعلاّمة الحاكم النيسابوري، والعلاّمة ابن عبد البر، ولكن مثل هذه الاتهامات، ومحاولة "الإرهاب الفكري" لا يجب أن تحول بيننا وبين قول الحق إذا علمنا به، كما جاء في الحديث الشريف: "عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: "**لا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ مَخَافَةُ النَّاسِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِحَقٍّ إِذَا عَلِمَهُ**"[1]

ولا نخشى من صدمة أحد فيما يقرأ.. فالصدمة مفيدة لكل باحث عن الحق، أم الذين في قلوبهم زيغ، فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة.

ولقد اخترت قول ما حسبته حقاً بغض النظر عن رد فعل الناس فيه، أو تغبيش البعض عليه..

وإنَّ عقل كل مسلم ليجد في صحابة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الذين تخرجوا من مدرسته قدوة ونموذجاً بعد الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وليجد في قلبه من المحبة والتقدير والاحترام والتوقير والوفاء لهم على ما بذلوه في خدمة الإسلام والمسلمين.

ولكن بعض المغرضين يتخذ من هذه المحبة الطبيعية الفطرية في قلب كل مسلم وسيلة لتقديس الأخطاء، والشرعنة للبغي، وهذا ما لا يمكن لقلب مسلم أن يسمح به أو يمرره، أو يجعل منه وسيلة لاختلال الموازين والقيم.

---

(1) [السنن الكبرى للبيهقي/ (10 : 89)، إسناده حسن]

ولقد تحولت قضية الملك العضوض إلى "أيديولوجيا" – عصبية فكرية – من يقترب منها يحترق، هذه العصبية تحزب عليها البعض، ودافعوا فيها عن الباطل الفاحش، وعموا فيها وصموا عن الحق البيّن، وجعلوا كل مخالف فيها إما: شيعياً أو معتزلياً أو خارجياً أو مبتدعاً أو ساباً للصحابة..

وتحولت قضية الإمام عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ أيضاً إلى "أيديولوجيا" شيعية، وجعلوا قضية الخلافة وسياسة أمور المسلمين مجرد قضية دم وراثية! وقد أحاطوها بالخرافات فيها بعد! وكل هذه الأيديولوجيات بعيدة عن روح الإسلام ورسالته..

فرسالة الإسلام: هي الخلافة عن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓالِهِوَسَلَّمَ في أمته، وإقامة كتاب الله، وتحقيق الحق والعدل، فلا شرعية لبغي، ولا شرعية لدماء وراثية.. إنما الشرعية للكتاب واجتماع الأمة حوله.

وإنما مضينا في هذا الجهد من البحث، ليس لمجرد الانتصار لفريق على حساب آخر، بل لاستقامة أمر المسلمين، واستقامة موازين الفكر السياسي، ومحاولة تحرير الأمة – روحياً وفكرياً أولاً – من براثن فكر الملك العضوض، وأغلال فكر الملك الجبري والطواغيت؛ حتى تتأهل للتحرر الفعلي في واقع الحياة، وتصبح مؤهلة – من جديد – لحمل رسالة الله إلى العالمين، ولتقوم حضارتها وريادتها من جديد.

***

وإنَّ استمرار الخلافة الراشدة أبد الدهر أمر ضد طبيعة السنن الاجتماعية، وكان تحولها إلى الملك العضوض إحدى دورات الحياة الاجتماعية والسياسية التي ستمر بها الأمة..

ولكن يجب أن ننتبه إلى عدة أمور:

الأول: إنَّ هذا التحول ليس هو قدراً إلهياً كونياً، يقع قهراً وجبراً على الإنسان، بل هو فعل بشري، وسنن اجتماعية من يمضي في تحقيقها، يصل إلى نتيجتها، فمن "اتبع" سبيل الرشد يصل إليه، ومن "اتبع" سبيل الغي يصل إليه، واختيار أي المسلكين فعل بشري، الإنسان فيه حر الإرادة.

الثاني: إنَّ وصول الأمة إلى مرحلة الملك العضوض أو الجبري، ليس معناه الاستسلام لهذا المصير، وإنما معناه "التدافع" و"الإصلاح" للعودة إلى الحكم الراشد على منهاج النبوة.

الثالث: إنَّ خبر النبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ عن هذه الأطوار: (حكم راشد على منهاج النبوة، ملك عضوض، حكم جبري، حكم راشد على منهاج النبوة) هو خبر عن دورة حياة اجتماعية وسياسية للأمة، وبيان للأطوار الاجتماعية السياسية – وليس نهاية التاريخ – ولا نصل إلى أي منها بطريقة سحرية غامضة الأسباب، بل نصل إليها بتحقيق السنن الخاصة بكل مرحلة، وهو أيضاً عمل بشري ليس فيه قهر ولا جبر.

الرابع: إنَّ التلاعب بمفهوم المصلحة والمفسدة، وحصر الأمة بين الاستبداد أو الفتنة لا يُغني من الحق شيئاً، فالمصلحة هي:

"إقامة الحق والعدل، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، ولا فتنة أعظم من الاستبداد العضوض الذي يتخذ عباد الله خولا، وماله دُولة، وكتابه دغلا، فلا قيمة ولا اعتبار لأقوال الذين عجزوا عن تغيير واقعهم، فانطلقوا بحماسة يخترعون له التبريرات الواهية!

لقد فسد التصور السياسي لدى بعض المسلمين، عندما ظنوا أن الملك العضوض كأحد الأطوار التي مرت بها الأمة.. على أنه قدر إلهي – ليس للبشر صنع فيه – فنشأ ما يسمى "الجبرية السياسية" التي وجد فيها الملوك الوسادة الآمنة ضد أي محاولة – ولو فكرية – لأن يتحمل المجرم ذنبه، وأن تقوم الأمة بواجبها الوجودي المقدس: "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر".

ولما وغز الألم ضمير بعض المسلمين بكثرة المآسي والمصائب، اعتبروا أن حل مشكلاتهم الواقعية سيكون بطريقة سحرية قدرية إلهية – ليس لهم فيها كبير صنع – وسيُرسل الله لهم من يملأ لهم الأرض عدلاً، كما مُلئت جوراً! وهم على مقاعد المتفرجين، يشجعون، ويباركون!

فأدى هذا التصور الفاسد إلى أن تطول عهود القهر والاستبداد بالأمة، وأن تستذل وتستكين، وتتخلى عن وظيفتها في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعن قيامها بحركة التغيير والإصلاح عندما تحين الفرصة، أو تعد العدة لهذا اليوم.

***

وإننا لا نستحق الانتساب إلى أهل السنة والجماعة ما لم نقم بمقتضياتها..

فأهل السنة: هم الذين يقومون بسنة محمد صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ في أمور السياسة والحياة، ويردون البدع المحدثة المضلة في أمور الحكم والمال.. كاتخاذ عباد الله خولاً، وتغول أموال الأمة.. والتلاعب بكتاب الله.

أهل السنة: هم الذين لا يُقزمون مصطلح السنة في اللحية والسواك، والاستسلام لأئمة الجور، وبعض الأراء الجدلية الفلسفية حول الصفات الإلهية.

أهل السنة: هم الذين لا يفصلون بين الخلاص الفردي والخلاص الجماعي، فلا يدعون إلى مجرد التدين الشخصي، وفي الشأن العام يدعون إلى "العلمانية"؛ فلا ينعزلون عن قضايا أمتهم المصيرية، ويُبلغون "رسالات الله" لا "رسالات الطغاة".. وإذا تكلموا في الشأن العام تكلموا لنصرة الدين والأمة، لا الحاكم وفئته، ويدفعون الأمة لأن تأخذ دورها الرسالي والريادي والقيادي بين الأمم.

والجماعة: هي التي يتمثل في اجتماعها سنة محمد صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ.. فيكون اجتماعها السياسي والفكري والحضاري يُجسد "الحق والعدل"، وتقوم بمهمة "الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر" بمفهومه الشامل.. فيكون الدين كله لله، ويكون له الظهور والسيادة والشهادة.

فليست الجماعة هي الملك وعائلته أو حزب وفئته.. إنما هي الجماعة التي تُعبر عن ضمير الأمة، وتتمثل فيها الأمة.. فتقوم بالحق، وتشهد بالقسط، وتقوم بالقسط، وتشهد لوجه الله الكريم..

والخروج عن هذه الجماعة هو خروج إلى الجاهلية.. كجاهلية الخضوع للطغاة والجبابرة والمفسدين.

وإنَّ قضية هذا الكتاب لم تكن أبداً الدفاع عن أشخاص أو اتهام آخرين، إنما كانت الدفاع عن جوهر الإسلام ورسالته.. فقوام هذا الدين – بعد توحيد الله، وإفراده بالعبادة – هو إقامة "الحق والعدل" بين الناس كلهم، وقد كان هذا سر بريق هذا الدين.. الذي جعل الناس تدخل فيه أفواجا، لما لمسوه، وعاشوه من "الحرية، والكرامة، والعدل، وإحقاق الحقوق" فعرفوا أن هذا "حكم النبيين"، وأنه ليس بمُلك، فقد خبروا أحوال المُلك والطغيان جيداً، فوجدوا في هذا الدين ملاذاً.. سواء دخلوا فيه، أو بقوا على ملتهم الأولى.

وقد حاول أقوام إطفاء بريق هذا الدين، واختزاله في بعض شكليات، وإطلاق يد السلطة الحاكمة لضرب الظهور، وأخذ الأموال، وإطلاق حرية الفسوق، والظلم، والعدوان، والقتل، والإذلال ضد الجميع – بدون أي وجه من شرع أو حق أو عقل – وجعلوا ذلك "سنة، وعقيدة، ودين" فتوافقوا تماماً مع الكنيسة التي جعلت الإمبراطور يحكم باسم "الحق الإلهي المقدس".

ونحن نحاول هذه المحاولة في هذا الكتاب من أجل إعادة قيم الحق والعدل والكرامة الإنسانية إلى وضعها الطبيعي في الفكر الإسلامي، ودحض كل مورد من استبداد عضوض، أو ظلم غشوم، فهذه هي "الرحمة" التي جاء بها محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

***

ولعل البعض – بحسن نية أو بسوء – يقول إن فترة الخلافة الراشدة فترة قصيرة بالنسبة إلى فترات الملك العضوض، ولا أمل في العودة للرشد! ولعل هذا الأمر قد يبدو صحيحاً عند النظرة الأولى، لكن النظرة المتفحصة تجد أن فترة الخلافة الراشدة الأولى - ثلاثون عاماً تقريباً - كان لها من التأثير الهائل على واقع المسلمين وضمائرهم حتى يومنا هذا!

لقد استطاعت هذه الفترة أن تفتح البلاد والعباد وتنشر دعوة الإسلام، وإحلال الأمن والسلام حتى وصلت إلى أقاصي الأرض شرقاً وغرباً، واستطاعت من الناحية الروحية أن تفرض نفسها حتى

على الملك العضوض، وأن تبقى نموذجاً ومثالاً تطمح الأمة أن تصل إليه.. فهي خلافة راشدة منتصرة مادياً وروحياً، ولم تتوقف عند هذه الفترة، فقد كان من بين استبداد الملك العضوض مَن يخرج مِن الرجال الصلحاء من كانوا على سيرة الراشدين..

ولعل البعض أيضاً قد يقيس فترة الرشد بالفترة الأولى فحسب، ويظنوا "نهاية العالم" بعد مرحلة معينة، ولا يجب أن يسيطر على تفكيرنا مثل هذه التصورات، بل يجب أن نتصور أن عهود الرشد ستعود من جديد بإذن الله، بل وستمتد إلى آلاف السنين، بحيث تصبح معها فترة الظلم والاستبداد كأنها ساعة من نهار.

ونحن اليوم نستطيع – بإذن الله – أن نصل إلى هذا الرشد متى سلكنا سبيله، ومتى تحررنا من "الجبرية السياسية" ومن "انتظار الأوهام" وتخلصنا من "الأماني الكاذبة".. ومتى استقامت موازين الحق والعدل في نفوسنا، ومتى أخلصنا أنفسنا لله في تحقيق الفريضة الأولى المقدسة: "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" – خاصة في بيان أحوال الأمة الاجتماعية السياسية، وبيان القول الحق في الحكم الجبري المعاصر – ومتى نجحنا في هذه المهمة، وتم ميلاد "المجتمع الراشد" أصبحنا مؤهلين للمرحلة التالية..

"مرحلة التمكين" فقد وُجد رجالها، وهم ثمرة المرحلة الأولى "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" وهم الرجال الذين لا يخافون في الله لومة لائم، ويَدورن مع الكتاب حيث دار، ولا مصلحة معتبرة لهم سوى مصلحة الإسلام، وأمة الإسلام.. والخطوة الأولى في مرحلة التمكين هي البلاغ الصادق الأمين للأمة، ثم تكوين "حركة التغيير" التي تخطط للنجاح، ولا تطمع أن ترى ثمرة جهدها، أو انتظار أجرها في الدنيا.. إنما ثمرتها الأولى والأخيرة هي: رضى الله جَلَّجَلَالُهُ.

***

تم بحمد الله

قائمة المراجع

(1) إتحاف الخيرة المهرة، للبوصيري.

(2) الأحكام السلطانية، للقاضي أبي يعلى.

(3) أحكام القرآن، لابن العربي.

(4) أحكام القرآن، لأبي بكر الجصاص الحنفي.

(5) الأخبار الطوال، للدينوري.

(6) آداب الحسن البصري، لابن الجوزي.

(7) أسد الغابة، لابن الأثير.

(8) أصول الدين، لعبد القادر البغدادي الشافعي .

(9) أصول السنة، لابن أبي زمنين.

(10) أصول السنة، للإمام أحمد بن حنبل .

(11) أنساب الأشراف، للبلاذري.

(12) إيضاح المحصول من برهان الأصول، للمازري.

(13) إيضاح طرق الاستقامة، لابن عبد الهادي الحنبلي.

(14) البحر الزخار، مسند البزار، لأبي بكر العتكي.

(15) البدء والتاريخ، للمطهر المقدسي.

(16) البداية والنهاية، لابن كثير .

(17) البدر المنير، لابن الملقن الشافعي.

(18) التاريخ الكبير، للبخاري.

(19) التحرير والتنوير، لابن عاشور.

(20) التذكرة، للقرطبي.

(21) الثقات، لابن حبان.

(22) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر.

(23) الإسلام والاستبداد السياسي، محمد الغزالي.

(24) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر .

(25) الاعتصام، للشاطبي.

(26) الأم، للإمام الشافعي.

(27) الأمالي الخميسية، للشجري.

(28) الأموال، لأبي عبيد القاسم بن سلام.

(29) السنة، لابن أبي عاصم.

(30) السنة، لأبي بكر ابن الخلال.

(31) السنة، للبربهاري.

(32) السنن الصغير، للبيهقي.

(33) السنن الكبرى، للبيهقي.

(34) السنن الكبرى، للنسائي.

(35) السنن الصغرى، للنسائي.

(36) السيرة النبوية وأخبار الخلفاء، لابن حبان.

(37) السيرة النبوية، لابن هشام.

(38) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي.

(39) الجامع، لمعمر بن راشد.

(40) الجمع بين الصحيحين، للحميدي.

(41) الخراج، لأبي يوسف.

(42) الخلافة والملك، لأبي الأعلى المودودي.

(43) الخلافة، محمد رشيد رضا.

(44) الزهد، لابن المبارك.

(45) الطبقات الكبرى، لابن سعد.

(46) الضعفاء الكبير، للعقيلي.

(47) الطاغية، إمام عبد الفتاح.

(48) العدالة الاجتماعية في الإسلام، سيد قطب.

(49) العقيدة، لأبي بكر الخلال.

(50) العلل، لابن أبي حاتم الرازي.

(51) العواصم من القواصم، لابن العربي.

(52) الفتن، لنعيم بن حماد.

(53) الفصل في الملل والنحل، لابن حزم الأندلسي.

(54) الرد على المتعصب العنيد، لابن الجوزي.

(55) الكامل في التاريخ، لابن الأثير.

(56) الكشاف، تفسير الزمخشري.

(57) المستدرك على الصحيحين، للحاكم.

(58) المطالب العالية، لابن حجر.

(59) المعتمد في أصول الدين، للقاضي أبي يعلى الحنبلي.

(60) المعجم الكبير، للطبراني.

(61) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان.

(62) المغني، لابن قدامة الحنبلي.

(63) المنتخب، لابن قدامة المقدسي.

(64) المنتظم، لابن الجوزي.

(65) المهذب في فقه الإمام الشافعي، للشيرازي.

(66) الموسوعة العربية العالمية.

(67) الموضوعات، لابن الجوزي.

(68) تاريخ الإسلام، للذهبي .

(69) تاريخ الخلفاء، للسيوطي.

(70) تاريخ الطبري.

(71) تاريخ المدينة، لابن شبة.

(72) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي

(73) تاريخ خليفة بن خياط.

(74) تاريخ دمشق، لابن عساكر.

(75) تاريخنا المفترى عليه، للقرضاوي.

(76) تحفة الطالبين، علاء الدين بن العطار.

(77) تذكرة الحفاظ، للذهبي.

(78) تطور الفكر السياسي، جورج سباين.

(79) تفسير الطبري.

(80) تفسير المنار، محمد رشيد رضا.

(81) تمهيد الأوائل، لأبي بكر الباقلاني.

(82) تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني.

(83) تهذيب الكمال، للمزي.

(84) جامع الترمذي.

(85) جمهرة نسب قريش، للزبير بن بكار.

(86) حاشية الباجوري على جوهرة التوحيد.

(87) حلية الأولياء، لأبي نعيم.

(88) دلائل النبوة، لأبي نعيم.

(89) دلائل النبوة، للبيهقي.

(90) ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار.

(91) ذيل طبقات الحنابلة، لزين الدين السلامي الحنبلي.

(92) ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، للزمخشري.

(93) روح المعاني، للألوسي.

(94) سراج الملوك، أبو بكر الطرطوشي.

(95) سنن ابن ماجه.

(96) سنن أبي داود.

(97) سنن الدرامي.

(98) سير أعلام النبلاء، للذهبي.

(99) شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي.

(100) شرح العقيدة النسفية، لسعد الدين التفتازاني.

(101) شرح النووي على مسلم، للنووي.

(102) شرح معاني الآثار، للطحاوي.

(103) شعب الإيمان، للبيهقي.

(104) صحيح ابن حبان.

(105) صحيح البخاري.

(106) صحيح مسلم.

(107) طبقات الحنابلة، للقاضي أبو الحسين ابن أبي يعلى.

(108) غريب الحديث، للقاسم بن سلام الهروي.

(109) غريب الحديث، للخطابي.

(110) غياث الأمم في التياث الظلم، للجويني.

(111) فتح الباري، لابن حجر.

(112) فتح الباري، لابن رجب.

(113) فضائل الصحابة، للإمام أحمد.

(114) فضيلة العادلين، لأبي نعيم.

(115) في التاريخ فكرة ومنهاج، سيد قطب.

(116) في موكب الدعوة، محمد الغزالي.

(117) قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة، لجلال الدين السيوطي.

(118) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لعز الدين بن عبد السلام.

(119) كتاب الفتن، مصنف ابن أبي شيبة.

(120) كيف نتعامل مع القرآن، محمد الغزالي.

(121) متن الطحاوية، أبو جعفر الطحاوي.

(122) مجلة المنار، محمد رشيد رضا.

(123) مجموع الفتاوى، لابن تيمية.

(124) مراتب الإجماع، لابن حزم.

(125) مسند أبي يعلى الموصلي.

(126) مسند أحمد.

(127) مسند إسحاق بن راهويه.

(128) مسند الشاشي.

(129) مسند الشاميين، للطبراني.

(130) مسند الشهاب.

(131) مسند الموطأ، للجوهري .

(132) مشكل الآثار، للطحاوي.

(133) مصنف ابن أبي شيبة.

(134) مصنف عبد الرزاق.

(135) معالم التنزيل للبغوي.

(136) معجم ابن الأعرابي.

(137) معجم الصحابة، لابن قانع.

(138) معرفة الصحابة، لأبي نعيم.

(139) مغازي الواقدي.

(140) منهاج السنة النبوية، لابن تيمية.

(141) ميزان الاعتدال، للذهبي.

(142) نظم المتناثر، للكتاني.

(143) نهاية الإقدام، للشهرستاني.

(144) هذا الدين، لسيد قطب.

***

الأجزاء السابقة:

أمراض الاستبداد (الجزء الثاني)

يناقش "الجزء الثاني" من كتاب "أمراض الاستبداد" المواجهة بين موسى – عليه السلام – وقومه من بني إسرائيل، وتشابه أحوالهم وما أصابهم من أمراض مع بعض أحوال الأمة المسلمة بفعل بيئة الاستبداد التي ضُربت بها الأمة منذ قرون، وكيف اتبعت الأمة سننهم، وسلكت سبيلهم؟! مع محاولة تشريح "النفس المقهورة والمستعبَدة".. ويناقش الكتاب (37) مرضاً من أمراض الاستبداد.

لتحميل الكتاب: لطفاً (اضغط هنا)

أمراض الاستبداد (الجزء الأول)

يناقش "الجزء الأول" من كتاب "أمراض الاستبداد" المواجهة بين موسى – عليه السلام – وفرعون.. متتبعاً طبيعة المعركة وأساليبها، وحلقات الصراع التي وقعت بين موسى وفرعون وتشابه ذلك مع أحوال الطغاة في كل جيل؛ لاستبيان طبيعة المعركة على النحو الذي جاء في القرآن الكريم، مستبعداً جميع الإسرائيليات التي جاءت في هذا الشأن، والوقوف عند حدود النص القرآني الذي يركز دوماً على العبرة والدرس المستفاد.

لتحميل الكتاب: لطفاً (اضغط هنا)